د. مصطفى عبد الغنى



المثقفون وعبد الناصر

دار غريب
للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة

دراسة

المثقفون وعبد الناصر

«طبعة مزيدة منقحة»

د/ مصطفى عبد الغنى



الـــكـــتـــاب : المثقفون وعبد الناصر

المؤلـــــــف : د / مصطفى عبد الغنى

رقـم الإيـداع : ١٦٢٩٣

تـاريـخ الـنشـر : ٢٠٠٠

الترقيم الدولى I. S. B. N. 977 - 215 - 466 - 8

الـــنـــاشـــر : دار غـريـب لـلـطـبـاعـة والـنـشـر والـتـوزيـع
شركة ذات مسئولية محدودة

الإدارة والمطابع ١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

ت ٣٥٤٢٠٧٩ فاكس ٣٥٥٤٣٢٤

الـــتـــوزيـــع : دار غريب ٣,١ شارع كامل صدقى الفجالة – القاهرة

ت ٥٩٠٢١٠٧ – ٥٩١٧٩٥٩

إدارة التسويق والمعرض الدائم { ١٢٨ شارع مصطفى النحاس مدينة نصر – الدور الأول
ت ٢٧٣٨١٤٢ – ٢٧٣٨١٤٣

إلى .....

مصر التى فى خاطرى

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الموضوع

مقدمة الطبعة الثانية

بنشر هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب تكون الألفية الثانية للميلاد علي وشك المغيب .. عشر سنوات قبلها كنت أتهيأ لنشر هذا الكتاب، وقبلها سنوات أخرى كثيرة شغلت فيها برصد علاقة الثورة مع مثقفيها.

لم يكن هذا لمجرد وجودى بالمصادفة فى النصف الثانى من القرن العشرين، وإنما لكونى – فى المقام الأول – أحد شهود عصر جمال عبد الناصر؛ ومع أزمة ١٩٥٤ تبدأ الثورة الحقيقية، إما بالإجراءات التى أصبح معها عبد الناصر رئيساً وإما باتفاقية جلاء الإنجليز عن أرض مصر، ومن ثم، ما كاد ينتصف عقد الخمسينيات حتى كنت أحد شهود التطورات الكبيرة عبر المشهد الكبير لأحداث الثورة طيلة الفترة الناصرية.

ومع أننى كنت أقف داخل المدرسة أو الجامعة أو القوات المسلحة .. فإننى أعد نفسى أحد شهود الثورة – وليس شاهدا عليها – فالتبرير الذي أضفيته للثورة لم يكن مبالغاً فيه، واللوم الدي مارسته معها لم يكن متعمدا ضدها، وإنما أزعم إننى – جهدت فى أول مرة – أن أكون موضوعيا، وهل يستطيع إنسان إلاّ أن يكون ذلك؟

والآن انتهت الثورة، وانقضت سنوات طويلة على نشر هذا الكتاب عنها لأول مرة، ومع ذلك، أو رغم ذلك، فإن هذه السنوات الطويلة التى مضت منذ نوقش هذا البحث – كأطروحة – ثم نشر ككتاب، جرت فيها مياه كثيرة، كان لابد معها أن تحدث مؤثرات أخرى، ليس من بينها أصداء الثورة، ولكن، من أهمها رد الفعل الذي مازال معلقا على التجربة الثورية فى الستينيات والخمسينيات، وهو رد فعل لا يتحدد فيه الحكم على الكتاب إلا عند التمهل عنده.

وهو رد فعل مازال يتأثر بالنازع النفسى أكثر من الدافع العلمى عند كثيرين ، ومع ذلك، فإن هذا الكتاب، رغم مضى أكثر من عشر سنوات على نشره، لم أجد فى الأحداث ما عرف منها وما نشر – عبر مصادر حية أو وثائق.. إلخ – ما يستحق أن أعود إليه بالحذف و التغيير أو بالتأكيد والإضافة.

* *

فمازال مثقفنا يقف فى منطقة الماضى، وإذا أردنا مجاراة بعض المتفائلين، لقلنا إنه غادر منطقة الماضى إلى منطقة المضارع المستمر (فى لغة الأفعال الغربية هذه المرة)، وهى منطقة لاتحسب فيها تغييراً إلا بالقدر السلبى رغم أن الفترة الناصرية ظلت تترك آثارها على وجدان هذا المثقف لفترة ليست قصيرة.

المثقف لم يتغير كثيرا فى أول الأمر، فالمجتمع العسكرى - كما يرى د. أنور عبد الملك فى كتابه الملحوظ عن المجتمع المصرى والجيش (الذى نشر لأول مرة عام ١٩٦١) - ينطبق بشكل محدد «على النخبة من الضباط وتأثير هذه السيطرة على المجتمع المصرى» . كانت قبضة النخبة العسكرية قد خففت كثيرا على المثقف، لكن المثقف مازال فى هذا المضارع المستمر يراوح مكانه بين (أهل الخبرة) لا (أهل الثقة) وتغيرت مصادر الكفاءة، فبعد أن كانت لدى أهل الثقة من ضباط وتكنوقراط فى معظمهم من خلفيات أمريكية وألمانية وبريطانية، وأهل الكفاءة من أصحاب التقاليد الليبرالية الأوربية والفرنسية والبريطانية.

عاد المثقفون الآن إلى المراوحة فى مدى آخر، وعوالم متغايرة.

بَيْدَ أن المشهد الجديد عرف هذه الخلفيات - كما كانت - وإن أضيف إليها خلفيات أخرى من نوع هجرة النخب المثقفة إلى عصر العولمة وهى فترة حديثة الاكتشاف شديدة الإبهار ثرية بصنوف الغوايات والإغراءات .

وعندى - كما يلاحظ أكثر من مثقف معاصر - فإن هذا المثقف اليوم يقف أمام هذه العوامل إزاء مواقف جديدة حيث: «تتغير الولاءات والانتماءات والاهتمامات .

وحيث تتغير الاستجابات .

* *

إن تلك العوامل لا تخلو من سمات المثقف الأيديولوجى الذى يخفى انتهازيته، أو طابع سياسى يخفى «تطبيعه» ويعتقد أنه يمكن أن يقيم تصورا للسلام الطرف الآخر - الإسرائيلى - حيث يقف فيه إسرائيليون معتدلون أو مؤرخون جدد أو معتدلون من معسكر سلام موهوم فى حين أنه لا يوجد ذلك إلا فى خياله.

والخيال هنا يصنع ويوضع فى خدمة الواقع الجديد بالاتفاق إما مع رجال الأعمال وإما مع رجال كوبنهاجن، بيد أن هذا (الخيال الخائن) يحتاج إلى دراسة أخرى.

والمهم هنا أن التغيير الجديد لأنماط ثقافية جديدة إنما نجم من هذه التغييرات السياسية والاقتصادية الكبيرة على الساحة العربية ، العالمية، غير أنها تبدو أكثر وضوحا فى الساحة

الداخلية حين يمتد المشهد الذى يعمق بالسلب فى التعامل مع الديمقراطية، فالمطلب الديموقراطى الذى كان يفتقد فى الفترة الناصرية يزيد من أزمة «العولمة» فى عالمنا المعاصر، وبالتالي، ينعكس على إعادة صنع (أنماط) المثقفين الجدد.

يصل بنا هذا كله إلى أمر هام ، هو أننا أمام هذه العولمة الجديدة التى تستبدل فيها: بأنماط من المثقفين فى الفترة الناصرية فى الخمسينيات والستينيات أنماطا أخرى نعرفها الآن فى نهاية التسعينيات، إننا نستبدل بأنماط المثقف المتمرد والمؤيد والمتردد والصامت أنماطا أخرى كأنماط المثقف الغائب وعابر القارات والخبير واللاعب والمؤيد إلى آخر هذه الأنماط الجديدة (يوجد تفصيل لهذه الأنماط الأخيرة فى دراسة لكاتب هذه السطور ستصدر فيما بعد).

* *

إذن، استبدل بالمشهد القديم مشهد جديد.

وبدا التغيير حادا وعنيفا.

وبعد أن كان عبد الناصر يدعو المثقف – فى نهاية الستينيات – لأن يقوم بدور المبشر (قال هذا لعديد من المثقفين فى آخر لقاء له قبل أن يرحل، وحدد هذا الدور بأن يقوم المثقف بدور سانت بيترز).. فإذا بنا الآن أمام مثقف من نوع آخر، مثقف لا يطلب منه غير أن يكون أداة فى آلة العولمة وفاعلا فيها.

مثقف تكاد تختفى لديه الرغبة فى مناهضة السلطة – لأنه لم يعد عضويا – وفى نفس الوقت تشتد لديه الرغبة فى معاضدة السلطة – لأنه أصبح عضويا – بالمعنى الذى أصبح فيه يدافع عن هذه السلطة الجديدة التى برزت فجأة، لا تتمثل بالضرورة فى رموز داخلية، وإنما فى رموز عالمية تجد رموزها الداخلية ترتبط بأصحاب المصلحة الجدد من رجال الأعمال أو رجال الحكومة، أو كل ما من شأنه أن يزيد من قبضته على درجات من السلطة التى هفا إليها طويلا سواء ماليا أو سياسيا.

لا يمنع هذا أن عددا من هؤلاء المثقفين القدامى مازال خارج السياج، ولكن الأغلبية، والأغلبية العظمى مازالت داخل السياج الذى اختارته قبل أن يختارها.

وهنا تغير المشهد الخمسينى / الستينى تماما.

تغير مشهد المثقف المؤيد أو المتمرد إلى مثقف اقتصاد السوق و«تقنية» الاتصالات. وبقى علينا داخل هذا الكتاب أو خارجه أن نحدق أكثر فى المثقف، كيف كان؟ وكيف تحول؟ وكيف وصلت به دوائر تحوله إلى نمط أو أنماط جديدة على المسرح؟

و لم يبق لنا الآن إلا أن نصعد إلى مسرح بيكيت العبثى لنتبين – أكثر – أدوارًا أخرى لمثقفين جدد تبحث عن أدوار لا تخرج عن حدث النص «البيكيتى» بل تعبر عنه.

وهى أدوار قائمة بالفعل.

* *

بقيت إشارة أخيرة، هى أننا أضفنا بعض الصفحات لتأكيد (الخطاب) الذى توصلنا إليه فى سياق هذا الكتاب وخارجه، أضفنا فصولا إضافية وملاحق لم يكن بعضها فى الطبعة الأولى كالفصل الثامن (عبد الناصر .. وحقوق الإنسان) لنعيد النظر فيه من موقف عبد الناصر فى قضية (التعذيب) التى نسبت إليه أو حسبت عليه.

أيضا أضفنا عددا من الملاحق المهمة نرجو أن يكون لها تأثير كبير فى تفسير كثير من الأحداث التاريخية، فضلا عن «مراجعة» أخيرة أرجأناها لنهاية الكتاب، بدلا من المقدمة.. وهى مراجعة لا تقترب من السيرة الذاتية بقدر ما تقترب من كثير من الأحداث لتعيد تفكيكها وتفسيرها.

وبدهى أن هذه المحاولة كان القصد منها إعادة توضيح ما غفل عنا طيلة هذه السنوات.

فأرجو أن أكون قد وفقت إلى هذا.

د/ مصطفى عبد الغنى

الهرم ١٩٩٩

مقدمة

تمثل ظاهرة المثقفين، أكثر الظواهر إثارة فى التاريخ المصرى المعاصر، فرغم أهمية أدوارهم وما يمثلونه فى السياسة المصرية، فإن درجة الاهتمام بهم لم تكن على مستوى تناول هذه الظاهرة ووضعها فى إطارها الصحيح.

هذه فرضية بدهية لا يمكن الفرار منها.

وتتعدد البواعث التى تبرهن على صدقها إذ إن رصد المراجع والمصادر التى عرضت للعلاقة بين المثقف والنظام يؤكد على أن أغلبها، لم يتناول هذه الظاهرة فى مكوناتها العلمية، اللهم إلا بالاقتصار على تناول طرف دون آخر.

وفى الغالب، فإنه تم التركيز على شخصية جمال عبد الناصر ومكانته كزعيم، ورصد سياسته فى إطار الدولة، وهو ما قلب الفرضية الأساسية موضوع البحث.

فبدلا من أن نبدأ دراسة دور المثقف فى إطار الظروف المغايرة، ننكص إلى دراسة دور أحد المؤثرات المباشرة فى تحريك الواقع، فيتحول دور المثقف من عامل جوهرى، إلى عامل تابع للزعيم.

ويتأكد هذا أكثر حين نعرف – لدى عدد كبير من المؤرخين الغربيين خاصة – أن هذا التفسير يستند إلى المنظور الفيبرى (نسبة إلى ماكس فيبر)، أى المفهوم (الكاريزمى) الذى يُعزى إليه تفسير كثير من هذه القضايا بالعودة إلى شخصية عبد الناصر (الملهمة) وفى إطار أسطورى غامض.

ورغم أن أكثر من يستخدم هذا المفهوم يبدون منحازين إلى التجربة الناصرية، فإن الأمر لا يخلو – كذلك – من سوء نية فى تفسير هذه العلاقة بين النظام، متمثلا فى الزعيم وأصحاب الاتجاهات الفكرية، وهو ما يعود – كما أسلفنا – إلى ما فى هذا المفهوم من ضبابية تبعد عن التفسير العلمى للتاريخ. ولا يقتصر الأمر على سوء الفهم، وإنما يمتد إلى زعم العلمية، والتمسح بالمنهج العلمى للبرهنة على دور المؤسسة العسكرية مع المثقف،

ولعل أبلغ مثال على هذا دراستا كل من: vatik Dekmegian و otis[1] فالأول يغفل كثيرا من الظروف والدوافع التى ترسم صورة دقيقة لدور المثقف، والآخر - دوكمجيان - راح يدرس الظاهرة فى إطار عبد الناصر ودولته العسكرية، وكأن المجتمع المصرى - رغم ما فى هذا الرأى من صحة - يحركه العسكريون، ويتحكم فى خيوط المثقفين التى لا تملك حولا ولا قوة.

وعلى هذا النحو، تزخر المكتبة الغربية بعدد من الدراسات التى لا تولى دور المثقف العناية الكافية من حيث علاقته بالسياسة.

هذا عن الباحث الغربى، أما الباحث العربى، فإنه افتقد فى كثير من جهوده فى هذا الصدد الوعى (بوضعية) المثقف فى إطارها الصحيح، فمن الملاحظ أن الدراسات التى تعقد حول المثقف فى المؤتمرات والندوات - وما أكثرها - تفتقر إلى الوعى بالبعد الزمنى، فضلا عن تناولها فى نقطة محددة فى الدائرة الواسعة مما يحول دون تكشف هذه العلاقة بين المثقف والسياسة، ومن ثم لا نجد أنفسنا إلا أمام دراسات تقصر عن فهم دور المثقف كظاهرة سياسية واجتماعية، بينما تخلى له مساحات شاسعة إذا اقتصر الأمر على الأدب أو الفكر أو الإصلاح الاجتماعى بمعناه المحدود.

ونستطيع أن نجد هذا واضحا فى الحلقة الدراسية التى أقيمت فى الرباط بين ٤و٥مايو ١٩٨٥ تحت عنوان: (المثقف العربى - دوره وعلاقته بالمجتمع)، وكذلك فى الندوتين اللتين أقيمتا فى القاهرة؛ إحداهما بعنوان: (ندوة المثقفين والتغيير الاجتماعى فى العالم العربى)، وهى الندوة الدولية التى أقيمت بين ٣،٦ ديسمبر ١٩٧٩ تحت إشراف مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، والأخرى بعنوان: (الأنتلجنسيا العربية) بين ٢٨ و ٣١ مارس ١٩٨٧ تحت إشراف منتدى الفكر العربى باتحاد المحامين.

ومما يؤكد على أن (وضعية المثقف) هنا لا تجاوز الجهد الإبداعى أو الفكرى أن أكثر المهتمين بهذه الإشكالية ينتمون فى أصولهم الأنثربولوجية إلى المغرب العربى، ومن ثم، فإن تنظيراتهم المحدودة تنصب حول (التنظير) وتتحول إلى المناهج الغربية وتتحدد عند قضايا المغرب العربى وحسب.

وعلى هذا النحو، فإن ذلك كله يسهم فى توسيع الفجوة بين الباحث والجماهير بما ينعكس -بالقطع - داخل بحثه من (دوجما) لاتستطيع أن تفسر لنا المصير الذى

انتهى إليه المثقفف المصرى الآن من انتزاعه من دائرة صنع القرار ودفعه إلى رقعة الشطرنج.

كانت هذه هى أهم البواعث وراء هذا البحث ، أما الصعوبات التى واجهتنى، فإنها لم تختلف عن هذا كثيرا.

لقد عانيت من ندرة المراجع كما عانيت – فى الظاهر – من كثرتها.

ولم تكن ندرة المصادر تمثل أزمة، بقدر ما كانت تمثل كثرتها الظاهرة. فكثيرا ما كنت أجهد لقراءة آلاف المقالات المتنافرة، ومئات الكتب فى شتى المجالات، كما لم أتردد فى مراجعة العديد من الاجتهادات الضرورية، للماركسيين، والتفرغ للكتب التى صدرت عن الإخوان المسلمين إبان محنتهم خاصة، كما سعيت كثيرا إلى كتابات الليبراليين خاصة من المثقفين المعاصرين لهذه الفترة، وفى أغلب الأحيان كنت ألحظ ندرة التحليل، وتلاشيه، كما أن قراءاتى المستمرة وصلت بى إلى تخوم بعيدة فى علم الاجتماع السياسى وعديد من الكتابات الأدبية والروائية، لم يزدنى التوقف عندها والإمعان فيها كثيرا إلا حيرة على حيرة.

وأمام ندرة المراجع سعيت إلى عمل مسح استطلاعى (٢) على مدى السنوات العشرين الماضية لدى مراكز البحث المعاصرة فى أنحاء عديدة من العالم، وبمراجعة هذه الدراسات التى أرسلت لى بأعداد هائلة، لم يتوافر أمامى ما من شأنه أن يعيننى فى العنوان موضوع البحث، فلم يزد الأمر على بعض التنظيرات العامة أو الدراسات الخاصة بمؤسسات الغرب ونقاباته وجامعاته فحسب.

غير أن ندرة المصادر تفاوتت من فترة دون فترة أخرى إذا تعلق الأمر بالمصادر العربية خاصة، فالفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية خلفت قدرا لا بأس به من المصادر والوثائق التى أعانتنى كثيرا، غير أننى ما كدت أصعد إلى الخمسينيات، حتى عدت مرة أخرى لأعانى من ندرة المصادر، وازدادت هذه الندرة مع الاطراد الزمنى، حتى كانت فترة الستينيات أكثر الفترات نقصا فى (المادة) التاريخية، وضنًا بالمصدر الصحيح. وقد يكون من التكرار الممل أن أقول: إن كثيرا من الجهات لم تكن لتهتم بتزويدى ببعض الوثائق أو المصادر البحثية رغم اقتران طلبى (بخطاب) مشفوع بموافقة الجهة العلمية التابع لها، بل إن عددا منها لم يهتم – حتى بالرد على المكاتبات الرسمية التى كانت ترد

إليه بشأن طلب الاطلاع، وعلى سبيل المثال، لم ترد الجهات الأمنية على مذكرة مجلس الشعب بالسماح لى بالاطلاع على وثائقه أو محاضر جلساته، وهو ما تكرر مع مجلس الوزراء، وعايبت بشكل شخصى عديدا من المضايقات من المسئولين برئاسة الجمهورية وعدم فهمهم لطبيعة الموضوع، وبشكل أدق لتخوفهم منه، بالإضافة إلى ندرة الوثائق الخاصة بهذه الفترة فى دواوين الوثائق والمحفوظات، رغم ما يردد من فترة السماح التى تمنح الآن للباحثين.

على أن هذا كله لم يكن ليحول دون سعيى الدائم إلى الحصول على المراجع الأجنبية التى كانت تتاح لى، فإذا بى أفاجأ أنها تعالج موضوعها من (خارج التاريخ)، فهى - فى أغلبها - كتب عامة لا تنتمى إلى العالم الثالث ولا يعنيها فيه، إذا اهتمت به، الهم إلا زاوية الرؤية التى تنظر بها إليه.

وينتمى إلى هذا النوع من الصعوبات دلك الحذر الذى كنت أتعامل به حين أقترب من الموسوعات الغربية بوجه خاص، فالكثير منها - إن لم يكن أغلبها - ينفرد بأيدلوجية خاصة بها، وعلى سبيل المثال، فإن أهم الموسوعات السياسية فى العالم الآن [٣] تهدف فى مادتها - فى المقام الأول - إلى عمل انقلاب معرفى، القصد منه توجيه (خطاب أيديولوجى) خاص بالغرب، وهو خطاب فلسفى يستهدف تذويب الهوية أو النظرية المضادة بأسلوب هادئ وعلمى، ويستطيع صاحب هذه الموسوعة آرون ريمون، أن يزعم أنه قضى سنوات طوالا لعمل هذا الجهد ليغلب على العالم فكرة الغرب بمفهوم رأسمالى بحت.

وقد كان هذا ينسحب - بالقطع - على عديد من المراجع الغربية وخاصة هذه الكتب التى صدرت إبان الفترة الناصرية، ومن أهمها وأشهرها كتاب كوبلاند (لعبة الأمم)، فرغم ما يردد من أن هذا الكتاب مشبوه، وأن صاحبه له توجه مخابراتى - وهذا لا يشك فيه الآن - فإن حتى هذا النوع من الكتب كان يجب التعامل معها بحذر شديد، ولا يكتفى بتجاهلها بأية حال. وهو ما يرتبط بهذا السيل الهائل من الكتب التى صدرت إبان الفترة الناصرية أو بعدها، وهى فى عدد كبير منها تمثل (الثورة المضادة) للفترة الناصرية، وهو ما يجب الوعى عنده بتوجهات هذه الكتب وأهدافها الحقيقية.

وقد تحددت فترة البحث بين عامى ٤٥ - ١٩٨٦ وإن تحدد الإطار الفعلى لها بين

عامى ١٩٥٢ - ثورة يوليو - وعام ١٩٦٨ - آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر، فقد رصدنا فى هذه الفترة لتطور العلاقة بين المثقف والسلطة، ضمن المفهوم الأوسع للعلاقة بين القوى الاجتماعية: مؤسسات المجتمع المدنى والدولة.

وقد أولينا فى ذلك جهدًا كبيرا لدور المثقفين - كمصادر حية - ومن شتى التيارات الفكرية، وقد بلغ حذرى فى التعامل مع أولئك المثقفين - الذين كانوا فى أغلبهم خصوما للنظام - أننى كنت أقرأ، قبل لقاء أحدهم، كل شىء عن علاقته بالنظام والظروف المحيطة بدوره، وكنت فى هذه الفترة التى تسبق اللقاء أدون ملاحظاتى وتساؤلاتى أولا بأول، حتى إذا إلتقيت به، كنت أطرح عليه هذه التساؤلات وأنا مسلح بالوعى الشديد والفهم الواضح للقضية المطروحة. ومن خلال طرح السؤال تلو السؤال، وتداعى الإجابات كنت أصوغ (محضر النقاش) وقد أخذ الحوار شكل «الحوار» الذى كنت أحرره فور الانتهاء منه، وكثيرا ما كنت أعود لصاحبه لاستجلاء أمر غامض (وسوف تصدر هذه الشهادات فيما بعد).

بقيت عدة نقاط ترتبط بالمنهج.

كان أول ما التزمت به هو المزج بين البعد التاريخى والبعد الموضوعى، ففى الوقت الذى التزمت فيه بوضعية المثقف وقضاياه لم أغفل - لحظة واحدة - الإطار التاريخى الذى دار فيه الصراع بين الطرفين، وبين تقاطع الخطين بدأت تحليل العلاقة بينهما. أما فيما يتعلق بالمثقف نفسه، فقد حرصت على أن أركز على بعض المثقفين المنتقين فى (جدول) فى بداية الدراسة، واضعا فى الاعتبار أن موقف المثقف يمثل موجة فى تيار فكرى عام، هى موجة تكون مع غيرها تيار النهر العريض فى مواجهة السلطة. أى أن انتقاد المثقف لم يتعارض مع الموجة التابع لها، كما لم يغفل موقفه - فى الوقت نفسه - من الموجات الأخرى فى مواجهة النظام، وهو ما يرتبط بأمر آخر، وهو أن المثقف، كما انتمى إلى تيارات فكرية، كذلك انتمى إلى أجيال ترتبط بهذه بهذه التيارات وتتفاعل معها، بمعنى أن مثقف الموجة الأولى - الذى مثله طه حسين - ارتبط بجيله كله من حيث موقفه من القضية الوطنية وإن لم يغفل القضية الاجتماعية، غير أن مثقف الموجة الثانية - الذى مثله محمد مندور وسيد قطب - ارتبط بجيله كله من حيث عدم إغفاله القضية الوطنية وفى الوقت نفسه وعيه الشديد بالقضية الاجتماعية التى أولاها الاهتمام الأول، على هذا

النحو، إن التيار الليبرالى اختلف عن التيارين التاليين من حيث طبيعة اهتمامه بالقضايا المطروحة، ومن حيث تحديد الدور الذى لعبه، ولاسيما فى السياسة المصرية.

لقد انعكس هذا – بالقطع – فى تعامل المثقف بالسلطة.

ويبقى أن أشير إلى أهم قضايا المنهج، وأقصد بها هنا بوجه خاص، قضية الحيدة العمية، ومع يقينى أن الحيدة محض وهم فى العلوم الإنسانية، فإننى أزعم أننى جهدت أن أكون محايدا بالدرجة الأولى.

ويتأكد هذا الزعم حين أذكر أن الجيل الذى أنتمى إليه (جيل الثورة)، هو الجيل الذى تمتع بإنجازات الثورة ودفع ثمن أخطائها، إذ تربيت فى مدارس الثورة، وتأثرت بوسائل إعلامها، الجيل الذى ولد فى نهاية الأربعينيات إذ إن أكبر أبناء هذا الجيل «لا يتذكر من فترة ما قبل الثورة إلا يشبه أضغاث أحلام، ولكن طفولته وصباه وشبابه تكونت فى شعارات الثورة ومثلها وممارستها»، وقد كان هذا كله كفيلا بأن يكون هذا الجيل أول من يستشعر ثقل هزيمة ١٩٦٧، ويحس بمرارتها وقسوتها.

معنى هذا، أننى فرحت بانتصارات الثورة، وعرفت هزيمتها، ودفعت ثمنا غاليا من عمرى حين دفعت إلى الصحراء بين عامى ١٩٦٧ / ١٩٧٣ لأواجه عدوا شرسا كان أهم ما يريده إجهاض مشروع الثورة.

ومع هذا كله، فقد جهدت ألا أتخذ موقفا ثابتا مسبقا من هزائم الثورة أو إنجازاتها، وإن كنت بالضرورة – واعيا لمؤثراتها فى وجدانى.

ومع ما عشت معه طيلة فترة البحث سواء من حيث المراجع أو الوثائق أو المصادر الحية.. إلخ – فإننى حرصت أن أحتفظ بإدراكى دائما أن أكون محايدا، مدركا خلال هذا كله أن العمل العلمى لابد أن يكون حاصل عدة قناعات:

(أولا) مراجعة الدراسات والأعمال السابقة.

(ثانيا) الوعى بأن التاريخ ليس رد فعل لماض بقدر ما هو جرد للحاضر، بقصد فهم المستقبل.

(ثالثا) إن الحيدة أقرب الطرق للوصول إلى الذات لا خداعها.

ومهما يكن، فقد حاولت بجهد جهيد أن ألتزم الحيدة، قد لا أجزم بأن لدى ادعاء

صارما بالحيدة، غير أننى أزعم أننى أحرص على هذه الحيدة ولم أبتعد عنها قط رغم المؤثرات الكثيرة التى تعرضت لها.

وقد يكون أكثر برهان على هذا، أننى لم أكن فى عديد من ممارسات الثورة من مؤيديها، وإنما عارضت كثيرا من إجراءاتها، وإن لم أنف حقها فى الدفاع عن (المشروع) الذى جهدت للحفاظ عليه(*).

د. مصطفى عبد الغنى

(*) أرجأنا، إلى دراسة لاحقة، علاقة الأدب بالسلطة، فأخرجنا الأديب من الإطار النقدى وأبقيناه فى الإطار النظرى والتاريخى فقط.

هوامش المقدمة

1 - Vatikiotis P.J : Nasser and his generation. london, Croom Helm 1978.

2 - Dekmejian, H: Egypt under
Nasser, A study in poolirical dynamica
New York, State University Press. 1971

3 - Df. Dialog, information services, inc

4 - Enyclopaedia universelis. paris. 1966 tome. 8. p 716

الفصل الأول

الإطار النظري والتاريخي

المضمون :

رغم أن لفظة (مثقف) تعد من أكثر الألفاظ غموضًا ، وتصل فى بعض تعريفاتها إلى مائة وستين تعريفًا [1] .. فإن ثمة تعريفا محددا للمثقف لابد من الإشارة إليه .

وعبورا فوق تنظيرات كثيرة ، فإن المثقف هو الشخص الذى يحمل معنى تعليميا مجردا ، لا يهم أن يكون من أصحاب الشهادات العالية ، بقدر ما يقترن هذا بالتعامل مع قضايا العصر واتخاذ موقف محدد مما يحدث حوله ، والمعنى الدقيق للكلمة يكون حكمه المؤسس على التأمل والمعرفة ناجما بصورة أقل مباشرة واقتصارا على المدركات الحسية [2].

ولا يعنى هذا أن الذى لا يعمل فى العلوم الإنسانية ليس مثقفًا ، فليس المهندس الذى يعمل فى العلوم التطبيقية، أو البيروقراطى فى الدولاب الحكومى، يخرج عن هذا التعريف، ولكن يتحول العالم إلى مثقف له دور واع – كما لاحظ سارتر – فى اللحظة التى يظهر فيها اهتمامه بقضايا المجتمع الانسانية ، ويتخذ موقفا من هذه القضايا [3] ، فالمثقف هو رجل معرفة إنسانية وعلمية ، ولا يوجد فارق كبير بين المعرفة النظرية والمعرفة العلمية ما دام الدور الايجابى قائما وفاعلا .

ونستطيع أن نحدد أكثر تعريف المثقف ، حين نشير إلى كلمتين اثنتين تتوافران فى هذا المثقف، أولاهما ، الوعى الاجتماعى ، فهو الذى يستطيع الفرد به رؤية المجتمع وتحديد قضاياه من رؤية شاملة ، وتحليل قضاياه على مستوى نظرى متماسك ، والسمة الأخرى ، هى الدور الذى يؤديه صاحبه من خلال النشاط الذى يقوم به بكفاءة وقدرة فى مجال اختصاصه المهنى وكفاءته الفكرية [4] ، غير أن هناك عدة مشكلات لابد من الإشارة إليها لتعميق تعريف المثقف، وهى تتعلق بطبيعة التخصص المهنى للمثقف وطبيعة (الكادر) الذى يعرف به فى المجتمع ، أما من حيث الإشكالية الأولى ، فإن ثمة اتجاها عاما يذهب إلى تقليل دور المثقف الفنى ، أى المثقف الذى لا يعمل فى مجالات العلوم الإنسانية ، وإنما فى دائرة تخصصه المهنى كالكيمياء والرياضيات .. إلخ .

ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن أصحاب التخصصات العلمية يكونون أقل استجابة من غيرهم للمعارضة الفعلية للنظام ممن ينتمون إلى العلوم الإنسانية .

على أننا نستطيع القول هنا – استنادا إلى ما سبق – أن المثقف مهما يكن مجال تخصصه الإنسانى أو العملى ، يكون تحديد دوره بتوظيف معرفته فى اتخاذ موقف عملى فى مجتمعه ، فهل يمكن أن نعد ضباط الجيش من المثقفين ؟ إن عددا كبيرا من علماء الاجتماع والعسكريين يحاولون أن يبرهنوا على أن العسكريين ليسوا من المثقفين ، وعلى سبيل المثال ، فإن أحمد حمروش يرى أنه يصعب القول أن عددا كبيرا من ضباط ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانوا من المثقفين (٥) ، ذلك لأن طبيعة الضباط وتعليمهم وعزلتهم عن المجتمع تجعل منهم فئة خاصة تتعامل مع الحياة بالأسلوب الذى اعتادوه فى الجيش ، والذى يغلق دائرة التفكير غالبا فى حدود إعطاء الأوامر وتنفيذها ، كما أن دونزوسكى يشير فى موضع آخر إلى أن العديد من الضباط العسكريين لا يتمتعون بخبرة معايشة الأحداث بالقدر الكافى، وغالبا ما يعتمدون على علاقاتهم الشخصية وعلى ملابسهم .. وعادة ما يكون هؤلاء الضباط عند بداية التحاقهم بالكلية الحربية من أدنى مستويات الناجحين فى امتحانات الثانوية العامة (٦) .

والواقع أن هذا كله يمكن أن يصبح صحيحا لولا أن المعيار الرئيسى هنا لتحديد تعريف المثقف يظل هو الحد الفاصل بين المثقف وغيره ، فالمثقف – كما أسلفنا – هو الذى يكون أقدر على حمل الأفكار ونقلها ، وتشكيل درجة من درجات الوعى لمجتمعه ، وإن لم ينسحب هذا على عدد كبير من الضباط ،فهو ينسحب – بالقطع – على صفوة منهم، لم يخضعوا بالضرورة للعوامل السلبية التى أسهمت فى تكوين الضابط.

وهذه الصفوة الصغيرة هى التى خضعت لعامل المعرفة ، وأضافت إلى المعرفة الوعى بما يدور حولها ، ومن ثم ، لعبت دورا حيويا لا يمكن إنكاره .

نخلص من هذا كله إلى عدة سمات عند تعريف المثقف. ولابد أن تتوافر فيه، كما يلى:

١ – المثقف هو الذى حصل على قدر ما من التعليم بغض النظر عن تحديد الشهادات أو الخضوع لضرورتها .

٢ – المثقف هو الذى يضيف إلى المعرفة وعيا علميا يمكنه أن يلعب دورا إيجابيا فى حركة المجتمع حوله .

٣ – المثقف هو الذى يستطيع أن يبلور الوعى العلمى خلال أيديولوجية يحاول الاستفادة بها فى بلورة القضايا حوله والمشاركة فيها .

٤ – لا يتحدد معيار المثقف بطبيعة التعليم الذى حصله. ومن ثم ، فإن أصحاب التخصص العملى ، كالمهندسين والكيميائيين وغيرهم .. يمكن أن يلعبوا دو المثقف فى حالة وجود الوعى والتفاعل مع قضايا العصر .

د – هذا الوعى هو الذى يجب عنده أن نقول إن العسكريين يمثلون فئة مثقفة ، بغض النظر عن درجة التعليم أو (الكادر) العسكرى .

وعلى هذا النحو ، سيكون علينا اختيار شرائح معينة من المثقفين ممن ينتمون إلى هذا الوعى بدرجاته القصوى لنرصد دورهم فى الفترة موضوع البحث .

الأصول الاجتماعية :

يلاحظ أن أيا من التعريفات التى تعرضت للمثقفين لم تشر – على تعددها – إلى أى انتماء طبقى معين ، حتى فى أكثر الحالات الماركسية تحديدًا (٧) .

وهذا يعنى أن الوضع الاجتماعى الذى ينتمى إليه المثقف – مع عدم إغفال المؤثرات الأخرى – يظل يلعب دورا لا يمكن إنكاره فى تشكيل موقفه .

وهذا يطرح علينا سؤالا هاما ، هو :

إلى أى طبقة أو فئة أو جماعة ينتمى المثقف ؟

سوف نحاول أن نجيب عن هذا السؤال خلال مناقشة الأصول الطبقية والاجتماعية للمثقف فى مصر .

وسوف تتحدد إجابتنا خلال عدة ملاحظات على النحو التالى :

أولاً : بالعودة إلى الجدول رقم (١) فى الملحق يتأكد لنا أن المثقفين المصريين ينتمون فى غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى. ومع أننا قد نعثر على مثقف أو اثنين ينتميان إلى الطبقة الأرستقراطية من أمثال محمد سيد أحمد وشريف حتاته ونبيل الهلالى ، فإن الغالبية العظمى منهم تنتمى إلى هذه الشريحة التى يطلق عليها الطبقة الوسطى بوجه خاص ، وهنا نستطيع أن نذكر الكثير من أولئك المثقفين من أمثال محمد مندور وأبو سيف يوسف وسيد قطب وخالد محمد خالد وطه حسين وعبد الرازق السنهورى .. وغيرهم .

وهذه الطبقة الوسطى كانت تولى التعليم عناية كبيرة ، وتشير خبرة المثقف فى الفترة الليبرالية خاصة ، إلى هذا الاتجاه ، اتجاه الاحتفاء بالتعليم ، إلى درجة يلحظ معها حدة دفاع

أبناء الطبقة المتوسطة عنه ، وهذا الدفاع يصل إلى أقصى درجاته عند مثقف مثل الإمام محمد عبده حين كان يرى أن «الوسيلة الوحيدة الفعالة للنضج القومي والاستقلال الحقيقي إنما هي التربية»[٨] كما تزخر كتابات طه حسين بالدفاع عن التعليم إذ كان يدرك هذه العلاقة الوثيقة بين التعليم والقيم الاجتماعية والسياسية منذ فترة مبكرة[٩]. وفي هذا الصدد ، يتأكد لنا أن الدعوة للتعليم والحرص على تأييد المجانية فيه يصل إلى درجة أنه (كان قاسما مشتركًا لبرامج شتى الأحزاب)، ونستطيع أن نراجع مقالات لطفي السيد اليومية وكتبه القليلة ، لنتأكد من حرص هذا المثقف ، وإن كان من أصول ثرية ، على قيم التعليم والتربية إلى درجة فاقت ما سواها ، وهو ما يمكن أن يلحظ – كذلك – في كتابات العديد من المثقفين سواء منذ رفاعة الطهطاوي في القرن الماضي ومرورا بالنصف الأول من هذا القرن ممثلا بقاسم أمين وفتحي زغلول وإبراهيم رمزي ... وغيرهم[١٠] .

المثقفون في مصر ينتمون – إذن – في غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى. غير أن الانتماء الفعلي للطبقة الوسطى يظل وحده دليلا على انتماء المثف لهذه الطبقة ، وقد كان الاستقلال الطبقي بالنسبة للمثقفين غاية في الصعوبة ، ومع ذلك ، فإن غالبيتهم – وإن انتموا إلى الطبقة الوسطى – يبدو أنهم غير مرتبطين اجتماعيا ، بالمقارنة بالذين يسهمون في العملية الاقتصادية مساهمة مباشرة كالعمال والمديرين ، وإن كانت أفكارهم ومواقفهم الفكرية في حقيقتها نتاج المجتمع بمجمله[١١].

وعلى هذا النحو ، فإن انتماء المثقفين للطبقة الوسطى لا يصبح وحده التعريف الصحيح لرصد أصولهم الاجتماعية ، وهنا يبرز أمامنا تعريف آخر يعتبر المثقفين فئة .

ثانيًا : المثقفون وإن انتموا في غالبيتهم إلى الطبقة الوسطى ، فإنهم ، انتموا كذلك إلى الطبقات الأخرى مما يمثلون معه في نهاية الامر (فئة) ، وبالعودة إلى الجدول السابق نلاحظ دلالة توزيع هذه الشخصيات المثقفة خلال عدد من الطبقات ، فالعديد منهم ينتمون إلى الطبقة الدنيا من أمثال طه حسين وعباس العقاد ، والقليل منهم ينتمون إلى الطبقة العليا من أمثال أحمد لطفي السيد ومحمد سيد أحمد وشريف حتاته ، وكذلك ، فإن أفرادا عديدين منهم ينتمون إلى الدرجة الوسطى من أمثال : آل عبد الرازق ومحمد حسين هيكل وعبد الرازق السنهوري وعبد القادر عودة وسيد قطب .. وغيرهم .

وفي هذا السياق نستطيع أن نفسر عديدا من قضايا المثقفين كانقسامهم في عديد من

المواقف ، وتفرقهم [١٢] كما يذهب الكثير من الكتاب إلى أن أول خاصية تعكس أوضاع المثقفين تمثل فى نشأتهم الهجين [٣١] ، وفى هذا السياق نستطيع أن نفسر كثيرا من انتماءات المثقفين ، ففى الفترة الليبرالية نلاحظ انحياز المثقف الذى ينتمى إلى الطبقة الارستقراطية ، إلى حزب الأمة ، ثم جريدة (الجريدة) ، والأحرار الدستوريين ، وانحياز المثقف الذى ينتمى إلى الطبقة المتوسطة ، إلى الحزب الوطنى وحزب الوفد ، أما فى الفترة الناصرية فنستطيع أن نفسر انقسام الإخوان ثم الشيوعيين وأحزابهم .

ثالثًا : وهناك ظاهرة لا يمكن إغفالها فى هذا السياق ، ونقصد بها ظاهرة (الحراك الاجتماعى) ، أى تحول المثقف من طبقة إلى طبقة اجتماعية أعلى منها ، فقد تطلع الكثير من أبناء الطبقة الدنيا إلى طبقة أعلى ، فإذا بنا أمام تعدد المواقف وتغييرها وهو ما يبدو فى المرحلتين : المرحلة الليبرالية والمرحلة الناصرية.

وعلى سبيل المثال ، ففى المرحلة الليبرالية يحصل طه حسين على رتبة (البكوية) ثم (الباشوية) وخلال هذا يكون قد صعد إلى درجة (الوزير) ، وبهذا ينتمى إلى طبقة أخرى تغاير طبقته الدنيا فى القرية المصرية ، كما أن عبد الرازق السنهورى ، فى مثال آخر انتقل من بيئة فقيرة بأحد أحياء الإسكندرية الفقيرة ليصبح وزيرا فى نهاية الأربعينيات لثلاث مرات فى ثلاث وزارات .

وقد أسهم التعليم – إلى حد كبير – فى هذا التحول ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية ، وهو ما دفع بالكثيرين إلى أن يلعبوا أدوارًا أسهمت – بدورها – فى الوصول ببعض المثقفين ممن استفادوا بإنجازات التعليم ، فى الوصول إلى أعلى المراكز [١٤] .

أما فى المرحلة الناصرية ، فإننا أمام هذه الظاهرة ، التى دفعت بالشيخ أحمد حسن الباقورى – وهو من الطبقة الدنيا بالقرية – إلى أن يصبح ضمن أفراد الطبقة العليا (الحاكمة)، وما يقال عن تطور هذا (الحراك) من قرية (الباقور) الفقيرة بأسيوط . إلى منصب وزير فى أول وزارة للثورة عام ١٩٥٢ ، يقال عن الكثيرين من أمثال عبد العزيز كامل وعبد المعبود الجبيلى .. وغيرهما كثير .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن هذا التحول الذى يأخذ شكل الصعود من طبقة إلى طبقة لازمه صعود آخر على مستوى موقف المثف ، فكثيرا ما تتعدد المواقف فينفصل

أصحاب الطبقات الدنيا إلى مستوى طبقى آخر عن الطبقة التى جاءوا منها ، ليس فقط بسبب انتشار التعليم ، أو التغير السياسى ، وإنما كذلك بسبب «اتساع الهجرة إلى المدينة وتوسيع النشاطات الثقافية نفسها ، بعد أن كانت مقتصرة على العلوم الدينية والمهنية . فتعدتها فى هذا القرن إلى الفلسفة اليونانية ، والعلوم الطبيعية الاجتماعية والفنون [١٥].

رابعًا : يرتبط بهذا كله ، ما يلاحظ من أن أغلب المثقفين المصريين ينتمون إلى أصول ريفية من أمثال : لطفى الخولى ومحمد مندور ويوسف إدريس وعبد الرحمن الشرقاوى وسيد قطب وطه حسين .. وغيرهم ، فكلهم انتموا إلى هذه الرموز القروية فظلت مؤثرة فيهم .

وقد انسحبت هذه الأصول الريفية على انتماءاتهم ومواقفهم السياسية. والانتماء إلى الأصول الريفية وإن كان يميز المثقفين اليساريين ، فإنه يبدو أكثر وضوحًا لدى المثقفين الإسلاميين بوجه خاص ، ففى هذه القرى عرفت الأصول الفقيرة التي عادة ما يكثر لديها رد الفعل المعاكس ، فكلما كانت البيئة تميل إلى الفقر أو المعاناة كان رد الفعل حادا عنيفا ، كما أن هذه النشأة الريفية تترك أثرا عميقا فى وجدان صاحبها منذ فترة مبكرة . ففى هذه الفترة المبكرة فى تلك البيئة يحيا الإنسان تحت ضغط الرموز الإسلامية ، ويرتبط بالمسجد، وبالحكايات الأسطورية التى عرفها من أقوال (الشيخ) ، حتى إذا ما نزح إلى القاهرة / المدينة فيما بعد ، فإنه يحيا فى غربة يحاول خلالها التعبير عن قلقه الحاد بالبحث عن الرموز التى عرفها فى قريته . وعلى هذا النحو ، فإنه أمام تلك الغربة التى يحياها فى مهجره الجديد يكون عليه أن يبحث عن حاضر خير منه يهرب إليه فيرى فى التقاليد المحيطة به (والتى عادة ما تكون تنتمى إلى عالمه الجديد) الانتماء الجديد.

ومن هنا نستطيع رصد تحولات سيد قطب المبكرة التى انتهت به إلى جماعة الإخوان المسلمين ، وما يقال عن سيد قطب يقال عن خالد محمد خالد ومحمد الغزالى فأحمد حسن الباقورى وغيرهم .

وهذه الأصول الريفية نجد تأثيرها أقل وضوحًا لدى مثقفى اليسار، فلطفى الخولى كان ينتمى إلى التيار اليسارى بفعل المؤثرات الأولى التى جعلته يرى الريف فى فترات تدهوره وتحدده بسمات خاصة به ، ومحمود أمين العالم – رغم أصوله الحضرية – فإن وطأة

التقاليد الدينية كانت من القوة بحيث إنها أسهمت فى انتمائه السياسى ، وإن جاء هذا فى الاتجاه المعاكس ، إذ كان ينتمي لأب مدرس بالأزهر ، ومن بين فئة المجاورين بالأزهر . فضلا عن انتمائه الوثيق ((بالجمعية الشرعية) التي كانت أكثر ارتباطا بهذه التقاليد الدينية التى كانت فى القرية أكثر منها فى المدينة .

بيد أن الدور السياسى للمثقف لا يتأثر بالتطور الاجتماعى وحده ، وإنما ، أيضا ، ببقية المؤثرات الثقافية والفرص المهنية التى يصل إليها وهو ما سنتوقف عنده الآن .

المؤثرات الثقافية :

يتحدد الدور السياسى للمثقف بالمؤثرات الثقافية التى تعرف عليها منذ فترة مبكرة؛ بل يمكن القول أن المدرسة فى بعض الأحيان تكون عاملاً أكثر أهمية فيما يتعلق بالتكوين الاجتماعى من النشأة الأولى ، الأكثر من هذا ، نستطيع القول أن المؤثرات الثقافية الأولى كثيرا ما تكون ترجمة وتطويرا لمصالح الجماعات التى تسيطر عليها المؤسسات التعليمية ، وهو ما يعنى أن التكوين السياسى بعد التطور الاجتماعى والتعليم فى الفترات الأولى ، يكون متأثرا بالبنيان القائم من الفرص المهنية ، مادامت هذه الفرص تشجع صاحبها على أن يكون عضوا فى طبقة أخرى يصعد إليها ، أو جماعة أو فئة جديدة يتطور معها (١٦).

ومما سبق ذكره ، فإن المؤثرات الثقافية يكون لها تأثير كبير بما تطبعه على وجدان الطفل منذ فترة مبكرة ، وسوف نتعرف على أهم هذه المؤثرات التى أسهمت بشكل فعال فى تكوين المثقف المصرى .

وسوف نفصل هذه المؤثرات على النحو التالى :

أولاً : مراجعة الجدول رقم (٢) يشير إلى أن الطفولة تلعب دورًا كبيرًا بالنسبة للتنشئة، فالأب فى أغلب الأحيان ينتمى إلى طبقة من المتعلمين ، سواء ممن حصلوا على قدر من التعليم الدينى من الأزهر والمعاهد الدينية ، أو أولئك الذين انتموا إلى التعليم المدنى فعرفوا الكليات والجامعات الرسمية وتحولوا مع الوقت إلى موظفين حكوميين .

ويؤكد تأثير الأب منذ فترة مبكرة أن الطبقة المتوسطة فى مصر ، خاصة ، كانت تحتفى بالتعليم احتفاء يفوق غيره – كما أسلفنا – حتى غدا من المسلم به أن التعليم أصبح أحد العوامل التى دفعت المثقفين المصريين ليكونوا فئة ثورية ، على اعتبار أن الاحتلال عمد إلى سياسة التقتير فى التعليم على المصريين وإلغاء المجانية (١٧) .

إن عددا كبيرا من المثقفين انتموا إلى هذه الفئة التى تحرص على التعليم حرصا كبيرا بحكم عملها واهتماماتها الفكرية ، وزد على هذا أن الآباء الذين لم ينالوا قسطا كبيرا من التعليم حرصوا ، بالتبعية ، على أن يكون أبناؤهم ممن يحصلون على قدر كبير منه .

جدول رقم (٢)

التخصص التعليمى للنسبة المدنية بين ٥٢/١٩٧٠

التخصص	عـــدد	نسبـــة
قانون	١٦	٪ ١٢,٢
قانون واقتصاد سياسى	٣	٪ ٢,٣
علوم جنائية	٣	٪ ٢,٣
هندسة	١٩	٪ ١٤,٥
اجتماع	١	٪ ٠,٨
علم نفس	٦	٪ ٤,٦
كيمياء	٤	٪ ٣,١
زراعة	٩	٪ ٦,٩
اقتصاد	١٢	٪ ٩,٢
دراسات إسلامية وعربية	٣	٪ ٢,٣
طـــب	٣	٪ ٢,٣
آداب	١	٪ ٨
جغرافيا	٥	٪ ٣,٨
تعليم غير جامعى	١	٪ ٠,٨
لا معلومات	١	٪ ٠,٨

المصدر : Dekmejian, Ibid p 181

جدول رقم (٣)

المصادر المهنية للنخبة السياسية ٥٢/١٩٧٠

المهنة	عدد	نسبة
عسكريون	٤٤	٣٣,٦ ٪
تخصص أكاديمى	٣٠	٢٢,٩ ٪
مهندسون	١٩	١٤,٥ ٪
قانونيون	١٧	١٣ ٪
بيروقراطيون	١٠	٧,٦ ٪
إدارة أعمال	٧	٥,٣ ٪
شرطة	٢	١,٥ ٪
ديبلوماسية	٢	١,٥ ٪

المصدر : Source: Dekmejion,. p 188-189

وفى هذا الصدد يمكن أن نذكر محمود أمين العالم ويوسف إدريس والبهى الخولى.، وأحمد حسن الباقورى وطه حسين وفتحى ضوان .. وغيرهم .

ثانيًا : ثمة أمر آخر يرتبط بالتعليم ، وهو الأثر السياسى ، فمن الملاحظ أن عددا من المثقفين انتموا إلى الأصول الفلاحية ، وكانت هذه الأصول ترتبط بتيار سياسى واع لم يكن لينفصل عن التوجه الثقافى فى هذا الوقت ، وعلى سبيل المثال ، فإن والد سيد قطب كان مزارعا ، لكنه كان منتسبا فى أول الأمر إلى الحزب الوطنى ، متعاطفا مع سياسة الوفد فى هذا الوقت بينما الميل العقائدى كان فى اتجاه الحزب الوطنى ، والميل السياسى فى اتجاه الحزب الثانى (الوفد) .

ولم يكن هذا كله لينفصل عن الاهتمام الثقافى العام ، فرغم أن والد عبد الرحمن الشرقاوى كان ينتمى إلى صغار الملاك ، فإن حرصه على شراء الصحف والإلحاح على الإتيان بها من مناطق نائية أثرت – دون شك فى وجدان الطفل .

ثالثًا : وقد كانت مهنة الأب لها تأثير كبير فى هذا ، وكثيرا ما كان هذا التأثير يمضى فى اتجاه مغاير ، وهو ما ينفى المقولة الماركسية التى تذهب إلى أن المثقفين الذين يولدون فى جماعات ترتبط بالقوى الملكية والأسر الأرستقراطية يميلون لأن يكونوا يمينيين ، بينما

المثقفون الذين يولدون فى جماعات من الطبقة المتوسطة والفقيرة يتجهون إلى اليسار ، وكلما كانت الجماعة التى ينحدر منها المثقفون أكثر يسارية اتجهوا ليصبحوا بالتبعية- أكثر يسارية [١٨] .

وهو ما يتأكد حين نراجع الجدول الأول ، فعدد من المثقفين لا ينتمى إلى تلك الجماعات ، التى ولدت ونشأت فيها ، وعلى سبيل المثال ، فإن مثقفا يساريا مثل محمود أمين العالم كان ينتمى - وهو من الماركسيين - إلى أب من مدرسى الأزهر التقليديين ، ومع هذا ، فإن الابن عرف ، فيما بعد ، كأحد كوادر الحزب الشيوعى بل ومن قادته . وهو ما يقال بشكل ما على مثقف آخر مثل لطفى الخولى ، الذى ينتمى إلى أصول فلاحية ، ومع ذلك ، فإن قناعاته الفكرية تحددت فى الأربعينيات فى الحزب الشيوعى المصرى .

رابعا : كذلك يلاحظ أن عددا كبيرا من المثقفين ارتبطوا - تاريخيا - بكلية الحقوق، كأبرز الكليات الإنسانية التى تنجب مثقفا فى الفترة الليبرالية .

وبالتوقف عند الفترة بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٥٢ يتأكد لنا أن أعلى نسبة من المثقفين انتموا إلى كلية الحقوق ، غير أن هذه النسبة بدأت فى التراجع طيلة الخمسينيات والستينيات، إذ استبدل بخريجى كلية الحقوق خريجو الكليات العملية الأخرى مثل الطب والهندسة .. إلى غير ذلك .

ويشير الجدول (٢) إلى تناقص نسبة المتخصصين فى الدراسات القانونية والإنسانية، فبعد أن كانت نسبتهم تصل إلى ١٨,٨ ٪ فى سبتمبر عام ١٩٥٢ ، تلاشت هذه النسبة فى بداية مارس من عام ١٩٦٤ ، وهو يعكس تغيرات أساسية فى بنية الثقافة لدى المثقف ، حيث كان التوجه القانونى هو السائد أكثر من غيره قبل ثورة ١٩٥٢ [١٩] وفى المقابل زادت نسبة المتخصصين فى المجالات التكنولوجية كالزراعة والهندسة حتى أغسطس ١٩٦١ لتبدأ بعدها فى التناقص ، حين ظهر المتخصصون فى العلوم البحتة كالكيمياء والفيزياء وعلم النبات للمرة الأولى بين المثقفين ، وهو ما يبدو أكثر وضوحا اعتبارا من مارس ١٩٦٧ [٢٠].

وقد أسهمت عوامل كثيرة فى الفترة الناصرية على تأكيد هذه الظاهرة كتخوف العسكريين من المثقفين ، ممن تخصصوا فى العلوم الإنسانية خاصة على أثر أزمة ١٩٥٤ (مارس) وخلال هزيمة ١٩٦٧، أو حين أثيرت قضية أهل الثقة وأهل الخبرة وما إلى ذلك ، وتؤكد لنا الدراسات الميدانية فى هذا الخصوص ، أن ثمة علاقة أكيدة من نوعية الجامعة التى ينتمى إليها المثقف وبعض الاتجاهات السياسية والتصورات الأيدلوجية [٢١].

خامسًا : ويمضى فى نفس الاتجاه تأثير التخصص المهنى – بعد التعليمى – إذ بدا واضحا أن المثقفين الحقوقيين يتجهون لأن يكونوا أكثر ليبرالية ، مما يدفع بهم إلى مساندة عمليات التجديد والإصلاح ، بينما يتجه المثقفون التطبيقيون والمهندسون إلى أن يكونوا محافظين فى آرائهم السياسية .

وفى هذا الصدد يثير عالم الاجتماع الروسى (لاكوف) أن الارتباط الموسمى والمهنى له تأثير لا يمكن إغفاله ، فكلما كان العمل العلمى أكثر اصطباغا بالصبغة الأكاديمية كان ممارسوه أقل ميلا إلى الالتزام بالمحافظة على الحالة الراهنة ، وعلى العكس من ذلك ، فكلما كان العمل أكثر اصطباغا بالصبغة العلمية ، شعر ممارسوه بأنهم يعتمدون فى ممارستهم على الإبقاء على النسق الاجتماعى القائم (٢٢) .

العودة إلى التخصص المهنى الذى فرض على المثقفين فى الفترة الناصرية يؤكد أن ذلك حال دون أن يهتم الكثير منهم ، خاصة ممن كانوا فى مناصب رسمية ، بأن يلعب دورا حيويًا فى التغيير الاجتماعى ، فضلا عما كان يتم من اختيار المثقف للمناصب الهامة ، إذ كان يتم خلال علاقات الصداقة أو النسب أو العلاقات الشخصية (٢٣).

ويلاحظ دكمجيان فى هذا الخصوص أن الفترة الناصرية شهدت تطبيقا فريدا لهذه الظاهرة ، إذ بلغ عدد الذين تولوا المناصب العسكرية فى النخبة السياسية التى تولت السلطة فى الفترة الممتدة من ٧ سبتمبر ١٩٥٢ حتى آخر تعديل وزارى أجراه جمال عبد الناصر قبل وفاته فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ – أى خلال ثمانية عشر عاما – هو ١٣١ شخصية من بينها ٤٤ شخصية عسكرية تصل نسبتها إلى ٣٣,٥ ٪ مقابل ٦٦,٥ ٪ من المدنيين (٢٤).

معنى هذا أن التوجه لدى المدنيين من ذوى التخصصات العلمية وليس ذوى التخصصات الإنسانية بأية حال ، وهو ما انعكس فى تحديد أدوارهم ، فلم يستطيعوا أن يلعبوا دورا إيجابيا ، و لم يتعد هذا الدور الإسهام الثانوى فقط .

سادسًا : ويمكن أن يضاف إلى هذا تأثير ظاهرة (الثنائية) الفكرية التى نشأت نتيجة وجود مدرسة الأزهر القديمة إلى جانب المدرسة الفكرية الجديدة منذ عصر محمد على فقد كان هذا الانقسام التعليمى مظهرا عاما من مظاهر الانقسام فى العقليات : العقلية الإسلامية التقليدية المقاومة لكل تغيير ، وعقلية الأجيال الجديدة القابلة لأى تغيير ولكل فكر حديث،

قد امتدت هذه المدرسة الجديدة منذ محمد عبده متمثلة فى طه حسين ومحمد حسين هيكل وعلى عبد الرازق ، وتمثلت فى مغايرتها للاتجاه الآخر ، الذى كان ضمن ممثليه الإخوان المسلمون وهى الجماعة التى راحت ترفض المؤسسات الغربية .

وبالعودة إلى الجدول رقم (١) يرينا أن فترة التعليم الأولى عكست هذه الظاهرة ، فعدد كبير من المثقفين درس فى (كتاب القرية) ثم التحق بالمدارس الدينية وعلى رأسها الأزهر ، بينما درس العدد الآخر من المثقفين فى المدارس الأوربية ، وقد نتج عن هذا كله انتماء جماعة من المثقفين – مذ فترة مبكرة – إلى العلمانية ، بينما انتمت الجماعة الأخرى إلى المثقفين التقليديين، وقد تسارعت عوامل الاختلاف بين فئتين مما مثل خطرا على النظام الاجتماعى . وقد انعكست هذه الظاهرة على المثقفين وأدوارهم ، فالمعروف أن التعليم العلمانى يمنح صاحبه قدرا كبيرا من التجرد العلمى ، بينما ينحاز التعليم الدينى إلى (سلطة سلفية) قائمة فى التراث ، وقد نتج عن ذلك هذا الخلاف الحاد لدى المثقفين ، أحدهما راح يولى عناية كبيرة لانفصال المؤسسات الدينية عن الدولة ، وعلمنة القانون والتعليم والدولة .. إلخ ، بينما لم يجاوز الآخر عقيدته التى رأى معها أن الإسلام هو عقيدة وعبادة ووطن وقومية ودين وروحانية ومصحف وسيف ، فى الوقت نفسه ، من مظاهر هذا التطور ما يحدده موقف الجماعات الدينية من غلو فى بعض المواقف ، وهو غلو ناتج عن طبيعة التكوين ، هذا التكوين الذى عرفوه منذ فترة مبكرة من حياتهم ، وحين نجد مواقف عنيفة لسيد قطب أو الشيخ الباقورى أو – حتى – خلال كتابات حسن البنا ومواقفه ، فإن هذا يعنى أن المؤثر الدينى يلعب دوره فى هذا ، وقد يكون للموقف السياسى والاجتماعى تأثير فى هذا ، غير أن المنتوج الثقافى يكون له الدور الأول دون شك ، وهو ما يمكن أن نوافق عليه البعض ، ممن يرى القول بأن النشاطات السياسية للشباب المسلم خلال الفترة البرلمانية تعتبر فقط نتيجة لإحباطاتهم الشخصية ، وذلك يعبر عن نقص فى التحليل [٢٥] .

وفى ضوء الظاهرة نستطيع أيضًا أن نفسر كثيرا من مواقف الخلاف بينهم وبين غيرهم ، أو بينهم بشكل مباشر مما نصل إليه فى حينه .

سابعا : وهنا نصل إلى آخر العناصر التى أثرت فى التكوين الثقافى ، ونقصد به عنصر التصوف ، فإنه بمراجعة الجدول رقم (١) يتأكد لنا أن عددا ليس بالقليل من المثقفين ، يعودون فى أصولهم إلى انتماءات صوفية ، إما بالانتماء الفعلى للأب إلى (طريقة) أو بانتماء المثقف نفسه – منذ فترة مبكرة – إما إلى (طريقة) أو إلى التأثر الصوفى الصريح مما يعود فى أصوله البعيدة إلى التصوف السنى كما عرفته مصر منذ قرون بعيدة [٢٦] .

ولنشر إلى بعض الأمثلة ، فمحمد مندور كان منتميا لأب ، يعد من الشيوخ البارزين فى الطريقة (النقشبندية)، وكان له نشاط ملحوظ فيها ، كما أن البهى الخولى كان ينتمى بصلة الرحم كذلك إلى أب يعد فى زمانه أحد الأقطاب البارزين فى الطريقة الشاذلية ، أما الشيخ محمد الغزالى فقد عرف منذ فترة مبكرة اهتمامه الكبير بالتصوف والمتصوفين ، بينما نشأ كل من خالد محمد خالد والشيخ أحمد حسن الباقورى نشأة صوفية خالصة.

الأول وصل اهتمامه بالتصوف إلى درجة عاش حياتهم وتبنى أورادهم واستعذب طريقهتم ، أما الآخر – الشيخ الباقورى – فإنه كان من أسرة – كما يقول هو – «تهتم بالتصوف وتحرص عليه ، وكان والدى يحرص على أن يصطحب معه صورة المتصوف الذى يقدر حنفة ، ويعنيه فى المنزلة الأولى أن يكون أولاده من الذين يأخذون العهود من [illegible] ، فضلا عن الأب الذى كثيرا ما ردد أنه من أصول تنتمى إلى الشيخ أحمد البدوى الذى كان ينسب لآل البيت [٢٧] ، فضلا عن اهتمامات عائلة آل عبد الرازق منذ فترة مبكرة بالتصوف ، فقد كان العائل الأكبر لهذه العائلة له صلة وثيقة بالإمام محمد عبده الذى كانت له اهتمامات كبيرة منذ صباه بالتصوف ، وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن حسن البنا مؤسس الإخوان المسلمين انتمى – منذ فترة مبكرة من حياته – إلى عاطفة (التصوف) ، وراح فى مذكراته يشير إلى هذه العاطفة بتفصيل كبير ، خاصة وقد خصص لها صفحات إضافية من كتابته لتحليل الظاهرة والإشادة بها [٢٨] .

ويمكن أن نشير فى هذا إلى موقف بعض غلاة الماركسيين ، فمحمود أمين العالم كان ينتمى بصلة الرحم إلى أب ينتمى بدوره إلى الاتجاه الصوفى فى الإسلام ، وأحد الأعضاء البارزين (بالجمعية الشرعية) ، فضلا عن انتماءاته الصوفية السافرة .

وتفسير هذه الظاهرة يستلزم منا العودة إلى التاريخ فى مصر ، وقد كان التصوف فى مصر يؤثر المنحى السلفى (أى الذى يعتمد فى أصوله ومقاماته على الكتاب والسنة) ، وهو يغاير التصوف الفلسفى الذى كان شائعا ، والذى يعتمد على الفلسفات الدخيلة على الإسلام ، وقد استتبع هذا خلاف بين التيارين فى القضايا ، فبيما غلب على التصوف السنى الطابع الأخلاقى ومناقشة قضايا الحاكم والمحكوم ، غلب على الاتجاه الآخر النظر الميتافيزيقى وقضايا أخرى كالفناء والخلود وما إلى ذلك [٢٩] . رغم أن الاتجاه الأول غلب على متصوفى القرنين الثالث والرابع الهجريين ، فقد استمر بعد ذلك معنيا بالاتجاه

الإصلاحى الذى يقوم على قاعدة (الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر). إلى جانب هذا ، فإن التصوف كان ردا عمليا على فترة الاضطراب السياسى الذى عم مصر منذ زمن بعيد، فعرف المتصوف أنه غير ملتزم ، متصد للحاكم الظالم ، مدافع عن البلاد ضد موجات التتار والمغول ، وبمرور الوقت ، التزم بقيم إيجابية لتطور المجتمع ، فالوعى بدوره .

لقد كان المثقف المعاصر هو – بشكل ما – يحمل قيم المتصوف القديم .

لقد عاد المثقف المعاصر ليلعب دوره الايجابى فى فترة التدهور العربى منذ قرن ونصف القرن على وجه التقريب ، فراح يواجه الغرب ، بالتصدى لقيمه الاستبدادية ، وإن لم ينكر حضارته ، كما راح يقاوم القهر الداخلى ، وبعد أن كان التراث الإسلامى يتحدث عن (المصلحة) و(الشورى) و(الإجماع) و(الجهاد) ... وما إلى ذلك ، راح الآن يتحدث عن (المنفعة) و(الديمقراطية) و(الرأى العام) و(مواجهة الغرب).. وما إلى ذلك ..

٢ - بروز فئة المثقفين :

ما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهى حتى شاهدت مصر بروز ثلاث قوى اجتماعية، وهى :

– طبقة وسطى من المقاولين ومديرى الأعمال والتجار .

– طبقة من عمال المدن التى عززها تفاقم نزوح سكان الريف.

– طبقة أو فئة من المثقفين والموظفين وأصحاب المهن الحرة ، فضلا عن خريجى الجامعات والعاطلين عن العمل من المتعلمين .

ويمكن أن نميز بين هؤلاء جميعًا فئة المثقفين ، خاصة ، بعد عدة تطورات مثل الحرية التى تمتعت بها فى التشريع والضرائب نتيجة معاهدة مونتريه التى ألغت الامتيازات ، إذ استفادت من تنوع الضرائب وزيادتها حين أقدمت الدولة على بعض المشروعات ذات الطابع الإصلاحى من أهمها التوسع فى التعليم ، فأتيح لأبناء الطبقة الوسطى الصغيرة بما فيهم صغار الفلاحين من التعرف على التعليم والإفادة منه .

ويلاحظ أن التعليم – بوجه خاص – كان من أهم العناصر التى أسهمت فى تكوين المثقف ، فإذا كانت فئة المثقفين قبل الحرب العالمية الأولى قد خرجت من رحم الأرستقراطية والشرائح الليبرالية صاحبة الأملاك والفئات المميزة بشكل عام ، فإن فئة

المثقفين الجدد قبل الحرب العالمية الثانية قد خرجت من رحم الطبقات المتوسطة التى استفادت بالتعليم خاصة .

إن الفترة التى تقع بين الحربين العظميين تميزت ظاهرة التوسع فى إنشاء المدارس وتخفيض أو إلغاء الرسوم المدرسية ، وزاد التوسع فى نسبة الالتحاق بالمدارس ولاسيما من بين شرائح الطبقات الفقيرة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى ، وهو ما يلاحظه معه أن هذه الطبقات تعد من أكثر قطاعات المجتمع المصرى احتفاء بالتعليم (٣٠) .

إن هذه الفترة شهدت زيادة التوسع فى نسبة الالتحاق بالمدارس الحكومية ، وارتفعت نسبة التمويل المالى ، فارتفعت نسبة ميزانية وزارة المعارف ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٠ تمثل ٤ ٪ من الميزانية القومية إلى ٢٩ مليون جنيه عام ١٩٥٠ تمثل ١٣ ٪ من الميزانية (٣١) ، كما زاد عدد المتعلمين ابتداء من الإلمام بالقراءة والكتابة إلى حمل شهادات عالية من ٢,٥٧٠ عام ١٩٣٧ إلى ٣,٥٥٩ عام ١٩٤٧ (٣٢) . وإذا توقفنا عند الفترة الأخيرة من الخمسينيات فسوف نلحظ أنه بين عامى (١٩٤٥ – ١٩٥١) ارتفعت ميزانية وزارة المعارف من حوالى ١١ مليونا من الجنيهات عام ١٩٤٥ إلى أكثر من ٢٥ مليونا فى سنة ١٩٥١ .

وتؤكد مصادر هذه الفترة على تطور صاعد فى نطاق التعليم إبان هذه الفترة فى نطاق التعليم بمراحله المختلفة ، وإذا اقتصرنا على عدد الطلبة فقط فسوف نلحظ هذا التطور الصاعد فى هذا الجدول .

السنة الدراسية	عدد الطلبة بالمراحل التعليمية المختلفة		
	الابتدائية	الثانوية	الجامعة
٢٦/٢٥	١٩٣,١٤٤	١٦,٨٧٩	٣,٣٦٨
٣١/٣٠	٣٧٣,٨٨٨	٣٨,٨٠٩	٤,٢٤٧
٣٦/٣٥	٦٦١,٠٢٥	٤٥,٢٠٣	٧,٥١٥
٤١/٤٠	١,٠٨٠,٣٣٣	٥٨,٨٦٧	٨,٥٠٧
٤٦/٤٥	٩٦٤,٥٨١	٧٥,٠٩٦	١٣,٩٢٧
٥١/٥٠	٩٩٥,٦٧٦	١٥٢,٥٥٢	٣١,٧٧٤

وقد أسهم فى هذا التطور بعض المؤسسات الرسمية فى الأربعينيات ، إذ إن مجلس

الوزراء قد أقر مذكرة تحتوى على تكميل وتعديل فى قواعد المجانية والإعفاء بقصد التوسع فيها والتيسير على بعض القادرين من الطلبة والطالبات إلى متابعة الدراسة (٣٣).

وإلى جانب دور المؤسسات الرسمية ، فقد بدت جهود المثقفين أنفسهم فى هذا الصدد لافتة للانتباه ، ولطه حسين بوجه خاص جهود كثيرة (٣٤) اقتفى فيها أثر أستاذه لطفى السيد منذ بداية القرن ، وتوازى جهده مع جهد عباس العقاد وأقرانهما من مثقفى التيار الليبرالى خاصة فى تلك الحقبة ، إذ لم توجد قيمة ليبرالية اهتم بها مثقفو هذا التيار مثل قيمة التعليم . فما كاد طه حسين يصبح وزيرا فى وزارة الوفد الأخيرة حتى شمر عن ساعديه لتعميق معنى التعليم وتأكيده ، ومصداق هذا أنه اشترط على مصطفى النحاس أن يعمم (مجانية التعليم) فى مقابل اشتراكه فى وزارة الوفد الأخيرة فقام – بعد توليته الوزارة – بعملية واسعة النطاق لتوسيع المدارس الحكومية على جميع مستوياتها ، فأنشأ الجامعات والمعاهد العليا ومختلف أنواع المدارس الجديدة حين جعل التعليم الثانوى بالمجان ، وعدل مناهج الدراسة وفق خطوط كان قد رسمها منذ عاد من بعثته من فرنسا عام ١٩١٩ .

ومن المؤكد أن طه حسين كان قد وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ العملى سواء حين أصبح مستشارا لوزارة المعارف فيما بين عامى ١٩٤٢ – ١٩٤٤ أو حين أصبح وزيرا – كما أشرنا – فيما بعد .

ومن هذه الأحداث ما طرأ من تغييرات أساسية على الإدارة المدنية من أهمها : تضخم هذه الإدارة ثم حلول موظفين مصريين ، تدريجيا ، محل الموظفين الأجانب . والواقع أن التوسع فى الإدارة المدنية الدائمة كان كثيرًا ، إذ ارتفع عدد الموظفين من ١٥,٠٠٠ عام ١٩١٥ إلى ٤٢,٠٠٠ عام ١٩٤٠ (٣٥) ، أى أن معدل الزيادة بلغ ١٨٠٪.

وقد كان من الطبيعى أن نرى تزايد حدة النقد فى أوقات الأزمات الاقتصادية (٣٦) وتؤكد العديد من الدراسات أيضا نموا غير معهود فى عدد المهنيين كالمحامين والأطباء والمهندسين .. إلى غير ذلك ، بفضل توافر فرص أوسع لمواصلة التعليم العالى ، وخاصة منذ عام ١٩٢٥ ، حيث أعيد تأسيس الجامعة المصرية بصورة نهائية وكاملة ، ودمجت فيها مختلف مدارس التعليم العالى القائمة بالفعل فى ذلك الوقت .

ويمكن أن نذكر ، كذلك ، العوامل الأساسية التى أدت إلى بروز فئة المثقفين وتوالى الأزمات التى أسهم فى نموها فقر الغالبية العظمى من السكان والطبقة الفقيرة بوجه خاص، وقد أثر فقر السكان فى الطبقة المتوسطة ، فمن ناحية ، منع غالبية السكان من الانتفاع بخدمات مهنيين كثيرين كالاطباء والمحامين والصيادلة .. ومن ناحية أخرى ، أدى إلى استمرار انخفاض القوى الشرائية لسكان الريف ، ومن ثم أسهم فى توجيه النقد والعمل على دفع أعداد كبيرة للتعليم كوسيلة للارتقاء والخلاص .

أما على المستوى الاقتصادى ، فقد بدا أن البطالة ، خاصة لدى المثقفين ، كانت هى الشبح الذى يعانون منه طويلا ، فإذا أضفنا إلى تردى المستوى الإدارى ووصول القضية الوطنية إلى أعلى ذروة لها من مماطلة الإنجليز والاستهانة بالمفاوض المصرى لتخيلنا المدى الذى وصل إليه المثقف المصرى فى هذا الوقت ، إن زيادة الضمور الاقتصادى حينئذ كان عاملا هاما وراء زيادة (الوعى) الثقافى العام ، فى الوقت الذى لم يزد فيه مستوى المعيشة الحقيقى عام ١٩٤٩ عن مستواه عام ١٩١٣ ، وكان عدد المتعلمين الذين يعرفون القراءة والكتابة عام ١٩٤٩ يزيد ثلاث مرات على عدد عام ١٩١٧ [٣٧] ، فضلا عن تدنى الحالة الاقتصادية والاجتماعية، فإذا بنا أمام تخلخل اجتماعى ، بل وصراع طبقى ستصل مصر معه إلى أقصى درجات الأزمة فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات .

وقد أدى هذا كله إلى عدة تطورات فى شريحة المثقفين ، ففى الوقت الذى زاد فيه عدد المثقفين ، وزادت فيه العوامل التى دفعت بهم إلى الغضب والحنق الشديدين ، إذ كان لابد أن يزيد عدد المشتغلين بالسياسة والمهتمين بها ، وهو ما لاحظه فاتيكيوتس حين قال أن هؤلاء المثقفين من شتى الفئات الأخرى كالطلاب والمثقفين وأصحاب المهن الحرة وغيرهم .. لم يعثروا فى برامج الأحزاب التقليدية على ما يمكن أن يفى باحتياجاتهم ، كما لم يعثروا على برامج عملية فى الإصلاح ، أو تحسين أوضاعهم الاجتماعية أو تحقيق أمانيهم فى القضية الوطنية مع قوى المحتل ، إنما وجدوا حرصا شديدا على الاستئثار بالحكم والذود عنه بأية وسيلة [٣٨] ، ومن هنا ، زادت حدة الاستقطاب التى عبر عنها مثقف معاصر لهذه الفترة فى الأربعينيات ، وهو لويس عوض قائلاً :

- «كان واضحًا عند الكثيرين أن تطور مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى خلال العشرين عاما الفاصلة بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية قد

جعل من نظام الحكم المتمثل (نظريًا) فى دستور ١٩٢٣ هيكلا باليا ينبغى تجديده أو ترميمه على أقل تقدير .. ومنهم من ذهب إلى أن الدستور ثوب فضفاض (الدستوريون والسعديون) ومنهم من ذهب إلى أن الدستور ثوب ضيق (الوفديون) ومنهم من ذهب إلى أن الدستور خرقة مهلهلة ملفقة ، وأن المجتمع المصرى بحاجة إلى أسس جديدة أو إلى عقد اجتماعى جديد (الإخوان والشيوعيون) . وعلى الجملة فقد كان المجتمع المصرى يسير بوضوح نحو الاستقطاب ، فاليمين غدا أكثر يمينية واليسار غدا أكثر يسارية» [٣٩] .

وعلى هذا النحو ، فنحن أمام تنظيمات أخرى غير التنظيمات الليبرالية القائمة بالفعل ، من جماعات الإخوان المسلمين واليساريين ومصر الفتاة وغيرهم ، ومن هنا ، تحددت التيارات الفكرية حينئذ فى نقطة المركز (التيار الليبرالى) وقطبيها : فى أقصى اليمـ (التيار الإسلامى) وفى أقصى اليسار (التيار اليسارى).

* * *

ويحمل كل تيار خصائص محددة ..

فقد مثل التيار الأول - الليبرالى - حزب الوفد والأحزاب المنشقة عنه ، وتوضح سياسته أساليبه المعروفة من التعاون مع الإنجليز والتعامل مع الملك ، ويلاحظ أنه وإن أشرك هذا النظام المثقفين أحيانا فى أدوات الحكم إلى درجة توزير بعضهم فإن هؤلاء المثقفين لم يستطيعوا أن يملكوا أدوات التغيير ، ففى وزارات أحزاب الأقلية التى تلت وزارة الوفد أصبح وزيرًا كل من محمد حسين هيكل ومصطفى عبد الرازق - وعبد الرازق السنهورى وعبد الرحمن الرافعى ، ثم طه حسين فى الفترة التالية إبان حكومة الوفد الأخيرة .

معنى هذا ، أن مثقفى الفترة الليبرالية لم تتح لهم فرصة كافية للمشاركة فى الحكم فى وقت راح فيه الكثير منهم يحاولون إصلاح بنية النظام من الداخل بشكل يحافظ على هيبة الدولة وأجهزتها ، وهو ما فعله - على سبيل المثال - محمد خطاب فى اقتراحه لتحديد الملكية، وكذلك ما فعله كل من د. إبراهيم بيومى مدكور ومبريت غالى فيما بعد.. وغيرهم.

وفى هذا الصدد فإنه يمكن تسجيل ملحوظة هامة ، هى أن المثقفين فى عقد

العشرينيات كانوا أكثر حرية وطواعية فى فرض فكرهم ولاسيما من القصر ، وهو مالا نجده فى عقد الأربعينيات ، حيث قلت هيمنة قوى الاحتلال على النظام وزادت نوازع الملك الأوتوقراطية مما انعكس أثره فى الموقف من الملك ومن كثير من القضايا السياسية والاجتماعية فى هذا الوقت .

ومهما يكن ، فإن هذا الواقع المتردى فى الأربعينيات ، أسهم فى تحليق فئات المثقفين خارج النظام من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

لقد تكون التيار الإسلامى أساسا من حركة الإخوان المسلمين وبعض الإسلاميين الذين لم يتحالفوا مع هذه الجماعة ، فضلا عن حزب مصر الفتاة الذى تحالف معها فيما بعد.

وهذا التيار – الإسلامى يغلب عليه سمتان : العنف والانقسام .

فبينما يلاحظ أنه فى الوقت الذى نجحت فيه قيادات الإخوان إلى حد كبير فى أن تمتص ثورية القواعد الشعبية للشباب وتمتص غضبهم فى حركتها ، فإنها تميزت بهذا القدر الكبير من العنف ، الذى يعود فى الغالب إلى طبيعة العقيدة الدينية لديهم ، وهى عقيدة ارتبط أصحابها بالتزمت الشديد إلى درجة التعصب فى فرض الرأى ، وهو ما يلاحظه الأستاذ الدكتور صلاح العقاد حين أشار إلى أن الحالة الفكرية التقليدية تشير فى حركتها الهابطة زمنيا لدى الجماعات الدينية [٤٠] ، أن هذه الحركة اتسمت بدرجة من التزمت زادت من نهايات القرن الماضى إلى نهايات القرن الحالى ، فبينما يلاحظ أن المصلحين الأوائل – جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده – حاولا أن يكونا معتدلين ، فإن الجيل التالى لهما كان أقل اعتدالا ، فجيل رشيد رضا كان أكثر تزمتا وأصولية من جيل محمد عبده وتتوالى الأجيال : فجيل حسن البنا والهضيبى يخرج من عباءتهما سيد قطب الذى كان أكثر تزمتا – بالتبعية – وامتد جسر المنتوج الأيديولوجى من سيد قطب إلى جماعات التكفير والهجرة فى السبعينيات وجماعات الجهاد فى الثمانينيات بعد ذلك .

غير أننا نستطيع أن نلاحظ أنه من بين تيار الجماعة المتطرفة ، كان هناك عدد من المثقفين لعبوا أدوارهم منذ الأربعينيات بشىء كثير من الاعتدال ، كان بعضهم تابعا لمكتب

الإرشاد فى تنظيم الإخوان من من أمثال محمد الغزالى والبهى الخولى وأحمد حسن الباقورى ، وبعضهم الآخر خارج التنظيم ومكتبه من أمثال خالد محمد خالد .

وقد بدا تجاه خالد محمد خالد المعتدل فى فترة الأربعينيات سواء بمشاركاته السياسية فى الصحف الدوارة ، أو كتبه ، ومن أهمها كتابان : «من هنا نبدأ» عام ١٩٤٩ ، «مواطنون لا رعايا» ١٩٥١ .

وهو ما يعود فى الغالب إلى التربية الدينية التى اقترنت بالدعوة الصوفية كما أشرنا من قبل (٤١) ، وهو ما يمكن أن يفسر به اعتدال الشيخ الباقورى ، كذلك (٤٢) ، فإنه فضلا عن ارتباطه بنفس التيار العقيدى الصوفى - بجانب الانتماء الرسمى للجماعة - فلم يكن ارتباطه بجماعة الإخوان المسلمين يهدف إلا «لإصلاح المجتمع إصلاحا يقوم على شريعة الإسلام، ويستصحب فى عمله الدائب وجه الإسلام» (٤٣).

وفى جانب آخر ، فإن انقسام الإخوان كان السمة الأخرى ، وهى لا تتحدد فقط فى الانقسام فى الفكر ، وإنما أيضا فى الانقسام الداخلى رغم تركز السلطة فى يد المرشد العام للجماعة «حسن البنا» منذ فترة مبكرة ، وفى هذا الصدد يمكن أن نلاحظ صور الانقسام فى الدمار الذى أحدثه الجهاز السرى بالجماعة والمصير الذى أدى به إليها ، وأيضا فى التعدد فى رؤى السياسيين والمثقفين من القضايا ، وقد زادت حدة الانقسام بوجه خاص بعد اغتيال حسن البنا نفسه (٤٤) .

وقد تمخض عن هذا كله فى الخمسينيات توزع الإخوان بين أكثر من تيار داخلى : تيار اتصالى تنظيمى - مثله كل من عبد القادر عودة وسيد قطب بعد أن أصبح من أعضاء الجماعة ، وتيار انفصالى ، مثله كل من محمد الغزالى والشيخ حسن الباقورى ، ثم تيار آثر الابتعاد عن الصراعات الحزبية تماما من أمثال خالد محمد خالد .

وهو ما لعب دورا كبيرا فى توجيهات المثقفين وانتماءاتهم .

هذا عن تيار الإخوان ، أما عن تيار اليسار ، فإن حركته اصطبغت - كسلفه - بالعنف، وفى الوقت نفسه بالتشرذم الذى أصبح سمة مميزة لكل الحركات اليسارية فى مصر فى الأربعينيات .

لقد كان التيار الماركسى فى مصر يمثل أكبر رد فعل لمناخ الأربعينيات ، والنبت الطبيعى لما كان يحدث فيه ، لقد كانت الحركة الفكرية هى التى تغلب على هذا التيار أكثر من التغيير السياسى ، ففى عقد الأربعينيات نستطيع أن نتعرف على عديد من الجماعات اليسارية التى تتمثل فى تنظيماتها (.. الفجر الجديد ، طليعة الشعب للتحرر الوطنى ، طليعة العمال ، الحركة المصرية للتحرر الوطنى ، إيسكرا ، والقلعة ، واللجنة الوطنية للعمال والطلبة ، واللجنة التنفيذية للطلبة ... إلخ إلخ)، وفى هذا الإطار نستطيع أن نتعرف على جماعات المثقفين (.. من أمثال أبو سيف يوسف ، كمال عبد الحليم ، إلهام سيف النصر ، محمد سيد أحمد ، شريف حتاتة ، شهدى عطية ، فؤاد مرسى ، إسماعيل صبرى عبد الله .. إلخ إلخ).

وإذا اعتبرنا أن هذا الرصد للتيارات الفكرية يمضى فى خط رأسى ، فإن ثمة خطا آخر – خط أفقى – تمضى فيه شرائح المثقفين خلال توالى الأجيال ، ومن خلال تقاطع الخطين – الرأسى والأفقى أو الزمنى والموضوعى – نستطيع أن نتأمل (دور) المثقفين ومواقفهم فى هذا الصدد ، وهو ما يحتم علينا هنا الإشارة إلى هذه الأجيال على النحو التالى:

– الجيل الأول : وهو جيل الليبراليين فى العشرينيات من أمثال طه حسين وعباس العقاد وعبد الرازق السنهورى ووحيد رأفت ومنصور فهمى ، ويمكن أن نضيف إليهم ، كموجه تالية كلا من توفيق الحكيم وحسين فوزى ويحيى حقى وغيرهم ، وهم من نتاج الثقافة الغربية .

– الجيل الثانى : وهو الذى تكون ممثلوه فى الثلاثينيات من هذا القرن ، الذين أضافوا إلى التراث الاجتماعى ، وهو أيضا مستمد من الفكر الغربى التنويرى ، وقد برز منهم محمد مندور ومحمد حسين هيكل وفكرى أباظة ومصطفى مرعى ولويس عوض ، كذلك مثل التيار الإسلامى المعتدل فى هذا الوقت كل من مصطفى عبد الرازق والبهى الخولى والشيخ أحمد حسن الباقورى .

– الجيل الثالث : وبمجىء الأربعينيات كان هناك جيل جديد عرف أكثر من غيره

درجات الوعى وعاش الواقع المأزوم فى هذا العهد وانصهر معه ، ومن هنا ، فإن تشكيل الوعى لديهم اقترن بالفكر الراديكالى أكثر منه الفكر الإصلاحى ، موثرا الجانب الاجتماعى إلى جانب القضية الوطنية ، وظهر فيما بعد ، وكان من أبرز هؤلاء كل من محمود أمين العالم وعبد الرحمن الشرقاوى ونعمان عاشور ولطيفة الزيات وعلى أحمد باكثير وإحسان عبد القدوس وأحمد أبو الفتح ويوسف السباعى وفتحى غانم .. وغيرهم.

وقد زاد نمو التيار الإسلامى حينئذ ، وإن ظل تأثيره على المستوى الرسمى ، أى مستوى تنظيم الإخوان ، ومثله على الصعيد الفكرى كل من عبد القادر عودة وسيد قطب، داخل التنظيم وخارجه وبدرجات مختلفة .

– الجيل الرابع : ونستطيع أن نرصد فى نفس العقد موجة أخرى من كُتاب نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، ممن استكملوا تعليمهم مع قيام ثورة ١٩٥٢ ، وقد حصلوا على قدر كبير من الثقافة الغربية ، ومن هؤلاء نذكر كلا من ألفريد فرج وكمال عبد الحليم وعبد العظيم أنيس وكامل زهيرى وأحمد بهاء الدين ولطفى الخولى وأنور عبد الملك وإسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى وصلاح عبد الصبور وشريف حتاته وأبو سيف يوسف ، وكما نرى فقد اختلطت لديهم الانتماءات الفكرية وتباعدت .

وقد توالت مع هذا الجيل موجات المد الإسلامى ممثلة فى رموز التيار الإسلامى العريض : خالد محمد خالد ومحمد الغزالى ويوسف القرضاوى وعبد العزيز كامل .. وغيرهم .

مسألة الانتماء التنظيمى

وهنا نصل إلى القضية التى تفرض نفسها علينا ، وهى مسألة (الانتماء) التنظيمى : هل المثقف المصرى لعب دورا (سياسيا) تنظيميًا أم اكتفى بالدور (الثقافى) و لم يتعده ؟

ويلح علينا هذا السؤال حين نعرف أن مثقفا مثل عبد الرحمن الشرقاوى – أبرز مثقفى اليسار فى الأربعينيات – ينفى أنه انتمى إلى أى تيار وكادر (تنظيمى) ، مؤكدا أكثر من مرة أنه لم يتعد الدور الثقافى قط [٤٥] .

والباحث يصاب هنا بحيرة شديدة قبل أن يصل إلى تفسير لهذه الظاهرة ، ومرجع هذا أن أبرز مثقفى اليسار – مثل أحمد صادق سعد – يشير فى علاقته برشدى صالح يقول

«ظلت العلاقات مع العناصر الأخرى على أساس أنها مجرد عناصر حديثة و لم تجر مفاتحة أى منها .. (و) .. ظللنا كذلك حتى أواخر عام ١٩٤٦ . و لم نفكر فى مفاتحه الأصدقاء والتحول إلى العمل التنظيمى إلا بعد أن أغلق صدقى المنابر العلنية بقراره فى ١١ يونيو ١٩٤٦ (٤٦).

معنى هذا ، أن مجلة(الفجر الجديد) اليسارية التى كان صادق سعد أحد كوادرها النشطة ظت تمارس دورا ثقافيا خالصا ، وعلى الأقل فى الظاهر ، كما راحت تستكتب عددا كبيرا من المثقفين الذين وإن بدت ميولهم إلى اليسار فإن ميولهم الثقافية تلك تؤكد هويتهم السياسية ، وإن بدا هذا فى وقت لاحق .

لقد كانت الممارسات الثقافية شائعة فى الأربعينيات أكثر من الممارسات السياسية، كما كانت تتخذ الثقافة واجهة عامة لأى نشاط ، وإن بدت الثقافة أحيانا عند البعض - مثل المثقفين التروتسكيين - هى الهدف الأخير ، غير أنها تظل عند البعض الآخر - كما هو فى الظاهر على الأقل - واجهة علنية وسرية فى آن واحد .

ويضاف إلى هذا أن كثيرا من التنظيمات الماركسية يغلب عليها الدافع الثقافى بينما كانت تؤثر أن تبتعد عن الدافع السياسى ، وعلى سبيل المثال ، فإن مؤسس اتحاد أنصار السلام واسمه «بول جاكو» كان على حد قول «راؤول كوريل» - أحد قادة الماركسيين فى مصر - فى فكره العام : «يخاف من أى تحرك ، ويخشى أى ارتباط بالمصريين ، ويعمل فى حذر شديد فى حركته السياسية إلى حد الشلل التام ، وكان يخشى من أى مظهر ماركسى» (٤٧) . ويترجم هذا كذلك أن عددا كبيرا من تنظيمات اليسار وجماعاتها كانت تتعمد وبوجه خاص فى الفترة الأولى من نشأتها - لعب دور ثقافى ، ولعل أحسن مثال حول هذا يتمثل فى جماعة «الفن والحرية» ، والتى وصل روادها إلى قمة الفن التشكيلى ومذهب السيريالية ومن مثقفيها كل من جورج حنين ورمسيس يونان وأنور كامل وكامل التلمسانى .. وغيرهم كثيرون (٤٨) .

إن هذه الجماعة من اليساريين لعبت دورا قريبا من هذا الدور مع الابتعاد عن السرية، خاصة حين تحولت إلى جماعة أخرى عرفت بجماعة (الخبز والحرية) ، وكذلك نعثر على هذا الدور الثقافى الملحوظ لدى جماعات أخرى من أمثال جماعة البحوث . والمركز الثقافى الاجتماعى ، ولجنة نشر الثقافة الحديثة (كان من مثقفى هذه الجماعة الأخيرة كل من سعد مكاوى وعبد الرحمن الشرقاوى).. مما يمكن أن نشير معه إلى أنها

سعت – أكثر من جماعات اليسار الأخرى – إلى تأكيد هذا الدور الثقافى وتعميقه والإعلان عنه .

غير أن هذا كله يمكن أن يكون صحيحا لولا أن كل هذه الجماعات لم تسع منذ البداية إلى الهدف السياسى الذى بدا إسراعها إليه بيِّنا فيما بعد ، وقد يكون صحيحا أن بعض المثقفين كان يكتب فى بعض هذه الجماعات وهو غير منظم ، غير أن الطابع العام حينئذ ، كان يوحى بهذا التنظيم ويشير إليه .

وعلى أية حال ، فإن العديد من المصادر تقطع الآن بأن أغلب هذه التنظيمات والجماعات وإن بدت فى واجهتها ثقافية ، فإنها ما لبثت – على الأقل فى فترة تالية – أن سعت لتجرى اتصالات سرية مع عديد من المنظمات اليسارية العالمية ، وهو ما يمكن أن تترجمه حركة التنظيمات السياسية اليسارية فى مصر فى هذا الوقت .

وهنا تتعدد الأمثلة والتطبيقات .

إن المدخل إلى التنظيم الشيوعى عند تنظيم (اسكرا) ، على سبيل المثال ، والجماعات المنبثقة عنه مثل (دار الأبحاث العلمية) ومجلة (الجماهير) و(الجامعة الشعبية) و(رابطة العمال المصريين) و(صوت الطالب).. إلى غير ذلك كان مدخلها التنظيمى سياسيا ، أيديولوجيا ، سواء بدا هذا الميل للسياسة خافتا أو حائلا فى الفترة التى سبقت اعتقالات عام ١٩٤٦ أو بدا اهذا الميل ظاهرا مؤكدا بعد ذلك .

ويدل على هذا أيضًا أن أوراق وزارة الخارجية البريطانية تؤكد لنا الآن أن (الحركة الشيوعية الثورية) التى ظهرت فى نهاية الأربعينيات (فيما عرف بالتروتسكيين) . كانت تتبع (الدولية الرابعة) [٤٩].

ويمكن أن يضاف إلى هذا أن الاهتمام بهذه المنظمات من قبل السفارة البريطانية فى مصر فى هذا الوقت ، وصل إلى درجة ان أتصل بكوريل – زعيم اليسار فى مصر – اتصل به مندوب السفارة البريطانية وطلب منه «أن يعمل الاتحاد (الاتحاد الديمقراطى الشيوعى فى مصر) معهم ، عملا موحدا ضد الفاشية ، وتحدث كثيرا عن توحيد القوى الديمقراطية ضد الفاشية» [٥٠] .

وفى هذا الصدد ، فإن قادة العمل السياسى فى مجلة (الفجر الجديد) اليسارية يؤكد لنا أنه بعد إيقاف إسماعيل صدقى لعدد من المجلات ، ومن بينها مجلة (الفجر الجديد) التى

كان يشارك بالعمل فيها عبد الرحمن الشرقاوى .. قررت الحلقة الماركسية «أن مرحلة جديدة ابتدأت تستدعى إنشاء تنظيم سرى وقال إننا أعددنا بعض الوثائق الأساسية ووثقنا علاقاتنا بعدد من الذين تعاونوا معنا فى النشاط العلنى ، فقبلوا الانضمام إلى التنظيم» (٥١) . واتخذت المجلة بعد ذلك اسما جديدًا هو (الطليعة الشعبية للتحرر) ومارست عملا سياسيا سافرا.

معنى هذا أن التنظيمات والجماعات اليسارية التى ظهرت فى مصر طيلة الأربعينيات كانت تلعب – بالقطع – دورا سياسيا ، وعت أو لم تع ، كما أن المنتوج الثقافى لها كان يعبر عن واقع سياسى وتطور مؤكد له .

وهو أبرز ما كانت تقوم به جماعات المثقفين حينئذ.

وهو ما يقترب بنا أكثر من عبد الرحمن الشرقاوى أحد الذين شاركوا فى الجماعات الثقافية وعاصروا امتدادها السياسى وصاغوا حركتها ضمن الحركات اليسارية فى هذا الوقت .

وإذا كان كثير من مثقفى هذه الفترة يعملون – وخاصة فى الفترة الأولى من نشاطهم – فى تنظيمات يسارية بغير انتماء سياسى ، فمن المؤكد أن مثقفا مثل عبد الرحمن الشرقاوى ، كان يعمل فى هذه التنظيمات – على العكس مما يظهر – منظما وهو ما تؤكده عدة مصادر حية أيضا ، ممن كانوا يعملون فى التنظيم الذى انتمى إليه ، وعاصروا نشاطه . وأذكر أننى نقلت لعبد الرحمن الشرقاوى ، بعد نفيه الانتماء لأى تنظيم سياسى ، رأى صلاح حافظ أحد كوادر منظمة «حدتو» التى كان يصدر عنها مجلة (الغد) ويشترك فى تحريرها عدد كبير من المثقفين منهم الشرقاوى وكان رأى صلاح حافظ الذى كتبه علانية يؤكد انتماء الشرقاوى إلى التنظيم الذى بدا سياسيا حينئذ ، يقول صلاح حافظ : أذكر مرة أننى اختلفت مع عبد الرحمن الشرقاوى ، كان له موقف سياسى معين وكنت ضد هذا الموقف ، ونحن كلانا فى نفس التنظيم ، فهاجمته وهاجمنى فصرنا نحن الاثنين متعبين للحزب (٥٢) .

وينفى عبد الرحمن الشرقاوى هذا القول ، مؤكدا أنه ربما اختلط الأمر على صلاح حافظ ، مضيفًا «أنا لم أكن فى أى حزب أو تنظيم سياسى» (٥٣).

ويرجح رأى صلاح حافظ فى انتماء الشرقاوى السياسى أكثر من مصدر فأبو سيف يوسف – وكان سكرتيرا لتحرير مجلة الفجر الجديد (٥٤) – يقول «إن مثقفى هذه الفترة كان

لهم – بالقطع – انتماء تنظيمى ، ومثقفو مجلة (الفجر الجديد) التى كان يصدرها «تنظيم الطليعة الشعبية للتحرر الوطنى» ، لم يكونوا فقط أعضاء بالتنظيم ولكن كانوا كذلك اشتراكيين، سواء كانوا منظمين أو غير منظمين ، وعلى سبيل المثال ، فإن على الراعى لم يكن (منظما) ولكن كان كاتبا فيها ، ونعمان عاشور كان منظما فى تنظيم آخر لكنه لم يكن من كتابها ، أما عبد الرحمن الشرقاوى بوجه خاص ، فقد كان منظما فيها كأحد الأفراد الماركسيين».

أما أحمد بهاء الدين ، وهو صديق لليساريين وقريب من مثقفيه فإنه يؤكد أن عبد الرحمن الشرقاوى كان مثقفا يساريا منظما ، وأنه كشاهد عيان لهذه الفترة ، فإنه يستطيع أن يؤكد ذلك (٥٥).

ويحسم هذا كله «هنرى كورييل» رئيس الحركة المصرية للتحرر الوطنى ومؤسسها، فنفهم من مذكراته ، أن عبد الرحمن الشرقاوى كان ضمن تنظيمه الشيوعى ، ومع أنه لا يذكر التاريخ الذى انضم فيه عبد الرحمن الشرقاوى بمجموعته إلى تنظيم كورييل «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»، يقول عن مجموعة الشرقاوى التى بها عدد كبير من الموظفين «ربما كان هناك سبب خفى وراء هذا الانضمام المؤقت – غادرت المجموعة التنظيم فى سنة ١٩٤٥ – ويبرز هذا الظن اتخاذهم أسماء (أوربية) مستعارة تساعدهم على التعرف على بعضهم البعض دون (الذوبان) فى التنظيم ، وفى رأيى فإن الهدف منه هو الحصول على أعمال ماركسية باللغة العربية واكتساب الخبرة التى تنقصهم فى مجال التنظيم ، وقد قاموا بعد مغادرة التنظيم بتأسيس (الحزب الشيوعى لشعبى وادى النيل) (٥٦) .

وبعد أن اتخذ عبد الرحمن الشرقاوى وزملاؤه قرارا بالانسحاب من تنظيم كورييل وأسس معهم هذا الحزب الشيوعى ، فإن كورييل يطلق على هذا التنظيم اسما ساخرا هو (الحزب الشيوعى لمصلحة الضرائب) (٥٧) ولا يلبث أن يعقب على هذا بصراحة شديدة فيقول: «كان هذا هو أول انشقاق هام فى الحركة المصرية ، ولنقل هنا أن رأى عبد الرحمن الشرقاوى كان أيضا رأى كل منافسينا (يقصد اسكرا والتنظيمات الأخرى) فلم يتظاهر أحد سوانا» (٥٨) .

ومما سبق ذكره ، فإنه لم يعد هناك مجال للشك أن عبد الرحمن الشرقاوى كان أحد الكوادر اليسارية فى الحركة الماركسية ، وأنه لم يكتف بالارتباط بحزب يترأسه شيوعى من أصل يهودى ، وإنما انسحب منه لتأسيس حزب جديد .

وهو ما ينفى تصريحاته المتأخرة من أنه لم ينتم لأى تنظيم ماركسى .

سبق أن أشرنا إلى أن عدد من المثقفين الذين تولوا مناصب رسمية – من مثقفى البنية الليبرالية كانوا قد تحولوا عن مبدأ معارضة الأوتوقراطية وهو مبدأ من مبادئ المثقف ثقافة عصرية ، فتحولوا فى الأربعينيات إلى مؤيدين متحمسين للقصر ، وأود أن أضيف هنا أن أولئك الذين تولوا وزارات وأولئك المشتغلين بالصحافة والكتابة الذين لم يتولوا مناصب رسمية وإنما عرفوا من خلال الكتابة والتأليف والعمل الصحفى بوجه عام.

على أنه قبل الدخول فى تحديد العلاقة بين المثقف والقصر لابد من الإشارة إلى ملاحظتين ، الملاحظة الأولى هى الإشارة إلى الأوتوقراطية التى حرص عليها الملك ، إذ حرص أن تمتد سيطرته إلى كل شيء فى البلاد ، وشجعه على ذلك أن وجد فى إسماعيل صدقى ووزارته الثالثة خاصة – ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ – ميلا شديدا إلى مجاراة رغباته ، معتبرا القصر سنده الحقيقى ، وهو ما ترتب عليه أن صدقى لم يحرك ساكنا لتحرك الملك كل مرة لزيادة سلطاته وسيطرته على عديد من الشئون الداخلية والخارجية ، وتزخر كتابات هذه الفترة بصور طغيان الملك حتى انعكس هذا على علاقة القصر بالقوى السياسية ومن بينها المثقفون (٥٩).

هذه هى الملاحظة الأولى ، أما الملاحظة الثانية ، فهى تتحدد حول هوية المثقفين وانتماءاتهم السياسية ، فإذا أشرنا إلى المثقف اللامنتمى الذى يمارس دوره الظاهرى خلال الصحافة والكتابة، وكذلك المثقف الليبرالى الذى ينتمى للنظام ، فإنه يبقى نوعان آخران من المثقفين ، أحدهما يتمثل فى المثقف الذى ينتمى إلى الأحزاب الشعبية خارج أنظمة الدولة الليبرالية وهو يتمثل فى مثقفى الإخوان ومصر الفتاة واليسار . والآخر يتمثل فى مثقفى النقابات التى أنشئت فى هذا الوقت حديثا فى مصر مثل نقابتى المحامين والصحفيين، وهؤلاء المثقفون الأخيرون وإن بدا انتماؤهم للأحزاب الليبرالية فى غالب أدوارهم ، فإن المواقف النقابية تؤكد استقلالهم فى هذا الإطار .

وعلى هذا النحو ، فإذا كانت طبيعة الملك الأوتوقراطية تميز موقفه من المثقفين فإن طبيعة هؤلاء المثقفين تعود إلى انتماءاتهم الذاتية والسياسية ، وهو ما يقترب بنا أكثر من موقف المثقفين من الملك فى تحديد لأدوارهم تبعا للمجموعات التى انتموا إليها .

* * *

وليس من شك أن المثقف اللامنتمي مثله أحسن تمثيل مدرسة الأخوين أمين (مصطفى أمين وعلى أمين).

إن مصطفى أمين لعب دورا ملحوظا فى علاقته بالقصر منذ فترة مبكرة حتى أصبح ضمن «الحاشية المحيطة بأحمد حسنين (باشا) رئيس الديوان الملكى .. كما سعى إلى ترويج شعبية الملك ، حاصة حين كان ضمن المجموعة الى صحبت الملك فى رحلة الصعيد عام ١٩٤٤ ، إذ كانت مجلة الاثنين وهى تابعة لدار الهلال قد خلعت على الملك أوصافا مشهورة فى هذا الوقت من أمثال «العامل الأول» و«الوطنى الأول» وغيرهما من الألقاب التى كانت تمنح فى صحف أخبار اليوم ومجلاتها (٦٠).

ويبدو أن القصر أسهم فى إنشاء أخبار اليوم ، كما خصص مبلغا كبيرا من المال لإنجاز مشروع هذه الصحيفة ، وتلميحات مكرم عبيد وأقواله الصريحة فى صحيفة (الكتلة) الوفدية تشير إلى هذا وتؤكده .

وبقدر ما اتخذ مصطفى أمين موقفا واضحا من تأييد الملك وتلبية رغباته ، بقدر ما اتخذ موقف التشهير بحزب الوفد ، فهو لم يتوقف عن الهجوم على مصطفى النحاس ، فقد وصف حكومته – على سبيل المثال – بأنها حكومة «غير شرعية» (إشارة إلى حادث ٤ فبراير) ، وحين يسعى النحاس إلى مشاورات الوحدة العربية يستعدى عليه الملك لأنه بدأ مشاوراته «دون أن يلتمس التشرف بمقابلة جلالة الملك» (٦١).

وهو لا يفتأ يهاجم حزب الوفد وزعيمه فى كل مناسبة تسنح له ، وتؤكد عديد من المراجع المعاصرة أنه اشترك اشتراكا فعليا فى المناورات التى سبقت إقالة مصطفى النحاس فى أكتوبر عام ١٩٤٤ ، فإذا الملك ينعم عليه برتبة (البكوية).

ويوغل على أمين أكثر فى نفس الاتجاه ، فبمجرد أن سقطت وزارة مصطفى النحاس عام ١٩٤٤ ، ذهب بنفسه إلى المعتقل الذى اعتقل فيه مكرم عبيد (غريم مصطفى النحاس) ليحمل إذن الإفراج الملكى عنه ويعود إلى وزارة المالية التى عين وزيرا لها فى أول وزارة ائتلافية – وزارة أحمد ماهر – حتى بلغ غرور مكرم عبيد إلى درجة أنه لم يرض فى تشكيل الوزرة إلا بأن يتولى فيها وزارة المالية ، الأمر الذى دفع بمحمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين حينئذ والمرشح للوزارة الجديدة إلى أن يقول عنه أنه «كأنما طاف بذهنه

أن الوزارة لا يمكن أن تؤلف إلا إذا كان راضيا كل الرضا. أليس هو واضع الكتاب الأسود؟..» (٦٢) .

ويمكن أن نرى فى هذه المجموعة من المثقفين الكثيرين الذين كانوا يؤيدون القصر .. وعلى سبيل المثال ، فإن موسى صبرى الذى كان تلميذا فى مدرسة الأخوين (أمين) وكتاباته طيلة العصر الملكى تؤكد على هذا (٦٣) ، ومحمد حسنين هيكل الذى كان قد كتب سلسلة من المقالات فى السنوات التى سبقت الثورة من داخل القصر يشيد فيها بمآثر الفاروق ، وخاصة أن هيكل – كسلفه موسى وأستاذه مصطفى أمين – كان وثيق الصلة بالسراى إلى حد ترشيح من يراه صالحا للوزارة (٦٤) ، ويمكن أن نحصى عددا كبيرا من مثقفى هذه المدرسة من أمثال محمد التابعى وسلامة موسى وأنيس منصور .. وغيرهم .

كما تحدد أحد أدوار مدرسة الأخوين (أمين) كذلك فى استقطاب عديد من مثقفى مصر ، والعمل على أن يكونوا فى نفس خندق هذه المجموعة ، خاصة من مثقفى الفترة الليبرالية من أمثال توفيق الحكيم وعباس العقاد .. وغيرهما .

وهو ما يصل بنا إلى رصد موقف المثقفين الليبراليين من القصر .

* * *

من أهم مثقفى الفترة الليبرالية وقف عباس العقاد فى مكانة مميزة بالنسبة إلى علاقاته بالقصر ، وهى مكانة تتخلى عن الدور الواعى له فى علاقاته بالملك طيلة العشرينيات وإلى نهاية الثلاثينيات ، ففى عام ١٩٣٧ كان قد خرج من حزب الوفد حين حدثت انكسارات فى بنية حزب الأغلبية ، فأنشأ النقراشى وأحمد ماهر حزبا جديدا هو (الحزب السعدى) انحاز إليه العقاد تماما.

ورغم أن العقاد اكتشف مبكرا علاقة هذا الحزب بالوفد ومعارضته له، فإنه تورط فيه وانساق إلى خطة الهجوم الحاد على حزب الوفد وزعيمه مصطفى النحاس ، وبالتبعية، الإشادة المخزية بالملك والثناء عليه .

وآية ذلك أن عباس العقاد لم يترك أية مناسبة طيلة الأربعينيات إلا وكال فيها المديح الشديد للملك ، وهو ما نجده بوجه خاص بعد الحرب العالمية الثانية ، فبمجرد أن سنحت له الفرصة للقاء الملك بوصفه أحد أعضاء (الحزب السعدى) والمحرر الملحوظ فى صحيفة (الكتلة) ، حتى خرج فى اليوم التالى بمقالة طويلة جاء فيها :

- «إننى لم أسعد من قبل بفرصة كهذه الفرصة الواسعة لاستجلاء طلعة الملك عن كثب والإصغاء إلى جلالته على انفراد ، فى جو لا مثيل له بين أجواء اللقاء والحديث ، لأنه جو الملك والديمقراطية ممثلين فى شخصه الكريم أجمل تمثيل ، مجتمعين فى سماعه وكلماته وإرشاداته أحسن اجتماع .

لقد سمعت فى هذا الحديث الواحد كلام فيلسوف وكلام وطنى غيور وكلام محدث ظريف . وطاف بخاطرى ذكر الإيمان وذكر الوطن وذكر الملك وذكر المعاش الذى يشغل قلوب أبناء الحياة . طاف بخاطرى أجمل ما يطوف بالخواطر من أمور الدنيا والدين» (٦٥).

والعقاد لم يكن ليدع فرصة تشير إلى الملك أو مناسبة سعيدة له إلا ويغرق فى الإشادة به والثناء عليه بشكل مستمر، وعلى سبيل المثال ، فإنه لا يكاد الملك يلقى بخطاب العرش حتى يعلو صوت العقاد بالثناء على هذا (الوطنى الكبير - الملك) ، ولا يكاد الملك يلتقى بعاهل الجزيرة العربية ويرتدى الزى العربى حتى يكتب العقاد ليشكر للملك كثيرًا حسن فعله (٦٦).

غير أن أعياد الملك بوجه خاص كانت فرصة ذهبية ليعلو فيها صوت العقاد ، ففى أحد أعياد ميلاده يكتب العقاد فى مقالة طويلة شاكرا الطالع الميمون لأنه «تلاقى مولد الفاروق ومولد النهضة المصرية على موعد واحد ، فالأمة المصرية .. اقترن نجمها ونجم الملك المحبوب فى هذه النهضة الدستورية بغير انقطاع من لحظته الأولى ..» (٦٧).

وحين يشير إلى سجايا الملك فإنه يختار السجايا التى تفخر بها الشعوب على حد قوله ، ذلك لأن «تلك هى الشمائل الديمقراطية من حيث هى مذهب من مذاهب الحكومة، أو خلق من أخلاق الطباع» (٦٨) . والأكثر من هذا أن الكاتب الكبير يرى - على العكس مما كان يحدث فى الواقع الفعلى - أن «التاريخ لن ينسى له أن حقوقه التى نص عليها الدستور قد استخدمت لإنقاذ الأمة وحياطتها ولم تستخدم لغرض من الأغراض الفردية ، وأن الأمة المصرية - لولا هذه الحقوق فى يد مليكها - كانت وشيكة أن تعالج طغيان الاستبداد بثورة دامية لا تؤمن عواقبها..» (٦٩).

وهو يتحدث بعد هذا طويلا عن «أيام هذا الملك الزاهى» وعن «شباب الملك المحبوب» وعن صاحب التاج لأنه «النائب الأول الذى يمثل شعبه الوفى أصدق تمثيل» (٧٠)

إلى غير ذلك من النعوت والأوصاف التي يجاوز فيها كل حد . ومراجعة أعداد (الكتلة) تشير إلى هذا الموقف الحاد من حزب الأغلبية فى النصف الثانى من الأربعينيات ، فهو يهاجم من آن لآخر مصطفى النحاس زعيم هذا الحزب المناوئ للملك والبغيض إلى قلبه بعنف شديد [71]، ويرى فى الاتجاه الآخر أن كل ما يفعله الملك سنة ديموقراطية حتى ولو كان هذا فى زواجه من ناريمان [72] . وكثيرا ما دبج العقاد القصائد العصماء فى الثناء على الملك والإشادة به . مثل هذه القصيدة التى نظمها إثر عودة النقراشى من مجلس الأمن ، يقول فيها :

وما اتخذت غير «فاروقها» عمـادا يحـاط وركـب يـؤم
ولا عـرفت مثلا فـى العـلا صديقا يشاركها فى القسم [73]

أما طه حسين فإنه كان يمر بمرحلة تردد فى علاقته بالملك وخاصة أنه بعد إقالة وزارة الوفد فى منتصف الأربعينيات — وزارة ١٩٤٢ — فبمجرد أن جاءت الوزارة التالية ، وزارة أحمد ماهر الأولى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ — حتى اتخذت أول إجراءاتها بإصدار أمر ملكى [74] للانتقام من عدد كبير من المثقفين وخاصة ممن تعاونوا مع الوزارة السابقة ، وكان أول من أقيل طه حسين كمستشار فنى لوزارة المعارف حينئذ .

وعلى هذا النحو ، فإن طه حسين لم يستطع أن يتخذ موقفا إيجابيا من أوتوقراطية الملك وطغيانه الذى بلغ درجة بعيدة فى هذا الوقت ، وإنما اكتفى بكتاباته الأدبية ، متخذا الرمز والتلغيز ، فهو يكتب فى مقالة بعنوان (قلب مغلق) تنشر بمجلة (الهلال) ما يشير إلى الملك بأوصاف حادة ، فإذا بالملك يصدر أوامر للدار بعدم رضاه عما تنشر وبعدم نشر أية مقالات لطه حسين ثانية ، وبالفعل تستجيب المجلة ، كما يتدخل القصر فى مرة أخرى لمنع ترشيح طه حسين نقيبا للصحفيين ، وهدد باتخاذ إجراءات ضد النقابة ، فلم يجد طه حسين بدا من الاعتذار [75].

وعلى هذا النحو ، فإن النصف الثانى من الأربعينيات لم يشهد لطه حسين غير موقف المتردد ، مرة يشير إلى الرمز ، ومرة يؤثر الصمت ، حتى إذا ما قدر لطه حسين أن يعين وزيرًا فى آخر وزارة وفدية فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ حتى استبدل بالرمز والصمت التهادن والتهاون الشديدين ، ومواقفه فى هذه الفترة تؤكد هذا الموقف .

من هذه المواقف حين وقف طه حسين بين يدى الملك احتفالا بالعيد الفضى لجامعة الملك فؤاد ، وراح يردد عبارات الثناء على والده حتى أنه يذكر ست مرات عبارة واحدة (والدك العظيم الأمير أحمد فؤاد) ، ويقول ضمن ما يقول :

(وقد كان والدك العظيم ملهما يا مولاى . فإنه حين أنشئت هذه الجامعة لم ينشأ معهد من معاهد تحرير المصريين ، تحرير عقولهم وقلوبهم ، ودعاؤهم إلى الحرية الكاملة ..

و.. أطال الله بقاءك يا مولاى جعل حياتك كلها عيدا لعقول مصر ولقلوبها وللشرق العربى كله) (٧٦).

وما تكاد تمضى عدة أيام حتى يمنح الملك المثقف رتبة «الباشوية» ، وحتى ينتهز المثقف أول مناسبة يقف فيها بين يدى الملك – افتتاح معهد فؤاد الأول بالصحراء – فيمعن أكثر فى دائرة التنازل ، فيكرر عبارة (والدك العظيم) ، ويقول ضمن ما يقول :

(أنت جدير أن تكون أستاذ شعبك فى الخلق ، فى الخلق الذى يمس سيرة الفرد فيما بينه وبين الناس ، وفى الخلق الذى يمس سيرة الشعب مع ملكه وسيرة الملك مع شعبه .

أنت تعلم الناس كيف يعنى الأبناء لذكرى آبائهم وتعلم الشعب كيف يقتدى الشعب بمليكه ، ويبقى للملوك الصالحين المصلحين) (٧٧).

ولا يكاد يمضى شهر واحد على هذا حتى يتكرر هذا المشهد ، ففى احتفال الجامعة بعيد الميلاد الملكى ، يلقى طه حسين خطبة طويلة مليئة بالنفاق للملك ، وهو ما يضطرنا إلى اقتطاف جزء يسير منها يشير إلى الموقف العام لصاحبها ، والذى يحرض الجميع على الولاء للملك ، جاء فيها :

(.. فى هذا اليوم السعيد الذى هو يوم الملك ويوم الشعب يحتفلان به بعيد الملك فاروق أعزه الله .. (و) .. من حق الجامعيين الإسكندريين جميعا أن يبتهجوا ويفخروا ويفرحوا فى هذا اليوم ، لأن كل واحد منهم فاروقى ، فهم الفاروقيون ومن حق الفاروقيين أن يفرحوا ويفخروا ويبتهجوا بكل ما يسوقه الله إلى مليكهم من نعمة وسعادة ونعْمة وابتهاج .. (و) ..

أنا واثق أن علماءنا الشبان والكهول يسمعون ويفخرون عنى ويستجيبون لهذا الدعاء .. أيد الله جلالة الملك وجعل أيامه كلها أعيادا لمصر) (٨٧).

ويمكن أن نفسر هذا الموقف بأن سيطرة الملك وأوتوقراطيته قد وصلت إلى مداها فى هذه الفترة على العكس مما كان عليه الحال فى العشرينيات، ومن هنا ، فإن موقف العديد من المثقفين فى العشرينيات كان واعيا ومتحديا لسلطة الملك الأوتوقراطية حينئذ ، وإذ كانت مقاليد الأمور فى أغلبها فى أيدى قوى الاحتلال ، وحين أصبحت سلطة الملك وقبضته شديدة ، فإن موقف المثقف تميز بالتردد والصمت والتهادن مع القصر .

غير أن اللوم الذى نوجهه لمثقفى هذه الفترة من الأربعينيات مبعثه أن موقفهم من القصر كان متهالكا إلى حد بعيد ، و لم يكن يستوجب الحيدة أو التأنى ، ومن هنا ، فإن اللوم الأول نوجهه إلى الأسلوب ودرجة ممارسة هذا الاسلوب وهو - كما نرى - يصل إلى درجة عالية ومن أغلب مثقفى النظام السائد حينئذ .

وقريب من هذا كان موقف لطفى السيد ، فرغم أنه كان ينتمى إلى حزب الأحرار الدستوريين فقد قبل أن يكون وزيرا فى وزارة إسماعيل صدقى الثالثة (١٦ فبراير - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) ، و لم يجرؤ على اتخاذ أى موقف محتج أو غاضب إزاء تصرفات الملك الأوتوقراطية ، ولأكثر من مرة .

ومن هذه المرات ، أنه مع أن لطفى السيد كان وزيرا للخارجية فى هذا الوقت ، فإن الملك تجاهله وتجاهل الوزارة كلها حين دعا ملوك الدول العربية ورؤساء جمهورياتها ، واستقبلهم فى مزارعه الخاصة بأنشاص وتحدث معهم فيما يريد دون أن يحتج وزير خارجيته - لطفى السيد - كما لم يعترض أى من أفراد الوزارة [٧٩] ، وهو ما تكرر مرة أخرى حين استقبل الملك مفتى فلسطين وقبله لاجئا وطنيا على مصر دون أن يبدو أى احتجاج من وزير الخارجية المسئول ، بل صرح ، ليؤمن على موقف الملك ، أن المفتى الكبير يعتبر لاجئا سياسيا دون حرج أو إمهال.

وكل ما يبقى من موقف لطفى السيد الغريب احتجاج صامت ، فقد ذهب إلى إسماعيل صدقى رئيس الوزراء حينئذ وقال له فى شبه ود أنه لم يكن راضيا عما حدث ، ويستطرد لطفى السيد فى الرواية ، والتى صرح بها بعد رحيل صدقى وبعد توجيه اللوم إليه علنا لاتهامه فى إحدى محاكمات الثورة بعد ذلك - بعد ١٩٥٢ - بأنه استمع إلى صدقى وهو يبرر له ما حدث بأنه - أى صدقى - لا يستطيع أن يفعل شيئًا كيلا يفسد المفاوضات مع الإنجليز لإجلاء قواتها عن قناة السويس [٨٠].

وقريب من هذا مواقف آل عبد الرازق ..

فرغم وجود عداء تقليدى بين الملك وعائلة عبد الرازق ، فقد بدا دفاع الملك الحاد لتولية مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر ، وهنا نشأ خلاف عنيف بين الملك وهيئة العلماء بعد وفاة الشيخ المراغى شيخ الأزهر ، بينما رشح العلماء بعض المرشحين الأكفاء لهذا المنصب من داخل دائرة علماء الأزهر، وأصر الملك على ترشيح مصطفى عبد الرازق ، ووصلت الأزمة إلى رئيس الوزراء الذى حاول رأب الصدع بين الملك وعلماء الأزهر بعدة تعديلات دون جدوى ، ثم إلى مجلس النواب الذى لم يملك غير الموافقة على رغبة الملك، وذلك بتعديل قانون الأزهر فأحيل الموضوع برمته إلى مجلس الشيوخ الذى وافق على رغبة الملك فصدر الأمر الملكى بالتعيين (٨١).

وتتعدد البواعث وراء موقف الملك ووراء تراخى المثقف .. ولعل الباعث الرئيسى وراء هذه الصفقة الغامضة بين الملك ومصطفى عبد الرازق يعود إلى أن الملك فى هذا الوقت كان يتطلع إلى السيطرة على الموقف والاستفادة به بعد ان انتزع الملك السابق وقف الخديوى إسماعيل من تحت يد وزارة الأوقاف ونقل إدارته إلى ديوان الأوقاف الخصوصية بمجرد النطق السامى (٨٢).

وهو نفس الموقف الذى اتخذه الشيخ على عبد الرازق فيما بعد حين أصبح – كأخيه – وزيرا للأوقاف فى وزارة إبراهيم عبد الهادى فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ ، إذ لم يزد موقفه من تصرفات الملك فى الأوقاف ، وهى تصرفات مخلة تماما لدوره كوزير للأوقاف ، عن أن يكون موقف سكوت سلبى ، فقد أراد الملك أن ينتزع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف لتتولى الخاصة الملكية إدارتها وتستولى على أجر نظيرها ، وبالفعل ، اتخذ الملك الاجراءات التى تسهل له «ضم الأوقاف التى يريد ضمها إلى الخاصة الملكية واحدا بعد الآخر . و لم يستطع وزير الأوقاف إلا أن يبلغ رئيس الوزراء ما حدث» (٨٣).

وانتهى الأمر على النحو الذى انتهى بالصمت على تصرفات الملك ، وهى تصرفات تجاوزت العرف العام والقوانين الدستورية بجميع الوجوه . وقد حاول على عبد الرازق أن يدافع عن نفسه بعد ثورة ١٩٥٢ بحجة أنه أبلغ رئيس الوزراء بمذكرة كما طلب منه رئيس الوزراء ، وانتهى الأمر بالموقف السلبى والصمت السلبى (٨٤).

ويؤكد العلاقة الغامضة بين الملك وآل عبد الرازق أن أيًا منهما – مصطفى وعلى عبد الرازق – لم يدعا أية فرصة تجمعهما بالملك و مناسبة تخص الملك إلا وتزلفا إليه بشكل مهين، ومن هذا تلك الخطب التى كان يلقيها على عبد الرازق من آن لآخر فى الأربعينيات، وعلى سبيل المثال ، فقد اهتبل فرصة الاحتفال بذكرى محمد على فى حفل رسمى ، ووقف أمام المنصة ليتحدث بين يدى الملك حديثا وديا مهنئا إياه ، مشيدا بأجداده وأحفاده (ولى النعم)، وقال فى نهاية الخطبة الطويلة :

– (ورد فى بعض الآثار أن الله جل شأنه قد اختص الأمة الإسلامية بأن يبعث فيها على رأس كل مائة عام من يجدد لها من أمور دينها ، ولقد بعث الله جدكم الأكبر على رأس مائة عام كان قد انتكس فيها أمر المسلمين وضعفت كلمة الإسلام فجدد ما اندثر من معالم الدين ورفع ما انهار من بنيانه والآن يا مولاى وقد مضت على وفاة جدكم الكبير مائة عام يتلفت الإسلام والمسلمون من جديد إلى مبعوث العناية الإلهية الذى قد أظل زمانه وآن أوانه وأنهم ليلمحون فى قسمات وجهك وفى ثنايا أعطافك صورة مجددة من جدكم الأكبر ، ويرون فى شبابك المتوثب وفى عزماتك القوية وفى حسن سياستك ويمن طالعك نفحات ندية من تلك الصفات الكريمة التى كان يتحلى بها فى مطلع شبابه.

مولاى صاحب الجلالة :

إن العناية الإلهية التى اختارتك مجددا لمجد الإسلام على رأس هذه المائة ، هى الكفيلة بأن تلحظك وتؤيدك وترعاك، تلك هى العناية الإلهية قد اختصتك بمزيد من الرعاية والتوفيق، وتلك العناية الإلهية هى التى تجمع حولك اليوم قلوب المصريين والعرب ، وتوجه إليك أنظار المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها ، وحسبك بالمصريين إذ عرفوا وبالعرب إذا اجتمعوا وبالمسلمين إذا اتحدوا ، أنهم نصر مؤزر ، فسر على بركة الله يا مولاى مؤيدا بعنايته ونصره، محوطا بشعبك الواعى الأمين فإن مصر التى أصبحت بك أمل الشرق والإسلام تتطلع إلى وثبة جديدة تتحول بها من طور إلى طور وتنتقل من حياة إلى حياة وتجعل الدهر يلتفت إليها ليكتب صفحة جديدة لعصر جديد هو عصر الفاروق.

وأنت جدير يا مولاى أن تنزع من الزمن مجدا يخلق عصرا تعيش به مصر والعروبة والإسلام أمدًا طويلاً معتزة بك مستندة إليك (٨٥).

وهذه هى الفترة التى تهاوى فيها عدد كبير من المثقفين أمام الملك وتنازلوا عن كثير من حيائهم ، فصبرى أبو المجد يؤلف كتابا عن (أيام الفاروق) اعتبر فيه الملك هو العامل الأول ، وناداه فى الكتاب بهذه العبارة :

«يا ملكى : عرشك فى الحنايا ، تاجك فى القلوب . إن كلت سواعدنا عن حمله حملته أفئدتنا ، وإن لم تستطع أكتافنا رفعه رفعته هاماتنا) (٨٦).

ونقرأ فى كتاب آخر مجموعة خطب ومقالات مكرم عبيد هذه العبارة:

(إن ملك الشعب يفاخر بشعبيته ، بينما الشعب يفاخر بملكه..) (٨٧) وينظم كامل الشناوى القصيد فى مدح فاروق فيخاطبه قائلا :

ملكى أبح لى أن أقول وإن تبح ... لم أبصـر مـا يوفيـك مـن إمــداحى

أعليت مختـالا بحبـك هـامتى ... وخفضت من صدق الولاء جناحى (٨٨)

وتحنى دولة الأدب هامتها حتى القاع فى نفاق ملك كان يصل إلى قمة الانفلات الدستورى ، ولم يكن قط – – كما يزعمون – الوطنى الأول أو الجامعى الأول .. إلى غير ذلك من الصفات التى خلعها المثقفون على ملك لا يستحق.

وهذه هى الفترة التى رضى فيها كثير من المثقفين الإهانات توجه لهم من القصر، دون أن يحركوا ساكنا ، فمحمد حسنين هيكل يطلب من كبير أمناء القصر مقابلة الملك ليعرض عليه وثائق تدين الوفد لعلاقته بالاتحاد السوفيتى ، فيرفض الملك مقابلته مؤشرا : (يقابل رئيس الديوان..) ثم إن كلا من مريت غالى وإبراهيم مدكور يتعرضان للإهانات من القصر إذ يرفض القصر ترشيح إبراهيم مدكور رئيسا لتحرير الأهرام (٨٩) ، ويكتب كل من مريت غالى وإبراهيم مدكور كتابهما (النهضة الوطنية) فيشيران لكثير من القضايا الاجتماعية والفكرية دون أن يتعرضا للملك وسلطاته الطاغية بأية إشارة (٩٠).

وتتعدد الخطب وتتعدد القصائد والمقالات الطوال ، وكلها تؤكد هذا الدرك الذى انحدر إليه المثقفون .

ولعل أكثر الأمور إيلاما ما يقوله بعض ساسة النظام ، وقد كان ، حينئذ ، شاهد عيان

من أن وزراء الوفد فى آخر وزارة وفدية جاءوا إلى الملك لحلف اليمين ، فإذا هم جميعا قبلوا يده عدا ثلاثة هم زكى عبد المتعال وأحمد حسين وحامد زكى [٩١] .

* * *

ويمضى فى هذا الاتجاه بعض النقابات التى كانت تابعة – فى الانتماء السياسى – لحزب الوفد ، ومن ثم اتخذت موقفه .

وقد كان الغالب على نشاط هذه النقابات الانتماء السياسى وليس النقابى ، إذ كان العامل الحاسم هو الانتماء الحزبى بوجه خاص ، وإن بدا الاهتمام الذاتى مؤثرا لكن فى المقام التالى .

كانت أهم هذه النقابات نقابة المحامين التى أنشئت عام ١٩١٢ ، ثم نقابة الصحفيين التى أنشئت فى الأربعينيات فيما بعد .

ونستطيع أن نقول أن ممارسة نقابة المحامين لدورها السياسى كان يتم خلال الانتماء الوفدى ، فمن بين مجموع ثلاثين مقعدا فى الفترة بين ١٩٢٣/١٩٥٢ احتكر الوفد فيها ٢٦ مقعدا ، أى بنسبة ٨٦,٦ / ، وهو مايمكن تعميمه على أعضاء الجمعية العمومية للنقابة، الأمر الذى يفسر كثيرا من الأدوار التى لعبتها النقابة فى تلك الفترة [٩٢].

وإذا وقفنا عند الفترة التى تقع بين عامى ١٩٤٤ / ١٩٥٠ لتأكدنا أن الانتماء الحزبى لأعضاء النقابة يصل إلى درجة كبيرة فى الانتماء الوفدى .

جدول رقم (١)

الانتماء الحزبي لأعضاء مجلس نقابة المحامين ١٩٥٢/٤٤

الـدورة	الوفد	الأحرار	الحزب الوطني	السعديون	الكتلة الوفدية	المستقلون
١٩٤٦/١٩٤٤	١٣			١		٢
١٩٤٦	١٢					٢
١٩٤٨				١		١
١٩٤٨	١٣					
١٩٥٠						
١٩٥٠	١٥					
١٩٥٢						

المصدر : أحمد فارس عبد المنعم ، الدور السياسى لنقابة المحامين ، السابق، ص٣٠

ونستطيع أن نرى هذا واضحا فى الجدول رقم (١) ، متمثلا فى الأعداد الكبيرة للمحامين المنتمين لحزب الأغلبية بينما لا نجد للسعديين أو المستقلين غير أعداد ضئيلة جدا، ولا نجد لحزب الأحرار أو الحزب الوطنى أو الكتلة الوفدية أى انتماء فى هذه النقابة .

وقد انعكس هذا جليا على موقف النقابة السياسى ، إذ يلاحظ التزام النقابة بموقف حزب الوفد ، ومن بين ذلك هذا الموقف من القصر الملكى ، وهو ما يمكن أن نرى معه الصمت المطبق الذى التزم به أعضاء نقابة الصحفيين من الأحكام العرفية التى كانت قائمة إبان تتابع وزارتى مصطفى النحاس السادسة - ١٩٤٤/١٠/٨ - وهو موقف الوفد، وكذلك الموقف الذى أيدت فيه موقف الوفد حين عارض حالات الأحكام العرفية فى مرتين:

- المرة الأولى حين أعلنت الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ مع نشوب حرب فلسطين مع عهد وزارة محمود فهمى النقراشى الثانية (١٩٤٨/٤٦) لمدة سنة تلتها سنة أخرى فى ١٢ مايو ١٩٤٩ فى عهد وزارة إبراهيم عبد الهادى الأولى (١٩٤٩/٤٨).

- المرة الثانية كانت فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ إثر اندلاع حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية التى ظلت قائمة إلى ما بعد ثورة ١٩٥٢ .

ومحاضر اجتماع اللجان العمومية لنقابة المحامين تعطينا تفصيلات كثيرة حول هذا الموقف [٩٣].

أما بالنسبة لنقابة الصحفيين ، فإن انتماء أعضائها الحزبى كذلك لم يحُلْ دون تأكيد الولاء للملك من آن لآخر ، وربما كان السبب فى هذا يعود إلى حداثة نشأة النقابة (أنشئت بأمر ملكى عام ١٩٤١) ، وانتخاب محمود أبو الفتح كأول نقيب لها ، وقد كان محمود أبو الفتح ذا انتماء وفدى معروف .

ورغم أن تعدد أسماء محرريها والأعضاء بها يشى بتعدد الانتماءات [٩٤] ، فإن الوفد كان يستحوذ على مساحة كبيرة فى مجال انتمائها ، على أن هذا ، كما قلنا ، لم يحل دون التزلف للملك من آن لآخر ، ومراجعة محاضر جلسات النقابة وتقاريرها فى هذا الوقت تؤكد لنا ذلك ، وعلى سبيل المثال ، فإن محاضر جلسات الأعوام ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ تضع بين أيدينا فهما بتوجهات النقابة وبميل أعضائها .

فى تقرير مجلس النقابة عن عام ١٩٤٩ ، فى افتتاح موسم النقابة الجديد نرى فكرى أباظة – نقيب الصحفيين – يلقى خطبة يثنى فيها على الملك وعلى عصره ، ويقول :

(عصر الفاروق عصر كله نهضات ووثبات) [٩٥] .

كذلك يزخر سجل التشريفات بالقصر الملكى باسماء عديد من أعضاء النقابة من عام إلى آخر .

غير أنه ما يكاد يأتى عام ١٩٥٠ حتى يكون على نقابة الصحفيين أن تولى وجهها إلى الحركة الوطنية ، وتبتعد عن الملك بشكل تميزت له هذه الفترة الوطنية الفوارة فى تاريخ مصر.

وهنا يكون علينا أن ننصرف إلى جماعة المثقفين من ذوى الاتجاه الإسلامى ..

* * *

والظاهرة الهامة التى تفرض علينا نفسها بالنسبة للتيار الدينى ، وطيلة فترة الدراسة، هى أن مثقفى الإخوان يتوزعون من حيث مواقفهم بين جماعة الإخوان المسلمين وخارجها ، يمثل أولهما الشيخ محمد العزالى ، ويمثل الآخر المنفصل عن الإخوان خالد محمد خالد .

وبدهى أن كليهما – محمد الغزالى وخالد محمد خالد – يمثلان التيار الدينى .

والملاحظ فى هذه الفترة بالنسبة لجماعة الإخوان ، بوجه خاص ، إيثارهم لأساليب العنف والاغتيالات السياسية وخاصة بالنسبة للشخصيات المصرية الخائنة أولا والعسكرية البريطانية ثانيا ، وقد سعوا للاتفاق مع الأحزاب الأخرى لتحقيق أهدافهم غير أن الاتفاقيات المهينة تمثلت فى التحالف مع القصر والعمل على تحقيق أهدافه ، إذ كان أسلوب عمل حسن البنا بالنسبة للملك يستمد من محاولة استقباله فى الحضرة الملكية، كما لم يعرف بتعارضه إلى دعوة الملك لإقامة الخلافة ، وقد فعل كل ما من شأنه لتفادى أية إثارة للحفيظة الملكية (٩٦) ، وهو الموقف التقليدى الذى اتخذه مرشد الجماعة طيلة الأربعينيات .

ويلاحظ هنا على مثقفى الإخوان ، أنهم وإن مضوا فى تيار الجماعة فى أول الأمر فإنهم راحوا يتخذون موقفا مناوئا من الملك بعد ذلك ، وهذا الموقف بدا خافتا قبل أن يرحل حسن البنا ، لكنه ما لبث أن زاد وبدا واضحا تماما بعد رحيله .. كما اتخذ فى مظهره العام سمتين عامتين : الاختلاف مع الجماعة ومحاولة النيل من الملك .

ورغم أن القصر كان له يد فى قتل حسن البنا ، فإنه من الثابت أن خليفته – حسن الهضيبى – كان يبدى ميله الشديد كذلك للقصر الملكى ، وبدون تحفظات مما زاد موقف تيار المثقفين المتشدد فى هذا الاتجاه ، وتمثل داخل الجماعة أول الأمر فى النزاع الشديد بين مكتب الإرشاد والهيئة التأسيسية ، وهو النزاع الذى قام بين صالح عشماوى وكيل الجماعة وأبرز أفراد الجماعة منير الدلة.

وكان الواضح فى هذا النزاع ميل منير الدلة لسياسة الهضيبى بالنسبة للقصر بسبب سعى الإخوان حينئذ لتتراجع الحكومة عن قرار الحل بإيعاز من الملك وقد مال محمد الغزالى إلى جانب صالح عشماوى ، فخالف الإخوان فى رأيهم للميل للملك (٩٧) . وراح يهاجم القصر الملكى فى مقالاته وخطبه المتوالية ، وفى الوقت نفسه يهاجم الهضيبى هجومًا سافرًا (بلغ هذا الهجوم أقصاه فيما بعد عامى ١٩٥٣/ ١٩٥٤) ، وإذ كان الهضيبى كما يقول «شديد الحرص على مرضاة رجال القصر، قليل الاكتراث بحقوق الأفراد والطوائف» (٩٨) وهو ما يعود إلى أنه كان «ألين الناس مع الأحزاب التى قتلت حسن البنا ، كان يدعو الناس جهارا إلى مصالحتهم ونسيان الماضى» (٩٩) ، وقد بلغ هجوم الغزالى على الهضيبى إلى درجة أنه اتهمه بأنه لا يملك «الصلاحية النفسية» أو الفكرية لأى مركز قيادى (١٠٠) » كما راح يلمح بأن ثمة «علاقة كانت تقوم بين الجماعة فى عهد البنا وجماعة الماسون» (١٠١) المشبوهة .

ويبدو أن سيد قطب كان قد انزلق إلى هذه المعارك بين الهضيبي رئيس الجماعة والعديد من أفرادها ، فبعض المصادر تشير إلى اتصال سيد قطب بالإخوان منذ فترة مبكرة حين تعرف على حسن البنا ، وطلب منه أن يضع بعض الكتابات الإسلامية (١٠٢) وحينما وصل هجوم الغزالى على المرشد العام - الهضيبي - إلى أقصاه ، فإنه يرد بمقاله طويلة تنشرها جريدة المصرى، وهو الرد الذى أشرف على كتابته اثنان ؛ أحدهما سيد قطب محاولا النيل من الغزالى .

ورصد موقف الغزالى من الإخوان يؤكد لنا أنه لا يعود فقط إلى اتهامه للهضيبي بالميل للملك بل وصفه بأنه رجل ملكى النزعة والوجهة» (١٠٣) ، وإنما كذلك لموقف المرشد العام من الإنجليز ، غير أن تحليل هذا الموقف يؤكد أنه كان يصل برغبات القصر الملكى ، وهو ما يفسر هجوم الغزالى على الملك فى أنه لم يوجه سهام نقده للقصر فقط وإنما كان هجومه على الهضيبي يعنى ، بالتبعية ، هجومه على القصر .

وقد بلور موقف الغزالى من الملك أكثر أنه أدخل إلى معتقل الطور على أثر مقتل حسن البنا مباشرة.

واستطاع داخل المعتقل عام ١٩٤٩ إلقاء عدة محاضرات حول (الاستبداد السياسى) على زملاء السجن من الإخوان (١٠٤) ، وقد قام بتجميعها ونشرها بعد الإفراج عنه عام ١٩٥٠ بعد خروجه مباشرة.

ورغم أن الغزالى عرض لكثير من القضايا فى هذا الكتاب ، فإنها كانت - جميعا - تصب فى تيار الهجوم على القصر الملكى ومحاولة النيل منه على أساس أنه رمز الاستبداد ، والهجوم على من يحاول الاقتراب من القصر أو محاولة التزلف له (١٠٥).

والكتاب محاولة للهجوم على الاستبداد من وجهة نظر إسلامية ، فهو يسعى إلى شرح عديد من الخصائص الخلقية التى تكتنف «الحكم المطلق وتجعل من الفرد المتسلط جبارا لا دين له» (١٠٦) ومن ثم ، فهو يسرد عناصر الحكم المطلق ويجمعها على هذا النحو:

(١) كبرياء فرد .

(٢) الرياء بين السادة والأشياع

(٣) تبذير .. أقوات الشعب !!

كما يخصص فصلا كاملا للمقارنة بين الشورى والاستبداد مؤكدًا على أن المسلمين تعلموا من دينهم «أن طغيان الفرد فى أمة ما جريمة غليظة ، وأن الحاكم لا يستمد بقاءه المشروع ، ولا يستحق ذرة من التأييد ، إلا إذا كان معبرا عن روح الجماعة ، ومستقيما مع أهدافها . ومن ثم ، فالأمة وحدها هى مصدر السلطة والنزول على إرادتها فريضة والخروج على رأيها تمرد» (١٠٧) !! ويؤكد فى موضع آخر أن «كتاب الله بين أن جبروت الفرد الحاكم إذا اتسع فلم توقفه حدود الشريعة ولم تحبسه ضوابط القانون فسدت الأحوال واختفى الرجال وهانت وضاعت الكرامات» (١٠٨) ، كما بين شروط فساد السلطة المطلقة ، وراح يعرض لكثير من القضايا المعاصرة كالحريات والحكم .. وما إلى ذلك من حيث علاقتها بالحاكم الفاسد .

ولم يكتف الغزالى فى هذا بسرد سلبيات الحكم الفاسد (الفرد) ، وإنما راح يدلل على هذا من التاريخ ، فخصص فصلا طويلا راح يسبح فيه خلال الحكومات الفاسدة والديكتاتورية الفردية ، مؤكدا فى نهاية الكتاب على أنه فى ظل هذا الفساد الذى عم الأرض «بقى علينا أن نختار بين الخنوع المميت فى كنفه ، أو الرجعة العزيزة إلى الله وإلى دينه الحنيف من لوثات المستبدين والكبراء» (١٠٩).

على أن أكثر المواقف عداء للملك – من خارج الجماعة – تمثلت فى كتابات خالد محمد خالد بما يمثله هذا المثقف من انتماء للتيار الإسلامى العريض .

وخالد محمد خالد هو أحد المثقفين الذين مالوا إلى الإخوان المسلمين ولكن الميل البعيد عن (التنظيم) ، فلم ينتم قط (ككادر) سياسى لهذه الجماعة ، بل إن ميله الدينى لم يَحُل دون مهاجمة الكهانة التى كانت تعوق حركة الفكر السياسى فى هذا الوقت .

وقد تمثل ميل خالد محمد خالد للجماعة فى هذا الأثر الفكرى الذى بدأ معه حين عرف حسن البنا منذ فترة مبكرة – نهاية الثلاثينيات – حين كان يلقى (حديث الثلاثاء) فحمل لجماعته «الإعجاب كل الإعجاب والتقدير كل التقدير على أساس أنها جماعة تبلغ بأرق الوسائل كلمة الله حتى حدث العنف ، وهنا حصل الافتراق..» (١١٠).

ويمكن أن يمثل هذه الفترة أحسن تمثيل كتابه الذى صدر عام ١٩٤٩ بعنوان (من هنا نبدأ) وفيه فصل بعنوان (الدين لا الكهانة) راح فيه يكشف زيف علماء الدين المتزلفين

للملك والمنافقين له ، والذين راحوا يبررون تصرفات الملك الفاسدة ، ويعيدون سلالته إلى الرسول - صلى الله عيه وسلم - كما راح كثير من هؤلاء العلماء المنافقين يتحدثون عن الفقر (المحبوب) ، حديثا عذبا ، ويكرسون للإقطاع وهو ما لاحظه لاكتور فى كتابه عن مصر فى فترة التحول (١١١) ، فقد أحدث توليفة من الفكر تجمع بين الوعى الدينى والواقع العصرى فى مواجهته للملك من خلال رجال الدين أو حاشية الملك أو الملك نفسه .

وقد كان من أثر صدو هذا الكتاب أن أثار حفيظة الملك ، وتحرك البعض لرفع الدعوى ضد صاحبه (١١٢) ، حتى أصدر كتابا آخر يمضى أكثر من هذا فيه شن الهجوم على القصر فى عام ١٩٥١ بعنوان (مواطنون لا رعايا) (١١٣).

وقد بلغ هذا الكتاب فى الهجوم على القصر درجة بعيدة إلى درجة أن صاحبه راح يترجم عنوانه (مواطنون لا رعايا) فيقول أن هذا المضمون يمكن أن يحمل اسما آخر أو عنوانا آخر هو (تسقط الملكية).

وسوف نعرض لهذا الكتاب - الثانى - فى موضعه ، حين نرصد لاشتداد فترة التوهج الثورى للمثقفين فى السنتين السابقتين على ثورة ١٩٥٢ .

* * *

أما جماعة المثقفين اليساريين ، فإن موقفهم من الملك كانت تحسمه اعتبارات كثيرة، منها أن الاستعمار لم يعد ظاهرة سياسية فقط، كما كان ينظر إليه كثير من مثقفى هذه الفترة، وإنما ارتبطت لديهم الظاهرة السياسية بالظاهرة الاقتصادية ، وحين اكتشف المثقفون اليساريون تشابك المصالح بين الفئات البرجوازية الكبيرة ومنها القصر بالطبع وقوى الاحتلال تأكد هذا المفهوم بين السياسة والاقتصاد .

لقد كانت قناعة مثقفى اليسار تستمد تأكيدها من أن القصر كان وراء إقالة الوزارة الوفدية - كوزارة أغلبية - وكان وراء مجيء وزارة من وزارات الأقلية تؤيد سياسته وهو ما حدث فى النصف الثانى من الأربعينيات (١١٤) .

ومن هنا ، فقد ارتبط الاتجاه الملكى بالاستبداد ، فأضيف إلى مسألة التحرر الاقتصادى الديموقراطية ، وهما الخطان اللذن كانا يفسران ظاهرة تحالف الماركسيين مع القوى الأخرى فى محاولة لإقامة (جبهة وطنية).

معنى هذا أن اتجاه المثقفين اليساريين سواء فى الجامعة أو فى جريدة (الوفد المصرى).. أو غيرها «يصل فى العمل السياسى وفى الاتجاه الفكرى بين هذه الاتجاهات ويتزاوج خلال الباقى مع الناضج مع الجديد» (١١٥) .

ويمكن ملاحظة دور مثقفى اليسار من تحالفهم مع القوى الأخرى وهو ما سنصل إليه.

بيد أن أهم ما يمكن أن نشير إليه الآن أن دورهم التنظيمى يتحدد خلال حركتهم السياسية فى اتجاهين :

الاتجاه الأول ، أنهم رفضوا التوجهات الرسمية المحيطة بالسلطة ، وإنما كانت نظيماتهم تتجه فى المقام الأول إلى العمال إلى درجة أنهم فى عام ١٩٤٦ كانوا يهتفون (لا إلى عابدين ، وإنما إلى العمال) (١١٦) ، وخاصة أن عديدا من العناصر اليسارية النشطة كانت تعمل لهذا الاتجاه وتتفرغ له .

الاتجاه الآخر ، فإنهم – كما أشرنا – كانوا يحددون موقفهم من القوى المعاصرة لهم على أنها تستمد جزءا كبيرا من نشاطها من القوى الرجعية ، ومن هذه القوى الرجعية كان (القصر) يقف فى الموقع الأول ، وهو ما كان يبدو جليا فى يوم ١١ فبراير – عيد ميلاد الملك – إذ يلاحظ أن الطلبة بوجه خاص حطموا الزينات وداسوا – لأول مرة – صورة الملك بالأقدام وأشعلوا فيها النار ، وهتفوا ضد السراى بجرأة شديدة .

على أية حال ، فإن دور اليسار – مع القوى السياسية الأخرى – ظهر أكثر وضوحًا، وفى خط إيجابى صاعد فى الفترة التي تمتد بين عامى ١٩٥١/٩٥٠ وهو ما سنراه واضحا فى السطور التالية.

بتولى حكومة الوفد السلطة فى عام ١٩٥٠ انفتح المجال أمام شتى التيارات لاستئناف نشاطاتها بشكل جديد من تهادن للقصر إلى التمرد عليه ، ومن مصانعة للحكومة القائمة إلى الثورة عليها .

وقد أسهمت فى هذا عدة عوامل .. فقد شهد هذا العام عودة الشيوعيين من سجونهم بعد سنوات الخلاف مع اليسار التى بلغت قمتها فى دكتاتورية إسماعيل صدقى عام ١٩٤٦ كما شهد – فى فترة تالية – مهادنة وزير مثل على ماهر للإخوان المسلمين والحزب الوطنى ووافق على العفو عنهم مؤكدا أنه حريص على ذلك وهو يضع برنامج عمله وهو مقبل على المفاوضات (١١٧) .

إلى جانب هذا ، فقد تهيأ عدد من المثقفين الليبراليين ليلعبوا دورا إيجابيا رغم عدم الاعتماد عليهم بقدر ملحوظ فى النظام الذى ينتمون إليه ، فكثيرا ما اختيرت وزارت هذه الفترة من غير المثقفين رغم تأثيرها فى الحياة العامة.

وهو ما زاد من حنق المثقف وغضبه ودفعه للتغيير ، فكما لم يستطع المثقفون الليبراليون أن يلعبوا دورا فعالا فى السياسة المصرية ، كذلك ، فإن المثقفين الراديكاليين – من خارج النظام – لم تتح لهم هذه الفرصة أصلا ، فى الوقت الذى وصل فيه إلى الحكم حزب كبير مثل حزب الوفد على المستوى الرسمى وبعض أحزاب الأقلية كالأحرار والسعديين ، فإن أيا من الأحزاب الحاكمة لم تسمح للتنظيمات الأيديولوجية خارج السلطة بأى قدر من المشاركة فى السلطة ، فهى لم تصل إلى الحكم ، كما لم تشارك فيه ، وعلى سبيل المثال ، فإن مثقفى اليسار أو الإخوان لم يمثلوا داخل البرلمان (مجلسى النواب والشيوخ) ، كما لم يتولوا أى منصب (عدا منصب واحد لظروف خاصة فاز به إبراهيم شكرى ممثلا لحزب مصر الاشتراكى) رغم أن عديدا من المثقفين من الأحزاب الأيديولوجية خارج النظام كانوا قد وقفوا إلى جانب الوفد فى انتخابات يناير ١٩٥٠.

معنى هذا أنه حدث انفصام سياسى شبه كامل بين المعارضة الرسمية الدستورية – لم يكن فيها أحد من المثقفين الجدد – وبين المعارضة الشعبية فى التنظيمات الجديدة ، وهو ما يفسر هذا النشاط الكبير الذى التزم به المثقفون خارج الإطار الرسمى للدولة ومؤسسات الدستور .

كما أسهم فى حركة المثقفين الإيجابية ما شهدته وزارة الوفد من حرية تستطيع أن تعبر عنها حركة الصحف فى هذه الفترة ، إذ وصلت الحرية إلى أقصى درجاتها فى الصحف الجديدة خاصة من أمثال : اللواء الجديد والاشتراكية التى كانت تمثل بعض أحزاب الأقلية كما تطورت مواقف كثير من الصحف المحايدة إلى (المواقف الحادة) من القصر أو الحكومة القائمة مثل صحيفتى (المصرى) و (روز اليوسف) ، كما وصلت صور النقد العنيفة إلى جميع الوجوه : البشوات ، الوزراء ، الشخصيات العامة.

وثمة ملاحظة فى هذا الصدد لا يجب إغفالها ، هى ، أنه لوحظ فى حركة المثقفين أن أولئك المثقفين من ذوى الثقافة الغربية كانوا واعين بالقضايا الاجتماعية إلى جانب القضايا السياسية ، فى وقت كان أصحاب الثقافة التقليدية يولون جهدا أساسيًّا للقضية

السياسية – قضية الاستقلال وإن لم ينتف اهتمامهم بالقضية الاجتماعية ، غير أنها كانت احتلت الدرجة الثانية فى مساحة هذا الاهتمام .

والجدير بالذكر أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية – الاقتصادية كان يبدو جليا عند هؤلاء المثقفين ممن ينتمون فى الغالب إلى التنظيمات الشعبية خارج النظام ، فلم يعد الاستعمار ظاهرة سياسية فقط ، إنما أيضا ظاهرة اجتماعية فى المقام الأول ، كما لم تعد قضية مصر هى الاستقلال وحسب ، وإنما توازى معها قضية العدل الاجتماعى ، وهو ما سنعمد إليه بالتفصيل فى الفصل التالى .

وسوف نتوقف هنا عند عديد من القضايا السياسية التى اهتم بها المثقفون ، على أن نتوقف أكثر – فيما بعد – عند القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

* * *

لقد تحدد دور المثقفين فى الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ على أربع أزمات :

(١) أزمة مجلس الدولة.

(٢) أزمة تشريعات الصحافة.

(٣) أزمة ديوان المحاسبة.

(٤) أزمة (العريضة) الجماعية.

أما عن الأزمة الأولى ، فيلاحظ أنه رغم أن حكومة الوفد تمتعت سياسيا بتأييد الأغلبية، فإنها اصطدمت بأصحاب الفكر القانونى بوجه خاص أثناء محاولتها تجاوز الأسس القانونية والدستورية للنظام ، وهو ما تمثل فى أزمة مجلس الدولة.

وتفصيل هذا أنه أرادت حكومة الوفد أن تجبر عبد الرازق السنهورى على الاستقالة من رئاسة المجلس بحجة أنه كان يتبع أحد الأحزاب قبل توليه لهذا المنصب ، غير أن السنهورى استطاع بتأييد الجمعية العمومية للمجلس أن يتصدى لمحاولة الوزارة الوفدية مما دل على أن أصحاب العمل السياسى البحت ، قد كانت لديهم القدرة والكفاية على استخدام الحجج التى تثبت كيف أن محاسبة رئيس المجلس تأتى بناء على تصرفاته بعد توليه المنصب ، وليس على أساس انتماءاته الحزبية فى الفترة السابقة.

وقد رضخت حكومة الوفد لهذا الموقف ، مما يدل على احترام المبادئ العامة للقانون السائد فى هذا الوقت (١١٨) .

وتفصيل هذا أن حكومة الوفد فى أواخر عام ١٩٥٠ طلبت من رئيس مجلس الدولة «أن يستقيل من منصبه بحجة أنه كان قبل ولايته لهذا المنصب وزيرا حزبيا» ، أى منتميا للحزب السعدى ، وقد كان السبب الحقيقى أن الوزارة الوفدية أرادت أن تعين «فى مكانه أحد أتباعها تمهيدا لتغلغل الوفدية» (١١٩) فى مجلس الدولة ، وقد أرسلت حكومة الوفد إليه – بالفعل – ليستقيل ، وكان السبب الذى تذرع به أنه «لا يجوز بقاء وزير حزبى فى رياسة المجلس» (١٢٠) .

وكان على السنهورى أن يدافع عن نفسه فى جلسات مجلس الدولة التى عقدت خصيصا لتناقش هذا الأمر ، قال فى أول الجلسات : «كنت أؤدى واجبى كعضو فى الهيئة السعدية ، لقد كنت عضوا فيها حتى ذلك اليوم ، وكنت وزيرا للمعارف ، وكان يجب على أن أشترك فى انتخابات خلف الرئيس ، الذى قتل وهو يؤدى واجبه .. وليس للحكومة أن تحاسبنى على موقفى قبل صدور الدستور بتعيينى . ولكن لها أن تحاسبنى على تصرفاتى بعد التعيين» (١٢١) .

و لم يذعن السنهورى لتهديدات الحكومة الوفدية ، بل أضاف فى حسم «بينى وبينكم الدستور والقانون» (١٢٢) ، و لم يلبث أن أرسل لوزير العدل خطاب احتجاج بهذا المعنى .

وقد وقف المثقفون موقفا إيجابيا فى تلك الأزمة ، سواء حين عرض الأمر على مجلس الدولة للاجتماع ، أو حين وصل الأمر إلى الصحف ، أو حين اتخذ المحامون موقفا إيجابيا رغم انتماء المحامين إلى حزب الوفد وهو الحزب الحاكم .

لقد راح أعضاء مجلس الدولة يعودون للقرارات التى كان السنهورى قد اتخذها من قبل مبررا موقف الحكومة القائمة منها ، يؤكد وحيد رأفت أن «القول بأن الحكومة قد تلجأ إلى استصدار مرسوم لعزل السنهورى باشا فى ظل القانون الحالى لمجلس الدولة قول بعيد الاحتمال جدا ، ولا يمكن بحال أن تجابه الحكومة دستورية المجلس بمرسوم عزل مستشار غير قابل للعزل ، ولو فرض المستحيل ووجدت ذلك ، فلا حرج على قضاة المحكمة ، فكل قاض ترفع أمامه الدولة بإلغاء المرسوم يقبلها بغير مناقشة» (١٢٣).

وقد شارك فى تفنيد رأى الحكومة أعضاء المجلس طيلة ساعتين لتصدر الجمعية العمومية قرارا جاء فى نهايته :

« إن مطالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحة للقانون واعتداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية ، وتعهد إلى رئيس المجلس أن يتخذ من الإجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله (١٢٤) .

وأمام عنف التيار المعارض لا تجد الحكومة بدا من التراجع ، وخاصة حين صدر من الجمعية العمومية لمجلس الدولة رفض قاطع فى أول فبراير ١٩٥٠ .

وقد تلا ذلك محاولة النيل من مجلس الدولة ممثلا فى رئيسه مرة أخرى ، من ذلك ما حدث فى نهاية عام ١٩٥١ حين طرحت وزارة الوفد مشروع قانون يقضى «بإجراء تعديلات على قانون مجلس الدولة بنقل الاختصاص بنظر وقف تنفيذ القرارات الإدارية من رئيس مجلس الدولة إلى دائرة من دوائر محكمة القضاء الإدارى وعند الاقتضاء يكون النظر أمام دوائر الحكومة مجتمعة ، ويقضى ثانيها بإعطاء وزير العدل حق الإشراف على مجلس الدولة» (١٢٥).

وقد اجتمعت الجمعية العمومية بمجلس الدولة برئاسة عبد الرازق السنهورى ومهاجمة القانون بلهجة اتسمت بالعنف الشديد (١٢٦) ، كما راحت نقابة المحامين إلى اتخاذ موقف صلب مضاد من هذا القانون حين تضامنت مع مجلس الدولة ، وقررت الجمعية العمومية لنقابة المحامين فى اجتماعها العادى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٥١ بهذا النص :

«استنكار التشريعات التى تمس استقلال مجلس الدولة وهى المعروضة الآن على البرلمان والإضراب يوما واحدا فى حالة إصرار الحكومة على إصدارها» (١٢٧).

وعلى هذا النحو ، نجح المثقف فى التصدى لحكومة الوفد القائمة.

* * *

وثمة أزمة أخرى أطلق عليها أزمة الصحافة أكد فيها المثقفون إصرارهم على مواجهة عنت النظام ضدهم .

والملاحظة الأولى فى هذه القضية هى تجمع المثقفين من مختلف التيارات حتى من حزب الوفد نفسه الذى كان يتولى الحكم وتقدم بالمشروعات المقيدة للصحافة ، فاستطاع المثقفون – رغم تباين تياراتهم – التصدى لمعارضة القوانين المعارضة للصحافة ، وعلى سبيل المثال ، فمن هذه الشخصيات التى عارضت هذه القوانين كل من عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح ومحمد عصفور ومحمد صلاح الدين وزير الخارجية رغم وفديتهم ، فقد أيدوا تيار

المثقفين المعارضين لهذا القانون ، وكذلك مصطفى مرعى من الحزب (السعدى) ، وأيضا أحمد حسين (الحزب الاشتراكى) ، فضلا عن الشخصيات التى عملت بالصحافة من أمثال إحسان عبد القدوس وكامل الشناوى وأيضا صادق سعد من الماركسيين .

وكان الملك قد ضاق بالصحافة التى استخدمت كل الأساليب للكشف عن فساد الحكم ، فنجح فى سن عديد من القوانين التى تحاول الحد من هذه الحرية مثل قانون المشبوهين ، وكان أول هذه القوانين التى بدأت على أثرها الأزمة قانونا يقضى :

«بتعديل المادة ١٥ من الدستور التى تنص صراحة على حرية الصحافة وإصدار تشريعات تعطى مجلس الوزراء حق مصادرة الصحف ، وتعطيلها ، بغير رجوع للقضاء».

وقد ترجم هذا القانون خلال القانون الذى تقدم به ، وبإيعاز من الوفد [١٢٨] ، النائب الوفدى أسطفان باسيلى ، فقامت الدنيا و لم تقعد .

وبدأت ردود أفعال المثقفين ، وتباينت بين الصحف والمؤسسات والنقابات ، ووصلت ردرد الأفعال داخل الهيئة الوفدية نفسها سواء خلال وزراء الوفد أم خلال مجلس النواب .

كانت أهم ردود الأفعال قد ظهرت فى نقابة المحامين ، إذ سعى أعضاء النقابة إلى إسقاط عضوية أسطفان باسيلى وانتخب بدلا منه عمر عمر ، وفى اجتماع الجمعية العامة للمحامين راح المحامون يهتفون بسقوط تشريعات الصحافة ، ويسجلون فى محاضر الجمعية العمومية أنه فى حالة :

«إصرار الحكومة على المضى فى استصدار هذه التشريعات ، أن يضرب المحامون عن العمل يوما واحدا يحدد فيما بعد ، احتجاجا على ذلك [١٢٩] .

وقد لوحظ أن نقابة المحامين ذات الانتماء الوفدى قد أيدت هذا القرار بأغلبية ساحقة ضد الوفد .

والأكثر من هذا ، أن عددًا كبيرا من المحامين كانوا يتقدمون بعديد من الاقتراحات المكتوبة التى تنال من عضوية أسطفان باسيلى قبل عقد الجمعية العمومية بأيام عديدة .

فإذا أضفنا إلى موقف المحامين من مجلس الدولة موقف المحامين الآن من تشريعات الصحافة ، لتبين لنا ، أثر أصحاب الثقافة القانونية فى السياسة ، فقد لعب هؤلاء دورًا

ملحوظا فى الدفاع عن الحريات والتأثير فى الرأى العام إلى درجة إرغام السلطة القائمة على الرجوع عن إصدار قوانين تحد من طغيانها .

أما نقابة الصحفيين ، فإنه يسجل لها ، لأول مرة بعد إنشائها ، موقف حاد فى هذا الصدد ، إذ إن الحكومة قد تقدمت ، ضمن قوانين الصحافة التى تحد من الحريات وبإيعاز من الملك ، بقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف ، اللهم إلا بعد الموافقة عليه من جهات الإدارة ، وذلك للحد من نشر الفضائح الملكية فى العائلة المالكة ، وقد احتج مجلس النقابة بعد الاجتماع مع أحد وزراء الداخلية ، على مثل هذه القوانين ، فقال فكرى أباظة:

«إن إصدار مثل هذا القانون يعد لطمة للصحافة ويسجل أنها أخطأت وأن هذا الخطأ دعا إلى إصدار القانون بينما الصحافة لم ولن تخطئ».

وقد رفض النقيب فكرة القانون كلية مستطردا :

«إن مثل هذا القانون يجعل الشعب فى عزلة عن الأسرة المالكة» (١٣٠).

وقد راح عدد كبير من الصحفيين يرفضون هذا القانون الذى مهد له قبلها بعدة أشهر فى عملية مصادرة للصحف وسجن لأصحابها .

وكان أعلى الأصوات فى هذا صوت إحسان عبد القدوس الذى كتب تحت عنوان (هذه الحكومة .. يجب أن تستقيل) ، متحدثا بسخرية بالغة عن الحجة التى استندت إليها الحكومة فى إصدار تشريعات الصحافة ، وهى حماية النظام الاجتماعى ، وراح يسأل فى هذا السياق قائلاً :

«أى مبدأ من مبادئ الديمقراطية الاشتراكية يحمى ثروة عائلة البدراوى وسراج الدين وتفاتيش أصحاب التفاتيش؟!

وباسم أى مبدأ من مبادئ الديمقراطية الاشتراكية تستطيع الصحافة أن تسكت أو تدافع عن الصفقات المريبة ، وعن الاستثناءات ، وعن استغلال موارد الدولة فى إتخام الوزراء والكبراء ؟!

وبأى صورة من صور الديمقراطية يفرط فى ميزانية الدولة حتى تختل وتبتز أموال مصر لتبعثر فى مصايف أوروبا وفساقيها ، وتفرض القوانين الاستثنائية لحماية مصلحة فرد ضد مصلحة المجموع» .

وينهى مقالته بدعوة الحكومة إلى الاستقالة :

«لا لأن الشعب شيوعى بل لأنها ليست حكومة ديمقراطية ، ولا تفهم للديمقراطية معنى إلا معنى الاستمرار فى الحكم» (١٣١) .

وكان لمثقفى (مصر الفتاة) دور إيجابى فى هذا ، فهاجم أحمد حسين الحكومة بعنف شديد ، قائلا :

«الحكومة لا يمكن أن تخيفنا بتعطيل الصحف أو إلغائها ، والذين يظنون أنهم إذ يلغون الصحف آمنين مطمئنين هم جد بلهاء ومغفلين .. لأن الصحافة كالهواء والماء تنفذ من السجون وتدك أكبر المعاقل وتجتاز السدود» (١٣٢).

وكتب محمد عصفور فى نفس العدد مطالبا بإلغاء هذه التشريعات ، وهو قدمه فى تفصيل كبير فى كتابه الذى أصدره حينئذ بعنوان (فلنحطم الأغلال).

ويكتب فتحى رضوان بعنوان (مذبحة الصحافة) بشكل أكثر صراحة وأشد تجريحا فيقول :

«إنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تذكر الأمة صباح مساء بأنهم خدعوها ، وسخروا منها ، حينما وعدوها بأنهم إذ ولوا الحكم ، ألغوا المعاهدة .. والتحموا مع الإنجليز ، ورعوا الإدراك الوطنى السليم وتموه !!

إنهم لا يستطيعون أن يصبروا على الصحافة ، وهى التى تفضح ما استتر من مخازيهم، وسرقاتهم ، ومحسوبياتهم .. وهى التى تنشر على ألوف الألوف من قرائها حقائق هذا التدنى المفسد ، الفاسد الذى يتقلبون فيه ، ووقائع هذا الاجتراء المثير المذهل على حريات الأمة ، وعلى مقدساتها ، وعلى خير ما ترجوه لنفسها» .

ويقول فى نهاية مقالته العنيفة :

«وقد يسيل دم الصحافة ، ويتدفق ، حتى يحسب الظالم أنها لفظت آخر أنفاسها . لكنه سوف يرى ، بعد حين ، أنها عادت لتطارد الظالمين ، وتتعقب فسادهم ، وتصليهم نارا حامية.

إن الصحافة باقية ، وهم زائلون . وهى قوية وهم ضعفاء جبناء . وهى صادقة ، وهم كاذبون خائنون .. ولن تُغلب الفضيلة ، ولن يُغلب الحق ، ولن تُغلب الحرية .. لن يغلبوا أبدا» (١٣٣).

وأمام إصرار المثقفين وغضبهم لا تجد حكومة الوفد بدا من سحب هذه التشريعات من مجلس النواب بواسطة نائبها ، ومع ذلك ، لا تتوقف موجات الغضب ضدها ، وحتى من داخل البرلمان ، فما لبث عزيز فهمى أن تقدم إلى مجلس النواب بمشروع آخر مضاد بإلغاء القوانين القائمة المقيدة للحرية ، كما تقدم إبراهيم شكرى بتشريعات أخرى مماثلة ، وقد كان نائبا بالمجلس ، وقد شهدت هذه الفترة تجمعات أعداد كبيرة من المثقفين فى حديقة صحيفة (المصرى) فيدفعهم أحمد أبو الفتح للكتابة ضد المشروع (١٣٤)، و لم يستثن من هذا الموقف نقابة المحامين التى كانت من أكثر المؤسسات غضبا .

وشارك ضد هذه القوانين كل جماعات المثقفين بشتى تياراتهم ومن الطريف أن الوزراء الوفديين أنفسهم تجادلوا حول هذا الموضوع ، فبرر أحد وزراء الوفد هذه المشروعات قائلا : إنها لم تكن إلا لحساب الشعب بقصد حمايته من الشيوعية ، وليس فى استطاعة وزارة بيضاء أن تحكم شعبا أحمر .. إنها ضرورية كأساس للقضاء على الصحف التى تدعو إلى تقويض النظام الاجتماعى فى مصر .

فإذا بالرد يجيئه من الوزارة الوفدية نفسها ، وهو ما تمثل فى رد وزير الخارجية محمد صلاح الدين حين قال :

«قرأت ببالغ الدهشة تصريح زميلى الدكتور حامد زكى عن مشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، ذلك الحديث الذى أقحم فيه زميلى الألوان الحمراء والبيضاء ، والذى كان – فيما أعتقد – خطأ كبيرا . والذى يهمنى من هذا التصريح هو أن زميلى قد أحرج به زملاءه الوزراء أشد الإحراج مما يضطرنى – وأنا لا أملك إلا الكلام عن نفسى – أن أعلن أنى عارضت كل مشروع مقيد للحرية ، وذهبت فى معارضته إلى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى كوزير . ولسوف أعارض كل مشروع من هذا القبيل وأذهب فى معارضته إلى أبعد الحدود التى ترسمها مسئوليتى كعضو فى هيئة الوزارة أو فى الهيئة الوفدية ، أو فى مجلس الشيوخ» (١٣٥).

ويعلو صوت اليسار ، ويمثله النافذة الوحيدة التى كانت تمنح له ، وهى الصحف ، ويبدى معارضة شديدة لهذه المشروعات وأصحابها .

إن صحيفة (الملايين) تخصص العدد الخامس عشر كله للهجوم على حكومة الوفد

التى تحاول تمرير تشريعات الصحافة ، وهى تخصص الصفحة الأولى منها لصورة النائب الذى حاول تقديم هذه التشريعات ، وذلك فى مربع (كالوفيات) مع نعيه كمواطن شريف وهو ما يشير إلى أن أبناء دائرة النائب - الزيتون - عقدوا سلسلة من الاجتماعات للاحتجاج على هذه التشريعات ، وهم يطلبون من نقابة المحامين فصله وحرمانه من العمل والاشتغال بالمحاماة ، وجاء عنوان المقالة الافتتاحية التى كتبها صادق سعد بعنوان (أيها المواطنون .. حرية الصحافة فى خطر) جاء فيها :

«أيها المواطنون .. تريد الحكومة بهذه التشريعات أن تعود بكم إلى عهد الحكم المطلق ، وتجعل بلادكم سجنا رهيبا ، وتجعل منكم عبيدا أذلاء ولا تجرى أقلامكم إلا بما توحيه لكم وتمليه عليكم ولا تنفرج شفاهكم إلا عن كلمات التسبيح بحمدها وإلا قصفت أقلامكم وأخرست ألسنتكم بكلمة من وزير الداخلية سبحانه لا راد لمشيئته ولا معقب على أمره . ووراء هذا كله استعمار داعر يفزعه أن يسمع دوى أصواتكم ترددها صحافتكم الوطنية وهى تعلو ..» (١٣٦) .

وصحف اليسار فى هذه الفترة لا تقتصر على أقلام الماركسيين أو اليساريين ، وإنما يكتب فيها مهاجما هذه التشريعات ، عديد من المثقفين من شتى التيارات ، ففى هذا العدد من (الملايين) نقرأ لأحمد أبو الفتح جنبا إلى جنب مع يوسف حلمى ومصطفى أمين وكامل الشناوى .. وغيرهم ، وهو ما نجده فى صحف اليسار الأخرى من أمثال : المعارضة ، والناس ، والمستقبل .. إلخ .

* * *

أما الأزمة الثالثة ، فتبدأ فى مايو ١٩٥٠ حين قدم مصطفى مرعى سؤالا إلى مجلس الشيوخ عن أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة لعدة مخالفات وقعت فأثبتها، ولما لم يتضمن جواب الوزارة ما يوضح هذا حوله إلى استجواب أثار فيه مسألتين على جانب كبير من الأهمية : إحداهما : تتعلق بحصول كريم ثابت المستشار الصحفى للملك على خمسة آلاف جنيه من أموال جمعية (المواساة) بالإسكندرية ، على أنها دعاية ، والأخرى ، تتعلق «بالذخيرة الفاسدة» التى قام عملاء الملك بتوريدها للجيش أثناء حرب فلسطين (١٣٧) .

وقد شارك فى هذه الأزمة عدد كبير من المثقفين من داخل النظام وخارجه من أمثال محمد حسين هيكل الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ وعدد كبير من النواب من أمثال إبراهيم مدكور وعباس العقاد وعدد كبير من المثقفين الذين مثلوا المعارضة غير الرسمية ومن شتى

الاتجاهات من أمثال كامل الشناوى وأحمد بهاء الدين وفتحى رضوان ، كما وقف على الجانب الآخر ليمثل حكومة الوفد والملك ، فؤاد سراج الدين وزير الداخلية .

وتقدم لنا مضابط مجلس الشيوخ جلستين هامتين احتدم فيهما الخلاف بين هؤلاء من تصدوا للنظام من داخله وأولئك من مثلوا النظام من خارجه .

وبعيدا عن الأرقام والتفصيلات التى اتسم بهما جو جلسات مجلس الشيوخ ، فإن مصطفى مرعى تعرض فى استجواب لهاتين المسألتين : الأسلحة الفاسدة ومستشفى (المواساة) ، وقد حدثت فى الجلسة الأولى عدة استفزازات للمثقفين كأن النظام لا يعنيه ما يفعلون .

أثار المسألة الأولى مصطفى مرعى حين قال :

«إن فى المسألة مخالفات أكثر من تلك التى سجلها ديوان المحاسبة، ذلك أن هذا الإنسان الذى استولى على هذا المبلغ ليس إنسانا عاديا ، فهو موظف يشغل وظيفة كبرى.. هو موظف شبيه بالحكومة» (١٣٨) .

وما لبث مصطفى مرعى أن تعرض للملك نفسه فى نبرة لا تخلو من عنف : «واجب الولاء للجالس على العرش نفسه وواجب الولاء للبلد التى تطمع فى أن ترى قوانينها ولا تسود الكافة والتسود فردا دون فردا ، أن تتبين الأمر» (١٣٩).

وعاد يلمح من جديد إلى كريم ثابت الذى استولى على مبلغ الخمسة آلاف جنيه بدون وجه حق من أنه حدثت مخالفات خطيرة تتصل (بشخص له الآن مركز خطير فى هذا البلد) (١٤٠).

وفى الجلسة التالية يتبنى د. إبراهيم مدكور الاستجواب بعد أن اضطر مصطفى مرعى إلى السفر لأمر هام ، وراح يواجه فؤاد سراج الدين فى شىء من العنف الذى شاركه فيه كثير من شيوخ المجلس ، وانتهى الأمر إلى تأليف لجنة برلمانية لتحقيق أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة.

وبمجرد أن ألقى مصطفى مرعى كلمته حتى راح فؤاد سراج الدين بوجه كلامه إلى محمد حسين هيكل رئيس المجلس مهددا حين قال :

«إنه لاحظ أن كرسى رياسة مجلس الشيوخ كان يهتز ، عندما كان مصطفى مرعى يتكلم لكثرة ما خولفت لائحة المجلس» (١٤١)

فما كان من محمد حسين هيكل إلا أن رد بشكل عفوى :

«إن هذا الكرسى الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ثابت ثبوت الطود ، فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، وفى حدود الدستور ، واللائحة الداخلية، والتقاليد الكريمة التى حرص عليها مجلسكم الموقر».

ولم تمض عدة أيام على استقالة رئيس ديوان المحاسبة حتى بدأت ردود الأفعال وغضب المثقفين .

فتحت ضغط الملك كان مصطفى مرعى يكتب فى صحيفة (اللواء الجديد) طالبا من (الكبار أن يتجنبوا مزالق المال) [١٤٢] مركزا فيه ، فى الظاهر ، على حاشية الملك وبطانته ، وفى الباطن ، على الملك أس الفساد .

ولم تكن قضية استيلاء سكرتير الملك على خمسة آلاف جنيه بغير وجه حق هى القضية الوحيدة التى غضب لها الرأى العام ، وإنما استحوذت قضية الأسلحة الفاسدة على أكبر قدر من الغضب ، وكان فارسها دون منازع إحسان عبد القدوس ، إذ راح يؤكد أنه [١٤٣] «قد أثبت المستجوب مصطفى مرعى أن هؤلاء الضباط والجنود لم تهزمهم جرأة العدو وحنكته ، إنما هزمتهم جرأة موردى السلاح والذخيرة الذين تعاملت معهم وزارة الدفاع».

وراح إحسان يعرض لتطور الأزمة منذ حاول وزير الداخلية أن يدافع عن قضية خاسرة حين راح يقول : إن هذه المخالفات تمت فى عهد الحكومات السابقة مؤكدا أن هناك سرا وراء مراوغة وزير الداخلية [١٤٤] .

وكان صوت إحسان عبد القدوس هو أعلى الأصوات التى ارتفعت بعد ذلك ، ولأن السلطة التشريعية لم تنجح – ممثلة فى شخصيات مثقفة مثل مصطفى مرعى ود. مدكور ومحمد حسين هيكل .. إلخ – فى إجبار السلطة التنفيذية على إجراء موقف قانونى، فإن إحسان عبد القدوس لم يجد أمامه غير أن يثير قضية الصفقات أمام السلطة القضائية ، خاصة، وقد اتصل به عدد من الضباط أو العملاء الأجانب وأمدوه بعدد كبير من المستندات وصور العقود التى كانت تعقد بين زوجة أحد الضباط المتصلين بالملك وبعض تجار الأسلحة فى الغرب ، يقول هنا إحسان :

« لم يكن هناك : إلا طريق واحد ، هو أن أقدم نفسى للقضاء متهما فى قضية نشر خاصة بهذا الموضوع » (١٤٥) .

وفى مرة أخرى يلوم المعارضة داخل مجلس الشيوخ ، فالمعارضة كانت تستطيع :

«أن تنقذ الاستجواب من إحالته إلى لجنة الشئون الدستورية ، ولكن يظهر أن المعارضة وجدت نفسها قد تورطت أكثر من اللازم ، وأن الحبال الطويلة التى مدتها تكاد تلتف حول عنقها ، وأن الطريق قد أصبح شائكا ، وأن الواقفين على الأبواب قوم عتاة زرق الأنياب ، لا يأخذ منهم مثل هذا الاستجواب بقدر ما يأخذ من المستجوب وأنصار المستجوب مؤيديه.

شعرت المعارضة بذلك ، فتلقفت اقتراح إحالة الاستجواب على لجنة الشئون الدستورية كأنه حلقة النجاة ..وسبحت إلى شاطئ الأمان دون أن تنقذ الغريق..» (١٤٦).

ويلاحظ أنه فى قضية الأسلحة الفاسدة بوجه خاص ، فإن المحكمة كانت قد برأت المتهمين فيها ، غير أن الرأى العام كانت تسيطر عليه مثل هذه التجاوزات التى أثيرت على أثرها هذه الفضائح ، وهنا ، فإن كتابات إحسان عبد القدوس المتوالية فى هذا الخصوص تشير إلى أمر هام ، هو ، فهم الدرجة التى يستطيع عندها المثقف التأثير فى الرأى العام فى قضية بعينها ، حتى ولو كانت هذه القضية ينقصها الدليل أو تؤكدها التحقيقات المتوالية.

إن هذه الفترة تشهد محاولات إحسان الدائبة ليلقى بسهامه إلى كل الجهات : فهو يثير قضية الأسلحة الفاسدة من آن لآخر (١٤٧)، ولا يتورع عن نقد فؤاد سراج الدين بعنف شديد(١٤٨)، ويهاجم كل من توجه إليه ريبة الاشتراك فى هذه الأزمة (١٤٩).

ولا يجد النائب العام بدا من الاستقالة ، فى وقت لا يجد فيه مصطفى مرعى أنه لا فائدة من ممارسة دوره فى كشف هذه القوى الخفية داخل البرلمان فيلجأ إلى الصحف ، ويكتب فى «اللواء الجديد» بعنوان : الدائرة تدور، يقول :

«هذه الدائرة التى يحركها الطمع والأنانية فتصرع (محمد عزمى بك) وتوشك أن تصرع وزير العدل الذى غضب أو تغاضب فعزل النائب العام، وتدفع النحاس (باشا) ليسهم فى هذه المأساة مؤكدا له ذلك .. (و) .. أن النحاس باشا كان قاضيا نزيها ، لكن الحق أيضا أنه اليوم ، آخر من يصح له التحدث فى النزاهة.

والحق أن النحاس (باشا) رجل سياسى ، لأنه هو الذى يوجه السياسة المصرية منذ أكثر من عشرين عامًا ، لكن الحق أيضًا أنه سياسى قصير النظر ، لأنه لو كان غير ذلك ، لأدرك أن «الدائرة تدور» ، وأن دوره مرتقب .. إن لم يكن اليوم ، فغدا» (١٥٠).

وكان فتحى رضوان قد خصص مقالاته منذ ما يزيد على شهر للهجوم على أطراف هذه المؤامرة ، فوجه خطابه إلى النائب العام بعد أن خضع لتهديد الملك فاستقال و لم يلبث أن ذهب إلى القصر الملكى مع معاونيه ليوقعوا فى (دفتر التشريفات) (١٥١).

وفى روز اليوسف كذلك يعلو صوت خالد محمد خالد فى مناسبة اجتماع مجلس الوزراء بمرور ١٥٠ عاما على وفاة محمد على مهاجما «سادتنا وكبراءنا» بعنف شديد ، معددا مظاهر الفساد التى لا تخطئها عين ، فحين يُقتل جيشنا فى فلسطين ، يضيف ، «كان لأشراف القاهرة كل ليلة منه ليلة حمراء ويجاهدون فيها جهادا مبرورا» (١٥٢).

وكأن القصر لا يعنيه رأى المثقفين ، فبعد أن نجح فى استقالة النائب العام ، يعيد ضباط الجيش الذين تورطوا فى فضيحة الأسلحة الفاسدة ، فيكتب أحمد حسين مؤكدا على أن الدستور الذى يفرض أن الوزير مسئول عن أخطاء جميع التابعين له .. (و) .. فالمسئول الأول عن ارتكاب الجرائم البشعة التى ارتكبت فى حملة فلسطين هو الوزير .. ولذلك ، فإنه عندما توافق الحكومة على إعادة الفريق «حيدر» على الرغم من كل الظروف، فإن هذا يكون معناه إهدار الدستور ، وإهدار الديمقراطية» (١٥٣).

وبعد عدة أيام يعود صوت أحمد حسين ليعلو أكثر ، قائلا :

«لحساب من يرجع رجل من طراز حيدر (باشا) إلى خدمة الدولة .

لحساب الشعب ؟ إن الشعب يكره جلاديه. يكره الرجال الذين ربطوه إلى ذيول الخيول لأنه ثار فى وجه الإنجليز . يكره الذين يحاربون وثبته إلى الحرية ، وكانوا دائما فى صفوف أعدائه .. (و) .. إن عودة حيدر (باشا) ليست سوى مثال واحد من أمثلة لا تنتهى» (١٥٤).

على أنه إذا كان المثقفون نجحوا فى إثارة الرأى العام ضد القصر والحكومة ، فإن رد الفعل المقابل أخيرا جاء من الملك ، فأصدر ثلاثة مراسيم فى ١٧ يونيو ١٩٥٠ أطاح بها بمجلس الشيوخ وأخرج منه عددا كبيرا، متحديا الجميع ، وعلى رأسه رئيسه محمد حسين هيكل ، وهو ما أثار أكثر غضب المثقفين ..

وهو ما سنفرغ إليه الآن من خلال الأزمة الرابعة .

* * *

من يراجع مذكرات محمد حسين هيكل حول مراسيم الملك التأديبية يلاحظ ما أصاب رئيس الشيوخ من فزع شديد دفعه للقول «هذه العاصفة التى ذهب الدستور ضحيتها على نحو مفزع تدنس تاريخ أية حكومة ترتكب مثل هذا الحدث الفاجع» [١٥٥]، وهو ما دفعه ليخصص لها فصلا كاملا فى مذكراته تحت عنوان (مأساة ١٧ يونيو ١٩٥٠)، ذلك لأن هذه المراسيم الدستورية لم تكتف بالعصف بالدستور أو برئيس مجلس الشيوخ وحسب ، وإنما أيضا بصاحب الاستجواب مصطفى مرعى ، وأخرجوا هؤلاء الأعضاء - وهم فى أغلبهم من المثقفين - الذين ناقشوا قضية الأسلحة الفاسدة.

ومن الغريب أن عبد الرحمن فهمى حين يتعرض لهذه المراسيم فى تاريخه [١٥٦] لهذه الفترة ، فهو يستطرد طويلا للبرهنة على عدم دستورية المراسيم حين يورد حجة زكى العرابى الذى أثبت فى مقالة له نشرها بمجلة القانون والاقتصاد (٩ ، ١٩٤٩/١٢) على صحة هذا الرأى ، يقول :

«إن ملابسات صدور هذه المراسيم تدل يقينا على أن الغرض منها هو اضطهاد المعارضة وإخراج أكبر عدد ممكن من الأعضاء المعارضين» [١٥٧] .

والغريب أن الرافعى ما زال يفترض حسن النية فى قرارات الملك الذى لم يتورع عن ممارسة أوتوقراطيته ضد المؤسسات الدستورية والنيابية فى البلاد. ومع أن محمد حسين هيكل يتأرجح فى روايته بعد ذلك بين السكون والفزع ، فإنه لم يستطع أن يخفى موقفه الذى دفع به إلى شىء من الإسقاط الذاتى أو الشعور بالذنب ، يقول : «شعرت بعد زمن أن الرأى العام كان يطمع من المعارضة فى موقف أكثر جرأة وإقداما ليتابعها ويؤازرها» [١٥٨] وفى موضع آخر : «يجب أن أعترف بأنى أحمل جانبا من التبعية عن هذا الموقف السلبى» [١٥٩] ، ورغم أنه يردد من آن لآخر الحجج لتبرير موقفه ، فإن القارئ لا يخطئ هذا الواقع لدى هيكل والمعارضة ، الواقع الذى جعله يتخذ موقف المعارضة الإيجابى ، وذلك برفع كتاب إلى الملك «نشرح فيه الموقف كما نراه» [١٦٠] كذلك لنوضح فيه «خطورة ما تنحدر إليه الأحوال فى مصر» [١٦١].

وكأن ملكا مثل فاروق ينتظر منه أن يسمع ويعيد ما حطمه قبلا بإهداره للدستور وتجاوزه لكل عرف نيابي .

وبين ١٧ يونيو وأكتوبر ١٩٥٠ حاول رجال المعارضة تقديم احتجاج إلى المجلس الجديد دون جدوى ، ولم يبق فى القوس منزع ، فقدم عدد كبير من أعضاء الشيوخ ومن بين المعارضين والمستقلين إلى الملك ما سمى (بعريضة المعارضة) فى أكتوبر من عام ١٩٥٠ وقد شارك فى التوقيع عليها عدد كبير من المثقفين من أمثال محمد حسين هيكل ومصطفى مرعى وعبد الرحمن الرافعى وعلى عبد الرازق وطه السباعى .. وغيرهم .

وهذا البيان يزخر بمعارضة المثقفين فى هذا الوقت بشكل لم يسبق له مثيل ، مهاجما رجال العرش وبطانته الفاسدين ، مؤكدا أنه :

«ساد الاعتقاد بين الناس أن يد العدالة ستقصر حتما عن تناولهم بحكم مراكزهم، كما ساد الاعتقاد من قبل أن الحكم لم يعد للدستور وأن النظام النيابى قد أضحى حبرا على ورق ، منذ أن عصفت العواصف بمجلس الشيوخ فصدرت مراسيم يونيو سنة ١٩٥٠ التى قضت على حرية الرأى فيه وزيفت تكوين مجلسنا الأعلى كما زيفت الانتخابات الأخيرة من قبل تكوين مجلس نوابنا» .

وأضاف البيان فى شىء كثير من الجرأة :

«إن احتمال الشعب مهما يطل فهو لابد منته إلى حد وإننا لنخشى أن تقوم فى البلاد فتنة لا تصيبن الذين ظلموا وحدهم بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى، فتنتشر فيها المذاهب الهدامة ، بعد أن مهدت لها آفة استغلال الحكم أسوأ تمهيد» .

وقد بلغ غضب الملك حد أنه رفض إعادة النظر فى المراسيم ، وحمل أسماء موقعى البيان معه أينما حل ، وحين طلب منه البعض فيما بعد أن يتسامح مع موقعى العريضة قال رافضا «ولكنهم أهانونى» (١٦٢) ، متخذا منهم موقفا حادا سواء فى التشكيل الوزارى فيما بعد أو فى الاحتفالات الملكية .

ويلاحظ هنا أن المثقفين الذين وقعوا على البيان كانوا ينتمون إلى الفترة الليبرالية بكافة أحزابها (الهيئة السعدية والحزب الوطنى والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية وعدد من المستقلين) .

على أن هذا يضع بين أيدينا ملاحظتين هامتين :

إحداهما ، أن الفرصة لنقد النظام ، من الداخل لم تتح قد إلا لمثقفى النظام ، وحين أتيحت وقدم بعضهم (العريضة) ، فإن الملك لم يتردد فى الإطاحة بهم و لم يحمهم أى تقليد برلمانى أو دستورى .

وهو ما يتعلق بالملحوظة الأخرى ، وهى أنه وإن كان المثقفون يتمتعون بمكانة ملحوظة فى النظام الليبرالى ، فإن رأيهم لم يكن يهتم به قط من النظام ، فالنظام لم يكن ليهتم بالمثقفين – كما لاحظ فاتيكيوتس – (١٦٣) وهو ما يعود إلى قلة وجودهم المادى مع زيادة تأثيرهم الفكرى من حيث توجيه الرأى العام .

وهو ما نراه ، بشكل خاص ، فى الشهور التى سبقت ثورة ١٩٥٢.

خلاصة القول ، أن المثقفين لم يلعبوا دورا كبيرا فى صنع القرار السياسى ، كما لم تترك لهم فرصة التغيير خلال المناصب الوزارية أو الحزبية قط . وهو ما يظهر واضحًا وخاصة فى الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ كما أسلفنا .

فرغم أن على ماهر فى وزارته الثالثة – ٢٧ يناير ١٩٥٢ – أبدى اهتماما كبيرا بالمثقفين من شتى التيارات ، فاجتمع بعدد من المثقفين الليبراليين بعد توليه الوزارة بشهر واحد خلال لقائه برؤساء الأحزاب السعدية والأحرار الدستوريين وعدد كبير من المثقفين الذين ينتمون إليهم ، كما سعى لأول مرة للاجتماع بمثقفى الأحزاب الراديكالية خارج النظام ، فاجتمع بمثقفى الحزب الوطنى والإخوان المسلمين وحزب العمال ، وراح يضع لهم برنامج عمل .. رغم هذا ، فإن هذا الاهتمام لم يزد على أن يكون اهتماما شكليا فى محاولة لاحتواء المثقفين خاصة وقد كان مقبلا على مرحلة من المفاوضات مع السفير البريطانى ، وأيضًا ، فهو لم يعقب هذا العمل بإشراك أولئك المثقفين فى إدارة الحكم ، وإنما استعاض عنهم بالوزراء المستقلين أو بالفنيين ممن ينتمون إلى النظام السائد (١٦٤).

قد احتذى خطا على ماهر الوزارات التالية (وزارات نجيب الهلالى وحسين سرى وحتى وزارة على ماهر الأخيرة عشية قيام الثورة) ، إذ إن الملاحظة الأولى على هذه الوزارات أن أعضاءها من بين الفنيين ، فضلا عن اقتصار الاختيار على كبار الموظفين (١٦٥). والأسماء القليلة التى اختيرت من المثقفين من أمثال مريت غالى ومحمد رفعت كان وراءها سبب فنى أيضا ، فالأول – مريت غالى – استهدف به إدخال بعض الموظفين من ذوى السمعة الإصلاحية ، والثانى – محمد رفعت – لم يكن إلا لتخصصه التعليمى الصرف فى

وزارة المعارف ، أما المثقفون من ذوى التيار اليسارى كالماركسيين أو التيار الإسلامى فلم تتح لم الفرصة قط داخل النظام وإن لعبوا دورًا رائدًا خارجه فى التأثير فى الرأى العام ، وهو ما نجده واضحا فى أزمة مثل أزمة الأسلحة الفاسدة إذ استطاعوا أن يجعلوا منها محورا للمعارضة خارج النظام وداخله .

٤ - المثقفون وقضايا المجتمع

فرضت التغييرات العديدة على المثقفين أن يعالجوا قضايا المجتمع فى الأربعينيات على النحو الذى تأثروا به من حيث تكوينهم الثقافى والاجتماعى، إذ اكتشفوا - خاصة المثقفين الراديكاليين - أن الجلاء عن مصر لا يمكن أن يتم على المستوى السياسى فقط ، وإنما ارتبط بالجلاء الاقتصادى والاجتماعى كذلك.

وامتدادا من هذا الاكتشاف أدركوا تشابك المصالح بين البرجوازية الكبيرة ، والاستعمار الغربى ، وقد انعكس هذا الفهم على أبرز القضايا التى شغلتهم .

وسوف نرى أن نوعية القضايا التى تعرض لها المثقفون ترتبط ارتباطا وثيقا بتكوينهم الثقافى ، وعلى هذا النحو ، سوف نتناول هذه القضايا من خلال التيارات الفكرية التى انتموا إليها ، فالموقف الفكرى هو الذى يحدد موقع صاحبه ، فمطالبة مثقفى (جماعة النهضة القومية) من أمثال مريت غالى ود. إبراهيم بيومى مدكور بالإصلاح الزراعى والضرائب التصاعدية ليست هى مطالب سيد قطب أو محمد الغزالى ، كما أنها ليست مطالب مثقفى «الفجر الجديد» أو الحزب الشيوعى المصرى .

فالخط البيانى يبدأ بالإصلاح الهادئ عند جماعة الليبراليين وينتهى عند أقصى درجات الثورة على النظام عند جماعة اليسار مارا بنقطة الوسط حيث تؤثر جماعة التيار الإسلامى الإصلاح مع ميل ملحوظ إلى الثورة .

ولقد كانت (جماعة النهضة القومية) من أولى الجماعات التى تمثل مثقفى التيار الليبرالى ، ومن أبرزهم مريت غالى ود. إبراهيم مدكور؛ ولأهمية هذه الجماعة عند الإشارة إلى مثقفى النظام السائد سوف نتوقف عندها قليلا قبل أن نواصل رصد مواقف عديد من مثقفيها .

* * *

بدأت الفكرة عند تأسيس عدد من المثقفين لجماعة سياسية اعتنقت أفكارا إصلاحية وكان أصحابها من بعض الساسة المستقلين وبعض أعضاء الأحزاب الأخرى الذين اتخذوا لأنفسهم مواقف مستقلة ، وهذه المجموعة من رجال السياسة والاقتصاد «كان يربطها ببعضها البعض إيمان راسخ بالليبرالية ووعى تام بحقيقة الأوضاع ، وجمعها إحساس - مشترك - بحاجة مصر إلى برنامج إصلاحى شامل يجنب النظام الليبرالى القائم ويلات ما يعانيه من خلل بسبب تفاقم المسألة الاجتماعية والهيمنة الأجنبية على اقتصاده القومى ، وعلى مقدراته السياسية . ورأى هؤلاء أن نقطة الانطلاق لهذا البرنامج تكوين هيئة سياسية تعد العدة للحقبة التى تعقب الحرب ، فتضع برامج إصلاحية واضحة لا تقوم على شعارات فضفاضة وإنما تستند إلى دراسات وبحوث متخصصة لمختلف جوانب الحياة فى مصر ، يقوم بها متخصصون [١٦٦] .

والملاحظ أن هذه الجماعة شارك فيها بصفة رسمية د. إبراهيم مدكور ومريت غالى ومحمد زكى عبد القادر ، بينما شارك فيها بصفة ودية على الشمسى (عضو وفدى سابق)، بهى الدين بركات (وفدى مستقل) ، وقد ظل هؤلاء «خارج إطار الجماعة على أن يزودوا أعضاءها بآرائهم ويمنحوهم تأييدهم» [١٦٧] على أن هدف كل المشاركين فيها أو المرتبطين بها كان (تنوير الرأى العام)، وذلك «بطرح برنامج متكامل للنهوض بمصر يصاغ من خلال دراسة متأنية للواقع المصرى ، حتى إذا ما اطمأنوا إلى وجود رأى عام مؤيد لهم أعلنوا تأسيس الهيئة السياسية الجديدة» [١٦٨].

وقد بدأت الجماعة تمارس نشاطها بعقد عدة اجتماعات رسمية من يوم ١٧ أكتوبر ١٩٤٤ ، ولأن مريت غالى - أحد أعضائها البارزين - كان قد ألف كتابا عام ١٩٣٨ ، بعنوان (سياسة الغد - برنامج سياسى واقتصادى واجتماعى)، فإن هذا الكتاب كان بمثابة الإطار العام للأفكار الإصلاحية التى تبنتها الجماعة وطورتها فيما بعد ، وسرعان ما عقدت أواصر الصداقة بين مريت غالى وإبراهيم مدكور [١٦٩] ، فإذا بهما ينشران كتابًا (=وثيقة) آخر بعنوان «الأداة الحكومية» طبع بشكل رسمى لأول مرة عام ١٩٤٥ ، وقد ظلت اجتماعات هؤلاء المثقفين لفترة طويلة مترسمين الأهداف التى حددوها منذ اجتماعهم الأول أو الأهداف التى طوروها فى اجتماعاتهم التالية [١٧٠] .

وقد يكون من المفيد لنتعرف على طبيعة النشاط الذى اتفقوا عليه أن نشير إلى هذا النشاط ، وقد اتخذ الشكل التالى : [١٧١] .

١- إعلان رأى الجماعة فى المسائل الحيوية التى تهم مستقبل البلاد وتشغل الرأى العام ، كالمعاهدة المصرية الإنجليزية والسودان ومختلف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح الأداة الحكومية ؛ وذلك بواسطة إصدار البيانات وتنظيم المحاضرات ، ونشر مؤلفات موجزة مدعمة بالوقائع والحقائق «دون التعرض للملابسات الحزبية أو المساس بالاعتبارات الشخصية» .

٢ - مساهمة الجماعة مساهمة عملية فى نواحى الإصلاح الاجتماعى ومقاومة الفقر والجهل والمرض «وذلك بدرس حالات واقعية فى مختلف الأوساط والبيئات» مع بيان ما فيها من إهمال أو نقص ، مع حث المسئولين على اتخاذ التدابير اللازمة ، والسعى لديهم لتنفيذ المشروعات الضرورية ، ويقوم بهذه الرقابة أعضاء الجماعة المركزيون بالتعاون مع لجان محلية فى المدن والأقاليم تدرس الأحوال المحيطة بها وتمد المركز العام بالبيانات والمقترحات العملية».

والملاحظ على هذه الجماعة - فضلا عن دورها الإصلاحى البارز الذى قامت من أجله - أنها كانت مستقلة عن غيرها من الجماعات السياسية ، فهى «لا ترمى إلى مناهضة هيئات قائمة بل تأمل على العكس أن يكون فى منهجها ما يصور الأخطار التى تتهددنا على حقيقتها».

وهو ما يشير - كما جاء فى عنوانها - أنها ذات اهتمام قومى لا حزبى .

وقد تبلور فكر هذه الجماعة فى الدراسات التى صدرت أو سلسلة المحاضرات التى ألقيت فيها بين مارس - مايو ١٩٤٩ [٧٢] ، وهو ما سنراه أكثر خلال فكر هذه الجماعة، والذى يمكن أن نجد له تفصيلا وافيا من كتابات أصحابها . وهو ما سنصل إليه الآن خلال كتابات بعض المثقفين الليبراليين.

* * *

وربما كان مريت غالى أول أولئك المثقفين الليبراليين الذين تنبهوا إلى هذا الواقع ، تتوالى كتاباته فى الصحف ، واشترك مع الآخرين فى عدة جمعيات أو فى تأليف بعض الكتب ذاهبا إلى أنه ما دام الاقتصاد هو العماد فيجب أن تكون له الأولوية على قضايا السياسة وعلى المسألة الوطنية ، فالإصلاح الداخلى عنده هو «أساس الاستقلال الصحيح» **وقد أبدى اعتراضه على من يدعو إلى وجوب تصفية المسألة الخارجية (المسألة الوطنية) قبل الانتباه إلى الداخل (المسألة الاجتماعية) ، يقول :**

«هذا عذر يعتذر به من لا يؤمنون بالإصلاح .. نحن فى حرب داخلية ، أخطر من أى حرب خارجية لأنها تصيبنا فى الصميم وتفسد الدفاع فى قلب الحصن .. وإنا إن كنا فى شك من مصيرنا السياسى فإنى أود مخلصا ألا يتطرق هذا الشك إلى مصيرنا الاقتصادى والاجتماعى لا سيما وأمره بيدنا ونحن المسئولون عنه وحدنا» (١٧٣).

وقد كان هذا الإلحاح على المسألة الاقتصادية وراء الاضطراب السائد فى الأوضاع الاجتماعية والأزمات الداخلية المتلاحقة فى وقت ضاق فيه المثقفون بهذا كله ، بمناورات الحكومات وقوى الاحتلال التى لا تريد أن تمنح الاستقلال قط ، اللهم إلا بشروط وتحالفات تنال من هذا الاستقلال .

فى تلك الفترة أصدر مريت غالى كتابه الملحوظ (الإصلاح الزراعى) ، وراح يدعو فيه – خلال بيان مرفق به – إلى فلسفة الليبراليين الإصلاحيين فى هذا الوقت من أن «النهوض الصحيح هو ذلك الذى يرفع مستوى الأمة ماديا وروحيا ، وينشر أولوية الحق بين أبناء الوطن» ، والأكثر من هذا أن الجماعة أعلنت خلال هذا البيان أنها ترى أن الإصلاح الزراعى هو أساس للإصلاح الشامل (١٧٤).

والواقع أن كتاب مريت غالى يمكن أن يكون ترجمة صحيحة لعديد من محاولات الإصلاح التى لجأ إليها المثقف الليبرالى حينئذ، وهى محاولات ترددت على صفحات الصحف أوفى البرلمان أو بين الجماعات الثقافية والسياسية ، ففى الوقت الذي صدر فيه كتاب مريت غالى فى (الإصلاح الزراعى) نادى كل من سيد جلال وعلى الشيشينى بتحديد الملكية الزراعية وزيادة الملكيات الصغيرة توسيعا للسوق أمام الصناعة وضماناً لزيادة الاستثمار الرأسمالى فى الزراعة (١٧٥)، كذلك راح محمد خطاب يتقدم بمشروع آخر فى مجلس الشيوخ إلى البرلمان أوائل عام ١٩٤٤ يدعو فيه إلى ضرورة تحديد الملكية بخمسين فدانا على اعتبار أن تنزل الملكيات الكبيرة القائمة إلى هذا الحد خلال جيلين أو ثلاثة (١٧٦) ، وتقدم أيضا إبراهيم مدكور إلى مجلس الشيوخ أكثر من مرة بمشروع قانون للإصلاح الزراعى عام ١٩٤٨ جعل الحد الأدنى للملكية الزراعية فدانين ليس ثلاثة أفدنة دون تمييز بين درجة الخصوبة ، ومن ثم تفاوت غلة الأرض (١٧٧) .

وتعددت هذه المحاولات من الكثيرين .. غير أن كتاب (الإصلاح الزراعى) لمريت غالى كان أنضج هذه المحاولات وأكثرها لفتا للنظر ، فرغم أن عديدا مما نجده فى

هذا الكتاب يمكن رصده فى دوريات هذه الفترة[١٧٨] ، فإن الكتاب يضع بين أيدينا تطورا لرؤية المثقف الليبرالى .

وأول ما يلاحظ على كتاب (الإصلاح الزراعى) أنه يعبر – بحق – عن أسلوب المثقف الليبرالى ،وهو أسلوب ينحو إلى الإصلاح لا الثورة ، ونقد المجتمع من داخله لاخارجه لئلا يؤدى هذا التدهور إلى العصف بالنظام كله، وصاحبه لا ينكر هذا، فيقول «نريد إصلاحا وتحويلا لا ثورة وتبديلا، فعلينا أن نتخير أنجح الوسائل وأكثرها فائدة فى تحقيق العدالة الاجتماعية دون إبطاء عقيم وبغير طفرة »[١٧٩].

وإذن ، فإن كل ما يطالب به هنا لا يعدو أن يكون طرحا لإصلاح أكثرمن تمرد أو ثورة، وهو بهذا الأسلوب يتعرض لما يواجه مجتمعه حينئذ فى قضايا كثيرة مثل حيازة الأرض والتعامل مع الشركات العقارية أو أرض الأوقاف الأهلية .. وما إلى ذلك من – الضرائب – التى دعا إلى أن تكون تصاعدية أو أشكال العلاقات الإنتاجية مما سنشير إليه.

وفى البداية عرف الكتاب «الإصلاح الزراعى» على أنه علاج لحيازة الأرض «علاج يمكن كل المساهمين فى إنتاجها من أن ينالوا قسطا من الرزق يسمح بحياة مقبولة» [١٨٠] ، كذلك يهدف إلى « توزيع الثروة القومية توزيعا يرفع مستوى المعيشة لدى عامة الشعب» [١٨١]، فالملايين من الفلاحين الذين يعيشون على حد الكفاف لا يمكن أن ينتظر منهم – على هذا النحو – «أن يكونوا مواطنين حقيقيين يشعرون بمصريتهم ويعتزون بها» ، وهو يبرهن على سوء حال الفلاح المصرى من التباين فى توزيع الملكيات الزراعية، ذاهبا إلى أن الإصلاح الزراعى هو الذى يوجد طبقة ثانية من صغار ملاك الريف، يملك كل منهم مساحة من الأرض تحقق استقلاله الاقتصادى وكرامته الاجتماعية» .

فمريت غالى يشير إلى هذه الظاهرة التى كانت تؤكد اتساع قاعدة الهرم من فقراء الريف ، بينما يقبع فى القمة عدد قليل جدا من الملاك ، ففى الريف يوجد مالا يقل عن ١٣ ألف مالك كبير يحتلون ٣٦٪ من الأراضى ، ثم قرابة ٢٣ ألفا من أغنياء الريف الذين يديرون أملاكهم ويستخدمون العمل المأجور ويملكون ١٢ ٪ من الأراضى ، ثم هناك مليونان من متوسطى الفلاحين الذين لا يستغلون عمل الآخرين إلا جزئيا وفى مواسم محددة ، ثم ١٢ مليونا من العمال الزراعيين وفقراء الريف [١٨٢].

لقد كان مريت يدرك أن تدهورمستوى الفلاحين تزيده أزمات الحرب لأنها –

على حد قوله – «أشعرت كثيرين بحقوقهم على المجتمع ، وأتت بأزمات تموينية وأوبئة فتاكة أبرزت سوء حال سكان الريف، بحيث لا يستطيع أحد أن يغمض عينيه عنها»[١٨٣] .

إذن، فهو يحرص على تنمية المواطن خلال تصوره للإصلاح ، وهو يحث على نشر الملكيات الصغيرة التى يكون من شأنها فى المقام الأول «توفير ضرورات الحياة كلها» [١٨٤]، والملكية الزراعية عنده لا تزيد على ثلاثة أفدنة للأسرة المكونة من خمسة أفراد، وهو الذى يؤدى إلى هدفه الأصلى من رفع مستوى الفلاح لإتاحة الفرصة «للتمليك لأكبر عدد ممكن من سكان الريف».

لكن كيف يتم هذا؟

يسأل، ويجيب، مؤكدا أن الدولة هى التى تستطيع أن تقدم وسائل كثيرة، ومن هذه الوسائل التى يعددها ضرورة تمليك أرض الدولة للفلاحين ، وبالطبع ، فإن الدولة هى المسئولة عن الإصلاح مما يسهم فى تمليك الأرض، ويضاف إلى جهد الدولة جهد الشركات العقارية فى إصلاح الأرض البور التى تستخدم لنشر الملكيات الصغيرة مع تعديل نظمها لتخدم هذه الغاية ، فتعطى الأرض البور للشركة الزراعية دون مقابل ، وتعفى الشركة خلال مدة حيازتها للأرض من جميع الضرائب والرسوم وما إلى ذلك لمدة عشرين عاماً .

وكما أشار إلى أهمية دور الدولة ، كذلك أشار إلى ضرورة إلغاء الوقف الأهلى لتوفر هذه المساحة من الأراضى الزراعية دون أن تتحمل الخزانة العامة أى أعباء مالية، وتحول المستحقين فى الوقف إلى ملاك مع وضع الضوابط التى تحول دون تفتيت الملكيات الجديدة ، ووصل الأمر إلى أن حدد مساحات أراضى الشركات العقارية أو أراضى الأوقاف[١٠٥] .

واهتم مريت غالى – خاصة– بأمرين هامين فى هذا السبيل ، أحدهما الدعوة إلى منع تضاؤل الملكية الصغيرة فى المستقبل بمنع كل تقسيم يؤدى إلى نقص الملكية الواحدة عن الحد الأدنى المقرر ، وهو ثلاثة أفدنة ، والأمر الآخر، ضرورة تقييد الملكيات الكبيرة، وفى هذا يؤكد أن «الملكية الكبيرة لا تلائم ظروفنا الخاصة، فملكية واحدة من الملكيات الشاسعة تحرم مئات العائلات الريفية من بلوغ ما يحق لها من استقلال اقتصادى واستقرار اجتماعى ، ومن هنا راح يدعو إلى ضرورة «أن تبقى الملكية

في حدود معقولة كي لا تتجمع مساحات واسعة في أيد قليلة، ويفسح المجال ما أمكن أمام الملكيات المتوسطة والصغيرة»[١٨٦] .

وعلى هذا النحو ، تبلورت فكرة مريت غالي في تحديد الملكية الزراعية بمائة فدان، ورأى أن يمنع من تزيد ملكيته على المائة فدان من اقتناء أراضي جديدة ، ولا يستثنى في هذا سوى انتقال الملكية بطريق الإرث، وبذلك اتجهت فكرة تقييد الملكيات الكبيرة -كما يرى - إلى تجميدها عند الحد الذى بلغته وترك عامل الزمن يلعب دوره في تجزئتها بالتدريج ، إما عن طريق الوراثة أو طريق البيع عندما يدرك الملاك الكبار مزايا استثمار أموالهم في ميادين الصناعة والتجارة ، دون أن يصحب التقييد انتزاع الملكيات الزائدة وتوزيعها على الفلاحين ، أى أن اختفاء الملكيات الكبيرة - على هذا النحو - يحتاج إلى أجيال[١٨٧] .

كذلك اهتم مريت غالي بالعديد من القضايا الإصلاحية الأخرى مثل تطبيق مبدأ الضرائب التصاعدية على ضرائب الأطيان بحيث تزيد فئاتها مع زيادة الملكية عن الحد الأعلى المقرر ، وكذلك الاهتمام بمشكلة الديون العقارية داعيا الدولة إلى تبنيها، وتنظيم العلاقات الإنتاجية في الزراعة وتنظيم العلاقات الإيجارية ، كما لم يغفل مسألة العامل الزراعي في ذلك الوقت داعيا إلى ضرورة رفع مستوى معيشته ، وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة بمنع تدهور أجره عن الحد المناسب .

ولم يكن كتاب (الإصلاح الزراعي) غير إحدى هذه الصرخات التي يطلقها المثقف الليبرالي ضد النظام المتهاوى ، ومالبث أن أطلقت صرخة أخرى .

* * *

هذه الصرخة تمثلت في الكتاب الذى صدر كذلك لمريت غالي (بالاشتراك مع) د.إبراهيم مدكور هذه المرة ، وهو كتاب (الأداة الحكومية).

الكتاب تعرض، بشكل شامل ، إلى البرلمان ومجالس المديريات، والهيئات الاسشارية والمصالح والإدارات ووزارة للسلطة الإدارية وتوزيع خدمات عامة ، وكذلك أولى القضاء اهتمامًا كبيرا، ومن هنا انقسم الكتاب إلى قسمين اثنين ، أحدهما سياسى ، والآخر إدارى .

حين يتعرض الكتاب إلى النظام السياسى يشير إلى الأزمات التى اعترضت الدستور في مصر ، فقد عطل ثلاث مرات في أقل من عشر سنوات وقامت محاولة لإحلال دستور

آخر محله ، وخلال إحدى وعشرين سنة حل مجلس النواب سبع مرات ومجلس الشيوخ ثلاث مرات ، كما لم يستكمل برلمان واحد كل أدوار انعقاده ، معيدا كل هذه الأسباب إلى عوامل ثلاثة أجملها على هذا النحو «يتصل أولها بالدستور فى بعض أصوله ومبادئه، ويمتد ثانيها إلى من طبقوا الدستور وحاولوا العمل به ، ويرجع الأخير إلى الرأى العام ومستوى الشعب الثقافى والفكرى»(١٨٨) .

ويسهب الكتاب كثيرا فى إيجاد تفسير وتوجيه لكل هذه الأسباب خلال عرضه لسلبيات النظام الملكى النيابى وتكوين البرلمان واختصاصات مجلس الوزراء ورئيس الوزراء حتى إذا ما وصل إلى سلطة الرقابة ممثلة فى البرلمان والوزارة والسلطة التنفيذية ، رأى أن ثمة حلقة مفقودة بين هذه السلطة ومجلس الدولة ، وهنا طالب بإنشاء هذا المجلس ، ليعد مشروعات القوانين واللوائح إعدادا فنيا ويغذى الإدارة والبرلمان بالآراء الفنية والفتاوى القانونية ، ويمارس سلطة قضائية تضمن حسن سير الخدمات العامة، فينظر فى بعض المنازعات التى تنتج عن تعقد الأدا ة الحكومية وبعض فروعها، أو عن سوء استعمال رجال الإدارة لصلاحياتهم . لأن هذه الهيئة بما لها من وحدة ودوام وكفاية تسهم فى تنظيم الاتصال الضرورى بين من يضطلعون بالرقابة والتوجيه ومن يقومون بالعمل والتنفيذ ، وتضمن للسلطة التنفيذية استشارة، كما تحقق التنسيق والنظام والتواصل فى أعمال الدولة، وترعى علاقات الجمهور بالسلطة الإدارية (١٨٩) .

وهذه السلطة –سلطة العمل والتنفيذ – هى ، كما يؤكد بالقسم الثانى من الكتاب، مظهر الإدارة الحكومية وجانبها المتصل بالشعب (١٩٠) لما بها من خاصية الخروج من الخيال إلى الواقع وسبيل النهوض الحقيقى ، إذ إنها تسعى إلى أداء الخدمات العامة على وجهها الصحيح .

وعلى هذا النحو ، يستعرض الكتاب سوء توزيع الخدمات العامة وعدم الإشراف عليها بالقدر الكافى (١٩١)، وكذلك سوء استخدام الإنتاج الإدارى وعيبه(١٩٢) ، ويشير إلى الموظفين مؤكدا أن مشكلتهم تعقدت فى مظهريها الإدارى والمالى إلى درجة كبيرة، وزاد الخلل فى كثير من الوظائف مقدما الحلول الكثيرة (١٩٣) فى هذا الخصوص، أما السلطة القضائية فإنها لم تخل من عيوب كذلك ، كما طالب بتوحيد قضاء الأحوال الشخصية ليقف الموظفون جميعا فى محكمة واحدة ، كما أشار إلى ضرورة تعديل قوانين المرافعات (١٩٤). إلى غير ذلك .

ويختتم الكتاب صفحاته ، بأن يعيد تأكيد ما سبق أن أكده قبلا من أن الأداة الحكومية ليست غير ما ننشده من «إصلاح اجتماعى ونهوض اقتصادى» (١٩٥) ،ويلاحظ أن الكتاب يحذر مما قد يأتى به المستقبل من تطورات «فمن الحكمة أن نسبق الحوادث قبل أن تفاجئنا» (١٩٦).

معنى هذا ، أن الكاتب يدعو إلى تنبيه النظام مما قد تأتى به سياساته الخاطئة ، وهو ما يتضح أكثر من رؤية جماعة النهضة للنظام السياسى ، من أنها تسعى إلى «التوجه الليبرالى الخالص لدى أعضائها ، فهم يريدون إصلاح النظام القائم انطلاقاً من الدستور الذى يمثل إطار النظام ، والإصلاح الدستورى الذى دعوا إليه من شأنه أن يثبت أركان البرجوازية المصرية، ويطلق يدها فى السلطة ، وبذلك تستطيع فى ظل الوضعية الجديدة المنشودة أن تحمى النظام بخطة إصلاح اجتماعى واقتصادى يحقق قدرا من التوازن الاجتماعى من ناحية ، ويفتح آفاقًا جديدة أمامها من ناحية أخرى ، فتحكم سيطرتها على اقتصاديات البلاد وتكسب أرضا جديدة على حساب المصالح الاقتصادية الأجنبية ، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا إذا توافر للنظام أداة حكومية رضية تشكل أداة فعالة فى يد النظام الليبرالى وتعمل على حماية تدعيمه، وهو ما تؤكده المراجعة الهادئة لمحاضر جلسات الجمعية (١٩٧).

ولمحمد مندور موقف متميز بين النماذج الليبرالية ، فهو من الناحية الرسمية عضو فى حزب الوفد ، غير أنه لم يلتزم بالأفكار السائدة من الحزب ، بل كانت له مواقف تجيز لنا أن نصفه بالراديكالية .

وتفصيل هذا أنه بدأ حياته السياسية على أرض حزب الوفد «أحسست أن أقرب الأحزاب السياسية حينئذ من الشعب هو حزب : الوفد المصرى» (١٩٨)، فضلا عن أنه شارك فى صحف الوفد وحارب بسيفه وترأس تحرير عديد من صحفه من أمثال صحيفة (الوفد المصرى) وصحيفة (صوت الأمة) ، فوضع صحيفته فى خدمة أفكاره السياسية، كما التزم إلى حد بعيد بالخط السياسى الذى ترسمه قيادة الوفد(١٩٩).

وعلى الرغم من خلاف مندور (كأحد عناصر يسار الوفد) مع قيادته الوطنية التقليدية فى هذا الوقت ، فإن انتماءه كان كاملا ، فهو لم ينتم لأى حزب يسارى آخر (٢٠٠)،

كذلك ، فإنه بعد أن سجن دفاعا عن سياسة الوفد رشح نفسه تحت مظلة حزب الاغلبية وفاز – بالفعل – بعضوية مجلس النواب عام ١٩٥٠ .

معنى هذا، أن د. مندور، مهما يكن اتجاهه الراديكالى ، كان ليبراليا سعى إلى مفهوم (العدالة الاجتماعية) واتخذ منه شعاراً تصدر صحيفة حزب الوفد التى كان يرأس تحريرها ، وهو يفسر هذا الموقف فيقول : «كنت مدفوعا فى ذلك بنزعة إصلاحية خالصة تدعونى إلى مناصرة العدل بين المواطنين وتقريب المسافات بين الثراء الفاحش والفقر المدقع الذى كانت تتردى فيه الملايين»[٢٠١].

وقد استطاع أن يلعب دوره الإصلاحى بأكثر من وسيلة ، ليس بالتركيز على قيمة العدل الاجتماعى وحده ، وإنما كذلك بمحاولة تطوير حزب الوفد من داخله [٢٠٢]، وخاصة أنه نجح فى بلورة قيمة (العدل الاجتماعى) فى وقت ظل هذا الشعار غريبا حتى بالنسبة للحزب الذى ينتمى إليه –الوفد – قبل الأربعينيات [٢٠٣] .

وإذا كان مندور لم ينجح فى تطوير فكرحزب الوفد من داخله بالفعل ، فقد التقى سعيه لتحقيق العدالة الاجتماعية مع رغبته فى هذا التطوير ، فإنه حين اعتقد أنه يستطيع أن يطور هذا الحزب من داخله كانت وسيلته فى ذلك – كما أكد كثيرا – «بتأثير كتاباتى الثورية فى جماهير الشعب العريضة».

وهو ما يعنى أن سعى مندور إلى القضية الاجتماعية وغلوه فى الدعوة إليها لم تكن تخرج بحال على النظام الليبرالى ، وخاصة ، أن مندور لم يكن ليملك فى حزب الوفد غير الدعوة فكريا دون أن يقترب من صنع القرار السياسى، فاكتفى – فى أحسن الأحوال – بدور المثقف الغاضب .

وعلى أى حالة، فإن العدالة الاجتماعية عند مندور تستوجب الاهتمام بتوفير عنصر المواطنة للإنسان المصرى قبل أن تطلب أن يكون عزيزا فى وطنه ، فهو يرى أن «الوطنية الحقة ، لن تملأ نفوس المواطنين إلا إذا أحس كل منهم أنه عزيز فى وطنه ميسور الرزق فى كرامة ، يتمتع بحياة تليق بالإنسان» [٢٠٤]، ولن يكون حر الرأى قط حين يكون «فى قبضة غيره ، والحاجة إلى الكفاف من العيش تلاحقه»[٢٠٥]، وهو يردد نفس المعنى كثيرا على صفحات (الوفد المصرى) [٢٠٦] فى سعيه الدائب للدعوة إلى رفع مستوى الفقراء .

وتتعدد عنده شروط تحقيق العدالة الاجتماعية ، ويتحدد فى مقدمتها الاهتمام

تمشكلة التوزيع ، ومن هنا ، نراه يؤيد اقتراح محمد خطاب إلى مجلس الشيوخ لتأييد هذا المشروع «لوضع حد على الملكية» (٢٠٧).

وتتعدد فى كتاباته ، طيلة الأربعينيات ، عدة شروط لهذه العدالة منها : (١) وضع حد للتمليك ، (٢) ضرورة التوازن الاجتماعى ، (٣) ضرورة تدخل الدولة فى كثير من الأمور كفرض الضرائب التصاعدية ..... وما إلى ذلك .

وسوف نشير إلى هذا كله فى شىء من التفصيل :

تتحدد دائماً مشكلة سوء توزيع الثروة فى افتقاد قيمة العدالة بين الأفراد ، فحين يدعو أحد الباشوات إلى التبرع لفتح مطاعم تقدم للفلاحين المعوزين الطعام كما يحدث فى هذا الوقت ، فإن هذا عنده يظل حلا خياليا ، والأجدى منه إعادة توزيع الثروة بشكل صحيح .

وليست الثروة وحدها هى الأراضى الزراعية ، وإنما كذلك فى « العمارات والمصانع والمناجم ، وليس من شك فى أن غلة هذه المصادر تفوق بكثير غلة الأراضى الزراعية ، ولا أدل على ذلك من ميزانية الدولة نفسها ، فإيراد ضريبة الأطيان لا يعدو خمسة ملايين من الجنيهات، بينما تصل حصيلة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة ، ما يزيد على ثمانية عشر مليوناً»(٢٠٨).

معنى هذا عنده أنه يمكن تحقيق التوازن بإعادة توزيع الثروة فى كل مجالاتها بين فئات الشعب، فهو يكتب فى عام ١٩٤٤ تحت عنوان (التوازن الاجتماعى) داعيا إلى ذلك، (٢٠٩) وهو ما يكرره كثيرا فيما بعد طيلة الأربعينيات، فهو يكتب -على سبيل المثال- تحت عنوان (أس الفساد) موضحا «أنه لمن إعادة القول أن نصور ما قد بلغه الشعب المصرى من بؤس نتيجة لتفاوت الثروات تفاوتا قليل النظير فى بلاد العالم أجمع.. (و) يخيل إلينا أن هؤلاء (الباشوات) فى نوم عميق» (٢١٠).

وإذن ، ما هو الحل؟

يطرح مندور السؤال ويحاول الجواب عنه، وقد توزعت الإجابة فى أكثر من طريق:

(١) أحد هذه الطرق، بل الطريق الوحيدة للخروج من مأزق عدم التوازن الاجتماعى هى «تدخل الدولة»، وذلك بالأخذ بمبادئ الاقتصاد الموجه (٢١١) "Economie Dirigee" وهذا الذى ذهب إليه فى وقت مبكر يفصله حين يقول : «مبدأ الاقتصاد الموجه

يقوم على تدخل الدولة فى الإنتاج، وذلك عن طريق التشريع ، وهو ألزم ما يكون عقب الحروب الكبيرة ، وأنت عندما تثقل بالضرائب من أثرى بغير وجه مشروع لا تظلمه ، بل تنتصف للأمة منه لأنك عند النظر الأخلاقى الصحيح لا تستطيع أن تسميه إلا مختلسا ، وأنت عندما تنتصف للعامل من صاحب رأس المال ، وللمستهلك من المنتج وللمريض من الصحيح وللجاهل من المتعلم ، لا تعتدى على أحد ، وإنما ترغم المقصر على أداء واجبه عندما تنعدم قيادة الضمير .. لقد حان الحين ، لكى تحزم الهيئة الاجتماعية أمرها وتشد من عزم حكامها ليقيموا توازنها الاجتماعى»(٢١٢).

(٢) تدخل الدولة لمنع الظلم على أجور العمال، إذ انتقد صدقى حينما رفعت الحكومة مرتبات عمالها ، ورأى فى ذلك خروجا على مبدأ المساواة إذ أصبحوا يتقاضون أكثر مما يتقاضى عمال الشركات والأفراد ، وإذا بمندور يسأل لماذا لا تطالب الشركات والأفراد بالإنصاف مع هؤلاء أيضا ، داعيا إلى ارتفاع مستوى الأجور ، بل ويزيد ضرورة المساهمة فى نسبة الأرباح كذلك ، ويكون هذا ملزما على وجه السرعة.

ويرى بالطريق إلى هذا هى « تدخل الدولة بالتشريع ليتحقق العدل فى تحديد تلك النسبة»(٢١٣) ويسهب بعد ذلك فى ضرورة رفع أجور العمال الزراعيين والعمال الصناعيين، ذلك لأن «تحرير الوطن ذاته لن يغنى عن وجوب تحرير الفرد» (٢١٤).

(٣) والطريق الثالثة يراها مندور فى ضرورة أن تأخذ الدولة بنظام الضرائب التصاعدية ، فقد تصاعدت أصوات مكرم عبيد وصدقى وغيرهما فى هذا الوقت حين أثارت الميزانية داخل البرلمان مناقشات واسعة .

وكان تصاعد هذه الأصوات وراءه موضوع الميزانية .

ومندور هنا يفرق بين سياستين يفصلهما على هذا النحو: «سياسة الديمقراطية الاجتماعية التى تحرص على سلامة التوازن بين طبقات الأمة الاجتماعية المختلفة، وسياسة الجشع المادى والحرص على الأسلاب ... » (٢١٥).

ومن هنا يعدو مندور إلى أن حل الأزمة ضرورة لاتخاذ «مبدأ الضريبة التصاعدية على أن تطبقه الحكومة على كافة أنواع الضرائب بعد أن تقيم بينها نسبا سليمة وبعد أن تصل إلى أوعيتها الحقة وتضمن صحة الجباية واقتصادها بفضل هيئة من الموظفين الشرفاء الأكفاء»(٢١٦).

ويرد عليه إسماعيل (باشا) رافضا مبدأ الضريبة التصاعدية فى ضريبة الأطيان الزراعية، فيكشف مندور -فى الرد- الأساليب الشخصية التى تدفع بصدقى إلى هذا الرفض، فهو أحد «ثلاثة من كبار الأثرياء وقد أخذت بنفسه شهوة المال فهو يقاوم مبدأ الضريبة التصاعدية ، لأن الحكومة ستأخذ من ماله ، ولأن له دافعًا سياسيًا هو خصومة الحكومة .. (و) .. مع أن هذه الضريبة خطوة جديدة نحو العدالة الاجتماعية ، التى يطالب بها الرأى العام كله فى حرارة وإيمان لن يقف دونهما شىء» (٢١٧) .

وفى اليوم التالى يعود صدقى للرد على مندور مشيرًا إلى أنه يرى، حين تنشد العدالة، ليس أمامنا غير «ضريبة الدخل» لا الضرائب التصاعدية، و(ضريبة التركات) لاضريبة الخفر وما إلى ذلك من الضرائب الأخرى ، مستعدا بعد هذا كله أن يدفع ضرائب تصاعدية من دخله العام عقارًا ومنقولاً .

ومندور يعجب من هذا كله لرفض صدقى الغريب لضريبة الأطيان الزراعية «إذا كانت الحكومة قد ابتدأت بهذه الضريبة فلماذا نقاومها إذا كنا مخلصين وكنا مؤمنين بمبدأ العدالة الاجتماعية» (٢١٨).

إن مندور يعجب لاعتراض صدقى على أن تكون ضريبة الأرباح الاستثنائية تصاعدية، ويقول «هناك طوائف اجتماعية تشتغل بالصناعة والتجارة ، وهذه الطوائف قد أثرت بسبب الحرب فرأت الحكومة من العدل أن تقتطع جزءًا من أرباحهم تردها على من أفقرتهم تلك الحرب وضيقت من أرزاقهم بحكم الغلاء الطارئ» (٢١٩)، معلقا هذا كله على فكر صدقى السياسى وفكره الاجتماعى .

وحين يصبح صدقى -بعد هذا بقليل- رئيسا للوزراء ، فإن دعوة مندور للضرائب التصاعدية تصاعدت، خاصة، أن صدقى يقترض مبالغ ضخمة بحجة محاربة الفقر ، إن صدقى يعلن نبأ مشروع كبير يقضى بعقد قرض وطنى بملغ خمسين مليونا من الجنيهات لمحاربة الفقر والمرض والجهل (٢٢٠)، واصفا لصدقى (بالرأسمالى) ، واصفا سياسته (بالسياسة الرأسمالية)، واصفا الخطر الصدقى قائلا «لو أن حكومة صدقى باشا حكومة ديموقراطية حقا وأرادت أن تعالج الفقر والمرض والجهل وأعوزها المال اللازم لهذا لأقدمت فورا على تغيير نظامنا الحالى وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها، لا على ٥٠ مليونا بل على ١٠٠ مليون دون إرهاق حقيقى لكبار الأثرياء

الظالمين»[٢٢١]، ويشير في مرة أخرى ، إلى عدم جدوى استثمار رأسمال أجنبي في بلد يطفح برؤوس الأموال المكدسة والمعطلة بين أيد قليلة من كبار الأثرياء ، كما يشير مرة أخرى إلى أن القروض لا تعقد إلا للأعمال الإنتاجية التي تستفيد منها الأجيال اللاحقة إلى جوار الأجيال الحالية» [٢٢٢].

ويختتم مندور مقالته بنصيحة يسديها - كما يقول - إلى صدقي وإخوانه الرأسماليين ، يطلب فيها أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب إذا لم يعد يطيق الاستعمار الخارجي فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلي [٢٢٣].

ومع أن مسألة الضرائب التصاعدية أخذت حيزا كبيرا من فكر مندور، فإن ثمة مسائل أخرى اهتم بها في الدعوة للعدالة الاجتماعية ، مثل لفت النظر إلى الدور السلبي الذي يلعبه البنك الأهلي على الاحتكار القوي، فهذا البنك يسميه (حصن الاستبداد)[٢٢٤]. متصورا أنه أخطر من ثكنات الإنجليز في مصر ، والاهتمام به أهم من تعديل (المعاهدة) مع الإنجليز ، ومن المسائل الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في النيل من العدالة الاجتماعية كذلك صلة بعض (الباشوات) ، وبالتحديد إسماعيل صدقي ، بالشركات الأجنبية التي تعمل على استغلال «نفوذ بعض الشركات» ،وهو ما يدفع الشركة التي تستفيد من مكانة صدقي فحين يصبح رئيسا للوزراء يصبح عضو مجلس إدارة بل رئيس مجلس إدارة لهذه الشركات، مما يشير إلى أمر واحد هو أن ذلك «مساهمة مشروعة في استغلال موارد الثروة في البلاد»[٢٢٥] مضيفا في نهاية إحدى هذه المقالات «إنه لمن الواجب القضاء على مثل هذا الفساد الذي يهدد مصالح مصر العادلة وشعبها البائس أشد التهديد» [٢٢٦]، كما يواصل مندور هجومه على عديد من الباشوات الآخرين الذين يستغلون نفوذهم ومكانهم للحصول على مكافآت ضئيلة [٢٢٧] ، ويتقاضونها فيسهمون في النيل من قضية العدالة الاجتماعية.

* * *

وإذا كان المثقف الليبرالي ينحو إلى الصلاح ويدعو إليه ، فإن المثقف الإسلامي كان ينحو إلى الإصلاح مع ميل شديد إلى التمرد، وقد مثل هذا الاتجاه -على درجات- مثقفون داخل تيار الإخوان المسلمين وخارجه.

فمثقفوا التيار الإسلامي حينئذ كانوا ينتمون -بشكل أو بآخر- إلى تيار الإخوان ،

فقد كان بعضهم ينتمي للإخوان بشكل رسمي ، بينما البعض الآخر ينتمي إلى الإخوان بشكل فكرى ، يسعى إلى الدعوة الاجتماعية والإشارة إلى الأفكار الاشتراكية من وجهة نظر إسلامية ، وإن كان لابد من الإسراع بالقول أن جهد مثقفي الإخوان كان بمثابة اجتهادات شخصية لا تعبر عن رأى الإخوان ولا رأى مرشدهم الرسمى قط .

وهو ما نتوقف عنده قليلا لأهميته ....

فالمثقفون الذين كانوا لا ينتمون (تنظيميا) إلى جماعة الإخوان كانوا يتصلون بهم بشكل أو بآخر ، فعلى الرغم من اختلاف عدد من مثقفى الإخوان مع غيرهم من أعضاء الجماعة من أمثال الشيخ محمد الغزالى والشيخ أحمد حسن الباقورى والبهى الخولى .. فإن خلافهم كان أساسا يتحدد فى أسلوب الجماعة لإيثار العنف وسيطرة حسن البنا نفسه على الجهاز السرى الذى يعزون إليه الكثير من عمليات العنف ، ومع هذا فإنهم لم يستطيعوا أن يظهروا خلافاتهم طيلة وجود المرشد العام حسن البنا، ولم يستطيعوا فى علاقاتهم أن يصلوا إلى نبذ الخلاف بعضهم مع بعض فى عهد خليفته حسن الهضيبى قبل ثورة ١٩٥٢ بوجه خاص .

هذا عن الذين كانوا ينتمون إلى التنظيم من الداخل ، أما من كانوا ينتمون إليه من الخارج ، فإن علاقتهم بالإخوان لم تكن منفصلة تماماً ، فسيد قطب – على سبيل المثال– كان يتابع حركة الإخوان من بعيد بإعجاب ، وإن لم ينتم إليها (تنظيميا) فى الفترة التى سبقت ثورة١٩٥٢ ، وإن كانت أفكاره ، فى جانب كبير منها –فيما يبدو– كانت بإيحاء حسن البنا حين رغب إليه وضع كتابه (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) عام ١٩٤٩، ويذهب البعض إلى أن علاقة سيد قطب بالإخوان بدأت قبل ذلك بكثير منذ بدأ يكتب مقالاته التى هاجم فيها كتاب طه حسين (مستقبل الثقافة فى مصر) بعنف شديد فأفسحت له مجلة (الإخوان المسلمين) صدرها فى يوليو١٩٣٩ونشرت له ردا على هذا الكتاب [٢٢٨].

ونستطيع أن نبحث عن علاقة قائمة بين أعمال سيد قطب وفكر الإخوان طيلة الأربعينيات ، لكنها علاقة لا تزيد على ذلك [٢٢٩].

وتؤكد المراجع الحديثة على العلاقة الأكيدة التى قامت –على الأقل بشكل نظرى– بين الإخوان وسيد قطب طيلة الأربعينيات ، ففى عام ١٩٤٦، اتصل الإخوان بسيد قطب عن طريق طرف ثالث ، وازدادت العلاقة فى الأيام التى سبقت حرب فلسطين

. وما بعدها حين عرضوا عليه الاشتراك فى تأسيس مجلة باسم (الفجر الجديد) أخذ يكتب فيها عن الفقر والظلم والأوضاع السياسية والاجتماعية حتى صودرت(٢٣٠)، وحين عاد سيد قطب من الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٥١ بدأ يكتب فى مجلة (الدعوة) الإخوانية منذ بداية عام ١٩٥١ إلى ما بعد ثورة ١٩٥٢ (٢٣١).

ومع ذلك، نستطيع أن نؤكد الرأى الذى ذهب إليه البعض من أن سيد قطب لم ينضم رسميا إلى الجماعة، ولم ينتسب إلى الإخوان طيلة حياته، اللهم إلا بعد ثورة ١٩٥٢ بعدة شهور (٢٣٢)، ومن ثم، فإن أفكاره الاجتماعية لم تكن، قط، تعبيرا عن رأى جماعة الإخوان.

وما يقال عن سيد قطب يقال عن خالد محمد خالد، لقد بدأ هذا المثقف مخالفا لجماعة الإخوان، بل خصص فصلا فى أول كتبه (من هنا نبدأ) لمهاجمة عنف الإخوان وحركاتهم السرية، ففى الفصل الثالث بعنوان (قومية الحكم) راح يناقش فيه الحكومة الدينية رافضا لها فاصلا من بعيد بين الدين والسياسة، ومع ذلك، فإن فكره لم يختلف كثيرا مع الإخوان ولكن فى فترة تالية.

على أن هجوم خالد محمد خالد على جماعة الإخوان فى الأربعينيات كان منشؤه هذا العنف الذى بدا فرعا من فروع الجماعة يورط بقية الجماعة، وهو ما لم يكن ليوافقه حسن البنا وخليفته الهضيبى، ونستطيع أن نذكر له احتجاجات كثيرة على مواقف بعض أفراد الجماعة حين يصل الأمر إلى التعبير بالعنف، كما أن فكرة فصل الدين عن الدولة التى دعا إليها خالد محمد خالد فى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات فى كتابه الأول، تراجع عنها فيما بعد، خلال نشر كتاب كامل عن هذه الفكرة (٢٣٣).

ونستطيع أن نرصد مصادر فكرية أخرى شارك بهاخالد محمد خالد جماعة الإخوان، إذ انتمى إلى جماعة صوفية فى فترة مبكرة من حياته، وكان خريج الأزهر الصرح المنيف لعلماء الدين فى عصره، كما أنه لم يكن ليتحدث عن جماعة الإخوان ومرشدهم العام إلا ويبدى كل تقدير وتوقير كاملين، يقول: « فى هذه الفترة منذ أواسط الأربعينيات خاصة كان الإخوان المسلمون فتح الله لهم القلوب والعقول، وكان المرحوم الأستاذ حسن البنا – رحمه الله ورضى عنه وأرضاه – هو ووالده سيدنا الشيخ أحمد.. » (٢٣٤). وهو يذكر فى موضع آخر أنه مع انضمامه إلى (الجمعية الشرعية) لا (جماعة الإخوان المسلمون) فى أول حياته كان حريصا على حضور درس الثلاثاء لحسن البنا» (٢٣٥).

نخلص من هذا كله إلى أنه وإن بدا أن المثقفين الإسلاميين ينتمون إلى تيار الإخوان، فإنه يظل الانتماء التنظيمى أو الزمنى لهم ، وعدا ذلك ، فإن فكرهم الاجتماعى -بوجه خاص- لم يكن ليعبر قط عن فكر الجماعة الرسمى ، ومع أننا نستطيع أن نعقد مقارنة بين فكر هؤلاء وفكر حسن البنا ، فإن هذا يظل من قبيل الافتراضات الخاطئة (٢٣٦)، وهو ما يمكن أن نوافق عليه طارق البشرى حين يرى «أن هذه كانت مجرد اجتهادات شخصية من أصحابها ، فلم يعبر واحد منهم عن رأى الجماعة الرسمى ، أو كان مستطيعا أن يلزمها بما يدعو له . وأحاديث المرشد العام كان يؤكد فيها أنه هو المعبر الوحيد عن رأى الجماعة وموقفها الرسمى» (٢٣٧).

وإذن ، نستطيع أن نقطع الآن أن كثيرا من كتابات هؤلاء المثقفين كانت تنتمى إلى التيار الدينى بمجراه العريض وليس إلى جماعة الإخوان قط.

فلنقترب أكثر من فكر بعض هؤلاء.

ربما كان أول من اتجه إلى الإصلاح وتلمس الدين فى هذه الغاية كان الشيخ محمد الغزالى ، الذى أصدر عام ١٩٤٧ كتابه (الإسلام والأوضاع الاقتصادية) ، وما لبث أن أصدر - فى العام التالى ١٩٤٨- كتابه (الإسلام والمناهج الاشتراكية) ، وهما كتابان يمثلان فكرة واحدة وخاصة أن المؤلف يصرح فى مقدمة كتابه الثانى ، فيقول : «عندما تناولت القلم لأكتب لم أكن لأبغى إلا زيادة فصول قلائل عن الطبعة الثانية من كتاب: الإسلام والأوضاع الاقتصادية .. فإذا بمنادح النظر تتسع» (٢٣٨).

ويؤكد هذا الرأى أنه كتب فى العام التالى ، وصدر بعدها مباشرة.

كما أننا فى الوقت الذى نرى فيه أن الكتاب الأول (الإسلام.....) مجرد (خطة) أراد فيه كما يقول «أن أنصف الدين من سوء الفهم وسوء الاستغلال» (٢٣٩)، فإنه فى الكتاب الآخر، راح يحول الخطة المجردة إلى (خطة عمل) ، والتصور إلى طرق واضحة لما يريد أن يقول : وفى الواقع ، فإن الكتابين أراد بهما أن يعكس كل قضايا الأربعينيات من وجهة نظر الدين ، إذ كان أكثر ما حرص عليه فى مقدمتى الكتاب أن يقول فى كل مرة : «هذا بحث مجمل فى موقف الدين من الأوضاع الاقتصادية» (٢٤٠).

وعلى هذا النحو ، فنحن أمام فكرة واحدة ، موزعة خلال كتابين ، وهى فكرة تعبر

عن قضايا المجتمع المصرى فى هذه الفترة الحرجة من تاريخنا القومى حيث وصلت الفجوة بين الوعى والواقع إلى أقصاها .

فى هذه الفترة تحالف علماء الدين من الكهنة مع القوى الرجعية، ومن ثم ، راحوا يستخدمون الدين فى أغراضهم الخاصة وهو ما حرص معه أن يبين أنه من أهداف الكتاب الذى قال فى مقدمته : «كل ما أبغيه أن أنصف الدين من سوء الفهم وسوء الاستغلال ...(و) ... ولابد من أن نكشف عن حقائقه ، أن نبين عن معالمه لنرد عنه سوء الفهم وسوء الاستغلال جميعا»(٢٤١).

ويكشف أكثر عن هدف الكتاب فيقول : «إن حقائق الدين من منابعه الفريدة الأولى لم تكن تسرى فى مجراها فى هذه الحياة حتى علقت بها من رواسب البيئات ومخلفات القرون وجهالات العامة وشهوات الخاصة ونزوات الحكام ما ذهب الكثير من صفاتها .. (و) .. وموقف الدين من الأوضاع الاقتصادية خضع لهذه الصفة» (٢٤٢).

والكتاب لا يخرج عن طرح عدة تساؤلات فهو يتحدث عن الطبقات المترفة والطبقات البائسة، وهو يتساءل: هل للفضائل أسباب اقتصادية؟ وهل للرذائل أسباب اقتصادية؟ مخصصا فصلا كاملاً حول المشاكل العامة وسوء استغلال الدين فى حلها ، ضاربا مثلا من موضع الزكاة متعرضا فى مرة أخرى إلى زكاة الضريبة.

والملاحظ أن الغزالى شأنه شأن المثقف الراديكالى يتحدث كثيرا عن الاستعمار الداخلى حتى ليخصص له فصلاً كاملاً بعنوان (الاستعمار الداخلى يمهد للاستعمار الخارجى) . ويحذر من الاستعمار الداخلى الذى يسلم «الشعوب لقمة سائغة ، وغنيمة باردة ، للغزاة الأوربيين» (٢٤٣)، مشيرا من آن لآخر إلى أننا لابد ألا ننسى درس الماضى «لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين ... »(٢٤٤)، وعلى هذا ، فهو يخلص من هذا كله إلى ثلاثة عناصر يراها أهم العلامات أو الأدوار فى الدين الإسلامى كله ، كالآتى :

١ – الكرامة الفردية.

٢ – الكرامة الاجتماعية .

٣ – الكرامة السياسية (٢٤٥).

وعلى هذا النحو ، فإن تحذيره من الرجعية الداخلية يستحوذ على مساحات بعيدة

من كتابيه ، إنه يقول منذ البداية:«في مصر شعب تضطرب به سهول الوادى الفسيحة يكدح وينصب ليرتاح على مثار جهوده نفر من الأعيان والوجهاء . شعب أقعده الشقاء وأضراه الحرمان ، وقلة أبطرها النعيم وأغواها الطغيان . وما هذه الفوضى الشاملة ؟ وكيف تستمر هذه الحماقة باسم الدين؟» (٢٤٦).

ويظل يردد كثيرا فى الصفحات التالية هذه العبارة: « ما أحوج الشرق إلى أن تعمر العدالة الاجتماعية ربوعه الخراب» (٢٤٧)، ومن هنا ، يظل يورد رأى الدين فى هذه العدالة، فهو يورد رأى القرآن الكريم فى وجود هذه الطبقات المترفة فهى «خطر داهم» (٢٤٨)، ويفسر طويلا أسباب هذا الخطر الداهم القائم ، قائلا: «لابد من التمهيد الاقتصادى الواسع ، والإصلاح العمرانى الشامل إذا كنا مخلصين حقا فى محاربة الرذائل والمعاصى والإثم باسم الدين» (٢٤٩).

وفي الفصل السادس يتحدث عن هذه المشاكل وسوء استغلال الدين فى حلها مثل المرض والفقر منتهيا إلى تفصيل رأى الدين فى الزكاة ، رافضا أن تكون هى التى تحقق العدالة بين أفراد المجتمع ، فيجب أن يهيأ للناس العمل ، فتوفير أسباب العمل أمر تلتزم به الحكومة ويفرض عليها..(و) .. وليس فى دين الله، ولا تعاليمه ما يحول دون ذلك (٢٥٠)، منتهيا من هذا كله إلى أن روح الدين أن تعمل الحكومة للفرد ما يجعل منه إنساناً نافعا ذا كرامة « لا أن تتسول الحكومات له الإعانات ، وأن تفتح له مطاعم الصدقات» (٢٥١).

والغزالى بذلك يحدد عدة مبادئ مالية يدعو النظام إليها مثل ضرورة تقييد الملكية، وهو فى ذلك يتفق مع عديدة من المثقفين مثل محمد مندور داعيا إلى حق الناس فى المال، ليس إبقاء الناس صرعى للفقر والمسكنة أن نجد مع الجماهير بعض الدعائم التى تقوم عليها سياسة الظلم والإظلام»(٢٥٢) .

وفى آخر كتابه الأول لا ينسى أن يضع عدة حلول للإسهام فى الأزمة الاقتصادية القائمة ، ويلخصها، فى عدة نقاط (التأميم / تحديد الملكيات الزراعية الكبرى/ فرض ضرائب على ذوى الأموال الكبرى/ تسترد الأموال من الأجانب . ربط أجور العمال/ أرباح المؤسسات/ ضريبة تصاعدية على الشركات)(٢٥٣). ويفصل هذا أكثر حين يقول: «إن الأحوال الاقتصادية فى الشرق لا تزال تحمل عهود الإقطاع» (٢٥٤)، منتهيا من هذا إلى

- أنه يجب«أن ينتفع بالدين فى بناء أمة تتوافر فيها التربية النفسية العميقة ، والعدالة الاجتماعية الشاملة ، والديمقراطية السياسية المنظمة» [٢٥٥].

ورغم أنه حاول أن يبسط خططه الإصلاحية فى هذا الكتاب ، فإنه انطلق أكثر فى الكتاب الآخر، مسهبا فى رسم (الطرق الواضحة) بشكل أكثر وعيا من سابقه وبعين لاتغفل فى النظر الدينى النظم الاشتراكية التى كانت تلقى اهتماماً كبيرا بها فى هذا الوقت من الأربعينيات .

ودليل هذا ما يأتى فى مقدمته حين يقول «إن جماهير المسلمين تضطرب فى مستوى دنيء من المعيشة المادية والتفكير العقلى، ولا أحسب أن نظاما ما من نظم الغرب يرضى أن ينحدر أبناؤه إلى الحضيض الذى وصلنا إليه ، فهل يعقل أن يرضى الإسلام لهذه الحالة» [٢٥٦]. وهو لهذا يتشبث بالدين ومبادئه فيحاول النظر فى كثير من مناحى الحياة حوله من هذا المنظور ، وهو فى نظرته هذه أكثر وعيا لقضايا العمال والفلاحين أو هذه الطبقات التى يسميها بالطبقات (الكادحة) فى مواجهة طبقة الحكام التى يسميها الطبقة (الحاكمة)[٢٥٧].

ونظرة سريعة إلى عناوين كتابه تؤكد لنا هذه النظرة :

- التأمين الاجتماعى .
- توزيع الملكيات .
- مؤسسات الربا والاحتكار والاستغلال .
- الطبقات الكادحة
- دين واقعى لا خيالى .

وعلى هذا النحو، يزخر هذا الكتاب بأفكار تقترب من النهج الاشتراكى ومن المصطلحات الاشتراكية بوجهة نظر عقائدية خالصة ، ونكاد نقرأ -لأول مرة- لأحد المثقفين من رجال التيار الإسلامى ، ممن ينتمون إلى مكتب الإرشاد فى جماعة الإخوان، من يتحدث عن توزيع الملكيات ، فهو يرى فى حالة وجود طبقات ترفة وطبقات كادحة ضرورة «أن يتدخل القانون وباسم الله ورسوله ليحقق الحكمة التى عناها القرآن عند تقسيم الملك والمال» [٢٥٨]، ثم يحاول أن يعقد مقارنة بين نظام الوقف فى الإسلام والنظام

الشيوعى فى الغرب ، قائلا بعد السرد الطويل «أن الفقه الإسلامى سمح أن يحبس أصل الأرض وأن تبذل ثمارها للمستحقين وهذا ما توسع الشيوعيون فى تطبيقه وتنفيذه»[٢٥٩].

والغزالى بعد ذلك كله يتعرض لكثير من المشكلات التى كان يحياها المجتمع فيعيدها إلى مصادرها فى الإسلام مثل قضية الربا وتحريمه ، وظلم الشركات الكبرى لعمالها ، وسوء فعل شركات التأميم [٢٦٠] ، ويتحدث طويلاً حول العمال وعلاقاتهم بأصحاب العمل[٢٦١] ، ومسكنهم الذى يفتقد إلى الشروط الصحية [٢٦٢] ، ثم الأجر الكافى وتحديد ساعات العمل[٢٦٣]، وكذلك يتوقف طويلا عند الفلاحين ليشير إلى نير الظلم .. منتهيا من هذا كله إلى النصوص الدينية التى تؤكد على احترام الإنسان ، قائلا فى نهاية الكتاب إن الإسلام إخوة فى الدين واشتراكية فى الدين [٢٦٤].

وعلى هذا النحو ، فإن محمد الغزالى راح يرى قضايا المجتمع المصرى حوله فى مرآة الدين ، لاسيما فى أهم قضاياه : قضية العدالة الاجتماعية ، وهى القضية التى سيفرغ لها، أكثر ، سيد قطب.

لا يمكن أن نعرف فهم سيد قطب لقضية العدالة الاجتماعية دون أن نقف عند المرحلة الاجتماعية لديه[٢٦٥] ، وهى المرحلة التى تبدأ من أواخر الأربعينيات إلى أوائل الخمسينيات ، وهى التى كتب فيها كتابه الملحوظ (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) فى عام ١٩٤٩ ، ومالبث أن عاد إلى الأفكار التى تضمنها هذا الكتاب بتعميقها خلال كتاباته المتوالية- فى صحف (الفجر الجديد) و (الدعوة) و (الاشتراكية) و (اللواء الجديد) .. وغيرها ، ثم قام بتجميعها فى كتابيه (معركة الإسلام والرأسمالية) و(السلام العالمى والإسلام) ونشرهما فى غضون عام ١٩٥١ ، حين تعمق فكره الاجتماعى وتحدد فى ضوء فهمه الإسلامى الجديد [٢٦٦].

غير أننا نستطيع أن نرى (خميرة) فكره الاجتماعى بوجه خاص فى مصدرين هامين نشرهما فى كتابين صدرا بالتتابع :

١ – العدالة الاجتماعية فى الإسلام .

٢ – معركة الإسلام والرأسمالية [٢٦٧].

وبديهى أن ثمة فارقا بينهما يعكس التطور الفكرى عند سيد قطب ، فبينما اللهجة الإصلاحية الهادئة تغلف كتابه الأول ، فإن هذه اللهجة تتصاعد رويدا رويدا لتصل إلى أقصى درجات التمرد على كل الأوضاع الاجتماعية فيما بعد .

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أن الاهتمام الاجتماعى لسيد قطب بدأ منذ فترة مبكرة ، إذ نستطيع أن نلمح ألواناً شتى من هذه المظاهر فى أعماله الأولى خاصة سيرته الذاتية (طفل القرية) (٢٦٨) ، كما أن اهتمامه الاجتماعى بدأ يتركز أكثر فى نهاية الأربعينيات، فحين كتب إلى بعض أصدقائه من الولايات المتحدة الأمريكية أثناء وجوده هناك فى غضون عام ١٩٤٨، قال : «إننى سأخصص ما بقى من حياتى وجهدى لبرنامج اجتماعى كامل يستغرق أعمار الكثيرين»(٢٦٩).

وقد قيض له أن يبلور جهده الاجتماعى بالفعل فى كتاب (العدالة الاجتماعية) .. فرغم أنه آثر الإصلاح الهادئ ، كما أسلفنا فى كثير من المواضيع(٢٧٠)، فإنه جهد لوضع تخطيط واف ليعبر به عن حل التناقضات القائمة بين قيمه الدين الإيجابية ومايوجد فى الواقع من قيم ظالمة رديئة.

لقد وضع سيد قطب للعدالة الاجتماعية فى هذا الكتاب أسسا ثلاثة : التحرر الوجدانى المطلق ، والمساواة الإنسانية ، والتكافل الاجتماعى الدقيق .

وإذا كان التحرر الوجدانى هوالأساس الأول لإقامة هذه العدالة ، فإن الإسلام «يكفل التحرر الوجدانى تحررا مطلقا، لا يقوم على المعنويات وحدها، ولا على الاقتصاديات وحدها، ولكن يقوم عليها جميعا . فيعرف للحياة واقعها ، وللنفس طاقتها، ويستثير فى الطبيعة البشرية غاية أشواقها وأعلى طاقاتها ، ويدفع بها إلى التحرر الوجدانى كاملاً صريحا . فبغير التحرر الكامل لن تقوى على عوامل الضعف والخضوع والعبودية. ولن تتطلب نصيبهامن العدالة الاجتماعية، ولن تصبر على تكاليفها حين تعطاها» (٢٧١).

معنى هذا أن سيد قطب يسمو بحق المواطنة التى لابد أن يحس بها الإنسان – كما هو الحال عند المثقفين الليبراليين، وكما أشار إليها الغزالى قبلا–، وهى درجة السمو عند قيم المال والجاه والحسب والنسب، إذ لا يجب أن يحس الإنسان ، المواطن ، بأية عبودية معنوية.

ويقترب سيد قطب من هذا أكثر حين يصل إلى العنصر الثانى من أسس العدالة متمثلاً فى عنصر (المساواة الإنسانية) ، فلا يجب أن تكون المساواة بالتحرر الوجدانى المجرد ، وإنما بإنسانية غير محدودة «بعنصر لا قبيلة ولا بيت ولا مركز ، كما يريدها أبعد مدى من دائرة الاقتصاديات وحدها»(٢٧٢) ثم يربط هذا كله بالعنصر الثالث ، عنصر (التكافل الاجتماعى) فالفرد لا يعيش وحده بنوازع نفسه وحسب ، وإنما فى مجتمع يجب أن

يعيش فيه بحرية كاملة ، لكن « فى الحدود التى لا تؤذيه ، ولا تأخذ على الجماعة الطريق، ويجعل للجماعة حقوقها .. »[٢٧٣]وهو ما يعنى ، أن العدالة الاجتماعية عند سيد قطب جاوزت دائرة المجتمع إلى دائرة أوسع ، هى دائرة (العدالة الاجتماعية) . وإذ خصص فصلا كاملاً عن (أسس) هذه العدالة، فهو يخصص حيزا أكبر(لوسائل) هذه العدالة ، وهى تتناول كل العناصر الاقتصادية والمالية والإدارية فى المجتمع .

وخلال عرض هذه (الوسائل) يعرض صوراً كثيرة منها حريصا أشد الحرص على الحديث دائما عن المجتمع فى إطار (مجتمع إنسانى)، وتكون أول وسيلة له فى هذا الاتجاه مسألة (الزكاة والصدقة) ، فراح يشرح أهمية هذه الوسيلة (تشريعيا) ، فهما شيئان مفروضان ، ومالبث أن عرض فى الفصلين التاليين وسيلتين هامتين أيضا من هذه العدالة ، وقد ركز فيهما على الآتى :

١- سياسة الحكم .

٢ - سياسة المال .

أما عن سياسة الحكم فى الإسلام ، فهى - تقوم عنده- بعد التسليم بقاعدة الألوهية والحاكمية الواحدة - على أساس العدل من الحكام والطاعة من المحكومين ، والشورى بين الحاكم والمحكوم[٢٧٤] ، فضلاً عن الغير (فوق قيامها على أساس من التشريع . تقوم على أساس أن الله حاضر فى كل لحظة» [٢٧٥].

وهو يتوسع ، أكثر فى (سياسية المال ...) فيلتقى مع كثير من مثقفى عصره ، إذ يسهب كثيرا حول (الملكية الفردية) ، ويشير إلى أن الإسلام قرر حق هذه الملكية الفردية للمال وما يترتب على هذا فى مجتمع آمن [٢٧٦]، فى وقت لايدع فيه الإسلام هذا الحق مطلقا فلا قيود أن يقرر بجواره مبادئ أخرى «تجعله أداة لتحقيق مصلحة الجماعة بنفس الدرجة التى تتحقق بها مصلحة الفرد المالك سواءً وهو يشرعه ويشرع له الحدود والقيود..» [٢٧٧]، ثم يعدد بعدها وسائل التملك الفردى[٢٧٨]، مشيراً إلى الشارع فى هذا ، وحين يصل إلى (طرق تنمية الملكية) يحرص على عدة ملاحظات منها : أن الإسلام يحرم الغش فى المعاملة واحتكار ضروريات الناس وكذلك الربا [٢٧٩] .

وحين يصل إلى إنفاق المال، فإنه يؤكد على أن «صاحب المال ليس حرا فى غل يده فيه كما يشاء . أو فى الإنفاق منه كما شاء» [٢٨٠]، فضلا عن أن «الإسلام يطلب

الاستمتاع بمباهج الحياة المعقولة للناس جميعا: كبيرهم وصغيرهم وغنيهم وفقيرهم» ومن ناحية أخرى فإن الإسلام يرفض حبس المال أو الإسراف فيه(٢٨٢)، وهو هنا يربط بين الإسراف الفردى والصمت الجماعى ، فإن وجود المترفين في الجماعة ، وسماح الجماعة بوجودهم ، وسكوتها عليهم ..كل ذلك أسباب تؤدى حتما إلى الهلاك والتدمير بطبيعة وجودها (أى الجماعة).. فالجماعة هى المسئولة(٢٨٣).

وحين يصل إلى الزكاة –الركن الثانى من أركان الإسلام– لا ينسى التأكيد على أن هذا الحديث «أدخل شيئا في سياسة المال في الإسلام» (٢٨٤) ويعود سيد قطب مرة أخرى ليؤكد على هذا الركن – الزكاة – فيتحدث عن أهمية هذا الفرض والمعانى التى شرعت من أجله ، ومن هم المستحقون للزكاة ،مؤكدا أن صورة الزكاة بهتت مع الوقت حتى «أصبحت الأجيال تحسبها إحسانا فرديا هزيلاً. لا ينهض على أساس نظام عصرى»(٢٨٥)، داعيا إلى أن تحصلها الحكومة المسلمة فهى «حقا مفروضا، لا إحسانا فرديا: وتكفل بها كل من قصر به وسائله الخاصة فى الجماعة المسلمة» (٢٨٦).

ويخطو سيد قطب خطوة متقدمة أبعد عن الدعوة للزكاة أو تحريض الدولة للأخذ بها ، إذ يشير فى فصل آخر إلى (فرائض غير الزكاة) كأحد عناصر سياسة المال، فيرى أن الزكاة هى «الحد الأدنى المفروض فى الأموال»(٢٨٧) ، وهنا يطرح السؤال نفسه. إذا لم تف الزكاة وحدها : فماذا نفعل؟

يجيب سيد قطب « الإسلام لا يقف مكتوف اليدين ، بل يمنح الإمام الذى ينفذ شريعة الإسلام ، سلطات واسعة للتوظيف فى رؤوس الأموال –أى الأخذ منه بقدرمعلوم– فى الحدود اللازمة للإصلاح .. (و) .. ودائرة المصالح المرسلة وسد الذرائع دائرة واسعة تشمل تحقيق كافة المصالح للجماعة ، وتضمن دفع جميع الأضرار»(٢٨٨).

معنى هذا أن ذلك «يمنح الإمام الذى ينفذ شريعة الله سلطة واسعة لتدارك كل المضار الاجتماعية ، بما فى ذلك (التوظيف) فى الأموال . رعاية للصالح العام وتحقيق العدالة الاجتماعية»(٢٨٩).

وفى نهاية هذا الفصل يعود سيد قطب لتلخيص رأيه فى تحقيق العدالة الاجتماعية، فمن يخرج عن (شريعة الله) .. هو مبطل للتصرف . ناقض العهد للاستخلاف ، وهذا لا

يمنع أن يحصل الأفراد على حق الملكية مقابل (عمل) ، فالملكية لابد أن تكون : وسيلة للتنمية ووسيلة للإنفاق .. إلى غير ذلك مما يحقق العدالة الاجتماعية [٢٩٠].

ويعود سيد قطب فى كتابه التالى : السلام العالمى والإسلام – ليعيد تلخيص ما سبق تفصيله فى كتابه الأول ، مع بعض التنويعات الفردية [٢٩١] ، إنه فى كتاباته التى تناثرت بين عدة صحف عاد ليجمع بعضها فى كتاب جديد [٢٩٢] بين عامى ١٩٥٢/٥١ ، يعود مرة أخرى إلى هذه الأفكار ولكن بثورية لم يصل إليها قط فى كتابه الأول وكتاباته السالفة.

إن ثورة سيد قطب حينئذ تصل إلى أقصاها.

وبعد أن كان يجتهد لرسم (تخطيط) متريث للعدالة الاجتماعية فى كتابه (العدالة الاجتماعية ..) نجده الآن ينفض عنه كل علامات التريث والدعة، ويشير فى غضب شديد– ميز مثقفى عصره – إلى كل علامات الجهل والظلم والعبودية التى تسيطر على كل شيء، إنه فى مقالة اختار لها عنوان (صيحة النذير) يبدأ بالقول : « هذا الوضع الاجتماعى السيئ الذى تعانيه الجماهير فى مصر .. غير قابل للبقاء والاستمرار .. » [٢٩٣] ويتقدم خطوات واسعة فى هذا السبيل ليدين الجميع ، يواصل :

« فليقل من شاء كيف شاء : من الطغاة المستغلين ، ومن رجال الدين المحترفين ، ومن الكتاب المرتزقين ، والصحفيين المأجورين : أن الدعاة إلى إصلاح هذا الواقع الاجتماعى السيىء ، شيوعيون أو خارجون عن القانون ، أو خطرون على الأمن والنظام، أو أداة هدم وفوضى ، وليحاربوهم بكل الوسائل الجهنمية ، التى يملكها الطغاة فى كل زمان ومكان ، ليزجوا بهم فى المعتقلات والسجون ، وليعطلوا لهم الصحف والأقلام ، وليحاربوهم فى أرزاقهم وأقواتهم ، وليسدلوا الستار على حياتهم وذكراهم » [٢٩٤].

وهو فى موضع آخر ، فى صدد تحليله لهذا الواقع الفاسد ، يتحدث عن هذه النماذج البائسة فى الدولة فيرى أن السبب :

« لأن النظام الذى تعمل فى ظله نظام فاسد ، ولأن الأجور التى تتناولها لا تحفز إلى الإخلاص ، ولأن المستقبل الذى ينتظرها ظلام فى ظلام .. والدولة لا تحاول أن تعمل شيئا جديا لاستنقاذ هذه الثروات المبددة الضائعة فى سعة وإسراف » [٢٩٥] ، وهو بعد ذلك يلصق بكل فئة صفاتها ، فالفلاحون هم:

«الجياع العراه الحفاة الذين تأكل الديدان أحشاءهم ، وينهش الذباب فى مهجتهم[٢٩٦]، ثم هؤلاء الناس من عمال التراحيل من العجزة المتسولين ، الباحثين عن الفتات فى صناديق القمامة ، العراة الجسد ، الحفاة القدم، المعفرى الوجوه الزائغى النظرات» [٢٩٧] ثم يصل إلى : « هؤلاء الألوف من الخدم فى البيوت ، والخدمة السائرة .. فى الدواوين [٢٩٨] ، وهو يصل من هذا كله إلى مصدر الداء للنظام السياسى ، فيقول :

« إن الحديث عن الدساتير والبرلمانات يصلح مادة فكاهية : يتسلى بها الفارغون. ولكنه لا يصلح حديث أمة تريد الجد » [٢٩٩].

وسيد قطب ينتقل بين البؤساء ليصل إلى خرافة « الأمة مصدر السلطات » ثم خرافة أخرى هى خرافة « تكافؤ الفرص » ، ليصل من هذا إلى « قضايا الذخيرة الفاسدة فى الجيش وتهريب التموين إلى إسرائيل، والاختلاسات فى الأموال العامة[٣٠٠]، كما لا يتوانى عن الهجوم على « السادة الأجلاء من هيئة كبار العلماء » [٣٠١] ، ثم يعرج إلى الأمراض الاجتماعية فيتحدث عن الواسطة « الطريق الوحيد القصير» ، ثم جريمة « انهيار الشعور الداخلى بقيمة الاستغلال » [٣٠٢] .. إلى هذه العادات الاجتماعية السيئة ، القائمة، والتى تضفى على الدعوات الخارجية مثل الشيوعية « سحرا أخاذا» [٣٠٣].

ويلاحظ أن سيد قطب مولع بالحديث عن العدالة الاجتماعية بذكر التناقض المريع بين اثنين : طبقة بائسة وطبقة ناعمة ، طبقة محرومة وأخرى طبقة الباشوات ، يقول ساخرا حين يتحدث عن الطبقتين :

«هم يتحدثون بين الحين والحين عن العدالة الاجتماعية ، أى والله عن العدالة الاجتماعية . وعن الطبقات المحرومة، وعن ضرورة تحسين الأحوال . وكثير هم الباشوات» [٣٠٤].

غير أنه فى هذه الثورة الغاضبة والتحريض السافر ، لاينى فى العود إلى الإسلام فى البحث عن الخلاص ، فتعدد المشاكل الاجتماعية ينبغى الإسهاب فيها ثم تحديدها ليتسنى لنا فهمها ، وهو ما فعله حين حددها على النحو التالى :

- سوء توزيع الملكيات والثروات .
- مشكلة العمل والأجور.

- عدم تكافؤ الفرص .

- فساد جهاز العمل وضعف الإنتاج[٣٠٥].

وهذا التحديد يمزج فيه بين المثالية الأولى فى كتابه (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) ، والواقعية المرة التى عاشتها البلاد بين عامى ١٩٥٠ /١٩٥١ من الفقر المدقع والبطالة المستمرة واختفاء التوازن الاجتماعى ، وبروز الواسطة والمحسوبية والرشوة ... إلخ

ويصل غضب سيد قطب فى هذه الفترة إلى درجة دفع الجماهير إلى الثورة السافرة ويحض عليها ، ففى عناوينه يمكن أن نطالع هذه الكلمات : (صيحة النذير / إنى أتهم/ فى الإسلام خلاص / طغيان الحكم / والآن أيتها الجماهير ..) ، وهو فى المقالة الأخيرة يصيح «الآن ينبغى أن تتولى الجماهير الكادحة المحرومة المغبونة قضيتها بأيديها»[٣٠٦].

ويعد أن يؤكد عدم جدوى هذه الأحزاب القائمة والمؤسسات الفاسدة يروح يدلل على هذا طيلة مقالته[٣٠٧] وطيلة مقالاته فى الأيام التالية .

وهذه هى الفترة التى كان يشارك فيها خالد محمد خالد بصوت مرتفع.

وقد كان خالد محمد خالد –كسلفه– منطلقا من الواقع الذى عاش فيه ، الواقع الذى شهد اصطراع الكهانة مع بعض الأقلام الحرة، والفقر الشديد الذى أحاط بالكهنة –رجال الدين الجدد– فكرسوا له وحببوه للجماهير، فضلا عن عديد من القضايا الاجتماعية الكثيرة التى كان يعانى منها كل طبقات الشعب وفئاته .

لقد بلغ طغيان القصر حينئذ قدرا بعيدا ، وبلغ ضلال رجال الدين درجة نائية ، فكان نتاج هذا عند المثقف كتابه (من هنا نبدأ) الذى أصدره عام ١٩٤٩ فى عهد حكومة حسين سرى الثالثة ، فكان أن طالبت بمصادرته لجنة الفتوى بالأزهر، وبالفعل صودر الكتاب فى ٨ مايو ١٩٥٠ ، ووقف صاحب الكتاب أمام القضاء متهما بالخروج على الدين الإسلامى وترويج الشيوعية وتحريض الفقراء .. وما إلى ذلك.

ووقف المثقف أمام المحكمة ليدافع عن نفسه زمنا طويلا، صدر بعدها قرار محكمة القاهرة الابتدائية بالإفراج عن الكتاب فى ٢٧ مايو ١٩٥٠ وإلغاء الأمر بالمصادرة وجاء فى حيثيات هذا الحكم ما يلى :

«.. لقد أورد المؤلف فى كتابه ما يراه من ضروب الإصلاح ودعا إلى اشتراكية رشيدة. وقال إن هذه الاشتراكية هى التى تحقق العدالة الاجتماعية»[٣٠٨].

وفى كتاب (من هنا نبدأ) أربعة فصول :

– الدين لا الكهانة .

– الخبز والسلام .

– قومية الحكم .

– الرئة المعطلة .

وقد راح المؤلف فى فصله الأول –بوجه خاص– يهاجم ، بعنف شديد ، رجال الدين الذين اقتربوا عنده من (الكهنة) –كما ذكر– وهم يدعون إلى الفقر ويكرسون له ، ويدعون إلى «اشتراكية جاهزة .. هى اشتراكية الصدقات»[٣٠٩]، ويفصل هذا الرأى فيقول إن « الصدقة فى نظر الكهانة نظام اقتصادى واف، ووسيلة ناجحة لمحاربة الفقر وإسعاد الشعب ومطاردة متاعبه وشقائه ، وإنك لتسمع وترى الدعوة إلى الصدقة والإحسان فى كل مناسبة، حتى لتكاد تشك هل أنت فى مجتمع أم فى ملجأ»[٣١٠].

وعلى هذا النحو ، يهاجم خالد محمد خالد رجال الدين الذين يلجأون ويلحون للبحث عن دواء شاف لمرض الفقر الذى تعيش فيه الجماهير فلا يجدون غير الصدقة والإحسان ، فإذا اقترن هذا بدعوته ، فإنه يضيف « إن اشتراكية الحقوق والواجبات لا اشتراكية الصدقات هى التى تستطيع أن تجتاز بنا الإعصار وتهزم العاصفة ، وتبلغنا المرفأ السعيد» (٣١١).

وبعد أن يسهب طويلاً حول (الروحانية) الخادعة التى يدعو إليها هؤلاء الكهنة ، يؤكد أنها لتخدير الشعب ، سائلا :

« هل يستطيع الإنسان الذى اختلت غدده ، وأجدبت خلاياه أن يكون ذا سلوك وديع؟.

هل يستطيع المحروم الذى لم يجد من الفرص ما يثقف نفسه ويربيها، ويطعمها ويسقيها أن يصير إنساناً فاضلاً .. (و) .. إن تسعة أعشار مجتمعنا ضعاف عجاف مهازيل، قد جعلت منهم الأمراض وسوء التغذية نماذج حية للعقد النفسية»[٣١٢].

والكاتب أكثر صراحة فى تقدير الجانب المادى للإنسان ، فليست الروحانيات التى يدعو إليها رجال الدين غير ستار لنهب حقوق الناس : «إن الروحانية التى تدعو إليها لا تبدأ من نفسها بل هى تبدأ من المعدة الممتلئة ، والتفكير المتزن ، فاذكروا هذا جيدا»[٣١٣].

وعلى هذا النحو ، يظل الكاتب يهاجم الكهنة والكهانة، فهم يحاربون العقل : «لأنه يرى الناس عوراتها»[٣١٤] ، وتسعة أعشار الخطباء عندنا « لم يعرفوا بعد الرسالة التى يجب أن يعملوا لها»[٣١٥] ، منتهيا من هذا كله إلى الهجوم العنيف على هؤلاء الكهنة من رجال الدين (لاحظ أنه لا يستخدم مصطلح علماء الدين) ، الذين يحاولون أن يخدعوا الناس باسم الدين حتى ليقرن بينهم وبين رجال الكنيسة فى العصور الوسطى .

وقد كان أهم ما تضمنه الكتاب فصلا بعنوان (الخبز والسلام) ، يعد أطول الفصول وأهمها على الإطلاق، إذ حاول فيه صاحبه طرح قضية (العدالة الاجتماعية) متعرضا لعديد من العوائق التى تحول بيننا وبين التقدم السياسى والاقتصادى ، منتهيا إلى أنه (لا شيء سوى الاشتراكية) ، مشيرا خلال ذلك كله إلى كثير من السبل التى تقرب بين واقع الأربعينيات وبين الطرق المفتقدة.

فالطرق السوية تمضى فيها الحكومة ولكن بشكل عكسى .

فالكاتب يلوم خطوات الحكومة البطيئة فى الإصلاح ، فلا يرى فى فرض ضرائب تصاعدية ، أوطرح مشروع لإعانة الغلاء وما إلى ذلك غير أشياء (غير كافية) ومسكنات لا تعالج افتقاد العدالة معالجة إيجابية ، ومن ثم يهاجم كل ما تفعله الحكومة من مشروعات وهمية فى وجود حكام أثرياء متغطرسين «فما دام فى جانب من المجتمع ثراء متغطرس ، فلابد أن يكون فى الجانب الآخر فقر متذمر»[٣١٦].

وبناء على هذا ، يرى أن الإصلاح لن يتم اللهم إلا من خلال ثلاث وسائل تمضى جميعا فى الطريق الصحيح : أن نعمل لسلامنا الخاص أولا قبل أن نعمل لسلام غيرنا داعين إلى أنانية من نوع خاص ، هى الأنانية « التى تحصرنا فى أنفسنا ، وفى مصالحنا ، فلا نفكر لغيرنا حتى ننتهى من الفكر لأمتنا وشعبنا»[٣١٧].

أم الوسيلتان الثانية والثالثة فهما تتحددان فى محاولة رصد أسباب (القلق والرجعية والظلم الاجتماعى) ثم مواجهتها (بتحدى الأوضاع الاقتصادية لا ترقيعها) .

وجين يحاول رصد هذه الأسباب يحصرها فى : التفاوت البعيد «بين طبقتى الأمة وتوزيع الفرص على المواطنين توزيعا يقضى على التفاوت القصى، ويدعو بعد ذلك إلى القضاء على (الملكيات الزراعية الكبيرة) و (الإيجارات الزراعية) الظالمة ، ويحث على التنبه إلى العامل والموظف الصغير مما يحيق به من شقاء ودين وفوضى فى المعيشة.

هذه هى أسباب القلق والضيق الاجتماعى ، وحين يحاول مواجهتها ، فهو يحاول أن يتلاشاها فيعرض لمشروع جديد لتجديد الأوضاع الاقتصادية لا (ترقيعها) ، وهو يسلك إلى هذا عدة معالم تلخصها عبارته «لا شيء سوى الاشتراكية» ، فالود الاجتماعى «والاشتراكية التى هى أصدق مظهر له فطرة عريقة يحس بها الجنس البشرى كله»[٣١٨].

ومن الاشتراكية ينطلق الكاتب فى الطريق إليها فيشير إلى التقريب بين الطبقات ، ويحبذ مشروع محمد خطاب بتحديد الملكيات الصغيرة ، ويدعو إلى تحديد الإيجارات الزراعية فورا، ولا يتردد أن يدعو إلى (التأميم) لمرافق الدولة وصياغة الحقوق العمالية بشكل يسهل الحصول عليها ، فهذا كله -كما يردد- «خطوات أولية تفضى بنا إلى اشتراكية سابغة واضحة المعالم» .

وخالد محمد خالد يكون متقدما على عصره حين يدعو فى هذه الفترة من الأربعينيات إلى تحديد النسل وتنظيمه، ويربط بين هذا التحديد وبين الدعوة إلى الاشتراكية ، إذ يرى أن هذه هى الوسيلة الوحيد لتنفيذ نهج اشتراكى قويم ولا سيما أن الرئة المعطلة -كما يتوقف عند قضية المرأة فى نهية الكتاب- يجب أن ينتفع بها ، وهذا الانتفاع يكون بأن تخرج المرأة لتعمل .

على أن العودة للكتاب مرة أخرى تهبنا اقتناعا مؤداه ، أن أهم القضايا التى حرص عليها بشكل مباشر أو غير مباشر فى الكتاب ، هى قضية هؤلاء الكهنة (علماء الدين) حين يلعبون دوراً سلبيا فى تقدم البلاد ، وكان همه أن يدحض أفكارهم التى ينادون بها بالاتفاق مع الحكومات الرجعية حينئذ ألا وهى تحبيب الفقر إلى الناس «وضعت عينى على هذه الزاوية، وقلت ، لابد من دحض هذا الادعاء باسم الإسلام» [٣١٩] ، كما أولى عناية بالغة لظاهرة ربط الدين بالدولة (خاصة لدى الإخوان المسلمين حينئذ) ، وهو ما خصص له فصلا كاملاً بعنوان (قومية الدولة) متحدثا عن هذا فيقول : «عانيت من هذه الظاهرة طويلا وخرجت منها بأنه يجب أن يظل الإسلام -وهذا أفضل له- بعيدا عن إقحام نفسه فى السياسة، وإنما إقحام نفسه فى قضية العدالة الاجتماعية فهذا أجدى له وأنفع» [٣٢٠].

والواقع أن هذا الكتاب كان أكثر الكتب التى أثارت ضجة كبيرة فى الأربعينيات خاصة من بين رجال الدين حين حاول صاحبه اكتشاف العلاقة بين الاشتراكية ووجهة نظره كعالم دينى (وهو ما حاوله الغزالى كذلك) فى هذا العقد المضطرب (٢٢١).

غير أنه إذا كان خالد محمد خالد -كسلفه- حاول فى الأربعينيات طرح عدد من القضايا من وجهة نظر الدين كالتأميم وتحديد الملكية وتلمس الاشتراكية وما إلى ذلك ، فإنه فى بداية الخمسينيات تحول بكليته من الإصلاح الهادئ إلى العنف الشديد ، فمن يرصد كتاباته الاجتماعية خاصة فى صحف هذه الفترة يلحظ هذه الحدة التى بلغت أقصاها فى صحف مثل : الأهرام والمصرى والاشتراكى واللواء الجديد وروز اليوسف وغيرها.

يقول خالد محمد خالد عن هذه الفترة : «ظللت أكتب مقالات كثيرة فى روز اليوسف ، خاصة ، فترة حكومة الوفد الأخيرة ٥٠/ ١٩٥١، وهى فترة أسميها ، لما فيها من حرية الكلمة وانطلاق الرأى ، «ربيعا لا ينسى» ، هى الفترة التى عشت فيها أعنف معارك حياتى الثورية على الإطلاق (٢٢٢).

وعدا كتابه الذى صدر فى هذا الوقت بعنوان (مواطنون لا رعايا) ، وهو صرخة عالية ضد الملكية والنظام الآيل للسقوط .. فإن كتاباته الأخرى حملت قدرا هائلا من العنف لم تشهد البلاد مثله .

إنه يتحدث عن الإقطاع المصرى فى أحلك فترة من فترات تاريخنا المعاصر ، ويقارن بينه وبين حكام إيران ، الذين كانوا يوزعون الأرض حينئذ على الفلاحين فيقول : «بينما ذهب إمبراطور إيران يوزع الأرض ، ويشيع الإقطاع إلى مقره الأخير ، انطلق الإقطاع المصرى السائب يذبح الفلاحين، ويدق رؤوسهم بالبلطة تحت سمع الحكومة وبصرها»(٢٢٣) وفى موضع آخر يضيف «أفمن أجل هذا الحكم السفيه يشقى آباؤنا فى الحقول ، وإخوتنا فى المصانع ليدفعوا من نور أعينهم الخابية ، وخفقات قلوبهم المجهودة ، ضرائب .. وإتاوات؟! ..» (٢٢٤).

وهو يستطرد تحت عنوان آخر ، جرىء : (وراء كل ثورة رغيف!!..)، وذلك وقت أن تهيأ مجلس الشيوخ للانعقاد ليناقش اقتراحا بزيادة سعر الرغيف ، فيشير خالد إلى أن المشكلة ليست الآن فى رفع السعر ، المشكلة الحقيقية فى «المبدأ الخطير الذى تشير إليه هذه

التصرفات المريبة.. فكلما جاءت الميزانية لم يجدوا سوى لحوم الفقراء وجسومهم ، يدسونها فى فمها المسعور ، وجوفها النهم» [٣٢٥] .

وتصل درجة غضب خالد محمد خالد إلى درجة أن يلوح بالثورة ، ففى معرض مقارنته بين حال فقراء مصر اليوم وثوار باريس في الأمس يقول : «.. ربما كان من الممكن أن يكتفى ثوار باريس بتحطيم (الباستيل) .. لا سيما وقد استسلم الملك لمطالبهم .. وتنازل الأشراف عن امتيازاتهم ، لولا الرغيف .. فلقد حدث أن شح الرغيف فى باريس فجأة .. وتجمع النساء أمام المخابز يصحن «الخبز .. نريد الخبز» وجاءت الجماهير تتراكض فى زحام طويل وصاحوا جميعا «الخبز .. الخبز» فلما لم يجدوه صاحوا : «إلى فرساى .. إلى فرساى» .. واندفعوا كسيل عرم -حيث أكرهوا الملك ، والملكة ، وولى عهدهما على العودة إلى باريس وسجنوهم فى قصر التويلرى .. ثم مضت الثورة لمداها البعيد .. وفى إنجلترا نفسها ..» [٣٢٦] ، وراح يضرب مثلا بما حدث كذلك فى إنجلترا شبيها بما حدث فى فرنسا، حيث صاحت الجماهير الإنجليزية : «استلوا خناجركم ، وأعدوا مدافعكم .. فإما الرغيف وإما الدماء .. وإما الحياة وإما الفناء» .

وفى موضع آخر ، وتحت عنوان جرىء (صاحب الجلالة الشعب!!) يلوح للحكومة من جديد بمغبة هذا الحاضر ، فالحكومة «حرمت الشعب من ضروراته الكبرى.. ولطمت خدودها ولا تزال تلطمها للعجز الفادح الذى يهدد الميزانية .. وحذفت كثيرا من الاعتمادات الهامة التى لا غنى لأصحابها عنها .. (و) .. لتظل الصراصير الآدمية التى تعيش هناك محرومة من أن تجد لها فى وطنها وطنا .. وفى بلادها سكنا !! .. ومئات الآلاف ، تبخل بها على وزارة المعارف كى لا يتاح لأولاد الكلاب أن يتعلموا كأولاد الذوات ، وأبناء الصالونات» [٣٢٧].

ونعتذر عن الإطالة ، فإن الكاتب لم يكف أن يسهب ويضرب الأمثلة ويسبح طويلا فى التاريخ ليحذر من الثورة الآتية ، وهو فى نهاية هذه المقالة الطويلة ، يتجه إلى الشعب ، ليصيح فيه «أيها الشعب – لا تخف – إذا غلبك الخوف فامض فى طريقك» [٣٢٨].

وفى هذا الطريق ، يمضى ، أكثر مثقفو اليسار .

* * *

مثقفو اليسار :

على حين سعى مثقفو التيار الليبرالى إلى الإصلاح خوفا على النظام ، فإن المثقف الإسلامى قطع خطوة أبعد من ذلك حين دعا إلى الإصلاح مع ميل إلى التمرد ، وهو ما جاوزه بكثير المثقف الماركسى بالدعوة إلى الثورة والحث عليها .

وإذا كان المثقف الليبرالى تنبه إلى خطورة المسألة الاجتماعية ، فدعا مريت غالى إلى تحديد الملكية بما لا يزيد على مائة فدان، فإن سيد قطب وافقه داعيا إياه (بالرأسمالى الواعى)، غير أن صادق سعد – وهو مثقف ماركسى معروف – ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم ير فى محاولة محمد خطاب إلا «خطوة للأمام فى سبيل تحديد الملكية الزراعية إذ إنه لا يهدف إلا أن يمنع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من خمسين فدانا من أن يشتروا أرضا جديدة» (٣٢٩).

وعلى هذا النحو ، فقد تم تحديد الملكية فى أقصاها إلى (٢٠٠) مئتى فدان ، وفى أدناها خمسين فدانا .

وهو ما يستوجب منا الاهتمام أكثر بالمثقف اليسارى خاصة .

إن صادق سعد يمثل – بالفعل – هذا المثقف الماركسى البارز فى هذا الصدد ، إذ كان مسئولا عن حلقة ماركسية عريضة هيمنت على إصدار مجلتى (الفجر الجديد) و (الضمير)، وتحولت إلى تنظيم شيوعى فى عام ١٩٤٦ باسم الطليعة الشعبية للتحرر ، كذلك ارتبطت بعديد من المنظمات الشيوعية الأخرى مثل (لجنة نشر الثقافة الجديدة) و (دار القرن العشرين) ، وقد شارك فيها عدد كبير من المثقفين اليساريين من أمثال أبو سيف يوسف ونعمان عاشور وعبد الرحمن الشرقاوى .. وغيرهم .

ولعل أهم قضية تتحدد فيها رؤية اليسار هى قضية الملكية .

لقد كانت قضية الملكية ، من حيث هى احتكار سيىء للأرض هى أهم القضايا التى أثيرت فى عقد الأربعينيات ، ولقيت اهتماما كبيرا لدى أولئك المثقفين ، وهو ما يتأكد خاصة من كتابات صادق سعد فى الصحف الماركسية فى عامى ١٩٤٥/١٩٤٦ ثم فى بعض الكتب التى صدرت له تباعا لعناوين ثلاثة : مشكلة الفلاح ، مأساة التموين ، المسألة الزراعية .

وقد كان رأى صادق سعد هنا أن الفلاح لن يعيش كما يعيش غيره اللهم «إلا إذا

امتلك أرضا كافية ولا سبيل إلى ذلك إن لم تحدد الملكية الزراعية وكان نصيب الفلاحين الفقراء من الملكيات الواسعة الشاسعة الخصبة» (٣٣٠) .

وهو يربط هذا كله بحالة طبقة التجـار وأصحـاب المصـانع «لأن تركـيز الأرض - الزراعية - تركيزا احتكاريا يسبب غلاءها وارتفاع الإيجار.. (و).. من جهة أخرى ، يتفاوت توزيع الملكية بسبب فقر الفلاحين ، أى عجز غالبية الأمة عن استهلاك البضائع المصنوعة» (٣٣١).

وفى هذا الصدد انتقد صادق سعد كتاب مريت غالى حول الإصلاح الزراعى ، فهذا الأخير - كما يرى صادق سعد - نظرا إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيىء للملكية وليس احتكارا لوسيلة من وسائل الإنتاج ، فكانت النتيجة أنه أراد تحسين التوزيع بالتصدق على الفقراء ببعض الفتات بدلا من أن يتبين دور هذا الاحتكار فى منح كبار الملاك نفوذا اجتماعيا وسياسيا يلعب الدور الأول فى إبقاء الطبقة الفلاحية فى مستواها المنحط» (٣٣٢).

ويلاحظ أن قضية التصدق أو (الإحسان) قضية أثارها العديد من المثقفين فى كثير من المواضع ، فطه حسين كان قد رفض الإحسان ، ورفضه لأنه «مظهر من مظاهر الاستعلاء» (٣٣٣)، كما رفض الغزالى فى أكثر من موضع طريقة الإحسان باسم الزكاة للفقراء، كما أن خالد محمد خالد رفض فتح (محلات) لإطعام الفقراء على طريقة (الصدقة) أو (الجمعيات الخيرية) التى كانت الأقلام الرأسمالية تدعو إليها فى الأربعينيات ، وقد راح صادق سعد يهاجم هذه الدعوات التى تدعو إلى الصدقة مطالبا بحق الفلاحين خاصة فى مال الأغنياء ، ويطالب بوضع قانون رسمى للحصول على هذا الحق .

ومن هذا المنطلق راح صادق سعد ينظر للقضايا الاجتماعية بشكل صارم خلال عديد من الكتب التى نشرها حينئذ لمناقشة هذه القضايا ، ومن هذه الكتب كتاب (مشكلة الفلاح) ، وراح فيه يربط بين مشاكل التموين وارتفاع الأسعار وصعوبات العيش وغيرها مما خلفته الحرب العالمية الثانية ، داعيا إلى التغيير الجذرى الشامل ، وقد حدد هذا التغيير خلال طرحه لقضية (الملكية) داعيا إلى «إصدار قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فدانا من الأرض الزراعية فى المستقبل ، وستتكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بتساوٍ على الفلاحين المعدمين والعمال الزراعيين ، أى على ما يقرب من مليونين من

الفلاحين الفقراء .. إن الفلاحين الفقراء لهم حق أكثر من أى إنسان آخر فى الأرض التى يعملون فيها بأيديهم» (٣٣٤).

ولم يكتف صادق سعد فى هذا الكتاب فقط :

١ – بتحديد الملكية بـ ٥٠ فدانا ، وإنما أضاف إليها .

٢ – أنه لا يقدم تعويضا عنها ثم .

٣ – تشجيع إنشاء تعاونيات زراعية أو مزارع جماعية.

وصادق سعد يضيف إلى ذلك كله اهتماما بعديد من المسائل والقضايا الأخرى ، فهو يؤيد ما يذهب إليه البعض من ضرورة الأخذ بنظام الضريبة التصاعدية ، كذلك يدعو إلى الاهتمام بالنظر إلى تفشى البطالة بين العمال ، وفى الحالتين يرى أنه لا مندوحة من تحديد الملكية ورفع مستوى المعيشة وقيام الدولة بالمشروعات الكبرى (٣٣٥) ، وحين يصل إلى الأزمة الاقتصادية الحادة يخصص لها كتابا بعنوان (مأساة التموين) ، يقدم فيه حلولا اجتماعية وسياسية جذرية (٣٣٦).

وقد كان الحزب الشيوعى المصرى هو المصدر التالى للتيار اليسارى لتأكيد اهتمامه الكبير بالقضية الاجتماعية ، وقد كان هذا الحزب يترأسه كل من الدكتورين فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله ، ويأتى بعد ذلك اهتمامات عدد كبير من المثقفين فى الحزب من أمثال مصطفى طيبة وسعد زهران وداود عزيز .

ورغم أن البيانات التى صدرت عن هذا الحزب تشير كلها إلى القضية الاجتماعية (٣٣٧) فإن المادة القليلة التى تتوافر لدينا تشير إلى اهتمام مثقفى هذا الاتجاه بشكل جذرى ويقترب كثيرا من طريقة الاهتمام بها فى الخمسينيات .

إن مقدمة برنامج الحزب الشيوعى المصرى – على سبيل المثال – تضيف إلى قضية التحرر من الاستعمار – القضية التقليدية القائمة – عبارة هامة هى : (القضاء على النظام الملكى الاستبدادى ونظام كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين وإقامة الجمهورية الشعبية ومصادرة الملكيات الزراعية الكبيرة بما يزيد على خمسين فدانا ، وتأميم الاحتكارات والبنوك والمرافق العامة والمؤسسات الاستعمارية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الكادحة وفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والأرباح غير العادية والتركات ، ونشر التعليم المجانى وتحرير المرأة من قيود الحريم) (٣٣٨) .

ونفس هذه الأفكار التى تثبت فى برنامج الحزب وتتناثر فى كتابات مثقفية أو التصريح بها فيما بعد ، فثمة تشابه كبير بين هذه (الديباجة) وبين أفكار كتاب د. فؤاد مرسى الذى صدر حينئذ بعنوان (ثورتنا المستقبلة) ، وفيه يحذر كثيرا من القصور الذى يمكن أن تكون عليه هذه الثورة (المقبلة) كما تصورها ، ويحدد أهدافها بأنها :

(مصادرة الملكيات الإقطاعية والملكيات الكبيرة وإعادة توزيعها على الفلاحين بالمجان والقضاء على سيطرة الاحتكارات الرأسمالية الجشعة عن طريق تأميمها بتكوين جيش شعبى يكون أداة فى يد الشعب .. (و) .. الثورة المقبلة غرضها إلغاء الملكية الاستعمارية والإقطاعية والاحتكارية) (٣٣٩) .

وبمراجعة كتابات فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله تتأكد لنا حقيقة هامة ، تضاف إلى هذه النقاط فتعمق المعنى الاجتماعى للفكر الماركسى فى هذه الفترة ، وهذه الحقيقة يلخصها د. فؤاد مرسى ، حين يقول : (ما الفائدة فى القتال لأجل الاستقلال من حيث المبدأ إذا بقينا خاضعين للاستعمار الاقتصادى) (٣٤٠).

ونستطيع أن نجد أفكارا جذرية مشابهة لدى كل جماعات اليسار الأخرى فى هذا الوقت مثل حركة الأبحاث العلمية التى كان شهدى عطية واحدا من أبرز ممثليها (٣٤١)، إذ كان لمحمد خطاب علاقة وثيقة بأعضائها ، ثم عبد المعبود الجبيلى كذلك كان من أبرز أعضائها ، كذلك كتابات العديد من مثقفى التنظيميين الماركسيين طليعة العمال والفلاحين والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى (حدتو) .، وتمضى فى هذا الاتجاه أفكار عديد من المثقفين اليساريين من خارج التنظيمات من أمثال رشدى البدراوى (٣٤٢) وإبراهيم عامر (٣٤٣) وغيرهم .

هوامش الفصل الأول

(١) ندوة «الانتجلنسيا العربية : الواقع والطموح» بالقاهرة ٢٨ ، ١٣ - ٣ - ١٩٨٧ ، بحث د. محمد الدقس ، ص١ ، وكذلك : فى موضع آخر نجد أنه تم رصد ستين تعريفا مختلفا لمفهوم النحبة المثقفة ، انظر :

in kerihg. C Marxism communism and western society, A Comparative, Encyclopediavol. Jv, Herdr and Herder, New york 1972, p. 30.

(٢) M acnilan, new york, 1949 R `Michels, Interrectnal, Encyclopedia Of social science

(٣) الطليعة ، إبريل ١٩٦٧ محاضرة سارتر .

(٤) هشام شرابى ، مقدمات لدراسة المجتمع العربى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٥ ط٢ ، ص ١٠٠ .

(٥) أحمد حمروش ، قصة ثوة ٢٣ يوليو ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ج١ ، ص١٢ ، بينما يشير اليزرائيرى فى كتابه الهام عن ثورة ٢٣ يوليو إلى أن الضباط الأحرار ، صلاح دسوقى ، الدى تولى منصب محافظة القاهرة ، أن ثورة ضباط مصر هى ثورة مفكرين ، أيضا ، يوجد تحليل هام فى رسالة الماجستير المقدمة من عبد الغفار رشاد محمد عام ١٩٧٨ إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة بعنوان (دور النخبة فى التنمية السياسية) ص ١٦ ، ١٨ .

(6) LONCZOWSKI, GEORGE. ED, POLITICAL ELITS IN THE MIDDLE EASTWASLINGTON, D. C. AMERICAN ENTERPRISE INSTIRUTE FOR PUBLIC POLICRESEARCH, 1975

(٧) وعلى سبيل المثال ، فإن قارئ الجزء الثالث من (بيان الحزب الشيوعى) لماركس وإنجلز يقرأ هذه العبارة : (لقد تألفت فى البلاد التى ازدهرت فيها المدنية الحديثة برجوازية صغيرة جديدة تتذبذب بين البروليتاريا والبرجوازية) ، ويمكن أن نحدد أن هذه الطبقة التى يقصدها ماركس إنما هى الطبقات المتوسطة ، أو كما يطلق عليها (الاشتراكية البرجوازية الصغيرة) واللافت للنظر هنا أنه لم يضع فيها المثقفين.

(انظر بيان الحزب الشيوعى)، دار التقدم ، موسكو ، ص ٤٤.

(٨) مصطفى عبد الغنى . طه حسين والسياسة ، رسالة ماجستير مطبوعة ، دار المستقبل العربى ١٩٨٧ ، الفصل الخاص بإسهام طه حسين الثقافى والفكرى .

(٩) السابق .

(١٠) احمد زكريا الشلق، حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية ، دار المعارف ١٩٧٩.

(١١) محمد الجوهرى ، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، ج١ دار المعارف ، القاهرة ط١٩٧٨/١ ص ٢٢٢ .

(12) Shara Bi, H. B. The Crisis Of The In Telligentsia in The Midsle Easr P. 144.

(١٣) محمد إسماعيل على ، دور المثقفين فى التنمية السياسية ، ج١ رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية السياسة والاقتصاد ١٩٨٧ ، طبعت بعد ذلك (ماستر) بدون ، ص ٩١.

أيضًا : انظر تحليلا للظاهرة عند اليزابائيرى فى كتابه :

Army officers in Arb socity and Polities, New York, Randon House: 1966 P 303

(١٤) محمد أنيس والسيد رجب حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٦٩ ص ١٥٩.

(١٥) ندوة الانتلجنسيا العربية ، السابق ، بحث د. حليم بركات ص٩.

(16) Brym, Roperr, J. intellectuals and Politics George allen and unwin, London, P 73,64

(١٧) والجدير بالذكر أن التعليم الذى أصبح مسألة من المسائل الوطنية كالمجانية والتعليم بالعربية التى خاضها الحزب الوطنى ، كذلك ، من بقية العوامل التى دفعت بالمثقفين ليكونوا طبقة ثورية – غير التعليم – إن المثقفين كانوا طبقة جديدة على المجتمع ، كما أن عوامل السخط على العوامل الأخرى والأتراك والجراكسة والشوام ، قد زاد (انظر : محمد أنيس ، مجلة الكاتب ، مقالة ثورة ١٩١٩ ، أغسطس ١٩٥٣ ص ٢٣ ، ٢٤).

(١٨) محمد إسماعيل ، السابق ج١ ص ١١٩.

(19) Dekimein, R. H, Egypt Under Nasser (New York;). Srare University of New York Press, 1971.

(20) P 180 I bid, 180, 184

(٢١) عاطف أحمد فؤاد ، الصفوة المصرية قضاياها وانتماءاتها ، دار المعارف ١٩٨٥ ص ٢٣ .

(٢٢) محمد إسماعيل ، السابق ص ١٢٠ نقلا عن :

Lokoff, Sanford A, P 313

(23) Dekimejian, R. I bid, P 171

(24) Ibid, P 170/184

(25) Jahkouski, J Egypt Young repels, Hoover Institution press, Sranford university, Srtanbord California, 1975, P6.

(٢٦) عامر النجار ، الطرق الصوفية فى مصر ، دار المعارف ١٩٨٣.

(٢٧) آخر ساعة ١٥ يونيو ١٩٨٣ ، ذكريات الشيخ الباقورى ، ص ٥١.

(٢٨) حسن البنا ، مذكرات الدعوة والداعية ، ١٩٨٦ ص ٢٠ ، ٣٠ .

(٢٩) تزخر كتب التراجم والطبقات القديمة بأقوال الصوفية بشكل سلفى معتدل من أمثال : الرسالة القشيرية للقشيرى ، واللمح للطوسى ، والتعرف للكلاباذى .. وغيرهم ، كما نعثر على تطور هام للاتجاه الصوفى فى مصر بوجه خاص فى كتاب د. مصطفى حلمى : الاتجاه الصوفى فى العصر الحديث ، دار الدعوة بالاسكندرية ١٩٨٢ ، ص٣ ، ص١٦٦.

(٣٠) صحيفة الجمهورية ، ٢٥ إبريل ١٩٦٨ ، د. محمد أنيس ، مقالة بعنوان (المثقفون المصريون والحركة الوطنية ، أيضًا انظر : ز. أ. ليفين ، تطور الفكر الاجتماعى العربى ١٩١٧ – ١٩٤٥ ، ترجمة د. أنور محمد إبراهيم ، دار العالم الجديد ، القاهرة ١٩٨٨ ص ١٨.

(يلاحظ فى هذا الصدد أن الاهتمام بديمقراطية التعليم كان يمثل الهم الأول لدى المثقفين الليبراليين منذ عصر النهضة العربى الأول ، بشكل رؤى معه أن الطريق إلى النهضة – لا يمر بالعودة إلى الماضى ولا فى الانفصال عنه – وإنما يمر من إجراءات تدريجية واسعة فى التعليم وتربية الشخصية على أسس عصرية..) ليفين ، السابق ص٣١/٣٩.

(31) Issawi, ch, Egypt in revolution An Economic Analysis, Oxford 1963, P 96.

(٣٢) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى ، القاهرة ، بدون ج٢ ص ١٧٠.

(٣٣) دار المحفوظات بالقلعة ، محاضر مجلس الوزراء ، جلسة ٦ أكتوبر ١٩٤٦ ، رقم المحفظة (٧).

(٣٤) وعلى سبيل المثال انظر :

- مستقبل الثقافة في مصر ، القاهرة ١٩٣٨.
- الأهرام ١٩٤٩/١٠/٢٨ .
- مصطفى عبد الغنى ، طه حسين ودوره السياسى ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم التاريخ بجامعة عين شمس - كلية الآداب - عام ١٩٨٣.

(٣٥) المصور ، أعداد ٦ ، ٨ ، ٩ أغسطس ١٩٤٠ ص ٢٠.

(٣٦) عبد الحميد فهمى مطر ، التعليم والمتعلمون فى مصر ، الإسكندرية ١٩٣٩ ص ٣٣٧.

(٣٧) محمد جابر الأنصارى ، تحولات الفكر والسياسة فى الشرق العربى ١٩٣٠ - ١٩٧٠ الكويت نوفمبر ١٩٨٠ ، سلسلة (عالم المعرفة) العدد ٣٥ ، ص ١٥٧.

(38) Vatikiotis, P, j, The Modernhistory Of Egypt. P 270

(٣٩) لويس عوض (د.) ، العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح ، دار الطليعة ، بيروت ، ط١ ، ص٩.

(٤٠) مؤتمر التاريخ الدولى فى ألمانيا - شتوتجارت ١٩٨٥.

(٤١) محضر نقاش مع خالد محمد خالد فى ١٩٨٧/١٠/١٠.

(٤٢) محضر نقاش مع الشيخ أحمد حسن الباقورى ١٩٨٣/٩/٣.

(٤٣) أحمد حسن الباقورى ، بقايا ذكريات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٨ ، ص٤٦.

(٤٤) يمكن هنا رصد ثلاث جماعات من الإخوان بعد رحيل مرشد الجماعة حسن البنا .

- الجانب المحافظ : عبد الرحمن البنا.
- الجانب المتطرف : صالح عشماوى.
- الجانب المعتدل : الشيخ حسن الباقورى.

انظر : طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥/١٩٥٢ (مراجعة وتقديم جديد ، دار الشروق ، القاهرة ط ١٩٨٣ ص ٣٦٧).

(٤٥) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوى ، ١٩٨٥/٢/٢٥ ، أيضا : مجلة المصور . القاهرة ، الحوار الأخير لعبد الرحمن الشرقاوى ، إجراء الكاتب فى ١٩٨٧/١١/٢٠.

(٤٦) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ج٢ ، القاهرة ط١٩٧٤/٤، ص ص ١٣٢/١٣١.

(٤٧) رفعت السعيد - السابق ص ١١٨.

(٤٨) سمير غريب ، السيريالية فى مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٦ (والكتاب وإن تركز حول الفن وتأصيل السيريالية لدى الجماعة التروتسكية من المثقفين ، فإنه لا يخلو من شرح واف لتطور الحركة السيريالية فى مصر من حيث علاقاتها بالسياسة) ص ٩٠/٥٦.

(٤٩) عبد الوهاب بكر ، أضواء على النشاط الشيوعى ، بدون ، الملاحق فى الكتاب أيضا انظر : أوراق الخارجية البريطانية . Fo Fo 3 71 69 250 J 1935 .المودعة بدار الوثائق العامة بلندن الفترة بين ١٩٥٢/١٩٤٨.

(٥٠) رفعت السعيد ، السابق ، ج٣، محضر نقاش مع كوريل بباريس.

(٥١) أحمد صادق سعد ، السابق ، ص٥٤.

(٥٢) صباح الخير ، ١٩٨٤/٤/١٢.

(٥٣) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوى ، السابق.
(٥٤) ويلقى أبو سيف يوسف بالضوء على تنظيمات هذه الفترة فيقول (كنت سكرتيرا لتحرير مجلة الفجر الجديد وفى الوقت نفسه محررا الباب (مع العمال فى نضالهم) ، وكانت مجلة الفجر الجديد ودار القرن العشرين مؤسستين من المؤسسات الديمقراطية (العلنية) لمنظمة سرية هى (الطليعة الشعبية للتحرر) التى عرفت أو أطلق عليها أسماء (طليعة العمال) ، (والعمال والفلاحون) ، وكان بعض أعضاء هذه المنظمة أعضاء مشاركين ومؤسسين فى لجنة نشر الثقافة الحديثة مع منظمة سرية أخرى هى (حركة تحرير الشعب)
محضر نقاش بخط يده ، السابق .
(٥٥) محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين ١٩٨٧/٥/١٨.
(٥٦) أوراق هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية (مذكرات) كورييل ، فضلا عن دراسة للدكتور رءوف عباس ، ترجمة عزة رياض ، الناشر سينا للنشر يناير ١٩٨٨ ، ص١٢١.
(٥٧) السابق ص ١٢٦.
(٥٨) السابق ص ١٢٦.
(٥٩) تمثل طغيان الملك فى عديد من المظاهر منها طغيان الملك على الوزارات إلى درجة أن وزارات كاملة كانت تتبع القصر تبعة (شبه رسمية) وتزخر كتابات د. محمد حسين هيكل فى الجزء الثانى من مذكراته (دار المعارف ، ١٩٧٧) بكثير من هذه الصور (انظر صفحات ٢٧٦، ٢٨٦، ٤٨٧) إلى غير ذلك ، أيضًا وللتدليل على هذا يمكن العود الى محاكمات الثوة ج٤ ، أيضًا : تأكيدات كريم ثابت فى هذه المحاكمات وهى كثيرة ، انظر على سبيل المثال ص ٧٤٦، ٧٤٧) إلى غير ذلك .
(٦٠) محمد حسين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، لبنان، ط٣/ ١٩٨٤ ص ٢٣٩/٢٤٠ ، ويؤكد الأستاذ هيكل أن مصطفى أمين كان الصحفى المعبر عن السراى واتجاهاتها فى وزارات الأقلية (٤٤/١٩٥٠) ، وهو ما تؤكده الوثائق نفسها، وعلى سبيل المثال صورة تقرير السفير البريطانى من القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية فى ١٩ فبراير ١٩٥٢ ، وأيضا الوثيقة الأخرى فى نفس التاريخ ، ويورد هيكل نصى الوثيقتين فى ملحقه .
(٦١) أخبار اليوم ١٦ ديسمبر ١٩٤٤ .
(٦٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات ، السابق ص ٢٤٧.
(٦٣) ويمكن أن نجد تفصيلا صادقا لهذه المدرسة من حيث علاقاتها بالقصر من كتاب أحدهم موسى صبرى (قصة ملك و٤ وزارات) ، مؤسسة أخبار اليوم ، بدون ، وهو يحتوى على عديد من هذه المواقف بشهادة واحد من أهلها.
(٦٤) محمد جلال كشك ، كلام لمصر ، دار الوطن العربى ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٣٢ و هو ما يمكن أن نجده واضحا فى كتابات هيكل حينئذ ، ولا سيما فى سلسلة المقالات التى كتبها تحت عنوان (تعال معى) .
(٦٥) كانت هذه الخطب العصماء شائعة بين المثقفين حتى لنجدها فى كثير من كتابات هذا العصر ومثقفيه ، إذ يذكرها سلامة موسى فى كتابه (الأدب للشعب) ، دار نشر سلامة موسى للنشر والتوزيع، بدون ص ٩٢ ، وكذلك ينقلها أحمد بهاء الدين من كتابات هذه الفترة (انظر ، أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكا ١٩٣٦/١٩٥٢ ، بدون ص ٨٠.
(٦٦) الكتلة ١٩٤٥/١/٢٩.
(٦٧) السابق ١٩٤٥/٢/١٠.
(٦٨) السابق.

(٦٩) السابق.
(٧٠) السابق.
(٧١) وعلى سبيل المثال . انظر : بعقول عامة وسياسة طغاة : روز اليوسف ١٩٤٤/١٠/١٦ ، أيضًا : النحاس (موديل سنة ١٩٤٤) : الكتلة ١٩٤٤/١٢/٢١ ، أيضًا : ببغاء السياسة المصرية : روز اليوسف ١٩٤٤/١٢/١٤.
(٧٢) الهلال مايو ١٩٥١.
(٧٣) وجاء فى القصيدة :

فدته البلاد وفدى البلاد — يعالى التراث وغالى القيم
مليك يلوذ به عرشه — وكم ملك بالعروش اعتصم
وذو علم تستظل الملوك — بأعلامها ويظل العلم
وراع رعيته عزه — إذا عز بالصخر بأنى الهرم
أبى الملك إلا كما شاءه.. — منيع الجوار رفيع الدعم

الأهرام ١٩٤٧/٩/٢١ ، كما أورد القصيدة سلامة موسى فى كتابه : الأدب للشعب ، السابق ص ٩٣.
(٧٤) دار المحفوظات والوثائق بالقلعة ، محفظة رقم ٤٢/١٢/١١١/١٤٠.
(٧٥) مصطفى عبد الغنى ، طه حسين ودوره فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير مخطوطة مقدمة إلى أداب عين شمس قسم التاريخ ١٩٤٨، وقد طبعت فى كتاب بعنوان (طه حسين والسياسة) صدرت عن دار المستقبل العربى ١٩٨٧.
وقد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض أعمال طه حسين فى الأربعينيات التى استهدفت الرمز مثل أحلام شهر زاد ١٩٤٣ ، المعذبون فى الأرض ٤٨/٤٦ ، شجرة البؤس ١٩٤٤ ، ألوان ١٩٤٨ ما وراء النهر ١٩٤٧/٤٦. إلخ).
(٧٦) الأهرام ١٩٥١/١٢/٣١.
(٧٧) الأهرام ١٩٥٠/١٢/٣١ وجاء فى نهاية هذه الخطبة ما يلى :
(هذا العهد يا مولاى ثمرة إذن من ثمرات ذلك الملك السعيد الذى أشرف عليه والدك العظيم ولكنه ثمرة بدأها هو وأنضجتها أنت ، فإذا وفيت لوالدك العظيم فشهدت هذا الحفل وأتممت ما بدأ ، فالشعب المصرى كله يتعلم منك الوفاء).
ويكرر طه حسين عبارة (جدكم الكريم) .. (نضر الله وجهه) مرات كثيرة فى الخطبة الواحدة، حتى صارت لتكرارها فى هذا الوقت بين الناس مثالا للنفاق .
(٧٨) المصرى ١٢ فبراير ١٩٥١.
(٧٩) حسن يوسف (مذكرات) ، القصر ودوره فى السياسة المصرية ١٩٢٢-١٩٥٢.
الأهرام ، القاهرة ١٩٨٢، ص ٢٠٢.
(٨٠) ويفسر محمد حسين هيكل هذا الموقف فيقول (وكان صدقى «باشا» يعتذر عن سكوته عن مثل هذه الأمور بأنه يفاوض إنجلترا بإجلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان، ومن الخير أن يبقى الجو الذى تجرى فيه هذه المفاوضات ، وكان القصر والوزارة غير مطالب من جانبه بالمحافظة على صفاء هذا الجو ، بل كأن من حق القصر أن ينتهز مثل هذه الفرصة لتحقيق أغراض لا يستطيع تحقيقها فى الأوقات العادية (محمد حسين هيكل / مذكرات ، ج٢ ، السابق ، ص ص ٢٧٠، ٢٧١).

(٨١) دار المحفوظات بالقلعة ، ملف مصطفى عبد الرازق ، تاريخ التعيين للأوقاف ٤٧/٥/٥ ، ملف ٥٦٣٩٩ ، محفظة ٥٤٧١، عين ١ ، مخزن ١٩ ، وتاريخ تعيينه للأوقاف : نفس التاريخ ، ملف ٥٦٣٤٢ ، محفظة ٥٤٦٥ ، عين ٢ ، مخزن ١٩٠.

(٨٢) الأخبار ١٨٥٣/٦/١١ ، وقد تم تعيينه بالفعل فى ١٦ فبراير ١٩٤٦.

(٨٣) محمد حسين هيكل ، ج٢ السابق ص ٢٨٢.

(٨٤) وقال على عبد الرازق مدافعا عن نفسه بعد ثورة ٥٢: (ليعلم أننى لم أقف موقف الساكت عن الحق ولا المغفى على الباطل . ويحملنى على هذا البيان ما عرفته من حرص المحكمة على بعض الحقائق / والحق الثابت فى الموضوع هو غاية الإيجاز بأنه حين أخبرنى ناظر الأوقاف الخاصة.. فأخبرته بأنه لابد أن يكتب إلى رسميا بما يقول حتى أستطيع أن أحدد موقفى على ضوء خطابه الرسمى وفعلا وصلنى خطابه فأخذته وتوجهت إلى المغفور له محمود فهمى النقراشى ، باشا، رئيس مجلس الوزراء) ويؤكد على عبد الرازق أنه احتج وقدم استقالته وطلب منه أن يكتب مذكرة وطلب منه إرسال ورقة بطلباته ، فأرسل ورقة بطلباته رافضا فأرسل النقراشى الورقة للملك . وانتهى الأمر .
(انظر : أخبار ١٩٥٣/٦/١١).

(٨٥) الأهرام ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، المصرى ٢٠ يوليو ١٩٤٨ ، أيضا : الأخبار ١٩٧٤/١٠/٢٣.
وهو فى بداية الخطب يسهب حول مآثر محمد على وفؤاد (..ثم جاء والدكم فؤاد المصلح الأكبر فوثب بمصر وثبتها الكبرى واسترد لمصر أغلى ما كانت الأيام قد سلبته من تراث جدكم العظيم وحقق حلما عزيزا من أحلام محمد على فى توطيد أركان العرش وتثبيت دعائم الملك فى الأسرة العلوية المجيدة).

(٨٦) صبرى أبو المجد ، أيام الفاروق ، القاهرة ١٩٤٥ ، انظر المقدمة.
أيضا انظر : محمد السيد عشماوى ، تاريخ الفكر السياسى المصرى ، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية الآداب، ص ٧١ وما بعدها .

(٨٧) أحمد قاسم جودة ، المكوميات ، بدون ص ٢٠.

(٨٨) الأهرام أول ابريل ١٩٤٧.

(٨٩) حسن يوسف ، مذكرات ، السابق ص ٥٧/٥٦.

(٩٠) رءوف عباس ، جماعة النهضة القومية لمريت غالى وإبراهيم مدكور ص ١٢.

(٩١) صلاح عيسى ، محاكمة فؤاد سراج الدين ص ٢٣.

(٩٢) أحمد فارس عبد المنعم ، الدو السياسى لنقابة المحامين ١٩١٢/١٩٨١ ، بدون ، ص ١٩.

(٩٣) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٨٣ (١٩٤٩/١٠/١٤) وقد كان الحاضرون ١٤١ محاميا ، أيضا انظر : أحمد فارس عبد المنعم ، السابق ص ص ١٠٤ / ١٠٥.

(٩٤) من المحررين حينئذ : ابراهيم المازنى (السعدى) وحافظ محمود (الأحرار) وفكرى أباظة من جماعة (الحزب الوطنى) .. إلخ.

(٩٥) محاضر مجلس النقابة ٤٩/٤٨ فى خطبة يوم ٣١ مارس ١٩٤٩.

(٩٦) ريتشارد ب . ميتشيل ، الإخوان المسلمون ، ج١، مكتبة مدبولى ١٩٧٧، ترجمة عبد السلام رضوان ، مراجعة فاروق عفيفى عبد الحى ص ٩٦،٩٩.
(ومن المعروف أن حسن البنا لم يكن على عداء شخصى مع الملك ، وقد كان من أحلامه الكبيرة أن يتم استقباله فى الحضرة الملكية ، كما أكدت الأحداث فيما بعد على موالاته الشديدة للعرش ، ومنه كان يأمل تحقيق أحلامه وإصلاحاته ، خاصة أن الجماعة كانت قد حصلت على كثير من التسهيلات الرسمية من الوزارات فى الأربعينيات وهو الموقف الذى لم يتغير كثيرا فى عهد الهضيبى .

(٩٧) محضر نقاش مع الشيخ محمد الغزالى فى ٢٠/٥/١٩٨٨.
(٩٨) محمد الغزالى ، من معالم الحق ى كفاحنا الإسلامى الحديث ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ط٤/ ١٩٨٤ ص ٢١٢.
(٩٩) السابق ص ٢١٩.
(١٠٠) السابق ص ٢٢٤.
(١٠١) السابق ٢٢٤.
(١٠٢) إبراهيم زهمول ، الإخوان المسلمون ، أوراق تاريخية ، والكتاب أحد فصول دراسة بالفرنسية وعنوانها Lcs partis reliy ievx - Etude comporiee ١٩٨٥ ، ص ١٦.
(١٠٣) محمد الغزالى ، السابق.
(١٠٤) محضر نقاش مع الغزالى ، السابق .
(١٠٥) ويقول الغزالى فى كتابه (الاستبداد السياسى) ص ٢١٢.
كان يحرص الهضيبى على مرضاة رجال القصر ، قليل الاكتراث بحقوق الأفراد والهيئات . وقد ألقى كتاب الإسلام والاستبداد السياسى استنكارا لهذه السياسة القاصرة.
(١٠٦) الإسلام والاستبداد السياسى ، السابق ص ٢٥.
(١٠٧) السابق ص ٥٣.
(١٠٨) السابق ص ٦٠ ، وكثيرا ما يردد الغزالى الآية القرآنية (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها اذلة وكذلك يفعلون).
(١٠٩) السابق ص ٢١٩.
(١١٠) محضر نقاش ، السابق.
(111) lactur : Eygptin transition.. M,and Cos, . td, london 1958.
(١١٢) حين نشر كتابه للمرة الثانية ضمنه حيثيات حكم المستشار حافظ سابق رئيس المحكمة.
(١١٣) نشر هذا الكتاب (مواطنون لا رعايا) فى ربيع عام ١٩٥١ ، وقد شكل مع مقالات خالد محمد خالد التى ظهرت خلال السنتين ٥١/١٩٥٢ هجوما حادا من سهام النقد إلى الملكية.
(١١٤) يؤكد هذا كثير من المصادر الماركسية التاريخية ، كما حلله لى كثير من المثقفين اليساريين الذين شاركوا فى أحداث هذه الفترة من أمثال الأساتذة : إسماعيل صبرى عبد الله ولطفى الخولى وأبو سيف يوسف.. وغيرهم انظر محاضر النقاش.
(١١٥) طارق البشرى ، الحركة السياسية ، السابق ص ٦٧.
(١١٦) محضر نقاش مع إسماعيل صبرى عبد الله ، السابق.
(١١٧) يونان لبيب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٥١٩.
(١١٨) يمكن أن يقارن بما حدث بعد ثورة ١٩٥٢ ، فلم يكتف الحكام الجدد بتخطى القانون السائد ، بل سعوا بالقضاء عليه فى إطار القضاء على النظام القديم كله.
(١١٩) فى أعقاب الثورة ، تاريخ مصر القومى من فاروق حتى سنة ١٩٥١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ط١/١٩٥١ ج٣ ص٣٠.
(١٢٠) هكذا تحكم مصر ، على أمين ، الأخبار ، بدون ، أيضا ، انظر : شهادة زكى عبد المتعال رسول النحاس إلى السنهورى فى الجلسات ١٥/١١، ١٥-٢٠/١٢/١٩٥٣ ص ١٥١ و ١٥٢.
(١٢١) السابق ص ٦٠.
(١٢٢) السابق ص٦٠.

(١٢٣) السابق ص ٦٨.
(١٢٤) السابق ص ٧٤ ، أيضا : الرافعى ، السابق ص ٣٠٠.
(١٢٥) أحمد فارس عبد المنعم ، السابق ص ١٢٤.
(١٢٦) المصرى ١٩٥١/١٢/٣.
(١٢٧) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٩٣ (١٩٥١/١٢/٢٨).
(١٢٨) كان حرص مصطفى النحاس على الوزارة دافعا له ليلبى رغبات الملك حينئذ ، وهذا الموقف يتمثل في كلمته التى قالها أمام وزرائه (يجب أن نبقى بأى ثمن) انظر : أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكا، روز اليوسف بدون ص ١١٠.
(١٢٩) أخبار اليوم ١٩٥١/١٢/٢٩.
(١٣٠) تقرير مجلس نقابة الصحفيين عام ١٩٥٠ ، وفى تقرير المجلس كلمة طويلة لأحمد الصاوى محمد الذى أيد النقيب وأضاف أنه يرفض النص المقترح للقانون.
(١٣١) روز اليوسف ١٩٥١/٨/٦.
(١٣٢) الاشتراكية ١٩٥١/٨/١٢.
(١٣٣) حلمى سلام ، قصة ملك باع نفسه للشيطان / أيامه الأخيرة ، دار الهلال ، ١٩٧٢ ، العدد ٢٦٣ ص ١٨٠/١٧٨/١٧٧.
(١٣٤) محضر نقاش مع أحمد أبو الفتح ٥ أبريل ١٩٨٧.
(١٣٥) حلمى سلام ، السابق ص ١٨٤.
(١٣٦) الملايين ١٩٥١/٧/٢٩.
(١٣٧) جلستى ٢٩ ، ٣٠ مايو ١٩٥٠ من مضابط مجلس الشيوخ ، أيضًا : يوجد تسجيل أمين للجلستين فى كتاب هيكل (مذكرات) ج٣ ص٩٠.
(١٣٨) جلسة ٢٩ مايو ١٩٥٠ ، السابق.
(١٣٩) السابق.
(١٤٠) السابق.
(١٤١) حلمى سلام السابق ، ص ٧٢.
(ويلاحظ أن د. محمد حسين هيكل فى مذكراته نفى أنه رد على فؤاد سراج الدين ، يقول : تركت هذه العبارة و لم أعترض عليها حتى يمر الاستجواب كله فى سلام) ص١٧١ ، ٢٠٠.
(١٤٢) رزو اليوسف ١٩٥١/٢/٢٤.
(١٤٣) روز اليوسف ١٩٥٠/٦/٦.
(١٤٤) قال إحسان عبد القدوس فى تلك المقالة :
(إن الرأى العام كله يؤمن أن هناك جريمة وطنية قد وقعت .. وكل جريمة لابد لها من فاعل. فأين الفاعل فى هذه الجريمة ..؟؟
أين المجرم ..؟؟
إن كل ضابط وجندى – وأقولها صريحة – لم يعد يطمئن ، بعد الذى سمعه فى مجلس السلاح ، إلى سلاحه وذخيرته .
وعندما يفقد الجندى ثقته بسلاحه ، يفقد ثقه بنفسه ، ويفقد روح القتال ، ويضيع مستقبل مصر. ولن يستعيد الجندى المصرى ثقته بسلاحه ، وبنفسه ، إلا إذا اطمأن إلى أن الحكومة جادة فى تحقيق اتهامات ديوان المحاسبة – وهو الرقيب الأعلى فى الدولة – واطمأن إلى أن وزارة الدفاع قد طهرت وطهر المتعاملون معها من كل شائبة ، ومن كل شك.

ربعوا الله في مصر ، وفي جنود مصر ، وفي ضباط مصر) حلمي سلام ، السابق ص١٠٨ ، ١٠٩.

(١٤٥) أحمد بهاء الدين ، فاروق ملكا ، السابق ص ٨٨.

(١٤٦) روز اليوسف ١٩٥٠/٦/٧.

(١٤٧) روز اليوسف ١٩٤٩/٦/٢٠.

(١٤٨) روز اليوسف ١٩٥٠/٦/٦.

(١٤٩) وعلى سبيل المثال ، فإن هجومه الشديد يتوزع في الفترة بين ١٩٤٩/٧/٢٠ إلى ١٩٥٠/٥/٦ بروز اليوسف على مجرمي حرب فلسطين ، وتمثل مقالة يوم ٨ يوليو ١٩٥١ بعنوان (دولة الفشل) أعنف هذه الحملات قاطبة ، يقول في نهايتها (جربوا صنفا آخر من الرجال غير هذا الصنف الذي أثبت فشله .. وارحموا مصر من الفشل).

(١٥٠) اللواء الجديد ١٩٥١/٥/٢٥.

(١٥١) اللواء الجديد ١٩٥٢/٤/١٧.

(١٥٢) روز اليوسف ١٩٥١/٧/٣.

(وبعد أن يعدد خالد أمثلة كثيرة لهذا الفساد الذي يعم مظاهر الحكم يسأل : هل تجدون فارقا ، أي فارق ، بين صيف ١٩٥٠ ، وصيف ١٩٥١؟ كلا .. إلا أن يكون الفارق إيغالا في الرجس وإمعانا في التحدي .. (و) .. في الصيف الماضي كنا نخشى أن يفقد النائب العام بعض سلطته .. وفي هذا الصيف فقدنا النائب العام نفسه ..)، ويختم مقالته قائلا : (يا ويل مصر من حكامها لصالحين .. لقد جعلوها بصقة وعارا .. وقطعوا ما بينها وبين العالم المتمدين من سبب .. ذلك أن شعار الحكم في الأمم الحرة : اليوم أمر .. وغدًا أمور ، وشعاره في مصر المرزوءة : اليوم خمر وغدا خمور).

(١٥٣) اللواء الجديد ١٩٥١/٥/٤.

(١٥٤) اللواء الجديد ١٩٥١/٥/٢٢.

(١٥٥) محمد حسين هيكل ، مذكرات ، ج٣ السابق ص ١٩٧.

(١٥٦) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة ، السابق ٣ ص ٣١٩ ، حسن يوسف ، السابق ص ٢٥١.

(١٥٧) الرافعي ، السابق ص ٣٢٢.

(١٥٨) محمد حسين هيكل ، السابق ص ٢٠٣.

(١٥٩) السابق .

(١٦٠) السابق ص ٢٠٦.

(١٦١) السابق ج٢ ص٣٠٢.

(١٦٢) محمد حسين هيكل ، مذكرات ج٢ ، السابق ص ٣١٠.

(١٦٣) ب. ج. فاتيكيوتس ، الجيش المصرى والسياسة ، ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات ، رقم ١١ . ص٥٥ ما بعدها .

(١٦٤) يلاحظ أن التشكيل الوزارى لوزارة على ماهر احتوى على الأسماء التالية : صليب سامى (باشا)، محمد عبد الخالق حسونة (باشا) ، الدكتور إبراهيم شوقى (باشا) ومحمد على نمازى (باشا) ود. محمد زكى عبد المتعال وأحمد مرتضى المراغى (بك) وإبراهيم عبد الوهاب (بك) والأستاذ سعد اللبان ومحمود حسن (باشا) وحامد سليمان (باشا) ، والملاحظة الأساسية هنا أن على ماهر ألف وزارته من وزراء غير حزبيين ومن الفنيين بوجه خاص .

(١٦٥) عبد الرحمن الرافعي ، مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥١ ، ط١٩٥٧/١ مكتبة النهضة ، ص١٢٩.

(١٦٦) د. رءوف عباس ، جماعة النهضة القومية ، درر الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، كتاب الفكر

(٢) ، القاهرة ١٩٨٦ ، وأهمية الكتاب تعود إلى أن صاحبه ضمنه سلسلة لقاءات مع عدد من ممثلى الجماعة ، فضلا عن الملاحق التى تضمنت عديدا من وثائق الجماعة ومحاضر جلساتها من ص ١٨٥ .
(١٦٧) السابق ص ٤٣.
(١٦٨) السابق ص ٤٣ .
(١٦٩) حرص مريت غالى على أن يصدر هذا الكتاب بإهداء إلى صديقه إبراهيم مدكور (الذى كثيرا ما تبادلت معه الحديث فى هذه الموضوعات وغيرها من شئون الوطن وحقوقه المقدسة).
(١٧٠) تم تحديد أهداف الجمعية فى الاجتماع التأسيسى على هذا النحو :
١ - ترمى الجماعة إلى بعث الشعور الوطنى الحق ودعم النهضة المصرية على الأسس الاجتماعية والاقتصادية السليمة ، ووضع برنامج قومى تلتقى عنده كلمة المصلحين ، ويحقق رغبات الأمة فى النهوض والتقدم ، ويرسم للشباب معالم الغد ، ويكفل للأمة رفع مستوى حياتها الروحية والمادية.
٢ - ترحب الجماعة بكل من تشغلهم الشئون العامة عند مختلف نواحيها ، على أنها لا تنتمى إلى حزب أو هيئة سياسية . ولا يشترك فى تنظيم أعمالها فى حزب أو هيئة سياسية.
٣ - تعول الجماعة فى تحقيق أهدافها على الصحافة والاجتماعات الدورية والمحاضرات العامة والأبحاث ومختلف وسائل التوجيه والنشر .
٤ - تسعى الجماعة - بوجه خاص - إلى تكوين رأى عام مستنير يتقبل مبادئها عن اقتناع ويضطلع بنشر رسالتها وتكون له كلمته فى علاج المشاكل القومية وشأنه فى تقرير مصير الوطن .
وقد أعادت الجماعة صياغة أهدافها بعد قرابة عام مرة أخرى على هذا النحو:
١ - العمل على تكوين رأى عام مستنير وتوجيه الشعور الوطنى وجهة الفهم الصحيح لمشاكل البلاد ، سياسية كانت أم اجتماعية واقتصادية ، وإقامة حلولها على الدراسة والبحث والنظر المجرد عن التحزب.
٢ - وضع المبادرة العامة لبرنامج يحقق رغبات الأمة فى النهوض والتقدم ويكفل استكمال استقلالها السياسى والاقتصادى ورفع مستوى حياتها المادية والأدبية.
٣ - الجماعة مستقلة عن الأحزاب ومحظور فيها الجدل الحزبى.
محاضر ، جلسة ٥٧ ، ١٩٤٦/١٢/٢٦ ، ص ٨٠).
انظر : رءوف عباس ، السابق ، الصفحات ٤٦/٥٠.
(١٧١) رءوف عباس ، السابق ص ٦٨.
(١٧٢) قد يكون من المفيد أن نشير إلى بعض القضايا التى طرحت خلال عدة محاضرات ، اهتمت بها الجماعة مثل : (مصر المستقلة ، لإبراهيم مدكور - الملكية الريفية والتأجير لمريت غالى - أهدافنا الاجتماعية لمحمد زكى عبد القادر - أهدافنا الزراعية ليحى العلايلى) إلى غير ذلك ، انظر : رءوف عباس ، السابق ص ٧٤.
(١٧٣) الأهرام ١٠ أكتوبر ١٩٤٦.
(١٧٤) مريت غالى ، الإصلاح الزراعى ، دار الفصول ، القاهرة ١٩٤٥ (المقدمة).
(١٧٥) طارق البشرى ، تطور الحركة الوطنية ، السابق ص ١٩٤.
(١٧٦) انظر كتاب المسحراتى لمحمد خطاب ، مجموعة مقالات ، بدون ، أيضا : تحليل للمشروع وعدد من المثقفين الليبراليين فى كتاب :
(١٧٧) تقدم به إلى مجلس الشيوخ ى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.
(١٧٨) على سبيل المثال ، انظر : الأهرام ٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ فبراير ١٩٤٧ ، ٨ مايو ، ٤ يونيو ١٩٤٧ ، أيضا ٢٢ ، ٢٦ يونية ١٩٤٧ ، و ٣ ، ٥ أغسطس ١٩٤٨ ، ١٧ نوفمبر ١٩٤٨ .. إلخ .

(١٧٩) مريت غالى ، الإصلاح الزراعى ، السابق ص ٥٧ .
(١٨٠) السابق .
(١٨١) السابق
(١٨٢) عاصم الدسوقى ، مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٢٤، ٢٢٦.
(١٨٣) مريت غالى ، السابق ص ١٣ .
(١٨٤) السابق ص ١٦ .
(١٨٥) السابق ص ٣٣ .
(١٨٦) السابق ص ٥٧
(١٨٧) رءوف عباس ، جماعة النهضة ، السابق ص ٩٧.
(١٨٨) إبراهيم مدكور ، الأداة الحكومية ، دار الفصول للنشر ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ص ٣٣ ، ٣٤.
(١٨٩) المرجع السابق ص ١٥١ ، ١٧٩ .
(١٩٠) السابق ص ١٨٣ .
(١٩١) السابق ص ص ١٨٧ ، ٢٠١ .
(١٩٢) السابق ص ص ٢١١، ٢٣٠ .
(١٩٣) السابق ص ٢٤١، ٢٨١ .
(١٩٤) السابق ص ص ٢٩٤ ، ٣٢٦ .
(١٩٥) السابق ص ٣٣٦ .
(١٩٦) السابق ص ٣٣٧ .
(١٩٧) السابق ص ٢١٥ ، أيضا يمكن العودة إلى محضر جلسة ١٩ ، ١٩٤٥/٤/٢٢ .
(١٩٨) روز اليوسف ١٩٦٤/٤/١٤ .
(١٩٩) طارق البشرى ، تطور الحركة الوطنية ، السابق ص ٣٩ .
(٢٠٠) يقول مندور (لم أنتم إلى حزب شيوعى) ، رغم محاولة صدقى تشويهه بالاتفاق مع صحيفة (أخبار اليوم) التى صدرت صباح ٣ يوليو ١٩٤٦ بعد القبض عليه ، إذ كان المانشيت الرئيسى بهذه الصحيفة وفى الصفحة الأولى (القبض على د. مندور الواسطة بين الوفد والكومنترن) ..(و) .. ومن الأشياء المنسوبة إليه كذلك أنه كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية ..) إلخ .
(٢٠١) فؤاد دوارة ، عشرة أدباء يتحدثون ، كتاب الهلال ١٧٢ ، يوليو ١٩٦٥ ص ١٩٦ .
(٢٠٢) روز اليوسف ١٩٦٤/١٢/١٤ .
(٢٠٣) كانت ترويسة الصفحة الأولى من صحيفة (الوفد المصرى) مكتوبا عليها –كما حرص مندور– هذه العبارة «استقلال وادى النيل –الديمقراطية السياسية– العدالة الاجتماعية».
(٢.٤) المصرى ١٩٤٤/١٢/٤ .
(٢٠٥) الوفد المصرى ١٩٤٥/١/٢٢ .
(٢٠٦) الوفد المصرى ٣/٧ – ١٩٤٥/٤/١١ ، أيضا على سبيل المثال : ١٩٤٦/٣/١ إلى غير ذلك كثير.
(٢٠٧) الوفد المصرى ١٩٤٥/٤/١١ .
(٢٠٨) الوفد المصرى ١٩٤٥/٤/١١ .
(٢٠٩) الوفد المصرى ١٩٤٤/٩/١١ .
(٢١٠) الوفد المصرى ١٩٤٦/٤/١٧ .
(٢١١) المصرى ١٩٤٤/٩/١١ .

(ويلاحظ أن مندور دعا ، منذ فترة مبكرة ، إلى تدخل الدولة ، كتب فى مجلة : الثقافة ، فى عام ١٩٤٣ يقول «نحن نريد ديموقراطية اجتماعية لتحقيق عدل اجتماعى ، وهذا العدل لن يكون بغير تدخل الدولة).

(٢١٢) المصرى ١٩٤٤/٩/١١ .

(٢١٣) الوفد المصرى ١٩٤٥/٢/٢١ .

(٢١٤) السابق .

(٢١٥) المصرى ١٩٤٤/٤/٦ .

(٢١٦) السابق ١٧ /١٩٤٤/٤.

(٢١٧) السابق ١٧ /١٩٤٤/٤.

(٢١٨) السابق ص ١٦٦ ، ١٦٧.

(٢١٩) السابق .

(٢٢٠) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/١٧ .

(٢٢١) السابق .

(٢٢٢) السابق .

(٢٢٣) السابق .

(٢٢٤) الوفد المصرى ١٩٤٥/٧/١٦ .

(٢٢٥) الوفد المصرى ١٩٤٧/٥/٤ .

(٢٢٦) السابق .

(٢٢٧) فؤاد قنديل ، شيخ النقاد محمد مندور، دار الغد العربى ، القاهرة ١٩٨٧، ص ٦٧.

(٢٢٨) إبراهيم زهمول ، السابق ، ص ١٦ .

(٢٢٩) يمكن مراجعة فكر الإخوان الاجتماعى بفكر سيد قطب الاجتماعى خاصة فى كتبه : (التصوير الفنى فى القرآن ١٩٤٥ ، مشاهد من يوم القيامة فى القرآن ١٩٤٥، فضلا عن كتابه الهام فى هذا الصدد : العدالة الاجتماعية فى الإسلام ١٩٤٩ وقد أشرنا إليه سلفا).

(٢٣٠) عبد الباقى محمد حسين، سيد قطب حياته وأدبه ، دار الوفا للطباعة ١٩٨٦ ص ٣٦ .

(٢٣١) السابق ص ٤٤.

(٢٣٢) مجموعة من المحاضرين ، الحركات الإسلامية ، مركز دراسات الوحدة العربية، أغسطس ١٩٨٧ ص ٩٩ (انظر رأى الشيخ الغزالى).

(٢٣٣) راجع كتاب خالد محمد خالد الأول (من هنا نبدأ) وكتابه الأخير(الدولة فى الإسلام) ، أيضا محضر نقاش معه ، ١٩٨٧/١٠/١٠ .

(٢٣٤) و (٢٣٥) محضر نقاش ، السابق .

(٢٣٦) وهو ما يتأكد –من جانب الإخوان– من هذين المصدرين :

-(أ) المذكرة التى تقدم بها حسن البنا إلى رئيس الحكومة فى ١٩٣٩ ، أى بعد إعلان الحرب العالمية الثانية بأيام وبها مطالب الإخوان ، انظر – على سبيل المثال – كتاب حسن البنا :الدعوة والداعية، دار الاعتصام، بدون ، ص ٣١٢ .

رسالة (النظام الاقتصادى وبها شرح واف للمشكلة الاقتصادية كمايراها حسن البنا).

(ب) فى كتاب حسن البنا : مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار شهاب ، بدون ، ص ٢٢٨ فضلا عن بقية الرسائل الهامة .

(٢٣٧) طارق البشرى ، السابق ، ص ٣٨١

(٢٣٨) الإسلام والمناهج الاشتراكية ، لجنة النشر للزهديين ، بدون ، ويفهم منه أنه كتب بين عامى ٤٨/١٩٤٩ ، ويؤكد لى الغزالى -فى لقاء خاص- أنه كتبه فى العام التالى من كتابه الأول.

(٢٣٩) الإسلام والأوضاع الاقتصادية ، دار الكتاب العربى بمصر ، ط١/١٩٤٧ .

(٢٤٠) السابق ، المقدمة ، ص ٣ .

(٢٤١) السابق ص ٤ .

(٢٤٢) السابق ص ٥ (يلاحظ هنا أن محمد الغزالى كتب تحت اسمه على الغلاف الأول من الكتاب لفظة : الواعظ وهو ما فعله خالد محمد خالد بعد أن أبان نشر كتابه الأول فوضعت تحت اسمه على الغلاف الأول كذلك لفظه : من العلماء . وهو مايشير إلى تأكيد المثقف الإسلامى لهويته التى تحدد دوره الحقيقى فى المجتمع .

(٢٤٣، ٢٤٤) السابق ص ٦١ .

(٢٤٥) السابق ص ص ٦٤/٦٦.

(٢٤٦) السابق ص ١٤ .

(٢٤٧) السابق ص ١٥ .

(٢٤٨) السابق ص ٢١ .

(٢٤٩) السابق ص ٣٣ .

(٢٥٠) السابق ص ٦٣ .

(٢٥١) السابق ص ٨٤ .

(٢٥٢) السابق ص ٩٨ .

(٢٥٣) السابق ص ١٠٩ .

(٢٥٤) السابق ص ١١٨ .

(٢٥٥) السابق ص ١١٩ .

(٢٥٦) السابق ص ١٤ .

(٢٥٧) السابق ص ١٤ .

(٢٥٨) السابق ص ٣٧ .

(٢٥٩) السابق ص ص ٥٣ ، ٥٤ .

(٢٦٠) السابق ص ص ٥٨ ، ٨٠ .

(٢٦١) السابق ص ٨٥ .

(٢٦٢) السابق ص ٩٣ .

(٢٦٣) السابق ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٢٦٤) السابق ص ١١٩ .

(٢٦٥) نستطيع أن نسبق المرحلة الاجتماعية بالمرحلة التى تسمى بالمرحلة الرومانسية ، وفيها كتب العديد من أعماله الإبداعية فى الشعر والنقد ، ثم تلتها المرحلة الفلسفية التى استعرقت معظم الخمسينيات بالتنظير الفلسفى للإسلام ، ثم المرحلة الأخيرة السياسية التى شغل فيها بالكتابة السياسية (قولا وفعلا)،وهى تحدد بنهاية الخمسينيات وبداية الستينيات.

(٢٦٦) السابق .

(٢٦٧) الملاحظ أن سيد قطب ، دائم الإشارة فى كل كتاب من هذه الكتب إلى بعضها البعض ، فهو حين يتحدث عن العدالة الاجتماعية فى كتابه (السلام العالمى والإسلام) لايلبث أن يشير فى الهوامش إلى كتاب (خصائص التصوير الإسلامى ومقوماته) ، وهو يشير إلى نفس الكتاب فى كتابه (العدالة الاجتماعية فى الإسلام) ، وهو ما يتكرر فى كتبه الأخرى ، غير أن من المؤكد أن فكره تبلور فى مرحلة تالية أكثر من ذلك .

(٢٦٨) سيد قطب ، طفل القرية ، بدون ناشر ، ١٩٤٥ ، ويلتقى بهذا الحس الاجتماعى فى فصوله الكثيرة عن الفلاحين الفقراء ، ومظاهر الفقر المدقع فى القرية ، أو عن أولئك (العرب) الذين كانوا يعملون فى القرية/ ص ١١٨ ، كما يصف الكثير من مظاهر الفقر التى تتبدى لدى الناس العاديين أو المجاذيب ، أو فى عسف السلطات لجمع السلاح ١٥٢٩ .. إلى غير ذلك مما يزخر به الكتاب.

(٢٦٩) جريدة الشرق الأوسط السعودية ، ٩/١٢/ ١٩٨٧ ع ٣٢٩٨ .

(٢٧٠) على سبيل المثال ، انظر فصل (سياسة الحكم فى الإسلام) ، إذ يعطى الحاكم حق التشريع مهتديا بالمصلحة المرسلة وسد الذرائع ..إلخ .. انظر ص ٨٨/٨٤ .

(٢٧١) سيد قطب، العدالة الاجتماعية فى الإسلام، دار الشروق ، ط ١٩٧٨/١٠ ص ٤٤/٤٣.

(٢٧٢) السابق ص ٥٢ .

(٢٧٣) السابق ص ٦٢ .

(٢٧٤) السابق ص ص ٨٣/٨٠ .

(٢٧٥) السابق ص ٨٥ .

(٢٧٦) السابق ص ٨٨ .

(٢٧٧) السابق ص ٩١/٩٠ .

(٢٧٨) السابق ص ٩٥ .

(٢٧٨) السابق ص ١٠٠/ ١٠٨ .

(٢٧٩) السابق ص ١٠٨.

(٢٨٠) السابق ص ١٠٨ .

(٢٨١) السابق ص ١٠٩ .

(٢٨٢) السابق ص ١١٢ .

(٢٨٣) السابق ص ١١٤ .

(٢٨٤) السابق ص ١١٨ .

(٢٨٥) السابق ص ١١٨ .

(٢٨٦) السابق ص ١١٨ .

(٢٨٧) السابق ص ١١٩ .

--- (المصالح المرسلة : هى التى ليس لها نص خاص يشهد لنوعها على الاعتبار . أما سد الذرائع : معنى سد الذرائع رفعها ، فوسيلة المحرم محرمة ، ووسيلة الواجب واجبة).

(٢٨٨) السابق ص ١٢٣ .

(٢٨٩) السابق ص ص١٢٤/١٢٥ .

(٢٩٠) السلام العالمى والإسلام ، دار الشروق ، ط / ص ١٠٣ /١٦٠.

(٢٩١) معركة الإسلام والرأسمالية ، دار الشروق ط ١٩٨٧/١٠.

(٢٩٢) السابق ص ٥ .

(٢٩٣) السابق ص ٦ .

(٢٩٤) السابق ص ٩ .

(٢٩٥) السابق ص ١٠ .

(٢٩٦ ، ٢٩٧) السابق ص ١١ .

(٢٩٨) السابق ص ١٢ .

(٢٩٩) السابق ص ١٤ .

(٣٠٠) السابق ص ١٥ .
(٣٠١) السابق ص ١٩ .
(٣٠٢) السابق ص ٢١ .
(٣٠٣) السابق ص ٢٣ .
(٣٠٤) السابق ص ٣٨ .
(٣٠٥) السابق ص ١١٣ .
(٣٠٦) السابق انظر ص ١١٥ أيضا : ص١٢٢ .
(٣٠٧) انظر تقرير النيابة فى ٢٧ مايو ١٩٥٠ ، أيضا : محمد السيد عشماوى ، الفكر السياسى المصرى ١٩٥٢/٤٥ ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة القاهرة ، كلية السياسة والاقتصاد ، ص ٣١٦ ، أيضا: محضر نقاش مع خالد محمد خالد : السابق ، أيضا : مجلة الوطن العربى التى تصدر من باريس فى ١٩٨٨/٤/٢٩ . والجدير بالذكر أن وكيل النيابة -كان المستشار حافظ سابق- جعل الجلسة سرية غير داع إليها أحدا من الإخوان الذين كان يخشى منهم على المؤلف.
(٣٠٨) خالد محمد خالد ، من هنا نبدأ، بدون ، ص ص ١٤، ١٥ .
(٣٠٩) السابق ص ١٥ .
(٣١٠) السابق ص ١٩ .
(٣١١) السابق ص ٢٥ .
(٣١٢) السابق ص ٢٩ .
(٣١٣) السابق ص ٣٤ .
(٣١٤) السابق ص ٣٧ .
(٣١٥) السابق ص ٥٧ .
(٣١٦) السابق ص ٢٧ ، ١١٧ .
(٣١٧) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق ، وهو ما ردده فى كتابه السابق ، خاصة انظر ص ٩٠ .
(٣١٨) محضر نقاش ، السابق .
(٣١٩) محضر نقاش ، السابق .
(٣٢٠)
أيضا : حول الضجة التى أثارها الكتاب يمكن العودة إلى مجلة الوطن العربى ، باريس ، ٢٧ ديسمبر ١٩٨٤ .
(٣٢١) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
(٣٢٢) روز اليوسف ٣ يوليو١٩٥١.
(٣٢٣) السابق
(٣٢٤) روز اليوسف ١٩٥١/٧/٢٤.
(٣٢٥) السابق
(٣٢٦) روز اليوسف ١٩٥١/٨/٢١.
(٣٢٧) السابق ، ويقول فى نهاية هذه المقالة التى علق فيها على اعتماد الحكومة لمبلغ كبير جدا لشراء سيارات للقصور الملكية : ولكن اسمعوا أيها العابثون .. لقد صنع لكم أخ من قبل هو نوبار باشا مثل صنيعكم هذا وأفرغمال الشعب فى ديوان الخديو .. فقصده الشعب فى نظارة المالية وضربه ومرغه فى التراب .. وجاء إسماعيل لينقذ بنفسه خليله فرفض الشعب وساطته ولم يدع جثة نوبار

حتى تعهد إسماعيل برد الاعتمادات المحذوفة (ل) / وصحيح أننا لن نضربكم لأننا نحترم القانو ن .. بيد أننا سنسقطكم إذا لم تثوبوا .. (و) ويومئذ تعلمون علم اليقين أن هذا الشعب صاحب الجلالة.

(٣٢٨) الفجر الجديد ١٦/٧/١٩٤٥.

(٣٢٩) الفجر الجديد ٣/٤/١٩٤٦، أيضا : أحمد صادق سعد ، صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب الثانية ٤٥/١٩٤٦ ، مكتبة مدبولى ١٩٧٦ ص ١١٦ .

(٣٣٠) الفجر الجديد ١٦/٧/١٩٤٥.

(٣٣١) الفجر الجديد ١٦/٨/١٩٤٥، أيضا : صادق سعد ، السابق ص ١١٦ .

(٣٣٢) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر، بدون ، ص ٢٤٨ .

(٣٣٣) صادق سعد ، مشكلة الفلاح ، القاهرة ١٩٤٥ ، الصفحات ٨،٧ - ٦١ ، ٧٠

(٣٣٤) الفجر الجديد ٢٢/٥/١٩٤٥ ، أسعد ص ٢٠٩ .

(٣٣٥) يوجد العديد من الحلول التى يقدمها صادق سعد فى كتابه : اليسار المصير ، السابق ، والتى سبق نشرها فى الأربعينيات ، انظر ص ١٦٧ .

(٣٣٦) لا نعثر على تقرير واف للحرب الشيوعى المصرى ، وإنما عثرنا على عديد من الشذرات التى وجدناها فى تحقيقات النيابة مع هذا الحزب فى كتابى :

– رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصرى ٥٠ / ١٩٥٧ ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .

– محمولى متولى : مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، بدون ، دار نشر ، ط ١/١٩٧٩ .

(كذلك اعتمدت فى فهم الدور الاجتماعى والاقتصادى للحزب الشيوعى المصرى من خلال لقاء أحد زعيميه البارزين : إسماعيل صبرى عبد الله ، محضر نقاش ، السابق .

(٣٣٧) ملف القضية ٣٤٨ عسكرية ١٩٥٢ ، المرجع السابق ، اطلاع النيابة على مضبوطات فاروق عبد السلام ص ١٢٠٣ ، نقلا عن : رفعت السعيد، السابق ص ٣٦١ .

(٣٣٨) رفعت السعيد ، السابق ص ٣٦٠ .

(٢٣٩) بيرو ، هنرى كرويل ، السابق .

أيضا : محضر نقاش مع إسماعيل صبرى عبد الله ، السابق .

(٣٤٠) شهدى عطية وعبد المعبود الجبيلى ، أهدافنا الوطنية ، عام ١٩٤٥ .

(٣٤١) رشدى البدراوى (مشروع لتعديل الملكية العقارية ، ١٩٤٩) .

(٣٤٢) إبراهيم عامر ، مشكلة الفلاح .

الفصل الثانى

المثقفون وثورة ١٩٥٢

رأينا كيف أن ثورة ١٩٥٢ لم تأت من فراغ ، فرغم أن التجمعات الفكرية والسياسية كانت تفتقد إلى (وحدة) تنظيمية تمكنها من تغيير النظام الذى بلغ درجة الانهيار عشية قيام ثورة ١٩٥٢ ، فإن هذه التجمعات شاركت ، بتياراتها المتباينة – مشاركة كبيرة فى قيام الثورة سواء بالتقديم لها فكريا ، أو بالعمل لها فعليا ، بالاشتراك مع خلية الضباط الذين كانوا – تاريخيا – قد أجروا اتصالا واسعا بعديد من المثقفين وتياراتهم وتنظيماتهم السياسية طيلة الأربعينيات .

ومن هنا ، فإنه يمكن فهم تأكيد المثقفين الليبراليين كطه حسين ومصطفى مرعى ووحيد رأفت وإبراهيم مدكور وغيرهم من أنهم عانوا كثيرا طيلة الأربعينيات لإصلاح النظام القائم ، كما يمكن فهم كتابات مثقفى التيار الإسلامى ، وخاصة الفترة الأولى من قيام الثورة ، إذ كان الرأى السائد لدى الجماعة – جماعة الإخوان المسلمين – فى الفترة الأولى، أنها (ملهمة) حركة الجيش ، و(الوعى) الذى شكل فكرة التمرد نفسها ضد الطغيان المسيطر على مصر ، وأن الثورة كانت (صدى) و(نتاجا) لجماعة الإخوان المسلمين[١] .

ورغم أن جماعات اليسار المتناحرة ، لم يؤيد الحركة الجديدة منها فور قيامها غير تنظيم واحد .: فإن نظرة سريعة إلى برامج هذه الأحزاب وفى أفكار مثقفيها تشير إلى أثرها فى قيام الحركة الجديدة ، وهو ما يؤكده أحد أفراد «حدتو» البارزين – أحمد فؤاد – فهو يقول «كنا نشترك معا فى كتابة منشورات الضباط الأحرار.. (و) .. وأذكر أننى قدمت لعبد الناصر الأهداف الستة بناء على طلبه ونزل بها منشور»[٢] .

وهذه العلاقة أيدها عدد كبير من اليساريين ممن انتموا إلى هذا الحزب وكان ضمن ضباط الثورة فى آن من أمثال أحمد حمروش وخالد محيى الدين ويوسف صديق وأحمد فؤاد نفسه .. وغيرهم .

وهذه الحقيقة ، أعنى بها فعالية المثقفين طيلة الأربعينيات ، أكدت على أن حركة الجيش ضمت من العناصر ما يعد ترجمة لفكر كثير من الكتاب والمثقفين والمشاركين فى توجيه الرأى العام .

وقد استتبع هذه الحقيقة حقيقة أخرى ، هى ، تأييد غالبية المثقفين للحركة الجديدة تأييدا مطلقا ، وهو تأييد استمر قرابة العام الأول منذ قيام الثورة ، وشاركت فيه جميع

التيارات ، بينما قابله الضباط المسيطرون على السلطة باستطلاع صامت ما لبث أن تحول إلى تأييد متحفظ فشك فصدام مروع .

فلنر ظواهر تأييد المثقفين قبل أن نصل إلى الجانب الآخر ، جانب الثورة .

* * *

لم تكد تنجح الثورة حتى سعى رؤساء الأحزاب الليبراليون والمستقلون والمثقفون التابعون لهم - بالطبع - إلى ثكنات مصطفى كامل ليبدوا تأييدهم المطلق .

وقد كان أبرز من ذهب إلى هناك : لطفى السيد ومحمد حسين هيكل وبهى الدين بركات وطه السباعى وعبد الرحمن الرافعى وفكرى أباظة .. وغيرهم ، وقد كان أغلبهم - كما نرى - من السعديين والمستقلين والحزب الوطنى .

لقد ذهب السياسيون والمثقفون إلى مقر الثورة ، وهناك قابلوا قائدها «ليعبروا له عن تمنياتهم للثورة بالتوفيق والنجاح .. (و) .. وقابلهم القائد العام ، وقد ألقى كلمة اللقاء أحمد لطفى السيد نيابة عن الحاضرين نحو الحركة المباركة وشكرهم للضباط والجنود»(٣)

وما لبث عبد الرحمن الرافعى أن قدم لنا مشهدًا آخر حين ذهب مع فكرى أباظة منفردين باسم الحزب الوطنى ، فقابلا القائد العام مرة أخرى - محمد نجيب - لتهنئة النظام الجديد ، وكررا سرورهما بانتصار الثورة ونجاحها .

وهذا الموقف الذى يصفه يعكس موقف عبد الرحمن الرافعى الشديد ، لتأييد كل التأييد للثورة وكتاباته التاليه لهذا لتؤكد مثل هذا الاتجاه فى التأييد المطلق (٤) ، ورسائله المتوالية لزعيم الثورة فى هذا الوقت محمد نجيب تؤكد ذلك الاتجاه ، وهو ما تؤكده أوراقه الخاصة (٥).

وعلى هذا النحو ، فإنه عقب قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ تسابق كثيرون سواء أكانوا من اليسار أم الليبراليين لتأييد حركة الجيش (٦) ، وربما فعل البعض ذلك من باب التطلع للاستفادة من النظام الجديد دون أن يتنبه إلى حقيقة نوايا الحركات العسكرية المماثلة ، وربما كان البعض يدرك هذا ولكنه آثر السلامة ، ويمكن أن نذكر من هؤلاء كذلك من أصحاب الثقافة القانونية عبد الرازق السنهورى والسيد صبرى ، وكذلك من الليبراليين ممن لهم صلات بالوفد كل من طه حسين ومحمد مندور وآل عبد الرازق وعباس العقاد وتوفيق الحيكم ، ويمكن أن نذكر أسماء كثيرة أخرى ترتبط إما بالثقافة فقط ، أو تضيف إلى الثقافة اهتماما سياسيا ملحوظا من أمثال إحسان عبد القدوس وكامل الشناوى ومحمد حسن

الزيات وبيرم التونسى وجلال الدين الحمامصى ووحيد رأفت وإبراهيم مدكور ، وكذلك ممن كان لهم تأثير فى توجيه الرأى العام من الكتاب والصحفيين من أمثال محمد التابعى وأحمد أبو الفتح وصالح جودت ومدرسة الأخوين أمين – على ومصطفى – وموسى صبرى ومحمد التابعى ومحمد حسنين هيكل .. وغيرهم .

وسوف نتوقف عند أحد النماذج المؤيدة للحركة الجديدة وهو طه حسين . وقد كان طه حسين يمثل (صورة) بارزة لموقف المثقف الذى له علاقة بالوفد.

لقد كان موقفه من الحركة الجديدة تأييدا مطلقا استمر إلى ما بعد أن نال عبد الناصر من النظام القديم كله ، وآذى كثيرا من رموزه ، وقد ظهر هذا الموقف منذ الفترة الأولى من قيام الثورة ، إذ تمتع طه حسين بمكانة فريدة بين رجالات الثورة حتى أنه كان يلتقى بجمال عبد الناصر ويناديه (يا جمال) [٧] ، و لم يحدث أن وقع طه حسين فى ضائقة مالية قط إلا ووجد فيها عونا من زعيم الثورة.

الأكثر من هذا أن طه حسين سعى ، منذ البداية ، وبطيب خاطر ، ليلعب دور الوساطة بين جمال عبد الناصر – زعيم الثورة – ومصطفى النحاس زعيم الوفد ، مثنيا النحاس عن تشدده إزاء الضباط الجدد ، داعيا إياه إلى (الملاينة) قائلا له عن ضباط مجلس القيادة : «يجب أن تلاحظ أنهم شبان ويجب أن تتمشى قليلا مع أهدافهم وتجرى حركة التطهير فى الذين عليهم مآخذ» [٨] ، وحين فشلت المحاولات المستمرة للتوفيق بين النحاس والضباط – وكان طه حسين قد قام بجهد كبير فيها – كان طه حسين هو الذى كتب بيان تنحى مصطفى النحاس [٩].

وكتابات طه حسين الأولى أبلغ دليل على تأييده المطلق للحركة الجديدة ، وهو تأييد ما لبث أن تحول إلى تهاون ومسايرة للنظام ، فهو أول من يكتب من رموز الفترة الليبرالية عن (أهداف الثورة المصرية) [١٠] ، (وأهداف الثورة) [١٢] ، ومن هذا أنه كتب من باريس ولما يمر شهر على قيام الثورة ، يقول : «إن مصر ما هى إلا أن تثوب إلى الثقة وتعود إلى الأمل وأحس أن مصر قد وجدت نفسها و لم يخطئها التوفيق ، و لم تجر عن قصد السبيل ، وإنما ملكت أمرها وضبطت نفسها..» [١٣] مهاجما العصر (البائد) خاتما مقالته بالدعوة إلى الحركة ، قائلا : بارك الله للجيش فيما فعل ، وبارك الله للجيش فيما يفعل ، وبارك الله لمصر فى الجيش [١٤].

ورغم أن طه حسين كان فى هذا الوقت يكثر من الحديث عن الديمقراطية ، فإن دعوته إلى تأييد الثورة كانت أغلب ما ميز كتاباته ، فكثيرا ما راح يعلن ارتياحه لسقوط الدستور ، وكثيرا ما أكد أن استفتاء الشعب للاختيار بين الملكية والجمهورية ينتهى دائما إلى أمر واحد يجب الأخذ به قبل هذا الاستفتاء ، وهو ، تقرير النظام الجمهورى ، وهو كثيرا ما يهاجم العهد الملكى الماضى هجوما عاتيا، ويسهب طويلا فى أضرار «وراثة الحكم» [١٥]، وكأن طه حسين تنبه فقط حينئذ إلى هذه الحقيقة.

وبمراجعة دوريات هذه الأيام نرى أن طه حسين هو أول من رفض أن تطلق الثورة على نفسها كلمة (النهضة) أو (الحركة) ، مؤكدا أن ما حدث ليس غير ثورة وهو ما يجب أن تعرف به منذ الآن [١٦] ، فما تفعله هذه الحركة الآن إنما هو (روح الثوة) كما آثر أن يكون عنوان مقالته .

ويغلو طه حسين فى التأييد المطلق ، ويلاحظ أن هذا التأييد يتمشى تماما مع خطوط الثورة الجديدة التى كانت تتلمس فى الحركة (البرجماتية) السبيل الوحيد للسير فى الطريق الجديد ، فلا تطلق الثورة أى شعار إلا ويؤيدها [١٧] سواء كان هذا فى تحبيذ النظام الجمهورى أو تأكيد استمرار الفترة الانتقالية التى دعت الثورة إليها ونفذتها .

ويصل التأييد المطلق عند طه حسين إلى درجة تحريض الثورة على المثقفين الذين يتخذون موقف المعارضة منها ، فيقول على سبيل المثال ، إن «من حق الثورة ومن الواجب عليها أن تحمى نفسها من جموح بعض الأقلام حتى تطمئن إلى بلوغ غاياتها» [١٨].

ويؤكد هذا أنه فى فترة تالية – إبان أزمة مارس ١٩٥٤ وبعدها – يدعو المثقفين – من الجانب الآخر – إلى أن يخلصوا للثورة النصح وألا يختلفوا معها» [١٩].

* * *

وقد امتدت موجة التأييد إلى التيار الإسلامى ، فرغم أنه لم يصدر بيان رسمى بالتأييد عن الجماعة خلال الأيام التالية لقيام الحركة (بين ٢٣/٢٦ يوليو) فى وقت بقى فيه حسن الهضيبى زعيم الإخوان بعيدا فى الإسكندرية مؤثرا الانتظار حتى تنجلى الأمور .. فإن توالى البيانات المؤيدة للجماعة بعد ذلك أكدت على ثبات موقف التأييد [٢٠] غير أنه لم يمض وقت طويل حتى بدا أن البون شاسع بين الإخوان والثورة.

وإذا كان الصدام قد ظهر مبكرا بين الجماعة والثورة ، فإن عددا من المثقفين البارزين فى التيار الإسلامى داخل الجماعة وخارجها قد التقت أفكارهم مع أفكار الثورة فى وقت كانت هوة الخلاف تزيد فيه بينهم وبين التنظيم الإخوانى .

وقد كان أبرز هؤلاء المثقفين ممن أيدوا الثورة من التيار الإسلامى كلا من سيد قطب وخالد محمد خالد والبهى الخولى ومحمد الغزالى .

والجدير بالذكر أن هؤلاء المثقفين كان لهم - كما رأينا فى الفصل السابق - فكر اجتماعى متميز ، فنادوا بتحديد الملكية والضريبة التصاعدية والاهتمام بالفلاح والعامل الزراعى وما إلى ذلك مما قرب بينهم أكثر والحركة الجديدة أكثر من توافر نوازع الاتفاق بينهم وبين سياسيى جماعة الإخوان المسلمين .

وقد بدت مظاهر التأييد المطلق لدى أولئك فى عديد من المظاهر لعل منها الكتب التى صدرت بعد قيام الثورة ، حيا فيها هؤلاء المثقفون الإسلاميون الحركة المباركة ورجالاتها بوصفها إنجازا هامًا لأهدافهم التى طال انتظارهم لتحقيقها ، وبوصفها ثمرة لجهدهم الطويل فى هذا الصدد (٢١).

وقد كان أبرز هؤلاء قاطبة سيد قطب .. و لم يكن بعد من أنصار جماعة الإخوان ، أكثر رموز التيار الإسلامى تأييدا للثورة فور قيامها ، إلى درجة أنه اعتبر هذه الثورة «أعظم انقلاب فى تاريخ مصر الحديث على الإطلاق» (٢٢)، كما سعى للدعوة إلى تطهير النقابات وعدم العودة بأى شكل إلى الوراء (٢٣) ، وفى الوقت الذى بذل فيه جهدا كبيرا لإبراز مفاسد العهد الماضى ، راح يقر كل قرارات الثورة ويؤيدها ، فإذا دعت إلى التطهير يدعو إلى التطهير أكثر منها ، يقول ، وعلى سبيل المثال «لقد ضاع وقت طويل ، فإذا لم يكن أحد يريد أن يرتفع إلى مستوى الحدث ، فلنتجه إلى رجال الجيش وحده ، نهتف بهم اضربوا والحديد ساخن ، اضربوا قبل فوات الأوان» (٢٤) ، وإذا دعت الثورة إلى محاكمة رموز العهد البائد يصيح : «إن محاكمة هؤلاء وثبة يجب أن تتقرر أصولها ، والنهضة التى يجب حراستها من العقلية القديمة» (٢٥) ، مطالبا بعد أيام قلائل بضرورة «اختفاء الوجوه التى سرقت وارتشت واستغلت النفوذ» (٢٦) .

والجدير بالذكر أن سيد قطب ما يكا د يعرف بسقوط على ماهر حتى يصيح بشكل ديماجوجى «لتسقط القوانين ، ليسقط الروتين ، لتسقط كافة التعديلات (٢٧) ، مؤكدا فى كلماته المشتعلة أن سقوط على ماهر له معنى واحد ، هو تصحيح للأوضاع .

وقد كان صوت سيد قطب حينئذ من الأصوات القلائل التى رفضت فى هذا الوقت دعوة عودة الجيش إلى الثكنات ، وهى الدعوة التى كان يجمع عليها أغلبية المثقفين رغم تباين أفكارهم فى عديد من القضايا ، إذ كتب فى فترة مبكرة من قيام الثورة داعيا القائد محمد نجيب قائد الثورة ألا ينسحب رجال الثورة إلى الثكنات ، قائلا لهم «ألا تتركوا الميدان لرجال السياسة. هؤلاء الرجال الدين امتطى الملك السابق ظهورهم فى أغراضه واتخذ منهم أدوات لإذلال الشعب وإعناته ، الرجال الذين تاجروا بنفوذهم فى السوق السوداء . الرجال الذين ساهموا فى تمويل إسرائيل وأنتم مشتبكون معها فى حرب حياة أو موت..» (٢٨).

وبعد أن يؤكد فى مقاله الطويل على أن خفافيش العهد (البائد) سوف تعود إذا ترك رجال الثورة مكانهم ، يضيف مخاطب الضباط : «أيها البطل . أيها الأبطال . إن الوقت لم يحن بعد كيما تعودوا إلى الثكنات . إن حركة التطهير الحقيقية لم تبدأ بعد . وهى فى حاجة إلى خطوات حاسمة لا إلى أنصاف الحلول وأرباعها ، ولمس المشكلات بقفاز من الحرير الناعم بدلا من المبضع الذى يجتث ضرر الداء» (٢٩).

وفى هذا الاتجاه ، يمضى سيد قطب فى تأييده للثورة أكثر من الثوريين أنفسهم ، فهو يعارض من يدعو لإعادة دستور ٢٣ قائلا : «لقد مات ذلك الدستور ومات العهد الذى أنتجه . وماتت كل آثاره ومقدساته .. فدستور الثورة هو الذى يجب أن يعيش (٣٠) ، وهو يعارض دعوة التطهير لأنها أقل ما يطلب فى هذا الوقت المبكر ، بل ويؤيد ضرب الحركات السابقة بعنف شديد «فلم يكن التنين هو شخص فاروق . إنما هو العهد الذى يمثله بكل ما فيه .. وكل من فيه .. وهم كثير» (٣١).

ويطلب سيد قطب حلولا عملية رافضا مثل هذه الحلول التى تنادى بالتعامل الهادئ مع رموز العهد الماضى ، أو التعامل مع قيمه القديمة بشكل بطىء ، وهو يشبه هذه المحاولات التى يلجأ إليها أنصار العهد الماضى والتى يتذرعون فيها بالقانون والدستور بهذه القضايا الفقهية التى تضرب الرأى الحر وتنال منه.

ويبدو أن موقف سيد قطب كان يرتبط - فى الأساس الأول - بالعلاقات الخاصة بينه وبين جمال عبد الناصر شخصيا ، فكثيرا ما استدعاه عقب قيام الثورة ، وقد طلب منه فى بعض هذه اللقاءات أن يكون مستشارا ثقافيا مسندا إليه الكثير من شئون الثورة.

وإذا كان سيد قطب مسئولا عن نفسه غير منتم إلى تنظيم الجماعة ، فإن البهى الخولى كان مسئولا فى مكتب الإرشاد بالجماعة وعضوا فيه ، ومع ذلك ، فقد أيد الثورة فى وقت كان جمال عبد الناصر يسعى حثيثا لاستقطاب الرموز الإسلامية إليه (٣٢) ، إلى درجة أن المصادر الإسلامية تشير إلى أن البهى الخولى كان يقطع البلاد طولا وعرضا داعيا إلى تأييد جمال عبد الناصر ومروجا له (٣٣) ، كما أن شيخا كخالد محمد خالد قبل أن يذهب إلى الإذاعة حين دعى إلى ذلك ليتحدث عن العهد الجديد فى شىء كثير من التفاؤل (٣٤)، كذلك لم يتردد عن الكتابة فى صحفها حين دعى إلى ذلك مهاجما أنظمة العهد القديم وسياساته (٣٥)، وإن ارتد عن هذا فى فترة تالية .

وتتوالى الرموز الإسلامية التى أيدت الثورة وباركتها : فهذا هو الشيخ محمد الغزالى يؤيد حركة الضباط الجدد ، وهذا هو سيد سابق يؤيد الثورة فى كل مناسبة ، وهذا هو عبد القادر عودة وكيل الإخوان ينحاز إلى جمال عبد الناصر قائد الثورة إلى درجة أنه يتردد أن ثمة صداقة وثيقة كانت تربطه مع عبد الناصر (٣٦).

وهذا هو الشيخ حسن الباقورى الذى يستأثر بالسلطان أكثر من الإخوان ينحاز صراحة إلى النظام الجديد فى شىء من الشاعرية والخيال (٣٧) ، وتزخر صحيفة الأخبار ومجلاتها بمقالات الباقورى والأخبار المصورة عنه بما يؤكد أنه انحاز إلى جماعة المهادنين من مدرسة الأخوين (أمين) ، ونستطيع أن نعرف ، ونحن نطالع ذكريات الباقورى التى أوصى بنشرها بعد رحيله ، كيف أن عبد الناصر اهتبل تأييد الباقورى له وحاول أن يستخدمه (مطية) له ، فينفذ الشيخ كل ما يؤمر به من الوعظ على الولاء للنظام الجديد إلى لعب دور الوسيط بين عبد الناصر وبين العقاد مرة ، وبينه وبين البهى الخولى مرة أخرى ، إلى غير ذلك من الأدوار التى تؤكد التأييد المطلق للنظام الجديد (٣٨).

ويتكرر هذا الموقف المؤيد للثورة فى فترة مبكرة كذلك لدى عديد من المثقفين المنتمين إلى التيار الإسلامى من أمثال عبد العزيز كامل وكمال أبو المجد وغيرهما ممن انحازوا إلى صف النظام الجديد بدن تحفظات .

وقد استمر تأييد مثقفى التيار الإسلامى إلى فترة متأخرة فيما بعد ، رغم نشوء الخلاف بين الثورة وجماعة الإخوان ، وهو ما سنصل إليه فى موضعه .

وهو ما يصل بنا إلى التيار الثالث من تيارات الفكر المصرى فى هذا الوقت ، ونقصد به التيار اليسارى .

* * *

وعلى العكس من التيارين السابقين ، فإن التيار اليسارى لم يظهر تأييدا جماعيا فى أول الأمر ، فبينما أيد حزب (حدتو) ذو الصلات المتينة السابقة بهؤلاء الضباط ، فإن الحزبين الآخرين القائمين فى مصر – حينئذ – اتخذا موقفا معارضا مع الميل للترقب والانتظار . فى وقت كان عدد كبير من المثقفين اليساريين يؤيد الثوة بدون تردد خاصة ممن يعملون بالكتابة والصحافة.

وتباينت درجات التأييد أو المعارضة للحركة الجديدة.

وتمثل التأييد لدى (حدتو) فى موقف هنرى كورييل زعيم حدتو ، وهو موقف التزم به كثير من المثقفين المصريين ممن ينتمون إلى هذا التنظيم من أمثال زكى مراد وشريف حتاتة وكمال عبد الحليم وشهدى عطية ومحمد سيد أحمد وغيرهم ، فما كادت تعلن الحركة الجديدة حتى حرص كورييل فى باريس على الإعلان عن تأييده للثوة خلال نشرة ، حلل فيها ما حدث فى مصر على أنها (– كتلة الجيش – الشعب) وبين الدعم الكثيف الذى قدمته للضباط الأحرار كل شرائح الشعب المصرى ، ملاحظا أن الشارع المصرى يبدى حماسه اليومى للنظام الجديد ، وحين سمع من حاول إثناءه عن رأيه أو مراجعته زجر فى وجهه قائلا «ليس المطلوب متابعة الوضع ، يجب النزول إلى الشارع مع الشعب» (٣٩) .

كما أن أصداء هذا الموقف كانت قد وصلت إلى مسجونى (حدتو) فى السجون فبادرت إلى إصدار (بيان) بعنوان (نحن نؤيد هذه الحركة) ، بدا فيه تأييد كوادر هذا الحزب الشيوعى من المعتقلين» (٤٠).

أما (الحزب الشيوعى المصرى) ، فإنه رفض منذ البداية تأييد الحركة الجديدة ، وقد أطلق عليها حينئذ اسم «انقلاب عسكرى ذى طبيعة فاشية» ، وهو ما يعود إلى أن هوية ضباط هذه الحركة كانت مجهولة بالنسبة لأعضاء الحزب المصرى ، على العكس من تنظيم حدتو – فضلا عن أن هؤلاء الضباط كانوا يخفون أنفسهم أول الأمر خلف محمد نجيب كما كانوا يولعون بالبعد عن الأضواء ، يقول إسماعيل صبرى عبد الله أبرز أعضاء الحزب الشيوعى المصرى « لم تكن هذه ديكتاتورية عسكرية كما يظن البعض ، فإما أن تكون

تقدمية، وهو ما استبعدناه حينئذ بسبب تنفيذ حكم الإعدام العلنى فى عمال كفر الدوار ، وإما أن يكونوا فاشيست وهو ما اعتقدناه حينئذ ، واتخذنا موقف العداء المصحوب بالانتظار» (٤١).

أما حركة (طليعة العمال) ، وكان على رأسها فى هذا الوقت أبو سيف يوسف ، فوصفت حركة الثورة بأنها (ديكتاتورية عسكرية) (٤٢) ، وهو ما كان يعبر عن موقفها المشابه لموقف الحزب الشيوعى المصرى مع بعض اختلاف أوجه التقييم .

غير أن ممارسات الثورة كانت كافية فى العام الأول لتبعد التنظيمات اليسارية عنها ، فبينما ابتعد كل من تنظيمى (الحزب الشيوعى المصرى) و(طليعة العمال) ازداد ابتعاد (حدتو) عن الحركة الجديدة ، وقد كانت من أهم الممارسات التى زادت من الهوة بين التنظيمات اليسارية والحركة الجديدة لعل من أهمها إعدام عمال مصانع كفر الدوار إثر اتهام مصطفى خميس ومحمد البقرى بالتخريب ، وكذلك ، حل الأحزاب إثر تهيؤ حدتو لإنشاء حزب رسمى ، أيضا صدور قانون العفو العام عن المعتقلين السياسيين فى وقت لم يصدر فيه عفو عن المعتقلين الشيوعيين ، بل سعى النظام فى أكثر من مرة فى غضون عام ١٩٥٣ إلى اعتقال الشيوعيين وإغلاق صحفهم ، فضلا عن علاقات الثورة بالولايات المتحدة المبكرة فى هذه الفترة، وهى العلاقات التى كانت تؤرق اليسار وتدفع به إلى انتقاد الثورة.

إذن اتخذت العلاقة بين اليسار والثورة حينئذ أكثر من شكل :

١ - المعارضة من التنظيمين المعروفين : الحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال .

٢ - التأرجح بين التأييد والمعارضة لدى تنظيم حدتو.

٣ - التأييد السافر للثورة من مثقفى اليسار ممن ينتمون إلى الصحف والتأثير فى الرأى العام.

وعلى هذا النحو ، فبينما ناصب الثورة العداء كل من فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله ومصطفى طيبة ومحمود أمين العالم وسعد زهران وعبد العظيم أنيس وأحمد نبيل الهلالى وحسن فؤاد وأبو سيف يوسف وغيرهم من الحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال ، فقد تأرجح موقف حدتو ممثلا فى محمد سيد أحمد وشهدى عطية وشريف حتاتة وزكى مراد وغيرهم ، وفى وقت كان عدد كبير من المثقفين ممن عملوا بالصحف يؤيدون الثورة من أمثال : لويس عوض وأحمد فؤاد نجم وإنجى أفلاطون وفتحى غانم وألفريد فرج ويوسف إدريس وغيرهم .

وبدهى أن هؤلاء الأخيرين كانوا يظهرون تأييدهم فى صحف مثل : الكاتب والملايين والجمهورية بعد ذلك .

والخلاصة أن موقف اليسار كان مؤيدا أول الأمر أو مترقبا لما سوف يحدث ، غير أن ممارسات الثورة وإجراءاتها حالت دون الاحتفاظ بدرجة التأييد .

على أية حال ، فإن هذا هو (موقف) المثقفين من شتى التيارات ، فما هو موقف النظام الجديد منهم ؟

* * *

يمكن رصد موقف النظام الجديد من المثقفين خلال مرحلتين ، إحداهما : أن الثورة فى الفترة الأولى لم تصطدم بالمثقفين ، وإنما سعت لاحتوائهم وذلك بوضعهم فى المناصب الإدارية والفنية فقط ، أما فى المرحلة الثانية ، فإنها لم تأل جهدا فى الاصطدام بهم، وذلك فى سعيها الدائب لهدم القديم وتعديل هيكل السلطة القديمة.

ومن ثم راحت تصطدم بهم جماعات وفرادى أثناء تنفيذ خطتها .

وهو ما سنتعرف عليه الآن خلال تتبع العلاقة بين الطرفين .

المرحلة الأولى : الاحتواء :

إن سعى الثورة منذ البداية إلى إشراك عدد من الكتاب والمفكرين الذين ينتمون إلى العهد السابق و لم تعرض عنهم ، غير أن هذا السعى ارتبط بالفكر فقط ، فالثورة لم تعمد إلى اختيار أسماء ارتبطت ارتباطا وثيقا بالأحزاب السياسية قبل الثورة ، وحتى فى حالة اختيارها لاسم و اسمين لهما صفة سياسية ، فقد كان القصد من ذلك إظهار الترحيب برموز العهد السابق إلى حين ، وليس عقد النية لاشتراكهم فى الحكم .

على هذا النحو ، بدا إشراك البعض فى المناصب الإدارية مرتبطا بالتعامل تعاملا هادئا مع هذا الواقع ، وهو ما دعا بفاتيكيوتس إلى القول أن إشراك بعض المثقفين المدنيين بالحكومة بعد الثورة يعود إلى محاولة لكسب الوقت ريثما يقوم قادة الانقلاب بالخطوة التالية وخاصة أن السلطة كلها كانت مركزة فى يد مجلس قيادة الثورة (٤٣).

وكان أول إشراك المثقفين المدنيين فى الوزارات الأولى للثورة ، فبعد أن تم تشكيل وزارة على ماهر فى ٢٤ يوليو صدر مرسوم بتعديل التشكيل الوزارى (٤٤) ليضم ضمن ماضم كلا من مريت غالى للشئون القروية ود. إبراهيم بيومى مدكور للإنشاء والتعمير ،

وهما من وجوه الإصلاح الزراعى قبل الثورة ، ثم نور الدين طراف للشئون البلدية وهو من حزب مصر الفتاة ، ونستطيع أن نجد عددا آخر من هؤلاء فى الوزارة التالية - وزارة محمد نجيب - ضمن خمسة عشر وزيرا برزت أسماء أخرى ، فبالإضافة إلى د. نور الدين طراف كان هناك إسماعيل القبانى وأحمد حسن الباقوى وفتحى رضوان .

ويلاحظ أن تلك الوزارة غلب عليها المتخصصون فى الإدارة والشئون الفنية (٤٥) ، والاحتفاء ببعض السياسيين من الوجوه الجديدة ، وحين نلاحظ أسماء المثقفين الذين شملهم القرار الوزارى نرى أنهم ينتمون - فى ثلاثة منهم - إلى الحزب الوطنى (نور الدين طراف ، أحمد حسين ، فتحى رضوان) ، بينما اختير واحد فقط من جماعة الإخوان المسلمين (الباقورى) ، وواحد ممن يهتمون بمسألة التعليم دون انتماء سياسى محدد (إسماعيل القبانى) .

ويؤكد هذا الاتجاه ، اتجاه التعامل مع التيارات الفكرية فكريا - لا ثقافيا - التشكيلات أو المجالس المدنية التى اشتركوا فيها طيلة العامين ١٩٥٣/١٩٥٢ ، ففى محاضر مجلس الوزراء نقرأ فى (مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء) فى ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ قدمها وزير المالية والاقتصاد لاتجاه «تأليف لجنة لدراسة الأنظمة الحكومية وتقديم مقترحات بشأنها» (٤٦) ، وقد حدد بالفعل مرسوم بهذا ، وكان من ضمن أسماء اللجنة التى شكلت كل من :

السيد : مريت غالى .

دكتور : إبراهيم بيومى مدكور .

فضلا عن عدد آخر من الموظفين والإداريين كما تورد اللجنة.

ومن وثائق هذه الفترة أيضا مذكرة مرفوعة «لمجلس الوزراء بشأن تأليف لجنة لدراسة نظم التعليم الجامعى» يقدمها وزير المعارف فى هذا الوقت - إسماعيل القبانى - وقد اختيرت أسماء هذه اللجنة من كل من لطفى السيد وعبد الرازق السنهورى وإبراهيم مدكوروشفيق غربال ومحمدعوض ومحمد خلف الله وعباس رضوان (٤٧).

وبعد إلغاء الأحزاب راحت الثورة تستعين بعدد من المثقفين الذين ينتمون إلى بعض الأحزاب القديمة ولكن فى حدود الأهداف المدنية فقط ، وعلى سبيل المثال ، حينما شكلت

لجنة لوضع مشروع الدستور فى ١٣ يناير ١٩٥٣ اختير لها عدد كبير من الذين ينتمون – فى الأصل – إلى أحزاب ، ويمكن أن نشير من بينهم إلى كل من عبد القادر عودة من الإخوان ، وفتحى رضوان ونور الدين طراف وعبد الرحمن الرافعى ومحمد على علوبة من الحزب الوطنى وحسن الباقورى – قبل فصله من الإخوان – من جماعة الإخوان .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أن (لجنة الدستور) ضمت ضمن ما ضمت لطفى السيد عن الجامعة ، وفكرى أباظة ومحمود عزمى عن الصحافة فى وقت لم تضم لجنة الدستور أيا من رجال الجيش ولا الوزراء (٤٨) .

ويلاحظ هنا أن المثقفين راحوا يشتركون فى أكثر من مهمة وأكثر من لجنة ، فشارك د. إبراهيم مدكور فى لجنة الخدمات إلى جانب عضويته فى لجان أخرى شبيهة بذلك ، كذلك شارك فى لجنة التعليم طه حسين وإسماعيل القبانى إلى جانب عضويتهما فى لجان أخرى كثيرة (٤٩).

وقد شارك كذلك فى هذه اللجنة التى سعت إلى مشروع دستور (يتفق وأهداف الثورة) رئيس مجلس الدولة عبد الرازق السنهورى أستاذ الجامعة ، ومحمد على علوية عضو مجلس الشيوخ السابق ومصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ السابق أيضا وغيرهم .

بيد أن أكثر الملاحظات أهمية هنا حول تأكيد اتجاه الثورة إلى أصحاب الفكر أن هذه اللجنة لم تحتو على عناصر من الطليعة الوفدية أو الحركة الشيوعية قط ، وأن بعض ممثلى الإخوان والحزب الوطنى الجديد ومصر الفتاة فيها إنما جاء من أن الإخوان كانوا فى هذا الوقت فى فترة المهادنة مع النظام ، أما الحزب الوطنى الجديد فلا خوف منه ، فممثلوه انحازوا الآن للثورة دون قيد أو شرط وكان خير مثال فتحى رضوان .

وبدهى أن انتقاء هذه العناصر لا يمثل أى خطورة على النظام حينئذ .

وتؤكد طبيعة هذه الاختيارات أن العناصر الليبرالية من المثقفين الذين اختيروا باللجنة كان «تفكيرهم ومثلهم السياسية وأهدافهم الوطنية والديمقراطية محدودة بالنظرة الوطنية الليبرالية لسنوات العشرينيات ويمثل نظام ١٩٢٣ . ولذلك جاء تصورهم لأبنية المشروع أشبه ما تكون تنقيحا لدستور ٢٣» (٥٠).

أما بالنسبة لعناصر الإخوان المسلمين ، فنحن لا نلاحظ – كما يذهب طارق البشرى – فى مشروع الدستور أى ريح لهذا التيار ، سواء فى رسم أبنية الحكم أو فى

الصياغات النظرية لنسق الحقوق والواجبات السياسية المنعكسة فى أحكام المشروع ، أو - حتى - فى المصطلح القانونى الفقهى الذى يجرى به التعبير عن تلك الأحكام ، ورغم وجود بعض العناصر الغربية من نداءات العدالة الاجتماعية حسبما تردد فى الأربعينيات ، لا يكاد المشروع يحمل ظلالا لهذه النداءات لولا أثر الزمن حيث صياغة الأطر والهياكل ونظام الحقوق (٥١).

وعلى أية حال ، فإنه يلاحظ هنا أن أصحاب النزوع الفكرى لم يألوا جهدا فى تأييد أهداف الثورة كما يريدها أصحابها ، وعلى سبيل المثال ، فإن اللجنة التى شكلت بهدف مناقشة أهداف الحكم أكدت فى تقريرها على «قرارها بالإجماع أن يكون نظام الحكم جمهوريا (٥٢) فى وقت لم تهتم الثورة بهذه اللجنة ولا بتقريرها».

وقد لوحظ أن اهتمام الثورة بأصحاب الاتجاه الفكرى امتد طيلة السنتين الأوليين ، ومن مظاهره كذلك اهتمام جمال عبد الناصر به ، فكثيرا ما ينشر أن عبد الناصر يستضيف بعض هؤلاء فى بيته ليتشاور معهم ، وقد كان من هؤلاء لطفى السيد وعبد الرازق السنهورى (٥٣) ، وطه حسين (٥٤) ، كما كان يسعى عبد الناصر إليهم من آن لآخر ليشاركوا فى المشورة فى الظاهر ، وهو ما حدث فى تأليف الجمعية التأسيسية إذ التقى بكل من لطفى السيد ومصطفى مرعى وطه السباعى وحسن الباقورى وفتحى رضوان ، وأعلن فى الصحف فى هذا الوقت أن الاتجاه أن يكون من أعضاء الجمعية التأسيسية كذلك نقباء المحامين والصحفيين والمهندسين ورؤساء الجامعات وعمداء بعض كليات الجامعة وشيخ الأزهر والبطريرك والحاخام ومختلف الطوائف الدينية (٥٥).

هذا هو الوقت الذى لم يتردد فيه النظام الجديد لإرضاء النقابات المهنية ، إذ اتخذت الثورة أول قيامها عدة مواقف إيجابية من نقابة المحامين «تمثلت فى إصدار عدة قوانين كانت تطالب بها النقابة قبل الثورة (٥٦) ، كما أن من أول إجراءات الثورة تلبية رغبة أعضاء مجلس «نقابة الصحفيين» الذين تقدموا بمذكرة إلى على ماهر «لإلغاء الرقابة على الصحف المصرية فورا» ، وقد وافق رئيس الوزراء بالفعل على إلغاء الرقابة (٥٧).

معنى ذلك ، أن اختيار أصحاب التيارات الفكرية فى اللجان والمؤسسات لم يقصد به سوى الاستفادة ببعض أفكارهم بقصد احتوائهم والسيطرة عليهم ، وهو ما يشير إليه شاهد عيان فى هذه الفترة ، يقول د. إبراهيم بيومى مدكور : «كنت أشعر أن دعاة الثورة

يريدون أن يكون لهم دور ، وهذا طبيعى ، لكن ما كنت أرفضه أن أكون مستشارا شكليا فقط .. لقد كانوا يرفضون أن أشاركهم القرار والمسئولية» (٥٨).

والأكثر من هذا أن د. مدكور يؤكد أن القضية كانت هى عدم الثقة بالمدنيين رغم ما يديه الضباط الجدد من تعاون معنا .. «وقد تأكدت أكثر من مرة ، ومن تجربتى الخاصة معهم، أنهم لا يريدون مدنيين من أصحاب الفكر واعين أو فعالين» (٥٩) ، وهذا يعنى أن ضباط الحركة الجديدة لم يكونوا ليسمحوا بأن يستأثر أى إنسان – خارج دائرة الحركة – بالقرار السياسى .

ويشير «كوبلاند» فى هذا الصدد إلى أن ما فعله عبد الناصر كان نوعا من «استرضاء المفكرين المصريين» (٦٠) ، وهو هنا يقطع بأن عبد الناصر لم يكن ليهدف من هذه السياسة غير أن يتحول المثقفون «لتشكيل واجهة منهم للرأى العام مهمتها تهدئة صياح الجماهير»(٦١).

المهم هنا أن شهر العسل بين العسكريين والمدنيين من ذوى الاتجاه الفكرى لم يستمر طويلا ، إذ إن حالة الثقة بينهما اختفت بغير رجعة ، وهو ما تحدد أكثر حين بدأت الثورة تقطع خطوات واسعة فى طريق ممارساتها وإجراءاتها بقصد إهالة التراب على الوجه القديم، ومحاولة إحداث القطيعة مع الفترة الليبرالية برمتها .

وهو ما يصل بنا إلى المرحلة الثانية :

المرحلة الثانية : الصدام :

كان هدف الثورة منذ قيامها هو «تعديل هيكل السلطة» وهذا التعديل لدى ضباطها كان يعنى أن يرتبط بالهدم : أى ، الصدام مع النظام القديم كله ، وقد تحقق ذلك خلال سعى السلطة الجديدة للقضاء على رموز هذا العهد (البائد) ، فبدأ النظام بإظهار حسن النية مع السياسيين القدامى من شتى التيارات ومن شايعهم من أصحاب الفكر بهدف احتوائهم ، وما لبث أن استبدلت بسياسة حسن النية سياسة الشك فالصدام(٦٢).

وتأسيسا على ذلك ، فإن عبد الناصر ، فى سعيه للقضاء على الحياة النيابية أو حل الأحزاب وما إلى ذلك من الرموز التى كانت تمثل مصادر قوة للعهد السابق، كانت تسيطر عليه فكرة هامة ، هى ، أن عودة النظام القديم هو ، بدون قيد أو شرط ، لا يعنى «سوى

عودة تلك الشرذمة من السياسيين الانتهازيين للحكم ثانية . وتعزز اعتقاده بضرورة عزلها مهما كانت الأمور ، وإحلال .. الصفوة الممتازة من العسكريين مكانها..»[٦٣].

وعلى هذاالنحو ، يمكن أن نرى أن الإجراءات الجديدة التى حاولت النيل من النظام القديم ونظمه الدستورية ، إنما كانت بقصد النيل منه ، فلو كان قد وفر حرية الانتخابات أو غيرها من النظم الليبرالية لكان يمكن أن تهدد سلطته بالزوال .

وهو ما تنبه إليه تحت مؤثرات كثيرة ليس مكان مناقشتها هنا .

ومهما يكن، سنحاول فيما يلى أن نوضح الميادين التى دارت فيها المعارك بين أصحاب الفكر السياسى ، وبين السلطة الجديدة فى مصر ، وهى ميادين حولت موقف الكثير من أصحاب الفكر من موقف التأييد المطلق أول الأمر إلى موقف المعارضة.

ويمكن إيجاز الأسباب التى دفعت بالصدام خطوات بعيدة إلى الأمام فى عديد من الإجراءات السياسية ، سنشير إلى بعضها فيما يلى:

سقوط دستور ٢٣

رغم حرص النظام الجديد –منذ البداية– على احترام الدستور وإعلان ذلك فى أكثر من موضع ، فإنه لم يلبث أن قام بإلغائه فى بيان أعلنه قائد الحركة فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، وسبقت هذا عدة إجراءات دستورية حالت بين ممارسة الحياة النيابية قبل ذلك، كأن ينجح هذ النظام فى عدم دعوة البرلمان الوفدى الأخير وإرجاء انتخابات مجلس النواب وما إلى ذلك مما حفز عددا كبيرا من المثقفين الليبراليين للتصدى لهذه الإجراءات.

وعلى هذا النحو ، كان الصراع يدور بين الإجراءات الدستورية والإجراءات الثورية، أى بين النظام الجديد والنظام القديم .

ويمكن أن نرى فى موقف أحمد أبو الفتح نموذجا صادقا لرد الفعل إزاء أول الإجراءات الثورية المتمثلة فى سقوط الدستور فى حالتى الخوف من إلغاء الدستور وإلغائه بالفعل ، ففى ٧ سبتمبر ، أى قبل إعلان سقوط الدستور ، يكتب فى (المصرى) عدة مقالات بعنوان (إلى أين ؟) يؤكد فى إحداها «أن فرحته بحركة ١٩٥٢ «مبعثها إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور . وأستطيع أن أقرر أن فرحتى بعزل الملك

كانت كل أسبابها مستمدة من أن فى زواله تمكينا للحياة الدستورية واسترداد الشعب لحقوقه ....» (٦٤).

وكان عدد آخر من المثقفين يزينون للنظام الجديد سقوط الدستور وعلى رأسهم د.السيد صبرى (٦٥) ، وسهل لهم ذلك كثيرا بحجة أن (الفقه الثورى) –العنوان الذى دافع تحته عن رأيه– هو الذى يصلح ليقوم منهجا تمضى عليه الثورة .

ويمكن تلخيص رأى د. السيد صبرى فى هذا الخصوص بأنه راح يدافع – وهو أستاذ القانون العام بكلية الحقوق بجامعة القاهرة – عن النظرية الدستورية القائلة بسقوط الدساتير القائمة وزوالها من الوجود نتيجة للثورات والانقلابات . وكيف أنه بتمام نجاح (الثورة) يسقط الدستور القائم فوراً ، واستشهد بذلك بعدة أمثلة من تجارب الدول الأخرى ، وانتهى إلى القول بأن ما حدث هو ثورة ، وأن دستور ١٩٢٣ الملكى سقط تلقائيا بنجاح الثورة فى يومى ٢٣ و ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ، بالذات ، وحسب قادة الثورة بعد أن استولوا على الحكم وأطاحوا بالملك أن يعلنوا على الملأ سقوط دستور ١٩٢٣ إثباتًا لواقع الحال ودون ما حاجة لأية إجراءات أخرى (٦٦).

وعلى هذا النحو، منح أستاذ الجامعة لرجال الحكم صلاحية صفة (الفقه الثورى)، لا صفة (الفقه الدستورى) ، فى وقت كان هؤلاء الرجال يهتبلون أية فرصة للفكاك من شباك العهد القديم ، وكان فى أفكار السيد صبرى فرصة لهم ليمارسوا مايستطيعون به فرض إرادتهم من خلال (الثورة) أكثر من (الدستور) فى هذه الفترة التى كان لابد لهم من أن يواجهوا نظام العهد القديم كله بأى سلاح .

ونعود للسيد صبرى ، فقد ظل يزيد فكرته توجيها طيلة الفترة التالية ، ففى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ (٦٧)، يقول مدللا على ضرورة إلغاء النظام القديم : «إن سقوط الدستور لا يؤدى بالضرورة إلى سقوط الملكية لأن النظام لملكى لدينا ترجع أصوله إلى تواريخ سابقة لصدور الدستور يمكن ردها إلى العهد الذى تقرر فيه أن تكون الخديوية وراثية على أن ذلك لا يمنع من أن يكون تقرير استمرار النظام الملكى أو إلغائه خاضعا للاستفتاء الشعبى»، وهو ما دفع د. وحيد رأفت أن يرى أن تاريخ هذا المقال وما جره لمناقشة قضايا أخرى «يوحى بأنه تم التفاهم على مضمونه بين كاتبه وبين قادة حركة ٢٣ يوليو الذين كان يحلو لهم فى بادئ الأمر الائتناس ببعض أفكار هذا الفقيه الدستورى المواتية لأغراضهم ومخططاتهم»(٦٨).

وقد ترتب على هذا الإجراء – بالفعل – سقوط الدستور ، فزاد التحول الحاد فى مواقف الكثيرين من التأييد إلى المعارضة.

وعلى إثر ذلك قال د. وحيد رأفت مندهشا لهذه الخطوة :

«من العسير أن ينعقد الإجماع على وصف ما تم خلال الأيام الأربعة الأولى من حركة الجيش رغم أهميتها الكبرى بأنه ثورة عصف بالدستور القائم فأهدرته فى نظر الكافة أو حتى فى نظر القائمين بالحركة» (٦٩).

وبعد أن يستعرض د. رأفت العديد من الأفكار التى زينت للحكم الجديد التغيير الجذرى ، يضيف : «كان الرأى السائد لدى الفقهاء الرسميين وغيرهم أن الدستور مازال قائما رغم استبدال ملك بملك ورغم عنصر القهر الذى لازم ذلك التغيير لشخص الجالس على العرش»(٧٠).

ويناقش فكرة (الثورة) وما تجره من تغييرات حادة على المجتمع نافيا هذه الفكرة «إذا كان الرأى القائل بانهيار دستور ١٩٢٣ قد بدأ مبكرا أى سابقا لأوانه حينما بدأ فى أواخر يوليو سنة ١٩٥٢، عندما كانت حركة الجيش فى أول مراحلها ، فإنه غدا مقبولا الآن فى ضوء ما تكشفت عنه الأيام من ذلك التاريخ»(٧١).

وقد استطاع وحيد رأفت أن ينفض عن نفسه غبار العداء المطلق للثورة ، فقد طالب بأنه فى حالة انهيار دستور ٢٣ «سن دستور آخر يحل محله .. بالرجوع إلى الأمة مصدر السلطات» ، وقد راح يؤكد هذا الرأى فى كتاباته التالية ، فدعا إلى هذا الدستور الجديد مع وجوب دعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع إقرار الدستور الجديد – لا لجنة معينة حكومية – بعيدا عن الاستفتاء الذى وصفه بأنه «كثيرا ما استغله الديكتاتوريون .. لدعم سلطاتهم الشخصية ، وأنه لكى يكون الاستفتاء ديموقراطيا لابد من تهيئة الشعب له وفهمه لمغزاه ، وأن هذا يتطلب درجة من الوعى والنضج السياسى لم يصل إليهما بعد شعبنا نظراً لتفشى الأمية فيه مما لا يؤهله لإصدار حكم سليم».

والملاحظ أنه حين أعلن عن سقوط الدستور فى هذا الوقت أعلن معه أيضا أن الحكومة «آخذة فى تأليف لجنة تضع مشروع دستور جديد ، لعزة الشعب، ويكون منزها

عن عيوب الدستور الزائل [٧٢]، كما ردد أكثر من سبق، من بينهم د. وحيد رأفت نفسه ، وإن كان خالف رأى د. رأفت بأنه سيطرح على الشعب (فى استفتاء عام) [٧٣].

ويكون على الحكومة أن تشكل لجنة لوضع مشروع الدستور ، وبالفعل، تتألف اللجنة من شتى التيارات الفكرية ، بهدف -كما أسلفنا- تهدئة الخواطر ، بدليل أنه بعد أن وضعت اللجنة مشروعها لم يلتفت إليه أحد من قبل النظام ، كما أن هذه اللجنة التى بدأت بخمسين عضوا انتهت إلى خمسة أعضاء فقط ، والأكثر من هذا كله إيلاماً أن نصوص دستور اللجنة التى انتهت إليه ، ورغم ما يحويه من مواد دستورية واعية ، فإنه يحتوى -كذلك- على مواد لم تستطع أن تتخلص من ملامح الفترة الماضية ، فمن يراجع مواد هذا الدستور يلحظ اتجاها مغاليا إلى الديكتاتورية ، وعلى سبيل المثال ، فإنه احتوى فى مواده: الثامنة والتاسعة والعاشرة على قدر كبير من العسف الذى لم يكن لتخفى دلالته على أفهام أصحاب الفكر حينئذ[٧٤] .

وبينما تخوف الليبراليون من إسقاط الدستور نجد أحد المتعاونين مع الثورة - عضو الحزب الوطنى الشهير فتحى رضوان - يصرح بعد ثلاثين سنة حين ينشر فى المصور بما يفيد استنكاره لإسقاط دستور ٢٣ خاصة ، وقد أصبح وزيرا للإرشاد القومى فى وزارة الثورة يقول أنه بأمر جمال عبد الناصر نشر فى جميع الصحف وفى الافتتاحيات الكبرى بهابعنوان (الديمقراطية هى الشعب) ما يفيد استنكاره لسقوط دستور ٢٣، وقد جاء فى هذه المقالة: «أن دستور ١٩٢٣ كان دستورا سليما لا عيب فيه .. وما كان هناك داع لإسقاطه .. لماذا؟ لأنه يقول : الملك يملك ولا يحكم ويقول بضرورة استجواب الوزير ورئيس الوزراء .. ماذا نريد أكثر من ذلك ؟ لكن هذا كان حبرا على ورق» [٧٥].

الأكثر من هذا أن عبد الناصر حاول الاستفادة من وزير الإرشاد فى وزارته حين دفع به لاستقطاب وحيد رأفت لموقفه المضاد لإسقاط الدستور مستفسرا منه عما إذا كان يقبل الانضمام إلى عضويته [٧٦] ، فيؤكد له وحيد رأفت رغبته الملحة لولا بعض المواقف التى كانت ستحسب عليه بالقطع فى حالة انضمامه إلى أية لجنة رسمية ، ويعقب وحيد رأفت على هذا الموقف ، فيقول : «وما ندمت على ذلك يوما لشعورى أنه مهما بذلت من جهد وأصبت من توفيق فإنه لن يكتب لمشروع الدستور الذى تعده أى نجاح ما لم يصادف هوى لدى الحكام الجدد» [٧٧].

ورغم ما كان يبدو على أحمد أبو الفتح من استياء من الحديث الذى كان يجرى حول إسقاط الدستور ، فإن هذا الاستياء تحول لغضب حاد حين أسقط الدستور بالفعل .

والجدير بالذكر أن أحمد أبو الفتح كان منذ البداية من أشد المتحمسين للثورة ، بل أسهم منذ البدايات فى إنقاذها أثناء تنفيذها وتحويلها إلى أمر واقع ، وذلك بالتعرف على توقيت القصر بالقضاء على أصحابها [٧٨]، كذلك أسهم فيما بعد كثيرا بمساعدتها بعديد من المواقف منها معاونة قسم الإعلانات بجريدة المصرى لإصدار مجلة خاصة للثورة (التحرير)[٧٩] ، فضلا عن أنه سعى ليكون حلقة اتصال بين الثورة والوفد، ولكن ما أن اكتشف نزعتها الديكتاتورية بسقوط الدستور حتى تحول موقف التأييد المطلق إلى المعارضة المطلقة .

لقد وصل غضب أحمد أبو الفتح إلى أقصاه فى مايو ١٩٥٢ حين لم يسمح له بنشر مقالة عن الدستور ، اللهم إلا بعد أن نفذ صلاح سالم – وقد كان وزيرا للإرشاد حينئذ– رغبته بأن ينشر إلى جانب مقالته مقالة عضو مجلس قيادة الثورة رداً عليه مفندا من إنكاره لنية الحركة الجديدة للعودة إلى الدستور القديم أو وضع دستور جديد.

فى هذه المعارك الكثيرة التى دخلها أحمد أبو الفتح كان يصيح بجرأة نادرة أن هذه الفترة التى انقضت على الثورة ظلت مصر فيها:

(١) بدون دستور .

(٢) فضلا عن أن الأحكام العرفية التى فرضت فى عهد فاروق لاتزال مفروضة إلى اليوم.

(٣) أن المعتقلات التى كانت مفتوحة من ٢٦ يناير لا تزال حتى اليوم .

(٤) أن الرقابة على الصحف مفروضة عليها [٨٠].

وحين يكتب صلاح سالم فى نفس المقالة فلا يرى فى الماضى غير فساد ودستور فاسد ولصوص ومصاصى دماء .. إلخ، يقول أحمد أبو الفتح ردا عليه « لا أوافقك تماماً على أن الماضى كان كله فسادا ولصوصا ومصاصى دماء ومرتشين ومتلاعبين بأرزاق الناس ، وعلى فرض صحة ما رأيت ، فهل هذا ذنب الدستور؟ هل هذا ذنب الشعب؟ أم أن مرجعه كان لطابع العهد وشكله بوجه عام ، وإذا كان الحكام والنواب والشيوخ قد

سرقوا فهل هذا يبرر حرمان الشعب من دستوره ومن حقوقه السياسية أم أن الواجب يقضى بمعاقبة المجرمين» [٨١].

وحين يتهم صلاح سالم أحمد أبو الفتح بأنه يسعى إلى بلبلة الأفكار، وأن هناك من المشكلات التى تستحق الكتابة عنها أكثر من الدستور كأقوات الناس يرد عليه أحمد أبو الفتح قائلا: «والدستور ياسيدى أعز على الأمة من الطماطم وقمر الدين ، ولذلك فإني لم أكتب عن الطماطم أوعن قمر الدين بل كتبت عن الدستور» [٨٢].

وإلى جانب مقالة أحمد أبو الفتح نلحظ بياناً بعنوان (بيان وزارة الإرشاد عن جريدة المصرى) ، وكان قد كثر تأخر (المصرى) ؛كثيرا عن الصدور فى هذا الوقت ، مما دفع البيان إلى اتهام صاحبها أحمد أبو الفتح ،ويضيق الخناق بعد ذلك على الصحيفة وصاحبها فلا يجد أمامه غير الرحيل إلى الخارج ، لينضم هناك إلى جبهة المعارضة ضد النظام الجديد فى مصر.

وهذا يعنى شيئا هاما ، هو أن أصحاب التيار الليبرالى الذى خاضوا معركة إلغاء الدستور ثم إلغائه بالفعل بشكل يفوق غيرهم من التيارات الأخرى سواء من اليساريين أو الإخوان المسلمين .

حل الأحزاب

لا شك أن الإجراءات التى اتخذها النظام لحل الأحزاب وما تبعها من الدعوة للتطهير والقبض على بعض السياسيين الحزبيين ، نالت أكثر ما نالت من رموز الفترة الليبرالية.

وقد كان أحمد أبو الفتح أول من وعى رغبة الجيش فى (حل الأحزاب) ، فسارع إلى دعوة الجيش بالابتعاد عن الأحزاب ، منبها على الأحزاب ألا تقع فى خطأ يكون من شأنه أن يحرض النظام الجديد عليها .

وقد كان واعيا لدعوة التطهير التى تقدم بها الجيش فى هذا الوقت للأحزاب ، فاهما المعنى من ورائها ، فالأحزاب قد اضطربت فى تنفيذ التطهير الذى أعلنه النظام الجديد ، إذ «لم يتحدد فى ذهنها المقصود بالتطهير على النحو الذى تحدد فى ذهن رجال الجيش» [٨٣] متسائلا عن المعنى الحقيقى لهذا التطهير والباعث وراء القبض على عدد كبير من السياسيين ، ووصل الأمر به إلى الدعوة للأحزاب لتطهير نفسها فى وقت لا يجب أن يتدخل فيه الجيش بحجة إجراء التطهير.

أما د. وحيد رأفت فقد راح يناقش إجراءات النظام فى تنظيم الأحزاب بقانون أم مرسوم ، مهاجما ما جاء فى نصوص المرسوم بقانون لتنظيم الأحزاب السياسية ، خاصة فيما ورد فى مواده بخصوص سلطة وزير الداخلية فى الاعتراض على تكوين الحزب أو على انتماء بعض الأفراد إليه .. أو استبعاد من حكم عليهم فى جريمة مخلة بالشرف ، إذ أن د. رأفت تنبأ بأنه «يمكن مستقبلا لوزير داخلية كل حزب فى السلطة التنكيل بخصومه من أعضاء الأحزاب الأخرى والتحايل على إقصائهم عن الحياة السياسية بدعوى أنهم استغلوا نفوذهم» (٨٤).

وقد كان أكثر المعارضين لحل الأحزاب حينئذ د. محمد مندور ، إذ نشر كتبا صغير الحجم فى هذا الوقت أكد فيه أنه أعلى الأصوات وأشجعها فى رفض محاربة الأحزاب ، فهذه الدعوة التى كانت رائجة – محاربة تعدد الأحزاب – إنما « لا تقل خطورة عن الدعوة إلى محاربة الحزبيين والتحزب فى ذاته ، وذلك لأن النظام الديموقراطى لا يقوم بطبيعته إلا على تعدد الأحزاب ، حتى يكون بعضها رقيبا على بعض»(٨٥) ، وراح يضرب أمثلة من دول العالم المتقدم مضيفا بعد قليل فى وضوح شديد «أن تعدد الأحزاب ضرورة ملازمة لطبيعة الديموقراطية ، والدعوة إلى محاربة هذا التعدد دعوة رجعية تحارب الحرية ، وتمهد السبيل لأنواع من الحكم والاستبداد الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاته حتى نظل أحرارا، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظلال تلك الحرية المقدسة» (٨٦)

واشترط د. مندور على قيام الأحزاب أن ترتبط بحرية التفكير السياسى «وبذلك ينتفى العيب الملاحظ على أحزابنا الحالية من قيامها على العنصر الشخصى» (٨٧) ، كذلك دعا إلى أنه «من الواجب أن يكون الحق فى تكوين الأحزاب السياسية غير خاضع لقيود» (٨٨).

وراح يرد على من ذهب إلى أن الفساد الذى غرقت فيه الأحزاب يعود إلى الأحزاب ، مشيرا إلى أن السبب يعود إلى « الحالة السيئة التى كانت سائدة فى البلاد من طغيان الملك وسطوة الاستعمار ومناورات الإقطاع» (٨٩).

وبينما لم يهتم الإسلاميون كثيرا بقضية الأحزاب ، اللهم إلا معارضة (هيئة التحرير) لفهم دورها الحقيقى وابتعادها عن الدين فهى لا تقوم على أساس الإسلام ، فإن جماعة اليساريين أرادوا الاستفادة من الملابسات التى ارتبطت بمقدمات الخلاص من الأحزاب .

ومحاولات تطهيرها وما إلى ذلك ، ومن هنا فقد ارتبط موقف اليسار بوجه عام بهذه الملابسات ، فما كاد يصدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية يوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٢ حتى سعت (حدتو) لإعلان حزب علنى يضم جميع العناصر الوطنية والتقدمية يحمل اسم «حزب التحرر الوطنى».

وقد تكونت لجنة الحزب التنفيذية بهيئته التأسيسية من تشكيلة تستلفت النظر ، فهى تضم بعض الباشوات إلى جانب المفكرين اليساريين إلى آخرين متشبعين بالثقافة العربية من أمثال : محمد كامل البندارى باشا (رئيسا) ، وحنفى محمود باشا ويوسف حلمى وكمال عبد الحليم وأحمد الرفاعى وأحمد طه ومحمد على عامر وسيزا نبراوى وزكى مراد .

والجدير بالذكر أن اسم خالد محمد خالد كان ضمن المشاركين فى هذا الحزب [٩٠].

ويقول زكى مراد أحد أعضاء (حدتو) البارزين أن اللجنة بدأت تعقد ندوات للمناقشة استعدادا لإعلان برنامج الحزب ، بينما يؤكد أحمد طه ، أنه كان يتأهب لإعلان وجود هذا الحزب فى مؤتمر كان يعد له بضم كافة المندوبين من أنحاء مصر لمناقشة البرنامج والتصديق عليه [٩١].

ورغم أن اللجنة بدأت بعقد اجتماعات طويلة مع جمال عبد الناصر لإخراج هذا الحزب إلى حيز الوجود ، فإن الفكرة أجهضت تماماً حين صدر قانون إلغاء الأحزاب فى يناير ١٩٥٣ ، ولم يلبث أن صدرت أوامر لاعتقال بعض أعضاء (حدتو) أنفسهم فانضم أعضاء (حدتو) إلى موقف العداء مع الأحزاب الشيوعية الأخرى .

وبهذا ، فإن موقف اليسار لم يتعد محاولة الاستفادة من هذا الجو ، وكان هجوم رموزه فيما بعد تعبيرا عن هذا الموقف من النظام .

الصحافة وفرض الرقابة

ثمة مسائل أخرى وقف فيها أصحاب الاتجاه الفكرى موقف الدهشة والشك من نوايا النظام ، ففى الوقت الذى أيدوا فيه الاتجاهات الإصلاحية الأولى كعزل الملك والإصلاح الزراعى وتطهير الأحزاب إلى غير ذلك ، فإنهم لم يستطيعوا أن يفهموا الإجراءات (الثورية) الجذرية للنظام الجديد .

فإذا وضعنا فى الاعتبار أن جماعة الإخوان شُغلت – في الغالب – بصراعها مع القوى الأخرى ، ثم الإغراق فى تهادن النظام الجديد، وهو تهادن مريب تمكنت فيه القوى الحاكمة من كسب جانب الإخوان كسبا للوقت وتفرغا للقوى الأخرى .. إذا وضعنا هذا فى الاعتبار، لأضفنا بالنسبة إلى جماعات اليسار أنها كانت تتلمس طريقها الصعب وسط إجراءات النظام الجديد، وهى إجراءات عنيفة ، كثيرا ما كانت تصيب أصحابها بالدوار ، كإعدام العمال من المدنيين ، أو القبض على المناضلين من آن لآخر، ومن هنا ، فإنه لم يتصد للنظام الجديد كما حدث بالنسبة لقضية الدستور والأحزاب غير الأقلام الليبرالية التى كانت تتوزع فى عديد من مؤسسات الدولة حينئذ كنقابة الصحفيين.

.لقد كان أصحاب الاتجاه الليبرالى بوجه خاص واعين لخطورة دور الجيش فى الحياة السياسية ، فبينما رأى المثقفون الآخرون فى حركة الجيش ديكتاتورية أو فاشية، كانت جريدة المصرى تصدر كل صباح لتحذر من هذه الأفكار التى كانت تروج من آن لآخر ؛ لإيثار الديكتاتورية القادمة أو حكم الفرد ، لقد كان المثقف الليبرالى خاصة يحذر من هذه « الديكتاتورية العادلة وإغراء الجيش على أن يحكم حكما عسكريا ويضرب بالدستور والحياة النيابية عرض الحائط»(٩٢).

وقد كانت نقابة الصحفيين من أولى الهيئات التى تذمرت من إجراءات الثورة ، ففى ٢٥يوليو ١٩٥٢ صدر أمر من الرقيب الحزبى بفرض الرقابة على الصحف، فأصبح الصحفيون وقد ضجوا من فرض الرقابة ، وتقدموا بمذكرة إلى على ماهر «لإلغاء الرقابة على الصحف المصرية فورا وأن يجعلوا رؤساء تحرير الصحف والمجلات هم الرقباء بأنفسهم على أنفسهم » (٩٣).

وقد ووفق على إلغاء الرقابة بالفعل، وأعلن المتحدث باسم مجلس القيادة أن الحركة سوف تعتمد على ضمير المحررين وإحساسهم بالواجب حتى يمكنهم التقييم السليم لما ينبغى أو لا ينبغى أن ينشر (٩٤).

غير أن مجلس القيادة عاد فى ٢١ أكتوبر من السنة نفسها ليصدر الأمر العسكرى رقم (٥٢) وهو «يجيز للرقيب العام لاعتبارات الأمن والنظام العام أن يفرض الرقابة على صحيفة بعينها ، وعلى الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية المتعلقة بهذه الصحيفة» (٩٥).

وقد كانت قضية إلغاء الرقابة هى موضوع الاجتماع الذى عقد بين الصحفيين والمسئولين ، فحضره فتحى رضوان وزير الدولة نائبا عن الوزارة وأنور السادات نائبا عن القيادة وفكرى أباظة عن الصحافة ، وحضر الاجتماع عدد كبير من رؤساء التحرير وأصحاب الصحف، وحين أخذ فتحى رضوان يهدئ الخواطر ويطالب بمراعاة الظروف التى تمر بها البلاد ، وهى ظروف- على حد قوله- تختلف عن كل ما مرت بها فى السنين الماضية ، تحدث فكرى أباظة عن « الطريقة العملية الخاصة بالرقابة ، فمثلاً يحدث أن يكتب المقال أو التصريح ويحذف منه الرئيس الأعلى أو المشرف ما يشاء ثم تأتى المصيبة الكبرى بعد صدور الجريدة ويحدث أن تصل شكوى فتكون النتيجة المعروفة هى المصادرة»(٩٦).

التحذير من الدكتاتورية :

ويطالب الصحفيون فى هذا الاجتماع بضرورة مشورة النقابة فى بعض القوانين ، ويسأل عبد المنعم الصاوى فتحى رضوان عما تم فى أمر المعتقلين الصحفيين من أعضاء النقابة ؟ ويؤكد إحسان عبد القدوس أن «العهود الصالحة دائما تعتمد على قوتها فى أنها تتجنب هذه الأخطار لا باستعمال القوانين ولا باستعمال السلطة التنفيذية».

ويكون على فتحى رضوان فى هذا الاجتماع أن يعود للتحدث حول (ظروف) هذه الفترة التى تحتم لا البحث عن حرية الصحافة وإنما «توافق بين الصحافة وبين الحكومة لحماية هذه الحركة» .

ويهاجم فتحى الرملى فتحى رضوان مؤكدا «أن الأحكام العرفية لا لزوم لها إطلاقا» ، ولا يلبث أن يهاجم إسماعيل الحبروك أنور السادات وفتحى رضوان قائلا فى حسم :«إن هذا الاجتماع لا يختلف فى كثير أو قليل عن الاجتماعات التى عقدت فى العهود السابقة مع الاختلاف فى الأشخاص » (٩٧).

وترفع الجلسة بعد أن تستمر زهاء ساعتين ساختتين .

ولأن الرقابة لم ترفع بعد ذلك ، فإن الجمعية العمومية عقدت فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٢ لتناقش إلغاء الرقابة على الصحف ورفع الأحكام العرفية ، ووافق الحاضرون على أنه إذا لم تلغ الرقابة على الصحف فى موعد أقصاه ١٣ ديسمبر تضرب جميع الصحف والمجلات الأسبوعية والشهرية عن الصدور(٩٨).

وبدلا من أن ينفذ الإضراب ، فإن الصحف تفاجأ بأن الحاكم العسكرى يصدر بعد ذلك بقليل -١٨ يناير ١٩٥٣ - أوامر بتعطيل مجلة الصباح ومجلة الكاتب ومجلة الملايين والواجب وصوت الطالب والمعارضة وغيرها، وراح ممثلو النظام وخاصة صلاح سالم وجمال عبد الناصر يهاجمون الصحف وفى مقدمتها صحيفة المصرى التى كانت تسعى حينئذ وحيدة للدفاع عن الديمقراطية والحرية .

وكانت هذه هى الفترة التى راح النظام فيها يقوم بحملة عاتية ضد اليسار ، بغلق صحفه ،والقبض على أصحابها ، والاستيلاء على بروفات مجلاته وحساباتها .

بيد أن أعلى الأصوات التى ارتفعت مدافعة عن الصحافة وإلغاء الرقابة كانت أصوات الصحفيين من أمثال إحسان عبد القدوس[٩٩] وأحمد أبو الفتح[١٠٠]، وراحت أصوات النظام تحاصر الصحفيين لتجهض ما يدعون إليه .

وقد كانت هذه الأصوات التى راحت تحاصر الصحفيين من الصحفيين أنفسهم ، فمن المؤسف أن المثقفين المهادنين للنظام راحوا يهتبلون الفرصة ليصيبوا الصحافة فى مقتل ، ويؤكدوا على النظام القائم فى فرض الرقابة وسلب الصحفيين حرية الفكر.

بيد أنه إذا كانت جبهة المفكرين من ذوى الفكر الليبرالى كانت أكثرالمؤيدين للثورة فور قيامها ، فإن هذه الجبهة ما لبثت أن تحولت من موقف التأييد إلى موقف المعارضة إثر سعى النظام الجديد للقضاء على مؤسسات الفترة الليبرالية وأحزابها ، وإن لم يقلل هذا من دور بعض التيارات الأخرى كاليسار والإخوان ، غير أنه من المؤكد أن المثقفين من ذوى الميول الوفدية كانوا أكثر من غيرهم معارضة لإجراءات النظام (الثورية)، دفاعاً عن قيم الفترة الليبرالية (الدستورية) .

المثقف الانتهازى :

غير أنه إلى جانب أصحاب الفكر المؤيد أو المعارض من التيارات الثلاثة كان ثمة نوع آخر يمكن أن يطلق عليه الانتهازى ، نؤثر أن نخصص له مايمكن أن يلقى بالضوء على صاحب هذا النمط لخطورة الدور الذى لعبه فى التأثير على الرأى العام ،بل وفى التأثير السلبى على حركات التيارات الفكرية الأخرى، ولاسيما أصحاب الموقف المعارض.

* * *

تعددت مواقف أصحاب المواقف بين المؤيد والمعارض ، وبقى نوع آخر من رجال الصحافة يمكن أن يطلق عليه الانتهازى، نؤثر أن نخصص له الآن هذه المساحة لخطورة الدور الذى لعبه فى التأثير ، رغم أنه ليس صاحب فكر، غير أن خطورة الدور الذى لعبه فى هذا الوقت تحتم علينا أن نخصص له هذه المساحة المحددة.

لقد بدا واضحا تأييد مدرسة (أخبار اليوم) لرجال الحركة الجديدة على اعتبار ارتباط رئيس تحريرها مصطفى أمين بالأمريكيين الذين كانوا -بدورهم- من أهم عناصر تأييد الثورة فى هذه الفترة المركبة .

وقد بدا هذا الموقف خاصة فى صباح ٢٣ يوليو حين اجتمع فى أخبار اليوم محمد التابعى ومصطفى أمين وعلى أمين وكامل الشناوى ، وقرروا أن تقف أخبار اليوم بجميع صحفها ومجلاتها : آخر ساعة، الجيل، الاثنين .. إلخ بجوار الحركة ، وأن يطالبوا بأن تسارع بعزل الملك ، واتفقوا على أن يقوم التابعى ومصطفى أمين بإبلاغ ذلك للقيادة .

ويلاحظ أن مدرسة أخبار اليوم كانت تقف لتؤيد محمد نجيب قبل أزمة مارس ١٩٥٤ [١٠١]، لكنها بعد هذه الأزمة راحت تلقى بكل ثقلها وراء جمال عبد الناصر بنفس الحماس الذى أيدت به محمد نجيب من قبل ، وهو الحماس الذى يذكرنا بتأييدا الملك تأييدا مطلقا قبل ذلك .

فلنقترب أكثر من ممارسة هذه الفئة ومواقفها حينئذ.

فى الوقت الذى تتردد فيه أفكار الدكتور السيد صبرى بحدة تتردد فيه كتابات مصطفى أمين بنفس الحدة ، وتروح (أخبار اليوم) تنشر عن كثير من مفاسد السراى فى عهد الملك السابق بالقدر الذى كانت تشيد فيه -من قبل- بمناقبه ، كما تنشر هذه الكتابات وغيرها فى كتب مثل هذا الكتاب الذى نشر حينئذ بعنوان (فاروق ملكا) [١٠٢]، كذلك تسعى إلى ترضية قائد الثورة الحقيقى جمال عبد الناصر ، فيصبح الناس أحد الأيام ليقرأوا مقالا بعنوان (سر التسعة) لمصطفى أمين وعلى أمين عن قادة الثورة لأول مرة ، يحتوى على أشياء من حياتهم وفى مقدمتهم جمال عبد الناصر بما لايدع مجالا لشك أن هذا يكتب بالاتفاق مع عبد الناصر .

ويلاحظ أن أفراد هذه المدرسة كانوا يكتبون ليعبروا عن أفكار رجال الثورة فى المقام الأول ، أو بعد اتفاق مسبق بينهم وبين هؤلاء الرجال ، سوف نرى هذا من خلال عدة أمثلة لعل من أهمها قضية الصحافة والصحفيين ثم قضية الأحزاب .

ففى الوقت الذى كان يلاحظ فيه دفاع العديد من الأصوات عن الصحافة والصحفيين تخرج علينا مدرسة (أخبار اليوم) بهجوم عنيف ضد الصحفيين ، فمحمد حسنين هيكل يهاجم نقابة الصحفيين هجوما عنيفا ويطالبها بإيقاف المصروفات السرية ونشر أسماء الصحفيين الذين يتقاضون مصروفات سرية ، وتأليف لجان قضائية تفحص حسابات جميع الصحف لتعرف مصادر تمويلها[١٠٣] ومالبث أن كتب مقالتين طويلتين ردد فيهما هذا الرأى ، ومالبث أن انهال السباب على الصحافة والصحفيين من أصحاب الفكر الرسمى المنتمين للنظام في وقت كانت تثار فيه قضية مثل قضية الرقابة والأحكام العرفية .

ويطالب محمد التابعى فى (اقتراح) «تشكيل لجنة تطهير خاصة بالصحف والصحفيين .. وأن يشترك فى اللجنة مندوبون أو ممثلون لديوان المحاسبة .. وأن تسأل اللجنة كل صحفى : من أين لك هذا ؟ وأن تحصى إيراد الصحفى فى عمله»[١٠٤].

وقضية الأحزاب يشارك فيها عدد كبير من أفراد هذه المدرسة، غير أن مصطفى أمين ومحمد التابعى يكونان أكثر من غيرهما اهتماماً بهذه القضية ، وكعادة هؤلاء الكتاب فى التمهيد لأى قرار للنظام ، فإن حملتهما على الأحزاب تكون بمثابة مقدمة وحرث الأرض قبل أن تأتى الدولة بعد ذلك وتحل الأحزاب بالفعل.

ونكاد نقطع أنه ليس من المصادفة فى شيء أن يردد محمد التابعى ، منذ وقت مبكر، ضرورة إلغاء الأحزاب حين كانت تناقش قضية الأحزاب وتطرح على بساط البحث : هل تستمر الأحزاب أم تلغى ؟ ففى مقالة كتبها بعنوان (الخطوة الكبرى نحو الاستقرار) راح يحرض الثورة بألا تسمح «بالعودة إلى نظام تعدد الأحزاب وأن مصلحة مصر تفرض على جميع القادرين الراغبين أن يندمجوا فى حزب واحد لكى ينهضوا جميعا ببرامج الإصلاح الشامل والإنشاء والتعمير ، وأن ظروف البلاد لن تسمح بضياع الجهود والوقت فى المهاترات والمناورات التى تدور وتجرى عادة بين الأحزاب»[١٠٥].

والذى يلفت النظر هنا أنه فى الوقت الذى كانت تناقش فيه هذه القضية بدأت (تمثيلية) متقنة بين محمد التابعى ومصطفى أمين بأن شجرت بينهما مشكلة أو خلاف طرح فى أخبار اليوم وانتشر فى مجلاتها، ويشارك فيه كل أفراد هذه المدرسة.

وقد بدأت مشاهد هذه التمثيلية مباشرة بعد لقاء كل من مصطفى أمين ومحمد التابعى بجمال عبد الناصر(١٠٦)، وقد أوعز عبد الناصر فى هذا اللقاء لمصطفى أمين أن يدافع عن فكرة تعدد الأحزاب ، بينما يتمسك فيها محمد التابعى بفكرة الحزب الواحد، وهذه (المهزلة) التى استمرت شهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٥٣ بدأها مصطفى أمين بالكتابة عن نظام الحزب الواحد مؤكدا فشله فى ألمانيا حيث جلب لها الدمار والخراب وكذلك إيطاليا وموسولينى ٢٢عاما ، واليابان أطلقت حكم الحزب الواحد وعادت تنادى بالديموقراطية وكذلك تركيا (١٠٧).

فإذا بمحمد التابعى يهاجمه بعنف شديد ويبشر بالحزب الواحد ، ويعود مصطفى أمين ليرفض فكرة الحزب الواحد(١٠٨)، فيعود التابعى فى مقالة تالية يرد قائلا: «.. كان فى مصر أحزاب ونظام تعدد الأحزاب .. وكان يحكمها مع ذلك عصابة فاجرة»(١٠٩).

ويتحول (السيناريو) المتفق عليه إلى (استفتاء) تدعو إليه مجلة (آخر ساعة) حول أى النظامين يصلح لمصر: نظام الحزب الواحد أم نظام تعدد الأحزاب ؟

ويطرح هذا السؤال على الجماهير ، وينتظر قليلا ليعلن كيف تنهال أجوبة القراء التى لا تنقطع ، حتى إذا ما تجمع منها كم هائل ، تتحول هذه الأجوبة فى (الصناديق) التى كدست فيها إلى مجلس قيادة الثورة ، ولنترك مصطفى أمين يذكر هذه الواقعة بعد قرابة ثلاثين سنة ، فيقول :

« وفوجئت بورق الاستفتاء ينقل من مكاتب آخر ساعة إلى مكتب جمال عبد الناصر بمجلس الثورة ».

ويظهر أن المكتب تولى فرز الاستفتاء بطريقته الخاصة ، لأن النتيجة التى أعلنها محمد حسين هيكل أن أغلبية القراء تريد الحزب الواحد» (١١٠).

وحين يعود محمد التابعى فى (المشهد الأخير) ليعود من جديد فيدعو إلى نظام

تعدد الأحزاب (جسا للنبض) يكون السهم قد وصل إلى غايته ، وتحددت الأفهام حسب الإعلان الرسمي ، وبدأ النظام يكمل ثمار تعاونه مع مدرسة (أخبار اليوم).

ومن يراجع صحيفة (أخبار اليوم) ومجلاتها يلاحظ أن القوانين التي صدرت كانت مقدماتها والتمهيد لها يتم في هذه المدرسة بشكل يقطع أن ثمة تنسيقا كان يتم بين أصحابها وبين مجلس قيادة الثورة .

ومن يراجع صحف هذه المدرسة يلحظ أن صورة عبد الناصر – قبل أزمة ١٩٥٤– وبعدها كانت تنشر في مربع كبير وبشكل يبرزه – حتى– عن محمد نجيب وعن زملائه .

ولم يقتصر دور مصطفى أمين على تأييد النظام من خلال الكتابة عنه والتمهيد لأفكاره ، بل كان دوره متسقا مع النظام في نشر بعض الأخبار التي يطلب منه نشرها مثل ما حدث قبل الاعتداء على عبد الرزاق السنهوري مباشرة ، ومثل ما حدث في تدبير خطط الاعتداء أوالانقلاب ضد محمد نجيب، بل إن دوره جاوز ذلك كله بلعب دور(رجل المخابرات بالنسبة للنظام) ، فقد كان «كل ما يحصل عليه من معلومات كان يكتبه في تقارير إلى الرئيس أو إلى السادة صلاح نصر وعبد القادر حاتم وسامي شرف» (١١١).

ومصطفى أمين لا ينكر هذا قط ، فهو كثيرا ما اعترف به (١١٢) ، إلى درجة أن عبد الناصر رشحه ليكون مديرا للمخابرات ، وقد ترك هذا الموقف أثره الكبير عند جمال عبد الناصر ، ومن هذا ما ذكره لطفي وأكد أن عبد الناصر قال له بالحرف الواحد «أنه أحياناً يطلب معلومات عن بعض المسئولين أوغيرهم فيقدمها له مصطفى أمين خلال نصف ساعة بينما تتأخر المخابرات عدة أسابيع»(١١٣).

وقد امتد هذا الدور من الداخل إلى الخارج ، ويبدو أن الأخوين (أمين) كانا متصلين بجهات أجنبية كان أكثرها أهمية وتأثيرا جهاز المخابرات الأمريكي ، فعلى الرغم من أن علاقة الأخوين (أمين) بالأمريكيين تعود إلى فترة مبكرة منذ أواخر الأربعينيات (١١٤).. فإن العلاقة التي تأكدت – منذ بدية الخمسينيات – بين مصطفى أمين والسفارة الأمريكية (والإنجليزية بالقطع) كانت أكيدة ، وراحت تتخذ أبعادًا وتفسيرات شتى ولاسيما عند كثير من المثقفين (١١٥) .

وما يقال عن مصطفى أمين يقال -بشكل ما- عن محمد حسنين هيكل، فرغم أن هيكل نجح فى أن يصبح داعية للتغيير الذى تبنته الثورة، وأصبح (صوتها) المخلص ، فإنه لم يتردد فى أن يلعب دوره المستقل بذكاء شديد .

مرة فى صالح عبد الناصر منذ الشهور الأولى للثورة : سواء فى التعبير عن فكره وكتابة مقالاته أو كتبه ، ويؤكد هذا ما قاله عبد الناصر لأحمد فؤاد -القاضى الشيوعى المعروف - من أن على صبرى ومحمد حسنين هيكل «أكثر الأفراد تأثرا بفكره، وإنهما رغم أصولهما الفكرية البعيدة عن الاشتراكية إلا أنهما يعبران مرحلة من مراحل التحول الفكرى إلى الاقتناع بها» (١١٦).

كذلك، فإن هيكل يلعب دورا آخر يتسق مع دوره مع الأمريكيين (وإن كنا لا نستبعد أنه يضع فيه حساباته الشخصية)، ويمكن أن نوافق (كوبلاند) من أن «كثيرا من مواقف هيكل وفكره كانت ترتبط بشكل ما بالأمريكيين فى مصر» .

ويؤكد هذا (كوبلاند) كثيرا ، وفى تفصيلات العلاقة بين هذا الجهاز - المخابرات الأمريكية - وبين عديد من المثقفين فى مصر ، فهو يكرر كثيرا أن العلاقات زادت بين كوبلاند - المسئول السياسى بالسفارة الأمريكية والضباط الأحرار «عن طريق حسنين هيكل الذى كان همزة الوصل بينهم» (١١٧).

على أن المقارنة بين مصطفى أمين وتلميذه محمد حسنين هيكل تغرى دائما بالتوقف عندها لفهم الفارق بين الأسلوبين من حيث علاقتهما بعبد الناصر ، وهى مقارنة نستطيع فهمها حين نذكر مقولة كوبلاند حين قال : « كان مصطفى أمين من المعجبين بعبد الناصر، إلا أنه أقل افتتانا به من تلميذه هيكل» (١١٨)، وهو ما نستطيع أن نفهم عنده قيمة كل منهما والمصير الذى انتهيا إليه فى حياة عبد الناصر .

وقد يكون من السابق لأوانه أن نشير إلى أن هيكل (طرف محاور) (١١٩) فى علاقته بعبد الناصر من خارج النظام ، فمما لا شك فيه أن هيكل ، وإن كان منحازا للسلطة الناصرية فى عديد من وجوهها ، فهو -بالقطع- أحد الذين صنعوا القرار السياسى الناصرى فى كثير من الأحيان .

وفى هذا ما فيه من خطورته على (الخطاب) الناصرى .

وفى ضوء علاقة (مدرسة) الأخوين أمين بكثير من الانتهازيين سمح لبعض هؤلاء أن يلعبوا كثيرا من الأدوار الأخرى ، وهم كثيرون ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : سلامة موسى الذى يؤيد الثورة في العلن ،ويهاجمها فى جلساته الخاصة ، ومحمد التابعى الذى شارك عن طيب خاطر فى (تمثيلية) القضاء على الأحزاب ، وتمهد مقالاته لإجراءات الثورة قبل تطبيقها ، وموسى صبرى الذى يعد كتابه (ملوك و ٤ وزارات)مثالاً للذى يمجد فى العهد الحاضر (الثورة) بقدر ما يهاجم العهد (البائد) فى وقت كان فيه أحد ممثلى هذا العهد القديم[١٢٠]، كذلك أنيس منصور الذى راح يغلو فى تأييد الثورة فى صحفها الخاصة، خاصة فى أمجاد (الجيل) الذى كان رئيسا لتحريرها ، ولا يكاد يرحل عبد الناصر حتى يكتب مقالاته المتوالية فى صحيفة (أخبار اليوم) بعنوان (عبد الناصر المفترى عليه والمفترى علينا) راح يضمنها كتاباً فى خريف ١٩٨٨[١٢١]، بينما فى الأزمات الكبرى فى حقبة عبد الناصر لا يشارك فيها، وإنما ينشغل بموضوعات وهمية نرجسية[١٢٢]، وهو ما فعله عدد كبير من أصحاب هذه المدرسة من أمثال كامل الشناوى وصالح جودت[١٢٣]، وهو ما ينطبق على عدد أكبر ممن يمكن أن يسموا (باليمين)، فإلى جانب صالح جودت يمكن أن نضيف رشاد رشدى ويوسف السباعى .. وغيرهم .

هوامش الفصل الثانى

(١)انظر بيانات جماعة الإخوان وتأكيداتهم على هذا فى المصرى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، أيضا : أول أغسطس ١٩٥٢ ، ٣٠ مارس ١٩٥٤، أيضا ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمين ج١، السابق، ص٢٣٣

(٢) رفعت السعيد ، منظمات اليسار المصرى ، ج٢ السابق ص ٨٩ .

(٣) ترددت هذه الرواية بشكل متشابه عند عبد الرحمن الرافعى فى كتابين ، انظر :

- فى أعقاب الثورة المصرية ج٢، السابق ، ص ٣١٨.

- ثورة ٢٣/ ٣/ ١٩٥٢ ،تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٩/٢٥ ، ط١ /١٩٥٩ ، ص ٣٩/٣٨.

(٤) المصور ١٣ /٣/ ٣٥٩١ فضلا عن تقديمه لعديد من كتب الحركة الجديدة والكتابة عنها وتقديمه كذلك لكتب محاكمات الثورة التى نشرت .

(٥) أوراق عبد الرحمن الرافعى الخاصة (طرف حلمى شاهين) ، وعلى سبيل الشمال رسالة إلى محمد نجيب فى ١٩٥٢/٧/٢٦ ، أيضا : د.حمادة محمود أحمد إسماعيل : صنا عة تاريخ مصر/ دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى ، مركز وثائق تاريخ مصر المعاصرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ ، انظر هامش ص ٩٦ ، ١١٢.

(٦) وقد نتج عن هذا التسابق إهانة بالغة للسياسيين والمثقفين كإبراهيم عبد الهادى، على سبيل المثال يقول فى مذكراته فيما بعد أن رجال الحركة من الضباط « أوقفونا أمامهم كالتلاميذ» ، روز اليوسف عدد ٢٨٣٠ فى ١٩٨٢/١١/١ .

كما أن فؤاد سراج الدين يذكرأنه حين يذهب مع مصطفى النحاس إلى مقر مجلس قيادة الثورة للترحيب بها «سلم علينا الضباط بصرامة» انظر : محضرنقاش مع فؤاد سراج الدين أيام ٥ و ٨ و١٢ فبراير ١٩٧٥ انظر كتاب عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ١٩٥٤ ، روز اليوسف ٧٦ص ، ٣٦٠ ، وفى رواية أخرى يضيف فؤاد سراج الدين عن ضباط الحركة «كانوا واقفين كأنهم تماثيل من الشمع» انظر : أحمد حمروش : شهود ثورة يوليو (٤) مكتبة مدبولى .

وهو ما أشار إليه عبد الناصر فى عديد من خطبه (على سبيل المثال : خطبته فى الفاروقية فى ١٣ أبريل ١٩٥٤ ، أيضا فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٩٥٨ مجموعات تصريحات وخطب عبد الناصر).

(٧) محمود مراد ، توفيق الحكيم ووعيه العائد ، بدون ، ص ٤٩ .

أيضا : محمد الدسوقى ، طه حسين يتحدث عن أعلام عصره ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، ط ١٩٨٢/٣ ، ص ٤٠/٣٨ .

كذلك ، يمكن العودة إلى الكلمة التى ألقاها طه حسين فى جلسة المجمع اللغوى فى تأبين جمال عبد الناصر فى ٤ أكتوبر ١٩٧٠ (الجلسة الأولى / الدورة السابعة والثلاثون) وجاء فيها:
« وأشهد أنى عرفت الرئيس عبد الناصر منذ أوائل الثورة ، واتصلت بينى وبينه مودة كانت فى غاية الإخاء وفى غاية المتانة ، وله على فضل لا أنساه ، فهو قد تفضل ذات يوم وفاجأنى بأن أهدى إلى قلادة النيل ، ولم يكن إهداء هذه القلادة للأفراد والمواطنين مألوفا من قبل إلا إذا نهضوا بمنصب رئيس الوزراء ... (و).. فكان صديقا صادقا وأخا حميما» وقد نشرت الكلمة فى أهرام ٦ أكتوبر ١٩٧٠.

(٨) إبراهيم فرج ، ذكرياتى السياسية ، ص ١، دار المأمون ، القاهرة/١٩٨٣ ، ص ١١٠.

(٩) شهادة إبراهيم فرج فى كتاب أحمد حمروش، : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، ج٢ السابق ص ٢٨ .

(١٠) الحديث ٧، ١٩٥٢/٨ .

(١١) الأهرام ١٩٥٢/٨/٩ .

(١٢) الأهرام ١٩٥٢/٩/٢٦.

(١٣) الأهرام ١٩٥٢/٨/٢ .

(١٤) السابق .

(١٥) الأهرام ١٩٥٢/٢/١٣ .

(١٦) الوادى ١٩٥٢/١٢/١٩ .

(١٧) روز اليوسف ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢.

(١٨) روز اليوسف١٨ مايو ١٩٥٣ .

(١٩) الجمهورية ١٩٥٤/٧/١٤ .

(٢٠) لقد أكد حسن الهضيبى فى أحد هذه البيانات ، وإن جاء هذا متأخرا ، أن «الإخوان المسلمين بطبيعة دعوتهم خير سند لهذه الحركة ، يظاهرونها ويشدون أزرهاحتى تبلغ مداها من الإصلاح ، وتحقق للبلاد ماتصبو إليه من عزة وإسعاد» ، انظر: نص هذا البيان فى الأهرام ١٩٥٢/٧/٢٨، أيضا: بيانات أخرى فى الأهرام ٨/٢، ٨/١٣ ، ١٩٥٢/١٠/٩ ، أيضا بيان بالأهرام فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

(٢١) على سبيل المثال: البهى الخولى ، قائد الدعوة ، ص ٧٨، ٨٨ ، أيضا : الغزالى ، الإسلام المفترى عليه بين الشيوعيين والرأسماليين ، ص ٥، ٦ أيضا انظر: ميتشل ، السابق ج١ ص ٢٣٢.

(٢٢) محمد حافظ دياب ، سيط قطب : الخطاب والأيديولوجيا – دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٠٠.

(٢٣) السابق ص ١١ .

(٢٤) الدعوة ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

(٢٥) الدعوة ٢٦ أغسطس ١٩٥٢ .

(٢٦) الدعوة ٣١ أغسطس ١٩٥٢ .
(٢٧) الدعوة ٩ سبتمبر ١٩٥٢ .
(٢٨) الأخبار ١٩٥٢/٨/٨ .
(٢٩) السابق .
(٣٠) الأخبار ١٩٥٢/٨/٣١ .
(٣١) السابق .
(٣٢) محمود عبد الحليم ، الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ – دار الدعوة ، ط١٩٨٥/٢ ، ص١٧٤ .
(٣٣) صلاح شادى ، صفحات من التاريخ ، شركة الشعاع للنشر ، الكويت ، ٩٨١ ص ٣١٢ .
(٣٤) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
(٣٥) أحمد محمد عبد الحى المنزلاوى ، جريدة الجمهورية ، رسالة ماجستير تقدم بها إلى كلية الإعلام، قسم الصحافة والنشر ، ١٩٨٦ .
(٣٦) محضر نقاش مع عبد الغفار عودة شقيق عبد القادر عودة فى ١٩٨٧/١٠/١١ .
(٣٧) محمود عبد الحليم ، السابق ج٣، ٢ ١٤٧ .
(٣٨) أحمد حسن الباقورى ، بقايا ذكريات ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ص ١٣٣ ، ص ١٤١، ص ٢١٥ ، ص ٢١٧ .
(٣٩) جيل بيرو ، هنرى كوريل/ رجل من طراز فريد، عربه وقدم له كميل داغر ، دار النضال ، بيروت ١٩٨٦، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩ .
(٤٠) رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية ٥٠/٥٧ ، السابق ص ٩٧ .
(٤١) محضر نقاش مع إسماعيل صبرى عبد الله ، السابق .
(٤٢) أبو سيف يوسف ، محضر نقاش ، السابق .
(٤٣) فاتيكيوش، الجيش المصرى والسياسة ، مترجم بهيئة الاستعلامات ، تحت رقم ٢١١ ، ص ٨٨.
(٤٤) الأخبار ١٨ أغسطس ١٩٥٢ ، أيضا : د. محمد الجوادى ، التشكيلات الوزارية هيئة الاستعلامات ١٩٨٦، ص ٢٤ .
(٤٥) فاتيكيوش، السابق ص ١٤٣/١٤٤.
(٤٦) وثائق عابدين ،محاضر مجلس الوزراء ، محفظة رقم ١٣، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
(٤٧) السابق ، مذكرات وزارة المعارف العمومية ، محفظة رقم ٣١ (وهذه المذكرة مقدمة فى ١٩٥٢/١٠/٢٦).
(٤٨) آخر ساعة ١٤يناير ١٩٥٣ .
(٤٩) آخر ساعة ٢١ يناير ١٩٥٣ .
(٥٠) الديمقراطية ونظام ٢٣يوليو ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ١٩٨٧ص ١٠١ .

(٥١) السابق ص ١٠١ ، ١٠٢ .

(٥٢) طارق البشرى ، الديموقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، السابق ص ٦٦.

(٥٣) أخبار اليوم ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ .

(٥٤) محمد الدسوقى ، طه حسين يتحدث ، السابق ص ٣٩/٤٠.

(٥٥) أخبار اليوم ٦ مارس ١٩٥٤ .

(٥٦) أحمد فارس عبد المنعم ، السابق ص ١٥٩ .

(٥٧) تقرير مجلس نقابة الصحفيين فى سنة ١٩٥٢/٥١ .

(٥٨) محضر نقاش مع د. مدكور ، السابق .

(٥٩) السابق .

(٦٠) Copeland, M, The camp of vatiions, London 1969, P69

(٦١) والجدير بالذكر أنه جاء فى كتاب كوبلاند بعد أن فتح قوسا مشيرا إلى المدنيين من المثقفين (وعلى أساس اقتصار مهمتهم على هذه الشكليات رفض عبدالناصر اقتراح قبولهم أعضاء مؤسسين فى مجلس الثورة Ibid 69).

(٦٢) ويدلل على هذا أن عبد الناصر قال فيما بعد « مرت السنوات الثلاثة الماضية بعد أن قضينا على الإقطاع والاستغلال والتحكم والسيطرة وبعد أن هزمت الأصنام التى عاثت فسادا فى هذا الوطن والتى كانت تنادى بالحرية وهى لا تعلم عن الحرية إلا اسمها . هدمت الأصنام والأحزاب التى تحكمت فيكم .. وكانت السنين الثلاثة الماضية كانت سنين هدم للأحزاب والأصنام والاستبداد السياسى» .

انظر خطاب ٢١ يناير ١٩٥٦ ص ٤٥٠ ، المجموعة ، السابق .

(٦٣) Copeland, ibid, p70.

(٦٤) المصرى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ .

(٦٥) ويمكن العودة إلى مقالات د. السيد صبرى حول هذا بجريدة الأهرام ابتداء من ٣١يوليو ١٩٥٢ والأيام التالية.

(٦٦) الأهرام ١٩٥٢/٧/٣١ .

(٦٧) الأهرام ١٠/١٢/ ١٩٥٢ .

(٦٨) وحيد رأفت ، فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ، ١٩٧٨ ص ٣٤ .

(٦٩) الأهرام ٢٤ أغسطس ١٩٥٢ .

(٧٠) السابق.

(٧١) السابق.

(٧٢) الوقائع المصرية ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

(٧٣) الأهرام ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ .

(٧٤) الوقائع المصرية ١٢ مكرر (غير اعتيادى) فى ١٠فبراير ١٩٥٣، حيث (إعلان دستورى) صدر عن القائد العام للقوات المسلحة –محمد نجيب ، تقول مواده الثلاثة : (مادة ٨ : يتولى قائدة الثورة بمجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا وبصفة خاصة التدابير التى يراها ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافه وحق تعيين الوزراء وعزلهم / مادة ٩ : يتولى مجلس الوزراء سلطته التشريعية / مادة ١٠ يتولى مجلس الوزراء كل فيما يخصه أعمال السلطة التنفيذية).

(٧٥) المصور ٨٢/٣/٥ وهو ما أكده لى فتحى رضوان ، السابق .

(٧٦) وحيد رأفت ، السابق ص ٤٨ .

(٧٧) السابق، ص ٤٨/٤٩ .

(٧٨) محضر نقاش مع أحمد أبو الفتح فى ١٩٨٧/٤/٥ .

(٧٩) السابق.

(٨٠) الأخبار ١٩٥٣/٥/٢٢ .

(٨١) السابق.

(٨٢) السابق.

(٨٣) المصرى ١٩٥٢/٩/٩

(٨٤) وحيد رأفت ، فصول .. ، السابق ص ٨١،٨٠ .

(٨٥) د. محمد مندور، الديموقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ، بدون ص ٢٩ .

(٨٦) السابق ص ٣١.

(٨٧) السابق.

(٨٩) Asia and African, Ibid p150.

(٩٠) (أحمد حمروش ، شهود ثورة يوليو / قصة ٢٣ يوليو ، مكتبة مدبولى ط ١٩٨٤/٢ ص ١٦٩انظر شهادة زكى مراد).

(٩١) عبد العظيم رمضان ، عب الناصر وثورة مارس ، روز اليوسف ، القاهرة ١٩٧٦، ص ٨٢ (م شهادة لأحمد طه) . ايضا انظر : محكمة الشعب ، الجزء السادس ، ص ص ١٢٢٨ ، ١٢٣٢ .

(٩٢) المصرى ٧ سبتمبر ١٩٥٢.

(٩٣) تقرير مجلس النقابة ١٩٥٢/٥١، السابق .

(٩٤) د. ليلى عبد المجيد ، حرية الصحافة فى مصر بين التشريع والتطبيق ١٩٥٢ – ١٩٧٤، العربى للنشر والتوزيع ، بدون ص ١٦ .

(٩٥) الأهرام ٢٩ أغسطس ١٩٥٣ .

(٩٦) تقرير مجلس النقابة لعامى ١٩٥٢/٥١ ، السابق .

(٩٧) السابق.

(٩٨) د. مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر / دور جماعات المصالح فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨١، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٣ ص ١٠٤ .

(٩٩) روز اليوسف ٢٧ يوليو ١٩٥٣.

(١٠٠) المصرى ٢١مايو ١٩٥٢ .

(١٠١) آخر ساعة ١٣ أغسطس ١٩٥٢ .

(١٠٢) أخبار اليوم ١٩٥٢/٨/٢ .

(١٠٣) موسى صبرى ، وثائق ١٥ مايو ، المكتب المصرى الحديث ط١٩٧٧/٢ ص ٢٥٤ .

(١٠٤) أخبار اليوم ١٩٥٢/١٠/٢٥ .

(١٠٥) أخبار اليوم ١٩٥٢/٨/٢٠ .

و(يلاحظ أن التابعى يظل يردد نبرة الهجوم العنيف على الأحزاب).

انظر على سبيل المثال أخبار اليوم ١ اكتوبر ١٩٥٢ .

(١٠٦) اعترف مصطفى أمين بهذا فى أكثر من مصدر ، على سبيل المثال أنظر :

– عقل مصر، أحمد حمروش ، مكتبة مدبولى ط١٩٨٥/١ ص ١٠٥/١٠٤ .

– مصطفى أمين ، لكل مقال أزمة ، دارالشروق، ط١٩٧٩/١ ص ص ١١٥، ١٢٣ .

(١٠٧) آخر ساعة ١٩ أغسطس ١٩٥٣ .

(١٠٨) آخر ساعة ١٩٥٣/٨/٢٦ .

(١٠٩) آخر ساعة ١٩٥٣/٩/٢.

(١١٠) مصطفى أمين ، لكل مقال أزمة ، السابق ص ١٢٣ .

(١١١) محمد حسنين هيكل ، بين الصحافة والسياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٤، ص ٨٢ .

(١١٢) مصطفى أمين ، سنة أولى سجن ، مكتبة مدبولى ، ط١٩٧٩/٢ص ٤٩ .

(١١٣) أحمد حمروش ، قصة الثورة ، ج٤، السابق ص ١٥ .

(١١٤) الحرية ١٩٦٦/١/١٧ ، مقالة هامة لصلاح عيسى بعنوان (صحفى ضد الشعب)

(١١٥) العلاقة تتحدد عند موسى صبرى تستمد أهميتها من استفادة عبد الناصر لعلاقة مصطفى أمين بهذه الجهات الأمريكية (موسى صبرى، وثائق ، السابق ص ٣٩٦) ، وعند صلاح نصر تتخذ صفة تنفيذ مخطط السياسة الأمريكية (عملاء الخيانة وحديث الإفك) ، الوطن العربى ، بدون ١٩٧٥ص ٣٠/٢٠)، وهى عند صلاح عيسى علاقة تجارة وربح (مثقفون وعسكر ، مكتبة مدبولى ١٩٨٧ ص ص ٩٣ ، ٦٣)، وهى عند غالى شكرى هى الصحيفة التى التزمت بخط تأييد الرأسمالية المصرية والأمريكية بعد الثورة (غالي شكرى ، النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط٢ /١٩٨٢ ص ٦٩).

معنى هذا ، أن مصطفى أمين لم يكن يلعب الدور لحساب عبد الناصر وحسب ، أو لحساب

الأمريكيين وحسب، وإنما هو دور (العميل المزدوج) الذى لعب الدور لصالح الطرفين (الثورة والأمريكيين)، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن العلاقة الأمريكية لم تكن فى صالح البلد لتخيلنا خطر هذا الدور.

(١١٦) أحمد حمروش ، ج٢السابق، ص ٢٤١ ، ٢٤٣، ٢٤٤ .

(١١٧) Copelend, Ibid, p79, 80 .

ويذكر خالد محيى الدين فى مذكراته التى نشرت فى (الأهالى) ١٩٩٢/١٢/٢٣ ، أن «بيل ليكلاد كان صديقا لهيكل» .

(١١٨) Ibid 88, 89 .

(١١٩) أحمد حمروش ، ثورة يوليو وعقل مصر ، السابق ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

(١٢٠) موسى صبرى ، ملك و٤ وزارات ، السابق .

(١٢١) أنيس منصور ، عبد الناصر ، المكتب المصرى الحديث ، القاهرة ١٩٨٨ .

(٢٢٢) وعلى سبيل المثال ، فإنه فى أثناء الضجة التى قامت على أثر حل الأحزاب يكتب فى آخر ساعة حول (الوجودية ... الشيوعية) ، وتستمر الأحداث التى يشغل فيها بالقضايا النرجسية من أمثال : إعلان سقوط الدستور ، محكمة الغدر ، إعلان فترة الانتقال ، أزمة مارس ١٩٥٤ ... إلخ . ولا نجد له فى هذه الفترة غير حديث فضفاض عن صلاته وموضوعاته التى يعدها فى مثل هذه الأمور ، هذا الحديث بعنوان (وحدى .. مع الآخرين) ٧يناير ١٩٥٣ .

(٢٢٣) يوجد تفصيل بهذا فى : حسنين كروم ، عبد الناصر المفترى عليه ، مكتبة مدبولى ، يوليو ١٩٧٥ص ٥٨ .

الفصل الثالث

انعكاس أزمة مارس ٥٤ على المثقفين

على الرغم من أن أزمة مارس ١٩٥٤ بدت وكأنها صراع بين فئتين من العسكريين على السلطة ، فإنها أتاحت للتيارات الفكرية المتباينة أن تطفو على السطح من جديد ، وأن تلعب دورها إبان تلك الأزمة وتظهر لها مواقف جديدة محددة .

وقد ساعد على هذا عديد من العوامل التى كانت تدفع بهذه التيارات كى تشارك فى احتدام هذه الأزمة ، كتحول مجلس القيادة من (الشرعية الدستورية) إلى (الشرعية الثورية) ، كذلك عدم وعيه للخطر الأمريكى المتصاعد فى وقت كان المثقفون فيه يعون هذا الخطر حتى أنهم رأوه فى الثورة (انقلابا أمريكيا) [١] ، وأن ثورة عبد الناصر وراءها المخابرات الأمريكية ودولاراتها [٢] .

غير أن أزمة محمد نجيب كانت أهم العوامل التى أتاحت لهذه التيارات لتلعب دورًا كبيرًا فى هذا الصراع ، إذ يبدو أن محمد نجيب الذى كانت قد سحبت منه اختصاصات كثيرة راح يتذرع بالديمقراطية ويتخذ منها شعارا له ، ويهتبل حركة الجماهير فى مظاهراتها ليرى أنها تطلب إليه العودة إلى الحكم بعد استقالته على اعتبار أنه (رمز الديمقراطية) [٣] .

ومذكراته التى نشرت بعد ذلك بقرابة ثلث قرن زاخرة بمثل هذه التأكيدات .

ومما هو جدير بالملاحظة أن دعوة محمد نجيب سواء بحق أو بدون حق اجتذبت التيارات الفكرية على اختلاف مشاربها إلى جانب محمد نجيب ، ولذلك سوف نرى فى نهاية الأمر أن الصراع الذى انتهى بانتصار عبد الناصر قد أنهى مرحلة من ازدهار الحياة الفكرية السياسية فى مصر بعد عام ١٩٥٤ بوجه خاص .

* * *

والذى يهمنا فى الصراع بين محمد نجيب وعبد الناصر أن الذى أسهم فى عودة محمد نجيب ثانية كانت حشودا شعبية كبيرة قادتها جماعات من ذوى الفكر السياسى من شتى التيارات ينتمى بعضهم إلى الوفد وبعضهم الآخر إلى اتجاهات اشتراكية متباينة ، فضلا عن الطلبة الذين تشكلت فيهم شتى التيارات الفكرية ، غير أن اشتراك جماعة الإخوان المسلمين فيها كان لافتا للنظر .

وقد بدا هذا واضحا فيما يسمى بمظاهرة عابدين بوجه خاص .

والواقع أن شعار الديمقراطية الذى رفعه نجيب ، بدا براقا بالنسبة للمثقفين ، وبدأ نجيب يضع شعار (الديمقراطية) أمام الجماهير على أنه مضاد لشعار آخر ، هو ، شعار (الديكتاتورية) ، ومن هنا ، فإن الجماهير الشعبية التى قادها المثقفون حينئذ وضعوا فى موقف غير عادل بين اختيار الديمقراطية التى مثلها نجيب ، وبين الديكتاتورية العسكرية التى نظروا إلى المجلس العسكرى من خلالها .

مظاهرة عابدين :

ويلاحظ هنا أن الإخوان وإن اشتركوا فى مظاهرة عابدين ، ورفعوا عبد القادر عودة على الأكتاف ، فإن هذه المظاهرة كانت من صنعهم ، على العكس مما يذهب إليه د. عبد العظيم رمضان ، من استبعاد عبد القادر عودة والقيادات السياسية للإخوان من تدبير هذه المظاهرات [٤] . وما يذكره من أن عبد القادر عودة لم يكن له دور يذكر فى هذا ، غير صحيح، فهو يدلل على هذا بأن عبد القادر عودة يقول إنه جاء من يقول له : «إن فيه مظاهرة فى عابدين ، وأن المتظاهرين أطلقوا النار فى قصر النيل ، وأن الإخوان عاملين هيصة . فقلت له : روح شوف المسئول من الإخوان ، وخلوه يصرفهم . فقابل شخصا اسمه كمال السنانيرى .. ولكن الإخوان مارضيوش ينصرفوا . فاتصل بى وقال لى : اعمل معروف تعال اصرفهم .. وذهبت لفض المظاهرة» [٥].

وبعيدا عن الدخول فى شبكة الخلافات بين الإخوان والتنظيم السرى ، فإن دور عبد القادر عودة هنا فى تدبير المظاهرات كان قائما دون شك ، فإذا وضعنا فى الاعتبار أنه يدلى بشهادته بذلك أمام محكمة الثورة ، فقد كان تأثيره فى فض المظاهرة مما يعد دليلا أكيدًا على عظم هذا التأثير ، فرغم جهد السنانيرى أو غيره فى فض هذه المظاهرات ، فإنها لم تنفض – بالفعل – اللهم إلا بعد أن جاء عودة بنفسه ، وسعى طويلا إلى أن تنصرف ، وتم له ما أراد .

ضف إلى ذلك أن صلاح شادى من أبرز قيادات الإخوان فى هذه الفترة يؤكد على أن مظاهرات ٢٧ ، ٢٨ فبراير «جرت بتدبير وإشراف عبد القادر عودة وإقرار المرشد ، وأن التنظيم الخاص فى وضعه الجديد بعد رئاسة يوسف طلعت والذى باشر تبعاته قبل ذلك بأشهر ، كان يتلقى كل التعليمات الخاصة بهذه المظاهرة من الشهيد عبد القادر عودة» ، ويضيف صلاح شادى وهو يزيد الأمر وضوحا «إن الشهيد عودة كان يبلغ المرشد فى السجن بمجريات الأمور كلها ، وكان الرجل على ثقة بوكيله» [٦].

ويرى محمد نجيب حينئذ أن أغلب المثقفين فعالية كانوا من بين الإخوان المسلمين ، وخاصة أن عودة راح – بناء على رغبة نجيب – يلقى عديدا من الخطب فى هذه المظاهرة، ويشرف على توزيع المنشورات ضد النظام (٧) ، رغم أن عبد القادر عودة نفسه كان معروفا فى هذا الوقت بميله إلى أعضاء مجلس قيادة الثورة البارزين ، والوحيد الذى تركه النظام خارج السجن بعد أن قبض على الهضيبى وعدد كبير من تنظيم الجماعة .

وقد كان من شأن حدة هذه المظاهرة التى نظمها وأشرف عليها عبد القادر عودة أن قبض على عدد غير قليل من الإخوان المسلمين مساء نفس اليوم ، وهو عدد يصل إلى ٤٦ أغلبهم من ذوى الفكر الدينى ممن يمكن تسميتهم بأصحاب (الإسلام السياسى) ، وكان فى مقدمة من قبض عليه عبد القادر عودة نفسه لبروز تأثيره فى الجماهير الشعبية، وكذلك قبض على عدد كبير من المتظاهرين من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى وحزب الوفد، وقد بلغ عدد المعتقلين حينئذ ١١٨ معتقلا (٨) ، كما أن النظام سعى إلى تعطيل الدراسة فى الجامعات الثلاث من أول مارس (٩) ، نظرا لحجم المظاهرات التى شارك فيها الطلبة .

* * *

على أية حال ، فقد أعلن عن عودة نجيب فى مساء ٢٧ فبراير ، غير أن مسألة الصراع لم تكن قد حسمت بعد بين القائد العام والقائد الفعلى ، ومن ثم ، راح عبد الناصر يلجأ إلى أسلوب التهدئة ، وهو أسلوب مناورة ذكى بقرارات ٥ مارس التى كانت تمثل استجابة لهذه المظاهرات المشتعلة بعودة الديمقراطية (١٠).

وقد شهدت هذه الفترة ردود أفعال كثيرة لشتى التيارات الفكرية ، وقد تميزت الحركة الرئيسية لها بالترحيب الظاهرى بقرارات الثورة الديمقراطية ، والسعى الدءوب المستمر إلى عودة الجيش إلى ثكناته .

قرارات ٥ مارس :

وإذا كانت الفترة السابقة – التى أعقبت قيام ثورة يوليو – شهدت دعوة المثقفين إلى عودة الأحزاب وعودة الحياة النيابية .. وما إلى ذلك ، فإن هذه الفترة من شهر مارس شهدت ترديد مثل هذه الدعوات ، لكن بالتركيز أكثر على عودة الجيش إلى الثكنات .

لقد تركز جهد المثقفين ، بشكل محموم الآن ، على النيل من القيادة العسكرية ، إلى درجة الاستفزاز ، والتشديد على ضرورة العودة بقياداتها إلى ثكناتهم من جديد .

وهو ما نستطيع أن نرى من خلاله موقف الفئات ذات الاتجاه العقيدى من شتى التيارات .

وهكذا ، يعود صوت أحمد أبو الفتح من جديد ليشيد بهذه القرارات ، فيسهب تحت عنوان (خطوة موفقة) [١١] بقرارات مجلس قيادة الثورة ، قائلا : «مما لا شك فيه أن يوم ٥ مارس سيظل يوما مشهودا فى تاريخ البلاد» ، ثم يعود فى الأيام التالية ليطالب بعودة الدستور وعودة الجيش إلى الثكنات [١٢] ، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية ، ويلاحظ أن أحمد أبو الفتح يشيد بالجيش ولا يلبث أن يشدد بشكل أكثر منه على دور الشعب ، فيقول «حمدنا للحاكمين فى مصر إعلانهم عن انتخاب جمعية تأسيسية قريبا عندما أعلن الشعب عن بكرة أبيه عن رغبته فى عودة الحياة النيابية لمصر .. واليوم نطالب بإلغاء الأحكام العرفية» [١٣].

فى هذه الفترة يعلو صوت د. وحيد رأفت معلنا سعادته الغامرة بهذه القرارات ، ولا يلبث أن يلقى اللوم الشديد على مجلس قيادة الثورة الذى اندفع إلى اتجاه غير مأمون العواقب، مؤكدا فى مقالته الطويلة على أنه بمجرد اجتماع اللجنة التأسيسية تنتهى مهمة «مجلس قيادة الثورة ويتعين نقل السلطات التى يمارسها إلى تلك الجمعية» [١٤] .

يدعو د. سعد عصفور أستاذ القانون العام المساعد بكلية حقوق الإسكندرية إلى المزيد من الحريات وخاصة الحرية الشخصية وحرية الشعب فى اختيار ممثليه ، مؤكدا أن (الديمقراطية الحقة) إنما «تؤمن باختلاف الرأى».

ويخطو أحمد بهاء الدين المفكر الحر خطوات أبعد فى هذه السبيل ، فيرى أن «رفع الرقابة على الصحف خطوة كبيرة .. يجب أن يلوها إلغاء الأحكام العرفية ، وإطلاق سراح المعتقلين.. فهذه الإجراءات بعد أن اتضح الاتجاه إلى الديمقراطية أصبحت لا مبرر لها» [١٥].

غير أن إحسان عبد القدوس يمنح الجيش صفة أصحاب (الثورة التنفيذية) لا (التشريعية) ليصل من ذلك إلى أن الثورة «قامت لأداء دور معين ، هو القضاء على الفساد الذى ثار عليه الشعب .. القضاء عليه فى جميع صوره ، واقتلاع كل جذوره .. ثم تترك الحرية للمشرعين ليسيروا فى أمان الله ، ولتتضارب آراؤهم بعضها ببعض فى ظل نظام برلمانى مكين» (١٦).

معنى ذلك ، أن الكاتب هنا لا يرى فى مجلس قيادة الثورة معنى (للثورة) وإنما (للإصلاح) المحدود الذى يترك على أثر القيام به مهمة تنفيذه للمدنيين ، فالثورة عند إحسان عبد القدوس «لا تستطيع – إذا شاءت – أن تفرض على الشعب نوعا من الديكتاتورية العسكرية .. (و) .. إنها بدهيات علم السياسة .. وكل من حاول أو يحاول توجيه الثورة إلى هذا الاتجاه غبى لا يفهم» (١٧).

وإحسان يريد أن يصل بمقالته الطويلة إلى السطر الأخير فيلخص ما سبق أن أجمله فيقول «كان من المحتم أن تنتهى الثورة إلى النظام الديمقراطى البرلمانى» (١٨).

ويشدد الكثيرون على عودة الجيش إلى ثكناته والتعجيل بعودة الحياة النيابية دون أن يبدو على الجيش استجابة فعلية ، فتعلو نبرة أصحاب الفكر رويدا رويدا لتصل إلى أقصاها عند أحمد أبو الفتح الذى يصيح :

أنا لا أفهم لماذا لا يعلن المسئولون اليوم إلغاء الأحكام العرفية .

أنا لا أفهم لماذا يتأخر هذا الإلغاء شهرا أو أسابيع أو أياما ؟!

أنا لا أفهم لماذا يظل رجال فى المعتقلات حتى اليوم مع أن وراء اعتقال كل إنسان مأساة .

ثم يختتم مقالته العنيفة بهذه العبارة :

«حطموا الأغلال أيها الحكام ، اكسروا القيود أيها الحكام» (١٩).

ويتحرك المجلس العسكرى ، ولكن فى الاتجاه المضاد ، فرغم الإعلان عن رفع الرقابة على الصحف ، فإن الرقيب العام يقوم بإغلاق صحيفة (القاهرة) التى كانت تعارض هى وصحف المصرى والجمهور المصرى ومجلة روز اليوسف .. النظام القائم ، وكانت حجة إغلاق هذه الصحيفة هى أنها تحدث (بلبلة) فى الرأى العام ، ويستثار أحمد أبو الفتح

ليكتب فى اليوم التالى مباشرة قائلا : «أنا لا أفهم ما الذى يمكن اعتباره داخلا تحت بند بلبلة الأفكار ، كيف يمكن للصحافة أن تتجنبه / وأنا لا أدرى أفى إطلاق الحريات ما يطمئن الخواطر أم أن إطلاقها (يبلبل) الخواطر؟» (٢٠).

ويصدر مجلس نقابة الصحفيين حينئذ بيانا أعلن فيه إعادة الرقابة على صحيفة (القاهرة) ، وإنذار بقية الصحف ، رغم إعلان مجلس قيادة الثورة أن الأحكام العرفية ستلغى خلال أيام قادمة ، كما طالب البيان المسئولين بإعادة النظر (٢١) .

ويعود صوت خالد محمد خالد مشيرا إلى الديمقراطية ، فهو يرى أن (انتصار التاريخ) – عنوان مقالته (٢٢) ، هو انتصار للديمقراطية التى تشهد هذه الأيام إعلان قرارات ٥ مارس، وهو فى الوقت الذى يبدى فيه رغبته الشديدة فى عودة الجيش إلى الثكنات ، يدعو الجماهير ألا تنسى فضل الثورة محييا إياها (٢٣).

على أن أكثر المواقف جرأة وعنفا فى هذا الوقت فى مواجهة النظام كانت مقالات خالد محمد فى صحيفة النظام – الجمهورية – إذ دعا فى عدة مقالات إلى حرية الإخوان والشيوعيين ، والحرية التى كان يقصدها هنا هى حرية الفكر – لا النشاط السياسى – فهو يخاطب القائمين على السلطة قائلا : «فرقوا بين حرية الفكر ، وحرية النشاط .. أما الفكر فدعوه طليقا من كافة القيود .. فهكذا خلقه الله ، وهكذا يجب أن يظل ويبقى .. أما النشاط، فما يتسلل منه فى الظلام ، وما يستهدف غايات غير مشروعة . فلتضربه الحكومة بأسها الشديد . ولن تجد يومئذ من يقول لها : لم» (٢٤) .

غير أن هذه الدعوة للتفرقة بين حرية الفكر وحرية العمل كما يراها الكاتب تظل دعوة مثالية ، فكيف يمكن أن يفرق بين الفكر والفعل.

ومن هذا المنطلق المثالى يدعو خالد محمد خالد إلى قيام حزب شيوعى فى مصر برغم تكوينه الدينى ، لكنه لا يقول لنا كيف يحدث هذا فى وقت ألغت فيه الدولة الأحزاب الليبرالية ، وأن الدعوة الآن إلى عودة الأحزاب ليست غير (مناورة) قصد بها تهدئة الخواطر فى مناخ الصراع بين نجيب وعبد الناصر إلى حين .

ويكون الاضطراب أهم سمات هذه الفترة .

فيوسف صديق المعروف بفكره الماركسى يرحب بإقامة نظام ليبرالى ، برغم أن الماركسيين أنفسهم لا يطيقون هذا النظام ، وهذا اتجاه يظهر دائما عند اليساريين الذين

يعيشون فى ظل نظام فاشستى ، فيضيف فى هذا الصدد أن «فتوى عدم دعوة البرلمان أوصلتنا إلى الحالة السيئة الراهنة».

ويطرح للخروج من هذه (الحالة) دعوة «البرلمان المنحل وتأليف وزارة ائتلافية تمثل التيارات السياسية المختلفة ويكون د. وحيد رأفت رئيسا لها» (٢٥) ، كما يدعو - كما فعل إحسان عبد القدوس - بضرورة أن يستبدل بالجمعية التأسيسية المطروحة حينئذ إنشاء برلمان كامل ، ويبرر هذا بأن «قانون الانتخاب للجمعية التأسيسية هو نفسه يصلح لانتخاب البرلمان» (٢٦).

ورغم أن قادة الإخوان فى السجون ، فإن جماعة الإخوان تشارك فى كورس التأييد للنظام ، فتهنئ مجلة (الدعوة) قادة الثورة على قراراتهم التاريخية (٢٧) ، ولا تلبث أن تنادى فى هذا العدد والأعداد التالية إلى «إعادة الإخوان المسلمين» (٢٨) وتشير الدعوة فى معرض هذا إلى ضرورة إلغاء الأحكام العرفية «لقد رفعت الرقابة على الصحف ، ولكن ما قيمة هذا الإلغاء فى ظل الأحكام العرفية ؟ سيظل سيف إعادتها مصلتا على رقبة كل صحيفة»(٢٩).

فى هذه الفترة تصل حمى تعدد الأحزاب إلى جميع الأصوات العقيدية ، فعبد الرازق السنهورى يدعو إلى أن تؤلف فى مصر ثلاثة أحزاب ، ويكون الحزب الأول فيها هو (الحزب الجمهورى الاشتراكى) ويتألف من بعض ضباط الجيش بشرط أن يتركوا مناصبهم ويتفرغوا لتوجيه السياسة العامة للبلاد ، ويعاونهم على ذلك لفيف من المدنيين المشهود لهم بالكفاءة الوطنية ، ويرأس هذا الحزب البكباشى جمال عبد الناصر ، وتكون رسالته وضع الخطوط الرئيسية للإصلاح والتعمير فى مرافق حياتنا ، ووضع أساس قوى لحركة إنهاض شاملة ، أما الحزب الثانى فهو (حزب الأحرار الديمقراطيين) ، ويتألف من عدد كبير ممن ناهضوا سياسة العهد الماضى ، ولا يفرق هؤلاء بين العسكريين والمدنيين ، كما لا يفرق بين التيارات الفكرية كلها فى اختيار ممثليها أو أعضائها ، أما الحزب الثالث فيسميه حزب (اليمين) ، ويتكون هذا الحزب بوجه خاص من أهل الرأى ، أى تحدد شخصياته بالمثقفين والمفكرين والكتاب .. وما إلى ذلك ، ممن يكون لهم تأثير كبير على الرأى العام ، وفى هذا الحزب كذلك ، لم يفرق بين توجهات التيارات الفكرية أو الأحزاب بشكل عام (٣٠).

ويكون على السنهورى أن يختار لهذه الأحزاب أسماء معينة ويحدد لها برامج ومعالمها وأهدافها فى اليوم التالى :

ويؤكد السنهورى فى عديد من المرات على أن «نظام الحزب الواحد يتعارض فى طبيعته مع النظام الديمقراطى البرلمانى الذى ارتضته مصر منذ أن عرفت الحياة النيابية ، ففى ظله تنعم الحريات أو تفرض عليها قيود شديدة ، وعلى ذلك ، فالمواطنون فى ظل هذا النظام. إما أن يكونوا أنصار ملق ونفاق ، وإما أن يستكينوا ويخضعوا .. وإذن فقد وجب تعدد الأحزاب ليكون المواطنون أحرارا فيما يرون اتباعه من أسس يجرى الحكم عليها فى حدود الدستور» ، كذلك دعا السنهورى إلى أن تقوم الأحزاب على «المبادئ وأن نميز بعضها عن بعض بما تضعه وترسمه من برامج اقتصادية واجتماعية وسياسية» (٣١).

و لم يمانع السنهورى فى تأليف أحزاب أخرى غير الأحزاب الثلاثة الرئيسية فقد «تتألف بجانبها أحزاب أخرى ، ولكن هذه الأحزاب الثلاثة ، هى التى تبرز من بين الأحزاب جميعا ، لتنظيم الرأى العام وتوجيهه» (٣٢).

ويؤيد د. مندور هذه الدعوة لتعدد الأحزاب «ونحن على ثقة من أن الضمانات إذا توفرت لحرية الرأى ، أمكن لكل مواطن أن يجاهر فى صراحة برأيه ، وأن يدعو إليه ، بحيث تتكون أحزاب تستند إلى اتجاهات ومذاهب على النحو الذى استقرأه الدكتور السنهورى» (٣٢) ، ويؤيده كذلك د. وحيد رأفت ، ففى حين يدعو إلى هذا التعدد يضيف متحفظًا : «لا مفر من قيام البرلمان القادم على النظام الحزبى .. (و) .. المهم كيف تكون هذه الأحزاب ممثلة للقوى الحقيقية فى الأمة والاتجاهات الطبيعية فى الشعب» (٣٣).

لقد بدا واضحا أن قيام الأحزاب على أسس جديدة حقيقية لم يعد مناص من الاعتراف بها ، وهو ما يعود لسببين : أحدهما ، إيمان من أصحاب التوجه الفكرى أن العهد الماضى لن يعود أبدا ، وأن التغيرات الاجتماعية والسياسية الراهنة لابد أن توضع فى الحسبان ، أما السبب الآخر ، فإنه قد بدا للجميع أنه من الصعوبة بمكان تجاهل ضباط القيادة الجدد - رغم إعلانهم الظاهر بضرورة العودة إلى الثكنات - والدليل على هذا أن أحد الأحزاب وأهمها التى دعا إليها السنهورى كانت تشير إلى ضرورة إنشاء حزب من ضباط الجيش شريطة أن يتركوا مناصبهم العسكرية إلى المدنية ويترأسه جمال عبد الناصر (٣٤).

وفى حمى العودة للأحزاب والحياة النيابية يسترعى انتباهنا دعوات للاهتمام بالدستور ، ومن هذه الدعوات صوت لويس عوض من صحيفة النظام - الجمهورية - فيكتب عدة مقالات بعنوان (دستور الشعب) مطالبا فيها بعدة مطالب منها ضرورة نشر

نة الدستور مشروعها كاملا فى أقرب وقت قبل إجراء الانتخابات ليناقشه المنتخبون ثم عودة الجيش إلى ثكناته فى الوقت نفسه ، كما ركز على أنه لابد من أن نحافظ على إنجازات الثورة التى أقرت بالفعل كالإصلاح الزراعى وإعلان الجمهورية (٣٥) ، وهو ما دعا إليه د. مندور فى هذا الصدد من ضرورة الحفاظ عى مكاسب الثورة «وذلك بإصدار قانون يعتبر هذين الأمرين من نظم الدولة الأساسية» (٣٦).

على أن أخطر المقالات فى هذه الفترة جاءت من روز اليوسف ، فيكتب إحسان عبد القدوس مقالته الملحوظة (الجمعية السرية التى تحكم مصر) ، أسهب فيها حول غموض أفراد مجلس الثورة واختفائهم ، فيقول عنها أنها «جمعية سرية ، لا تزال كما كانت قبل الحركة تعمل تحت الأرض ، ويجتمع أعضاؤها بالنهار والليل .. لا يعلم أحد عما يتحدثون وماذا يقرون» (٣٧) ، ويسهب حول فكر قادة المجلس الذين ما زالوا يتأرجحون بين العمل السرى والعمل الرسمى ، وهو فى هذا يحاول أن يقدم لهم حلا للخروج إلى الناس ، فيقترح عليهم إنشاء «حزب يمثل الثورة ، ويضم المدنيين فقط من أفراد الشعب ، وإذا أراد أحد من القادة أو الضباط أن ينضم إليه فيجب أن يستقيل من الجيش»(٣٨).

وعلى هذا النحو ، فإن المناخ السيئ لابد أن ينتهى بإعلان هوية هؤلاء الضباط ، وبوضوح فإن طالبا من ذلك كله أن «تنتهى الثورة !! .. فهو الوضع الطبيعى .. فليس هناك بلد يستطيع أن يعيش فى ظل نظام ثورى إلى الأبد».

وقد راح إحسان – بعد دعوة العسكريين إلى تشكيل حزب سياسى واشتراك الجيش – يشير إلى عدم ثقة المثقفين (لقول القادة) خاصة أن قوائم المعتقلين فى السجون شملت كافة التيارات فى الساحة داعيا إلى أنه «لا يجب أن نقف صامتين أمام ما يحدث فى انتظار مفاجأة .. (و) .. فلن يؤدى بنا ذلك إلى شىء ، إلا أن نفسح المجال لطاغية .. والعبيد هم الذين يخلقون الطغاة» (٣٩).

واستكمالا لفكرة المقال راح إحسان يضع فى وسط مقالته مربعا مكتوبا فى أعلاه كلمة (حكمة)، وتحتها عبارة : أسمع كلامك أصدقك وأشوف أمورك أستعجب!.

ولا يمضى وقت طويل حتى كان إحسان عبد القدوس فى السجن الحربى بدون محاكمة وبتهمة أنه ضد الثورة.

غير أن رصد التيارات الفكرية حينئذ يرينا موقف صحيفة مثل (الأخبار) من القضايا التى تثار ، ففى حين تظهر (الأخبار) عداء شديدا للوفد وزعيمه مصطفى النحاس ، فهى تهتبل أية فرصة للهجوم الشديد على محمد نجيب لدرجة أنها تخصص عنوانا ثابتا فى الصفحة الأولى يكتبه صلاح سالم بعنوان (جمال عبد الناصر هو الوحى الحقيقى للثورة) وتولى الصحيفة أخبار عبد الناصر وصوره المميزة عناية خاصة فى هذا السياق [٤٠].

وقد تزعمت الأخبار – تساندها الجمهورية – التأييد الشامل لبقاء الثوة فى هذا الوقت ، بينما يقف على الجانب الآخر – جانب المعارضة – صحيفة المصرى ومعها صحيفة (الجمهور المصرى) وصحيفة (القاهرة) مجلة (روز اليوسف).

ونستطيع أن نتوقف عند دور أصحاب الأخبار وكتابها فى هذه الحملة التى تبنته الأخبار ، وتصدى لها – على الجانب الآخر – عدد من الكتاب والمثقفين ، وهى حملا تبدو فى ظاهرها فى الدعوة لعدم ترك النظام للشعب بل عدم الثقة فيه ، بينما تحمل فى باطنها – لدى ممثلى هذه المدرسة من الانتهازيين – تحريضا على عدم عودة الجيش إلى الثكنات ، وهو ما يبدو معه أن ثمة اتفاقا كان قد عقد بين أصحاب مدرسة الأخبار وصحفها وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة أو بعضهم على الأقل .

على أية حال ، فإن هذه الفترة – فترة المناداة بعودة الحياة النيابية وتعدد الأحزاب . وما إلى ذلك تخرج من الأخبار أصوات كثيرة تشكك فى أهلية الشعب المصرى وقدرة على ممارسة حياة نيابية سليمة ، فيصف جلال الحمامصى الشعب المصرى بالتخلف والجمود [٤١] ، ويهاجم على أمين هذا الشعب الجاهل [٤٢].

وتتصدى أقلام (المصرى) حينئذ للرد ، فيكتب أحمد أبو الفتح بعنوان (الواغش) واصفا إياهم بالوباء الذى يسعى لخراب حياتنا النيابية، مستطردا «ولو راجع القراء أسم هذا الواغش وأرجعوا التاريخ وعادوا إلى كتاباتهم السابقة يجدون أنهم نوع من الناس انفردوا دائما بوضع أقلامهم فى خدمة كل حاكم يتلمسون ما يريد الحاكم ويجرون لاهثين محاولين كسب رضاه واستدرار عطفه ، وقد كان هذا الواغش بعينه فى خدمة وركاب كل حكم للفرد ، وحكم يقوم على تقييد الحريات [٤٣].

وهو فى هذا يؤكد أن القراء يعرفون هؤلاء (الواغش) .. ولن تؤتى حركة الجيش

ثمارها إلا يوم أن تجرى فى مصر انتخابات حرة نزيهة .. ويوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد انتهت .

وتتعدد أصوات المعارضة التى تتعرض (لموظفى السلطة) في الأخبار وأخبار اليوم ، فيرد لمرات متوالية محمود عبد المنعم مراد ، متهما الحمامصى بالغموض والانتهازية « إذا استطاع الأستاذ الحمامصى أن يصرح بما يريد استطعنا أن نرد عليه بالتفصيل»(٤٤). ويسأل عبد المنعم الصاوى أصحاب هذا الرأى ما يريدون بالضبط من حكم لو قدر له أن يصبح حكم فرد فسوف يخسرون كثيرا(٤٥).

وفي موضع آخر يهاجم عبد الرحمن الشرقاوى(٤٦) هؤلاء الكتاب الذى يخافون من الحياة النيابية ، فهؤلاء «معذورون في خوفهم من الشعب ، لأن حكم الشعب يعنى القضاء على مصالحهم ، وأرباحهم ، والنجاح الذى يتحدثون عنه .. (و).. وقد كنا نود أن نسأل هؤلاء السادة باسم من يتحدثون؟»(٤٧).

والكاتب يعود كثيرا إلي مواقفهم القديمة التى تحدثوا فيها إلي حكام على أنهم سادتهم، وإلي الآن حيث ما زالوا الطغاة بمواقفهم لتزوير الانتخابات وتضليل الناخبين .. وما إلي ذلك مما ارتكبوه من قبل .

* * *

ولأن صراع محمد نجيب مع مجلس الثورة لم يتوقف بعد، فقد كان لابد أن يستمر هذا الصراع الذى حاول الإفادة منه ممثلو التيارات الفكرية ، وإن كانت إفادتهم قد أثارت الكثير من غضب مجلس قيادة الثورة، الذى وجد نفسه في موقف حرج ، ففى الوقت الذى وجد نفسه فيه أمام قانون جديد وضعه كل من سليمان حافظ والدكتور العمرى يسلبه كثيرا من اختصاصاته ، كانت القوى الفكرية تسعى ، وبشراسة شديدة ، إلي تصفية الثورة، وتنادى بعودة الجيش إلى ثكناته .

قرارات ٢٥ مارس :

وعلى هذا النحو ، وجد مجلس الثورة نفسه أمام موقفين اثنين : إما تصفية الثورة وعودة الجيش إلي الثكنات ، وإما استمرار الثورة في الخط الذى سارت فيه ، وهنا سعى عبد الناصر إلي مناورة ذكية استطاع بها التخلص من هذا الوضع، فاجتمع بمجلس قيادة الثورة، ووضع أعضاءه بين نقيضين : تصفية الثورة أو استمرارها ، ومن هنا، اكتشف محمد نجيب هذا الوضع ، ولم يكن ليملك غير إقرار بقية أعضاء المجلس على ما انتهو إليه ، فصدرت قرارات ٢٥ مارس .

وقد تضمنت هذه القرارات السماح بقيام الأحزاب ، ومجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا ولا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات ، وكذلك تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مباشراً ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة ، كما كان آخر قراراتها حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلى الأمة، على أن تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

وعلى هذا النحو ، كان الاختيارالصعب بين الثورة والديمقراطية ، وهو اختيار ظاهرى ، أراد به عبد الناصر أن يمتص غضب القوى السياسية وذوى التوجهات الفكرية ، حتى يتمكن من إدارة عجلة التغيير في اتجاه الثورة من جديد .

لقد طرحت الأزمة على نحو خاطئ : الديمقراطى في مواجهة الثورة .

محمد نجيب وخالد محيى الدين ويوسف صديق وراءهم القوى الفكرية المتباينة يدعون إلي الديموقراطية .

وعبد الناصر وزملاؤه الآخرون رأوا أن هذه الإجراءات يمكن أن تعطل الثورة وتنهيها .

وعلى هذا النحو ، تحركت القوى الفكرية من شتى التيارات في محاولة لإجهاض الثورة ممثلة في العسكريين ، معتقدين أنهم يستطيعون أن يجهضوا القوى المناوئة للديكتاتورية.

وتتميز هذه الفترة باشتراك عدد كبير من أصحاب الفكر العقيدى داخل الأحزاب وخارجها ، وداخل التيارات السياسية أو الشعبية بالقوى المتاحة لها حينئذ خلال عديد من المؤسسات : الجامعة ، النقابات المهنية ، القوى السياسية غير المنظمة .

وسوف يكون علينا قبل أن نهبط إلى أرض الصراع ، أن نتبين أوضاع جماعات المثقفين والظروف السياسية التى انتهوا إليها .

في هذه الفترة حاول الوفد أن يجدد نشاطه مستغلاً قرارات ٢٥ مارس، غير أنه كان متأثرا بالحرمان من قياداته ، فقد تنازل مصطفى النحاس تحت ضغط الظروف الجديدة عن رئاسة الوفد ، ثم حددت إقامته في وقت ظل فيه فؤاد سراج الدين وإبراهيم فرج تحت قيد الاعتقال ، و لم تستطع صحيفتهم (المصرى) رغم علو صوتها - غير نقل أصداء بعيدة لما حدث في الشارع المصرى فقط .

لقد كانت آخر تصريحات الوفد تشير إلي القطيعة بينهم وبين النظام ، وخاصة حين أعلنت جريدة (المصرى) يوم ٢٥ مارس -يوم صدور هذه القرارات - أن مصدرا متحدثا باسم الوفد يؤكد تمسك الوفد بالنظام الجمهورى النيابى والإصلاح الزراعى وعودة الحياةالنيابية فوراً حتى تستقر الأوضاع ، كما أثنى هذا المصدر على محمد نجيب خاصة. وهو ما يشير إلي تأييد جانب محمد نجيب في هذا الصراع، غير أن موقف الوفد في نهاية المطاف لم يكن ليتأكد بشكل جوهرى أو حيوى .

أما عن الإخوان فلما فشلوا فى فرض وصايتهم على النظام وضع عدد كبير منهم في السجن في ١٣ يناير ١٩٥٤ وحل تنظيمهم وظل عبد القادر عودة وكيل الجماعة طليقا ليقوم بدور يتيم في مظاهرة عابدين حتى .. قبض عليه وعلى غيره في نفس اليوم .

على أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هنا، أن بعض القيادات الفكرية في التيار الدينى العريض كانوا يميلون إلي التعاون مع عبد الناصر ، فالبهى الخولي كان قد اختلف مع الهضيبى وأرسل إليه خطاب استقالة في أواخر عام ١٩٥٣ ، ومن ثم بدا مؤيدا للنظام ، وهو ما دفع الإخوان بعد ذلك ، إبان خلافهم مع النظام ، إلي تعيينه «ضابط اتصال بين الجماعة وهيئة التحرير ومديرا للإرشاد الدينى بالهيئة»(٤٩)، كما بدا ميل الباقورى للنظام واضحا منذ فترة مبكرة ، بل إن عبد الناصر لم يبذل جهدا كبيرا في استقطابه إذ كان قد أعلن استقلاله عن الجماعة (٥٠) ، ثم حاول عبد الناصر الإفادة منه لاستقطاب عدد آخر من مفكرى التيار الدينى مثل البهى الخولي (٥١)، كما كانت الخلافات الداخلية بين الإخوان منذ فترة مبكرة داعية إلي خلاف محمد الغزالي معهم ففصل من مكتب الإرشاد مع غيره نهاية ١٩٥٣ (٥٢).

ومراجعة دوريات هذه الفترة ترينا عمق هذا الخلاف ، إذ كان يهاجم الهضيبى منذ فترة مبكرة (٥٣) ، وهو يستعيد هذا الخلاف ضد الدعوة طيلة الخمسينيات (٥٤) ، ويزيد هذا

الهجوم عنفا مع أزمة مارس حتى أنه فى إبان الخلاف الكبير بين عبد الناصر والإخوان قال لهم عبد الناصر «هل تقبلون الشيخ الغزالى أو سيد سابق فى هذه اللجنة» (٥٥) ، وكان قد اقترح عليهم لجنة للتنسيق .

أما سيد قطب فقد ظل ميالا للنظام حتى أزمة مارس ، فانضم رسميا بعدها إلى الإخوان ، وهو ما لم يستطع عبد الناصر أن يفعله مع عبد القادر عودة الذى كان قد انحاز لعبد الناصر ، وقد كان وكيلا للإخوان ، غير أنه ما لبث أن انصرف عنه ثانية (٥٦).

و لم يكن عبد الناصر فى حاجة لكسب ولاء خالد محمد خالد ومحمد سعاد جلال .. وغيرهما من رموز الفكر فى الإخوان ، فقد استطاع احتواءهم فى صحيفة النظام – الجمهورية – كما لم يأل جهدا لكسب أصواتهم فى هذه المعركة.

وقد يكون من المفيد أن نشير إلى بواعث الموقف المؤيد لمثقفى الإخوان للثورة ، فهو يعود إلى أكثر من ناحية ، فمن ناحية ، كان الخلاف بينهم وبين قادة الجماعة ، خاصة حسن الهضيبى ، يصل إلى أقصاه فى بداية الخمسينيات لموقف هذه القيادة من القصر الملكى و مع مجلس قيادة الثورة، ومن ناحية ثانية ، فإن السلطة الجديدة التى تمثله فى المجلس العسكرى لم تبد أى مساس بالفكر الإسلامى ومبادئه الجوهرية ، فمن المعروف أن المسلمين من ذوى التوجهات الفكرية كانوا يغضبون من النظام إذا ما حاول أن يتصدى لمبادىء الإسلام بشكل جاد وسافر (٥٧) ، أما والنظام فى صراعه مع الإخوان حاول أن يستعين بالدين وبعلمائه ، فقد كان انحياز مفكرى (الإسلام السياسى) إليه مؤكدا.

ويرجح هذا ويؤكده من ناحية أخرى ، خاصة بهؤلاء العلماء ، هى أن بعضهم – فى الظاهر على الأقل – رأوا أنهم يستطيعون بالانفصال عن السلطة الدينية بممارساتها الخاطئة وبسياستها المعادية للنظام السائد ، وهو قوى بالضرورة .. أنهم يستطيعون أن يغيروا هذا الواقع من خلال حكامه ، ومراجعة كتابات هؤلاء فى تلك الفترة تؤكد سعيهم لهذا التغيير خلال المناصب التى وصلوا إليها أو السلطة– وإن بدت دينية محددة– التى منحت لهم (٥٨).

ولا يعنى هذا أن موقف هؤلاء المثقفين كان خالصا لحسن النية ، غير أن قناعاتهم التى كانت فى الغالب ظاهرة ، يبدو أنها كانت تميل إلى محاولة الإفادة من القوة الظاهرة ، ممثلة فى النظام السائد للتغيير .

أما الشيوعيون ، فإن تأثيرهم فى أزمة مارس لم يزد على تأثير الجماعتين السابقتين ، ففى أول فبراير ١٩٥٤ كان النظام يقبض على شيوعيى جماعة (حدتو) من أمثال عبد الرحمن الخميسى وإبراهيم عبد الحليم وزهدى وغيرهم .. إذ كانت هناك عوامل كثيرة تحول دون اتفاق حدتو والمجلس العسكرى بدءا من إعدام كفر الدوار ومرورا بالقبض عليهم وتوجيه ضربة لجهازهم الفنى وصولا إلى رفض قيام حزب لهم حتى تتحدد الأمور أكثر عند مشروع (النقطة الرابعة) والعلاقات المشبوهة مع أمريكا [٥٩] ، والشك فى كل إجراءات الثورة كمحكمة الثورة [٦٠].

هذا عن (حدتو) أما الحزب الشيوعى المصرى فإن موقفه زاد عداء على عداء بمجىء أزمة مارس وإن ظل تأثيره غير فعال حتى مع دخوله (جبهة) مع الأطراف الأخرى .

ويحاول د. إسماعيل صبرى عبد الله – أهم اثنين أسسا الحزب الشيوعى المصرى – تفسير هذا الموقف ، فيقول : «إن ثقافتنا كانت تجعلنا لا نتوسم خيرا فى أى تمرد عسكرى، وبشكل عام فى الحكم العسكرى ، فقد فوجئنا بعد سقوط العصر الملكى بضباط مجهولى الاسم لا نعرف عنهم شيئا ، متخذين موقفا ألا يظهر أحد منهم فى الصورة ، ومع هذا ، فقد تأنينا فى اتخاذ موقف فى الفترة الأولى لهذا التأييد الشعبى لهم ، غير أن إعدام خميس والبقرى نقطة تحول فاصلة ضد الحركة الجديدة .. لقد كان تحليلنا الماركسى يؤكد أن هذه الحركة سوف تستمر مع ترحيب الجمهور لتؤكد نفسها فى السلطة وتنفذ سياسة لا نعرفها، ومن ممارساتها عرفنا موقفنا الجديد وهو أن هذه ليست (ديكتاتورية عسكرية) تقليدية، فإما أن تكون تقدمية وهو ما استبعدناه مع إعدام عمال كفر الدوار ، وإما أن تكون ديماجوج فاشيست وهو ما انتهينا إليه فى هذا الوقت» [٦١].

و لم يبق من اليسار غير تنظيم (طليعة العمال) الذى لم يلعب دورا كبيرا فى التأثير فى أحداث مارس .

وعلى هذا النحو فإن التيارات الفعالة فى الساحة السياسية حينئذ اختفت خلف الإجراءات العنيفة للنظام الجديد ، غير أنها راحت تعبر عن نفسها خارج الأطر الرسمية، أى خلال مؤسسات يمكن ترتيبها على النحو التالى :

– الصحف .

- الجامعة.

- نقابة المحامين.

- نقابة الصحفيين .

لقد دار صراع مارس - كما أسلفنا - على محورين اثنين ، أحدهما ظاهرى ، حول إعادة المؤسسات الدستورية وحرية التعبير ، والآخر باطنى ، هو عودة الضباط العسكريين إلى الجيش .

فى هذه الفترة تتعدد كتابات أحمد ابو الفتح طيلة الأيام الأخيرة من مارس ، ظاهرها الفرح وعودة الحياة النيابية ، وباطنها الخوف والخلاص من هؤلاء الضباط ، وذلك بعودتهم إلى ثكناتهم .

إنه يرحب بإعلان مجلس قيادة الثورة بقراراته خاصة حل مجلس قيادة الثورة على اعتبار أن الثورة قد انتهت ، مخاطبا الشعب : «لقد أصبحت لك السيادة الآن على بلدك .. فعليك أيها الشعب العظيم أن تحسن قيادتها» (٦٢).

أما وحيد رأفت ، فإنه حين يسأل عن اقتراح يوسف صديق الذى طرحه (المصرى) - كما أشرنا - مطالبا بتولى الحكم وزارة محايدة مليئة بالكفاءات المدنية النزيهة ، فإنه يضيف هنا : «ولكن لا ينبغى إطلاقا أن تكون هذه الوزارة عسكرية» (٦٣).

وحين يكتب طه حسين تعليقا على قرارات ٢٥ مارس يسقط فى محظور الدعوة للاستفتاء الشعبى ، فيطلب أن يقر الشعب هذا النظام الجديد «بالاستفتاء المباشر السريع» وليس عن طريق الجمعية التأسيسية ، غير غافل عن مطالبة أصحاب النظام الجديد باثنين فى شىء أشبه بالتوسل : الاهتمام بالإصلاح الزراعى والعفو التام عن المدنيين والمثقفين (٦٤).

وتمضى كتابات ممثلى التيارات الفكرية : محمد مندور ، لويس عوض ، خالد محمد خالد ، ووحيد رأفت وفكرى أباظة وغيرهم فى اتجاه مطالبة الجيش بالعودة إلى الثكنات متصورين أن العسكريين الذين عرفوا السياسة وذاقوا طعمها يمكن أن يعودوا أو حتى يرضوا بحزب واحد يلعبون من خلاله دورا ثانويا ويتخلون عن الحكم / القوة بعد أن سال لعابهم للحكم والسيطرة .

لقد اعتقد الكثيرون حينئذ أن عودة قادة الثورة إنما هو (الحل الأخير السعيد) وهو ما نبه إليه حينئذ أحدهم – إحسان عبد القدوس – حين رأى أن صاحب هذا التمنى «مخطىء ، لا يستطيع أن يرى أبعد من قدميه ، ولا يستطيع أن ينفذ ببصيرته إلى الشهر القادم»[٦٥].

لقد كان إحسان عبد القدوس أكثر كتاب الرأى العام فهمًا لموقف ضباط الجيش ، لقد كان فى حوارمستمر مع عبد الناصر الذى كان يكن له – قبل الثورة – صداقة حميمة، ومن هنا ، كان أكثر من غيره فهمًا لهذا القائد العسكرى [٦٦] ، وهو ما قاله فى هذا الوقت، وراح يردده بعد ذلك بأكثر من ثلث قرن من أن عبد الناصر لن يعتزل السياسة قط [٦٧].

وعلى هذا النحو ، كان إحسان أقرب كتاب هذه الفترة فهما لهؤلاء العسكريين ، وآية ذلك أنه فى إبان الأزمة فى مارس كتب يقول : «لا أومن بأن هؤلاء الرجال – رجال الثورة – يستطيعون أن يعودوا إلى ثكناتهم . قد يعود الجيش إلى ثكناته لمبدأ عام / أما رجال الثورة بالذات .. فلا .. كيف يعود البكباشى جمال عبد الناصر ليقف (زنهارا) أمام أى لواء ويرفع يده (تعظيم سلام) لكل أميرالاى» [٦٨].

ويكون إحسان أكثر ذكاء من معاصريه فى تفسير هذا الاضطراب الذى احتدم فى أزمة مارس ، «لم يكن يدور حول شكل البرلمان ، ولا حول موعد آخر الانتخابات ، بل عن مصير الثوة ومصير رجال الثورة» ، والأمر لم يكن يحتاج إلى فطنة ، فكثيرا ما صرح قادة الثورة بمثل هذا وعلى رأسهم عبد الناصر [٦٩].

ويطالب إحسان – بناء على هذا الفهم – عبد الناصر «لا بالعودة إلى الجيش ، بل بالخروج من الجيش» [٧٠].

ويكون على إحسان عبد القدوس أن يدفع ثمن كشفه أوراق لعبة مارس أمام الجميع وبهذا الوضوح ، الذى يعرفه الجميع ولا يريدون أن يعترفوا به أو يواجهوه ، فما لبث أن اعتقل قرابة ثلاثة أشهر يخرج بعدها وقد فقد الوضوح والصراحة.

ورغم ظروف الاعتقال والمصادرة التى عاناها الشيوعيون حينئذ ، فإن صحفهم ومنشوراتهم الكثيرة كانت تشى برد فعلهم الغاضب لما يجدونه من هذه (الديكتاتورية الفاشية) ، كما أطلق على مجلس قيادة الثورة.

وقد ظهر رد فعل الشيوعيين خاصة خلال الجبهة التى كانوا قد كونوها مع التيارات السياسية الأخرى منذ يناير ١٩٥٣ ، فأعيد تكوين جبهة سرية أخرى من الطلبة عرفت باسم (جبهة الاتحاد الوطنى) فى أزمة مارس ضمت كافة التيارات الفكرية (٧١) ، وقد لعبت هذه الجبهة دورا كبيرا فى تلك الأزمة ، فلنقرأ أحد منشورات الجبهة فى ذلك الوقت ، فثمة دعوة إلى : «حكومة من جميع الهيئات والأحزاب التى وقفت فى وجه الفاشية من الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين والإخوان لتنفيذ الميثاق الذى أجمع عليه المواطنون» (٧٢).

ومع أن صحف التيار الإسلامى كانت مشغولة بالقبض على قادتها والانقسام فيما بينها (السياسيون والنظام السرى ، وبين السياسيين وذوى الاتجاهات الفكرية) ، فإن مراجعة صحفهم : كالدعوة والإخوان المسلمين وغيرهما يلاحظ أنهم يتحدثون بشكل مباشر عن إجراءات الثورة الإيجابية ، غير أنهم - بشكل غير مباشر - يعارضون بقاء الجيش خارج الثكنات ، ويحذرون من الديكتاتورية رغم أنهم يقعون فى حبائل الثوار الجدد فى هذا الوقت ، ففى العدد الأول من صحيفة (الإخوان المسلمون) ، على سبيل المثال (٧٣) (وكان سيد قطب هو رئيس التحرير قد أخذ موقفا عدائيا من الثورة) نقرأ مقالا بعنوان (متى فسد فاروق) يسهب فيه صاحبه - بدون توقيع - حول «طغيان الملك السابق ، وحاشية السوء التى زينت له الطغيان فى وقت لم يجد معارضة قط ، وشيئا فشيئا أخذ يكمم الأفواه ويمنع وسائل المعارضة ، ويدخل بمن يعارضون إلى المعتقلات والسجون ، ويقتلهم أحيانا غليه وغدرا .. وأخذ يمثل دور الديكتاتور ، ناسيا أن زمان الديكتاتورية قد طواه التاريخ» (٧٤).

ويلاحظ أن نفس العدد يحتوى على مقدمة ضافية كانت فى الأصل وصية من وصايا حسن البنا ، موجها فيها كلامه إلى الإخوان ، ويغلب عليها نبرة التحذير ، يقول «..فإن ثرتم علينا ، ووقفتم فى طريق دعوتنا فقد أذن الله أن ندافع عن أنفسنا ، وكنتم الثائرين الظالمين» (٧٥).

أضف إلى هذا أن الجناح المختلف مع الهضيبى كان يطالب منذ فترة مبكرة ، وخاصة الشيخ محمد الغزالى «بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة» (٧٦) ، رغم ميل الغزالى

للنظام السائد ، وهو بحق يحذر من قيام سلطة مطلقة ، بينما صمت عديد من ممثلى التيار الإسلامى عن تجاوزات الثورة فى سنتيها الأوليين ، فلم نعرف للشيخ الباقورى موقفا معارضا للسلطة العسكرية المطلقة ، التى تمثلت فى عديد من التجاوزات ، وعلى سبيل المثال محاكمة الإخوان ، وهى سلطة كانت تحمل الكثير من الإهانة لجماعة الإخوان المقبوض عليهم . دعك من التيارات الأخرى التى قبض عليها (٧٧) ، ويؤكد عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته أن الباقورى كان يظهر الميل لجمال عبد الناصر (٧٨) ، بينما تشير مذكرات الباقورى نفسه بعد ذلك إلى أنه لم يكن ليتدخل فى هذا الصراع إلا لمصلحة شخصية ، وهو ما نستطيع أن نجد عنده موقف آخرين من أمثال البهى الخولى وسيد سابق وغيرهما .. وهو ما سيتأكد معه ذلك الموقف أكثر بعد القبض على الإخوان .

هذا عن الصحف أما عن الجامعة ، فقد شهدت تطورات طلابية تمخضت عن تكوين جبهة منذ بداية يناير ١٩٥٣ ، ورغم أن الدعوة إلى الجبهة لعبت دورا كبيرا فى أزمة مارس، فإن شعار الجبهة الوطنية شعار قديم ، عرفه التاريخ المصرى طيلة الأربعينيات وفى أعقاب حركة الجيش .

وقد انعكست فى هذه الجبهة العريضة شتى التيارات السياسية التى لعبت دورًا ضد حركة الجيش ، وهو الدور الذى كانت تلعبه من قبل ضد قوى الاحتلال والوزارات التى تتعاون معها .

ولا تقطع المصادر بالتيار الذى كان وراء إنشاء الجبهة ، وإن كانت تشير إلى العمل الجبهوى الذى سلكه الحزب الشيوعى خاصة (حدتو) خاصة فى الحركة الوطنية . فبعد حل الأحزاب والقبض على الشيوعيين فى إبريل ١٩٥٣ ، بدأ نشاط الجبهة يتحدد خلال أكثر من تيار : الوفد ، الإخوان المسلمين ، الحزب الشيوعى المصرى / حدتو .

وكانت حدتو قد استطاعت أن تدعو إلى تكوين (اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلاب المصريين) ، وأفسحت صفحات مجلاتها : الملايين والواجب لهذه المهمة ، وقد شكلت هذه الجبهة فى عام ١٩٥٣ قاعدة هامة للمعارضة داخل الجامعة ، كانت تحت مسئولية عبد المنعم الغزالى ومجموعة من الكوادر الطلابية الآخرين فى الجامعة ، وقد ضمت تنظيما هرميا كاملا يضم مئات من الأعضاء من جامعة القاهرة وعين شمس والإسكندرية وطلاب ثانوى (٧٩).

وكان شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية المتحدة محور نشاط الطلبة فى هذه الفترة . واتسعت الجبهة لتضم عددا كبيرا من المثقفين من شتى التيارات الفكرية من داخل الجامعة وخارجها .

وقد مثل هذه الجامعة عدد من الكوادر الفكرية عن الوفد والإخوان وحدتو [٨٠] ممن لهم نشاط سياسى ، غير أنها ضمت عددا كبيرا من الكوادر الفكرية من شتى التيارات والأحزاب من أمثال عادل حسين من (مصر الفتاة) وإبراهيم يونس ثم الكوادر الشيوعية من أمثال شريف حتاتة وحليم طوسن وسعد كامل وغيرهم .

وقد لعب التنظيم الجبهوى فى أزمة مارس دورا كبيرا ، ففى ٢٨ مارس نقرأ عن تأليف (جبهة الاتحاد الوطنى) تضم كافة التيارات واتخذ الطلبة فى جبهتهم القرارات التالية:

أولاً : إلغاء الأحكام العرفية فورا .

ثانيًا : الإفراج عن جميع المعتقلين فورا .

ثالثا : تأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات .

رابعا : إلغاء مجلس قيادة الثورة دون انتظار للجمعية التأسيسية.

ويلاحظ أن الذى سيطر على الاجتماع وصيغ فى البند الرابع خاصة هو البند الذى اتفقت حوله كل التيارات الفكرية حينئذ ، وهو ضرورة عودة الجيش إلى ثكناته ، بل إن طلبة المدارس أعلنوا نفس الطلب فى اجتماع آخر ، وهو ما ردده أكثر من مرة طلبة جامعة الإسكندرية وهم يهتفون فى استقبال الملك سعود فى هذا الوقت [٨١].

وتجمعت هيئة التدريس بجامعة القاهرة لتصدر بيانا تطالب فيه بالمطالب التى كانت تتقدم بها كافة التنظيمات السياسية والفكرية وفى مقدمتها (حل مجلس قيادة الثورة منذ اليوم وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية) وهو ما تردد كثيرا فى صحيفة المصرى [٨٢] وهو عين ما طالب به مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بجامعتى القاهرة اليوم التالى [٨٣].

وعود إلى تنظيم الجبهة ، سنجد أن منشوراته فى هذا الوقت يمكن أن تعطى لنا تصورا واضحا لمطالب هذه الجبهة التى تتمشى فى مطالبها مع مطالب كافة المؤسسات والمثقفين من شتى التيارات ، إذ يلاحظ أن السطر الأخير الذى كانت تنتهى به هذه المنشورات هو (تسقط الديكتاتورية العسكرية) [٨٤] ولا تخرج مطالب الجبهة فى كل مرة

عن (إلغاء مجلس الثورة) ، وعلى سبيل المثال ، نقرأ فى أحد منشوراتها «ندعو إلى حكومة من جميع الهيئات والأحزاب التى وقفت فى وجه الفاشية من الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين والإخوان لتنفيذ الميثاق الذى أجمع عليه الوطنيون» (٨٥).

والملاحظ أن الحزب الشيوعى المصرى كان له دور مهم فى هذه الجبهة ، وهو ما تؤكده مقالات صحيفة (راية الشعب) لسان حال هذا الحزب ، فهى تزخر بالأفكار التى ترفض الحكم القائم وتصف أصحابه (بالعصبة الفاشية) ، كما تزخر بكثير من أفكار الجبهة ومنشوارتها

لم يكن أساتذة الجامعة بجميع تياراتهم ببعيد عن أفكار الجبهة فى هذه الأزمة ، إذ انعكس لديهم رد فعل التيارات العقيدية وخاصة الجماعات الماركسية وجماعة الإخوان المسلمين ، وقد راح أساتذة الجامعة يعبرون عن مواقفهم خلال بياناتهم المتوالية ونشاطهم داخل الجامعة وخارجها ، ففى إبان احتدام الأزمة راحت الصحف تنشر بيانات أعضاء هيئة التدريس حتى أن آخر أعداد صحيفة (المصرى) تزخر بمثل هذه البيانات .

وقد شهدت هذه الفترة – منذ فبراير ١٩٥٤ – اجتماعا حافلا فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة حضره عدة آلاف من الطلاب ومن أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليات والمعاهد العليا ، وتعاقب الخطباء الذين راحوا يؤيدون الديمقراطية فى مواجهة العسكر والثورة ، وكان من ألمع الخطباء حينذ أحمد شلبى الذى ألقى خطابا كبيرا حذر فيه من تدخل الجيش فى السياسة ، إذ إن تربية الجيش – كما يقول – تقضى بالطاعة التامة بينما الديمقراطية تقوم على اختلاف الآراء وحرية المناقشة والاعتراض . وأوضح الخطر الذى يهدد الجيش بسبب الزج به فى السياسة ، وذكر أن حاجة مصر إلى الجندى الباسل أهم بكثير من حاجتها إلى أن يتقلد هذا الجندى منصب الوزارة . وضرب أحمد شلبى أمثلة تاريخية عن قادة الجيش وفساد الجيش إذا تدخل فى السياسة .

وقد سعى عبد الناصر لاستقطاب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فدعاهم للاجتماع به فى منزله بمنشية البكرى فى أوائل إبريل ، ورغم أن ثمة اعتراضا عاما ساد بين جميع الأساتذة ، فإنهم ذهبوا جميعا فى النهاية إلى منزل جمال عبد الناصر خشية أن يساء الرفض ويفهم منه معان أخرى ، وقد دار حوار استغرق ثلاث ساعات ، أثير خلاله العديد من القضايا التى كانت تطرحها التيارات الفكرية كلها خلال أساتذة الجامعة ، إذ طالب

الحاضرون بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين ، وقد طالب غالبية المجتمعين بشكل غير مباشر بعودة الجيش إلى ثكناته وإفساح الطريق إلى وزارة ائتلافية.

وفى هذا الاجتماع أظهر عبد الناصر اتجاهه الحاسم فى ضرورة استمرار عجلة الثورة ، وراح يلوم بعنف أساتذة الجامعة ، فقال « لم يكن للثورة برنامج ، واعتقدنا أن الجامعة تعمل لنا برنامجا ، لكن الذى حدث أن أساتذة الجامعة وقفوا ضدنا» (٨٦).

وفى هذا الاجتماع وقف عبد المنعم الشرقاوى سكرتير نادى هيئة التدريس ليقول ردا على عبد الناصر متحدثا باسم أساتذة الجامعة جميعا : «نحن الذين بدأنا الثورة فى الجامعة وعندما حضر فاروق إلى الجامعة فى عيد العلم فى أواخر الأربعينيات لم يجد أستاذا واحدا يستقبله فى قاعة الاحتفالات ، وعندما قامت جميع الهيئات بتقديم الهدايا إلى الملك السابق فاروق بمناسبة زواجه من ناريمان امتنع أساتذة الجامعة عن جمع التبرعات لتقديم مثل هذه الهدايا ، وبدلا من ذلك جمع الأساتذة التبرعات لمعاونة جماعات الفدائيين من طلبة الجامعة الذين كانوا يقومون بالعمليات الفدائية ضد القاعدة البريطانية فى منطقة قناة السويس .. (و) .. والجامعة هى المكان الذى ارتفعت فيه الهتافات بسقوط فاروق والتى مزق فيها الطلبة صورته وداسوها بالأقدام ، وعندما قامت الثورة سارعت الجامعة بتأييدها قبل ضمان نجاحها وقبل مغادرة فاروق للبلاد . وقد كنا نفهم موقف فاروق فى محاربة حرية الصحافة وفى تعطيل الديمقراطية نظرا لحرصه على إخفاء خطاياه وفضائحه ، ولكننا لا نفهم موقف الثورة المضاد للديمقراطية ولحرية الصحافة ، رغم أنه ليست للثورة أخطاء أو مثالب تحرص على إخفائها» (٨٧).

ورغم حدة الرد الذى أبداه عبد الناصر ، راح أساتذة الجامعة يعبرون عن الرأى السائد لدى التيارات الفكرية ، فأبدى بعضهم – بشكل عنيف – اعتراضه على انفراد الجيش بمسئولية الحكم ، وعلى تعيين أعضاء مجلس الثورة وزراء فقال أحد هؤلاء الأساتذة موجها حديثه إلى عبد الناصر «أنتم تسوسون الناس كأنهم بهائم» (٨٨).

ورغم أن عبد الناصر راح يكيل الاتهامات لأساتذة الجامعة لأنهم يحرضون على المظاهرات والهتافات ويعملون حثيثا ضد الثورة ، فإن المقابلة انتهت – فى الظاهر – بشكل ودى ، غير أن من المؤكد أن هذا اللقاء لم يترك أثرا حسنا لدى الطرفين، وخاصة أن عددا من الماركسيين كمحمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس كانا يلعبان دورا حيويا فى المعارضة داخل الجامعة وخارجها .

على أية حال ، لقد كان هذا الموقف الحاد من أساتذة الجامعة باعثا للثورة إلى أن تتخذ معهم موقفا حادا سواء باستمرار استخدام سلاح التطهير أو الفصل ، كما حدث فيما بعد حين قرر مجلس القيادة العسكرى فصل قرابة خمسين أستاذا ومدرسا مرة واحدة منهم لويس عوض وعبد العظيم أنيس ومحمود العالم وأمين بدر وتوفيق الشاوى وأحمد شلبى وعبد الرازق حسين وعبد المجيد بدر وسعد عصفور وعبد المنعم الشرقاوى ، وغيرهم ، وهم - كما نرى - ينتمون إلى شتى التيارات الفكرية فى هذا الوقت .

أحداث ٢٦ ،٢٩ مارس:

أما موقف نقابة المحامين فقد تغير من الثورة خلال هذه الأزمة ، فما كادت تعلن قرارات ٢٥ مارس حتى انعقدت الجمعية العمومية غير العادية لنقابة المحامين فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ ، وقررت العديد من الطلبات كان أبرزها المطالبة بزوال آثار الإجراءات والمحاكمات - الاستثنائية - والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإلغاء الأحكام العرفية فورا وعودة الحياة النيابية ، وكان أهم مطالب النقابة فى هذا الوقت - كما سجله البند الخامس من محضر الاجتماع - «ضرورة انتهاء مهمة مجلس قيادة الثورة فورا»[٨٩].

والجدير بالذكر أن المحامين الذين توافدوا على مقر النقابة منذ الصباح - بناء على عقد جمعية عمومية لطلب أكثر من مائة من الأعضاء - يمثلون كافة التيارات الفكرية ، وإن بدا أن ممثلى حزب الوفد مثلوا الأغلبية ، إذ تقاطر العديد من ذوى الفكر العقيدى من أمثال د. وحيد رأفت وعبد القادر عودة وعمر عمر نقيب المحامين مع أعضاء مجلس إدارة النقابة.

ويلاحظ فى هذا الاجتماع أنه بمجرد أن طالب نقيب المحامين فى كلمته بـ «ضرورة عودة الأمور إلى وزارة مدنية» حتى قوبلت كلمته بتصفيق شديد، وقد عقب عدد كبير من الأعضاء اتفقوا جميعا على مطلب واحد تردد فى كلماتهم ، وهو ضرورة «عودة الجيش إلى الثكنات» .

وعاد عمر عمر - نقيب المحامين - ليقول للحاضرين ، معبرا عن جموعهم «أتخص القرار فيما يتعلق بالجيش وهو أن يعودوا إلى ثكناتهم مشكورين ونتيجة لهذا يحل مجلس قيادة الثورة. فهل توافقون على ذلك» ، وتعلو أصوات الموافقة على الفور ممتزجة بالتصفيق الحاد الذى يستمر لوقت طويل .

ونلاحظ أنه حين يعلو صوت البعض – إسماعيل راشد – فيقول : «أعارض فى عودة الضباط للجيش لأنهم اصطبغوا بالسياسة فلا يجوز أن يعودوا للجيش إطلاقًا» .. فانه يتجاهل صوته تماما ، وتكمل لنا صحيفة (المصرى) لما حدث بعد هذا الاعتراض فتقول «وهنا كانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة فأمسك الأستاذ كامل أبو العينين من محامى الإخوان بالميكروفون وأخذ يؤذن لصلاة الظهر . وعلى أثر ذلك بدأ بعض الموجودين ينصرفون للصلاة ، و لم يعد أحد لهذا قط» (٩٠).

وأكثر ما يلاحظ فى هذا الاجتماع نغمة التهديد التى علت ضد ضباط البوليس الحربى خاصة ، المسئولين عن الاعتداء على عدد كبير من ذوى الاتجاهات الفكرية منهم عبد القادر عودة وأحمد حسين وعمر التلمسانى ، وغيرهم .وهو ما يحمل الرفض للنظام العسكرى وطرد ممثليه.

وهذا الموقف شاركت فيه نقابة الصحفيين ، ففى نفس يوم اجتماع نقابة المحامين اجتمعت نقابة الصحفيين ، فطالبت بنفس المطالب التى كان أبرزها على الإطلاق «تأليف وزارة مدنية لإجراء الانتخابات الجديدة على هدى المبادئ التى آمنت بها البلاد ، على أن ترعى الأحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نيابية سليمة ونظيفة» (٩١) ، وهو ما يشير إلى رفض الحكم العسكرى القائم والعودة إلى الأحزاب القديمة.

وكانت نقابة الصحفيين قد أعلنت قبل ذلك أسفها على إعادة الرقابة على بعض الصحف – القاهرة – وإنذار بقية الصحف ، وطالبت الآن – فى هذا الاجتماع – المجلس العسكرى بالنظر إلى هذا القرار (٩٢) ، ومن ثم ، فإن موقفها بعد ذلك كان امتدادا لموقفها السابق من إجراءات الحكم العسكرى من مواقف التيارات الأخرى .

* * *

وعلى هذا النحو ، تحالفت التيارات الفكرية والمثقفون وراء محمد نجيب ، بينما تحالفت قوى عمالية مخططة وراء مجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر ، وقد تحول الصراع الفكرى من الصحف والمجلات والجامعات والنقابات المهنية إلى الشارع .

ويلاحظ هنا أنه بينما أحجمت القوى السياسية عن اتخاذ حركة عنيفة ضد مجلس الثورة ، فإن عددا كبيرا من ذوى الاتجاهات الفكرية سعى بكل القوة للإجهاز على المجلس

وإعادة ضباطه إلى الثكنات .. فمن الثابت من تصريحات رؤساء الأحزاب أنهم لم يجاوزوا المطالب العامة بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق حرية مصطفى النحاس والإفراج عن جميع السياسيين ، بينما صمت الإخوان حين أفرج عنهم ثم الاتفاق معهم ليكونوا (عونا للحكومة) (٩٣) ، ولم يبق فى الساحة غير (طليعة العمال) الجماعة اليسارية التى حاولت فى صبيحة ٢٦ مارس التحرك ضد مجلس قيادة الثورة بشكل محدود لم يترك أثرا .

فم المؤكد أن موقف القوى الفكرية كان مغايرا تماما لموقف هذه القوى ، إذ سعت بكل قوتها للإجهاز على المجلس العسكرى بالإصرار على عودة الجيش إلى ثكناته ، وهو البند الذى أصبح ثابتا فى كل بياناتهم .

على أية حال ، ففى صبيحة يوم السبت ٢٧ مارس بدأت قوى شعبية غامضة مظاهرات وإضرابات عنيفة بدأت من القاهرة فى اتحاد النقل العام ، ولم تلبث أن انتشرت فى طول البلاد وعرضها فتوقفت قطارات السكة الحديد لأول مرة منذ ثورة ١٩١٩ .

وتتعدد القوى التى شاركت فى هذه المظاهرات بين هيئة التحرير واتحاد نقابات عمال النقل وجنود من البوليس الحربى أو منظمات الشباب ، ولا تتفق المصادر فى تحديد هوية خاصة بها (٩٤) ، غير أنها تتفق – جميعا– على أن هدفها المحدد كان رفض تصفية الثورة ، أى رفض قرارات ٢٥ مارس بوجه خاص ، ومن ثم رفض القوى الفكرية التى كانت وراءها .

والدليل على هذا أن عددا كبيرا من هذه القوى راحت تعبر عن حركة إضراب عن الطعام وعن العمل حتى تجاب مطالبهم التى أذيعت فى الصحف ودار الإذاعة ، وهى مطالب تقف على النقيض تماما من مطالب الحركة الفكرية ، ونستطيع أن نشير إليها على النحو التالى :

١ – عدم السماح بقيام أحزاب .

٢ – استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر .

٣ – قيام هيئة تمثل جميع النقابات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة ، لتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها .

٤ – عدم الدخول فى معارك انتخابية (٩٥).

ومن فترة مبكرة من هذا اليوم والأيام التالية راحت هذه القوى تجوب فى أنحاء البلاد ، بشكل منظم ، فما كادت تصل إلى يوم ١٩ مارس حتى كانت تصل على شكل مظاهرات عنيفة إلى مجلس الدولة لتهتف ضد السنهورى (الموت للسنهورى / الموت للخائن) وتعتدى عليه ، وتصل إلى جريدة (المصرى) الصحيفة التى عبرت عن شتى التيارات الفكرية بحرية شديدة ، وتهتف (تسقط المصرى العاهرة وتعيش الجمهورية الحرة) فتحطم زجاج حجرة رئيس التحرير وتحدث حرائق شتى حول المبنى وتحدث إرهابا كبيرًا للمحررين والعمال ، ثم تصل بعد ذلك إلى نقابة المحامين لتهتف (يسقط المثقفون) وتصل إلى ذروتها أمام رئاسة مجلس الوزراء ليقف صلاح سالم بين المتظاهرين ليهتف.

(أن الثورة ستستمر فى طريقها وأن الوجوه القديمة من الشيوخ والنواب السابقين والبرلمانات السابقة لن تعود إلى الوجود وأن الضمانات ستتخذ لمضى الثورة فى طريقها)(٩٦).

وقد كانت هذه المظاهرات والإجراءات العنيفة التى حدثت فيها هى بداية حركة انتقام واسعة بدت بإهانة مجلس الدولة بالاعتداء على رئيسه وامتدت إلى كافة المؤسسات والصحف التى تعبر عن التيارات الفكرية المختلفة وأعادت تحديد مواقف عديد من المثقفين.

* * *

الاعتداء على السنهورى

ولأهمية الدور الذى لعبه عبد الرازق السنهورى فى تدعيم الثورة وتبرير إجراءاتها من الناحية القانونية نشير هنا إلى أهم الدوافع التى كانت وراء الاعتداء عليه ، والمسئول عن هذا .

فمن المعروف أن عبد الرازق السنهورى لعب دورا كبيرا أول قيام الثورة للحيلولة دون عودة الوفد للحكم ، وهو ما تمثل فى الفتوى التى أصدرها مجلس الدولة فى أغسطس ١٩٥٢ وجاء فيها عدم جواز دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل للموافقة على تعيين مجلس الأوصياء على العرش (٩٧) ،وما لبث أن تمشى أكثر مع سياسة الثورة مطوعا القوانين لكثير من إجراءات الحركة الجديدة . وقد اعتمد عليه رجال الثورة كثيرًا وأصبح مشاركًا للنظام الجديد فى كثير من مقرراته ومبررا لها .

والواقع أن سياسة السنهورى ، وإن اتخذت منذ البداية منحى حزبيا (إذ كان عضوا فى الحزب السعدى ، معاديا للوفد) ، فإنها حاولت أن تتمشى مع الضباط الجدد ، وحاولت أن تتلمس (إصلاحية راديكالية) فى التعامل معهم ، ومن ثم ، فإن إصلاح السنهورى مضى فى خط متواز مع طموح الثورة أول الأمر ، لكنه لم يستطع أن يسايرها كثيرا فى جموحها(٩٨).

وقد أسهمت عوامل كثيرة فى ابتعاد الخطين – خط السنهورى وخط عبد الناصر – ابتعادا مطردا مع مضى الأحداث ، فبينما كان عبد الناصر يسعى إلى الحفاظ على استمرار عملية التغيير ، بما يعنى استمرار الثورة والحفاظ عليها ، كان السنهورى يسعى للحفاظ على استمرار عملية التغيير بأسلوب يقترب من الإصلاح ، بما يعنى التمهل كيلا تطيح الثورة بالصفة الإصلاحية الهادفة ، وقد كانت سمة العهد الليبرالى .

وبمعنى آخر ، ربما كان موقف السنهورى من عدائه للوفد أكثر مما هو اقتناع بالثورة على الطريقة العسكرية ، وبدهى أن انتماءه كان يهبه ميلا أكيدا للحزب السعدى ويطوى كراهية أكيدة لحزب الأغلبية.

لقد وجد السنهورى فى الانقلاب العسكرى الفرصة ليأخذ موقفا من حزب الوفد، وهكذا ، اعتقد أن التغيير الجديد يمكن أن يعمل فى الاتجاه الإيجابى ، غير أنه سرعان ما انكشف الفرق بين شخص تربى على أعلى درجات الثقافة القانونية الدستورية وجماعة كانت تتخذ من التجربة والخطأ أسلوبا لها .

ورغم ما كان يبدو – فى الظاهر – من توازى الخطين طيلة السنتين الأوليين ١٩٥٢/١٩٥٤ ، فإن اطراد الحوادث كان يؤكد ابتعادهما أثناء الصراع فى هذه الأزمة.

ويبدو أن السنهورى رأى أن سياسته عقب قيام الثورة كانت تستوجب عمل فرملة فى كثير مما تنزع إليه الثورة من تصرفات (٩٩) ، غير أنه ما لبث أن أفلتت عجلة القيادة من يديه ، ولم يعد يستطيع مع المظاهر (الثورية) العنيفة أن يحتمل خطرها .

وعلى هذا النحو ، تتحدد أول العوامل التى باعدت بينه وبين رجال القيادة فى ميله التقليدى للديمقراطية ، والحث عليها من آن لآخر .

إن مراجعة الدوريات فى الفترة الأخيرة من أزمة مارس ترينا أن السنهورى أشار إلى تأييده لفكرة الأحزاب المتعددة (١٠٠) ، ويعود إليها أكثر من مرة إبان الصراع بين مجلس قيادة

الثورة والقوى السياسية والفكرية حول تعدد الأحزاب [١٠١] ، فهو بعد أن يؤيد تعدد الأحزاب يهاجم فكرة الحزب الواحد قائلا : «إن نظام الحزب الواحد يتعارض فى طبيعته مع النظام الديمقراطى الذى ارتضته مصر منذ أن عرفت الحياة النيابية» [١٠٢].

ويرى عبد اللطيف البغدادى أن الاعتداء على السنهورى كان وراءه «أنه أعد قرارات إجراء الانتخابات وتشكيل الجمعية التأسيسية وخاصة أنه أعلن حينئذ أنه سيتولى رئاسة الوزارة» [١٠٣] ، فمسألة تولى الوزارة كانت مسألة شائكة إبان هذه الأزمة ، وهو ما يؤيده عبد الحكيم عابدين – أحد قادة الإخوان – الذى نفى أن الاعتداء عليه كان لعلاقاته بالإخوان ، وإنما كان لأن محمد نجيب كان يفكر فى أن يعهد للسنهورى بتشكيل الوزارة من عناصر غير عسكرية [١٠٤] ، وهو ما يؤكده بالفعل أن هذا الخبر تردد أكثر من مرة حينئذ فى صحيفة (المصرى) ، وكان قد تردد بالفعل قبل ذلك بفترة وجيزة ، إذ حدث أنه فى إحدى لجان تأليف مشروع الدستور ، قال صالح عشماوى – من الإخوان المسلمين – أنه (يعارض فكرة الاستفتاء الشعبى ، وذكر أن لديه اقتراحا كان يفضل عرضه فى غيبة الدكتور السنهورى رئيس مجلس الدولة ، وذلك هو أن تؤلف الوزارة التى تجرى الانتخابات بعد حل مجلس الدولة رئيسا) .. وهنا قال السنهورى «إنه يرجو استبعاد السنهورى عند التفكير من هذه المناصب ، فالمناصب تقليد لا تخليد» [١٠٥].

وتؤكد مذكرات سليمان حافظ ، ولأكثر من مرة ، أن الوزارة التى كان مقدرًا لها أن تتولى السلطة إبان النزاع الأخير فى أزمة مارس رشح السنهورى لتوليها ، بل يذكر سليمان حافظ أنه رشحه بنفسه – بالفعل – لتولى الوزارة [١٠٦].

بل وتؤكد بعض المصادر العسكرية أن الضابط جلال ندا اقترح صبيحة يوم ٢٦ مارس أن يصدر اللواء نجيب بيانا بحل مجلس قيادة الثورة ، وإقالة الوزارة ، وتشكيل وزارة قومية برئاسة الدكتور السنهورى لإجراء الانتخابات [١٠٧] ، ورغم أن هذا البيان لم يطلع عليه نجيب ، فمن المؤكد أنه اطلع عليه جمال عبد الناصر نفسه .

وفى تقديرنا بعد لقاء العديد من شهود العيان فى هذه الفترة أن السنهورى كان يتحول رويدا رويدا إلى الفكر الذى انتمى إليه فى الأصل ، وهو الثقافة القانونية الليبرالية ، فمصطفى أمين يذكر أن عبد الناصر سأل السنهورى فى هذه الفترة مستشيرا إياه حول هذه الأزمة ، فقال السنهورى «أنا كرئيس لمجلس الدولة أرى أن الحل الوحيد هو عودة الحياة النيابية والديمقراطية بالشكل الذى كانت عليه فى النظام الليبرالى» [١٠٨].

الأكثر من هذا كله أن السنهورى جاوز الدعوة السائدة برفع الرقابة عن الصحف وعودة الأحزاب وما إلى ذلك ، إلى المحظور الذى كان يتصف به كل من كان يعرض لضباط مجلس القيادة ، وهو الدعوة إلى عودة الجيش إلى ثكناته ، يقول حامد أبو النصر فى هذا أنه فى اجتماع بين الضباط والملك سعود سأله الملك عن رأيه فاقترح السنهورى بضرورة تشكيل وزارة تتكون من مدنيين فضلا عن تحول رجال الثورة بعد خروجهم من الجيش إلى مدنيين يشارك بعضهم فيها ، كما يشارك فيها عدد من الإخوان المسلمين والشيوعيين وتكون مهمة هذه الوزارة إعادة الحياة النيابية كما كانت ، كما لابد من عودة الجيش إلى ثكناته» (١٠٩)

وفى مذكرات شاهد عيان لهذه الفترة رواية صريحة عن أن السنهورى فى خلاف كل من عبد الناصر ونجيب اقترح أن يحل مجلس قيادة الثورة حتى يطمئن نجيب (١١٠)

وهذا الموقف الشائك : عودة الجيش إلى الثكنات وعودة الحياة النيابية إلى ما كانت هو الذى دفع بعبد الناصر ، وربما بالقوى العسكرية من حوله – من ضباط الصف الثانى خاصة – ليصلوا إلى قناعات محددة مؤداها أن ثمة علاقة أكيدة ، خفية ، أو غير خفية ، قامت بين السنهورى ومحمد نجيب فى صراعه مع مجلس قيادة الثورة ، وهى علاقة خطر كبير على الثورة.

وهنا ، يطرح السؤال نفسه :

إذن فما هى حقيقة العلاقة بين نجيب والسنهورى ؟

إن كثيرا من شهود العيان لهذه الفترة يؤكدون على أنه ثمة علاقة خاصة كانت تربط بين محمد نجيب والسنهورى ، فنجيب كان يرى فى السنهورى أستاذا له ، بل كان أستاذه بالفعل أثناء دراسته بكلية الحقوق ، وأن نجيب كثيرا ما أشاد بهذه العلاقة فى هذه الفترة.

ومهما يكن من طبيعة هذه العلاقة ، فمن المؤكد أن ثمة احتراما كان قائما بين نجيب والسنهورى ، وأن هذا الاحترام تبلور أكثر بفعل البواعث النفسية لكل منهما ، والهدف العملى الذى أصبح واحدا لهما ، فبينما كان نجيب يتذرع بالديمقراطية من أجل سلب عديد من اختصاصاته ، كانت قناعات السنهورى تقترب به أكثر من الديمقراطية التى يسعى إليها نجيب على أنها السبيل الوحيد لتخطى مخاطر الثورة.

وهنا تتعدد الروايات التى تشير إلى التقارب الحثيث بينهما ، والتى تشير إلى انحياز السنهورى إلى جانب محمد نجيب فى أكثر من خلاف دستورى نشأ بين نجيب وجمال عبد الناصر وقد كان وزيرا للداخلية ، ففى إحدى المرات حين احتد هذا الخلاف بينهما ، مال السنهورى إلى رأى نجيب وصدق بضرورة عودة الحياة النيابية.

كذلك فإن بعض الروايات تميل إلى القول بأن السنهورى - كما يشير أحمد أبو الفتح فى حديث متأخر - كان قد أحس بخطئه فى السير فى ركاب عبد الناصر ، ومن هنا عاد السنهورى إلى نجيب بل ظل يحرضه على العودة للحياة النيابية (١١٠).

ومع وضعنا فى الاعتبار ميل أحمد أبو الفتح الليبرالى وموقفه من الثورة ، فمن المؤكد أن السنهورى ونجيب التقيا فكريا من مرحلة الميل الفكرى إلى مرحلة محاولة تطبيقها عمليا على الساحة ، وهو ما يفسر أنه لم يكن من المصادفة فى شىء أن يتم الاعتداء على السنهورى بمجلس الدولة فى يوم ٢٩ مارس ، وهو اليوم الذى جرت فيه محاولة الاعتداء على محمد نجيب ، وكذلك الاعتداء على صحيفة (المصرى) ومحرريها معًا .

وهنا يطرح السؤال نفسه : فمن كان وراء الاعتداء على السنهورى ؟

بدهى أن الاعتداء تم إبان هذه الأيام الأخيرة من مارس المليئة بالاضطراب ، ومن ثم، فإن التحقيق عمن المسئول بالضبط يعد من قبيل المعميات .

غير أنه من المؤكد أن هذا الاعتداء تم بتخطيط مسبق محكم شارك فيه عددٌ كبير ممن لعبوا دورا إيجابيا فى القضاء على تمرد المثقفين المعارضين . ورغم أنهم جاءوا من أكثر من مؤسسة أو جهاز ، فإنه قد جمعهم لتنفيذ الخطة للقضاء على رئيس مجلس الدولة.

وتتجمع الخيوط لتؤكد جميعها على أن الاعتداء تم بواسطة خطة موضوعة شاركت فيها الجماعات والمنظمات المسئولة بين منظمات الشباب أو هيئة التحرير وجماعة البوليس الحربى والمظاهرات العمالية التى كان يندس فيها جماعات غير معروفة الهوية ، كذلك شاركت فى هذا (أخبار اليوم) نفسها .

ومشاركة (أخبار اليوم) فى هذا تمت بدافع لا يخلو من ريبة ، ففى صباح يوم ٢٨ مارس - اليوم الذى وقع فيه الاعتداء على السنهورى - صدرت الجريدة تتحدث عن أن-

«الجمعية العمومية لمجلس الدولة سوف تجتمع اليوم بدعوة عاجلة من رئيس المجلس» ، وقد أوحت الجريدة بهذا الخبر أن المجلس سوف يتخذ قرارا ضد الثورة.

وقد كان موقف (الأخبار) مريبا جدا ، يقول مصطفى أمين مفسرا هذا (أن من جاء بالخبر كان مندوب الأخبار فى القيادة ، كنا نثق فى كل كلمة يقولها الحاكم فى هذا الوقت، وقتها ، و لم يكن ليخطر ببال أحد منا أن حاكما يكذب) (١١١) ولا يقول لنا مصطفى أمين من هو الذى سلم الخبر لمندوب الأخبار ؟ وما هى مسئولية هذا المندوب فى نشر خبر لم يستوثق منه لمجرد الحصول عليه ؟ وإلى أى مدى كان الاتفاق قد تم بين مندوب المجلس وصحافة أخبار اليوم ..؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التى لا نجد إجابة عنها

الواقع أن ما حدث كان تدبيرا محكما بين عديد من الأطراف شاركت فيها (أخبار اليوم) بدور سيئ ، وما روج من أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة كانت على وشك الانعقاد هو قول كاذب ، إن دعوتها فى هذا اليوم لم تكن لإصدار أى قرار ، وإنما كانت بدعوة لترشيح مستشار لمحكمة القضاء الإدارى بدلا من آخر . كما أن الجمعية لم تكن قد انعقدت بعد ، و لم يحن الموعدالمحدد لانعقادها ، إنما كان السنهورى – حينئذ – يرأس مداولة الدائرة الأولى لمحكمة القضاء الإدارى (١١٢).

على أية حال ، فإن هذا الخبر من (الأخبار) التى توحى بأن السنهورى سيتخذ موقفا ضد النظام لا يؤدى – بالضرورة – إلى اتهام جمال عبد الناصر ، أو اعتقاد أنه كان ضالعا فى خطة الاعتداء ، رغم أن السنهورى يعتقد أن عبد الناصر كان هو المدبر لهذا الحادث ، فالسنهورى راح يردد فى محضر التحقيق عن مسئولية رئيس الوزراء الفعلى لا الصورى عن الحادث (١١٣) – وهو عبد الناصر – .

وخير وأدق رؤية للحدث تظل للسنهورى نفسه ، يقول فى محضر تحقيق النيابة فى حادث الاعتداء عليه :

«– اتصل بى تليفونيا الدكتور حسن بغدادى – وزير التجارة والصناعة – وسألنى عما نشر بجريدة (الأخبار) فأظهرت له ارتياحى لهذا السؤال ، لأنه أتاح لى فرصة فى توضيح الحقيقة لمسئولين ، وأفضيت له بالغرض من الاجتماع على الوجه السابق ذكره ، وأضفت أننى أستحسن أن يقوم هو بتبليغ من يراه من المسئولين عن حقيقة الأمر ، فأجاب

أن البكباشى جمال عبد الناصر بجانبه وهو يتحدث بالتليفون فطلبت منه أن يحدثنى البكباشى جمال عبد الناصر . وأعدت له ما ذكرته للدكتور بغدادى ، وعلم على هذا الوجه بحقيقة اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، وانتهى الحديث التليفونى..» (١١٤).

وبعد أن يستطرد السنهورى طويلا فى التحقيق حول قصة الاعتداء عليه ، يقول أنه عاود الاتصال بجمال عبد الناصر مرة أخرى ولكن بعد محاصرته من قبل المعتدين ، يضيف:

«– .. وقلت له أن عندى متظاهرين يريدون قتلى ، فأجاب أن الأعصاب متوترة ، فقلت له أن يحضر بنفسه ، وكررت هذا الطلب فقال سأحضر ، وأقفلت التليفون وبقيت مدة نصف ساعة حتى حضر الصاغ صلاح سالم» (١١٥).

والغريب أنه بعد ذلك فإن عديدا من معاصريه يرجح أن المسئول وراء الاعتداء على السنهورى هو جمال عبد الناصر (١١٦) نفسه أو بواسطة الصف الثانى من الضباط ، وهو رأى لا يمكن أن يقطع به فى هذه الظروف المضطربة ، قد نوافق المستشار برهان العبد الذى حقق فى الحادث من أن الحادث (قد خطط له ودبر ليولد مجهولا) (١١٧) ، غير أنه من المؤكد أن عبد الناصر كان بعيدا عن هذا التخطيط ، ولا يمكن أن يتهم بهذا الاتهام من كان على علم تام بموقف السنهورى حينئذ .

وهو ما يصل بنا إلى معالجة الموضوع التالى :

* * *

الإجراءات الانتقاصية

كان التجمع الطلابى هو أقوى العناصر التى واجهت مجلس قيادة الثورة إبان أزمة مارس ، فقد كانت البيئة الطلابية هى (النواة) التى جمعت التيارات الفكرية المتناقضة من الإخوان إلى الشيوعيين مرورا بالوفديين.

ويذكر عبد اللطيف بغدادى أن العناصر المضادة للثورة من بين الطلبة كانت أكثر العناصر معارضة وأعنفها فى مواجهة المجلس العسكرى ، فلم يكتفوا بالمطالبة بالحياة النيابية وإنما الإعلان عن تكوين جماعات ثورية لاغتيال أفراد مجلس قيادة الثورة ، وبدأ الكفاح المسلح ضد الحكومة القائمة (١١٨) ، فضلا عما تمتعت به الجامعة من استقطاب لعديد من

المثقفين من خارجها ، وحاولوا إنشاء (جبهة) تتخذ موقفا محددا ضد المجلس العسكرى .

وهو ما دفع هذا المجلس إلى مواجهة هذا التمرد ولما تنتهى مظاهرات يوم ٢٩ مارس، ذ انعقد المجلس العسكرى لمناقشة هذه الظاهرة ، فتقرر إيقاف الدراسة فى الجامعات الثلاث من أول مارس لأسبوع (١١٩) ، ثم التعامل مع العناصر الطلابية بثلاثة طرق : إما بالمواجهة أو بفرض اللوائح أو بمحاصرة أساتذة الجامعة الذين لم يترددوا فى المشاركة مع حركة الطلبة.

وقد تمت مواجهة الطلبة بعديد من الإجراءات كان فى مقدمتها الاعتقال والفصل ، ثم منح المسئولين فى الجامعة سلطات واسعة من اللوائح «لضمان انتظام الدراسة فيها» (١٢٠)، وهو ما يعنى التخلص من الطلبة المناوئين، وبالتبعية ، التخلص من عدد كبير من أساتذة الجامعة بفصلهم ، سواء أولئك الذين تضامنوا مع الطلبة أو ممن اتهموا بعدم (التعاون) مع النظام (١٢١) ، فضلا عن نقل عدد كبير من الأساتذة إلى المحافظات ، ورفض طلباتهم بالسفر إلى الخارج حين طلبوا ذلك من أمثال الدكتورين لويس عوض وعبد المنعم الشرقاوى (١٢٢).

وقد شهدت هذه الفترة اجتماعات بين عبد الناصر وعدد من أساتذة الجامعة اتهمهم فيها علنا بأنهم وراء (تحريض الطلبة على المظاهرات بعد ٢٥ مارس ، وخلق جو عدائى داخل الجامعة ضد مجلس القيادة) (١٢٣) وقد صدرت فيما بعد كذلك عدة إجراءات للحد من حركة الطلبة والأساتذة مستقبلا (١٢٤) ، وتضييق الخناق على الأساتذة.

وقد كان من بين الإجراءات التى اتخذها المجلس «منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة فيها». وهو ما اتخذ فى يوم ١٥ إبريل ضمن عدد من الإجراءات الأخرى العديدة .

وفى إطار الإجراءات الانتقامية مورست هذه السياسة ضد المثقفين من العناصر الليبرالية والموالية للنظام القديم بمواجهتهم حين مورست ضدهم سياسة (العزل السياسى) إذ صدر يوم ١٥ إبريل ١٩٥٤ قرار مجلس الثورة الذى ينص على أنه (يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى مجالس إدارة النقابات والهيئات كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان منتميًا إلى حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب السعدى وذلك لمدة عشر سنوات)(١٢٥).

وعلى هذا النحو ، فإن مراجعة قوائم الذين ينطبق عليهم القانون يرينا أنه من بين ٣٨ وزيرًا سابقا من الأحزاب الثلاثة المنحلة – الوفد ، الأحرار ، السعدى – كان ٢٢ وزيرًا وفديا منهم محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج ، بينما طبق على ٨ وزراء دستوريين منهم محمد حسين هيكل ومحمد على علوبة وعلى عبد الرازق ، وطبق على ٨ وزراء سعديين في مقدمتهم عبد الرازق السنهورى .

وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا أن عبد الناصر أخبر البغدادى أثناء إخراج هذا القانون أن الغرض الرئيسى منه كان يتلخص فى التخلص من السنهورى من مجلس الدولة بطريق غير مباشر لأنه سبق وتولى الوزارة(١٢٦).

ويلاحظ هنا أن القرار استهدف الأحزاب القديمة فى وقت لم يشر فيه إلى (كل) هذه الأحزاب ، وعلى سبيل المثال لم نعثر فيه على أسماء من الحزب الوطنى وحزب الكتلة الوفدية ، كما لم يشر بشىء إلى عديد من المثقفين القدامى من أمثال طه حسين وزكى عبد المتعال وحامد زكى وأحمد حسين .. وغيرهم بحجة أنهم (لم يكونوا أعضاء فى الهيئة الوفدية) ، مما يؤكد على أن قرار مجلس القيادة لم يكن ساريا ، اللهم إلا على هؤلاء الذين يمكن أن يلعبوا دورا فعالا فى مواجهة النظام الجديد ، بخلاف المثقفين الذين آثروا الصمت أو المسايرة ، فإنهم خرجوا من دائرة العزل وإن لم يسمح لهم بهامش من ممارسة السلطة الفعلية قط .

وشرع النظام الجديد يوجه أشرعته بعد ذلك تجاه القوى المناوئة له من بين المهنيين .

لقد اتخذت السلطة سياسة تشويه المعارضين لها ممن لعبوا دورا فى توجيه الرأى العام بالصحف قبل أن تتخذ سياسة معلنة ضدهم ، فقد أعلن أكثر من مرة على لسان صلاح سالم أن (نصف نقابة الصحفيين واخدين مصاريف سرية) (١٢٧) ، وقد أضاف فى هذه المناسبه عددا هائلا من المعنيين من أمثال إحسان عبد القدوس ، والسيدة روز اليوسف نفسها وروجها قاسم أمين ، وأحمد حسين ومحمد عصفور وكامل الشناوى وإبراهيم عبده وعبد الرحمن الخميسى ومحمد خالد وأبو الخير نجيب ومرسى الشافعى، كذلك صدر كشف بأسماء الصحف والمجلات التى حصلت على مصروفات سرية فى مقدمتها : روز اليوسف والجمهور المصرى والأساس والبلاغ وصوت الأمة والدستور وغيرها ، وهى كما نرى كانت مناوئة للنظام القائم .

واستخدم العنف ضد الصحفيين كذلك فى هذه الفترة حتى وصل إلى أقصاه ، فمحمود أبو الفتح حكم ضده بالسجن عشر سنوات ، وحسين أبو الفتح حكم ضده بخمس عشرة سنة مع إيقاف التنفيذ وسحب الرخصة من صاحب (المصرى) بل وتعطيل الصحيفة فى ٥ مايو ١٩٥٤ [١٢٨] ، كذلك حكم على أبو الخير نجيب بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وتجريده من شرف (المواطنة) ، واعتقل إحسان عبد القدوس لمدة ثلاثة أشهر فى السجن المنفرد.

وهذه هى الفترة التى توجه فيها صلاح سالم إلى دار المصرى فأعلن إغلاقها ولما يتضمن الحكم ذلك ، كما جرى بكرباج خلف المحررين فهرولوا جماعات إلى شارع قصر العينى فى وضع مزرٍ ، وأهين د. وحيد رأفت الذى كان يترافع فى قضية أصحاب (المصرى) أكثر من مرة ، كذلك ، فرّ د. محمد البهى أمام كرباج صلاح سالم دون أن يتمكن من ارتداء الفردة الأخرى من الحذاء أمام الفارين.

بيد أن مسألة (المصاريف السرية) تستوجب التوقف عندها قليلا للتعرف أكثر على طبيعة الإجراءات الانتقامية التى أجرتها الثورة والتى كان من شأنها تحول العديد من المثقفين إلى وجهات مغايرة لمواقفهم الأولى ، فبدهى أن (المصاريف السرية) أريد لها ، فى المقام الأول ، تشويه الصحفيين والتقليل من شأنهم ليسهل القضاء عليهم .

إن المصاريف السرية – كما يرى حافظ محمود الذى كان نقيبا للصحفيين حينئذ – كانت أسلوبا متبعا قبل ثورة ٢٣ يوليو مع كل الصحفيين ، و لم يكن القصد منها – بأية حال – التأثير فى ذمة الصحفيين ، وإنما كانت بقصد «منح الصحفيين الفقراء مصاريف ليعيشوا بها نظرا لأن مرتباتهم كانت ضئيلة ، كما كانت تمنح من وزارة الداخلية أيضا خاصة للصحف الحزبية بقصد رفع مرتبات المحريين المعوزين» [١٢٩].

ويؤكد حافظ محمود أنه رغم أن اسمه لم يكن من بين الذين حصلوا على مصاريف سرية ، فإنه كان شخصيا يأخذ هذه المصاريف ، ليس (نقدا) ، وإنما على شكل (إعلانات) بقصد تدعيم سياسة الجريدة وليس التأثير فى مادتها قط .

وفى هذا يؤكد إحسان عبد القدوس أن مسألة الإعلان عن المصروفات السرية فى عهد الثورة كان دافعها موقف السلطة من المناوئين لسياستها ، فمنذ تأكد دور إحسان المعارض وخاصة فى أزمة مارس ١٩٥٤ – حتى كان يوضع اسمه ضمن الحاصلين على

هذه المصاريف للنيل من ذمته وشرفه ، وعلى سبيل المثال ، فإن محمد التابعى كان مدونا فى كشف (المصاريف السرية) حين عرض الكشف على عبد الناصر قبل إعلانه ، فإن عبد الناصر رفض إدراج اسمه لأنه (متعاون) معنا على حد قول عبد الناصر نفسه ، وهو ما يقال بشكل آخر عن كامل الشناوى ، فرغم أنه عرف أن اسمه ضمن هذه القوائم التى ستنشر بعد قليل ، ورغم أنه حاول الاتصال بأحد من مجلس القيادة لرفعه .. فإنه لم ينجح فى هذا، وصدرت القوائم تحمل اسمه، وقد كان رد القيادة على هذا أن موقف كامل الشناوى من الثورة هو موقف (مشكوك فيه) (١٣٠).

وتأسيسا على هذا ، فإن أسماء القوائم كانت خاضعة لعدم ضمان درجة الولاء ، وهو موقف تأكد خاصة فى تطهير نقابة الصحفيين من صحفييها ، إذ طرد جميعهم من دفتر القيد ، وبدأت تشكل لجنة لإعادة تكوينها ، وتم اعتماد دخول صحفى بشرط واحد هو الحصول على شهادة من د. عبد القادر حاتم (بتوقيعه) قبل أن يعود ثانية إلى العضوية (١٣١) ، والعمل بعد ذلك خلال لجنة حتى يصدر قانون جديد للصحافة ، وقد ترأس هذه اللجنة فكرى أباظة الذى كان قد أبدى الولاء المطلق للثورة.

وهو ما حدث بشكل ما لنقابة المحامين ، إذ تم حلها فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٤ ، وكما شكلت بنقابة الصحفيين لجنة رأسها فكرى أباظة ، كذلك شكل فى نقابة المحامين مجلس مؤقت عين نقيبا له عبد الرحمن الرافعى الذى كان قد أثبت ولاءه الشديد للنظام الجديد(١٣٢)، فسعى للعمل على «إزالة التوتر بين نقابة المحامين وحكومة الثورة قدر ما استطعنا» (١٣٣) ، على حد قوله .

واستكمالا للإجراءات الانتقامية استطاعت الثورة أن تقضى على القوى المعارضة الأخرى فى شتى المجالات، فبعد أن نجحت فى القضاء على التمرد العسكرى داخل الجيش استطاعت اعتقال الشيوعيين المناوئين لها إثر حادث المنشية، كما تمت السيطرة على مجلس الدولة بعد عزل السنهورى، والقضاء على حركة الاحتجاج فيه بعد حله وإعادة تشكيله من جديد، وعلى هذا، استطاعت الثورة أن تقضى على كل أثر للمعارضة أو المقاومة ، وهو ما أثر فى مواقف أصحاب التوجهات الفكرية من النقيض إلى النقيض. وهو ما سنصل إليه الآن.

***

أدوار جديدة للمثقفين

بعد أزمة ١٩٥٤ والإجراءات الانتقامية التى أعقبتها أعيد رسم أدوار جديدة لأصحاب التوجهات الفكرية، فبعد أن كانت الغالبية العظمى - كما أسلفنا - من المعارضين لشكل النظام العسكرى القائم، تضاءل هذا الآن، وتحول كثير من هذه النحبة إلى مواقف أخرى، فإلى جانب المثقف المعارض - استبعد تماما - تميزت ثلاثة أدوار أخرى هى على التوالى: المؤيد، المهادن، الصامت.

ولم يعد النظام الجديد ليرضى عن المثقفين إذا ما تجردوا من قيمة الولاء.

وعلى هذا النحو، فنحن أمام ثلاثة مواقف ميزت النخبة الفكرية الجديدة بعد الأزمة وبعد الإجراءات الانتقامية التى أعقبتها سوف نعرض لها بالترتيب.

- **المؤيد :**

أما المؤيد، فقد تمثل أكثر ما تمثل فى تيارين من أصحاب الفكر العقيدى: الإخوان المسلمين ممن خرجوا عن الجماعة خاصة، ومن مثقفى التيار الشيوعى.

رأينا أن عددا كبيرا من ممثلى الفكر الدينى قد انضموا إلى الثورة، وخاصة من أولئك «الدعاة» ولاسيما بعد حادث المنشية.

ورغم أن مواقف التأييد تعددت، فإننا نجد لها مثلا واحدا صادقا فى (مؤتمر علماء المساجد) الذى عقد بمسجد شركس بهدف التقرب من النظام وإدانة الإخوان إبان الصراع بين الثورة والإخوان، إذ تم الاجتماع بين عدد كبير من «الدعاة الخارجين على الإخوان من ذوى الفكر الدينى، وتوجهوا إلى رئاسة مجلس الوزراء ليطل عليهم عبد الناصر فحيوه وخطبوا للإشادة به فى هذا اللقاء مؤكدين له التأييد الخالص» (١٣٤)، وهنأوه بنجاته من الاغتيال الذى كان قد تعرض له.

وحين بدأ المؤتمر بعد قليل أكد الشيخ الباقورى «إننا لا نخشى على ديننا من خصومه السافرين، ولكن الخطر كل الخطر فى هذه المعتقدات والمذاهب التى تستند إلى الدين، وتعيش عليها طوائف وجماعات من المسلمين» (١٣٥).

وعدد الباقورى رسالة الأئمة الدعاة بأنهم لا يجب أن يكونوا «دعاة سياسة» وإنما يجب أن يبتعدوا عن هذه الأمور «فأمامهم ميدان النصح والإرشاد، رحب، فسيح» (١٣٦).

ويؤكد الشيخ الغزالى فى المؤتمر أن هدف هذا المؤتمر هو أنه «يجب علينا أن نناصر الحق، ممثلا فى رجل الثورة، وأن نعمل على تطهير المجتمع من الفسق الدينى، الذى يستخدم لإغراء الشباب، بمبادئ لا يقرها الدين» (١٣٧)، وحين يأتى ذكر الإخوان الذى كان يخاصمهم النظام، فإنه يعنفهم ويصفهم بأنهم مزيفون، مخادعون، وهم فئة غير مرغوب فيها، ولذلك وجبت مناصرة الثورة ورجالهم لتطهير المجتمع منهم. وحين يصل الغزالى إلى حادثة الاعتداء على عبد الناصر يراها حادثة (قتل غيلة) وهو أمر «يرفضه الإسلام ويمقته وفاعله» (١٣٨).

وينتهى المؤتمر، وتصدر قراراته فتؤكد على تأييد علماء المساجد لاتفاقية الجلاء، ثم تهنئة عبد الناصر بالنجاة، وتأييد ما نالته البلاد من حرية على يد رجال الثورة.. وهذا - - كما نرى - تأييد مطلق لا يحتاج لتأن أو تحفظ ومواربة.

وليس هذا بمستغرب، فهؤلاء جماعة من الموظفين الذين اعتادوا تأييد الحاكم فى أى زمان ومكان، ولكنهم كثيرا ما اتخذوا أداة لمواجهة الإسلام المعارض للنظام.

ويمضى فى اتجاه التأييد أكثر الشيوعيين، فبعد أن وصل الاختلاف مع رجال القيادة إلى أقصاه، يعودون الآن إلى إعادة التفكير فى سياسة عبد الناصر وتأييده بدون شروط، ففترة الخلاف بين المنظمات الشيوعية الخمس توشك الآن أن تنتهى بالاتفاق على سياسة عبد الناصر.

وهذه السياسة بدأها الشيوعيون وعديد من مثقفى اليسار منذ فترة مبكرة، من هؤلاء المثقفين والكتاب الذى شاركوا عبد الرحمن الشرقاوى فى كتابه (باندونج) وأغلبهم من مدرسة (روز اليوسف) من أمثال حسن فؤاد وزهدى وصلاح حافظ.

وفى سجون القناطر والواحات نلتقى بهذا الفكر الذى يؤيد الآن الثورة، فهم يعودون لتصحيح الموقف القديم، إذ كان الاعتبار القديم أن ثورة يوليو هى نوع من الانقلاب العسكرى، غير أنها تتحول الآن - كما يقول يوسف إدريس - إلى ثورة تقدمية «بدأنا نغير موقفنا من المعارضة الكاملة إلى التبنى الكامل لثورة يوليو» (١٣٩).

أما فؤاد مرسى من الحزب الشيوعى المصرى فإنه يعترف بأنه اتخذ موقفا متسرعا

«وبعد ذلك بادرت مع زملائى منذ نهاية عام ١٩٥٥ إلى تأييد المواقف الإيجابية للثورة ضد الاستعمار، وتطور هذا التأييد إلى موقف متكامل مع ثورة يوليو التى أصبحنا نؤيدها»(١٤٠).

الأكثر من هذا أن بعض الشيوعيين دخلوا فى خلاف حاد لتأييد النظام الجديد، يقول لطفى الخولى «كان عبد الناصر حينئذ يواجه الاستعمار الأمريكى والقواعد الإمبريالية، ويذهب إلى مؤتمر باندوج، ويعقد صفقات سلاح مع المعكسر الشرقى، ويتحدد دوره، ومع هذا، مازالوا فى التنظيم يرونه عميلا أمريكيا، حاولت أن أغير فكر رفاقى دون جدوى، خرجت من التنظيم وأيدت عبد الناصر»(١٤١).

أما أبو سيف يوسف، سكرتير تحرير مجلة (الفجر الجديد) التابعة (لطليعة العمال)، فيحدد أسباب تأييده المطلق للثورة فى أسباب قريبة الشبه من الأسباب التى حددها الشيوعيون فى هذا الوقت(١٤٢).

- **المهادن:**

وفى مقابل الدور المؤيد، كان هناك نوع آخر من المثقفين، هو المثقف المهادن، وهو نوع من المثقفين لم يجد أمامه فى مواجهة القهر السياسى غير محاولة التواؤم معها بهدف انتهازى وليس بهدف تكتيكى مرحلى.

فإلى جانب مدرسة (أخبار اليوم) كان هناك التيار الليبرالى، الذى يعود فى رموزه إلى الكتاب من أمثال طه حسين وتوفيق الحكيم وحسين فوزى وعديد من الكتاب الآخرين الذين اتخذوا مواقف مشابهة.

إن موقف طه حسين لم يجاوز هذا الدور المساير للضباط قط، مؤثرا السلامة، فأكثر من مثقف فى هذا الوقت يذكر لى أن طه حسين ينقل هذا الموقف إلى كتاب الجيل التالى له، وممن تسول له نفسه بمعارضة النظام بشكل عام، وعلى سبيل المثال، فإن طه حسين يلوم عبد الرحمن الشرقاوى على موقفه المناهض للثورة أول قيامها قائلا له قولة ظل يرددها كثيرا بعد ذلك (إن من أحمق الحمق أن تتحامق على حمقى)(١٤٣).

وكتابات طه حسين قبل أزمة مارس وبعدها لا تزيد على هذا، فهو إبان الصدام بين الوفد والثورة – كما أسلفنا – يلعب دور التوفيق بين المتنازعين مثنيا النحاس عن غضبه

ناصحا له بالملاينة، وهو حين يكتب لا يتعرض للنظام بالنقد قط، وحين يطلب منه أن يبدى رأيه فى قضية، مثل قضية الدستور - على سبيل المثال - فإنه لا يزيد على أن يقول كلاما عاما «إن الدستور ليس إلا عملا إنسانيا والأعمال الإنسانية ليست مبرأة من الخطأ ولا مضمونة الكمال» (١٤٤).

وهو دور يبرع فيه توفيق الحكيم ود. حسين فوزى، فهما لا يشغلان - قط - بنقد ممارسات الثورة، فتوفيق الحكيم ليس له أى موقف واضح من إجراءات الثورة منذ قيامها، وتوفيق الحكيم «لا يبدو عليه تبرم يومئذ إلى اليوم إلا بحركة التطهير التى يوشك أن يكتوى بنارها لولا أن أنقذه عبد الناصر شخصيا وطرد من أجله وزيرا من وزرائه فى عام ١٩٥٤ هو إسماعيل القبانى» (١٤٥)، ورصد كتابات الحكيم فى منتصف الخمسينيات ومنذ أزمة مارس ١٩٥٤ لا يؤكد أى رد فعل مناقض له، ففى أزمة محاولة اغتيال عبد الناصر يكتب فى شيء كثير من النفاق للحاكم، ومع نهاية عام ١٩٥٤ وبداية عام ١٩٥٥ يشغل بقضايا ليس لها علاقة بالأحداث السياسية قط.

وتوفيق الحكيم لا يتنكر لهذه المواقف قط طيلة الفترة الناصرية، فهو يقول بعد ذلك بقرابة عشرين عاما - ١٩٧٥ - بالحرف الواحد «أنا أدين نفسى لأنه ما كان يصح لمفكر حر أن يكتب ويقول ما يشجع على ظهور زعيم معبود» (١٤٦).

وحسين فوزى لا يبدى أى اعتراض أو نقد للحكم العسكرى، رغم أنه فى جلساته الخاصة طيلة الخمسينيات والستينيات لا يتردد فى الهجوم عليه وانتقاده (١٤٧)، كما لا يدخل فى خلاف مع الفكر الرسمى المطروح مثل الدعوة الرسمية للقومية العربية رغم اختلافه الحاد مع هذه الفكرة وكتابه رحلات (السندباد) المتوالية لتأكيد فكرته.

- **الصامت :**

وبين الموقفين: المؤيد والمساير ثمة نمط ثالث آثر التوفيق بين الاثنين، فلم يرض بتأييد السلطة الجديدة، كما لم يرض بمسايرتها، ومن ثم حكم عليه بالصمت (١٤٨) فى مواجهة ممارسات القهر والإجراءات الانتقامية المتوالية.

لقد كان لطفى السيد أكثر المفكرين وعيا بالسلطة الجديدة، ومنذ فترة مبكرة، فقد رضى بالاشتراك فى بعض اللجان المدنية كلجنة الدستور، غير أنه فى احتدام الخلاف إبان

أزمة مارس عرض عليه عبد الناصر رئاسة الجمهورية، فرفض قائلا: (إن مصر فى حاجة إلى دم جديد) [149]، ومن ثم، آثر الانسحاب بالصمت المطبق بعد ذلك.

ورغم أن محمد حسين هيكل تمشى مع سياسة الثورة أول قيامها كرد فعل لرئيس حزب الأحرار الدستوريين، فإنه ما لبث أن أدرك أن الصمت هو الفضيلة الباقية فالتزم به، وهو ما يلاحظ خاصة إبان أزمة مارس، فهو لم يتعرض قط للسياسة، وهو لا يجاوز فى كتاباته تعليقا لكتاب قرأه أو قضية سائرة عامة، وهو نفس الدور الذى يؤثره بعد انتهاء الأزمة [150].

ووحيد رأفت يدرك عبث الاشتراك فى وزارة للثورة، وقد عرضت عليه بالفعل بناء على رغبة فتحى رضوان [151]، ويفسر وحيد رأفت هذا الموقف قائلا: «كنت الإنسان الوحيد الذى رفض التشريع فى موضوع الوصاية، وكنت المعارض فى أثناء نظر قضية حل الأحزاب أمام مجلس الدولة كمحام .. وما ورد بأقوالى العنيفة ضد السلطة.. ثم حاولت أن أكتب بعض أفكارى فى الصحف فتعرضت للمصادرة، وتعرض صاحبها للاعتقال وتحديد الإقامة لفترة . ومن هنا، أثرت الصمت والانسحاب، وقد فهمت السلطة هذا منى إلى درجة أنه بعد الانفصال عام ١٩٦١ تم اعتقال كل أقارب السياسيين ولم أعتقل أنا لموقفى الصامت» [152].

وهو الموقف الذى آثره أيضا مصطفى مرعى إذ رفض ترشيح عبد الناصر له فى أول وزارة بعد الثورة ، وكان رفضه لأمرين اثنين: إيمانه بأن ضابط الاتصال الذى تضعه القيادة فى كل وزارة من شأنه أن يعوق حركة العمل فى الوزارات، ثم لرفضه أن يشترك الضباط فى أية وزارة [153]، وعلى هذا، كان لابد أن يدفع بمصطفى مرعى إلى دائرة الصمت فلم يشترك فى أية وزارة ولم يترك له أى نفوذ سياسى يكون من شأنه أن يزيد من سلطة الفكر القانونى فى مواجهة الثورة.

وكان عباس العقاد كذلك أكثر المثقفين حينئذ إيثارا للصمت، فبعد قيام الثورة رحب بها ترحيبا متحفظا، وهو ما بدا فى كتابه (فلسفة الثورة فى الميزان) وتعليقه على كتاب جمال عبد الناصر (فلسفة الثورة)، غير أنه ما لبث أن آثر سياسة الصمت والحديث فى قضايا عامة شأن أكثر الليبراليين الذين أصبحوا أكثر انسحاقا وانسحابا أمام السلطة،

ففضل البعض الأدب كالعقاد والحكيم وآثر البعض الصمت المباشر كمصطفى عبد الرازق وعلى عبد الرازق ومصطفى مرعى... وغيره.

غير أن أكثر الملاحظات لفتا للنظر فى هذا أن جمال عبد الناصر ممثل السلطة – من الجانب الآخر – لم يكن ليتخذ موقفا من ذوى الاتجاهات الفكرية خاصة ممن جاءوا من العهد الماضى من الجانب الليبرالى خاصة، فحاول استرضاء طه حسين، ومنح الحكيم أكثر من جائزة رغم أن البعض أدار عليه الهجوم، ورغم علمه أن العقاد يهاجمه فى ندوته الأسبوعية، فإنه لم يتخذ منه موقفا حادا، وهو ما فعله مع آخرين كانوا يهاجمونه فى السر كعزيز أباظة ونجيب محفوظ.. وغيرهما.

وبعد هذه الفترة التى انتهت بالاجراءات الانتقامية التى اتخذتها الثورة، كان لابد أن تبدأ مرحلة جديدة، لم يعتمد فيها عبد الناصر قط على المثقفين من ذوى الاتجاهات الحزبية أو الأيديولوجية، وإنما سعى إلى السيطرة على أجهزة الدولة كلها.

وسوف نرى تفاصيل هذه السياسة الجديدة خلال الفصول التالية.

هوامش الفصل الثالث

(١) رفعت السعيد، اليسار المصرى ٥٠ / ١٩٥٧، السابق ص ٢٥٠، ٢٥٢.

(٢) محمد صادق، الدبلوماسية والميكافيللية فى العلاقات العربية الأمريكية خلال عشرين عاما (١٩٤٧ – ١٩٦٧، منشورات العصر الحديث بيروت ١٩١٧ ص ١٩٤، ١٩٥.

(٣) أحمد حمروش، شهود ثورة ٢٣ يوليو، السابق ص ٤٤٠.

(٤) عبد العظيم رمضان «الإخوان المسلمون والتنظيم السرى» روز اليوسف ١٩٨٢، ص ١٣٦.

(٥) محكمة الشعب، السابق، ج ٧ ص ١٦٢٧.

(٦) عبد العظيم رمضان، السابق، ومقال صلاح شادى فى الملحق بعنوان (لماذا يتجنى البعض على جماعة الإخوان المسلمين) وهو المقال التاسع وقد نشر فى صحيفة الوطن الكويتية أول مرة فى ١٤ يناير ١٩٨١، انظر ص ٤١٥، ٤١٦.

(٧) أحمد حمروش شهود.. انظر شهادة محمد نجيب ص ٤٤١.

(٨) ميتشل، ج ١ السابق، ص ١٦٨ (تزخر صحف المصرى خاصة فى ٢٨ مارس ١٩٥٤، والدعوة فى ٥ أكتوبر ١٩٥٥ بصور عديدة لهذه المظاهرات،أيضا انظر: محكمة الشعب، ج ١، السابق ص ٥٢.

(٩) الأهرام ٣ مارس ١٩٥٤، أيضا: الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ٥٢، السابق ص ١٢٠.

(١٠) نصت قرارات ٤ – ٥ مارس على الآتى: إلغاء الرقابة على الصحف والنشر ابتداء من ٦ مارس.

– تحديد ميعاد اجتماع الجمعية التأسيسية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤، وأن يكون تكوينها بالاقتراع المباشر.

والجدير بالذكر أن عبد الناصر كان قد أعلن هذه القرارات بعد اتصالات دارت بين الدكتور عبد الرزاق السنهورى والرئيس محمد نجيب ورئيس لجنة الدستور على ماهر(انظر الأهرام ٦ مارس ١٩٥٤).

(١١) المصرى ١٩٥٤/٣/٨.

(١٢) المصرى ١٩٥٤/٣/٩.

(١٣) المصرى ١٩٥٤/٣/٢١.

(١٤) المصرى ١٩٥٤/٣/٨.

(١٥) روز اليوسف ١٩٥٤/٣/٨.

(١٦) زور اليوسف ١٩٥٤/٣/١٥.

(١٧) السابق.

(١٨) السابق.

(١٩) المصرى ١٩٥٤/٣/٢١.

(٢٠) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٢.

(٢١) الأهرام ١٩٥٤/٣/١٩.
(٢٢) الجمهورية ١٩٥٤/٣/١١.
(٢٣) الجمهورية ١٩٥٤/٣/١٣.
(٢٤) الجمهورية ١٩٥٤/٣/٢٠.
(٢٥) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٤.
(٢٦) المصرى ١٩٥٤/.٣/١٦.
(٢٧) الدعوة ١٩٥٤/٣/٩.
(٢٨) ١٩٥٤/٣/١٦.
(٢٩) الدعوة ١٩٥٤/٣/٢٣.
(٣٠) المصرى ١٩٥٤/٣/١٨.
(٣١) المصرى ١٩٥٤/٣/١٩،١٨.
(٣٢) روز اليوسف ١٩٥٤/٣/١٧.
(٣٣) روز اليوسف ١٩٥٤/٣/١٨.
(٣٤) يبدو أن هذه الفكرة كانت تراود مجلس قيادة الثورة، إذ أعلن بالفعل فى ١٧ مارس ١٩٥٤ برياسة الجمهورية أنه سيتم إنشاء الحزب الجمهورى وأسهب فى برنامجه.. إلخ ، بيد أن (سيناريو) الأحداث المتغير بسرعة قد حال بين ذلك، كما طوى هذا الحزب فى زوايا النسيان.
(٣٥) الجمهورية ٢٣،٢١،١٤/١١، ١٩٥٤/١٢/١٢.
(٣٦) الجمهورية طيلة مارس ١٩٥٤، وبوجه خاص انظر: ١٩٥٤/١٢،١٣.
(٣٧) روز اليوسف ١٩٥٤/٣/٢٢.
(٣٨) السابق.
(٣٩) السابق.
(٤٠) انظر: على سبيل المثال، أخبار اليوم ١٩٥٣/٢/٢٦.
(٤١) الأخبار ٨ مارس ١٩٥٤.
(٤٢) الأخبار ١٩٥٤/٣/٩.
(٤٣) المصرى ١٥/ ٣/١٩٥٤.
(٤٤) المصرى ١٩٥٤/١١/١٠
(٤٥) المصرى ١٢ ، ١٣ ، ١٩٥٤/٣/١٦.
(٤٦) روز اليوسف ١٩٥٤/٣/١٥.
(٤٧) السابق.
(٤٨) المصرى ٢٦ مارس ١٩٥٤، أيضا: محمد نجيب السابق ص ٢٥١.
(٤٩) ميتشل، ج ٢ السابق ص ٢٤٠.
(٥٠) أخبار اليوم ١٩٥٢/٩/١٣، أيضا: الباقورى: بقايا ذكريات، السابق ص ١٣٨/١٣٣.
(٥١) الباقورى ، بقايا ذكريات السابق ص ٢٢٤/٢٢٢.
صلاح شادى، الوطن الكويتية ١٩٨٠/١٢/٣١.

(٥٣) المصرى ١٩٥١/١٢/٣١.

(٥٤) ١٩٥٤/١/١٢، تفاصيل الخلاف فى مجلة الدعوة ٩، ١٥، ١٩٥٣/١٢/١٨ أيضا: محكمة الشعب، ج ٢ ص ٢٦٢، أيضا: الدعوة ١٩٥٣/١٢/٨.

(٥٥) الوطن ١٧ ديسمبر ١٩٨٠.

(٥٦) محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون، دار الدعوة ط ١ / ١٩٨٥ ص ٢٧٨.

(٥٧) يوجد شرح واف لهذه الفكرة فى:

.68,28 p ..lrac ,nediEL dna ,.A semaj lliB

(٥٨) وعلى سبيل المثال فإن الباقورى يمثل (نموذجا) صادقا لهذا، فبعد أن قبل أن يكون وزيرا فى وزارة المجلس العسكرى عاد إلى دار المرشد العام – الهضيبى – وحاول تبرير موقفه أمامه، يقول فى تبرير هذا الموقف: (إن القاعدة التى ربينا عليها ودعونا الناس إليها كمبدأ من مبادئ الإخوان، لا يملك أحد أن يخالفها أو يخرج عليها، ذلك أننا كنا نقول لأنفسنا إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن. وقد كان الإمام الشهيد يضرب لنا الأمثال الكثيرة التى تسوغ للإخوان أن يطلبوا الحكم أو يشتركوا فيه (الباقورى بقايا ذكريات، السابق ص ١١٧).

(٥٩) الواجب عدد ديسمبر ١٩٥٢.

(٦٠) الكفاح ١٢/ ١٩٥٣/١.

(٦١) محضر نقاش مع د. إسماعيل صبرى عبد الله فى ١٩٨٨/٨/٢١.

(٦٢) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٧.

(٦٣) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٩.

(٦٤) الجمهورية ١٩٥٤/٣/٢٦.

(٦٥) روز اليوسف ١٩٥٤/٣/٢٩.

(٦٦) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس فى ١٩٨٧/١/٧.

(٦٧) محضر نقاش، السابق.

(٦٨) روز اليوسف، السابق.

(٦٩) حين سئل جمال عبد الناصر إبان قرارات ٤ – ٥ مارس ١٩٥٤ عن وضع مجلس الثورة بعد انتحاب برلمان جديد فأجاب بقوله:« لقد أصبحنا رجال سياسة، ويجب أن يبعد الجيش عن السياسة، ولذلك فإننا ننحى عن مراكزنا فى الجيش» (انظر:المصرى ٦ مارس ١٩٥٤).

(٧٠) روز اليوسف، السابق.

(٧١) المصرى ٢٨ مارس ١٩٥٤.

(٧٢) منشور فى ٧ إبريل ١٩٥٤، انظر: رفعت السعيد، اليسار ١٩٥٧/٥٠ص ٣٨٦.

(٧٣) الإخوان المسلمون مارس ١٩٥٤.

(٧٤) السابق.

(٧٥) السابق.

(٧٦) أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، السابق ص ١١٦.

(٧٧) على سبيل المثال، كان الباقورى يشهد ويعرف مهازل جمال سالم فى منصة القضاء أثناء محاكمة الإخوان، وقد كان الأخير يطلب من الإخوان المتهمين أمامه «قراءة الفاتحة بالمقلوب» فضلا عن الإهانات التى لحقت بالمقبوض عليهم وباهلهم.

(٧٨) مذكرات البغدادى، المكتب المصرى الحديث ج ١/ ١٩٧٧ ص ٨٦.
(٧٩) رفعت السعيد، اليسار ٥٠/١٩٥٧، السابق ص ٧٢، ٧٣.
(٨٠) أحمد حمروش، شهود ثورة ٢٣ يوليو ج ٤ ،شهادة زكى مراد، ص ١٧٠.
(٨١) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٨.
(٨٢) السابق.
(٨٣) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٩.
(٨٤) رفعت السعيد، اليسار ٥٠/١٩٥٧، السابق ص ١٥٣.
(٨٥) رفعت السعيد، السابق ص ٣٨٦.
(٨٦) محضر نقاش مع عبد المنعم الشرقاوى أستاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق فى ١١، ١٩٨٦/١٢/١٨.
(٨٧) محضر نقاش مع عبد المنعم الشرقاوى، السابق.
(٨٨) محضر نقاش، السابق (ويروى عبد المنعم الشرقاوى فى نفس الموضوع من محضره أن أحد الأساتذة استطاع أن يواجه عبد الناصر بأسلوب عنيف إلى درجة أن قال: «لقد تخلصنا من ملك واحد واستبدلنا به اثنى عشر ملكا».
(٨٩) محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ١٠٤ فى ١٩٥٤/٣/٢٦.
(٩٠) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٧، أيضا: أخبار اليوم ١٩٥٤/٣/٢٧، أيضا: د. وحيد رأفت، فصول من ثورة ٢٣ يوليو، السابق ص ١٨١.
(٩١) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٧.
(٩٢) الأهرام ١٩٥٤/٣/١٩.
(٩٣) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٥.
(٩٤) يوجد وصف واسع وفريد فى صحف: المصرى والأخبار والجمهورية فى ١٩٥٤/٣/٢٧.
(٩٥) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٨.
(٩٦) المصرى ١٩٥٤/٣/٢٩.
(٩٧) أحمد حمروش، ثورة ٢٣ يوليو ج ١ السابق، ص ٢٣٤، ص ٢٣٥،أيضا: عبد الناصر وأزمة مارس، السابق، ملحق رقم ٣، ص ٢٤٦ ويوجد النص.
(٩٨) بعد حادث الاعتداء على السنهورى كتب فى ذكرياته بيتا شعريا هو:

أردنـــا أن نســـايـــره وئـــيـــدا وسرنا في الركاب فكان أسرع

(أوراق عبد الرازق السنهورى، الزهراء للإعلام، ط ١/ ١٩٨٨ ص ٢٨٨).
(٩٩) الأخبار ١٩٧٥/٩/٢٥.
(١٠٠) الجمهورية ٨، ١٧/ ١٩٥٤/٣.
(١٠١) الجمهورية ١٩٥٤/٣/١٩.
(١٠٢) السابق.
(١٠٣) الأخبار ١٩٧٥/٩/٢٥.
(١٠٤) الأخبار ١٩٧٥/٩/٢٥.

(١٠٥) الأخبار ١٩٧٥/٩/٢٢ تحت عنوان (سليمان حافظ يتكلم من القبر) وقد نشر جزء منها عبد الفتاح حسن.
(١٠٦) الجمهورية ١٩٧٥/٩/٢٢ مقالة بعنوان (أنا سبب الاعتداء على السنهورى).
(١٠٧) محضر نقاش مع مصطفى أمين، السابق.
(١٠٨) محضر نقاش مع حامد أبو النصر فى ١٩٨٦/٢/١، أيضا: انظر كتابه (طبيعة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر) انترناشيول، القاهرة ١٩٨٧، ص ١٢٤/١٢٣.
(١٠٩) مذكرات عبد اللطيف البغدادى، ج ١ السابق ص ١٢٧.
(١١٠) محضر نقاش مع أحمد أبو الفتح، السابق، ويشير أيضا إلى أنه كما سمع هذا من السنهورى شخصيا، كذلك، سمعه من الشيخ حسن الهضيبى.
(١١١) محضر نقاش مع مصطفى أمين ، السابق.
(١١٢) الأخبار ١٩٧٥/٩/١٠ من شهادة المستشار على بغدادى وكيل مجلس الدولة السابق.
(١١٣) الأخبار ١٩٧٥/٨/٢٨ من مقالة لرئيس التحقيق المستشار برهان العبد بعنوان (أنا الذى توليت التحقيق فى مذبحة السنهورى).
(١١٤) الأخبار ١٩٧٥/٩/١٧ وذلك من واقع تحقيقات قضية السنهورى قام المحقق بنقل أجزاء كاملة من تحقيق النيابة العامة تحت عنوان (السنهورى يتكلم).
(١١٥) السابق.
(١١٦) والملاحظ أن من يردد هذا الاتهام من التيار الليبرالى، وقد أكدوه فى محاضر نقاش معى من أمثال أحمد أبو الفتح، ود. وحيد رأفت، ثم مصطفى أمين الذى لا يمكن أن يركن لشهادته قط.
(١١٧) الأخبار ١٩٧٥/٨/٢٨.
(١١٨) البغدادى ج ٣ السابق ص ١٩٦، ١٧٠.
(١١٩) المصرى ١٩٥٤/٣/١.
(١٢٠) وذلك باختلاق عدد من الإجراءات التى يكون من شأنها شغل الطلبة بشكل مستمر طيلة العام الدراسى كأن تكون الامتحانات طيلة الفترة الدراسية فضلا عن الاهتمام بكثير من التشديد على نسبة الحضور، انظر على سبيل المثال: Berger M. The arabe world today (Grendan City) Doubleday, 1976, p.333.
(١٢١) محضر نقاش مع كل من د. لويس عوض ود. عبد المنعم الشرقاوى.
(١٢٢) السابق أيضا: روز اليوسف ١٩٧٥/٢/١٧.
(١٢٣) محضر نقاش مع عبد المنعم الشرقاوى، السابق.
(١٢٤) على سبيل المثال: القانون رقم ٥٠٨ فى ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤.
(١٢٥) الأهرام والأخبار فى ١٩٥٤/٤/١٥.
(١٢٦) ويبدو موقف عبد الناصر الحاسم من هذا القانون حين يعترض البعض على القانون، فإنه يقول فى حزم شديد (إن مجلس الثورة قد وافق على القاون وهو يعرض عليهم للعلم فقط)، انظر: مذكرات البغدادى ج ١ السابق ص ١٨٧.
(١٢٧) المصرى ١٩٥٤/٤/١٤، أيضا: الأخبار ١٩٥٤/٤/١٦ (يمكن العودة إلى بيان مجلس قيادة الثورة فى هذين العددين).

(١٢٨) الأهرام ٥/٥/١٩٥٤.

(١٢٩) محضر نقاش مع حافظ محمود فى ١٢/١٢/١٩٨٦.

(١٣٠) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس، السابق.

(١٣١) قانون الحل برقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ فى الوقائع المصرية، العدد ٢٠١ مكررا.

(١٣٢) عبد الرحمن الرافعى، ثورة ٢٣ يوليو ٥٢/١٩٥٩، السابق ص ١٣٧.

(١٣٣) السابق.

(١٣٤) يوجد وصف كامل للمؤتمر فى مجلة (منبر الإسلام) فى ٢٧/١١/١٩٥٤.

(١٣٥) السابق.

(١٣٦) السابق.

(١٣٧) السابق.

(١٣٨) السابق.

(١٣٩) أحمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، السابق، ص ١٠٩/١١٠.

(١٤٠) السابق، إجابة د. فؤاد مرسى ص ٢٥٣.

(١٤١) محضر نقاش مع لطفى الخولى، السابق

(١٤٢) فى مقدمة هذه الأسباب التى أكدت التحول إلى الثورة:

- تزايد وضوح الاتجاه المعادى للإمبريالية فى صفوف قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢.
- موقف ثورة يوليو من قضية السودان وخاصة عندما أسست موقفها على الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب السودانى.
- تبنى ثورة يوليو للحياد الإيجابى وعدم الانحياز.
- تدعيم علاقة النظام بالدول الاشتراكية. (من محضر نقاش مكتوب بخط أبو سيف يوسف، السابق).

(١٤٣) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوى، السابق.

(١٤٤) الجمهورية ١٤/٧/١٩٥٤.

(١٤٥) لويس عوض، أقنعة الناصرية السبعة، دار القضايا، بيروت بدون ص ٤٧.

(١٤٦) عبد الناصر واليسار المصرى وتوفيق الحكيم، ندوة، دار القضايا، بيروت، ١٩٧٥، س ٥٦، ص ١١٢.

(١٤٧) محضر نقاش مع حسين فوزى ٣/ ١١/ ١٩٨٧ وقد لازمته فى السنوات الأخيرة.

(١٤٨) .dna nuorb ,elttiL :noitsoB ,noitacinummoC dna ocitilop ,negaF .21 drahciR
.611 p ,6691

(١٤٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس ص ٣٠٢ أيضا: الأهرام ٢٦/١/١٩٨٦.

(١٥٠) انظر إلى كتاباته المتوالية إبان أزمة مارس وبعدها حول القضايا العامة: مثلا قضية الجامعة العربية (٢٨/٣/١٩٥٤)، خطر إسرائيل (المصرى٤ / ٤)، والثقافة بين البلاد العربية (١١/٤) وغاندى ومعرض الهند (١٨/ ٤) وشوقى والملحمة القومية (٢/٥/١٩٥٤).

(١٥١) وحيد رأفت، فصول .. السابق ص ٤٨، ٤٩.

(١٥٢) محضر نقاش مع وحيد رأفت، السابق.

(١٥٣) محضر نقاش مع مصطفى مرعى، السابق.

وقد أسهب مصطفى مرعى حول هذه النقطة مؤكد أنه بحكم تجاربه فإنه كان يرى فى موقف السلطة فرض (ضابط اتصال) فى أى مكان تريد السيطرة عليه يحمل نوعا من الازدواجية الذى يضر بالعلم لا يفيده، كما أنه بخصوص اشتراك الضباط فى الوزارة كان يقصد الوزارات التى لها صلة مباشرة بالجيش فقط، ولكن لا يكون الأمر فى كل وزارة.

الفصل الرابع

أهل الثقة وأهل الخبرة

حين نتحدث عن النخبة الحاكمة فى الفترة الناصرية لابد أن نعثر على نخبتين من هذه النخبة، إحداهما: النخبة العسكرية، وثانيتهما، النخبة الفكرية ، أو دور الاتجاه الفكرى (الجزبى أو الأيدولوجى).

الأولى: هى نخبة (قيادية)، والأخرى: تابعة لها، وعلاقة التبعية بينهما تستمد قيمتها من عنصر (الولاء) و(الأمن) السياسى.

وقد كان معيار الولاء بين الفئتين يعنى أن تكون النخبة الثانية هى النخبة التابعة، التى لا يجب أن يكون لها أى لون سياسى محدد أو توجه مستقل عن التوجه السياسى للعسكرين[1]، فهذا الولاء هو الشرط الوحيد لتولى النخبة الثانية أى منصب قيادى.

وقد كانت قضية (الولاء) هى القضية التى ارتبطت فى الفترة الناصرية بقضية المفاضلة بين ما يسمون (بأهل الثقة) و(أهل الخبرة)، وقد كان التفضيل لأهل الثقة على أهل الخبرة يعنى تضحية بالخبرة والكفاءة من أجل ضمان أن يحس النظام بقدر كبير من الأمان ولاسيما فى الجانب السياسى .

ولطبيعة الدور الذى كان يطلب من أهل الخبرة فإن دورهم لم يتعد قط درجة (التعاون) مع النظام، وهى اللفظة التى ترددت كثيرا فى الفترة الناصرية[2]، مما دفع بعديد من الدراسات الغربية والشرقية إلى تسمية (أهل الخبرة) هؤلاء بالنخبة (اللاسياسية) [3]، ورددها بعدهم عدد كبير من الكتاب المصريين[4]، إذ إن النخبة من ذوى التوجه الفكرى يمثل قسما إستراتيجيا تابعا تم تجنيده من قلب بيروقراطية الدولة على أساس مهنى وتمثيلى وليس على أساس انتماء سياسى مستقل (أى انتماء حزبى أو أيديولوجى)[5]، أما صفته كجزء من النخبة السياسية فهى تشتق - كما أسلفنا - من ولائه للنخبة الحاكمة المحتكرة للسياسة.

ويحدد أكثر د.أنور عبد الملك هذا التعريف فيرى أن أهل الخبرة هنا هم نخبة من السياسيين والمثقفين المتأثرين إلى حد بعيد بالتراث الأوروبى، لاسيما الفرنسى والبريطانى، وأهل الثقة هم نموذج جديد من الضباط والاقتصاديين والتكنوقراط والمهندسين والموظفين الذين تلقوا علومهم - معظمها - فى أمريكا وبريطانيا العظمى [6].

أى، أن أهل الخبرة هم المثقفون الذين تكونوا فى العهد الليبرالى، وإن لم يكونوا فى أغلبهم – ليبراليين، وأهل الثقة هم ممثلو الحكام العسكريين، وإن لم يكونوا - بالضرورة – من العسكريين جميعا.

ورغم أننا يمكن أن نلحظ شيئا من عدم الثقة بين النخبة الحاكمة من العسكريين والنخبة الفكرية التى (تتعاون) معها منذ الفترة الأولى من قيام الثورة، فإننا نستطيع أن نلحظ ازدياد الهوة أكثر بينهما بعد أزمة عام ١٩٥٤، وتصل إلى قمتها بوجه خاص بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ (نهاية الفترة الليبرالية)، فى هذه الفترة التى تحول فيها النظام القائم من القوة والسلطة إلى شيء أشبه «بشرعية عقد اجتماعى سياسى كامل» (٧)، أى بعد أن انتهت معركة السويس بالفعل.

ومع أن الصورة الشائعة لعدم الثقة بين الفريقين كانت تأخذ شكل الخلاف بين العسكريين، والمدنيين، فإنها انعكست وتلخصت فى تغليب معيار (الولاء) السياسى، ثم اتخذت فى الواقع العلمى مرحلتين تفصل حرب السويس بينهما، إذ استطاع عبد الناصر بعد هذه الحرب تشديد قبضته على السلطة وتحديد موقف عديد من القوى السياسية القديمة التى حاولت إبان الأزمة أن تتصل ببعضها البعض وتتأهب لعقد اتفاق مع الإنجليز لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وعلى هذا النحو ، فإن معركة السويس تمثل حدا دالا بين سياسة الدولة عام ١٩٥٦ كمرحلة وبعد هذا العام كمرحلة أخرى، فقبل ذلك كانت القضية تتخذ من الفريقين شكل تحسس المواقف ، وبعدها اتخذت شكلا سافرا من الدولة فى صورة العلاقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة.

وسوف ندرس الظاهرة عبر مستويين، أحدهما: مستوى التسلسل الزمنى، قبل معركة السويس وبعدها، و الآخر: المستوى الموضوعى، عند اختيار عدة نماذج دالة من رئاسة مجلس الوزراء إلى أعضاء الوزارات المختلفة إلى نماذج الصحفيين من حيث علاقاتهم بالنظام السائد.

* * *

المرحلة الأولى:

بدأت المرحلة الأولى منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وذلك بإيثار فئة العسكريين على فئة المدنيين من شتى التيارات ، وهذا الإيثار مرجعه إلى أكثر من عامل، فالضباط

العسكريون «متعودون على الطاعة .. وعلى إصدار الأوامر الجافة» [٨]،مما دفع بهم إلى الابتعاد عن العنصر المدنى لتأكيد حركتهم الجديدة.

ويؤكد مصطفى أمين أن جمال عبد الناصر فسر إيثاره لأهل الثقة من العسكريين فى هذه الفترة قائلا: «إن العسكريين أكثر طواعية لى من المدنيين، العسكرى حين أقول له «فوت من الحيطة دى» يطيع، والضباط أكثر من غيرهم تنفيذا للأوامر» [٩]، ويذكر د. عبد المنعم الشرقاوى فى هذا الصدد أن عبد الناصر أكد فى اجتماع بهيئة التدريس بجامعة القاهرة (أن الضابط العسكرى فى أى موقع يقع على عاتقه مواجهة عبث المسئولين من المدنيين، فبينما المدنيون يريدون أن يتخلوا عن المسئولية، فإن العسكرى يضطلع بها وينفذها بدون تردد، وهى ميزة لا نجدها فى غيره) [١٠].

على أن ثمة عاملا آخر لا يمكن إغفاله هنا، يتمثل فى عدم ثقة جمال عبد الناصر فى الجماهير، وفلسفة الثورة تزخر بمثل هذا التصور، فهو كثيرا ما يردد أنه بعد أن قامت الطليعة العسكرية بالثورة، فإنها لم تجد أمامها الجماهير التى تسعى إلى الهدف الكبير، فهذه الطليعة (طال انتظارها) [١١]، وقد كان هذا – على حد قوله – (أقسى مفاجأة فى حياتى) [١٢]، ومرة أخرى يضيف: (يخيل إلى أن كثيرين يقفون من الثورة موقف المتفرج الذى لا يعنيه من الأمر إلا مجرد انتظار نتيجة معركة يتصارع فيها طرفان لا تربطه بأيهما علاقة) [١٣]، وأن (الناس لا يعرفون ماذا يريدون، وأن إجماعهم لا ينعقد على طريق واحد يسيرون فيه) [١٤].

وإلى جانب ذلك كله، فإننا لانستبعد تأثر الضباط المصريين بالتقارير الأمريكية وخاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الفترة المبكرة كانت تتمع بسمعة طيبة ولم تكن نواياها الحقيقية قد بانت بعد، ونستطيع أن نخص بالذكر هنا هذا التقرير الذى كتبه أحد عملاء المخابرات الأمريكية والذى يزخر بالنصح للضباط، والذى يقترب – فيما يسديه – من طبيعتهم، ويخدم فى نهاية المطاف ضرورة توطيد السلطة الجديدة. ويلخصه هذه المقولة التى تذهب أن جوهر الحكم هو القوة. فالحكم ليس مجرد اقتراح إجراءات عامة أو إصدار أحكام قضائية، ولكنه «اضطلاع بهذه الإجراءات وتنفيذ لتلك الأحكام».

ولهذا كانت المحافظة على السلطة هدفا فى حد ذاتها [١٥]، وهو ما يؤكد فى الوقت نفسه أن قانون الثورة لا يجب أن يكون القانون السائد قبل ذلك، وإنما يجب أن يكون فى يقين الحكام أن «اللجوء لأساليب القمع أمر لابد منه، وخاصة المرحلة الأولى للثورة» [١٦].

وعلى هذا النحو، فإن شعور الولاء كان لابد أن يصحبه إيثار للفئة الاجتماعية / السياسية، يصحبه إيثار (بالأمن) السياسى، وخاصة أحد الأحداث التى واجهت الثورة منذ أول قيامها دفعت بهم إلى خيار وحيد خضع كلية لتداعى الأحداث [١٧].

وهو ما يفهم منه كيف أن مجلس قيادة الثورة حين استعان ببعض المثقفين فى الفترة الأولى (كما رأينا فى الفصل الأول)، استعان بهم فكريا لاسياسيا، ووضعهم فى هيئات دستورية أو تعليمية دون الإفادة منهم فى هيئات تنفيذية، وهو يفسر، كذلك، كيف أن حركة الثورة استهدفت - منذ البداية - السيطرة على جميع المناصب رويدا رويدا وخاصة فيما مثلته القوانين التى أصدرتها مثل قانون (التطهير) فأطيح بمئات من الموظفين المدنيين، كما استبعدت أعداد أخرى من شتى الوزارات.

وسوف نشير إلى هذا كله ضمن ذكر مثل واحد فى الفترة الأولى فيما عرف (بمندوب القيادة)، إذ كانت الثورة - كما أسلفنا - ترسل بضابط كمندوب عن الثورة فتعينه فى كل مصلحة أو هيئة، وذلك بقرار من مجلس الثورة، وذلك بالإشراف على الوزارات، أى يتم تعيين لكل وزير مشرف من أعضاء مجلس الثورة، كان هو - بالفعل - الوزير الحقيقى للوزارة [١٨]، وهو ما يذكرنا - بشكل ما - بالمستشارين البريطانيين فى فترة كرومر، الذين كانوا محلقين بالوزارات المصرية لتوجيه الوزراء بها (النصيحة الإلزامية) *.

وعلى أية حال، فمن التكرار، القول هنا أن (مندوب القيادة) هذا كان فى الظاهر يمثل حلقة اتصال بين القيادة وهذه المصلحة أو الهيئة أو الوزارة، وفى الباطن، كان لرصد كل حركات المدنيين والسيطرة على آلية العمل وخاصة فيما يختص بالعلاقة بين السلطة العسكرية ونظيرتها المدنية.

ويلاحظ أن عبد الناصر كان يترك لكل ضباط من ضابط الاتصال (ضباط الثورة) حرية التصرف فيما يوليه، وكان يتجاوز عن أخطاء هؤلاء الضباط، وإعطاء الفرصة لهم مرة ومرة، ولكن مع المدنيين فليس هناك تجاوز عن الخطأ أو إعطاء الفرصة [١٩].

وقد تسبب ضابط الاتصال هذا فى كثير من الأزمات بين العسكريين والمثقفين فى هذا الوقت، وعلى سبيل المثال، فقد رأينا كيف اعتذر مصطفى مرعى عن الاشتراك فى السلطة رغم تأكيد على ماهر له بأن عبد الناصر كان قد رشحه شخصيا لتولى منصب فى الوزارة الجديدة، ورغم رجاء محمد نجيب له - رئيسا للجمهورية - أن يقبل [٢٠].

ومما يؤكد رسوخ قدم (مندوبب القيادة) أنه حين رهن مصطفى مرعى قبوله الوزارة بإلغاء هذا المندوب، رفض عبد الناصر، فالولاء لدى عبد الناصر كان لدى العسكرى وليس المدنى أيا كانت كفاءته، ولاسيما، إذا كان هذا المدنى ينتمى إلى عهد سابق، نظام موروث يناقض النظام الجديد.

غير أن موقف العسكريين من المثقفين تبلور أكثر بعد أزمة ١٩٥٤، إذ لم يمتد مفهوم أهل الخبرة إلى بعض المثقفين الذين ينتمون إلى الفترة الليبرالية وحسب، وإنما امتد - كذلك - إلى عدد كبير ممن ينتمون إلى أيديولوجية مغايرة للنظام السائد.

كانت الأزمة قد انتهت ، وقد شارك فى صنع النصر الأخير والحاسم لمجلس قيادة الثورة العمال وليس المثقفون بأية حال، بل إن هؤلاء الأخيرين كانوا معادين للثورة فى جملتهم، كما أن عديدا منهم ممن كانوا يهادنون الثورة أو يؤيدونها منذ قيامها من أمثال السنهورى مالبثوا أن تحولوا الآن إلى الاتجاه الآخر تماما، فوجد عبد الناصر نفسه فى وسط معاد أومحافظ عل الأقل بالنسبة لخط العهد الجديد، ومن هنا خرجت المسألة من مرحلة العداء بين العسكريين والمدنيين إلى مرحلة للعداء بين المؤيدين والمعارضين بعد أزمة مارس.

وهنا بدأت تتبلور أكثر قضية (الولاء).

لقد ازدادت الهوة بين العسكريين فى السلطة والمعادين لها فى كل الوزارات والمؤسسات والتنظيمات والإعلام والثقافة.. إلى غير ذلك ، وعلى هذا النحو ،كان لابد للنظام الجديد من أن يحاول استكمال الاجراءات التى بدأها منذ قيام الثورة من إلغاء الملكية وإقامة الجمهورية وإزالة الأحزاب والتنظيمات الجديدة.. وما إلى ذلك، فى هذه الفترة راح عبد الناصر يتعامل مع المثقفين الذين لا ينتمون إلى نظامه على أنهم من (الرجعية)، و كثيرا ما وصف المعارضين لنظامه من الشيوعيين على أنهم من المتحالفين مع الرجعية ، ومن المعادين لنظامه من هذا المنطلق.

فى هذه الفترة تصادف أن عددا كبيرا من ضباط الجيش كانوا يغادرون الثكنات إلى الحياة اليومية العامة ، ومن ثم، بدأ سيل أهل الثقة إلى كافة الأجهزة المدنية ومؤسساتها، وقد أجمل أحمد حمروش - أحد العناصر العسكرية فى النظام - هذا الخروج تحت عدة عوامل على النحو التالى:

أولا: الرغبة فى تقديم خدمات لبعض الضباط من الأصدقاء المقربين.

ثانيا: الرغبة فى التخلص من بعض العناصر التى لا تفكر فى تدبير انقلاب ولكنها ليست من الانتهازيين والمنافقين مما يجعل منهم شخصية بارزة.

ثالثا: تطهير الجيش من بعض العناصر سيئة السلوك التى لا سند لها.

رابعا: الاستفادة من بعض العناصر التى تولت أعمالا مدنية وأثبتت فيها كفاءة مرضية خلال السنوات الأولى للثورة.

وعلى هذا النحو، فإنه فى الوقت الذى كانت الثورة فيه لا تميل إلى إعدائها ممن ينتمون إلى مؤيديها، فإنها راحت تترك العنان لضباط الجيش من (أهل الثقة) لينتشروا فى كافة القطاعات وليتخذوا أسبقية عن كافةى المدنيين الآخرين، فإذا بصلاح سالم يتولى رئاسة مجلس إدارة جريدة الشعب، وخالد محيى الدين جريدة المساء، وأنور السادات سكرتيرا عاما للمؤتمر الإسلامى، وعبد الحكيم عامر للطرق الصوفية ، وكمال الدين حسين مشرفا على الاتحاد القومى، وتكاثر العسكريون فى عضوية مجلس الأمة والمحافظين ورؤساء مجالس الإدارة ووكلاء الوزارات والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية.

وقد أسهم فى هذا الوضع عدد من المدنيين أنفسهم، فرغم أن العسكريين حرصوا فى أحيان كثيرة على الاستحواذ على المناصب الإستراتيجية، فإن المدنيين - وخاصة المثقفين منهم - لعبوا أدورا سلبية فى هذا الاتجاه، فبمجرد أن كان أحد العسكريين يحل فى منصب جديد، حتى كان المدنيون السابقون له فى هذا المنصب يتخذون موقفا متخاذلا منه، لا يشاركون ولا يتقربون من مصدر السلطة قط، وهو ما لاحظه عبد الناصر نفسه وحاول أن يشير إليه فأكده لرئيس جامعة القاهرة فى غضون أزمة مارس ١٩٥٤ (٢١)، أضف إلى ذلك أن كثيرا من أساتذة جامعة القاهرة، وعلى رأسهم د. عبد المنعم الشرقاوى، استعدوا السلطة على زملائهم، وقد بلغ التطهير درجة أن كان ضحاياه أكثر من ضحايا الذين فصلوا لأسباب سياسية مباشرة» (٢٢).

وبدهى أن إبعاد المدنيين المثقفين عن السلطة لم يكن مبعثه - فى المقام الأول - تلبية رغبة البعض، أو إيثارا للصالح العام، وإنما كان يحركه فى الأساس الأول هذا الولاء للثورة ورجالاتها.. والدليل على هذا أن كثيرا من أساتذة الجامعة من الفنيين

والمتخصصين، خاصة، تولوا وظائف عليا ما داموا بعيدين عن إبداء العداء للنظام القائم، وعلى هذا النحو، فإن (التسييس) كان العنصر الرئيسى وراء تولية المناصب والسيطرة عليها.

وهنا نصل إلى المرحلة الثانية، حين حاول النظام الاستفادة من العناصر الجديدة - الفنية - من أهل الخبرة.

* * *

المرحلة الثانية

لقد كان اتجاه عبد الناصر إلى فئة التكنوقراط والكوادر الفنية يحكمه عدة اعتبارات، منها، أنه بعد أزمة ١٩٥٤ خاصة آثر أن يبتعد عن أولئك الذين ينتمون إلى الفترة الليبرالية - السابقة - أى المثقفين القدامى، وقد كانوا - فى غالبيتهم - إما مثقفون ينتمون إلى الطبقة القديمة وإلى البعثات الغربية وخاصة فرنسا وإنجلترا، وإما إلى أولئك الذين لهم توجهات تغاير التوجهات السياسية السائدة، وفى الحالتين، كانو «مثقفو أبناء الطبقة القديمة متحفظين تجاه الثورة، ومثقفو اليسار الماركسى مبتعدين»[٢٣].

وقد أسهم فى هذا الموقف أمران:

- أحدهما، أن عام ١٩٥٦ شهد إطلاق سراح كثير من الشيوعيين، وبدأ نوع من الالتقاء بينهم وبين الثورة، خاصة، وقد كانوا يتولون مناصب مركزية فى الصحافة وأجهزة الثقافة والإعلام.

- أما الأمر الآخر،، فإن عبد الناصر كان فى فترة تحول جديدة بعد حرب السويس - كما أشرنا - فكانت هذه المرحلة تستوجب التوجه إلى العناصر الفنية أكثر من العناصر التقليدية.

وقد كانت المرحلة الجديدة تشير إلى عبد الناصر أن يهتم بالعناصر التى تحقق توجهه إلى الإصلاح والتغيير بالشكل الذى تؤكده التطورات الجديدة، لقد أيقن أن التطور لبناء الدولة يستوجب أن يولى وجهه إلى هؤلاء «الذين يتولون عملية التطوير وهم الفنيون وليسوا العقائديين»[٢٤].

لقد كان عبد الناصر أمام خيار واحد: إما ترقب المثقفين السياسيين الذين تحدوه خاصة بعد أزمة ١٩٥٤، ومارس ضدهم عديدا من الإجراءات الانتقامية، وإما أن يطلب

أولئك التكنوقراط الذين يوشكون أن يلعبوا الآن دورا إيجابيا فى تأكيد مشروعات الثورة وإنجاز خطط التنمية الجديدة التى كان يتهيأ لها.

وقد تمثل اختيار عبد الناصر فى اتجاهه إلى الجامعات «موطن العلم، فإذا ما أضيفت إلى العلم خبرة التنفيذ مع قليل من الصبر، فإن النتائج قد تكون مبشرة، وفى شهور قليلة من نهايات سنة ١٩٥٦ وبدايات سنة ١٩٥٧ انتقل من الجامعات والمعاهد العليا أكثر من ألف رجل بما لديهم من علم وفكر إلى ساحة العمل التنفيذى»[٢٥].

لقد بدا الآن أن التكنوقراط يحتلون منزلة رفيعة فى جماعة (أهل الثقة) التى أدخل فيها عدد لا بأس به من العسكريين، فأصبحت (النخبة الحاكمة) تتكون من عدة مجموعات اتضح منهم فى نهاية الخمسينيات هذه المجموعات:

١ – العسكريون.

٢ – التكنوقراط.

٣ – الكوادر الإدارية والفنية القيادية.

فى هذه الفترة بدأت خطة التنمية واشترك فى وضعها أكثر من ألف وخمسمائة من «كبار المتخصصين ومنهم كان امتزاج الثقة بالخبرة، ثم بدأ يقف على تنفيذ الخطة عشرات الألوف يلتقى فيهم كذلك نفس المزيج من الثقة والخبرة بلا حواجز أو قيود»[٢٦].

وليس معنى ذلك أن النظام ضحى بالثقة من أجل الخبرة، وإنما كان المثقفون الجدد يمثلون (دعما) للنخبة الحاكمة ، فضلا عن أنها كانت – ضمن عملية الحكم – تمتلك هوية (المجموعة) التى تستمد من مصادر غير وظيفتها السياسية، وقبل هذا وذلك كانت تستمد مشروعيتها من (الولاء) للنخبة الحاكمة، فإذا أضفنا إلى هذا الولاء طبيعة الفئة الجديدة من الفنيين لأدركنا مع هذا كله أن كلا من هؤلاء الفنيين الجدد كان خبيرا فى ميدان معين بدلا من أن يكون سياسيا أو مفكراً، أى مثال ما تصبو إليه حكومة عسكرية كان قادتها مصممين على الاحتفاظ بسيطرة كاملة على الفكر وأمور التقرير السياسى»[٢٧].

وهو ما يصل بنا إلى التوقف قليلا أمام هذا المثقف الجديد، من ذوى الكفاءة العلمية، فإن الاهتمام بالفنيين فى منتصف الخمسينيات أو بعد ذلك بقليل لم يعد فقط إلى طبيعة المرحلة التى بدأت مصر تدخل إليها فى مرحلة التنمية، وإنما – كذلك – إلى إيثار

أصحاب التخصصات العلمية على أصحاب التخصصات الإنسانية، فمن الثابت أن عددا كبيرا من المتخصصين فى الإنسانيات والعلوم الاجتماعية يميلون إلى الجدل السياسى واتخاذ المواقف، بينما – على الوجه الآخر – فإن غالبية المثقفين ممن ينتمون بتخصصاتهم فى العلوم الطبيعية كالكيمياء والرياضيات والعلوم العملية الأخرى يميلون إلى الطاعة ولا يميلون إلى الجدل السياسى أو الاجتماعى .. وهو ما تؤكده الأبحاث والدراسات الأخيرة.

إن الباحث الروسى لاكوف يرى أن العلماء المنظرين يتجهون لأن يكونوا أكثر ليبرالية ، ومن المحتمل أن يكون ذلك بسبب أنهم ينزعون لأن يساندوا عمليات التجديد والإصلاح. بينما يتجه الباحثون التطبيقيون والمهندسون، الذين يعتمدون فى أعمالهم على استخدام الحقائق إلى أن يكونوا محافظين فى آرائهم السياسية [٢٨]

ويمضى فى هذا السياق أنه كلما كان العمل العلمى أكثر اصطباغا بالصبغة الأكاديمية، كان ممارسوه أقل ميلا إلى الالتزام بالمحافظة على الحالة الراهنة، وعلى العكس من ذلك فكلما كان العمل أكثر اصطباغا بالصبغة العملية، شعر ممارسوه بأنهم يعتمدون فى ممارساتهم على الإبقاء على النسق الاجتماعى القائم.

وهذا يفسر اعتماد النظام، وفى فترة متأخرة نسبيا على أصحاب التخصصات العملية من المهندسين والكيميائيين والاقتصاديين وغيرهم فى مقابل تقلص أصحاب التخصصات الإنسانية، وهو ما يعود – كما أسلفنا – إلى خصوصية هذه التخصصات [٢٩].

وعلى سبيل المثال، فبينما شكل ممثلو التخصصات الإنسانية فى وزارة سبتمبر ١٩٥٢ نسبة ١٣,٨ ٪ انخفضت هذه النسبة فى وزارة سبتمبر ١٩٦٣ إلى ٢,٨٪ ولم يمثلوا على الإطلاق فى وزارة مارس ١٩٦٨ [٣٠].

على أية حال، فإن هذا يعود فى نهاية الأمر إلى طبيعة أولئك التكنوقراط، وما يترب على هذا من التقاء مصلحتهم باستمرار مع النظام.

وهو فى الوقت نفسه يفسر تحالف فئة العسكريين من مجلس قيادة الثورة مع طبقة التكنوقراط الجديدة فى المجتمع المصرى، مع أن هذه الطبقة مثلت مع الوقت جماعة جديدة، كعازل «تحيط بقيادة الثورة.. فهى طبقة بحكم تكوينها ومصالحها تعتبر من أعدى أعداء الديمقراطية» [٣١].

لقد كانت - على الأقل فى البداية بين عامى ١٩٥٦ / ١٩٦١ - مأمونة الجانب، تدين بالولاء لجبهة العسكريين بما تحققه من المشاركة فى إدارة المجتمع لـدى نخبة عبد الناصر الحاكمة.

وقد زاد هذا الدور فى الستينيات مع حركة التأميمات الواسعة ، وتضاعف حجم القطاع العام، فتمكنت البيروقراطية الجديدة من السيطرة على عدد من مراكز صنع القرار لتوليها المراكز الرئيسية فى الحكومة والقطاع العام والمؤسسات المالية والتجارية المختلفة، بل وصلت بسيطرتها إلى وسائل النشر والإعلام والثقافة.

ويخرج عن نطاق هذا البحث تحديد طبيعة هذه الفئة فنيا وخصائص النظام الرأسمالى فى مصر فى ذلك الوقت، وقد كان يتجه إلى الناحية الاشتراكية التى يستمد عناصرها من بعض تجارب الدول الخارجية، غير أن الذى يهمنا الإشارة إليه هنا، هذه الطبقة الجديدة التى ساعدت الظروف فى تكوينها وبلورتها فى قطاعات عديدة كالقطاع العام والقطاع التعاونى، إذ كانت تستمد سلطتها من تحكمها فى مؤسسات الدولة نتيجة عنصر (الولاء) الذى حرصت النخبة الناصرية على توفيره.

ويمكن القول أن التحالف الذى تم بين العسكريين والطبقة الجديدة من التكنوقراط لم يحقق الولاء السياسى للعسكرين فقط، وإنما كذلك، لأن هذه الطبقة كانت تمثل طبقة جديدة فى المجتمع المصرى كان لابد من التحالف معها، فيتمايز طرفا التحالف الجديد عن الفئة القديمة قبل ١٩٥٢ فى مصر، والتى كانت تتكون من فئة الأفندية القدامى وصغار الملاك والتجار... إلى غير ذلك.

لقد استطاعت هذه الطبقة الجديدة من الكوادر الفنية المشاركة فى إدارة الحكم والاستبداد بشئونه، خاصة بعد الأخذ بنظام التوجه المركز لكل النشاطات التى أخضعت للمؤسسات العامة وبعد إنشاء القاعدة الصناعية فى مصر خاصة فى الستينيات(٣٢)، فى الوقت الذى كان فيه زعماء التيارات السياسية والفكرية القديمة معتقلين سواء من اليسار أو التيار الإسلامى أو عديد من زعماء الوفد وذوى الفكر فيه فضلا عما كانوا يعانونه فى السجون من تعذيب وصل إلى درجة القتل والاغتيال المتعمد.

ومهما يكن، فإن الحد الفاصل بين الاثنين: طبقة العسكر وطبقة التكنوقراط هو الولاء، فبينما كان المثقف الأول لا ينتمى إلى نظام عبد الناصر، وكثيرا ما أطلق على هؤلاء

المثقفين لفظة (الرجعية) فقد كان المثقف الآخر - من ذوى الانتماء العقيدى - الإخوان أو الماركسيين - يطلق عليهم صفات التعاون مع القوى (الرجعية) فى الداخل والخارج سواء بسواء فى وقت كان المثقف الذى ينتمى إلى فئة التكنوقراط يمثل مكانة مرموقة تم تجنيده داخل النظام الجديد فى المناصب العديدة كمديرى القطاع العام ورجال الصناعة والمال وكبار المهنيين ومن يناظرهم.

بيد أن ثمة نقطة حساسة لابد من الإشارة إليها هنا، هى أن الولاء الذى كانت الثورة تريده من المثقفين حينئذ كان نوعا من الولاء (الموافق) لا (المعارض)، أى أن الثورة ما كانت تسمح قط لأى مثقف أن يبدى للتجربة أى نقد وبشكل صريح، وإنما كان يسمح له فى بعض الإحيان، هذا على أن يكون من داخل النظام،و وخلال دور يطلبه النظام ولا يحيد عنه صاحبه.. ومع هذا، فإن هناك من يتهم المثقفين حينئذ أنهم لم يكونوا يتفاعلون مع الثورة، فمحمد حسنين هيكل يرى - على سبيل المثال - أن الولاء السياسى الذى كانت تريده الثورة، لم يكن (مجرد أن «يتعاونوا» مع الثورة، وإنما أن «يتفاعلوا» مع الثورة، أن «يتبنوا» قضيتها، أن يأخذوها، أن يعطوها من فكرهم «نظريتها الوطنية» أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم، عقيدتها الثورية .. أى طريقها إلى التغيير الأساسى والجذرى فى المجتمع المصرى)[٣٢].

وفى الواقع، فإن نوع هذا الولاء السياسى كان مرهونا بدرجة (الطاعة) التى لابد أن يديها المثقف للنظام، وهو نوع من الطاعة لم يكن ينتظر منه غيرالانصياغ السياسى الكامل للقيادة.

لم يكن ليستطيع المثقف، المتهم عقائديا، المسلوب القرار، قط، أن يسهم فى صنع (قوة الدفع الثورى) كما طلب منه، أو حتى يسهم فى الاقتراب من هذه القوة، وإنما كان قصارى ما يطلب منه هو (الولاء) المطلق.

وهو ما نجح فيه فئة التكنوقراط أكثر من غيرهم فى الستينيات.

* * *

النماذج :

كان يتركز مركز صنع القرار فى «مجلس قيادة الثورة» الذى كانت تسيطر عليه (الهيئة التنفيذية لهيئة الضباط).

وبينما تم فى ٢٤ يونيو عام ١٩٥٦ إلغاء مجلس القيادة أنيطت سلطات المجلس الملغى بعد ذلك إلى رئيس الجمهورية بوصفه رئيس الدولة وأعلى سلطة تنفيذية فى البلاد، وكان عبد الناصر قد انتخب رئيسا للجمهورية فى هذا التاريخ.

وقد سعى النظام قبل عام ١٩٥٦ وبعده إلى السيطرة على الوسائل التنظيمية للجهاز السرى للدولة، وكان من أهم هذه الوسائل اختيار رؤساء الوزراء والوزراء أنفسهم ثم قادة التنظيم السياسى ومديرى القطاع العام وكبار رجال الصناعة والمال وقادة الجيش ورؤساء تحرير الصحف ورؤساء مجلس الإدارة فيها وكبار المهنيين.. وغيرهم.

وسوف نكتفى الآن بالتوقف عند ثلاثة نماذج على النحو التالى:

١ - نموذج مجلس الوزراء :

كان اختيار رئيس مجلس الوزراء يخضع لمنطق الولاء السياسى فى المقام الأول، و كما يظهر من الجدول رقم (١)، ففى الفترة الأولى (عامى ١٩٥٢ / ١٩٥٣) يلاحظ – وباستثناء على ماهر فى أول وزارة بعد الثورة – أن من تولى رئاسة الوزراء كان محمد نجيب، وفى الفترة التالية (بين عامى ١٩٥٤ / ١٩٦١) لم نجد من يتولى رئاسة مجلس الوزراء من المدنيين غير وزير واحد هو نور الدين طراف، وذلك لظروف الوحدة مع سوريا، بينما كان على رئاسة الوزراء إبان هذه الفترة جمال عبد الناصر نفسه الذى استمر استحواذه الفعلى على رئاسة مجلس الوزراء بين عامى (١٩٥٤ / ١٩٦٤)، أما الفترة التالية التى تمتد إلى آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨، فإنه يلاحظ أنه لم يتول رئاسة مجلس الوزراء منها غير العسكريين فى أربع وزارات بين عامى (١٩٦١ / ١٩٦٥)، إذ تولاها عسكريون من أمثال جمال عبد الناصر وعلى صبرى وزكريا محيى الدين وصدقى سليمان.

نخلص من هذا كله إلى عدة ملاحظات، منها أنه بينما كان على ماهر ونور الدين طراف من المدنيين، فإن تعيينهما ارتبط بالفترة الزمنية التى تولوا فيها هذه الرئاسة، فعلى ماهر كانت تحيط به ملابسات الثورة ومحاولة البحث عن رجل يرضى عنه جميع الأطراف: الملك، الإنجليز، الأحزاب، وقد كان على ماهر هو الرجل المطلوب.

أما نور الدين طراف فإنه قد تولاها كرئيس للمجلس التنفيذى للإقليم المصرى إبان الوحدة مع سوريا، بينما كان المهيمن الحقيقى على الوزارة هو جمال عبد الناصر، فضلا

عن أن نور الدين طراف كان من الوجوه المرضى عنها، خاصة لتوافر فضيلة (الولاء) السياسى لديه، ولدى الحزب الذى كان قد انتمى إليه قبل الثورة.

ويلاحظ بوجه خاص هنا أن العسكريين الذين تولوا رئاسة الوزارة كانوا من أعضاء هيئة الضباط الأحرار، بل وأعضاء ممثلين فى (اللجنة التنفيذية) كذلك، مثل جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين، وهو ما يؤكد على أن عنصر الولاء السياسى كان الهدف الرئيسى لمن يتولى رئاسة الوزراء فى ذلك الوقت.

كما يلاحظ أن الوزراء الذين كانوا يعينون كمدنيين من أمثال على صبرى وزكريا محيى الدين كانوا فى الأصل من أصحاب البزة العسكرية الذين انتموا إلى هيئة الضباط الأحرار، وشاركوا فى صنع الثورة وتمسكوا بانتمائهم إليها.

غير أن أهم الملاحظات فى هذا الصدد تمثلت فى أنه فى الوقت الذى كان يزيد فيه العسكريون قبضتهم على المركز الرئيسى لصنع القرار لم يكن ذوو الاتجاهات الفكرية ليحظوا – على مستوى مجلس الوزراء – بأى نصيب، فإنه فضلا عن استحواذ العسكريين على نصيب الأسد فى هذه التشكيلات، فإن المدنيين الذين لم يحصلوا على قرابة ١٨ ٪ من هذه المناصب، لم يكن من بينهم من يمكن أن يقال عنهم أنهم من أصحاب الاهتمامات الفكرية.

جدول (١)
نسبة المدنيين بين رؤساء الوزارات المصرية

الوزارة	عسكرى	مدنى	الاسم
١٩٥٢/٧/٢٤	–	١	على ماهر
١٩٥٢/٩/٨	١	–	محمد نجيب
١٩٥٣/٦/١٨	١	–	محمد نجيب
١٩٥٤/٢/٢٥	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٥٤/٣/٨	١	–	جمال عبدالناصر
١٩٥٤/٤/١٧	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٥٦/٦/٢٨	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٥٨/٣/٧	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٥٨/١٠/٨	–	١	نور الدين طراف
١٩٦٠/٩/٢٠	١	–	كمال الدين حسين
١٩٦١/٨/١٦	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٦١/١٠/١٩	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٦٢/٩/٢٩	١	–	جمال عبد الناصر
١٩٦٤/٣/٢٤	١	–	على صبرى
١٩٦٥/١٠/٢	١	–	زكريا محيي الدين
١٩٦٦/٩/١٠	١	–	صدقى سليمان

المصدر: الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية).
مجلة الطليعة (ع ٧ / ١٩٦٥) ص ١٧٨/٢٢٥، د. أسعد عبد الرحمن، الناصرية: البيروقراطية والثورة، ١٩٨١ ط ٢.

يضاف إلى هذا أن موقف الثورة – بوجه خاص منهم، لاسيما بعد أزمة ١٩٥٤ – كان يشوبه مسحة من العداء الشديد.

٢ - الوزراء :

وكما حاول النظام السيطرة على منصب رئيس الوزراء، كذلك، حاول السيطرة على الوزراء بوجه خاص، ولاسيما أن وزارات الثورة الأولى اصطدم فيه ا العسكريون بالمدنيين بشكل واضح [٣٤].

ويبدو أن هذا يعود إلى العقلية العسكرية للقائد[٣٥]، إذ كانت الوزارات تشكل تشكيلا عسكريا خالصا، فقد كانت قيادة الثورة تريد أن تعكس تنظيمها العسكرى - سواء بقصد أو بدون قصد - على كل التنظيمات المدنية خاصة.

وهذه الصفة العسكرية كانت وراء تصرفات عبد الناصر طيلة الخمسينيات والستينيات، وهو ما سنراه واضحا فى تشكيلات الوزارة، وهو ما يدلل عليه أكثر من مصدر، وعلى سبيل المثال، فقد رفض على الجريتلى منصب وزير الاقتصاد فى وزارة زكريا محيى الدين، فاعتذر ، وحين سئل عن السبب أجاب بصراحة:

«أعلم أن وزير الاقتصاد فى مصر ينتهى أمره دائما بتنفيذ قرارات سياسية غير مدروسة تتخذ آنا لتملق الجماهير وآنا لإرضاء المصريين وقد تكون ضارة بالاقتصاد الوطنى»[٣٦].

وهو الموقف الذى استقال على أثره الجريتلى مع عدد آخر من الوزراء فى وزارة مارس ١٩٥٤ حين أريد بالوزراء - بطريقة عسكرية جافة وصارمة - أن (يبصموا) على قرار طرد ٥٤ أستاذا من الجامعات المصرية[٣٧].

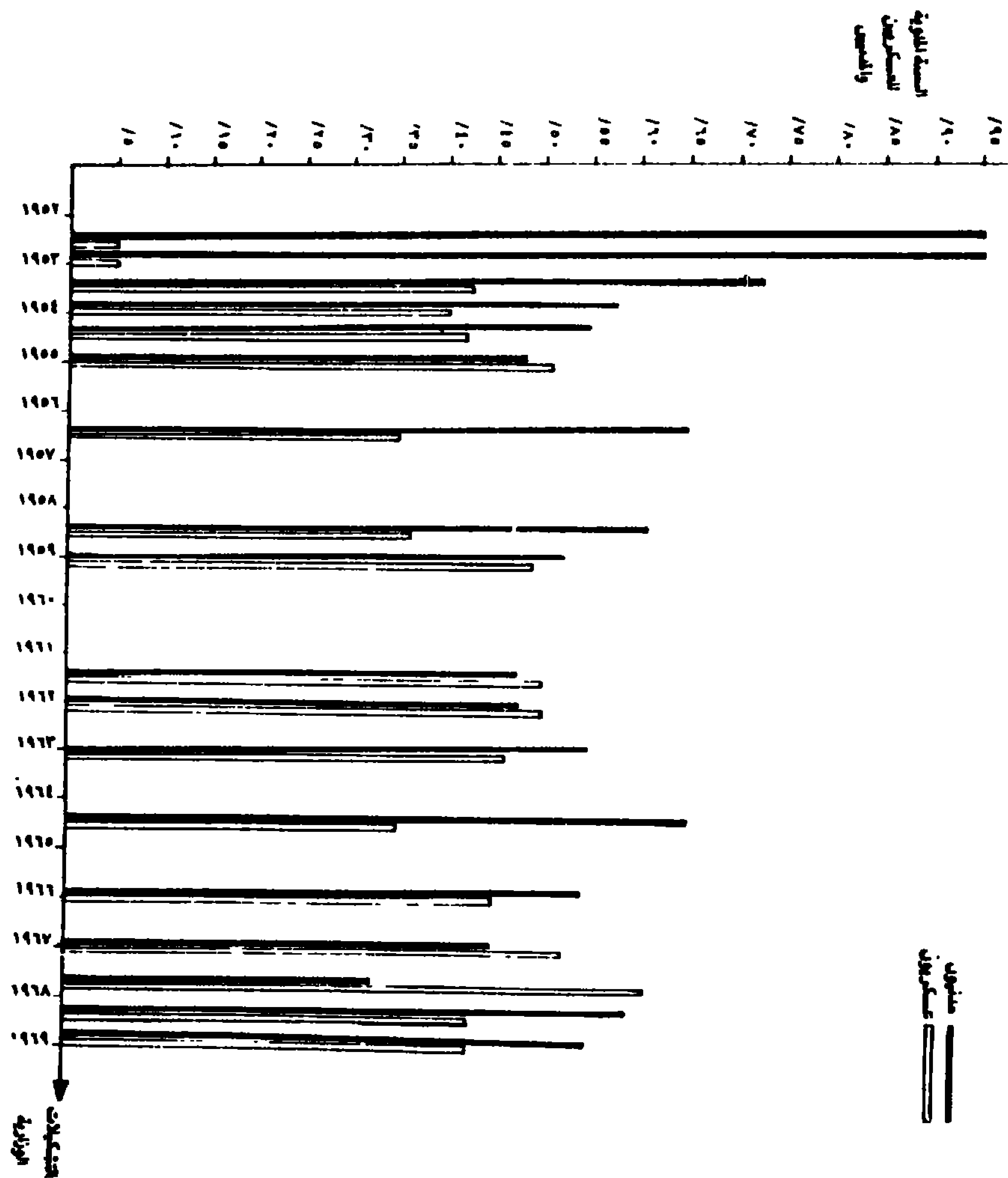
جدول (٢)

نسبة المدنيين بين التشكيلات الوزارية المصرية ١٩٥٢ / ١٩٧٠

الوزارة	عسكريون		مدنيين		عدد
	عدد	٪	عدد	٪	
١٩٥٢/٩/٧	١	٦,٣	١٥	٩٣,٨	١٦
١٩٥٢/١٢/٨	١	٥,٩	١٦	٩٤,١	١٧
١٩٥٣/٦/١٨	٥	٢٦,٣	١٤	٧٣,٦	١٩
١٩٥٣/١٠/٤	٩	٤٠,٩	١٣	٥٩	٢٢
١٩٥٤/٤/١٧	١١	٤٥,٨	١٣	٥٤,١	٢٤
١٩٥٤/٩/١	١٢	٥٢,١	١١	٤٧,٧	٢٣
١٩٥٦/٦/٣٠	٨	٣٦,٣	١٤	٦٣،٦	٢٢
١٩٥٨/٣/٥	٨	٣٨,١	١٣	٦١,٩	٢١
١٩٥٨/١٠/٧	١٦	٤٨,٥	١٧	٥١,٥	٣٣
١٩٦١/٨/١٧	١٦	٥١,٥	١٥	٤٨,٣	٣١
١٩٦١/١٠/١٩	١٥	٥١,٦	١٤	٤٨,٢	٢٩
١٩٦٢/٩/٢٩	١٧	٤٧,١	١٩	٥٢,٦	٣٦
١٩٦٤/٣/٢٤	١٦	٣٦,٣	٢٨	٦٣,٦	٤٤
١٩٦٥/١٠/٢	١٩	٤٦,٢	٢٢	٥٣,٥	٤٨
١٩٦٦/٩/١٠	٢١	٥٥,٢	١٧	٤٤,٧	٣٨
١٩٦٧/٦/١٩	١٩	٦٥,٤	١٠	٣٤,٤	٢٩
١٩٦٨/٣/٢٠	١٣	٣٩,٤	٢٠	٦٠,٦	٣٣
١٩٦٨/١٠/٢٨	١٣	٤١,٩	١٨	٥٨,١	٣١

Source, Hair Dekmejian, Egypt under nasser p. ait pp 176 - 177.

جــــدول رقم ٣



ويذكر مصطفى أمين فى هذا الصدد أنه حين استعاده عبد الناصر وسأله أن يقترح عليه عدة أسماء لمثقفين واعين لتشكيل وزارة جديدة، فإن عبد الناصر أزاح اقتراحا قدمه له مصطفى أمين قائلا: «أنا أريد وزراء أمشيهم لا وزراء يمشونى»[٣٨]، وفى هذا يذكر العمرى فى مذكراته أنه كان دائم الاعتراض على قرارات مجلس قيادة الثورة، وهو ما حدث – على سبيل المثال – بالنسبة لزيادة الضريبة الجمركية على الدخان والسجائر، وهو الموقف الذى ينتهى به إلى الاستقالة قبل أن يقال[٣٩]، فقبلت بشكل سريع.

وهذه العقلية العسكرية هى التى كانت تطلب الولاء وتحرص عليه فى التشكيلات الوزارية المختلفة.

فإذا استثنينا وزارة الحربية – ومسئولوها عسكريون –، فسوف نرى أن وزارة مثل وزارة الداخلية كانت حكرا على زكريا محيى الدين، وكذلك بقية الوزارات التى لم تخرج من يد العسكريين اللهم إلا فى القليل النادر كوزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الثقافة والإرشاد القومى.. وما إلى ذلك.

ويشير الجدولان رقما (٢ ، ٣) إلى انخفاض مستمر فى نسبة المدنيين مع الوقت فى التشكيلات الوزارية فى الفترة موضع البحث، ففى حين نرى أن الذين تولوا المناصب الرئيسية (خلال ثمانية عشر عاما) تصل نسبتهم إلى ١٣١ فإن من بينهم كان ٤٤ شخصية عسكرية، أى بنسبة تصل إلى ٣٣,٦ ٪ مقابل ٨٧ بنسبة تصل إلى ٦٦,٤٪ من المدنيين[٤٠]، فى وقت لا يمثل المثقفون بينهم نسبة ضيئلة.

وهذه النسبة من المدنيين – فى الظاهر – تظل نسبة مرتفعة، غير أننا نستطيع أن نهبط بها إلى نسبة أدنى منها بكثير حين نعرف أن فئة المثقفين من بين المدنيين تتقلص حتى تصل إلى نسبة ضئيلة جدا فى بعض السنوات، ففى حين تصل إلى أقصاها فى السنوات الأولى تهبط مع نسبة المدنيين فى الوزارات التى تشكل فى وجود الأزمات الكبرى، نجد هذه النسبة تنخفض عقب عدوان ١٩٥٦ و ١٩٦٧.

وهذا يعنى أن نسبة ذوى الاتجاهات الفكرية تخضع لانخفاض نسبة المدنيين فى كل التشكيلات.

.وفى ضوء هذا كله نستطيع أن نفهم حقيقة وضع المثقفين فى الفترة الناصرية فى هذا الصدد خلال عدة ملاحظات ترتب على النحو التالى:

١ – الولاء – كما أسلفنا – كان الباعث الرئيسى فى اختيار المثقفين فى الوزارات، وقد تأكد هذا الولاء منذ تشكيل أول وزارة للثورة، إذ يلاحظ أنه فى وزارة ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تم تشكيلها من عدد سبق انتماء بعضهم إلى الحزب الوطنى الجديد، وكان الباعث الرئيسى فى اختيارهم أن هذا الحزب لم يشارك فى أية حكومة قبل الثورة ، كما لم يكن له أنصار تخيف الحكام الجدد ، كذلك فإن مبادئه كانت – إلى حد ما – أقرب إلى أفكار رجال الثورة الجدد فى ذلك الوقت[٤١]، خاصة وقد كان يرأس هذا الحزب فتحى رضوان المعروف بعلاقاته الوثيقة مع عبد الناصر [٤٢]، كذلك، فإنه قد شارك فيها اثنان من الإخوان المسلمين، ممن كانا قد رشحا من المرشد العام لعبد الناصر دون الرجوع لمكتب الإرشاد.

وقد كان اختيار هؤلاء راجعا إلى الاختيار الشخصى سواء من اختيار عبد الناصر نفسه أو اختيار المصادر الأخرى التى ترتبط بعبد الناصر برباط المصلحة الشخصية.

٢ – ويلاحظ أن هذا النمط من المثقفين الذين ارتبطوا منذ البداية بأحزاب شعبية أو اختيارات شخصية معينة اختفوا بعد ذلك،فإن عبد الناصر راح يؤثر، لمن يتولى منصبا وزاريا ألا ينتمى لأية أيديولوجية سياسية، ومن هنا، يلاحظ أن معظم المثقفين الذين تولوا مناصب وزارية خلال الخمسينيات كانوا من بين المتخصصين وليسوا من بين السياسيين بأية حال، والقلة التى كانت تمارس العمل السياسى قبل الثورة والتى كانت فى أول وزارات الثورة مثل فتحى رضوان ود. نور الدين طراف ود. إبراهيم بيومى مدكور ومريت فهمى.. وغيرهم، هذه القلة. سرعان ما اتخذت مصائر متباينة: إما أصبحوا غير سياسيين وفى خدمة القائد [٤٣] كرضوان وطراف، وإما أبعدوا تماما عن المناصب السياسية – الوزارية خاصة – كمدكور ومريت غالى.

جدول (٤)
نسبة المدنيين بين التشكيلات الوزارية المصرية ١٩٥٢ / ١٩٧٠

الوزارة	عسكرى	مدنى	الاسم
١٩٥٢/٩/٨	–	١	فتحى رضوان
١٩٥٣/٦/٢٨	١	–	صلاح سالم
١٩٥٦/٦/٢٩	–	١	فتحي رضوان
١٩٥٨/١٠/١٨	١	–	ثروت عكاشة
١٩٦٦/٩/١٠			
١٩٦٢/٩/٢٩	١	–	عبد القادر حاتم
١٩٦٥/١٠/٢	١	–	أمين هويدى
١٩٦٦/٩/١٠	١	–	محمد فايق
١٩٧٠/٤/٢٦	–	١	محمد حسنين هيكل

المصدر: الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية) الطليعة، القاهرة ع ١٩٦٥/٧، أسعد عبد الرحمن، السابق ص ٧٤.

٣ – وهذا يفسر ابتعاد السلطة عن المثقفين الذين لهم خلفية سياسية أو يعملون فى المجال السياسى، ومن ثم ظل الاعتماد على أولئك من أصحاب الفكر المستقل، وبدأ التركيز أكثر، مع تنامى الطموح الاقتصادى، وإلى الاعتماد على النخبة المدنية ممن لا يشكلون قاعدة مستقلة عن السلطة المركزية.

وهذا يرتبط بنمو طبعة التكنوقراط والاعتماد عليهم.

ويمكن ملاحظة أثر الاطراد العكسى بين النقص المستمر فى التخصصات القانونية والإنسانية منذ عام ١٩٥٢ وبين الاطراد المستمر فى التخصصات التكنولوجية والعلوم منذ هذا التاريخ . ويلاحظ دوكمجيان هنا أن نسبة المثقفين من ذوى التخصصات الإنسانية انكمشت إلى حد بعيد، فبعد أن كانت ١٨,٨ ٪ فى سبتمبر ١٩٥٢ انخفضت إلى حد التلاشى تماما فى مارس ١٩٦٤ (٤٤).

وهذا انعكس – بالقطع – فى تعاون العسكريين والتكنوقراط، خاصة، أن عبد الناصر لم يستطع الاستغناء عنها، فقد كانت البديل لهؤلاء المثقفين ذوى الفكر المعارض على أثر أزمة ١٩٥٤ رغم خطورة هذه الفئة.

٤ – إلى جانب هذا كان اختيار الوزراء، من المدنيين خاصة، يقع ضمن تدقيق شديد لضمان الولاء.. وعلى سبيل المثال، فإن الجدول رقم (٤) يؤكد أنه منذ تولى وزارة الثقافة والإرشاد القومى اثنان من المثقفين: فتحى رضوان ومحمد حسنين هيكل، الأول كان ينتمى بعلاقات وثيقة بعبد الناصر، والآخر كان «صديق عبد الناصر الحميم والناطق باسمه لسنوات عدة»(٤٥).

بينما كان تعيين من تولى هذه الوزارة من العسكريين أو من المدنيين الذين انتموا إلى العسكريين قبل أن يخلعوا بزاتهم خمسة، فقد حرص عبد الناصر على أن يكونوا من السلك العسكرى، وقد كانوا فى أغلبهم من أعضاء هيئة الضباط الأحرار، بل كان أحدهم – صلاح سالم – يحتفظ بعضوية هذه الهيئة إلى جانب عضوية اللجنة التنفيذية.

ويلاحظ فى هذا الصدد كذلك غلبة العنصر العسكرى، أما من اختيروا من المدنيين، وهم قلة، فقد كان تجنيدهم يتم من خلال «علاقات الصداقة والنسب والعلاقات الشخصية»(٤٦).

٥ – ويرتبط بهذا – بالتبعية – زيادة الاعتماد على العسكريين إلى جانب استبدال بالمثقفين التقليديين، نوع آخر من غير ذوى الاهتمامات السياسية والتكنوقراط، إذ وجد العسكريون – كما يوضح الجدول رقم (٢) – بكثافة شديدة، فعلى إثر إعلان الجمهورية عام ١٩٥٦ دخل الوزارة أربعة ضباط من الضباط الأحرار المرموقين (عبد الناصر / عبد اللطيف البغدادى/ عبد الحكيم عامر/ صلاح سالم) وكانوا قد تسللوا إلى الصحف والمؤتمرات الحكومية بل والطرق الصوفية نفسها (تولى عبد الحكيم عامر تنظيم الطرق الصوفية)(٤٧)، ووصل زحف العسكريين إلى الوزارات إلى أقصاه فيما بعد.

ودليل هذا أنه بينما تصل نسبة العسكريين فى وزارة سبتمبر ١٩٥٢ إلى عسكرى واحد (بنسبة ٦,٣ ٪) مقابل ١٥ مدنيا (بنسبة ٩٣,٨ ٪) فإن النسبة تصل إلى درجات عالية جدا فى السنتين ١٩٥٣ / ١٩٥٤ (انظر الجدول رقم ٦)، كذلك، فإن النسبة تصل عام ١٩٦٦ إلى ٢١ (بنسبة ٥٥,٢ ٪) عسكرى مقابل ١٧ (٤٤,٧ ٪) مدنى، وتصل فى السنة التالية إلى أقصى درجاتها.

وهو ما يرتبط بأمر آخر تمليه طبيعة النظام، فمن مراجعة الجدول السابق (رقم ٢) يتضح أن العسكريين كانوا يصلون فى وزارات الأزمات إلى أقصى درجات تواجدهم،

ففى أزمة مارس ١٩٥٤ وصلت النسبة إلى (٤٥,٨٪) واستمرت هذه النسبة فى الصعود لتصل إلى أعلى درجاتها بعد ذلك خلال الخمسينيات، بل لتصل فى سبتمبر من نفس العام ١٩٥٤ إلى (٥٢,١٪)، ثم تتزايد مع أزمة ١٩٥٦ بسبب حرب السويس لتصل إلى أقصاها، أى بنسبة (٥١,٦٪) فى أكتوبر من عام ١٩٦١، ثم تستمر درجة الصعود لتصل إلى نسبة بلغت (٦٥,٤٪) فى هزيمة ١٩٦٧.

وهذه القاعدة تتكرر فى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن انحسار دور العسكريين يتأكد فى الفترات التى يعم فيها السخط الشعبى، فمن الملاحظ أن عام ١٩٦٨، ومع مظاهرات الطلبة وغضب الجماهير، فإن الوزارة التى شكلت فى ٢٠ مارس ١٩٦٨، تم اختيار ١٣ من العسكريين (بنسبة ٣٩٤٪) وذلك فى مقابل ٢٠ (٦٠,٦٪) من المدنيين.

واللافت للنظر هنا أن الاختيارات تركزت على أساتذة الجامعة والطبقة الإدارية كما لاحظت عديد من المصادر الأجنبية.

وفى الواقع أن هذه الوزارة لم تضم غير كفاءات إدارية وتنفيذية عالية، إذ ضمت ضمن ما ضمت عددا من المثقفين الذين لا يحملون ماضيا سياسيا أو فكرا مستقلا، وعدا كل من د. حلمى مراد وعبد العزيز كامل، فإننا نلتقى بأسماء مثل د. عزيز صدقى وسيد مرعى ودكتور عبد العزيز حجازى، ولم يلبث أن استقال د. حلمى مراد فأخرج من وزارة التربية والتعليم وعين محمد حسنين هيكل ليدخل فى وزارة الثقافة.

ورغم ما يبدو من طبيعة هذه التعيينات الوزارية، فإنها لم تكن لتهتم بالعناصر ذات الاتجاه الفكرى وخاصة ممن سبق لها نشاط سياسى قط، فعبد العزيز حجازى وعزيز صدقى – على سبيل المثال – من التكنوقراط غير المسيسين، وبقية أعضاء وزارة ١٩٦٨ لم يكن لأى منهم موقف سياسى، فلم يكن أى منهم رمزا من رموز الإخوان، أو – حتى – من الشيوعيين رغم أن الشيوعيين كانوا يلعبون دورا هاما فى التنظيمات السياسية منذ خرجوا من السجن.

٦ – يرتبط بهذا كله أن العسكريين كانت لهم مكانة فى التشكيلات الوزارية تضارع مكانة غير العسكريين، فقد كان المعدل الزمنى المتوسط لبقاء العسكريين فى الوزارة، فى فترة البحث تصل إلى خمس سنوات، أما الوزراء من المدنيين فإن مدة خدمة

أى منهم لم تكن لتزيد على ثلاث سنوات فى المتوسط ، وهو ما كان يمنح للعسكريين درجة تنفيذية أعلى، وفرصة أبعد للتعاون والتعرف على شتى الجهات الوظيفية.

وقد استتبع ذلك عدة إجراءات عملت على تقلص نفوذ الوزراء المدنيين ومدى سيطرتهم على الوزارات الموكلين بها، منها:

– لم يحدث أن عين مدنى واحد فى أى منصب من مناصب مجلس الوزراء، بل إن الوزراء المدنيين كانوا مسئولين، رسميا، أمام مستويات مركزية عليا تكونت باستمرار من النخبة الحاكمة (٤٨).

– وقع عدد من الوزراء المدنيين تحت سيطرة رؤسائهم من العسكريين السابقين الذين تم زرعهم فى الوزارات المختلفة لإحكام السيطرة الرسمية(٤٩).

– تؤكد الدراسات المعاصرة أن العدد الحقيقى للوزراء المدنيين هو أقل من عددهم المذكور فى الجدول رقم (٢)، وذلك لأن الوزراء المدنيين ذاتهم هم الذين شغلوا عدة مرات مناصب وزارية فى الحكومات المختلفة، فمحمود فوزى – على سبيل المثال – حصل على (١٧) سبعة عشر منصبا وزاريا فى هذه الفترة، كما أن نور الدين طراف وعزيز صدقى حصل كل منهما على (١١) أحد عشر منصبا وزاريا، وأحمد عبده الشرباصى على (١٠) عشر مرات.. إلى غير ذلك (٥٠)، وهو ما يؤكد رأى البعض من أن المدة الطويلة التى عمل فيها المدنيون عند «مستخدميهم» العسكريين جعلتهم جزءا لا يتجزأ من البناء السياسى الذى سيطر عليه العسكريون والذى عمل فيه أولئك المدنيون (٥١).

وعلى هذا النحو، فقد بدا واضحا أن المعيار الوحيد لاختيار الوزراء، خاصة، من ذوى الاتجاه الفكرى، كان هو الولاء السياسى للنظام القائم والخضوع الكامل له فى المقام الأول.

وهو ما يجيب عن السؤال الذى طرحناه آنفا – فى بداية الفصل – فإن النخبة الفكرية، بوجه خاص، من أصحاب الانتماء الحزبى القديم – الليبرالى أو اليسارى – لم يتسن لهم أن يلعبوا أى دور فى النظام الجديد، إنما تقاسم السلطة أو النخبة العسكرية أو النخبة المدنية من حوارييهم سواء ممن ليس لهم توجه سياسى محدد، أو من فئة التكنوقراط ممن تضعف فيهم حاسة السياسة، فاستطاع النظام أن يغزو بهؤلاء قطاعات

كثيرة كالتنظيمات والجهاز التشريعى والنشاطات الاقتصادية فضلا عن مجلس الوزراء، فخيم شعور (الولاء) على الجميع.

وهو ما سنراه الآن فى اتجاه الصحافة والصحفيين بوجه خاص.

٣ - الصحفيون:

لم يكن ليخرج تجنيد النخبة (اللاسياسية) التابعة للنخبة (الحاكمة) من بين الصحفيين عن قاعدة الولاء، ممن لا يرتبطون بأى ميل سياسى أو عقيدة محددة، بل ممن لم يكونوا ليهتموا - فى الأساس الأول - بأى اتجاه سياسى فى الأصل، وهو ما كان يبدو واضحا، خاصة، على أعلى مستوى، فى اختيار الهياكل الإدارية والتحريرية فى الصحف.

والجداول رقم (٥ ، ٦، ٧) تشير إلى هذا فى الصحف الرسمية الثلاث، - الأهرام والأخبار والجمهورية - فاختيار (الولاء) هو الاختيار الوحيد الذى كان يحرص عليه فى هذا الصدد، فجريدة الأهرام على سبيلى المثال، ظل رئيسا لمجلس إدارتها ومسئولا عن التحرير فيها محمد حسنين هيكل فى الفترة التى بدأت بعد السيطرة على جريدة الأهرام ماليا وإداريا منذ عام ١٩٥٧، كما تولى منصب المسئولية فى جريدة الأخبار الأخوان (أمين) لعمق صلتهما بعبد الناصر، وما يلاحظ من التغيير الحاد بعد منتصف الستينيات - بعد القبض على مصطفى أمين - بمجىء أحمد فؤاد وخالد محيى الدين ومحمود أمين العالم من اليسار ، فإن الاختيار لم يكن يخلو من معني ، فأحمد فؤاد الشيوعى السابق أصبح الآن من أقرب رجال الرئيس بعد أن تخلى مبكرا عن انتمائه الحزبى، وخالد محيى الدين ومحمود أمين العالم كان يقصد بهما إحداث توازن قصد به عبد الناصر ضرب عصفورين بحجر فى آن واحد، إعطاء حرية لليسار فى الظاهر واحتوائه فى الباطن، خاصة وقد كان ضمن ولاءهما فى هذه الفترة بعد حل الحزب الشيوعى المصرى، أما ما حدث فى جريدة الجمهورية ، وهى جريدة النظام فنلاحظ أنه توالى على منصب المسئولية فيها ستة عشر رئيسا لمجلس الإدارة ورئيسا للتحرير، كان بينهم ثلاثة عسكريين (أنور السادات، صلاح سالم، كمال الدين الحناوى) فى وقت كان فيه بقية الأسماء (ثلاثة عشر مسئولا من ستة عشر مسئولا) يدينون بالولاء الخالص للنظام حينئذ، وعلى سبيل المثال، كان هناك حسين فهمى وأحمد قاسم جودة وإبراهيم نوار وطه حسين.. وغيرهم، وكثيرا ما كانوا يقدمون عديدا من التنازلات لهذا النظام ويمهدون للكثير من قراراته ويؤيدونها فى حالة إقرارها.

وثمة ملاحظة بدهية هنا لا تخلو من دلالة، هى أن كثيرا من هذه الشخصيات يمكن أن يطلق عليهم صفة (أهل الخبرة) لكونهم من بين الصحفيين، وممن لهم خبرة - بالفعل- فى مجال العمل الصحفى يعود لفترة ممارسة طويلة، غير أنهم، فى الوقت نفسه،فإن اختيارهم فى مواقع المسئولية لم يكن لأنهم كانوا من (أهل الخبرة) فقط، وإنما لأنهم، فى المقام الأول، من أصحاب (الولاء).

وعلى سبيل المثال، فإن محمد حسنين هيكل كان معروفا بولائه لعبد الناصر، وكان من أول المقربين له والمعبرين عن فكره والصائغ دائما لأفكاره فى خطبه وكتاباته الهامة، بل إن هيكل يعترف فى هذا أنه لم يكن صحفيا يجرى وراء الأخبار، وإنما على حد قوله كان قد شارك فى (صناعة الأخبار)(٥٢)، مما يستمد أهميته من وعيه بالحرفة الصحفية وتوظيفها فى آن واحد لصالح النظام، ويكفينا أن نذكر عن الأخوين (أمين) ما سبق أن رددناه من أنهما كانا أصحاب مدرسة الولاء الخالص والنفاق المطلق للنظام لدرجة أن النظام لم يكن ليريد غير هذا النوع من الصحفيين، وحين نصل إلى إحسان عبد القدو س، نجد أنه لم يكن بعد خروجه من السجن الحربى يشبه إحسان عبد القدوس قبل دخوله إليه، إذ أصبح من رجال الرئيس ومن مؤيديه تأييدا شبه مطلق، وليس من المصادفة أن يظل إحسان عبد القدوس - الذى مهد لقانون تأميم الصحف - ودون غيره من المسئولين والإداريين فى منصب المسئولية فى روز اليوسف رغم التغييرات التى كانت قد حدثت فى الصحف فور انضمامها للاتحاد القومى.

وإذن، فإن الصحفيين الذين تولوا مناصب كبيرة وثابتة فى مؤسساتهم الصحفية لم يكن لهم أى ولاء سياسى خارج الولاء السياسى الرسمى للنظام، قد يكون لهم خبرة كبيرة فى مجال عملهم، غير أن (الولاء) كان يسبق دائما أية خبرة ويتفوق عليها.

جدول (٥)

رؤساء تحرير جريدة الأهرام

الاسم	المنصب	الأعوام
أحمد الصاوي محمد عزيز ميرزا (بالنيابة)	رؤساء تحرير ورؤساء مجلس الإدارة	١٩٥٢ - ١٩٥٧
محمد حسنين هيكل	رئيس تحرير ورئيس مجلس الإدارة	١٩٥٧ - ١٩٧٤

جدول (٦)
جريدة الأخبار

الاسم	المنصب	الأعوام
مصطفي أمين	رئيس تحرير ورئيس مجلس إدارة	١٩٥٢ – ١٩٦٤
محمد التابعي	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٠ – ١٩٦٢
مصطفي أمين	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٢ – ١٩٦٤
خالد محيي الدين	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٤ – ١٩٦٥
محمد حسنين هيكل	رئيس مجلس إدارة	١٩٦٥
محمود أمين العالم	رئيس مجلس إدارة	
أنور السادات	الإشراف	

المصدر: صحف الأهرام والأخبار.

جدول رقم (٧)
جريدة الجمهورية

الاسم	المنصب	الأعوام
أنور السادات	المدير العام	١٩٥٣ - ١٩٥٩
حسين فهمي		١٩٥٣ - ١٩٥٥
جلال الدين الحمامصي	نائب المدير العام	١٩٥٤ - ١٩٥٦
أحمد قاسم جودة		١٩٥٥ - ١٩٥٨
كامل الشناوي		١٩٥٦ - ١٩٦٢
مصطلفي المستكاوى		١٩٥٧ - ١٩٥٨
جلال الدين الحمامصي		١٩٥٨ - ١٩٥٩
صلاح سالم	رئيس مجلس الإدارة	١٩٥٩ - ١٩٦٢
إبراهيم نوار	ورئيس التحرير	
إسماعيل الحبروك		١٩٥٩ - ١٩٦٤
طه حسين		١٩٥٩ - ١٩٦٢
موسي صبري		١٩٥٩ - ١٩٦٤
ناصر الدين النشاشيبي		١٩٦٠ - ١٩٦٢
كمال الدين الحناوي	رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير	١٩٦٠ - ١٩٦٤
حلمي سلام		١٩٦٢ - ١٩٦٤
مصطفي بهجت بدوي		١٩٦٤ - ١٩٦٥
فتحي غانم		١٩٦٥ - ١٩٦٦
		١٩٦٦ - ١٩٧١

المصدر: صحيفة الجمهورية.

هوامش الفصل الرابع

(١) Dekmejian Ibid p 214.

(٢) وقد ردد كثير من المثقفين من شتى التيارات فى هذه الفترة هذا اللفظ (التعاون) وفهموا دلالته جيدا، وعلى سبيل المثال محاضر نقاش مع كل من إسماعيل صبرى عبد الله ولويس عوض وفتحى رضوان، أيضا انظر: محمد حسنين هيكل أزمة المثقفين، السابق، ص ٥٠ .

(٣) Heapley J., The oranization of Egypt: Inadequacies of a Non - politi - cal for nodel for nodel for Mation Building Vol. 18 January 1966.

(٤) على سبيل المثال انظر: أسامة الغزالى حرب، بحوث ندوة (٢٣) يوليو، التى طبعت فى كتاب عام ١٩٨٧، ص ٦١٤، ٦١٥.

(٥) السابق ص ٦١٤.

(٦) د. أنور عبد الملك، فريق من الباحثين إشراف د. أنور عبد الملك، الجيش والحركة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، بدون ص ٩٠.

(٧) الأهرام، محمد حسنين هيكل، سلسلة مقالات بعنوان (سنوات الغليان)، ٤/١ فى ١٧/١٠/١٩٨٨.

(٨) جاك ووديز، الجيوش السياسية، ترجمة عبد الحميد عبد الله، بيروت، ط١/١٩٨٢، ص ٩٥.

(٩) محضر نقاش مع مصطفى أمين، السابق.

(١٠) محضرنقاش مع د. عبد المنعم الشرقاوى، السابق.

(١١) فلسفة الثورة ، وثائق ثورة يوليو، اللجنة العربية لتخليد جمال عبد الناصر، بدون ص ١٥.

(١٢) السابق ص ١٢٨.

(١٣) السابق ص٣٠.

(١٤) السابق ص ٣٢.

(١٥) Copalnad, Ibid, p 241.

(١٦) Ibid p 244

(١٧) Maxime. r. The political system. p27,28

(١٨) صلاح نصر، مذكرات، ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير ج١، مطبوعات مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر، ط ١ / ١٩٨٠.

* الأكثر من هذا لفتا للنظر، أن مندوب الثورة فى هذه الفترة – فى الخمسينيات – لم يكن ليوجه (نصيحة على أن تكون (إلزامية) كما هو الحال فى عهد الحاكم الفعلى – كرومر – وإنما كان يفرض الأ، (لا النصيحة) فتسرى بشكل إجبار سافر بحجة أنها (أوامر القيادة)، وفى هذا مباشرة أكثر من المثال الآخر.

(١٩) لطفى عبد القادر، ما لا تعرفه عن ثورة يوليو، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٦٨ ص ٧٤، ص ٧٨.

(٢٠) جريدة السياسة الكويتية ١٠/ ٤ / ٩٨٦. كذلك: محضر نقاش: السابق.

(٢١) محضر نقاش مع د. عبد المنعم الشرقاوى، السابق.

(٢٢) محضر نقاش مع د. إسماعيل صبرى عبد الله، السابق.

(٢٣) هيكل، بصراحة عن عبد الناصر سابق.

(٢٤) السابق ص ١١١.

(٢٥) هيكل ، السابق .

(٢٦) هيكل، أزمة المثقفين، السابق ص ٩٤.

(٢٧) أنور عبد الملك، المجتمع المصرى والجيش، السابق ص ١٢٢.

(٢٨) محمد أحمد إسماعيل على، دور المثقفين .. السابق، نقلا عن:

Lakoff, Sanford, A., Op cit p 73

(٢٩) Dekmejian, Ibid 168

(٣٠) علماء سوفييت، المثقفون والتقدم الاجتماعى، السابق ص ١٥٢.

(٣١) عصمت سيف الدولة، هل كان عبد الناصر ديكتاتوريا، دار المسيرة، بيروت، ط ٢ / ١٩٨٣، ص ١١٦، ١١٧.

(٣٢) طاهر عبد الحكيم، الأقدام الحافية، السابق ص ١٥.

(٣٣) محمد حسنين هيكل، أزمة المثقفين، السابق ص ٥٠.

(٣٤) مذكرات عبد الجليل العمرى، أخبار اليوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥.

(٣٥) الأهرام ٤/ ١٢/ ١٩٨٦ لإحسان عبد القدوس.

(٣٦) الأهرام ١٣/١٠ / ١٩٨٢ مقال للويس عوض بعنوان (وداعا وإلى اللقاء)

(٣٧) السابق.

(٣٨) محضر نقاش مع مصطفى أمين، السابق.

(٣٩) مذكرات العمرى، السابق، أخبار ١٧/٩/١٩٨٥.

(٤٠) Dekmejian, Ibid p 171 .

(٤١) يونان لبيب رزق، الأحزاب السياسية فى مصر ١٩٠٧/ ١٩٨٤، دار الهلال ١٩٨٦، ص ١٥٢.

(٤٢) أسعد عبد الرحمن، الناصرية، السابق، ص ٦٧.

(٤٣) Dekmejian Ibid p 122 .

(٤٤) وهذا يشير إلى انخفاض التوجه القانونى الذى كان سائدا قبل ثورة ١٩٥٢، انظر: Dekmejian, Ibid 180 - 184

(٤٥) أسعد عبد الرحمن ، ص ٦٧.

(٤٦) Dekmjian , Ibid p 171

(٤٧) الأهرام ١٨ مارس ١٩٥٥.

(٤٨) أسعد عبد الرحمن، ص ٧١.

(٤٩) السابق ص ٧٢.

(٥٠) السابق ص ٧٣، ٧٩.

(٥١) السابق ص ٧٤.

(٥٢) محمد حسنين هيكل، أحاديث فى العاصفة، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٤١.

الفصل الخامس

المثقفون وتنظيمات الثورة

عانى المثقفون كثيرا من الطريقة التى اتبعها نظام يوليو فى مواجهة التنظيمات سواء فى سعيه لهدم التنظيمات القديمة أو محاولة تركيب تنظيمات جديدة ، وبعقلية عسكرية بحتة ، تحاول الاستحواذ على مناطق صنع القرار .

وكما كان شرط الولاء هو الشرط الوحيد وراء تنصيب بعض المثقفين فى المناصب الإدارية ، أو (نوزير) بعض ذوى الاتجاهات الفكرية - كما رأينا - خاصة فى الفترة الأولى.. كذلك ، كان شرط الولاء وراء التمثيل فى تنظيمات الثورة بدءا من التكوين السياسى الذى حاولت الدولة الاعتماد عليه ممثلا فى (هيئة التحرير) فى بداية الخمسينيات أو وصولاً إلى تنظيم الدولة السرى داخل الاتحاد الاشتراكى (طليعة الاشتراكيين) فى نهاية الستينيات، مرورا بأشكال كثيرة لتنظيمات حاول النظام إقامتها وهو ما اقتضى فى كثير من المحاولات هدم التنظيمات القديمة كلها .

تفكيك التنظيمات القديمة :

لقد فطن النظام - منذ فترة مبكرة - إلى خطورة الأحزاب القديمة ، فحاول تفكيكها والقضاء عليها . ويلاحظ فى هذا الشأن أن قانون تنظيم الأحزاب الذى صدر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أكد فى مواده الست عشرة على إخضاع الأحزاب فى حالة قيامها ثانية إلى رقابة الدولة وإشرافها الكاملين [١] ، وهو ما يمكن رصده بسهولة عند مراجعة بيانات وقوانين التنظيمات السياسية التى أقامتها الدولة فيما بعد ، وبيان إنشاء (هيئة التحرير) يقول فى الفقرة الأولى منه أن :

«مصر كلها منظمة فى هيئة واسعة متشعبة الجوانب ، متعددة وجوه النشاط ، وأيا كان المصرى ، وأيا كانت نزعاته وميوله ، فهو واحد فى هذه الهيئة» [٢].

وفى البيان هجوم شديد على الأحزاب السابقة والتنظيمات القديمة ، بينما يكرس للهيئة بشكل واضح على أنها «برنامج عمل .. كل مصرى» [٣].

وهو ما نجده - بشكل ما - فى كل من قانون الاتحاد القومى والقانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى ، وبالإجمال هو ما يتبع فى النظم الشمولية بوجه عام ، ومثال ذلك ، أن

دستور ١٩٥٦ ينص على إنشاء الاتحاد القومى «للعمل على الأهداف التى قامت من أجلها الثورة» [٤] ، ويمضى صريحا ليؤكد أنه يحل محل الأحزاب السابقة [٥] ، كذلك ، فن ديباجة القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى فى ٩ مايو ١٩٦٨ وأهدافه [٦] تؤكد على ضرورة حشد الجماهير خلال نخبة سياسية تستهدف ولاء النظام فى المقام الأول .

لقد سعى النظام إلى تعميم فكره (التنظيمى) بهذا الشكل إلى خارج الأطر الرسمية التى أقامها ، إلى النظم التى أصبحت تابعة له إذ حرص منذ فترة مبكرة على تشجيع إقامة النقابات العمالية والمهنية أيضا بشرط إحكام القبضة عليها ، وعلى كافة جماعات المصالح الأخرى فى مصر [٧] مثل الاتحادات والجمعيات ، وقد مارس النظام الناصرى سيطرته تلك من خلال التنظيم السياسى فى الأساس الأول .

وقد لاحظ البعض أن النظام حاول الإفادة من عقيدة الإسلام لتجنيد المثقفين من خلالها ، فسعى إلى إنشاء (المؤتمر الإسلامى) فى عام ١٩٥٤ لمواجهة النظام الدينى عند الإخوان ، بل سعى إلى إخضاع مشايخ الطرق الصوفية ، واهتم بأن يرسل بفكره إلى الجماهير عن طريق المساجد ، بل واستفاد من هيمنته على المناصب الرئيسية بالأزهر قبل وضع قانون الأزهر وبعده ، كما حاول النظام الإفادة من فكره التنظيمى لضمان الولاء فنشأ عام ١٩٥٦ ما سمى (بالمجلس الأعلى للفنون فى المجالين الأدبى والفكرى .

ويمكن أن نذكر فى هذا أن المادة السادسة من قانون عام ١٩٥٦ نصت على تأليف هذا المجلس من وزير التربية والتعليم رئيسا (وكان من العسكريين هو كمال الدين حسين)، وممثل من كل من الجامعات الأربع كان النظام يتدخل لإنجاحهم وممثلين (لأهل الثقة) من وزارات التربية والتعليم والإرشاد القومى والمالية والاقتصاد والشئون الاجتماعية فضلا عن ثمانية أعضاء تعينهم الحكومة – مباشرة – من الفنانين والكتاب وعلماء الاجتماع .. وما إلى ذلك .

ويبدو أن فكر النظام فى هذا الوقت كان متأثرا بهذه التقارير التى كانت ترسل بها المخابرات الأمريكية تحت ستار وزارة الخارجية الأمريكية لتوطيد قدم النظام سواء للحث على الإصلاحات التى تصرح للأخذ بها [٨] ، أو تلك التى تسعى إلى (إنشاء تنظيمات شعبية) تشترك فيها جماهير غفيرة من المواطنين غير الرسميين ، وتدعى أهدافا وشعارات مثل تلك التى تنادى بتدعيم الثورة والمحافظة على مكتسباتها [٩] ، بقصد السيطرة على

لجماهير العريضة وفى الوقت نفسه القضاء على الأحزاب القديمة وممثليها ، ولضمان (الولاء) من جموع هذه الجماهير وخاصة الممثلين عنها.

تركيب تنظيمات الثورة :

وعلى هذا النحو ، فإن محاولة القضاء على التنظيمات القديمة لم تكن هدفا فى حد ذاتها ، ويمكن أن تكون بغير جدوى إذا لم يقابلها - فى الجانب الآخر ، إنشاء تنظيمات جديدة للنظام لملء (الفراغ) السياسى.

غير أنه من المفيد أن نشير إلى العقلية العسكرية (للنخبة) الحاكمة لتحديد أثرها فى إنشاء تنظيمات جديدة قبل أن نصل إلى دور المثقفين فى هذه التنظيمات .

تشير مصادر هذه الفترة إلى النشأة الأولى ، ففكرة هيئة التحرير - أول تنظيمات الثورة - نشأت فى أحد الاجتماعات السرية للضباط قبل القيام بالثورة[10] ، كما أن الفكرة أوعز بها أساسا عبد الناصر بنفسه ، وبعد الثورة وجدت الفكرة أرضا خصبة بها خاصة فى نادى الضباط ، وكيف أن عبد الناصر - كما أكد الصاغ إبراهيم الطحاوى ، أحد الضباط الأحرار وأحد منفذى الفكرة - قد «خطط لها وكيف باركها وأنضجها بمنزله فى فترة قياسية ، وكيف درست وشبت فى نادى الضباط لتنطلق منه إلى حيز التنفيذ» ، ويؤكد - الطحاوى أن هدف الهيئة كان «خلق قاعدة شعبية قوامها المثقفون لمؤازرة تلك الحركة وسد الفراغ السياسى الذى أعقب حل جميع الأحزاب»[11].

والثابت تاريخيا أن عبد الناصر رفض دعوة من مصطفى النحاس فى الدخول لحزب الوفد وترأسه ، كما رفض دعوة أخرى من الشيوعيين علنا كى يدخلوا معه «فى جبهة وطنية واحدة» ، وهو ما يفسر أنه رفض الانضمام لأى قوى تنظيمية ، وإنما ظل منفصلا عن أى تجمع سياسى رغم تعرفه عليها جميعا لسببين ، الاستئثار بالحركة السياسية والولع بالعمل السرى.

وقد كان هذا الأمر - العمل السري - أهم ما حرص عليه عبد الناصر وأكثر ما ميز، نظام ثورة ١٩٥٢ ، إذ كانت خلية الضباط الأحرار قبل الثورة هى امتداد بشكل ما للتنظيمات السياسية التى أقامتها هذه الثورة بعد نجاحها مثل هيئة التحرير والاتحاد القومى، ونستطيع أن نميز خطا بارزا فى العلاقة بين أول تنظيمات الثورة السرية فى نهاية الأربعينيات وآخر تنظيم سرى أقيم داخل الاتحاد الاشتراكى (التنظيم الطليعى)، لقد حرص

أن يكون هذا التنظيم الأخير سريا وألا يدخل أحد إليه – لا سيما من ذوى الاتجاه الفكري – إلا بعد عرض الأسماء عليه للموافقة عى أصحابها (١٢) ، وقد كان هذا يعنى ، كما يقول أحد المشاركين فى هذا التنظيم (١٣) أن الأسماء سوف تعرض على أجهزة أمن خاصة كالمباحث العامة والمخابرات .

ويؤكد أبرز شيوعى فى هذه الفترة – أحمد فؤاد – أن عبد الناصر استدعاه والتنظيم فى طور النشأة ، يقول «استدعانى عبد الناصر وقال إنه ينوى بناء تنظيم حديدى مثل اللى كان عندكم» (١٤) ، ومراجعة نشرات التنظيم السرى الذى أقامه بالفعل عبد الناصر يؤكد هذه السرية التى حرص عليها (١٥).

هذا عن النشأة والسرية ، أما عن البناء التنظيمى لهذه التنظيمات ، فإنه تحدد حول الروح العسكرية التى سعت إلى إيثار العسكرية والاستئثار بالقرار السياسى بعيدا عن المثقفين ، ويظهر هذا أكثر وضوحًا فى الاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى .

ومصداق ذلك أن الاتحاد القومى – وكافة عناصر بنائه التنظيمى، وكذلك عضوية أجهزته المركزية – تحددت كلها بمراسيم تصدر عن رئيس الجمهورية مباشرة (١٦) ، كما أن بنية أجهزته الرئيسية تثبت الهيمنة العسكرية ، فعملية صنع القرار يسيطر عليها أغلبية عسكرية من (هيئة الضباط الأحرار) وبعض المدنيين المضموم ولاؤهم ، وهو ما يقال عن الاتحاد الاشتراكى ، إذ يتربع على قمته كبار العسكريين وأقلية ضئيلة موالية من المدنيين لا يتمتعون بأية فعالية .

وما يقال عن التنظيمات المدنية يقال – كذلك – عن التنظيمات السرية . وهنا نصل إلى ما انتهت إليه هذه التنظيمات .

المثقفون والعقلية العسكرية :

لقد سيطرت العقلية العسكرية على التنظيمات ، وأضحت الأجهزة المركزية رهنا بإرادة قوى عليا ، فكان من الطبيعى أن تتحول هذه التنظيمات إلى (فرق عسكرية) حتى ولو كانت تضم – فيما تضم – بعض المدنيين وبعضا من ذوى الرأى المنتقين جيدا خلال رأى القائد وتقاريره المباحثية ، وهو ما يترتب عليه – فى نهاية الأمر – تعميم القانون العسكرى بالطاعة ، لذلك ، فإن هذه التنظيمات السياسية المدنية كان من المحتم أن يفرض عليها الاستسلام المطلق لأوامر القيادة السياسية التى تتولاها (النخبة) الحاكمة (١٧).

إن لجان الاتحاد الاشتراكى – على سبيل المثال – لم نكن لتعمل قط ، اللهم إلا بقرار من (القائد) ، ومن هنا لم يكن مطلوبا منها «ابداء الرأى ولكن كان المطلوب من أعضائها أساسا هو تقديم تقرير عن الحالة والتبليغ عن الأخبار» (١٨).

معنى هذا أن التنظيمات لم تكن – كغيرها من أجهزة الدولة – تسع المثقفين ولا تمثل منبرا لآرائهم قط ، وقد فطن الكثير من المثقفين إلى هذا فلم يشاركوا فى هذه التنظيمات ، وقد تأكد عبد الناصر نفسه أن هذه التنظيمات – بالشكل الذى أقيم بها والمعوقات الكثيرة التى قابلتها – لم تستطع أن تؤدى دورها فاعترف بذلك ، وإن كان فى فترة متأخرة (١٩).

على أية حال ، فلنقترب أكثر من وضع المثقفين فى هذه التنظيمات .

فى تنظيمات ثورة يوليو :

رغم أن أهداف هيئة التحرير التى أعلن عنها ، فى بداية الخمسينيات كان إفسـ الطريق لأصحاب الفكر فى «حركة التحرير تؤهلهم له صفة الحركة» (٢٠) ، وهو ما لاحظه فى وقتها د. وحيد رأفت (٢١) وتحمس له الكثير من المثقفين من شتى التيارات أيضا .. فإن عبد الناصر لم يول المثقفين مكانة أكثر من غيرهم فى هذا الجهاز السياسى ، بل أقل مكانة من العمال والفلاحين ، وقد أظهر أنه يضعهم جنبا إلى جنب مع بقية فئات الشعب بتعبير كثر استخدامه فى هذا الوقت (ضمن تحالف قوى الشعب العاملة) كما ردده عبد الناصر نفسه (٢٢).

وعلى هذا النحو ، فإنه لم يسمح لأصحاب التيارات الفكرية بعضوية هيئة التحرير، أو المنظمات السياسية التى أعلن عنها فيما بعد حتى عام ١٩٥٩ ، اللهم إلا بشروط صعب تجاوزها كما أسلفنا .

وقد كان قانون العزل السياسى والتقارير السرية كافيين كى لا يختار من أصحاب هذه الكفايات الفكرية إلا بقرار (فوقى).

أما فى فترة إنشاء الاتحاد الاشتراكى فى بداية الستينيات ، فقد صدرت كشوف لاستبعاد من سبق أن اعتقلوا أو حددت إقامتهم أو أممت أموالهم أو أدانت التقارير سلوكهم – كما سنرى فى موضع آخر – وكان معنى ذلك «استبعاد كل أفراد القوى السياسية القديمة، والإخوان المسلمين والشيوعيين ، والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد الثورة» (٢٣).

أما من أدخل فى الجهاز السرى ، فإن أيا منهم لم يلعب دورا سياسيا ، وعدا أحمد فؤاد – وهو شيوعى سابق صديق لعبد الناصر – فإن المثقفين الذين أدخلوا إلى هذا التنظيم، كانوا من المرضى عنهم ، والمضمون ولاؤهم للنظام .

وعلى أية حال ، فإنه عدا أسماء قليلة غير ذات أهمية ظلت هذه التنظيمات تخلو من فعالية المثقفين ، فعلى حين كانت المعركة دائرة على أشدها بين النظام والإخوان ، لم يسمح لأى منهم بعضوية الاتحاد القومى بصفتهم السياسية ، ورغم أن عديدا من الشيوعيين حتى فى داخل السجون كانوا يصرحون ويعلنون تأييدهم للنظام مع اختلافات خاصة ، فإن عبد الناصر لم يسمح لأى منهم خلال تنظيم سياسى – بالانضمام إلى الاتحاد القومى .

ويمكن فى هذا الوقت استثناء بعض الماركسيين من منظمة (حدتو) بوجه خاص ممن قادوا حركة الانضمام إلى الحزب فى منتصف عام ١٩٥٨ لكى «ينخرطوا فى الاتحاد القومى بينما كانت الأجهزة الأخرى تعارض ذلك» (٢٤) ، وهو ما تغير كثيرا بالنسبة للشيوعيين بعد خروجهم من السجون وحل تنظيمهم رسميا عام ١٩٦٤ فانضم قادتهم للحزب ولكن بشروط النظام وهو ما سنصل إليه فيما بعد .

وقد كان هذا كله وراءه عنصر (الولاء) الذى حرص عليه النظام ، وهو ما يمكن التدليل عليه من رصد موقف المثقف من تنظيمات الدولة على النحو التالى :

– كان من أهداف التنظيمات – فى المقام الأول – حماية النظام القائم ، وهو ما قامت به ، بالفعل ، هيئة التحرير حين لعبت دورا إيجابيا فعالا فى أزمة عام ١٩٥٤ حتى قالت تقارير المباحث أن عبد الناصر عنده تقرير سرى (خلال إبراهيم الطحاوى المسئول عنه) هو الذى أنجح المعركة (كان يقصد هيئة التحرير) (٢٥) ، وهو ما نجح فيه أيضا الاتحاد القومى فيما بعد الذى يعطى الشباب صورة براقة لثورة ٢٣ يوليو كما تشير محاضرات المعهد الاشتراكى (٢٦) ، وهو ما حاول فيه عبد الناصر الإفادة من الاتحاد الاشتراكى كذلك.

ويلاحظ أن أمانة الاتحاد الاشتراكى التى شكلت فى ديسمبر ١٩٦٢ – على سبيل المثال – – تكونت من ٢١ عضوا من بينهم ١٣ ضابطا ، أما المدنيون ومنهم بعض المثقفين، فإنهم كانوا يمثلون أسماء فى أغلبها تنتمى إلى النظام أو تكرس له من أمثال : د. نور الدين طراف وأحمد عبده الشرباصى وسيد مرعى ود. حسين خلاف .

وهذه النسبة الضعيفة من المدنيين تكررت فى كل انتخابات الاتحاد الاشتراكى بعد ذلك ، وعلى سبيل المثال ، فحينما تشكلت أمانة جديدة بعد استحواذ على صبرى على السلطة تكونت من ١١ ضابطا و٥ مدنيين منها أسماء مهنية من أمثال على السيد على : أمين العمال ود. حسين كامل بهاء أمين الشباب .

لقد امتدت شروط الولاء إلى الجهاز السرى (طليعة الاشتراكيين)، فبينما تميزت الاجتماعات السرية الأولى بعضوية بعض المثقفين كأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل ، فإن كليهما كان صديقا ونديما لعبد الناصر ، وهو ما يقال بشك ما بالنسبة لبعض الأسماء الأخرى التى كونت إضافة الجهاز السرى فى أكثر من تغيير ، إن الأمر لم يزد على عدد من العسكريين والمقربين وعدد من المدنيين الذين يوفر فيهم شرط (الولاء) حتى من بعض الماركسيين الذين أفرج عنهم بعد حل حزبهم .

– كان من أهداف التنظيمات كذلك محاولة مد ذراع الدولة الطويلة إلى جميع الأجهزة الرسمية ، ومن يراجع نشرات (طليعة الاشتراكيين) اليوم يلحظ أن يد الدولة وجواسيسها كانت تصل إلى كل مكان ، القضايا الداخلية والخارجية ، القضايا العلنية والأمنية ، قضايا الشعب اليومية والرسمية .

كان كل هذا يتم فى الغالب بطلب من القيادة إلى أعضاء التنظيمات ، صراحة بضرورة «تقديم تقرير عن الحالة والتبليغ عن الأخبار» [٢٧].

وقد امتدت يد الدولة الطويلة إلى كل أجهزة الدولة للسيطرة عليها إداريا ، فامتدت آثار (طليعة الاشتراكيين) إلى الصحف حتى شكا منها اليساريون كثيرا [٢٨] ، وبدأت يد الدولة تصل إلى الشرطة والنقابات الفنية ، بل وإلى القضاء والجيش وجميع أجهزة الدولة الأخرى .

كان النظام يصور لنفسه أنه يجب أن يكون هناك تحالف بين الفئات والطبقات الاجتماعية ، كذلك يجب أن يكون هناك انتماء (سيطرة) لجميع الأجهزة القومية بحجة أن الاتحاد الاشتراكى ليس عملاً حزبيًا وإنما قومى، قال عبد الناصر فى هذه الفترة «اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى لازم الجيش يبقى ممثل فيها .. و .. ووجدنا بالنسبة للقضاء ..

احنا ما احناش أحزاب .. يعنى كان لازم بالنسبة للقضاء ممنوع العمل بالنسبة لحزبين .. القضاء أيضا ما هواش حزبى .. ولكن الاتحاد الاشتراكى على أساس أنه مش عمل حزبى لكنه عمل قومى .. (و) .. كذلك بالنسبة للشرطة» (٢٩).

وعلى هذا النحو ، ففى معرض تعديد أهداف الاتحاد الاشتراكى يرى أنه «التجسيد الحى لسلطة الشعب التى تعلو جميع السلطات وتوجهها فى كافة المجالات وعلى جميع المستويات» (٣٠).

فى مواجهة سياسة النظام :

فى هذا الوقت كان المثقفون ، إحدى فئات الشعب وطليعته ، غير ممثلين فى هذا التنظيم بالشكل الكافى ، كما لم يكن ليعول عليهم كثيرا .

– هذا يعنى أن عبد الناصر مفهومه لدور التنظيمات السياسية مغايرا تماما لمفهوم المثقفين ، فلم تتح عضوية هذه المنظمات لمن أسماهم بعملاء الاستعمار والانتهازيين والرجعية ، وهى الصفة التى «أطلقها فى كثير من خطبه على قيادات الأحزاب السابقة ما عدا الحزب الوطنى» (٣١) ، وهو ما ينسحب على عدد من المثقفين ممن كانوا ينتمون إلى الفترة الليبرالية ، أو لمن لهم خلفية سياسية بشكل ما .

وإذن ، لم يتح لعدد كبير من أصحاب التيارات الفكرية المشاركة فى تنظيمات الثورة أو تمثيلهم فيها بأية حال .. اللهم إلا ، بشروط النظام فى منتصف الستينيات ، أى ، بعنصر الطاعة والولاء ، يقول أحمد بهاء الدين أنه حين دعى لحضور اجتماعات التنظيم الطليعى فجأة ، وعلى أعلى مستوى (.. قيل لنا كلام كثير عن التنظيم السرى ، ودوره الكبير ، جلسنا فى مبنى مجلس الوزراء ، فى جو عسكرى صرف ، تكلمت أنا وغيرى بصراحة حين طلب منا الكلام – كان معى كل من إبراهيم الشربينى وفتحى فودة – .. ولأننا تناولنا القضايا السياسية بشجاعة شديدة ، لم يحتملونا ، اسقطنا ، و لم ندع مرة أخرى .. رغم أن التنظيم استمر) (٣٢).

هذا مثقف من خارج التنظيمات الرسمية ، ولدينا مثقف آخر من داخل هذه التنظيمات وفى القاع منها ، هو محمود أمين العالم ، يؤكد حين يتكلم عن تجربته فى الجهاز السرى للاتحاد الاشتراكى (بدأت من داخل السجن ، وبعد أن أخرجت مع غيرى من التنظيمات الشيوعية وحللنا الحزب الشيوعى ، وأصبحت عضوا عاملا فى الأمانة العامة

للجهاز الرسمى الجديد ، واجهت الكثير من المشكلات الخاصة بطبيعة النظام وما يطلبه من المثقف دائمًا ، حتى انتهى الأمر بى – وقد كنت مسئولا عن أخبار اليوم – إلى العزل) (٣٣).

و لم يكن يشفع للعالم ولزملائه حل الحزب الشيوعى الذين كانوا قد انتموا إليه من قبل ليشاركوا فى التنظيم الرسمى.

غير أن إنشاء التنظيمات الرسمية ومحاولة إفساح مكان فيها للمثقفين الموالين لم يسمح للنظام بالسيطرة على المثقفين ، خاصة أولئك المنتمين – من قبل – إلى أحزاب .

والخارجين على الشكل الرسمى للتنظيم .

ومن هنا ، سعى النظام إلى التعامل مع المثقفين بأكثر من وسيلة :

– أولاً : رفض أى تنظيم معارض وضربه .

– ثانيًا : محاولة استقطاب المثقفين خارجه .

– ثالثًا : السيطرة على ممثلى مجلس الأمة.

* * *

لا تنظيم معارض :

كان خوف النظام منذ قام فى ١٩٥٢ هو الأحزاب والتنظيمات والمعارضة ، وسبق أن رأينا كيف كان مصير إحسان عبد القدوس الذى دعا إبان أزمة مارس إلى إنشاء أحزاب من بينها حزب (يمثل الثورة ويضم المدنيين فقط من أبناء الشعب) ، ورغم أن تاريخ إحسان كان يطوى الكثير من الولاء لعبد الناصر إلى درجة أنه رفض عودة عبد الناصر إلى الثكنات العسكرية .. فإن ذلك لم يشفع له ، فسرعان ما قبض عليه وأودع فى السجن الحربى متهما بتهمة (تصفية الثورة) .

وهذا هو الخطر الذى تنبه إليه رجال الثورة ، والخط الذى اتخذوه منذ فترة مبكرة فكثيرا ما قال عبد الناصر وردده كثيرا فى خطبه أن «حكومة الثورة هى حكومة الأمة بطبقاتها جميعا» (٣٤).

وكان خوف عبد الناصر فى المقام الأول من أصحاب الفكر هو انتماؤهم إلى تنظيمات ، فالتنظيمات الخارجة عن إرادة الثورة كانت تهدف – عنده – إلى الاستيلاء على

الحكم ، فضلا عن اتصالاتها الخارجية التى يمكن أن تكرس لهذا الهدف ، وقد كان يردد كذلك – كما قال فى اجتماعات اللجنة التحضيرية عام ١٩٦٢ – أن الحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من صوفيا وقياداته موجودة فى صوفيا» (٣٥).

وإذن ، فمن المؤكد أن وجود التنظيمات خارج الإطار الرسمى للدولة كان يجسد خوف عبد الناصر من العقائديين ، وهو ما ظل فترة طويلة يردده ، فهو يقول فى مرة أخرى أثناء رده على سؤال فى منتصف الخمسينيات «أن الأحزاب الشيوعية المحلية سوف تعمل دائمًا للاستيلاء على الحكم وهى تريد الملكية الجماعية ضمن أشياء أخرى» (٣٦) وهو ما يؤكده بعد ذلك فى مواضع كثيرة (٣٧).

وكما كان يردد هذا كثيرا بالنسبة لجماعات الإخوان والمنتمين لهم من ذوى التوجه الفكرى ، كذلك ، يردده بالنسبة للشيوعيين يمثل فى القبض عليهم وزجهم فى السجون ، به وتعذيبهم بوحشية ، ورغم أن الشيوعيين سبق أن لعبوا دورا مشهودا صالحا للنظام أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، فما كادت تنتهى الحرب حتى كان جمال عبد الناصر – وبشهادة الماركسيين – يسعى بسرعة وبعنف شديدين إلى «إزاحة هؤلاء الشيوعيين من كافة التشكيلات والتنظيمات والمؤسسات ذات الطابع الجماهيرى ، فمن فصل ما يقرب إلى مائة من الصحفيين والشيوعيين والديموقراطيين من جريدة الجمهورية والمجلات التى تصدر عنها، إلى فصل الطلبة الشيوعيين والديموقراطيين من الجامعة إلى تحريم الوظائف العامة على الشيوعيين» (٣٨).

يستنتج من هذا السياق أن سياسة عبد الناصر بالنسبة للعقائديين الذين ينضمون إلى تنظيمات خاصة ، كانت سياسة تقوم على الشدة والمطاردة ، وهو ما يتأكد عنده أن هذه الفترة التالية – بين عامى ١٩٥٨ – ١٩٦٤ كانت الفترة الصعبة العصيبة فى تاريخ الشيوعيين أنفسهم على تصفية أية قوة أو كوادر سياسية مستقلة لا تدين للنظام بالولاء المباشر .

كانت هذه هى الفترة التى التقى فيها أنور السادات – بناء على تعليمات عبد الناصر – بمحمود أمين العالم – عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى السرى عام ١٩٥٨ لإرغامه على حل الحزب الشيوعى ، وفى هذا اللقاء قال أنور السادات لمحمود أمين العالم بصراحة شديدة «عاملين تنظيم ليه ؟ .. تنظيم يعنى سلطة ، إحنا عملنا تنظيم الضباط

الأحرار وأخذنا السلطة ، أنتم تصرون على أن تبقوا بالحزب الشيوعى ليه وهو تنظيم ، يعنى عايزين سلطة يا محمود» [٣٩] ، يقول محمود أمين العالم فى روايته عن هذا اللقاء :

– تمت المقابلة من خلال يوسف إدريس (وهو عضو سابق فى حدتو) ، بينى ممثلا للمكتب السياسى للحزب وبين أنور السادات فى منزله بالهرم فى أكتوبر ١٩٥٨ .. استمرت المقابلة من العاشرة مساء حتى الرابعة صباحا ، وكانت جادة وجافة دعا فيها أنور السادات إلى حل الحزب ودخول الاتحاد القومى كأفراد وقلت له إننا على استعداد للتعاون بشكل تنظيمى داخل الاتحاد القومى محتفظين بمنبرنا المستقل .. تباينت ردود الأفعال على نتائج المقابلة ، وبعدها بيومين تم اعتقال عدد محدود فطلبت مقابلة السادات ولكنه لم يقابلنى» .. [٤٠].

و لم يمض وقت طويل حتى أصبح جميع الشيوعيين فى السجن .. وقد ظل النظام طيلة هذه السنوات – كما يؤكد شاهد عيان – «معاديا لفكرة وجود تجمع سياسى مستقل عنه، ومن هنا، كان الضغط المستمر والمتصاعد، من أجل حل الحزب الشيوعى المصرى»[٤١].

وما كاد يدخل الشيوعيون السجون حتى بدأت الضغوط تتكاثر وتسعى لحل تنظيمهم بالفعل ، وقد اتخذت هذه الضغوط أشكالا كثيرة كما يقول شاهدو عيان هذه الفترة من بينهم ، فمحمود أمين العالم يقول : «كان الحل بالتعذيب والحل بالقتل والحل بالإغراءات الكثيرة التى تعرضنا لها فى عديد من السجون النائية» [٤٢] ، ويضيف طاهر عبد الحكيم أنه «لاتوجد كلمات تعبر عن مضمون خطة النظام الناصرى إزاء الشيوعيين والديمقراطيين أبلغ من هذه العبارة «حياتك أو عضويتك» كان الأوردر «Order» معدا لإبادة الشيوعيين ، بالقتل المباشر والقتل غير المباشر ، ومن يبق بعد ذلك حيا ، ويصر على التمسك بعقيدته ، لا يكون من الناحية البدنية قادرا على خدمة عقيدته [٤٣].

وما حدث مع الشيوعيين حدث كذلك مع جماعات الإخوان المسلمين لكن فى فترة مبكرة منذ إنشاء هيئة التحرير ، لقد كان من رأى عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة «بأنه لا سبب هناك للصراع بين التنظيمين (أى الإخوان والضباط) وأنه لا مجال لوجود تنظيم ثالث ، وأنهم لا يجدون سببًا يمنع اندماج الإخوان المسلمين فى هيئة التحرير» [٤٤].

ويذكر حسين حمودة – أحد الضباط الأحرار – أنه سأل عبد الناصر بعد أن حل تنظيم الإخوان عن السبب وراء الحل فأجاب عبد الناصر بسرعة «لأنهم عصاة .. أنا طلبت من الهضيبى – المرشد العام للإخوان – الانضمام لهيئة التحرير فرفضوا» (٤٥).

وهو المصير الذى انتهى إليه الإخوان بالعنف والشيوعيين بالإرغام .. وعلى هذا النحو ، يبدو واضحا أن النظام كان يرفض تماما فكرة أى تنظيم خارجا عنه ، وهو ما يمكن به تفسير موقف عبد الناصر من الأحزاب القديمة بعد قيام الثورة لفترة وجيزة ، ثم موقفه من التنظيمات الأخرى القائمة حينذاك ، لقد كان المثقفون فرادى مفيدين وغير خطرين للنظام ، أما حين يتحلقون حول تنظيم ، أو يدينون بتنظيم أو حزب سابق ، فى هذه الحالة يميل النظام معهم إلى العنف .

إن عبد الناصر بعد حل تنظيم الشيوعيين ترك العنان لهم فى أكثر من دار صحفية بل سمح لهم بالدخول – أو سمح لبعضهم – بالدخول إلى التنظيم السياسى السائد ، و لم يكن ليخشى منهم قط مادام عنصر (الولاء) كان العنصر الوحيد الذى يحكم حركتهم ويسيطر على تصرفاتهم تجاه النظام ، ويذكر محمد سيد أحمد أحد الشيوعيين المصريين الذى أودع مع غيره من هؤلاء الشيوعيين سجن التعذيب بأبى زعبل بين عامى (٥٩/١٩٦٤) .. «كنا نسأل أنفسنا فى السجون لماذا نلاقى هذا المصير فرغم أننا كنا نؤيد النظام بشكل خالص من داخل السجن ، فقد كنا نضرب ونهان ونعذب دون ما سبب معقول ، قال البعض منا فى تفسير هذا الموقف أننا كنا نتخذ كرهائن لزملائنا فى بغداد ، غير أن التفسير الأرجح فى هذا الموقف هو أننا لم نكن ندين (بالولاء) لتنظيم عبد الناصر الرسمى أو لنظامه ، لقد كان عبد الناصر يريد منا – بوضوح شديد – حل التنظيم ، حل الخطر المنظم المخيف كما كان يراه.. وقد كان هذا التفسير صحيحا تماما بدليل أننا بعد أن قبلنا بحل التنظيم داخل السجن أفرج عنا جميعا ، أفرج عنا كأفراد لا كتنظيم» (٤٦).

ويقول هذا بشكل آخر طاهر عبد الحكيم : إن درجة الولاء كانت تبدو لنا من داخل السجن لا خارجه ، فجماعة حدتو ، التى شهدت بعد قتل شهدى عطية فى صف عبد الناصر ، هذه الجماعة «اهتموا قبل كل شىء فى أقوالهم أمام التحقيق بتأكيد ولائهم للرئيس عبد الناصر وبتبرئته من أية مسئولية إزاء ما حدث وقالوا إن المسئولين عن ذلك عصابة من الضباط ، لذا كافأهم عبد الناصر على موقفهم منه فى التحقيق ، فأصدر أمره

بقلهم فورا إلى سجن القناطر حيث يعاملون معاملة عادية فى حدود لوائح السجن»[٤٧].

وقد ترك هذا آثاره حتى بعد خروج اليسار من السجن ، ففى لقاء عبد الناصر بمجموعة من هؤلاء المثقفين راح البعض يهمس له بأن النظام لا يريد إعطاءهم فرصة للعمل السياسى ، فقال لهم عبد الناصر بصوت جهورى «الناس اللى بتشتغل بالسياسة خايفين منكم ، بيقولوا لو فتحنا لكم الباب هاتلتهموا منهم التنظيم السياسى»[٤٨].

فرغم أن عبد الناصر كان قد نجح فى النيل من الشيوعيين كتنظيم ، فإن الأمر لم يكن ليخلو من تخوف ، سواء فى هذا المعنى الذى يشير إلى أن نظام عبد الناصر ، وإلى حد ما ، عبد الناصر يؤثر أن يظلوا بعيدا عن التأثير السياسى .

وفى هذا اللقاء الذى تم بين عبد الناصر ومجموعة اليساريين فى نهاية الستينيات يؤكد بما دار فيه كذلك هذا الموقف المحدد من عبد الناصر ، فمن المعروف أنه طلب منهم الابتعاد عن العمل السياسى إلى العمل لتكريس الاشتراكية بطريقة القديس سانت بيتر ، والمثير فى هذا الأمر أن دور سان بيتر اقتصر على الصلب ، ولما كان هو مؤسس الكنيسة الكاثوليكية الذى صلب فى روما ، فيبدو أن عبد الناصر- كما لاحظ د. لويس عوض- طلب من الشيوعيين أن يلاقوا مصير رجال هذا القديس الذى طلب منهم الصلب من أجل آلامهم[٤٩].

إن سانت بيتر أسس الكنيسة الكاثوليكية ولكن بعد أن قتل ، وهو ما يعنى أن عبد الناصر كان يريد من الشيوعيين أن يحققوا الاشتراكية ، ولكن على المدى البعيد – على الأقل ليس فى عصره – حيث كان يسعى إلى تطبيق لون من ألوان الاشتراكية استراح لها ، وفى الوقت نفسه كان يسعى لإبعاد ممثلى هذه الاشتراكية بشكل رسمى لكونهم أصحاب (تنظيم) ينصرف إليه الولاء وليس للنظام السائد .

وفى أحسن الأحوال يمكن القول أن عبد الناصر سعى إلى تطبيق الاشتراكية بدءا من أول الستينيات ، لكنه لم يكن ليريد أن يشاركه معه أولئك الذين يمكن أن يمثلوا خطرا على النظام ، فحاول أن يحقق اشتراكية (بدون اشتراكيين) ، أولئك الذين كانوا فى السجون إبان محاولة عبد الناصر فى هذا الصدد .

وهذا الفهم لا يخطئه أحد من أولئك الشيوعيين الذين التقيت بهم وقد كانوا جميعا

شاهدى عيان عصر عبد الناصر وأبناء سجونه ومؤيدى فكره أيضا .

على أية حال ، ففى الوقت الذى وجد فيه عبد الناصر عناء فى الضغط على أولئك المثقفين من شتى التيارات ، فإنه سعى إلى الوجه الآخر للتعامل معهم ، محاولة استقطابهم ، وهو موضوعنا التالى .

* * *

استقطاب المثقفين: ذهب المعز :

لم يكتف عبد الناصر بسيف المعز وحده فى التعامل مع التنظيمات الخارجة عليه ، وإنما آثر - فى الوقت نفسه ، ذهبه ، ومن هنا ، كان سعيه الدائب لاستقطاب هؤلاء المثقفين الخارجين عليه من شتى التيارات .

كانت هيئة التحرير أول تنظيمات الثورة التى حاولت ملء الفراغ السياسى بعد حل الأحزاب ، ومن ثم ، سعت إلى جماعة الإخوان ، وألحت خلال جمال عد الناصر - لسان حال مجلس القيادة - ولأكثر من مرة ، بضرورة اندماج الجماعة فى هذه الهيئة ، وقد استعان عبد الناصر فى هذا بعديدين لعل من أبرزهم سيد قطب الذى وجد منه معارضة أو خلافًا (٥٠) على العكس مما كان يظنه عبد الناصر .

وقد ترك سيد قطب ، على أثر ذلك ، تأييد جماعة الضباط ، ولعب إبراهيم الطحاوى - مهندس هيئة التحرير - دورا كبيرا فى إيصال رأى عبد الناصر لجماعة الإخوان ، يقول صلاح شادى «حدثنى إبراهيم الطحاوى ، لأول مرة عند إنشاء هيئة التحرير .. (و) رأى أن تكون هيئة يذوب فيها نشاط الإخوان وجميع نشاطات الأحزاب الأخرى لإيجاد الأمة المصرية ، والمتمسكة بقيم الإسلام دون شعاراته التى ينادى بها الإخوان حتى يتسنى للجميع الانضمام إليها ، وضمانا لتحقيق المضمون الإسلامى المطلوب فيمكن أن يعهد إلى أحد الإخوان برئاسة هذه الهيئة التى اختار لها اسم هيئة التحرير لتمثيل الواقع التحررى الذى دعا إليه الجيش» (٥١).

وقد بذلت هذه المحاولة مع أكثر أصحاب الفكر العقيدى من أمثال حسن الهضيبى وصالح أبو رقيق وعبد القادر عودة ومحمود عبد الحليم وغيرهم دون جدوى ، وقد حرص عبد الناصر شخصيا على إنجاح فكرة الاندماج الذى يذوب فيه الإخوان إلى درجة أنه

عرض رئاسة هيئة التحرير على صلاح شادى دون جدوى [٥٢] ، كما فشلت أكثر من محاولة في هذا الاتجاه .

وقد استغلت الثورة كل الأساليب لتحقيق هدفها حتى أنها استثمرت الخلاف بين الإخوان للتأثير فى الشيخ حسن الباقورى والبهى الخولى فانتميا - بالفعل - إلى هيئة التحرير .

و لم تتوقف الثورة عن محاولة الإفادة من ممثلى تيار الإسلام السياسى من خارج الجماعة، فخالد محمد خالد يفاجأ بعد قيام الثورة بأن عبد الناصر يرسل إليه أبو الفضل الجيزاوى وجمال الليثى يحملان إليه «رسالة من جمال عبد الناصر أن أكون فى هيئة التحرير» [٥٣].

وبعد أن فشلت الثورة فى ضم العديد من ممثلى الجماعة أو أصحاب الفكر فيها أو من التيار الفكرى العريض ، ألقت العديد منهم فى السجون ، وفى السجون راح النظام يعرض على (العصاة) - كما سمى عبد الناصر الإخوان الخارجين عليه حينئذ - الدخول إلى تنظيمات الثورة.

وقد جاءت بعض أجهزة النظام إلى عبد الناصر بعبد العزيز كامل ، الذى كان عضوا بمكتب الإرشاد من السجن ، ونجحت هذه الأجهزة فى أن يتخلى عن الجماعة ويعين بتنظيم الثورة فى قسم الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد استطاع عبد العزيز كامل فى هذا أن يصبح - فيما بعد - وزيرا للأوقاف فى وزارة الثورة . وهى المحاولة التى فشلت مع زينب الغزالى داخل السجن لرفضها الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى تحت ضغط شديد.

وفى هذه الفترة - نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات - كثفت الدولة جهودها للنفاذ إلى الإخوان ودعاتهم داخل السجون لاستقطابهم إما فى الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى ، ويذكر شاهد عيان فى هذه الفترة أنه (تمت زيارات لسجن المحاريق قام بها عدد من رجال المخابرات والمباحث وكانوا يقصدون لقاءات مع قيادة الإخوان المسلمين للحصول منهم على تأييد الحكومة . و لم تسفر هذه الزيارات إلا عن عدد قليل بين قواعد الإخوان المسلمين وظل موقف القيادات كما هو لم يتغير) [٥٤].

ويذكر سيد قطب فى اعترافاته أنه بلغه داخل السجن أن زكريا محيى الدين تكلم مع بعض الإخوان في دخول الإخوان الاتحاد الاشتراكى للوقوف فى وجه التيار الشيوعى ، كما يذكر أنه بلغه أن زكريا محيى الدين أيضا زار المرشد العام حسن الهضيبى ليتحدث معه فى هذا (٥٥).

ولما فشل النظام فى استقطاب أصحاب الرأى أو العمل السياسى داخل السجن سعى إلى عمل مجزرة للخلاص من أولئك المعارضين . كما لم يتردد فى تكرار المحاولة من جديد بعد خروج الإخوان من السجن بالمساومة للعودة إلى وظائفهم مقابل الاندماج فى تنظيمات الثورة (٥٦).

فى هذه الفترة من الستينيات فشلت الدولة كذلك فى ضم خالد محمد خالد إلى التنظيم الرسمى ، يقول خالد محمد خالد (إن مجدى حسنين جاء يفاتحنى فى أمر التنظيم الطليعى ، وأن جمال عبد الناصر قد طلب إليه أن يضمنى لهذا التنظيم فاعتذرت له) (٥٧).

وحين نصل إلى الحزب الشيوعى المصرى فسوف ندرك أن عبد الناصر نجح فى نهاية الأمر فى استقطاب عدد كبير من الشيوعيين المنظمين، ولكن بعد التخلص من تنظيمهم إلى الاتحاد الاشتراكى ، كما نجح فى تجنيد عدد كبير من أساتذة الجامعات ممن يمكن أن يسيروا فى ركابه ، وقد بذلت فى هذه الفترة محاولات كثيرة لاستقطاب الطلبة وإدخالهم فى تنظيمات الدولة إلى درجة أن جمال عبد الناصر نفسه سعى إلى ضم الطلبة لهيئة التحرير ، ويتحمس لهذا حتى يتولى بنفسه «الإشراف على الشئون العامة للطلبة فى جميع أنحاء القطر ، ضمن نطاق هيئة التحرير فى تنظيمها الجديد» (٥٨) . وذلك منذ فترة مبكرة ، وهو ما فعله بشكل ما حين حاول (تسييس) طلبة الكلية الحربية فى هيئة التحرير في منتصف الخمسينيات بقصد أن يمثل الطلبة مع غيرهم بالقوات المسلحة كادرا سياسيا «يتشيع لموالاة الثورة» (٥٩) .

ولم يأل النظام جهدا – كما سبق الإشارة – إلى استقطاب اليسار فى تنظيماته ، وطيلة الخمسينيات ، فمن الصعب أن نعثر على أحد الماركسيين عضوا فى هيئة التحرير وخاصة أن أغلب هؤلاء الماركسيين ، منذ البداية ، كانوا فى موقف التناقض مع الثورة ، وفى نهاية الخمسينيات ، فإن موقف الماركسيين اقتصر على الخلافات الداخلية بين بعضهم البعض ، ومن أيد الاتحاد القومى منهم فإن هذا التأييد لم يتعد الإطار النظرى ، وفشل النظام فى استقطابهم ضمن (التنظيم) الرسمى للاتحاد القومى (٦٠).

ما فشل فيه عبد الناصر مع الماركسيين فى الخمسينيات نجح فيه فى الستينيات بعد حل الحزب الشيوعى المصرى ، بل بدأ المثقفون الذين ارتضوا الحل الناصرى يرجون «لفكرة أن السلطة الناصرية سلطة على رأسها مجموعة اشتراكية وأن واجب الثوريين هو الاندماج فى هذه المجموعة الاشتراكية» (٦١) ، وهى شهادة يرددها واحد من الماركسيين أنفسهم ، بل إن هذا ما جهرت به اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى ، فإذا ما كان الشيوعيون خارج السجن فإن قيادتهم جهرت صراحة بالترويج لفكرة «وحدة القوى الاشتراكية» (٦٢) وبالتحديد عام ١٩٦٤ .

وإذ نجح النظام فى استقطاب عدد كبير من الماركسيين ، اختاروا معارضة النظام أو على الأقل عدم التسليم لما يريد ، وهى قلة يقول أحد ممثليها وهو طاهر عبد الحكيم أنهم «اختاروا الموت حتى لا يسقطوا رايتهم» (٦٣) ، غير أن هؤلاء المعارضين القلة ما لبثوا أن ذابوا فى التيار العريض للقوى اليسارية المؤيدة للنظام بشكل عام.

لقد كان النظام السائد يصنف المعارضين من أصحاب الفكر فى خانة (الرجعية) ، وهو تصنيف تردد كثيرا طيلة الخمسينيات ، حتى إذا ما كنا فى الستينيات أضيف إليه تصنيف آخر هو (أعداء الشعب) ، فقد كان واضحا منذ البداية أن هدف النظام أن ينضم إلى تنظيماته كل الخارجين عليه ، ووضع كل العقائديين فى دائرته التى لا يحب أن يتسرب منها أحد قط (٦٤).

أما وقد نجح عبد الناصر الآن بسيف المعز وذهبه فى مواجهة التنظيمات السياسية المعارضة واستقطاب ممثليها ، لم يكن عليه غير أن يلتفت إلى بقية الأجهزة الرسمية التى أقامها للقضاء فيها على بقية المعارضين لسياسته .

وهو ما نراه الآن فى أهم المؤسسات البرلمانية ، مجلس الأمة.

المثقفون ومجلس الأمة :

يمكن اعتبار مجلس الأمة أحد فروع التنظيمات الناصرية الرسمية ، إذ كان للتنظيمات السياسية صوت قوى فى اختيار أعضاء هذا المجلس خاصة أصحاب الفكر فيه، إذ أصبح المعيار الوحيد للدخول إلى مجلس الأمة هو الولاء السياسى الذى يتم صياغته وترجمته فى الارتباط بأحد هذه التنظيمات .

وفى ضوء هذا يمكن كشف بعض العوامل التى أسهمت فى اختيار أعضاء المجلس .. فحين بدأت انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ كان قد تم قبل هذا بقرابة سنتين الحجر على عديد من ذوى الفكر ضمن السياسيين المحظور عليهم العمل السياسى.

يضاف إلى هذا أنه ما كادت تبدأ انتخابات مجلس الأمة حتى اصطدمت بالمادة ١٩٢ فى دستور ١٩٥٦ التى تمنح للاتحاد القومى «حق الترشيح لمجلس الأمة على أن تبين طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية»[٦٥].

وعلى هذا النحو فإن أيا من المرشحين لعضوية المجلس لم يستطع النفاذ إلى أسواره قط، اللهم إلا بعد الموافقة ، موافقة الاتحاد القومى الذى كان يترأسه ضابط سابق – عبد اللطيف البغدادى – كما أن رئيس الجمهورية الذى له حق تكوين الاتحاد كان له حق تعيين عشرة أشخاص فى انتخابات المجلس .

وثمة عامل آخر كان له تأثيره الكبير فى أعضاء هذه المجالس ، وهو سيطرة العسكريين عليها – كما سنرى – لقد اجتمع عبد الناصر بعديد من العسكريين من الضباط الأحرار بوجه خاص ، وفاتحهم برغبته الخاصة فى ترك الخدمة العسكرية إلى انتخابات مجلس الأمة ، وبالفعل انتقل عدد كبير منهم من البزة العسكرية إلى ممارسة الحياة السياسية تحت قبة البرلمان[٦٦] ، فى الوقت الذى عنى فيه ألا ينفذ من حلقة الانتخابات أحد أولئك الذين خضعوا لاختبارات كثيرة.

وسوف نضرب مثلا هنا من مجلسى الأمة (١٩٥٨/٥٧ – ١٩٦٩/٦٤) لنرى إلى أى مدى كان مجلس الأمة خاضعا تماما لاحتكار النخبة الحاكمة دون غيرهم .

إن مراجعة قوائم مجلس الأمة (الفصل التشريعى الأول) سنلحظ أول ما نلحظ سيطرة العناصر التى تدين (بالولاء) الكامل للنظام :

كانت البنية التركيبية تتكون فى أغلبها من العسكريين ، فقد حدثت مناورة فى أولى الجلسات (٢٤ يوليو) لاختيار (لا انتخاب) عبد اللطيف البغدادى[٦٧] مما أحرج الأعضاء ، وبالفعل ، فرغم أن البعض حذر من أن تصريح بعض الصحف باختيار البغدادى يحمل فهما قد يؤثر على الأعضاء ، فإنه تم (اختياره) بالفعل فى وقت لم تبدر فيه من البغدادى أى اعتراض أو تحفظ .

- يلاحظ من الجدول رقم (١) أن البنية التركيبية للمجلس احتوت عددًا كبيرًا من العسكريين ممن ينتمون إلى (مجلس القيادة) والرتب العالية وسواء ارتدوا الرتب العسكرية أو خلعوها من أمثال كمال الحناوى وكمال الدين حسين ومجدى حسنين وعبد القادر حاتم وإبراهيم الطحاوى وكمال رفعت وخالد محيى الدين ولطفى واكد .. وغيرهم .

- ويلاحظ أيضا أن العناصر المدنية الأخرى أختيرت من الوزراء ووكلاء الوزراء وغيرهم من موظفى الدولة ، كذلك أختيرت من طبقة جديدة كانت فى طريقها إلى الظهور، وهى طبقة التكنوقراط ، فمن المجموعة الأولى كان زكريا محيى الدين، ونور الدين طراف، وأحمد حسنى، وأحمد حسن الباقورى، وفتحى رضوان، ومحمد أبو نصير، ورمزى ستينو ، ومن المجموعة الثانية - التكنوقراط - عزيز صدقى، ومصطفى خليل، وعبد المنعم القيسونى ،وسيد مرعى . وغيرهم .

- وإذا لاحظنا أن الأغلبية كانت لهذه الكوادر (الرسمية) فقد انحصر تمثيل بعض المثقفين من ذوى الاهتمامات الفكرية فى الشخصيات التى ليس لها أى دور سياسى مضاد، أو مشبوه ، وعلى سبيل المثال ، فهناك فتحى رضوان ، وأحمد حسن الباقورى ، وحسين فهمى ، وهم كما نرى يقعون فى حب (عبد الناصر) شخصيا.

والملاحظة المكررة هنا أن من يمكن أن نطلق عليهم صفة (الأنتلجنسيا) وممثلين فى هذا المجلس من القضاة والمحامين والمدرسين والأطباء أو - حتى - العدد الضئيل من الوزراء كالباقورى وفتحى رضوان لم يكن لهم أى (ماضٍ) سياسى يخشى منه ، ، كما لم يكن لهم أى ثقل (سياسى) يمكن أن يتعارض مع عنصر (الولاء) والأمن السياسى الذى ارتضته الدولة لمن يدخل إلى مجلسها .

وبمراجعة أدوار الانعقاد فى هذا الفصل التشريعى يتأكد لنا أننا لم نر أيًا من المثقفين أو من أصحاب الاتجاه السائد ، من ناقش قضية - أية قضية - أو تعرض لما يمكن أن يكون من واجب العضو ، و لم نر طيلة جلسات هذا الفصل غير بعض أصوات العسكريين مثل (كمال الدين الحناوى) أو (كمال رفعت) تناقش قضايا خاصة بإيجارات المساكن أو التموين .. إلخ [٦٨].

وما يقال عن مجلس ٥٧/٥٨ يقال عن مجلس ٦٠/١٩٦١ ، غير أن المجلس الثالث

١٩٦٩/١٩٦٤ يمثل صورة أقرب إلى الواقع العملى وأكثر إيلاما فى الستينيات.

إن البنية التركيبية لهذا المجلس – الأخير – ترينا أنه يتربع على قمته عدد هائل من العسكريين ، فرئيس المجلس أنور السادات ، وأعضاء المجلس العسكريين يتربعون على قمة مناصب كثيرة تمثل قمتها مناصب الوزراء، فعبد القادر حاتم نائب وزير الإعلام ووزير السياحة والآثار ، وعبد المحسن أبو النور نائب ووزير الإصلاح الزراعى، ومحمود رياض وزير الخارجية، وشعراوى جمعة وزير الدولة ، وكمال الدين الحناوى وزير الدولة، وثروت عكاشة عن السياسة المالية ومشروعات القطاع العام، وخالد محيى الدين مسئول عن الميزانية .. وغيرهم ، كما أن قاعدة التكنوقراط تتسع .. لهذا ، فكثيرا ما يجمع النائب بين المنصب والفنية التى تتميز به ، وعلى سبيل المثال ، فهناك عبد المنعم القيسونى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية وكمال رمزى ستينو نائب ووزير التموين والتجارة الداخلية، وعزيز صدقى وزير التعدين والبترول وغيرهم .

تأتى بعد ذلك كله فئة ضئيلة من أصحاب الرأى ممن لا يتتمون لماض سياسى يخشى منه أو حاضر يبتعدون عنه ، من أمثال : نور الدين طراف، ومفيدة عبد الرحمن، وحكمت أبو زيد، وأحمد عبده الشرباصى، وأحمد محمد خليفة.

ويلاحظ – حتى – مع وجود هذا العدد الضئيل من أصحاب الاتجاه الفكرى المجرد، فإن أيا من أصواتهم لم ترتفع لتنادى ببعض القضايا أو معالجة بعض المشكلات السياسية.

وعلى سبيل المثال ، إن عبده الشرباصى فى دور الانعقاد الثانى لا يسأل – حين يطلب الكلمة – إلا عن إجراءات وزارة الزراعة لوقاية المواشى والأغنام ، كما أنه فى دور الانعقاد الرابع لا يتحدث إلا عن مشروع قانون تعديل لبعض الأحكام (٦٩) ، كما أن مصطفى مراد يتحدث فى أكثر من دورة انعقاد وفى كل مرة عدة مرات لم يتناول فيها قط غير أمور خاصة بالقطن أو الأرز أو سعر البنزين أو ارتفاع الأسعار أو فروق الأسعار .. وما إلى ذلك (٧٠).

وعلى هذا النحو ، فإنه من المؤكد الآن أن النخبة الحاكمة استطاعت السيطرة على مجلس الأمة وذلك باختيار ممثليها من قلب بيروقراطية الدولة وبعض المثقفين ممن ليست لهم ارتباطات سياسية حزبية أو تقليدية ، وبهذا استطاعت السيطرة على الجهاز التشريعى مما

يمكن القول معه أن الجهاز التشريعى افتقد أى تأثير للمثقفين ، ومن ثم ، أى تأثير فى «القيام بفحص ومراجعة السياسات الحكومية ، إنه لمن الدقة أن نذهب فى القول أنه يمكن اعتبار مجالس الأمة الثلاثة فروعا إضافية للحكومة تم تشكيلها خصوصا من أجل خلق الانطباع بأن الجهاز التنفيذى لم يكن بدون مراقبة .

ويمكن الآن أن نلخص ما سبق إجماله فيما يلى :

١ - كما رأينا فإن رؤساء مجالس الأمة الثلاثة ضباط سابقون ، ومن أعضاء (اللجنة التنفيذية لهيئة الضباط الأحرار) (٧١) ، ونستطيع بنظرة خاطفة إلى البنية التكوينية أن ندرك أنها تتكون من العسكريين والوزراء ووكلاء الوزراء وموظفى الحكومة وغيرهم ، فإذا أضفنا أن عددا هائلا من المحامين والمدرسين بما يمكن أن ينصرف إليهم مصطلح المثقفين ممن ليس لهم أى انتماء سياسى لأدركنا طبيعة هذه العناصر التى يعتمد عليها وليس لها أية خلفية سياسية يخشى منها (٧٢).

وعلى هذا النحو ، فإن هذه النخبة التى تطلق عليها المصادر الأجنبية نخبة (لاسياسية) هى التى كانت تمثل الأعضاء الرسميين فى المجلس .

وعلى هذا النحو ، فإن هذه النخبة التى تطلق عليها المصادر الأجنبية نخبة (لا سياسية) هى التى كانت تمثل الأعضاء الرسميين فى المجلس .

غير أن هذه النسبة لم تكن مؤثرة بقدر ما كانت تمثل (ديكوراً) شكليًا فقط .

٢ - إذا لوحظ أن المجلس الأول (١٩٥٧) كانت تغلب عليه التخصصات من ذوى الاتجاه التكنوقراطى ، فإن مجلس عام ١٩٦٤ بوجه خاص زاد فيه هذا العنصر ولكن بشكل أقل بكثير من نسبة العمال والفلاحين حتى أن مصادر هذه الفترة لتعجب كثيرا على إصرار النظام على منح العمال والفلاحين نسبة ٥٠٪ من عضوية مجلس الأمة (٧٣).

فى وقت تؤكد لنا فيه البنية التركيبية للمجلس الأول ١٩٥٧ أن العمال لم يكونوا يمثلون بنسبة تزيد على ٣ أعضاء من عدد الأعضاء فى النسبة الكلية (٣٣٥) ، بينما لم نعثر على أى تمثيل للفلاحين حينئذ .

ومما لا شك فيه أن هذه النسبة الكبيرة لم تكن تخلو من معنى أراده النظام ، إذ أنه يستطيع بهذه النسبة (الصامتة) ، و (المسيسة) فى الغالب التحكم فى اتجاه أعضاء المجلس

وإن كان النظام يرى أنها سوف تكون الرصيد لبقاء الثورة مستقبلا ، ويعجب أحمد بهاء الدين من هذه الفكرة ، ويذكر أنه حين سأل عبد الحكيم عامر فى سبب ارتفاع هذه النسبة، فأكد له ما معناه أن الثورة سوف تنتهى في يوم ما بينما ستكون هناك - فى غيبة الثورة - انتخابات عادية ، وحينئذ ، ما هو الضمان الذى يشير إلى أن القوى الرجعية لن تعود ثانية؟ يسأل عامر ويجيب : أن يكون التأثير العمالى والفلاحى كبيرا معناه أن تظل إجراءات الثورة كما هى ، فلا يلغى قانون مثل قانون الإصلاح الزراعى ، وإنما يتحول - تدريجيا - إلى زيادة المساحة الخصبة وتزاد الملكية لهؤلاء المستحقين .

فالضمان لبقاء الثورة- كما يؤكد المسئول - أن تظل هناك نسبة مرتفعة للعمال والفلاحين ، فهم الوحيدون المستفيدون بإصلاحات الثورة .

ويقول أحمد بهاء الدين إنه تشكك فى دوافع النظام السائد وراح يؤكد خطأ هذا الرأى كثيرا (٧٤).

٣ - أهم الملاحظات على الانتخابات والقوانين التى وضعت لها تؤكد لنا استبعاد عديد من ذوى الانتماءات السياسية من التنظيمات والمجالس الشعبية من الشيوعيين والإخوان فى الوقت نفسه الذى حرص فيه - كما لاحظ أنور عبد الملك - تشديدا أكثر على الفئات التى لا علاقة لها بالاقتصاد الجديد والمهندسين والاقتصاديين والتجار بدلا من المحامين والمثقفين فى العهد الماضى (٧٥).

وهو ما يشير إلى استعذاب الدولة لسياستها فى استبعاد النخبة العقائدية ، وتوفير الفرصة للفئة الجديدة من التكنوقراط الذين كانوا أكثر ابتعادا عن السياسة ، وأقرب إلى فهم مصلحتهم القريبة بالتحالف مع النخبة العسكرية (القيادية).

وعلى سبيل المثال ، فإنه كان قد تقدم إلى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧ عدد من المرشحين الشيوعيين ما لبثت السلطات أن اعترضت عليهم ومنعتهم من الترشيح فى وقت عمد النظام فيه إلى وضع مرشحين يساريين فى بعض الدوائر كدائرة الوايلى ليواجها بعضهما البعض فى أشرس معركة انتخابية وذلك بهدف استنفاد طاقة الشيوعيين حينئذ (٧٦).

وما يقال عن سيطرة الاتحاد القومى على (مجلس الأمة) فى الترشيح أو الانتخابات ، يقال أكثر تحديدا على سيطرة الاتحاد الاشتراكى على هذا المجلس خاصة فى دورة الانعقاد ٦٤-١٩٦٨ (٧٧).

لقد كان عدد العسكريين يفوق عدد المدنيين ، كما كان عدد التكنوقراط من الفئة الكثيرة فى طريقها أكثر لاستعمال الدور الذى اضطلعت به بتشجيع النظام ، رغم أن عبد الناصر ؛كان قد أكد فى إحدى جلسات المؤتمر الوطنى فى ٤ يوليو ١٩٦٢ بأنه لا علاقة بين الاثنين ، فإن عضوية الاتحاد الاشتراكى ليست إجبارية . رغم ذلك فإن الجهات التشريعية حولت العضوية إلى إجبارية بقانون (١٩٦٣/١٥٨) الذى اشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الأمة أن يكون عاملا فى الاتحاد الاشتراكى .

على أية حال ، فإن هذا كله يشير إلى أن خوض الانتخابات كان مسموحا به ، فقط، لمن نالوا رضا الحكام ، بإظهار (الولاء) ، والخروج من حلقة الانتخابات إلى المجلس يكون برضاء الاتحاد الاشتراكى بهيئاته التى كانت قد تضخمت وسلطاته التى كانت قد استطاعت فى هذا الوقت أن تحيط بذراعيها كافة الأجهزة والمؤسسات بما فيها مجلس الأمة نفسه .

وقد كان هذا يعنى ، فى مجال الممارسة النيابية ، أمرًا مهمًا ، هو أن تنعكس الآية ، فبدلا من أن يكون دور الاتحاد الاشتراكى - كما يؤكد قانونه الأساسى -«العمل القيادى والتوجيهى والرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، .. يقوم مجلس الأمة ، وهو سلطة الدولة العليا ومعه المجالس النقابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى» .. بدلا من أن يكون الاتحاد الاشتراكى تابعا لمجلس الأمة ، فإن ممارسات الاتحاد الاشتراكى الفعلية أكدت على أنه أصبح فوق مجلس الأمة.

لقد استحوذ الاتحاد الاشتراكى إذن على سلطات واسعة ، كما كانت أسماء المرشحين لمجلس الأمة تعرض على الاتحاد الاشتراكى فيوافق على من يريد ويشطب من لا يريد .. وكان على مجلس الأمة أن يعرض جدول أعماله على الاتحاد الاشتراكى ويدرج الاتحاد الاشتراكى ما يراه من موضوعات أولا ثم تأتى بعد ذلك الموضوعات التى يريد المجلس إدراجها» (٧٨) .

معنى هذا أن مجلس الأمة - على العكس من الدور المطلوب منه - أصبح تابعا للاتحاد الاشتراكى .

جدول رقم (١)

البنية التركيبية لمجلس الأمة ١٩٥٧/١٩٥٨

المهنة الأصلية	أعضاء	أعضاء
ضباط عسكريون	٥٩	٣٠
ضباط بوليس	٣٩	١٤
وزراء	١٦	١٦
وكلاء وزراء	—	٣
موظفو حكومة	١١٩	٢٠
قضاة ومحامون	٢٥٥	٥٤
رجال أعمال	٦٥	٩
مدرسون	٩٥	٩
تجار ومتعهدون وأصحاب أملاك	١١٤	٢٨
شيوخ قبائل – عمداء ومشايخ	١٢٦	٤٦
موظفو القطاع الخاص ومحاسبون	٤١	١١
صحفيون ومستخدمو الإذاعة	٢٣	١٠
أطباء صيادلة ومهندسون	١٥٢	٣٤
أعضاء مجالس بلدية	٢١	—
مزارعون	١٥١	٤٦
عمال	٢٨	٣
خبراء	٣	—
طلاب	٣	—
نساء	٥	٢

المصدر : الأهرام : ١٩٥٧/٦/١٧ ، ١٩٥٧/٧/١٦.

أيضا : أسعد عبد الرحمن ، ص ٩٢.

هوامش الفصل الخامس

(١) انظر صوة للقانون أورده طارق البشرى فى كتابه (الديمقراطية والناصرية) دار الثقافة الجديدة ، ط١٩٧٥/١ ص ٦٩.
(٢) هيئة الاستعلامات ، القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو ج١ ، ١٩٨٥ ص ١٨.
(٣) السابق .
(٤) السابق ص ٣٧.
(٥) وهو ما لاحظه فاتيكيوتس وكرره أكثر من مرة فى أعماله ، على سبيل المثال : فاتيكيوتس ، الجيش المصرى والسياسة ، ترجمة هيئة الاستعلامات بدون ، رقم ١١ ص ١٠٩.
(٦) السابق ص ١٣٠.
(٧) (جماعات المصالح هى جماعات من المواطنين الذين يعيشون فى حدود دولة واحدة تربطهم اهتمامات مشتركة قد تكون لها صفة الدوام وقد تكون مؤقتة ، وقد يتوافر لبعض هذه المجموعات تنظيم رسمى ، وقد لا يتوافر هذا التنظيم لجماعات أخرى . وتستند الاهتمامات المشتركة التى تربط أفراد هذه المجموعات إما إلى أدائهم لمهنة واحدة أو توليهم نفس الوظيفة فى إطار العملية الإنتاجية واعتبارهم ممثلين لعقيدة معينة ، مثل المحامين والأطباء والصحفيين فى حالة ، ورجال الأعمال والعمال فى حالة ثانية ورجال الدين فى حالة ثالثة.
انظر : تفصيلات نظرية كثيرة حول دور جماعات المصالح فى كتاب د. مصطفى كامل السيد ، المجتمع والسياسة فى مصر ، دور جماعات المصالح ، فى النظام السياسى المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨١، دار المستقبل العربى ط١٩٨٣/١.
(٨) ترجح بعض الدراسات الموثوق منها أن عددا من إصلاحات الثورة فى البداية كان وراءها (التأثير الأمريكى لدى ضباط الثورة) ، انظر : هدى جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٥ ص ١٩٦.
(٩) يمكن أن نجد مثالا لهذه التقارير ما قدمه جيمس إيخلبر جراي للحكومة المصرية عام ١٩٥٣ مثلا بعض ما أورده مايلز كوبلاند ، ورغم أننا نعلم جيدا أن كوبلاند كان يلعب دورا مشكوكا فيه فى صالح المخابرات الأمريكية خاصة فى نهاية الستينيات ، فإننا لا نملك الإفادة من بعض رواياته بمطابقتها مع بعض الروايات الأخرى ، على سبيل المثال انظر إلى الصفحات ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، من النص الأجنبى .
(١٠) الأهرام ٢٣ يوليو ١٩٥٣ .
(١١) السابق .
(١٢) السابق .
(١٣) جمال سليم ، تنظيمات لثورة ٢٣ يوليو فى عهد جمال عبد الناصر ، بدون ، ص ٦٢.
(١٤) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ٢ ، السابق ص ٥٥.
(١٥) يلاحظ أن عبد الناصر آثر كثيرا هذه السرية فى تنظيماته رغم أنه كان على قمة الجهاز السياسى وفى كامل قوته مثل (منظمة الشباب) و(تنظيم الدعاة..) ، الأكثر من هذا أنه سعى إلى تنظيم كادر سياسى

آخر (داخل طلبة الكلية الحربية) فقد كان يغلب على طبيعته الشك الشديد حتى من عبد الحكيم عامر وهو ما يظهر من هذا التنظيم (انظر: حسنين كروم ، صلاح نصر ، السابق ص ١٢٩ ، ١٣٢) ومن يراجع مذكرات خالد محيى التى نشرت (الأهرام ، الأهالى - ديسمبر ، ١٩٩٢) يلاحظ خوف عبد الناصر من التنظيمات الأخرى المتزمة مع نشأة تعظيم الضباط الأحرار فى الأربعينيات إلى درجة أنه كان يرفض دخول أى تنظيم خارجى لتنظيمه إلا خلال أفراد.

(١٦) أسعد عبد الرحمن ، السابق ص ٨٣.

(١٧) الأهرام ٤ ديسمبر ١٩٨٦.

(١٨) السابق .

(١٩) الأهرام ١٩٧١/٥/٢٨ كما أكد هيكل ، أيضا : أسعد عبد الرحمن ، السابق ص ٨٩.

(٢٠) جريدة الرأى ، نوفمبر ١٩٥٢ ص ٥١/٤٨ ، أيضا : أخبار اليوم ١٩٥٣/٩/١٩.

(٢١) وحيد رأفت ، فصول ، السابق ص ٩١.

(٢٢) محاضر محادثات الوحدة ، الاجتماع الخامس ، الصادر عن جريدة الأهرام ، أغسطس ١٩٦٣ ص ١٩٧.

(٢٣) أحمد حمروش ، السابق ص ٢٠٧.

(٢٤) طاهر عبد الحكيم ، الأقدام العارية ، السابق ص ١٠١.

(٢٥) جمال سليم ، السابق ص ٢٦ .

(٢٦) السابق ص ٢٨.

(٢٧) الأهرام ١٩٨٦/١٢/٤.

(٢٨) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ٧٧.

(٢٩) محاضر محادثات الوحدة ، السابق ص ١٨٦.

(٣٠) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، هيئة الاستعلامات ، السابق ص ١٤٥ ، وهو ما ردد كثيرا عبد الناصر قبل ذلك ، انظر على سبيل المثال ق١ ص ٥٠٠ عن الاتحاد القومي .

(٣١) عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ص ١٤٣، ١٤٤.

(٣٢) محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين ، السابق .

(٣٣) محضر نقاش مع محمود أمين العالم ، السابق .

(٣٤) خطب عبد الناصر ، السابق ق١ ص١٧٨.

(٣٥) اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى عام ١٩٦٢.

(٣٦) السابق ، وبالتحديد فى حديثه لمراسل مجلة (يوك الأمريكية) فى ١٤ يونيو ١٩٥٧ ق٤ ص ٦٥٦.

(٣٧) وعلى سبيل المثال ، فإن المثقفين الذين يعملون بالصحافة ولا ينتمون لتنظيم لا خوف منهم - فى رأيه - وإنما لاخوف كل الخوف من هؤلاء الذين يستطيعون أن ينالوا من نظامه ، وهو يقول فى بداية الستينيات ، ردا على سؤال حول اعتقال الشيوعيين : اللى اعتقلوا هم اللى عملوا تنظيم سياسى آخر مضاد للثورة . وإذن هم اعتقلوا كمضارين للثورة مش كصحفيين أو كشيوعيين لأن هناك أناسا معروفا لهم اتجاه ماركسى وصحفيين موجودين اليوم فى الصحافة .. وفيه أناس ماركسيون كانوا

أيضا اعتقلوا فى الماضى وأفرج عنهم موجودون فى الصحافة ، وأنا أعرف أنهم ماركسيون.
انظر : المؤتمر الصحفى الثالث بالقاهرة ، أول أكتوبر ١٩٦٣ ، خطب عبد الناصر ، ق٤ السابق ص ٢ ، ٤ .
(٣٨) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ٣٧.
(٣٩) محضر نقاش مع محمود أمين العالم ، السابق .
(٤٠) محضر نقاش مع العالم ، السابق ، أيضا : أحمد حمروش ، شهود ثورة ٢٣ يوليو ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٤٥٥.
(٤١) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ٣٧ (ويلاحظ أن طاهر عبد الحكيم من تنظيم غير التنظيم الذى كان قد انتمى إليه محمود أمين العالم).
(٤٢) محضر نقاش مع العالم ، السابق
(٤٣) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ١٨٧.
(٤٤) ميتشل ، الإخوان المسلمون ، السابق ج١ ص ٢٣٨.
(٤٥) جريدة الأحرار ١٩٨٥/٧/١٥ ، ويمكن مراجعة هذه الأحداث فى كتاب : حسين حمودة ، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين .
(٤٦) محضر نقاش مع محمد سيد أحمد ، السابق .
(٤٧) طاهر عبد الحكيم ، ص ١٨٥ ، ١٨٦.
(٤٨) محضر نقاش مع د. إسماعيل صبرى عبد الله ، السابق .
(٤٩) محضر نقاش مع لويس عوض ، السابق .
(٥٠) كان الخلاف الوحيد أن عبد الناصر رأى أن تقوم الهيئة على أساس تمثيلها لطبقات شعبية بيما رأى سيد قطب أن الأساس الوحيد الصالح هو الإسلام .
(٥١) صلاح شادى ، صفحات من التاريخ ، شركة الشعاع الكويت ٨١ ص ٢١٠.
(٥٢) السابق ص ٢١٠.
(٥٣) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
(٥٤) مصطفى طيبة ، رسائل سجين سياسى إلى حبيبته ، ج٢ دار العربى ، ص ٢٥ و ٢٦. والجدير بالذكر أن هنا أن مصطفى طيبة كان أحد كوادر الحزب الشيوعى المصرى وليس تابعا للإخوان أو أصحاب الفكر فيهم بأية حال .
(٥٥) سيد قطب ، لماذا أعدمونى ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق العربية السعودية، بدون ، والكتاب الصغير عبارة عن (اعترافات) كتبها سيد قطب أو اضطر لكتابتها تحت الضغط الشديد داخل السجن ص ٨٣.
(٥٦) عادل حمودة ، سيد قطب ، السابق ص ١٠٩.
(٥٧) محضر نقاش مع خالد محمد خالد ، السابق .
(٥٨) أخبار اليوم ١٩٥٣/٩/١٩.
(٥٩) حسنين كروم ، صلاح نصر ، السابق ص ١٣١/١٢٩.
(٦٠) رفعت السعيد ، تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٥٧ - ١٩٦٥ ، السابق ، ص ١٧٤ وما بعده .

(٦١) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ١٩.
(٦٢) السابق .
(٦٣) السابق .
(٦٤) قال عبد الناصر فى ١٣ مايو ٦٢ وهو يتحدث عن الاتحاد القومى :
«بالنسبة للعقائديين .. فيتفضلوا .. أن الباب مفتوح لهم وللجميع فى الاتحاد القومى الذى يجمع كل الفئات الشعبية الذى هو الآن يصلح الخطأ الذى وقع فيه عندما ترك بعض العناصر الرجعية تتسرب إليا» .
(٦٥) مجموعة الخطب ق ٤ ص ٣٠ (٦٥) الوقائع المصرية ٥ مكرر فى ١٦ يناير ١٩٥٦.
(٦٦) محمد الطويل ، برلمان الثورة ١٩٥٧ – ١٩٧٧ ، مكتبة مدبولى ط١/١٩٨٥ ص ٩٠/٧٧.
(٦٧) انظر مضبطة مجلس الأمة ، الفصل التشريعى الأول (٢٢ يوليو ١٩٥٧ – ١٠ فبراير ١٩٥٨) المجلد الأول يوليو/ سبتمبر ، ففى جلسة ٢٤ يونيو ١٩٥٧ يلاحظ أن جريدة الأهرام كانت قد نشرت صباح نفس اليوم اختيار عبد اللطيف البغدادى رئيسا لمجلس الأمة ، وكذلك انتخاب الوكيلين بالإجماع ، وهو ما أغضب عددا من الأعضاء ، فخرج د. عبد الغفار متولى فى هذه الجلسة عن طوره قائلا : إن ذلك يكون من شأنه أن يفهم أن هذا الانتخاب (يكون إملاء على السادة أعضاء المجلس) ، وهو ما حدث بالفعل .
(٦٨) انظر على سبيل المثال جلسة ١٩٥٧/٨/٦ ص ٦٨ ، أيضا جلسة ١٩٥٨/١/٢٠ وغيرهما من مضابط المجلس فى هذا الفصل .
(٦٩) مضبطة مجلس الأمة ، الفصل التشريعى الثالث (٦٤/٣/٢٦ – ١٩٦٨/٤/٦) انظر جلسة ١٩٦٥/٦/١٤.
(٧٠) السابق جلسة ١٩٥٧/٥/١٦.
(٧١) Dekmejian, P 170.
(٧٢) Ibid 170.
(٧٣) Ibid 154.
(٧٤) فى هذا اللقاء استطرد أحمد بهاء الدين لعبد الحكيم عامر قائلا : «لا تؤاخذنى ، فالعمال والفلاحون ليسوا مهيئين ليكونوا أعضاء فى المجالس التشريعية ، وبكل صراحة إن القابلين للرد والمناقشة والفهم (الذين على درجة من التعليم . وأنا أرى أن هؤلاء – أى العمال والفلاحين – سوف يستخدمون ككرباج على ظهور المثقفين) وراح بهاء يضرب أمثلة كثيرة لأحد المسئولين الذين لم يكن لديهم استعداد قط لتغيير ما انتهوا إليه من الإفادة من الفلاحين والعمال كما هم وليس الاستفادة من (نوع من العمال والفلاحين) كما حاول أن يوضح بهاء الدين فى مناقشاته الطويلة دون جدوى. محضر نقاش مع أحمد بهاء ، السابق .
(٧٥) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، السابق ص ١٦١ ، أيضا يمكن العودة إلى صور المحافظين فى الأهرام ، ١٩٦٠/٩/١٢.
(٧٦) Dekmejian, p 149 .
(٧٧) نص القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى ٩ مايو ١٩٦٨ ، القرارات الكبرى ، السابق ص ١٢٩، والنص التالى من ص ١٣١.
(٧٨) جمال سليم ، التنظيمات السرية .. السابق ص ٥٢.

الفصل السادس

الصحفيون وثورة ٢٣

اهتمام عبد الناصر بالصحافة :

تجمع مصادر هذه الفترة على صعوبة الموقف الجديد الذى أصبحت فيه الصحافة والصحفيون، وهو ما عكسه الاهتمام البالغ الذى أولاه النظام للإعلام خاصة، وذلك لإدراكه لخطورة هذا الجهاز.

ويتضح هذا الموقف أكثر فى العلاقة بين الصحفيين والنظام طيلة الفترة الناصرية، إذ كان عبد الناصر - أبرز ضباط القيادة - لا يهتم بشئ قدر اهتمامه باثنين؟: أساتذة الجامعة والصحفيين[1]. لاسيما أن أساتذة الجامعة والصحفيين كان لهم دور كبير فى الحياة السياسية قبل ثورة ١٩٥٢.

ويشير شهود عيان هذه الفترة - وقد كان أغلبهم من الصحفيين - إلى أن اهتمام عبد الناصر البالغ بالصحافة كان يتمثل فى اتصاله بالصحفيين كل صباح - وعلى سبيل المثال - كان دائم الاتصال بصحيفة الجمهورية ليأمر بإبراز هذا الخبر أو ذاك ، وقد كان يتم نشر كثير من العناوين والموضوعات المهمة حينئذ بأمر من عبد الناصر[2]، بل إن كثيرا من عناوين الصحف كان يكتبها عبد الناصر نفسه، وكثيرا ما كان يراجع (مانشيتات) الصحف الرئيسية بنفسه قبل أن تصدر الصحف.

وفى هذا كان كثيرا ما يستخدم الصحفيين أنفسهم لكتابة تقارير له ولرجاله بحجة (التعاون) مع مجلس قيادة الثورة، كما راح يستخدم الصحفيين فى عمليات سرية لم يكشف النقاب عنها بعد، ومن هؤلاء يمكن أن نذكر مصطفى أمين وقاسم جودة وغيرهما، كذلك كان عبد الناصر وراء نشر العديد من الموضوعات، ولعل من أبرزها، ذكريات كريم ثابت التى نشرها تباعا فى الخمسينيات بصحيفة الجمهورية[3]، فقد ذكر لى أكثر من مصدر أنه كان قد اتفق مع كريم ثابت فى هذا، ولم يحذف منها - بعد قراءتها - غير جزء بسيط خاص بالاتحاد السوفيتى[4].

وقد كان من أثر هذا أن حدد ردود أفعال النظام ضد الصحفيين والمثقفين الذين كانوا يسعون لكتابة أفكارهم فى هذه الصحف منذ قيام الثورة، وكذلك حدد مواقف العديد من الصحفيين والمثقفين إزاء النظام.

ومن هنا، كانت العلاقة بين الصحفيين والنظام قد خضعت لعنصر الولاء، فقد فضل النظام في هذا (أهل الثقة) على (أهل الخبرة) أو أولئك الذين يتمتعون بخبرة كافية في وقت لا يخرجون فيه من حظيرة (الثقة)، ومن ثم، يتوقف تقديرهم حسب هذا العنصر وحده.

وقد مرت العلاقة بين الاثنين - الصحفيين والنظام - بعدة مراحل، لعل من أهمها مرحلتين:

- المرحلة الأولى تحددت أكثر بعد الإجراءات الانتقامية للثورة عقب أزمة ١٩٥٤.

- المرحلة الثانية تحددت عقب (تأميم) الصحافة عام ١٩٦٠ حتى هزيمة ١٩٦٧.

وقد تعرض الصحفيون والكتاب في المرحلتين إلى موجة مد عالية كان معيار الولاء فيها هو المعيار الوحيد، وهو مانتعرض له بالتفصيل الآن.

المرحلة الأولى:

وجد الصحفيون أنفسهم، في الفترة الأولى، أمام عدة إجراءات للتضييق عليهم بقصد النيل من صحافة (الرأى) بوجه خاص، وقد تمثلت هذه الإجراءات في تشديد قبضة النظام على السلطة خلال عدة إجراءات طيلة الخمسينيات وتمثلت فيما يلي:

١ - إلغاء الصحف المعارضة.

٢ - إنشاء صحف جديدة.

٣ - فرض (الرقابة) على الصحف.

أما إلغاء المعارضة، فبعد مصادرة صحيفتي (المصرى) و(القاهرة) أكثر الصحف المعارضة و أشدها مشاكسة، قامت الثورة في ١٨ يناير عام ١٩٥٣ وبأمر عسكرى بتعطيل عدد كبير من الصحف منها: الصباح والفداء والنذير والملايين والواجب والمعارضة والميدان(٥)، وإلغاء تراخيص البعض الآخر.

ويلاحظ هنا أن أكثر المجلات المصادرة كان لها اتجاه عقيدى سافر - حزبى تقليدى أو أيديولوجي - وهو ما ظهر واضحا في تصريحات المسئولين في هذه الفترة، ففي المؤتمر الصحفي الذى عقده وزير الإرشاد القومي محمد فؤاد جلال قال في تبرير هذه المصادرة إن السبب في هذا يعود لأنها «منشورات شيوعية ومتطرفة» ولم يمض

وقت طويل حتى صودرت أعداد أخرى من الصحف الماركسية الواضحة فى هذا الاتجاه، منها: الكاتب والملايين والواجب وصوت الطالب والمعارضة.

وقد كان واضحا أن السبب فى هذا يعود إلى عدم تحمل النظام الجديد لأية معارضة فى هذا الوقت المبكر.

ولإكمال دائرة المصادرة سعى النظام إلى مصادرة الصحف الحزبية التقليدية بعد إلغاء الأحزاب القديمة وذلك بحجة «عدم انتظام صدور العديد منها»، وقد بلغت هذه الصحف المصادرة فى جملتها (٤٢ صحيفة) صودر العديد منها ثم صودرت كلها، وكان من أهمها البلاغ، السياسة، الجريدة المسائية، الوادى، صوت الشعب، الرأى الحر.. إلى غير ذلك[٦].

واستعذب النظام طيلة الخمسينيات سياسة المصادرة، ففى عام ١٩٥٦، عاد من جديد لمصادرة الصحف، وقد كانت هذه المرة – فى أغلبها – مهنية أو ذات نشاط سياسى قديم، فصودر – ضمن ما صودر، صحف: الحزب الوطنى واللواء الجديد والجيب ومصر الفتاة.. فضلا عن سياسة التعطيل التى اتبعها النظام مع مجلات مثل لوريون دى جيبت وبنت النيل .. وغيرهما[٧].

وعلى هذا النحو، استطاعت السلطة التخلص من عديد من الصحفيين المعارضين والكتاب الذين يتخذون مواقف مناهضة.

غير أن الأمر لم يقتصر على سياسة مصادرة الصحف المعارضة الحزبية منها أو العقيدية، وإنما سعى النظام – على النظام الآخر – اتباع سياسة جديدة، هى سياسة إصدار صحف خاصة بهذا النظام.

كان أول ما شغل النظام هو إنشاء صحف جديدة تدين بالولاء له، وأنشأ بالفعل المجلات والصحف التى توالت: التحرير ١٩٥٢ وبناء الوطن ١٩٦٦، والشعب ١٩٥٦، والمساء ١٩٥٦، وقد كان جمال عبد الناصر شخصيا وراء إصدار صحيفة الجمهورية (بعد قيام الثورة بأشهر قليلة)، ويؤكد حسين فهمى أن عبد الناصر عرض عليه فكرة هذه الصحيفة وأوعز لها إلى جلال الدين الحمامصى[٨]، ليكون مسئولا عنها بل كان عبد الناصر شخصيا – كما أشرنا – حريصا على متابعة الصحف وخاصة صحيفة (الجمهورية) فى فترة مبكرة بدقة ويوجهها فى عديد من الأحيان بل كان يعد نفسه مسئولا مسئولية

كاملة من حيث: تحريرها، إدارتها وتعيين رؤساء تحريرها والمسئولين الإداريين فيها. وكان الضباط فى هذه الصحف مهمتهم الأساسية هى المسئولية السياسية أصلا (٩)، لتكون فى نهاية الأمر صحيفة عبد الناصر التى يقرأها كل صباح (١٠).

ورغم أن الثورة حشدت عديدا من العناصر الموالية لها فى صحفها، فإنه يبدو أن نجاح بعضها - خاصة فى الفترة الأولى كمجلة (التحرير) - يعود إلى أنها كانت تنشر آخر الأخبار الحقيقية، التى كان يصدرها جمال عبدالناصر (١١).

غير أن هذا الغلو فى التوجه السياسى جعل صحف الثورة تبدو فى مظهرها العام على أنها (صحافة الضباط) (١٢)، وليست صحافة الصحفيين أو المثقفين أو - حتى - صحافة القراء على الأقل. فرغم أنه كان يشارك فيها عدد من المثقفين كعبد المنعم الصاوى وحسن فؤاد، وحسن حافظ وعبد الغنى أبو العينين وسعد التايه وسعد لبيب وفتحى غانم ويوسف إدريس وسامى داود وعلى العدلى وأحمد قاسم جودة وعبد العزيز صادق وحسين فهمى وحلمى سلام.. وغيرهم، فإن العسكريين كانوا يحتلون المناصب فى قمة العمل الإدارى والسياسى مثل أنور السادات الذى كان المدير العام لرئيس تحرير الجمهورية بهجت بدوى وأحمد حمروش وثروت عكاشة لمجلة (التحرير) وخالد محيى الدين (المساء) وغيرهم.

إلى جانب الوسائل التى كان يلجأ إليها النظام من المصادرة أو التعطيل أو استخدام سلاح الرقابة كما سنرى.

الأكثر من هذا، أن الدولة لم تكتف بمصادرة الصحف المخالفة وتعطيلها أو إنشاء صحف جديدة وتوفر لها الإمكانيات الضخمة والقيادات العسكرية، وإنما سعت إلى السيطرة على الصحف الأخرى وإن لم تكن لتتخذ موقفا معارضا منها، ويمكن السيطرة عليها مثل صحف: الأهرام والأخبار ومجلتى: الهلال وروز اليوسف، فبعد القضاء على الصحف المعارضة وشراء شركتى الإعلانات الشرقية المصرية التابعتين لأصحاب (المصرى) (١٣)، بدأ عبد الناصر يفكر حثيثا لشراء صحيفة (الأهرام) (١٤). واستطاع أن يسيطر عليها بالفعل فى نهاية الأمر بعد أن دفع بحسنين هيكل ليصبح مسئولا عنها فى أغسطس عام ١٩٥٧، أما صحيفة (أخبار اليوم) فلم يكن عبد الناصر بحاجة ماسة لشرائها أو السيطرة عليها، فإن الأخوين أمين كفوه مشقة هذا، إذ كانا مطيعين تماما فى كل ما يمليه عليهما، متزلفين إليه فيما لا يطلبه منهما، كذلك استطاع أن يفرض رأيه على صحف

الهلال بفرض فضيلة (الولاء) عليها، فصاحباها إميل وشكرى زيدان حرصا أن تظل مجلات الدار كلها – لا مجلة الهلال وحدها – بعيدة عن التورط فى كل ما يضيق النظام به، ولم يمض وقت طويل على أزمة ١٩٥٤ حتى كانت مجلة (روز اليوسف) تسكن تحت راية النظام وإن لم تخل من بعض الكتابات اليسارية أو الإسلامية لكنها، فى نهاية المطاف، كانت تدين (بالولاء) للنظام.

مسألة الرقابة :

ولم تكتف الدولة بمصادرة الصحف وإصدار غيرها، وإنما سعت إلى تشديد قبضتها أكثر على جميع الصحف، وذلك حين لجأت (الرقابة) على هذه الصحف.

والرقابة تعود إلى الأيام الأولى لقيام ثورة ١٩٥٢، فما كاد يمضى يومان على قيام الثورة حتى صدر الأمر رقم (١) فى ٢٥ يوليو من الرقيب الحربى بفرض الرقابة على الصحف، وقد كانت تقدم بروفات الطبع للصحفيين والكتاب من شتى التيارات للرقيب العسكرى ليوقع عليها بالموافقة قبل أن تمضى فى طريقها إلى المطبعة[١٥].

وعلى الرغم مما أعلن عنه فى بعض الفترات من إلغاء الرقابة [١٦]، فإن هذه الراقبة لم ترفع بشكل فعلى قط عن الصحف أو عن الصحفيين وبأية صورة [١٧] كان الرقيب طيلة الخمسينيات يأخذ شكل (الرقيب العسكرى) الذى يرتدى ملابس عسكرية أو مدنية كما كانت الرقابة تفرض ليلا ونهارا فلا تصدر ورقة فى صحيفة إلا وكانت تمر على هذا الرقيب، ولم يكن ليمر (رأى) قط فى شكل مقالة أو تحقيق اللهم إلا بعد الحصول على (أمر كتابى) بإباحة النشر، وهذا التشديد كان يضع مندوب الجريدة فى موضع المسئولية الكاملة أمام (الرقيب) التابع لجهات رسمية عليا.

وعلى هذا النحو، كان مندوب الجريدة يقوم، فى كل جريدة، بمطابقة ما يأمر به الرقيب على ما تعده الجريدة للطبع بالفعل.

أما فى الستينيات فإن الرقيب أخذ شكلا أكثر تحررا، وإن لم يكن أقل تشددا إذ كان الكتاب والصحفيون خاضعين، بصورة صارمة، للرقابة من مكتب يسمى (مكتب الصحافة) بوزارة الإعلام[١٨]، وكان هذا المكتب يرسل بتعليماته إما شفويا وإما خطيا كل ليلة إلى إدارة الجريدة فلا ينشر شىء منها قط، اللهم إلا تحت إمرته، ولا يمر رأى مهما تكن طبيعته – اللهم إلا بعد الموافقة، ومن المعروف أن هذا المكتب كان يوحى كل ليلة

بالخطوط الرئيسية لما تريده الدولة، بل كان يتدخل – من خلال عبد الناصر نفسه – فى رفض (المانشيتات)، وكثيرا ما كان عبد الناصر نفسه يتصل بالصحيفة فى اليوم التالى. ليشير إلى هذا الموضوع – أو الخبر – مثنيا أو غاضبا، وكثيرا ما أوحى بنشر مقالة بعينها فى الصفحة الأولى من دون المقالات الأخرى وتجارب المثقفين مع النظام فى هذا الصدد كثيرة.

ولم يستطع أى كاتب أو مثقف – مهما يكن – أن يدلى برأى مخالف للنظام القائم فى ظل وجود الرقابة، ولم يستطع أصحاب الفكر – قط – أن يحتجوا بصوت عال وربما كانت المرة الوحيدة التى احتج فيها البعض هى المرة التى رفعت فيها الرقابة لمدة بسيطة (٢٦ يناير / ٢١ أكتوبر ١٩٥٢). راح الصحفيون فى هذه الفترة يسألون بوضوح.

– إلى أى مدى سوف تستمر الرقابة على الصحف؟

ومن هنا، راحت السيدة روز اليوسف تسأل على صفحات مجلتها – روز اليوسف – فى حديث استنكارى (لم يبق شىء يمكن أن يتنفس فيه النقد وتتجاوب فيه وجهات النظر غير الصحف).

وعلى حين راحت تشير إلى أنها تعرف السبب وراء إبقاء الرقابة واستمرارها، راحت تضيف، موجهة حديثها إلى جمال عبد الناصر، تقول:

(صدقنى إن هذا النوع من الناس – أى السيئين – لا يكون لهم خطر إلا فى ظل الرقابة وتقييد الحريات. إن الحرية لا يفيد منها أبدا إلا الأحرار والنور لا يفزع إلا الخفافيش. أما الهمسات فى الظلام، والبسمات التى يبطنها النفاق والمدائح التى يمتزج بها السم الزعاف.. فلا شىء يبطل مفعولها إلا النور والهواء المطلق والرأى العام النابه الحريص).

ولا تلبث أن تحثه على إباحة حرية النشر فى وقت يستعد فيه للتفاوض مع الإنجليز قائلة فى الختام:

(لا تصدق ما يقال من أن الحرية شىء يباح فى وقت ولا يباح فى وقت آخر. فإنها الرئة الوحيدة التى يتنفس بها المجتمع ويعيش)(١٩).

ولا نكاد نطوى هذه الصفحة إلى الصفحة التالية حتى نفاجأ برد جمال عبد الناصر بنفسه على صاحبة (روز اليوسف) وفى مجلتها، فهو يؤكد – فى البداية – رأى السيدة فى احترام شديد ولا يلبث أن يضيف قائلا:

(أنى أخشى أن تصبح هذه الحريات كما كانت قبل ٢٣ يوليو سلعا تباع وتشترى، وإننى لا أقصد أن أمس جميع الصحفيين وإنما الذين أقصدهم هم جميع هؤلاء الذين قرأت أسماءهم فى كشف المصاريف السرية وأنا أريد أن أصون الحرية من هذا العبث).

ولا يلبث عبد الناصر أن يضيف فى حسم:

(نحن لا نريد أن يشترى الحرية غيرنا ومن يدرى فقد يكون بينهم أعداء الوطن../ ومع ذلك فأين هى الحرية التى قيدناها. أنت تعلمين أن النقد مباح وأننا نطلب التوجيه والإرشاد ونلح فى الطلب بل إننا نرحب بالهجوم حتى علينا إذا كان يقصد منه صالح الوطن وبناء مستقبله وليس إلى الهدم والتخريب ومجرد الإثارة) (٢٠).

والغريب أن فى هذه الفترة التى تطلب فيها الكثير من الأقلام حرية النقد وحرية الرأى، نجد طه حسين يكاد يخرج على الإجماع فيرفض أن يرى حرية النقد مقيدة، فيقول: «لست أعلم أن حرية النقد محدودة إذا قصد بالنقد الإصلاح والتوجيه وما أكثر ما ننقد الوزراء وقادة الثورة فلا نمنع هذا النقد وما ينبغى أن ننسى أننا نعيش الآن فى ظل ثورة من حقها ومن الواجب عليها أن تحمى نفسها من جموح بعض الأقلام» (٢١).

ويواصل إحسان عبد القدوس ما بدأته أمه فاطمة اليوسف فى العدد التالى من المجلة حين يقول معلقا على أقوال النخبة الحاكمة من العسكريين، خاصة صلاح سالم منهم، فيقول:

(يستطيع صلاح سالم أن يقول صادقا إن الرقابة قد خفت وهانت .. ولكن هذا لا يعنى أن الصحافة قد أصبحت حرة، ولا يعين أن الأقلام تحررت مادامت لا تزال تدور فى دائرة يرسمها لها فرد.. دائرة تتسع وتضيق، كيفما شاء هذا الفرد، وهى غالبا ما تتسع أسبوعا وتضيق أسبوعًا حتى مرت أيام كنا لا نستطيع أن ننقد واحدا من الممثلين.. وقد قلت لجمال عبد الناصر أن الرقابة المفروضة على الصحف هى ظلم للقادة أكثر منها ظلم للصحفيين وأصحاب الأقلام. فإن العالم كله يعرف أن فى مصر رقابة على الصحف.. وتتعرض للرقابة فى الداخل فيرى أنها تتخذ حجة لأصحاب الآراء الجبناء الذين لا يحاولون إبداء رأيهم، وتتخذ حجة للمنافقين، وتتخذ حجة للساسة الذين يملأون مجالسهم بآرائهم ثم لا يسجلونها على أنفسهم بحجة الرقابة)(٢٢).

ويعجب إحسان عبد القدوس أن الرقابة ألغيت على مراسلى الصحف الأجنبية، لكنها لم تلغ على الصحف الداخلية، ويضيف:

(إنى واثق أن صلاح سالم يستطيع أن يقنع نفسه بإلغاء الرقابة.. وأن يلغيها اليوم قبل غد)، خاتما مقالته الحادة بعبارة تقول: (حرروا الأقلام .. لتعرفوا أنكم أقوياء).

ويعود إحسان عبد القدوس ولأكثر من مرة فى انتقاد الرقابة والإشارة إلى عنتها، فيصيح فى إحدى هذه المقالات قائلا:

(لن تتحرر الصحف قط ما دامت لا تزال تدور فى دائرة يرسمها لها الفرد) (٢٣).

بيد أن أكثر الأصوا ت احتجاجا تأتى من أحمد أبو الفتوح فى تلك الفترة حين يحاول أن يكتب رأيه، فإذا بالبوليس يحاصر المطابع ويصادر ما يطبع منها لحدتها، ومع ذلك فإن أبو الفتح ينجح فى إحدى هذه المقالات التى تنشر على أن يقول مؤكدا ما يذهب إليه من أن (الرقابة على الصحف مفروضة عليها)(٢٤).

ورغم أن الحوار استمر حادا لفترة بين أحمد أبو الفتح وصلاح سالم وتنازعته صحف (المصرى) و(الأخبار) وبعض المؤتمرات الشعبية التى أقامتها الثورة، فإنه لم يهتم كثيرا بأحمد أبو الفتح وظلت الرقابة رافعة سيفها بحدة على رقاب الكتاب والصحفيين بل وكان صلاح سالم يهدد الصحافة والصحفيين منذ فترة فى مؤتمر عقد بميدان الجمهورية، رافعا قبضته فى غضب شديد قائلا: «إننا سنطهر بقوة وعزم كل ركن من أركان هذه الدولة ولن ننساك فى هذا المضمار يا صاحبة الجلالة» (٢٥).

قانون تنظيم الصحافة :

ولم يلبث أن ضرب بعرض الحائط كل الاحتجاجات، ولم يمض طويل وقت حتى كانت أحداث مارس كفيلة بالقضاء على أى احتجاج. ومع الوقت بدأت الدولة تشدد قبضتها أكثر على الصحف خلال إنشاء علاقة بين الصحف والتنظيم السياسى القائم خلال ما سمى بقانون (تنظيم الصحافة).

ومنذ هذا الوقت سقطت الصحافة نهائيا فى قبضة النظام، ولم تقم لها قائمة مرة أخرى.

ولأهمية قانون تنظيم الصحافة سنتوقف عنده الآن.

المرحلة الثانية:

تسهب عديد من المصادر فى تبرير صدور هذا القانون – قانون تنظيم الصحافة – الذى صدر فى مايو ١٩٦٠، فبعد الناصر كما رددت الصحف الرسمية كان يرى أن

الصحافة كانت تقدم صورة بعيدة كل البعد عن «المجتمع الاشتراكى التعاونى الجديد» ويروى هيكل أن عبد الناصر برر هذا القانون بأن البلاد كانت مقبلة على تحولات اشتراكية عديدة، وتأميم خطة للتنمية فلا يجب - كما يقول عبد الناصر - أن «أفرض سيطرة المجتمع على الاقتصاد ثم أترك لمجموعة من الأفراد أن يسيطروا على الإعلام»[٢٦].

ويزعم هيكل فى كتابته الكثيرة فى هذا الوقت عن الإعلام أنه استطاع أن يثنى عبد الناصر عن رأيه فى استحواذ الدولة تماما على دور الصحف، فيقول إنه وصل مع عبد الناصر إلى اقتراح مؤداه: «انتقال الملكية إلى التنظيم السياسى وليس إلى الدولة».

ومهما يكن من بواعث تبرير هذا القانون، فلا شك أن إمعان الدولة فى تشديد قبضتها على الصحف - أيا كانت الأسباب - فقد كان هذا الموضوع هو الهدف الرئيسى أمام هذا القانون.

موقف المثقفين فى القانون :

وفى ضوء هذا كله تتعدد أدوار المثقفين.

الصحفى المهادن :

تتعدد صور الصحفيين، خاصة، إبان صدور هذا القانون، وتؤكد جميعها على أن الأدوار الأثيرة لديهم جميعا فى هذه الفترة كانت قد تحددت حول موقفين: الموقف المؤيد، والموقف المهادن.

والواقع أن هذين الموقفين كانا أكثر المواقف شيوعا فى الفترة التى تحددت بنهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، فى حين اختفى موقف المعارض، وإن كان هذا لا ينفى وجود هذا النمط الأخير - المعارض - لكن إما داخل السجون (الإخوان واليسار) وإما خارجها فيما يمثله الموقف الصامت خارج المؤسسات الرسمية.

وبديهى هنا أن الصحفى المهادن - وهو أول أنماط الصحفيين فى هذه الفترة - كان دون أيديولوجية ثابتة واضحة، اللهم إلا إذا اعتبرنا أن (الانتهازية) يمكن أن تكون أيديولوجية.

وعلى أية حال ، فإنه يمكن تحديد دور المثقف المهادن منذ عقد اجتماع أنور السادات برؤساء تحرير الصحف والمجلات فى ١٢ مايو ١٩٥٨، وأقر المجتمعون وبإيعاز من الدولة (أن ينضم صاحب كل صحيفة ومجلة ورئيس تحريرها كأعضاء عاملين فى الاتحاد القومى).

بل واتفق فى هذا الاجتماع أن تكون ثمة لجنة للصحافة فى الاتحاد القومى وقد كان هذا تمهيدا لصدور قرار فى هذا الشأن بعد ذلك فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ وينص على ضم الصحف إلى تنظيم الاتحاد القومى.

فى هذه الفترة التى تفصل بين القرارين (حوالى عام) نلحظ دورًا بارزًا للصحفى المهادن، لقد لعب عدد كبير منهم أدوارا كانت مقدمة لصدور هذا القرار، قرار تنظيم الصحف وتمهيدا له.

ونلتقى هنا بعديد من هذا النمط المهادن.

إن محمد حسنين هيكل لم يكف فى هذه الفترة عن انتقاد الصحافة مرددا أفكار عبد الناصر فى خطبه فى تلك الفترة، فالصحافة: «لا تزيد دورها على أن تكون صحافة شخصية لا تعبر عن الرأى العام، وأنها تواجه مشاكل المجتمع فى خفة وسطحية على غير ما يقتضى التعمق فى أمورنا»[٢٧].

وفى هذا السياق يشير فتحى غانم إلى ضرورة أن تشرف الدولة على وسائل الإعلام حتى تضمن «ألا تسيطر عليها جماعة من المضللين» ، وقد رأى أن هذا الضامن هو خضوع الصحافة لرقابة الشعب، وهذه الرقابة لابد أن تتم داخل المجلس النيابى وفى الاتحاد القومى [٢٨]، فمن حق الدولة فى العصر الحديث – كما يرى – التدخل لتوجيه حرية الرأى [٢٩].

أما إحسان عبد القدوس فقد كان أكثر المدافعين عن حرية الدولة فى السيطرة على الصحف فدعا إلى ضرورة أن تنظم الصحافة داخل الاتحاد القومى ذاهبا إلى أنه من المفروض أن يسعى الصحفيون – أو على الأقل رؤساء التحرير – ليكونوا هيئة داخل الاتحاد القومى ، بل وكان إحسان أول من دعا إلى أنه لا يجب أن يكون من حق أى صحفى أن يتولى رئاسة التحرير إلا إذا قبل ضمن الهيئة المكونة داخل الاتحاد القومى.

الأغرب من هذا أن إحسان عبد القدوس كان يطالب صراحة، ومبكرا، بوصاية التنظيم الرسمى على الصحف، رغم أنه يعتقد – فى الوقت نفسه – أنه لن يكون للكتاب وأصحاب الرأى، «رأى واحد يرددونه كالببغاوات ولا يمكن أن تكون حرية الرأى هذه مادام يحكمها جميعا شعار واحد من التنظيم الرسمى الذى تراه الدولة صالحا لتوجيه الصحافة»[٣٠].

ومع أن الواضح أن إحسان عبد القدوس كان يمهد بمقالاته لصدور مثل هذا القانون فإنه راح يعرض اقتراحا يؤكد به أن ثمة اتفاقا بينه وبين أصحاب السلطة بهدف تعزيز مركزه المادى والمعنوى فى روز اليوسف فى حالة ما إذا جاء التأميم وسيطرت الدولة على الصحف وهو كان يدرك أن التأميم آت لا محالة، إذ يكتب فى (روز اليوسف) قبل مجئ التأميم مقترحا على مجلس إدارة روز اليوسف أن يشترى المحررون والعمال دار روز اليوسف من أصحابها بقيمة رأس المال حتى لا تترك عدالة توزيع الحقوق نظير العمل فى أيدى أصحاب الدار يوجهونها حسب أمزجتهم» (٣١).

ويبرر إحسان هذا الاقتراح الذى لا يجب أن يصدر من صاحب دار صحفية قط، فيقول إننى لجأت إلى هذا لسببين:

أحدهما: أن الرقابة على الصحف قبل تأميمها وصلت إلى حد بعيد، كانت عاجزة عن التعبير عن الرأى الحر الفرد، قلت: بما أننى لا أستطيع أن أمارس حريتى الكاملة فى روز اليوسف فتلذهب روز اليوسف كلها إلى الحكومة.

هذا سبب أما السبب الآخر، وهو الذى يهمنا هنا أكثر من غيره فى تفسيره هذا الاقتراح الذى نادى به، فهو ما يفصله فيقول «أننى على العكس مما يتصور الناس، أرى أن روز اليوسف لم تكن كإدارة صحفية تعتمد على رأس مال، يعنى السيدة روز اليوسف توفيت وكل ما تركته كرأس مال سبعمائة وخمسون جنيها، وقد كانت لها قدرة فى التدبير.. أما أنا، فلم تكن عندى هذه القدرة .. لهذا طالبت بالتأميم لأننى لم أكن لأستطيع أن أدير مؤسسة أملكها» (٣٢).

ويفهم من هذا المحضر الذى أجرى مع إحسان عبد القدوس أنه لم يناد فقط بالتأميم منذ فترة مبكرة لأسباب تمليها عليه الدولة أو تمليها مصلحته، وإنما كان قد ذهب بمقالاته إلى عبد الناصر الذى «أخذ كام سطر وأصدر بهم قرار التأميم ونسبته الصحافة للحزب القائم» (٣٣).

وإحسان هنا يمضى، دون شك، فى طريق أقامه له آخرون، وجاء هو ليمهد ما سوف تأتى به الأحداث.

وإذ مهد مناخ التأميم رؤساء تحرير الأهرام وروز اليوسف، فقد كان من الطبيعى أن يخص أكثر فى هذا الطريق أصحاب (أخبار اليوم) وبمراجعة صحيفة أخبار اليوم يتأكد لنا

أن أعداد هذه الصحيفة تزخر فى هذا الوقت بنغمة التحذير المتكرر من الانفلاب السلبى فى الصحافة، وهذا الانفلات ليس بداية الفوضى فقط، وإنما – كما يقول على أمين – «مؤامرة جاهلة على حرية الصحافة » [٣٤]، مضيفا إلى ذلك أن رؤساء التحرير يطالبون «بحماية حرية الصحافة من انفلات المستهترين العابثين» [٣٥].

ويمكن أن نقول إن هذه المقالات كانت بتوجيه من الدولة وذلك للتمهيد لإصدار ما سمى بقانون (تنظيم – تأميم – الصحافة) وهو ما يعود لسببين:

أولا: لأنها تضمنت الخطوط العامة لما جاء عليه القانون بعد ذلك.

ثانيا: ما أشار إليه بعض الكتابة فى تعليقاتهم على صدور القانون من أن الثورة لم تخف إيمانها بأن يمتلك الشعب الصحافة ولا يمتلكها الأفراد.

ونكاد نجزم أن كل هؤلاء من رؤساء التحرير كانوا قد عقدوا (صفقة) خفية بينهم وبين النظام خاصة، بدليل أن رؤساء التحرير بعد تنظيم الصحافة الذى أجرى فى المرة الأولى أثناء وجود الاتحاد القومى ظلت أسماؤهم فى مقدمة الأسماء التى حصلت على أكبر قدر من النفوذ فى صحفهم، ولم ينتقص من نفوذها السابق شيئا.

ففى الأهرام ظل محمد حسنين هيكل، كما هو، مضافا إليه فكرى أباظة وتوفيق الحكيم، وفى الأخبار ظل مصطفى أمين، كما هو، مضافا إليه محمد زكى عبد القادر وجلال الدين الحمامصى، وفى روز اليوسف، ظل إحسان عبد القدوس رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة، مضافا إليه يوسف السباعى وفتحى غانم، بينما كانت دار التحرير يتربع على مجلس إدارتها عدد من المدنيين المنتمين للنظام الآن من أمثال طه حسين وكامل الشناوى وموجودا على رئاسة مجلس إدارتها صلاح سالم نظرا لأنها من مؤسسات النظام وصحفه، تابعة له ومؤيدة كالجمهورية والتحرير.

الصحفى المؤيد

وعلى أية حال، فإنه صدر بعد ذلك وبالتحديد فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ أهم قوانين النظام قاطبة ضد الصحافة والصحفيين، وهو قانون (تنظيم الصحافة) كما سمى، راح النظام به يشدد قبضته أكثر على الصحفيين والكتاب من كافة التيارات، فاقترب المثقف المهادن، أكثر، إلى منطقة المثقف المؤيد، بل أصبح التأييد مطلقا، بل وزاد عدد المؤيدين حتى كاد يختفى المثقف المعارض أو كاد.

ويمكن أن نجد، أبلغ مثال على ذلك، هذا الاجتماع الذى أمر عبد الناصر بعقده مع أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير بكوبرى القبة، ففى هذا الاجتماع راح جمال عبد الناصر يتحدث، لفترة طويلة عن الباعث الذى دفعه لإصدار مثل هذا القانون (٣٦)، دون أن ينبس أحد الحاضرين ببنت شفة، ورغم أنهم كانوا جميعا غير موافقين على هذا القانون، فإن أيا منهم لم يجرؤ على المعارضة أو – حتى – مناقشة القانون الجديد أو الاستفسار عنه.

وينقل جلال الحمامصى صورة مؤسفة لأصحاب الصحف ورؤساء التحرير والصحفيين فى لقائهم بعبد الناصر، يقول:

(قبل الذهاب كانوا جميعا متفقين على أن قرار تأميم الصحافة قرار خاطىء، ولكن عندما انتهى عبد الناصر من شرح فكرة التأميم فى بداية الاجتماع.. فإن أيا من الحاضرين لم يبد اعتراضا واحدًا على القرار).

ويؤكد هذا السيد أبو النجا أحد كبار إداريى الصحف من الحاضرين، حين يقول تعليقا على الاجتماع:

(لم يجرؤ أحد على أن يعارض قولا من أقواله).

وراح الكتاب والصحفيون بعد هذا الاجتماع يؤكدون فى صحفهم على صواب هذا القرار دون أن يتعرض له أحد وبدأت مواكب النفاق لفترة طويلة بعد هذا الاجتماع.

ومن المؤسف أن عديدا من كبار الصحفيين راحوا يظهرون تأييدا ممقوتا يتقرب من الابتذال، وعلى سبيل المثال، فبعد تأليف أول مجلس إدارة لمؤسسة (أخبار اليوم) بعد التأميم ترك محمد التابعى مقعده ليجلس عليه أمين شاكر أحد ضباط الثورة ويعرب عن أن هذا شرف كبير (٣٧).

ومهما يكن، نستطيع أن نوجز أهم نتائج سيطرة النظام على الصحف والصحفيين فى النقاط الآتية:

أولا: لم يعد أحد ليستطيع أن يعبر عن (رأيه) صراحة خلال أية صحيفة أو مجلة، فإنه فضلا عن (مكتب المراقبة) الذى كان متواجدا بشكل دائم، إما فى الصحيفة، أو فى مكتب الاتحاد الاشتراكى التابع للصحيفة.. فضلا عن ذلك، فقد كانت تبعية الصحيفة للتنظيم السياسى مطلقة. وتحول دون توجيه رأى أو نقد للنظام من خارجه.

ثانيا: تشديد قبضة الرقابة على الصحف وخاصة أن تدخل السلطة التنفيذية ممثلة فى التنظيم السياسى يتسق مع انتماء الرقيب إلى السلطة التنفيذية، إما لكونه حاكما عسكريا وإما لكونه وزيرا للإعلام.

ثالثا: أصبحت قضية (أهل الثقة) تمثل أحسن تمثيل فى المسئولين الذين يولون على الصحف – كما رأينا فى الفصل السابق، وهم بهذا القانون كانوا يعينون بناء على موافقة من التنظيم السياسى، وأصبح المسئولون عن الصحف جميعًا أعضاء عاملين فى الاتحاد الاشتراكى.

رابعا: ارتبط بهذا ازدياد فى الاضطراب الذى حدث بإدارة الصحف، ونال من الرأى المستقل، خاصة فى صراع مراكز القوى داخل النظام فرجحت سلطة عبد الحكيم عامر على سلطة جمال عبد الناصر، وقام عامر فى إحدى المرات بنقل الكتاب والصحفيين من المؤسسات الصحفية إلى مؤسسات تجارية، وهان أمر مثقف كبير مثل طه حسين، فأقيل ضمن من أقيلوا فى إحدى هذه المرات إلى جانب هذا كله فإن الدولة لم تسمح بحرية الرأى قط طيلة الخمسينيات أو الستينيات إلا بشروطها، وتحت مظلتها، وعد فترات قليلة لم يكن القصد منها حرية الرأى بقدر ما كانت ارتباطا بظروف معاصرة، فإن أيا من الكتاب والصحفيين لم يتمتعوا بحرية الرأى سواء على مستوى (الرأى) أو (الفكر) وهو موضوعنا التالى.

الصحافة / الولاء :

كما رأينا، فإن عبد الناصر استطاع أن يقبض بيد من حديد على الصحف فى هذه الفترة التى شهدت تغيرات اجتماعية واقتصادية كثيرة، بحيث لم يكن ليستطيع أحد من المحررين من الداخل أو الكتاب من الخارج أن يعبر عن رأيه بصراحة، اللهم إلا بعد خضوعه للولاء، وتحت مظلة النظام.

فى الفترة الأولى – الخمسينيات – تكفلت الرقابة بكل شىء بعد إنشاء عديد من الصحف التى تنتمى للنظام مع إحكام الرقابة على الصحف التى لم تكن لتنتمى للنظام حينئذ، وفى الفترة التالية – الستينيات – تكفلت قوانين تنظيم الصحافة – التأميم – بالباقى فضلا عن جو التشديد الذى اتسم به هذا العقد حتى هزيمة ١٩٦٧ فلم يعد أحد ليستطيع

أن يعبر بالرأى فى قضية يختلف فيها مع النظام دون أن يوقف عن الكتاب أو ينقل إلى إحدى المؤسسات التى ليس لها علاقة بالصحافة أو يفصل.

لقد كان المعيار الوحيد الذى يسمح به فى تجنيد الصحفيين أو السماح لهم بإبداء الرأى كان هو معيار (الولاء) وقد افتقد هذا النموذج من الصحفيين أو الكتاب بهذا الشكل أى لون من ألوان الانتماء السياسى أو الأيديولوجى المغاير [٣٨] للنظام، اللهم إلا إذا كان الولاء للنظام السائد.

ومن هنا، كان النظام قد اختار فى هذا المجال العناصر التى ليس لها أى انتماء سياسى محدد مما اضطرت معه هذه العناصر إلى إضفاء الثناء المطلق على النظام وقراراته بشكل لفت نظر كثير من الجهات الأجنبية [٣٩]، كذلك أضاف إليهم عددا من العسكريين، ليلعبوا فى الصحف دور الصحفيين والكتاب ورؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة من أمثال يوسف السباعى الذى ما اختاره عبد الناصر فى أحد المناصب حتى أبلغ عبد الناصر عند إبلاغه نبأ التعيين بأنه بعيد عن السياسة ولا يهتم بها كثيرا[٤٠].

هذا فى الفترة الأولى من الخمسينيات أما فى فترة الستينيات، وبعد أن بدأت الدولة تتخذ عدة إجراءات تلتزم بها كأسس جديدة للنظام السياسى مثل التحول الاشتراكى وسياسة عدم الانحياز والدعوة للقومية العربية وما إلى ذلك.. فإن قبضة الدولة زادت بما يؤكد أنه لا يضارع زيادة فئة التكنوقراط من ذوى الأصول العملية إلا زيادة درجة الولاء للنظام [٤١]، حتى أفرخ النظام طبقة افتقدت إلى التوجه السياسى والواعى والثورى[٤٢]، ومن ثم، فإن الوجه الآخر لهذا كان ضعف قبضة الصحفيين والكتاب من ذوى الأصول الإنسانية والأدبية فى الجانب التعليمى.

ومما سبق ذكره، فإن النظام سعى إلى وضع عدة ضوابط للممارسة الصحفية عمد النظام إلى تحديدها ليحول دون أى رأى معارض، على النحو التالى:

١ - لا يمكن مناقشة أن الرئيس جمال عبد الناصر زعيم للثورة وأن ثورة يوليو هى ثورة بدأت انقلابا عسكريا إلا أنها انقلبت إلى ثورة ذات وجه تقدمى أو وجه يريد التقدم والتغيير.

٢ - تنوع الآراء باختلاف الاجتهادات ولكن على ألا يكون فى هذا صدام مع المبادئ الأساسية للنظام ومنها الحياد الإيجابى وعدم الانحياز والقومية العربية.

وإن النظام الليبرالى فى الاقتصاد والسياسة بمعناه التقليدى تجربة ثبت فشلها فى مصر ولابد أن تطور البلاد نفسها بتجربة جديدة.

٣ – الالتزام بالميثاق الوطنى.

٤ – إن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى تعطى الحق لكل عضو أن يوجه النقد الذى يحقق رفع مستوى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ومنها الصحافة، كذلك فإن للاتحاد الاشتراكى أن يسحب العضوية من أى عضو عامل فى الصحافة ، وبذلك يحقق رقابة السلطات الشعبية.

٥ – كان مباحا توجيه النقد لبعض المسئولين أحيانا فى بعض الأمور ، ولكن كان مثل هذا النقد لمسئولين آخرين وفى أشد الأمور خطرا، أمراً لا يغتفر أى، كانت هناك منطقة لا يجوز للصحافة الاقتراب منها بالنشر وهى منطقة محددة بأشخاص معينين وموضوعات معينة (٤٣).

وهو ما عبر عنه عبد الناصر فى عديد من خطبه وتصريحاته فى هذا الوقت (٤٤).

وكان الذى يريده عبدالناصر لا يخرج أحد على النطاق الذى حدده، والذى وضع فى الستينيات إطارًا له فى (الميثاق).

والواقع أن آراء عبد الناصر فى (محاضرات محادثات الوحدة) يمكن أن تلقى ضوءا ثاقبا على المشكلات التى تواجه المثقفين فى هذا الوقت، فالولاء عنده كان ينتمى إلى نوعين من الولاء ينصرفان إلى نوعين من التعبير.

الولاء فى الرأى:

أى فى القضايا التى يحاول أن يطرحها المثقف، وهى القضايا التى لا تطوى فكرا أو أيديولوجيا مغايرة للنظام، أى المثقف الذى لا ينتمى صراحة لأى انتماء، خاصة تلك التى كانت تهاجم النظام بشكل مباشر، وفى صدد حديثه عن السبل التى كان يجب النظام فيها المحافظة على السلطة وقد كان من أهم هذه السبل تجريد أعداء هذه الثورة من أسلحة كثيرة لعل من أهمها عند عبد الناصر سلاح (الصحافة).

وعلى هذا النحو نتأكد أن عبد الناصر كان حريصا على الولاء للثورة مهما تكن طبيعة الرأى المخالف لها.

٠الولاء في الفكر:

أى فى القضايا التى كان يحاول أن يطرحها المثقف، والتى تنبع من أيديولوجية خاصة بها، وفى هذا الصدد، فإن عبد الناصر لم يكن ليطيق حرية الرأى التى تعتمد على أيديولوجية معينة خارجة عن (الولاء). و(الأمن) السياسى، وخاصة الأيديولوجية الليبرالية أو الدينية والشيوعية.

ولنضرب مثلا واحدا على مثقفى اليسار فى الصحف فى منتصف الخمسينيات قبل أن نستطرد - أكثر - حول نوعى الرأى والفكر.

ففى منتصف الخمسينيات لم يهتم عبد الناصر بهؤلاء حين اقتصر نشاطهم على الصعيد النظرى الكلامى، غير أنه راح يواجه، بعنف شديد، الذين انتموا إلى تنظيمات أو أحزاب [٤٥]، وقد ظل واضعا الصحفيين من الشيوعيين بوجه خاص فى قاع السجون مادام لم يتخلوا عن انتمائهم السياسى، يقول محمد سيد أحمد: (إن عبد الناصر كان يخشى كثيرا منا كتنظيم، ومن هنا، فإنه دخل معنا السجن فى مساومة لحل التنظيم، أو بحل التنظيم الذى يمكن أن يثير الجماهير ضده، كما كان يعمل ألا ننتخب كتنظيم، وأنا شخصيا بعد أن حل الحزب وعدت لأعمل فى الأهرام صحفيا فردا وليس خلال تنظيم.. لم يعد يخشى منى شيئا، بل أستطيع القول أننى بعد أن عدت إلى الأهرام بهذه الصفة لم أعد أحس بأى قيد فى الكتاب من هذا المنطلق)[٤٦].

وحتى بعد أن خرج الشيوعيون من السجون كان عبد الناصر يترك لهم حرية التعبير لكن لا يترك لهم قط حرية العمل السياسى بشكل جماعى، والتعبير عن ذلك فى الصحف بأية حال.

ويكمل شيوعى آخر - أبو سيف يوسف الذى عمل فى «مجلة الطليعة» بعد خروجه من السجن بأن عبد الناصر (كان مستعدا للتعاون مع الشيوعيين فى حدود أن يلتزموا بدور معين لا يتجاوزونه، وهو أن يكونوا دعاة ومبشرين بالاشتراكية فقط، على أن يبتعدوا - نهائيا - عن لعبة التواجد فى مؤسسات السلطة، على الأقل بشكل تنظيمى سياسى) [٤٧].

ولأن المثقفين من ذوى التيار العقيدى أصبحوا جزءا من اللعبة الدولية، فكثيرا ما كانت تصطدم بهم الثورة كلما ساءت علاقتها بإحدى الدولتين العظميين، وعلى سبيل

المثال، فإن موقف الثورة من الإخوان لم يكن فقط للخلاف الذى نشأ بينهما، وإنما كذلك لأن الثورة ، فى الفترة الأولى بوجه خاص، كانت تستهدى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإخوان المسلمين، فكان أحد عناصر موقفها منهم ارتباطهم بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية، أو على الأقل تخوف الولايات المتحدة من هذه القوى المناهضة فى الشرق، وهو ما يقال بشكل ما عن اليسار، ففى حين كانت علاقة الثورة بالولايات المتحدة تجنح للتهادن لم تردد فى القبض على عدد كبير من اليسار الذى كان يهاجم أمريكا فى ذلك الوقت، فحين هاجم عبد الرحمن الشرقاوى (النقطة الرابعة) كان رجال الثورة – كما يلاحظ الشرقاوى نفسه [٤٨] يرون أن أى هجوم على الأمريكيين هو فى الأساس الأول هجوم عليهم، فكان رد الفعل الرسمى هو منعه من الكتابة تماما.

ومن المثير للسخرية أنه حين بدأ رجال الثورة يتخذون موقفا مضادا من الولايات المتحدة سمحت الحكومة المصرية للسفارة الأمريكية فى مصر بنشر وتوزيع نشرة (مبدأ إيزنهاور) فى وقت لم تحرك ساكنا أمام الكتابات التى صدرت من اليساريين لمهاجمة المشاريع الأمريكية المشبوهة، فينشر محمد سيد أحمد كتابا بعنوان (مشروع إيزنهاور .. عدوان جديد).

وينشر عبد الرحمن الخميسى كتاب (لا يا إيزنهاور) .. إلى غير ذلك.

وقد كان عنصر الولاء يتأرجح حسب طبيعة اللعبة الدولية فى هذا الوقت ونخص بالذكر هنا موقف جريدة المساء إبان قيام حركة عبد الوهاب الشواف فى الموصل، إذ انفردت هذه الجريدة التى يسيطر عليها اليسار بالامتناع عن تأييد هذه الحركة التى قام بها ضابط بعثى، على اعتبار أن عبد الكريم قاسم مقرب من الاتحاد السوفيتى أكثر من جمال عبد الناصر نفسه. وقد كان من أثر ذلك أن أرغم خالد محيى الدين على الاستقالة، وفصل عدد كبير من الصحفيين والمثقفين فى هذا الوقت منهم سعد التائه.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت حركة اعتقالات واسعة فى ٩ يناير ١٩٥٩ بهؤلاء الذين لم ينتموا لسياستها وعارضوها من أمثال فيليب جلاب وطاهر عبد الحكيم وفخرى لبيب ونبيل صبحى.. وغيرهم. فى وقت كان فيه عدد من الصحفيين يرتدون من آن لآخر بين تأييد النظام أو إظهار تأييده.

ويلاحظ البعض فى هذا السياق أن جميع الصحفيين الذين تقع إسهاماتهم فى إطار ظاهرة الانتقال من موقف إلى موقف مناقض، احتلوا مناصب صحفية عليا تبدأ من رئيس مجلس الإدارة وتنتهى بمدير تحرير (٤٩).

وعلى هذا النحو. كان عنصر الولاء يرتبط بتوجيه عبد الناصر الأساسى، وما يمكن أن يمثل – كتوجيه تكتيكى – فى لعبة السياسة الدولية، ومع أنه يمكن القول مع عديد من المثقفين فى هذه الفترة أن جمال عبد الناصر كان أكثر الزعماء قدرة على مقاومة ضغط القوى الخارجية وإن كان يحرص أن يكون هناك هامش يستطيع فيه أن تكون علاقته بالخصم الأجنبى لا يصل إلى نقطة اللاعودة(٥٠). فإن ذلك كان يعنى فى النهاية أن عبد الناصر كان يرى فى عنصر (الولاء) للنظام أهم العناصر فى علاقته بالمثقفين وأكثرها إيثارا بالاهتمام.

وهو ما سنشير إليه خلال عديد من النماذج من الصحفيين والمثقفين.

بيد أن ثمة ملاحظة هنا لابد من الإشارة إليها قبل أن نصل إلى رصد أدوار هؤلاء المثقفين فى هذا الوقت، وهى أنه من الشائع لدى بعض الكتاب – أحمد بهاء الدين على سبيل المثال – أنه لم يعتقل صحفى أو مثقف يعمل بالكتابة خلال الصحف فى عهد عبد الناصر، كما لم يضيق عبد الناصر الخناق على صاحب (الرأى) لمجرد اهتمامه بالرأى المجرد ومن اعتقل من الصحفيين فى ذلك الوقت كان يعود دائما إلى نشاطات غير صحفية، ويؤكد هذا الرأى أحمد بهاء الدين فى أكثر من موضع بأنه لم يحدث أن أى صحفى أو كاتب حرم فى تلك الفترة من الكتابة ولم يحدث أن قطع رزق أحد من هؤلاء قط، ماداموا لا يرتبطون بتنظيم أو فكر مناهض (٥١).

معنى هذا أن بهاء الدين لا يأخذ الصحفى إلا بجريرته السياسية وانتمائه التنظيمى فقط، وهو ما يردده كثيرا ويؤكد عليه (٥٢).

والواقع أن هذا الرأى يمكن أن يكون صحيحا لو أنه طبق على بعض الحالات الخاصة التى لا تكون (القاعدة) ومنهم أحمد بهاء الدين نفسه، ومنهم بعض خاصة عبد الناصر وندمائه ممن كانوا يرتبطون به بصلة الصداقة أو القرب من أمثال محمد حسنين هيكل ومصطفى أمين فى الفترة الأولى قبل القبض عليه، أما فى التعميم، فإن عبد الناصر لم يكن ليسمح لأحد قط، فى الحالين: **الرأى المجرد أو الفكر التنظيمى بالتعبير الصريح المباشر للنظام.**

ومانراه من نماذج تشير إلى سماح عبد الناصر بالنقد إنما تشير إلى بعض هذه النماذج التى أشرنا إليها ، ويمكن أن يضاف إليها عديد من المسرحيات أو الأفلام أو الروايات الموجهة بسهام النقد ، فإن ذلك كان مسموحا به على أن يكون تحت مظلة النظام ، فضلا عن أنه كان مسموحا به فى مجال الفن فقط وليس الفكر بأية حال . وهو ما سنصل إليه الآن فى الجانبين : الرأى أو الفكر .

ومهما قيل من أن الصحافة تمتعت بحرية النقد والرأى فى فترات معينة، فإنه لا يمكن أن نغفل عديدا من الحالات التى ترد على هذا التصريح وتنفيه، وعلى سبيل المثال، فقد قبض على إحسان عبد القدوس فى عام ١٩٥٤ حين أبدى رأيا مخالفا لضباط الثورة فى ظاهره فزج به إلى السجن الحربى، وحين خرج من السجن الحربى صاح فيه عبد الناصر بعد استقباله ببيته (أنا بأعالجك نفسيا يا إحسان) [٥٣].

كذلك اعتقل عبد الرحمن الشرقاوى قبل أزمة ١٩٥٤ وبعدها، مرة لاتهامه بانحراف الرؤية فى رواية (الأرض) التى كانت تنشر حينئذ بحجة تعريضها بالثورة، وفسر هذا الموقف بعديد من الاتهامات التى حوصر بها فى ذلك الوقت منها أن حزب الشعب هو (هيئة التحرير)، مع أن الأرض عمل فنى، ولم يلبث أن قبض عليه مرة أخرى حين عاد من مؤتمر للشباب فى وارسو ، إذ حاول أنتقاد صور عساكر السجن الحربى الذين مثلوا مصر هناك بشكل سيىء بعد أن ارتدوا الملابس المدنية على أنهم من «الوفد» المصرى، وما كاد ينشر نقده على صفحات مجلة التحرير حتى وجد نفسه نزيل السجن الحربى، وفى هذه الحقبة منع من الكتابة إبان الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة (النقطة الرابعة) مع آخرين.

الأكثر من هذا غرابة ان عبد الرحمن الشرقاوى حين بدأ يكتب عدة مقالات حول سوء تطبيق الاشتراكية فى بداية الستينيات، وتحت مظلة النظام، وجد نفسه – فجأة – مفصولا ومنقولا إلى مؤسسة المصايد والأسماك مع غيره من الصحفيين والكتاب [٥٥].

وفى هذا الصدد لا يمكن إغفال حالة مثل حالة د. درية شفيق صاحبة مجلة (النيل) ورئيسة تحريرها حين قدمت للمحاكمة فى ٢٣ مارس ١٩٥٥ أمام محكمة عابدين بتهمة التجمهر وعقد اجتماع بدون ترخيص من الداخلية بقاعة (يورت)، وكانت فى فترة سابقة أقدمت على عقد اعتصام طويل فى (نقابة الصحفيين) للمطالبة ببعض الحقوق السياسية

للمرأة وهو ما يعنى عند النظام (بعدم الولاء) وخاصة أنها أعلنت ذلك لوكالات الأنباء العالمية وطيرت أخبارها آلات (التيكرز) فى صحف العالم.

وقد زاد موقف درية شفيق سوءا أنها راحت تستمر فى تأييدها - فى مجلتها - لمشروع إيزنهاور، وهاجمت دعاوى الاشتراكية فى وقت كان النظام المصرى فيه عام ١٩٥٥ فى طريقه للتعاون مع الدول الاشتراكية والمعسكر الشرقى.

وهذه هى الفترة التى تم القبض فيها على صبرى أبو المجد - المحرر بالمصور - بعد أن قام - على العكس من رغبة النظام - بإجراء استفتاء حول شكل نظام الحكم بعد انتهاء فترة الانتقال وجاءت نتيجة ذلك أن ٩١,١٥٪ يريدون حياة نيابية برلمانية تستند إلى أكثر من حزبين، وأجاب ٦٥ ٪ بضرورة انتخاب كل أعضاء البرلمان فى وقت كان النظام فيه فى سبيله للتخلص من الأحزاب والحياة النيابية، وسلك طريقا جديدا فى الحكم الشمولى.

ولا يمكن لمؤرخ هذه الفترة أن يغفل نموذج فكرى أباظة، فقد أعفى عبد الناصر فكرى أباظة من رئاسة مجلس إدارة مؤسسة دار الهلال ورئاسة تحرير المصور فى أغسطس ١٩٦١، وهو ما يعكس رفض النظام للرأى الآخر، ومهما يكن من موقف فكرى أباظة الخاص به[٥٦]، فإنه ما كاد ينشر مقالته بمجلة المصور يطالب فيها الدول الكبرى بإنشاء اتحاد فيدرالى من الدول العربية على أن تندمج فلسطين بأسرها فى هذه المجموعة وتشمل إسرائيل حتى تم إعفاؤه وتحديد إقامته فى بيته وحرمانه من راتبه ومنعه من الكتابة، ولم يعد فكرى أباظة ثانية إلى عمله إلا بعد عدة أشهر، وبعد أن اعتذر فى الأهرام اعتذارا مهينا، وكان صاحب إنهاء هذا السيناريو الغريب محمد حسنين هيكل.

الأكثر من هذا أن أحد وزراء عبد الناصر - حلمى مراد - ما كاد ينشر له فى مجلة (روز اليوسف) نقد للنظام حول عدم تنفيذ بيان ٣٠ مارس حتى قرأ فى صحيفة (الجمهورية) خبر إقالته، وخرج من الوزارة.

وتعدد حالات الاعتقال والنقل والفصل: جلال الدين الحمامصى،و محمد عبد المنعم مراد، حلمى سلام، لويس عوض، محمود السعدنى.. وغيرهم كثير، مما يقطع بأن النظام لم يكن ليريد نقدا حرا من ذوى الرأى بعيدا عن الانتماء السياسى لهذا النظام، أو توجيه النقد من داخل النظام وتحت مظلته.

ومهما قيل إن بعض حالات الاعتقال فى الستينيات كانت تحدث لخلاف كان يقع بين مراكز القوى، ومهما حاول صاحب هذا الرأى تبرير الاعتقال، فإن هذا لم يكن ليحول بين تأكيد قيمة (الولاء) مهما يكن الاتجاه الذى ترتبط به.

لقد كان (الولاء) مهما تعددت مصادره قائما، وكان يعد مؤشرا مهمًا على احتكار النخبة الحاكمة (عسكرية أو مدنية) للمناصب القيادية والتحكم فيها.

أما الانتماء إلى بعض الأحزاب القديمة والتنظيمات العقائدية فقد كان هذا يمثل الطامة الكبرى – كما أسلفنا – فوحيد رأفت، المعروف بميوله الوفدية، والذى كان قد اتخذ أكثر من موقف فى مواجهة الممارسة غير النيابية لمجلس قيادة الثورة أول مجيئه.. وحيد رأفت هذا، نال الكثير من عنت النظام حين حاول أن يعبر عن رأيه فى الصحف، وعلى سبيل المثال، فبعد إعلان دستور عام ١٩٥٦، أرسل وحيد رأفت برأيه حول دستور ١٩٥٦ إلى الأهرام فرفض النشر، وحين اتصل خالد محمد خالد بعبد الناصر – بإيعاز من وحيد رأفت – طالبا نشر مقالته، فإن عبد الناصر قال لخالد محمد خالد: «سيبك منه» [٥٧].

ولم يكد يمضى عام آخر حتى كتب وحيد رأفت مقالا آخر يحذر فيه من تدخل الاتحاد السوفيتى فى الشئون المصرية وذهب به إلى ثلاث صحف لنشره، غير أنه لم يستطع ذلك، ولم يلبث أن شهد عدة إجراءات لإرهابه كالمراقبة والتتبع لمدة أسبوع قبض عليه بعدها ليزج به فى السجن نهاية ١٩٥٧، وكاد النظام يورطه فى إحدى القضايا السياسية للتخلص منه[٥٨].

وبدهى هنا أن القبض على وحيد رأفت لم يكن لكونه صاحب موقف طارئ فى السياسة الداخلية، وإنما كان لموقفه السياسى السابق من ثورة ١٩٥٢.

ويمكن أن نضيف أن خالد محمد خالد، رغم ما تمتع به فى عهد عبد الناصر بحرية لم يحظ بها سواه، فإن حرية (الرأى) كانت مفتقدة، بدليل ما حدث لوحيد رأفت، وهو حادث كان يستشهد به خالد محمد خالد دائما، ليضيف بعدها أنه لم يكن – رغم وضعه الخاص – ينشر ما يريده، فحين كتب فى إحدى المرات (تحية للشعب السوفيتى) حين كان الاتحاد السوفيتى يؤازر مصر، فإن مقالته لم تنشر قط، رغم إلحاحه على إدارة النشر بالأهرام[٥٩]، ورغم إلحاحها عليه أن يكتب فى موضوع آخر غير هذا الموضوع.

هذا هو المصير الذى كان يلقاه صاحب الرأى، أما صاحب الفكر الذى ينتمى لفكر سياسى مغاير للنظام، فإن مصيره كان نفس المصير.

وهنا، نضطر للعودة ثانية إلى الخلاف الذى دب بين الماركسيين فى جريدة المساء وبين النظام فى الشهور الأخيرة من عام ١٩٥٨، قبض على الدكتور عبد العظيم أنيس بسبب مقالة كتبها بعنوان: (الحركة الوطنية العربية) على حين كان عبد الناصر ينادى بالحركة القومية العربية، كما لم تغفل اعتقالات أول يناير ١٩٥٩ المعروفة عددا هائلا من الشيوعيين الصحفيين الذين أرادوا اتخاذ موقف معارض، ارتباطا بالعقيدة اليسارية التى انتموا إليها، ومن ثم التنظيم الذى يحدد حركتهم من أمثال محمد الخفيف ولطفى الخولى وأبو سيف يوسف وعبد العظيم أنيس ومحمود أمين العالم وشهدى عطية ومحسن الخياط وصلاح حافظ وأمير إسكندر وغيرهم.

وعلى الجانب الآخر، راحت بعض الصحف (كأخبار اليوم) تلقى بالزيت فوق النار، نار الخلاف بين عبدالناصر والصحفيين الماركسيين لفترة ليست بالقصيرة، وتكرر هذا مرة أخرى حين اتخذ شيوعيو المساء موقفا من ثورة الموصل، يمكن أن تكون معارضة لموقف عبد الناصر منها، فاستبعد عبد الناصر خالد محيى الدين من المساء، وعين غيره، وما لبث أن أصدر قرارا بالفعل بفصل عدد كبير من المحررين الماركسيين.

هوامش الفصل السادس

(١) محاضر نقاش مع مصطفى أمين، رائد العطار، عبد المنعم الشرقاوى، إسماعيل صبرى عبد الله، أحمد حمروش، أيضا انظر: أحمد حمروش: مجتمع عبد الناصر ، ج ٢ السابق، ص ١٣٣.

(٢) محضر نقاش مع رائد العطار، السابق، أيضا: المنزلاوى، جريدة الجمهورية،: ماجستير قدمت إلى كلية الإعلام قسم الصحافة والنشر ١٩٨٦ ص ١٥ /١٠. ويقول خالد محيى الدين: «كان عبد الناصر يتوجه كل مساء إلى دار «الجمهورية» ليراجع بنفسه المانشتات والعناوين الرئيسية» أهرام ٢٦ /١٢ / ١٩٩٢ ح ٧.

(٣) أيضا: المنزلاوى، السابق ص ٢١.

(٤) رائد العطار، السابق، خاصة وقد كان رائد العطار مسئولا عن جريدة الجمهورية لفترة طويلة.

(٥) الوقائع ١٩٥٣/١/٢٢.

(٦) الوقائع ١٩٥٤/٦/٧.

(٧) الوقائع ١٩٥٧/٦/٢٩.

(٨) المنزلاوى، ص ٢١.

(٩) د. عواطف عبد الرحمن، دراسات فى الصحافة المصرية المعاصرة، دار الفكر العربى ١٩٨٥ ص ص ٥٤ ، ٥٥ .

(١٠) صباح الخير ١٩٨٤/٤/١٩ من حوار رشاد كامل مع صلاح حافظ.

(١١) الحسينى الديب، إدارة الصحف، دراسة نظرية وتطبيقية، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٦، ص ٤.

(١٢) عواطف عبد الرحمن، السابق ٥٥٤.

(١٣) السيد أبو النجا، مع هؤلاء، القاهرة ١٩٨٥ ص ٦٤.

ويذكر خالد محيى الدين أن عبد الناصر طلب منه شخصيا إصدار صحيفة «يسارية مسائية» لكى - كما قال له عبد الناصر - «تكون محدودة الانتشار والتأثير». انظر مذكرات خالد محيى الدين بالأهرام ١٩٩٣/١/٦.

(١٤) صباح الخير ٤ / ١٩٨٦/٩.

(١٥) جاء فى الأمر (١) من الرقيب «بأمر القائد العام يعلن الرقيب الحربى أنه بالنسبة لما بدر من بعض الصحف من محاولة نشر أنباء تشوه قومية ونزاهة الحركة العسكرية وتحميلها غير ما تهدف إليه من معان وأهداف يتبع الآتى بعد رقابة الأنباء العسكرية.

١ - تقدم الجريدة تجارب الطبع (بروفات) للرقيب الحربى لرقابتها.

٢ - يجب الحصول على أمر كتاب من الرقيب الحربى بإباحة النشر ويسلم هذا الأمر لمندوب الجريدة.

٣ - يقوم الرقيب الموجود فى إدارة كل جريدة بمطابقة ما يأمر به الرقيب الحربى على ما تعده الجريدة للطبع فورا.

٤ - أى مخالفة لما يشير به الرقيب الحربى تعرض الجريدة للمصادرة فى أول مخالفة ثم للتعطيل فى المخالفات التالية لمدد تتناسب مع درجة المخالفة.

د - أن القائد العام إذ يشكو الصحافة على ما أدته من مخالفات جليلة يأمل بأن تكون عند حسن الظن والثقة بالاستمرار فى خدماتها بالنزاهة والقومية المعهودتين حتى لا يضطر إلى تطبيق ما تقضى به الأحكام العرفية وهو فى الوقت نفسه يؤكد تأكيدا حازما أن الرقابة الحربية لا تمنع نشر أى نبأ صحيح مهما كان وأن ما يحذف فعلا من أنباء هو غير الصحيح منها فقط.

(١٦) وعلى سبيل المثال فقد ألغيت فى أول يناير ١٩٥٧ ولكن لتعود مرة أخرى فى ٣٠ مارس ١٩٥٧.

(١٧) محضر نقاش مع محمود سامى، سكرتير نقابة الصحفيين وذلك بمكتبه فى ١٩٨٨/١٠/١٣.

(١٠٨) ظلت مهمة هذا المكتب، كما هى، فى السبعينيات، وإن انتقل موقعه الجغرافى من وزارة الإعلام إلى (هيئة الاستعلامات)، فضلا عن دور الاتحاد الاشتراكى فى فترة تالية.

(١٩) روز اليوسف ١٩٥٣/٥/١١.

(٢٠) السابق.

(٢١) روز اليوسف ١٩٥٣/٥/١٨ .

(٢٢) روز اليوسف ١٩٥٣/٧/٢٧.

(٢٣) السابق.

(٢٤) المصرى ٢١ مايو ١٩٥٣.

(٢٥) روز اليوسف ١٩٧٦/١٢/٢٠.

(٢٦) محمد حسنين هيكل، بين الصحافة والسياسة، ص ٧٧.

(٢٧) على سبيل المثال انظر مقالتى هيكل بالأهرام فى ١٩٥٩/٩/٢٨ و ١٩٦٠/١/٢٧

(٢٨) روز اليوسف ٢١ / ١٢/ ١٩٥٩.

(٢٩) روز اليوسف ٢٨/ ١٢/ ١٩٥٩.

(٣٠) روز اليوسف ١/١/ ١٩٦٠.

(٣١) روز اليوسف ١٩٦٠/٣/٢١.

(٣٢) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس، السابق.

(٣٣) السابق.

(٣٤) أخبار اليوم ١٤/ ٥ / ١٩٦٠.

(٣٥) السابق.

(٣٦) جاء فى كلمة الرئيس عبد الناصر: «أنا باعتبر أن الصحافة يجب أن تكون رسالة أكثر منها سلعة أو تجار .. الإجراء الذى اتخذ لتنظيم الصحافة لم يقصد به أى فرد لأنه إذا كان يقصد به أى فرد كنا نتصرف معه لفرد ولا يكون تصرفنا مع الصحافة كلها كصحافة.. ولكن هذا العمل قائم على قناعة أساسها طبيعة المجتمع اللى احنا نبنيه والمجتمع اللى احنا بنعمل من أجله.. هذا المجتمع مجتمع جديد، صورته مختلفة عن الصور السابقة ليس هدفنا أن نغتصب مبانى ٥ أدوار أو ١١ دورا، ولكن القصد مما اتخذ أعمق من هذا بكثير.

المجتمع اللى إحنا حانبنيه قطعا لابد أن نبنى مجتمعا اشتراكيا ديموقراطيا تعاونيا متحررا من الاستغلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى.. المجتمع الذى نريد أن نبنيه بالقطع مش مجتمع القاهرة ولا النادى الأهلى ولا نادى الزمالك ولا نادى الجزيرة ولا السهرات بتاع الليل .. مش هى دى بلدنا بأى حال من الأحوال.. بلدنا هى كفر البطيخ.. القرية أى قرية هى دى نموذج بلدنا وهناك مشاكل بلدنا الحقيقية.. اللى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس اللى لابسين برانيط قش وبيشيلو الأرز طوال النهار لكى يعيشوا دى بلدنا.. ماهياش أبدا أن فلانة اطلقت أو اتجوزت ولا فلانة طلعت تجرى ورا فلان وسابت علان أبدا.. أنا كنت أفضل بدل الكلام عن هذا النوع من السيدات أعنى يكتب عن العاملات .. فيه عاملات طلعوا ياكلوا عيشهم بعرق جبينهم وبكفاحهم بشجاعة وشرف.

.. أننا إذا أردنا أن تكون عندنا فعلا صحافة يجب أن تكون فى خدمة الناس فى بلدنا. فى خدمة مجتمعها الأصلى الطبيعى اللى إحنا حينا منه .

أنا لا أظن أن أى مجتمع نظيف بيشجع على أن نتكلم فى الجنس بتيجى الجرايد دائما باستمرار تبين الناحية الجنسية.. إيه؟ لما نيجى ونقول إنا إحنا عايزين نحلق المجتمع الاشتراكى بحيث يكون فيه قطاع عام نبص نلاقى مقالة تقول لنا بيعوا القطاع العام.

هناك إعلانات لا تتمشى حتى مع كرامتنا كبلد.. لدرجة أن إعلانات السفارات الأجنبية على اختلافها اصبحت بند ثابت فى الصحف» الاهرام ١٩٦٠/٥/٣٠.

(٣٧) موسى صبرى، السادات الحقيقة والأسطورة، المكتب المصرى الحديث ط ٢، ١٩٨٥ ص ٥٢٣.

(٣٨) Dekmjiah. P.170

(٣٩) وعلى سبيل المثال، فقد لاحظت السفارة الأمريكية بالقاهرة فى مراسلاتها طيلة الخمسينيات أن الصحافة المصرية بالغت كثيرا فى إبراز دور عبد الناصر، وعلى سبيل المثال، ما حدث فى مؤتمر باندونج بشكل أصيب فيه مستر ايردوى المسئول فى السفارة بحالة من الذعر من شدة المبالغة.

(٤٠) أحمد حمروش، ج ٢ ص ص ١٧٦، ١٧٧.

(٤١) Dekmajiah, P 168.

(٤٢) Jbid, 168.

(٤٣) ليلى عبد المجيد، حرية الصحافة، السابق ص ٧٩.

(٤٤) يقول عبد الناصر: «إننا لا نسمح لواحد أن يطلب إلغاء جميع القرارات الاشتراكية والعودة إلى سيطرة رأس المال والاقطاع لأن هذا يخالف الميثاق».

انظر: محاضر محادثات الوحدة، مارس – إبريل ١٩٦٣، الأهرام، السابق ق ٤ ص ٤٥٢.

(٤٥) والتركور، الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط، المكتب التجارى للطباعة والنشر، بيروت ط ١ / ١٩٥٩ ص ٣٢٠، ٣٢٣.

(٤٦) محضر نقاش مع محمد سيد أحمد، السابق.

(٤٧) أبو سيف يوسف، السابق.

(٤٨) محضر نقاش مع عبد الرحمن الشرقاوى، السابق.

(٤٩) حماد إبراهيم، صورة الولايات المتحدة، السابق ص ٨٨٣ / ٨٨٤.

(٥٠) محضر نقاش مع عديد من المثقفين فى هذه الفترة وبوجه خاص مع أبو سيف يوسف، السابق، أيضا: فصول محمد حسنين هيكل التى نشرت بالأهرام حول عنوان (سنوات الغليان) وخاصة الحلقة ١٩ (١) فى ١٩٨٨/١١/٢١ فى رصد مراحل الصراع بين جمال عبد الناصر والرئيس السوفيتى خروشوف.

(٥١) عبر أحمد بهاء الدين عن هذا فى أكثر من موقع ربما كان أهمها فى ندوة حزب التجمع فى (لقاء فكرى) بتاريخ ١٩٨٨/٤/٧.

(٥٢) محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين، السابق.

(٥٣) محضر نقاش مع إحسان عبد القدوس، السابق.

(٥٤) الأكثر من هذا أن الشرقاوى يذكر أن محمد نجيب ما أن لمح صورة كاريكاتورية بريشة الفنان حسن فؤاد لقوات الهجانة وهم يضربون الفلاحين حتى أصر على اعتقاله، محضر نقاش مع الشرقاوى، السابق، أيضا كتاب انقلاب فى بلاط صاحبة الجلالة لروز اليوسف، عادل حمودة، ط٢ / ١٩٨٠ ص ١٤٠.

(٥٥) أحمد محمد المنزلاوى، جريدة الجمهورية، السابق ص ١٩٦.

(٥٦) يزعم أحمد بهاء الدين أن حالة فكرى أباظة لم تكن تسمح له بأن يفكر جيدا فيما كان يقوله، مؤكدا أنه كان دائم السكر، غير أن هذا لا يكون مبررا لموقف النظام الحاد جدًا من فكرى أباظة فضلا عن بقية المثقفين، محضر نقاش مع أحمد بهاء الدين، السابق.

(٥٧) مجلة الوطن العربى، باريس، ١٣ مايو ١٩٨٨، أيضا: محضر نقاش مع خالد محمد خالد، السابق.

(٥٨) محضر نقاش مع د. وحيد رأفت، السابق.

(٥٩) محضر نقاش مع خالد محمد خالد، السابق.

الفصل السابع

(أزمة المثقفين) في الستينيات

أوضاع المثقفين :

كان فشل محاولة الوحدة بين مصر وسوريا (سبتمبر ١٩٦١) دافعا للنظام ليعيد النظر من جديد فى الشكل السياسى والاجتماعى داخل البلاد والتركيز على العمل الداخلى .. فبعد أن استطاع هذا النظام فرض سيطرته فى السابق على المثقفين عقب إجراءاته الانتقامية (إبان أزمة مارس وبعدها) ، فإن معركة السويس خاصة كانت كافية لتحول السلطة تحولاً سريعا من «الشرعية الثورية» إلى وضعية جديدة عمق بها عبد الناصر شرعية «الأمر الواقع» التى أكدها طيلة فترة السيطرة على كافة تنظيمات الدولة ومؤسساتها وصحفها .

ولأن تجربة الوحدة وإخفاقها لا يهمنا هنا فى المقام الأول ، فسوف نشير إلى أن أهم آثارها كان انعكاسا على أدوار المثقفين فى فترة الستينيات ، وذلك ، خلال إعادة النظر فيما حدث وما يمكن أن يحدث فى المرحلة التالية حين سعت الدولة إلى طرح الميثاق أمام المؤتمر الوطنى وبدأ الإعداد والعمل لتنفيذ أول خطة خمسية للتنمية ، وقد سعى النظام لتحقيق هذا إلى مضاعفة الدخل القومى بتبنى الخطة القومية وخاصة بناء السد العالى والتصنيع إلى غير ذلك .

وعلى هذا النحو ، كان على الدولة أن تتعامل مع المثقفين بأسلوب آخر ، وإن كان الهدف الذى التزمت به منذ البداية ثابتا لم يتغير .

كان على الدولة أن تواجه المثقفين بتشديد قبضتها عليهم باستبعادهم رويدا رويدا بعد أن كانت السجون فى الفترة الأولى قد امتلأت بأعداد كبيرة من مثقفى اليسار الماركسى أو اليمين من ممثلى تيار الإسلام السياسى أو –حتى– مثقفى الليبرالية .

وكان على الدولة أن تستفيد من عدد محدود من المثقفين خارج السجون ممن لم يظهروا مناهضة تهدد النظام أو تثير حنقه ، كذلك أضافت إليهم بعض المثقفين من اليسار بهدف استقطاب ذوى الاتجاهات الفكرية فى تيارها العام .

وسوف نشير إلى أوضاع المثقفين خارج السجون قبل أن نتناول علاقتهم بأجهزة الدولة فى الستينيات .

أما الليبراليون ، فقد واجه النظام كلا من فريقى هذا التيار من السياسيين وأصحاب الانتماء الفكرى فيه ، فالمشتغلون بالسياسة من الوفد خاصة أصابهم العزل السياسى واضطروا - فى أغلبهم - إلى الصمت ، أمام الفريق الآخر، فقد حاول بعضهم أن يعبر عن أفكار، غير أن المعاناة التى تعرضوا لها جعلت الجميع يؤثرون الصمت فى هذه الحقبة.

أما الإخوان ، فقد كان ساستهم ودعاتهم مازالوا فى سجون عبد الناصر ، إذ توالت عمليات إفراج محدودة عنهم ، غير أن السمة العامة لديهم حينئذ كانت (الصمت) أيضا، إما للضعف الذى ألم بهم وإما لاستبعادهم عن مناطق التأثير السياسى .

وعدا محاولات فردية من أصحاب التيار الدينى من خارج تنظيم الإخوان - خالد محمد خالد و محمد الغزالى فيما بعد - لم يكن تأثير هؤلاء فعالا، خاصة مع استمرار قانون العزل السياسى ، أو امتلاك وسائل الإعلام والسيطرة على صحف الرأى .. وما إلى ذلك .

ويبقى التيار اليسارى ، فرغم أن أصحابه واجهوا مصير التيارين الآخرين فقد كانوا من أكثر التيارات التى يسعى النظام إليها لعقد مصالحه خارج (السجون) وداخلها.

ففى خارج السجون كان هناك عدد من المثقفين اليساريين من أمثال حسين فهمى وعبد الرحمن الشرقاوى وانضم إليهم لطفى الخولى ولويس عوض وسعيد خيال .. وغيرهم.

أما داخل السجون ، فقد كانت أغلبية اليسار يتعرضون لمحاولة عدم الفهم لما يحدث فى الخارج حيث شهدت الستينيات إجراءات اشتراكية كالتأميم وممارسات قامت بها الدولة ضد القوى المضادة [1].

نخلص من هذا كله ، إلى أن النظام بدأ مرحلة للاقتراب من اليسار دون غيره منذ أوائل الستينيات، لا (للتعاون) المخلص معهم ، ولكن فى محاولة للإفادة منهم أو فى إشراكهم معه - فرادى - وليس من خلال تنظيم ، وهو ما يذكرنا بالفترة التى سبقت عام ١٩٥٤ حين سعى النظام للإفادة من مثقفى التيار الليبرالى ووضع بعضهم فى بعض المناصب الإدارية أو الفنية فحسب .

وقد تم ذلك خلال عدة مراحل تمثلت فى فترات التحول السياسى التى شهدتها حقبة الستينيات حتى هزيمة ١٩٦٧ .

وقد بدأت المرحلة الأولى مع اليسار بمحاولات هيكل - رجل النظام - لاستقطاب اليسار خارج السجون .

تدويب الثلوج :

استخدم هيكل هذا التعبير «تذويب الثلوج» لأول مرة فى مقالاته التى كتبها حينئذ فى محاولة لاستقطاب المثقفين للنظام لإحداث (مصالحة) معهم .

غير أن هذا لا يكفى لتفسير إيثار النظام لليسار حينئذ ، ويظل السؤال قائماً :

لماذا اختار اليسار بوجه خاص ؟

(١) فى هذه الفترة كانت جماعات المثقفين داخل السجون ، تتجه –كما أشرنا– إلى النظام، كان المثقفون لا يؤمنون طيلة الخمسينيات بتنظيمات الثورة ، وها هم الآن، منذ بدايات الستينيات – يتحولون رويدا رويدا ، لا سيما منذ قرارات يوليو ١٩٦١، ليؤمنوا أن فى قمة السلطة مجموعة اشتراكية بدأ بناء الاشتراكية ، وأن السلطة تمثل بناء الاشتراكية ، وأن السلطة تمثل البرجوازية الوطنية التى ينبغى التحالف معها[٣]، كذلك ، فإن السلطة الناصرية على رأسها مجموعة اشتراكية ومن واجب الثوريين الاندماج فيها[٤].

(٢) فى هذا الوقت ، كان النظام يتجه كذلك بكليته إلى اليسار للاستعانة به فى خطط التنمية و الدفع بالقرارات الاشتراكية إلى حيز التنفيذ، خاصة بعد إخفاق تجربة الوحدة مع سوريا مما وسع التناقضات الحادة بين عبد الناصر والقوى الخارجية، ومن المفيد أن نذكر هنا أن عبد الناصر كان مدركا –على المستوى الشخصى– أن نظامه كان يدخل مرحلة القرارات الاشتراكية التى كان يدعو إليها فى وقت –كما كان يردد حينئذ– كانت هناك اشتراكية دون اشتراكيين .

(٣) وقد أدرك النظام كذلك ، أن اليساريين بجميع فئاتهم هم أبناء هذه المرحلة ومن ثم فإن التصالح معهم بشروطه يفيد فى التجربة الداخلية ، وهى تجربة لم يكن يحتاج فيها هذا الجدل القديم أو المعارضة المباشرة قط، يقول محمد سيد أحمد :

(–كان عبد الناصر يقول ، ويرسل إلينا من بعيد، إننى داخل ، داخل معارك كبيرة ليس فيها مكان لخلافات المثقفين أو اختلافاتهم .. كان يريد أن تكون رسالته مفهومة : يا مثقفوا مصر ، يا معتادون على ليبرالية الزمن القديم ، لقد ولى هذ الزمن.

ونحن اليوم نعيش معركة شرسة من الرجعية ، معركة لا مفر فيها من التنمية – نظام واحد – وليس أفرادا أو حتى مجموعات ، ولا يمكن أن نشغل أنفسنا فى هذا بدعاوى المثقفين القديمة، أن هذه الدعاوى ، أو التنوع فى الرأى وبيانه يضعف النظام)(٥).

كان هذا كله مقدمة ليبدأ محمد حسنين هيكل محاولة (ذوبان الثلوج) خلال سيناريو من مشهدين ، متواليين ..

المشهد الأول يبدو واضحا فيه تماماً أنه من صنع هيكل –كان النظام– وإخراجه، وهو ما يتمثل فى (صفحة الرأى) التى سعى إليها بالأهرام .

أولا : صفحة الرأى :

بعد الإفراج عن عدد معين من المثقفين فى فترة مبكرة ، كان هيكل – فيما يبدو– وراء عديد من قرارات الإفراج حينئذ، عرض عليهم هيكل إنشاء صفحة (للرأى) يتولاها فى صحيفة الأهرام لطفى الخولى مع عدد محدود من مثقفى اليسار .

وبالفعل أنشئت الصفحة ، وبدأ فيهامعركة من أشد معارك الحوار احتداما شارك فيها محمود الخفيف وعبد الرازق حسين وعبد الملك عودة ومجدى وهبة وميشيل كامل وكلوفيس مقصود، وتورط فيها كذلك مثقفون من شتى التيارات وهم وإن لم يكونوا جميعا من اليساريين أيديولوجيا غير أنهم يستخدمون منهج اليسار فى الكتابة وإلا فإنهم متباينون من حيث اقترابهم من اليسار وأيضا فى علاقاتهم بالنظام .

على أية حال ، استمرت مقالات صفحة (الرأى) لمدة شهرين (مارس / أبريل) عقدت بعدها ندوة كبيرة وامتد بها محمد حسنين هيكل طيلة شهرين آخرين (مايو/يونيو) بعدة مقالات جمعها بعد ذلك فى كتاب أسماه (أزمة المثقفين).

ومع أن لطفى الخولى أكد على أن حسنين هيكل صاحب فكرة صفحة (الرأى) الهدف منها التقاء المثقفين فى جريدة الأهرام حينئذ ، كما يزعم أنه هو –وليس هيكل– كان وراء فكرة مقالات (أزمة المثقفين) فمن المؤكد أن هيكل كان هو بنفسه صاحب دعوة (ذوبان الثلوج) – على حد تعبيره – بين المثقفين والسلطة على الأقل بالموافقة على إنشاء هذه الصفحة ، ثم الموافقة على أن يلتف حولها عدد كبير من اليساريين بوجه خاص.

المهم هنا أن لطفى الخولى نفذ الفكرة بسلسلة مقالات استعرض فيها بعض

القضايا التى لا تخرج عن قضايا المثقفين من حيث علاقتهم بالنظام السائد ورجع بهذه العلاقة منذ الحملة الفرنسية حتى ثورة ١٩٥٢ ، غير أنه لم يستطع أن يحدد السبب وراء حذر فئة المثقفين وابتعادهم عن السلطة بعد ذلك، وراح يتساءل: هل النظام هو المسئول؟ ثم عاد يسأل السؤال بشكل جديد ، ما سبب الخلاف بين المثقفين والنظام؟

هذا السؤال الذى لم يجب عنه لطفى الخولى راح عبد الرازق حسين يعزوه إلى الذات فى تفسيره للعلاقة بين الطرفين ، وقد حاول هذا المثقف الأخير جلد الذات حين أعاده إلى أزمة ثقة (بأنفسهم وثقة بالمجتمع) ، وهو ما يعنى أنه ابتعد عن لوم النظام القائد وإعادة اتهام المثقفين وتصوير قصورهم .

ومن المفارقات أن هذه الصفحة التى منحت للمثقفين بقصد مناقشة قضاياهم ، شهدت مقالات عديدة كتبها أساتذة جامعيون هاجموا المثقفين فى مصر واتهموهم بالسلبية ومن هؤلاء –على سبيل المثال لا الحصر– يمكن أن نذكر عبد الملك عودة الذى راح يشخص حالة المثقفين بعد الحرب الثانية بأنها تعود إلى الخوف والعزلة والانطواء والتشتت ولم يصل –كسابقه– لسبب جوهرى وراء سوء العلاقة بين المثقفين والنظام .

الأكثر من هذا أن عددا من صفوة المثقفين المعروفين حينما طلب إليهم الكتابة فى الصفحة أو المشاركة فيها بعد ذلك من غير المثقفين اليساريين فى الموضوع المطروح حول علاقة المثقفين بالسلطة ، راحوا يهومون حول مسائل نظرية تجنبا للوقوع فى أزمة مع النظام كالعقاد وإسماعيل مظهر وزكى نجيب محمود وحسين فوزى، وبدلا من أن يحاولوا تفسير الصدام الذى حدث بين الطرفين ويبحثوا عن حلول له ، فإنهم راحوا يدحلون فى تهويمات حول التعريفات ودلالاتها .

وهو ما يهدد الهدف الذى أقيمت من أجله –أصلا– حوار صفحة (الرأى) .

انتهت هذه المناقشات كلها إلى (النقطة) التى بدأ منها هيكل يواصل المناقشة بالهدف الذى بدأ به الصفحة منذ البداية ، ولم يغب عنه ، فتح ثغرة فى (جبل الثلج) بمقالاته التى اتخذت عنوان (أزمة المثقفين).

وهنا يبدأ المشهد الثانى .

ثانيا : أزمة المثقفين :

نشر حسنين هيكل فى صفحة الرأى ستة مقالات مهمة ، كان أولها فى ٢ يونيو ١٩٦١، وحاولت جميعها تحقيق (المصالحة) بين (قوة الدفع الثورى) وبين (المثقفين) بتعبيرات هيكل .

وكان يبدو واضحا أن المثقفين الذى يقصدهم هيكل، هنا كانوا هم اليسار المصرى.

وحين يعترف هيكل فى هذه المقالات بأن ما يسمونه (بأزمة المثقفين) ما زال مشكلة قائمة(٧)، فإنه يؤكد على ثلاث نقاط :

النقطة الأولى : أن التلاقى والامتزاج بين الطرفين أمر حيوى لتعميق مجرى العمل الثورى .

النقطة الثانية : أن هذه المحاولة لا تزد على أن تكون مجرد تأمل .

النقطة الثالثة : أنه بدا فى الفترة الأخيرة ، وكأن الثلوج تذوب ما بين (قوة الدفع الثورى) وما بين (المثقفين) ، وبدا وكأن هناك استعداد للتفتح راح يهز التحفظ والسلبية ويلاحظ فى هذا الصدد أنه فى أكثر من موضع يشير إلى العلاقة بين الطرفين بلفظة (كأن) ويضيف بعدها عبارة (الثلوج تذوب) ، أى ، أنه يوحى أنه ثمة مرحلة جديدة للعلاقة بين الطرفين توشك أن تبدأ ، وهى مرحلة تعكس العلاقة التى لا يريد لها أن تكون – كما كان فى السابق – نوعا من التعاون مع الثورة وإنما هى هذه المرة ولابد أن تكون نوعا من (التفاعل) الذى يفصله بوضوح فى هدف محدد ، وهو الهدف الذى تؤكده هذه العبارة التى يقول فيها : عن المثقفين:

« –لا أن يتفاعلوا» مع الثورة وإنما أن «يتفاعلوا» مع الثورة أن «يتبينوا» قضيتها أن «يأخذوها» أن «يعطوها» من فكرهم «نظريتها الوطنية» أن يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم ، عقيدتها الثورية .... »(٨).

وهذا يعنى ، بوضوح ، أن هيكل لا ينشد من مثقفيه غير أن يتبنوا أطروحات الثورة – كما هى– ويقتصر دورهم على مباركتها دون التدخل فيها أو معارضتها، فمن الواضح أن الثورة لم تعد تقبل الموقف القديم (التعاون) وإنما تعدته إلى نوع آخر من (التفاعل) الذى يؤيدها تأييدا مطلقا .

ويظل هيكل يلح كثيرا فى مقالاته حول هذا المعنى ، وهو يستشعر فى دخيلته ، فيما يبدو ، بغرابة هذا المطلب، ولذلك فهو يبرر هذا بأن ذلك : «حتى يتم التلاقى والامتزاج بينهما .. وحتى تظهر طاقات الاثنين معا وتذوب فى حركة النضال الشعبى حتى يتم ذوبان الثلوج »[٩].

وتتصل المقالات وتتواصل ، ويصل فيها رويدا رويدا إلى عدة ملاحظات تمثل ركائز فكرته ، ولايكف عن ترديدها ، منها ، اتهام المثقفين قبل الثورة وبعدها إما بالطبقية وإما بإيثار العافية ، إما بالانزواء وإما بالسلبية ، وعلى هذا ، يعود من آن لآخر إلى نقطة البدء وهى نقطة الولاء للثورة .

واتساقا مع موقف هيكل ، فإن موقفه عن عنصر (الولاء) يتخذ صورة (التعاون) من قبل ، فكما أنه لايكتفى (بالتعاون) مع الثورة ، كذلك ، لا يكتفى بالولاء السياسى بمعناه المعروف ، وإنما يطلب هذه المرة (الولاء الثورى) ، وهوالولاء الذى يكون المثقفون فيه شركاء مع الثورة –فى الظاهر– أما فى الباطن ، فهم تابعون لها، يدورون فى فلكها ، ولا يجسرون على الخروج عنها .

معنى هذا أن هيكل –لسان حال النظام– لم يكتف بالتعاون أو (الولاء) وإنما يطلب من المثقفين –فى سفور– أن يذوبوا فى النظام فلا يكون لهم رأى خارجه يميزهم أووضع يحدد كيانهم ، ليكونوا ناقدين أو منظرين من خارج هذا النظام ، بحجة تحقيق المشروعات الاجتماعية والاقتصادية التى تبدأها الدولة حينئذ .

كان النظام يدعو –على لسان هيكل– بتمثيل المثقفين فى الحكم ، لكنه فى الواقع لم يكن ليقبل، قط أن يكونوا فى موقع السلطة أو مشاركين فيها ، سواء أكان هؤلاء من النخبة القديمة –الليبراليين– أو النخبة الجديدة– الأيديولوجيين– وإنما كان سعيه الأساسى إلى بعض المثقفين الذين كانوا فى هذه اللحظة خارج السجون، ولا بأس من أن يضيف إلى هؤلاء نخبة (التكنوقراط)، بعد أن ينتخبهم من النظام ويهيمن عليهم .

ويؤكد هذا ويبرهن عليه أن هجوم هيكل على المثقف وسعيه إلى استقطابه ضمن آلة النظام ، كان يقترن بوضع غالبية المثقفين من شتى التيارات داخل السجون ، فما زال

الإخوان يلاقون الإعنات فى المعتقلات، وما زال الشيوعيون سيتمعون عن التأميمات الكبرى والقرارات الاشتراكية ، ومازال قانون العزل السياسى يحول بين مثقفى الفترة الليبرالية ، وبين العمل السياسى ، ومع ذلك ، فإن هيكل سعى خلال مثقفى اليسار، ممن خرج بعضهم من السجون كلطفى الخولى لمحاولة أسماها فى الظاهر (ذوبان الثلوج) ، ورآها فى الباطن السيطرة عليهم .

ومن هنا لا يجب أن تخدعنا هذه المحاولات التى يسعى إليها النظام فى هذا الوقت عن الهدف الرئيسى له .

ولايبقى مكان للاندهاش مع أحمد حمروش حين يقول : «غريب أن تظهر هذه المقالات فى وقت كان فيه خيرة مثقفى مصر وأكثرهم إخلاصا لهم داخل المعتقلات والسجون بتهمة الشيوعية»[١٠].

ذلك لأن هيكل كان يمهد لهؤلاء الذين سيفرج عنهم أو أفرج عنهم خارج السجون (الولاء الثورى) ، أى (الذوبان) فى محيط النظام ، كما كان يريد لهؤلاء الذين لم يفرج عنهم بعد أن يمهدوا ليلعبوا هذا الدور مع النظام بعد خروجهم ، وخاصة أن محاولات كثيرة كانت تبذل فى السجون فى هذا الوقت لعقد (صفقة) مع جماعات اليسار بوجه خاص فى حالة خروجهم من السجون .

ويرتبط بهذا أن النظام -فيما يبدو- كان يعيش فترة فراغ فكرى حاد بعد الانفصال، فحاول إثارة (أزمة المثقفين) ودفعهم إلى التفاعل مع الثورة فى ظروفها الجديدة فقد كان ذلك بالفعل يعبر عن هذا الإحساس المركز للسلطة بوجود فراغ «فى المجتمع يعجز العسكريون عن ملئه»[١١] و هو ما يفسر سعى هيكل لإنشاء صفحة (للرأى) أو افتعال أزمة (المثقفين).

كان هيكل يختلق الأزمات فى وقت كان المثقفون فيه يغيبون فى قضايا فلسفية ونظرية ، غير واعين لتحذيرات هيكل التى كان يرسلها لزملائهم وراء القضبان مهددا إياهم بأنه يمكن إخراجهم إلى الحياة من جديد «شرط أن يتخلى الحزب عن كل وجود مستقل وكل شخصية فذة وكل إرادة فى أن يحقق نفسه»[١٢].

وسوف يمضى وقت -حتى عام ١٩٦٤ - قبل أن يفرج عن كل الشيوعيين ليلعبوا

دورا محددا لهم سلفا فى الأجهزة السياسية الرسمية ، فى الفترة التى ينظم فيها النظام أجهزته ليطرح من خلالها مشروع الميثاق الوطنى .

وهو ما سوف نتوقف عنده الآن بالتفصيل خلال اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر الوطنى .. وما إلى ذلك.

وهذه هى أهم ملامح المرحلة الثانية :

* * *

أولا: اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى :

على حين كانت غالبية المثقفين لا يزالون فى السجون طيلة النصف الأول من الستينيات (أفرج عن بقية الشيوعيين عام ١٩٦٤، والإخوان عام ١٩٦٥ ليقبض عليهم من جديد ...) فإن تكوين اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى فترة التحضير لم يشهد تعاون أى من المثقفين من ذوى الانتماء السياسى ومن شتى التيارات وحتى بعد أن حدد أعضاء اللجنة وبدأت الاجتماعات لم تتضمن أسماء هؤلاء الأعضاء من المثقفين غير أولئك الذين ليست لهم ارتباطات حزبية ليبرالية أو عقيدية سواء من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .

كان وراء تكوين هذه اللجنة أن عبد الناصر أراد الاستفادة من ذوى الاتجاه الفكرى خارج السجن ممن ينتمون له فى الستينيات بالولاء ، إما من لم يدينوا له بالولاء فقد أشرع فى وجوههم منذ اليوم الأول قانون العزل السياسى .

المهم أنه فى ٨ نوفمبر عين مرسوم جمهورى ٢٥٠ عضوا فى اللجنة التحضيرية من جميع الفئات ، وما لبث أن حدد عبد الناصر هدف المؤتمر فى خطابه إلى أعضاء اللجنة التحضيرية فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ ، أى قبل الجلسة الأولى بيوم واحد ، كان الهدف هو – كما قال :«التحضير لمؤتمر وطنى يمثل القوى الشعبية ، .. (و) .. يضع الميثاق ، الذى يكون بدوره أساس الانتخابات العامة القادمة بعد انتخابات القواعد الشعبية التأسيسية للاتحاد القومى التى ينبثق منها بالانتخاب الحر المؤتمر العام للاتحاد القومى الذى يضع الدستور»[١٣] وبعد أن حدد مهمة اللجنة أوصى «بالانتهاء منها فى مدى لا يجاوز شهرا» وراح يطالب فى خطابه بتنفيذ خطوات العمل الوطنى حتى تقديم الميثاق قائلا:«المثقفون همه اللى عليهم يعملوا نظرية» [١٤]، مستطردا بأن هذا لم يكن مطلوبًا من

النظام من « قبل لا زلنا نسير فى تجربة واحنا بالنسبة لثورتنا أساسها التطبيق السابق للنظرية» ، ثم عاد ليطالب بنظرية لنمضى مع التطبيق العملى للفترة القادمة» .

معنى هذا أن عبد الناصر كان ومازال يعترف فى هذا الوقت أن الثورة لم تنجز النظرية وهو دور المثقفين الذى ينتظر منهم .

وقد شغلت اللجنة منذ اليوم الأول لاجتماعها –٢٦ نوفمبر ١٩٦١– بالمشروع المقترح الذى تقدم به أمين عام اللجنة –أنور السادات– .. بنقطتين :

– ماهية القوى الشعبية التى يجب أن تمثل فى المؤتمر الوطنى .

– وكيفية تحقيق تمثيلها .

وطيلة شهر هو عمر اللجنة التحضيرية تعرضت اللجنة بالفعل لعديد من القضايا فى ضوء هاتين النقطتين خاصة فى حوار بين الأعضاء وعبد الناصر الذى كان يحضر بعض هذه الاجتماعات ، وقد أسفرت اللجنة عن عديد من القضايا ، غير أن أهم ما أسفرت عنه كان تحديد مواقف المثقفين المشاركين فى هذه الفترة .

وقد تحددت ، بالفعل ، مواقف المثقفين فى هذه الفترة .

منهم من أثر المهادنة التى تأخذ شكل التأييد الصريح دون أن يجشم نفسه المشاركة الفعلية على الأقل خلال الصحف وإدلاء الرأى الصريح، وظل عدد آخر منهم ملتزمين بالصمت الذى فرض عليهم فى السجون فلم يستطيعوا المشاركة فى هذه الجلسات أو اللجان أو القرارات المنبثقة منها.

وسوف نعرض لهذه المواقف كلها خلال مادار فى هذه اللجنة لاسيما وأن أغلبها –كما أسلفنا– كانوا يدينون بالولاء للنظام .

منذ صدر قرار (اللجنة التحضيرية)[١٥] سعى النظام إلى تأكيد دورها (التنظيمى) الذى قامت من أجله ، وتحديد الكوادر التى تسيطر عليها ، ورصد حركة تشكل اللجان والمناقشات التى دارت فيها بما يؤكد أن الدولة أرادت الإفادة فى (تأطير) أيديولوجيتها الخاصة بها[١٦].

وبالجملة ، كانت اللجنة يسيطر عليها عسكريون وتتجه فى سير جلساتها خلال عسكريين .

ففى فترة الإعداد لوحظ أن التقارير التى كانت تتحدث عن قيام اللجنة كان يقوم بها عسكريون أو من أصل عسكرى كتقرير زكريا محيى الدين على سبيل المثال (١٧)، وتقارير عدد آخر من أمثال كمال الدين حسين وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى خاصة حين أعلن عن تشكيل اللجنة بالفعل فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٠.

ولوحظ أن اللجنة اقتصرت فى تشكيلها على عدد من الأعضاء ممن يؤمن جانبهم، ففى الوقت الذى كان المثقفون الحقيقيون فيه فى السجون ، تكونت اللجنة أساسًا من العسكريين وعدد آخر من التكنوقراط وعدد ثالث من ذوى الفكر الذين ينتمون بالولاء الفعلى لعبد الناصر منذ منتصف الخمسينيات خاصة.

فنلخرج من الإجمال إلى التفصيل .

(١) إن القرار الجمهورى بتشكيل اللجنة نص على أسماء عدد كبير من العسكريين منهم عبد اللطيف البغدادى ، وعبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وكمال الدين حسين وأنور السادات وحسن إبراهيم وثروت عكاشة وعبد القادر حاتم وصلاح دسوقى .. وغيرهم .

(٢) ومن التكنوقراط كان : أحمد عبده الشرباصى وعبد المنعم القيسونى وكمال رمزى ستينو وعزيز صدقى ومصطفى خليل ومحمد النبوى المهندس .

(٣) ومن ذوى التوجه الفكرى : إحسان عبد القدوس وأحمد بهاء الدين وحسين فهمى وأحمد عزت عبد الكريم وخالد محمد خالد وسليمان الطماوى وطه حسين وعائشة عبد الرحمن والشيخ محمد الغزالى .

وهؤلاء كما نرى ، كانت معارضتهم للنظام لينة ، وولاؤهم له أوضح وأرجح .

ولا بأس من التذكير مرة أخرى بأنه هيمن على اللجنة عدد كبير من أعضائها من العسكريين وأن أمين عام اللجنة كان أنور السادات ، كما كانت اللجنة كلها خاضعة لإشراف هيمنة جمال عبد الناصر ، أضف إلى ذلك أن جماعة التكنوقراط كانوا يسيطرون على أجهزة الدولة ووزارتها، فالقيسونى وزير الاقتصاد وكمال رمزى ستينو وزير التموين وصدقى وزير الصناعة ومصطى خليل وزير المواصلات إلى غير ذلك .

أما جماعة المثقفين ، فإنه فضلا عن فهمهم لطبيعة النظام وإثاره (للولاء) فى المقام الأول ، كانوا جميعا من أصحاب المناصب الرسمية ، فحسين فهمى ما زال (نقيبا للصحفيين)، وأحمد سعيد مازال مسيطرا على صوت العرب ، وحسنين هيكل وإحسان عبد القدووس مازالا مهيمنين على صحف الدولة ومجلاتها : الجمهورية والأهرام ، وروز اليوسف، أما الأساتذة الجامعيون الذين اختيروا فقد كانوا منحازين للنظام وواعين لمطالبه كزكى نجيب محمود وسليمان الطماوى وعزت عبد الكريم .. وغيرهم .

ويلاحظ أن القوى الشعبية التى مثلت فى هذه اللجنة لم تكن على مستوى فكرى عال، وعلى سبيل المثال ، فإن اللجنة الفرعية فى إحدى جلسات يوم ١٢/١٧ راحت تقسم هذه القوى الشعبية إلى ثمانى قوى ليس من بينها بأية حال أحد المثقفين ، اللهم إلا عددا بسيطا يقتصر على الطلبة وهيئات التدريس بالجامعة، بينما تتوالى أعداد كثيرة من القوى الأخرى (الفلاحون / عمال الصناعة والتجارة / الرأسمالية الوطنية / النقابات المهنية/ موظفو الحكومة/ القطاع النسائى).

أى يمثل المثقفون فئتين من عشر فئات بل ارتفعت أصوات المثقفين أنفسهم وبين أعضاء اللجنة ولأكثر من مرة باستبعاد الطلبة ، ففى معرض تحديد القوى التى تمثل فى اللجنة راح د.زكى نجيب محمود ينادى بأنه يجب « ألا يعد الطلبة قوة من القوى ، لأن الطلاب مجموعة فى دور التكوين ، وبالتالى فليس نشاطها من النوع الذى يجاوز تأثيره إلى غيرهم من الناس . فالطلاب يتلقون ولا يلقون »[١٨] ، وعاد مرة أخرى أمام الهجوم الذى تعرض له لرفضه تمثيل الطلبة يؤكد «لا يمكن تمثيلهم إلا إذا ناقضنا أنفسنا»[١٩].

وعلى هذا راح يعيد نسبة التمثيل دون أن يضمنها نسبة للطلبة .

* * *

وكما صدر قرار اللجنة من أعلى سلطة – من عبد الناصر– وشارك فى تحديد إطاره العام خلال جلسات تقارير عدد من العسكريين ، كذلك ، انعكس هذا على الدور الذى قام به المثقفون داخل اللجنة من القضايا التى طرحت ، فرغم أن هناك عددا من القضايا التى تناولت وتفاوتت بين الاتجاه الاشتراكى الذى نادى به النظام والاتجاه الدينى الذى نادى به أصحاب التيار الإسلامى داخل اللجنة[٢٠] ، فسوف نتوقف عند عدد من القضايا نستطيع

بها الكشف عن الدور الذى قام به المثقفون داخل اللجنة و القضايا التى نادوا بها .

بين الرحمة والحماية :

كانت أهم القضايا التى أثيرت فى اللجنة وعمل على طرحهاعبد الناصر فى خطابه السابق أول الجلسات هى قضية (العزل التى نادى بها فى بيانه، وعزل هذه القوى السياسية القديمة بما فيها أصحاب الاتجاهات الفكرية ، وقد سمى الجميع (أعداء الشعب).

وعلى أثر ذلك طالب خالد محمد خالد أمام عبد الناصر بإعادة الحريات العامة لجميع التيارات ، وأشار إلى قضية مثقفى اليسار الذين يلاقون التعذيب فى وقت يدعى فيه النظام الإشتراكية ، وقد طالب لهؤلاء تحديدا بالعدل لأنه – على حد تعبيره – لا ينبغى أن يأخذوا أبدا بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى . لنقيم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى»[٢١] وراح عبد الناصر يجيب عن هذا بصراحة مشيرًا إلى الإخوان الشيوعيين قائلا لخالد محمد خالد «العملية ليست مؤاخذة .. العملية ليست عدلا .. العملية أننا لانقف هنا لنقول إننا نطلب الرحمة والعدل لأننا لسنا فى محكمة .. إننا لا نحاكم الشعب بأى حال .. نحن ننصف الشعب ونؤمن الشعب فإذا كنت الآن ذاهبا للقتال فى معركة فيجب أن أطمئن على أن الجيش الذى معى ويقاتل فى هذه المعركة قيادته مؤمنة بهذه المعركة ، فإن كل العساكر الذين سآخذهم معى سيكونون ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادات» .

وبعد أن راح عبد الناصر يردد أكثر من مرة أن الإخوان كان لهم جيش مسلح كان يقضى على الشعب ، راح يشير إلى الشيوعيين «يأخذون تعليمات من بلغاريا» ثم عاد ليصف هؤلاء بأنهم عملاء ولا يمكن أن أترك للعملاء سبيلا لكى يغرروا بالشعب.. هل من العدل أن يوجد حزب فى هذا البلد يأخذ أوامره من الخارج ؟ هل أتركهم؟» وراح يضيف: « قلت بالأمس إن كل ما نريده أن نعمله ، هو ألا يتولى هؤلاء الناس القيادة السياسية لا أن تعمل لهم محكمة عسكرية ولا يعمل لهم محكمة أمن عليا ، ولا أن أوقع قرارات بشنقهم ولا بإعدامهم ، ولن آتى بهم هنا كى تحاكموهم ، لأن الموضوع ليس موضع رحمة وعدل ولكن الموضوع هو حماية هذه الثورة»[٢٢].

وترك عبد الناصر إعداء اللجنة التحضيرية ليوجه كلامه إلى خالد محمد خالد فيقول:

« – إننا عندما نتكلم عن هذه العملية ، إن العملية ليست محكمة ولامحاكمة ولا مؤاخذة ولا شعارات عالية طنانة.. أبدا .. أنا قلت بالأمس بالذات إن العملية ليست شعارات حتى الاشتراكية ..

ولكن لابد لنا أن نضع أساسًا لأننا لا نستطيع أن نرك الأمور بلا مسميات، ولكن الأمر هو حماية هذه الثورة ، حماية هذه الثورة من أعدائها .. فمن هم أعداؤها؟ هذا موضوع تقديرى : هل نستطيع أن نقول إن الثورة لا أعداء لها . هل يستطيع أحد فى هذه الغرف أن يقول إن هذه الثورة الاجتماعية ليس لها أعداء ؟ قطعا هناك أعداء .. الأمر تقديرى . هل تقصد أنت بكلامك إجماليا الإخوان المسلمين أو الشيوعيين أو الإقطاعيين؟ هل تقصد أنه لا يوجد بأى حال من الأحوال أعداء لهذه الثورة الاجتماعية ؟ لا أتصور ذلك..»(٢٣).

ولم يتوقف عبد الناصر ، بل راح يؤكد بشكل مستمر على موقفه من القوى المعارضة له ، فقال :

«فلو جاء أحد وعمل دستورا رجعيا . أعنى أنه لو فرض أن أتينا نحن بأناس ليضعوا دستورا وقالوا فيه الإقطاع والرجعية فسوف أذهب وأرتدى البدلة «الكاكى» وأعمل ثورة عليهم من أول وجديد/ فمهما تكلفنا فلا عودة إلى الوراء بأى حال من الأحوال»(٢٤).

ولفظة «الكاكى» هنا تستوجب منا التوقف هنيهة لما أثارته بعد ذلك من معنى مغاير للمعنى الذى قيلت فيه .

الواقع أن ارتداء «الكاكى» يعنى فى حقيقته معنى مواجهة القوى القديمة –أى السياسة والرجعية – وليس مواجهة (ا لمثقفين) كما يحلو للبعض أن يردد دائماً .

لقد قيل كثيرا أن عبد الناصر قال لخالد (البس لك كاكى) فى مواجهة هؤلاء الذين يمثلون القوى الفكرية فى البلاد ، وهذا غيرصحيح. إن هذا المعنى ارتبط –بالقطع– بالموقف الذى اضطر فيه عبد الناصر أن يؤكد أنه على استعداد للقيام بثورة أخرى بعد ثورة ١٩٥٢ فى حالة ما إذا فكرت هذه القوى الرجعية – وكانت فى أغلبها من الملاك

والإقطاعيين – وليست قوى التيارات الفكرية بالتحديد ، خوفا من أن تعاود هذه القوى انقضاضها على الثورة ومنجزاتها . ومن الإنصاف أن نضيف هنا أن عبد الناصر كان متأثرًا في هذا الوقت بالأمة الخاصة التى تعرض لها بعد الحركة الانفصالية مع سوريا عام ١٩٦١ ، فضلا عن تجاربه السياسية السابقة مع السياسيين القدامى من العهد السابق .

فعلى الرغم من أن كثيرين كانوا قد أكدوا فى انتخابات الاتحاد القومى فى سوريا قبل الانفصال على ضرورة إبعاد عدد من السياسيين السوريين المشكوك فى ولائهم لعبد الناصر لدولة الوحدة ، وشطب اسم مأمون الكزبرى –بوجه خاص– من الاتحاد القومى،.. رغم هذا ، فإن عبد الناصر رفض تماماً هذا ، ومع ذلك فقد كان أول من انقلب عليه هو الكزبرى نفسه[٢٥] ، وقد كان هذا يرتبط –فى الوقت نفسه– برفض عبد الناصر– كما أشير عليه كذلك بشطب أسماء ١١ ألف عضو من سوريا ، كانوا قد دخلوا الاتحاد القومى فانتهى الأمر بالحركة الانفصالية –كما يعترف عبد الناصر– بأن الرجعيين من أعداء الوحدة والثورة فى الاتحاد القومى هم الذين تآمروا عليه.

وقد كان عبد الناصر من الذكاء بأن صاح فى خالد محمد خالد وهو ينظر إلى فلاشات آلات التليفزيون وأجهزة الراديو قائلا:«الرحمة بالشعب قبل أن ترحم هؤلاء .. والعدل بالشعب قبل الرحمة بهؤلاء»[٢٦].

وواضح هنا أن عبد الناصر كان يضرب مثلاً بالسياسيين المرتدين ، ثم يقارن بينهم وبين حالة السياسيين المصريين من شتى التيارات ، فى الوقت الذى كان يضمن فيه المثقفون شريحة هؤلاء السياسيين ، فبعد أن يستفيض طويلاً فى تجربة سوريا ، وما انتهت إليه يقول بأسى شديد «كان فى سوريا برلمان وكان فيه شيوعيون واشتراكيون»[٢٧].

وهو فى هذا وضع التيارات الفكرية بين هؤلاء السياسيين بل وفى مقدمتهم كذلك.

وبعد أن يذكر جمال عبد الناصر خالد محمد خالد بأنه لم يصادر له أى مقال أو كتاب بعد عام ١٩٥٤ على وجه التحديد ، يعود خالد ليدافع عن هؤلاء الذين ينتمون إلى العهد الماضى قائلا:

«لماذا نضع أعيينا على نقائض العهد الذى اعتبرناه بائدا»[٢٨].

وهو فى هذا يذكر عبد الناصر بشىء من الاستنكار لما ذكره عن إقامة (حرب

وقائية) ضد هؤلاء الذين يحث الآن على أن يعزلوا سياسيا ، فيعود عبد الناصر ليقول له:

« العملية ليست إدانة بل كما قلت إننا نبحث عن الحقيقة وإننا نريد أن نأخذها من تجربتنا في العشر السنوات التى كانت قبل الثورة على أى شيء كانت تدل تجربتنا ، هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية ؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعى ؟ هل استطعنا أن نقضى على الاستغلال السياسى و الاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى؟ أبدا لم نستطع .. و .. هل الديموقراطية التى تتكلم عنها بمعناها القديم مكنتنا نحن الشعب من القضاء على الاستغلال السياسى أو الاستغلال الاقتصادى أو الاستغلال الاجتماعى ؟ أبدا»[٢٩].

وبعد أن يستطرد عبد الناصر طويلا عن تجربته فى العهد الماضى قبل الثورة يؤكد على عبث الكلام عن الحرية السياسية ، يقول لمحدثه :«إننى مازلت أقول إنك تبحث عن المظهر»[٣٠]، ولا يلبث أن يعود إلى التعبير الذى حاول خالد محمد خالد التدليل به على مظهر الثورة الجاف تعبير(الحرب الوقائية) ليرد الكرة مرة أخرى إلى مؤكدا له أن اللجوء إلى أسلوب الثورة فى تلمس العزل أو الإجراءات التى تحول دون عودة القوى القديمة هو: «لأننا نريد أن نحمى هذه الثورة من انقضاض الرجعية وسيطرة رأس المال ، نحميها من أن نضحك على أنفسنا ونقول إنها ديموقراطية، وهذه الديموقراطية لا تكون إلا ديكتاتورية رأس المال وديكتاتورية الإقطا ع»[٣١].

ومما سبق ، فقد وضح تماما هنا أن القضية الخلافية بين خالد محمد خالد وجمال عبد الناصر كانت هى قضية العزل السياسى ، وهى القضية التى سيوسع لها حواراً طويلاً طيلة جلسات اللجنة ، ويشارك فيها عدد كبير من السياسيين والمثقفين

والحقيقة أنه بدءا من الجلسة السابقة –التى تغيب بعدها عبد الناصر– عادت قضية العزل السياسى لتطرح نفسها بعنف شديد حتى أنه خصص لها جلسات خاصة ويختلف حولها كثير من المثقفين من أمثال :أحمد بهاء الدين[٣٢]، وأحمد الشرباصى[٣٣] وعائشة عبد الرحمن[٣٤] ومحمد البهى[٣٥] وأحمد سعيد[٣٦].. وغيرهم ، وبدأت دائرة العزل تتسع رويدا رويدا لتضم فى دائرتها رجال القصر والوزراء وأعضاء الأحزاب وأعضاء البرلمان والأسرة المالكة، أى من شاركوا فى إفساد الحياة النيابية قبل الثورة ، ثم تعود الدائرة لتضيق ليتميز فيها أكثر أصحاب الفكر السياسى بوجه خاص، وبالتحديد فإن الليبراليين

القدامى والشيوعيين والإخوان المسلمين كانوا أكثر العناصر الذين تحيط بهم دائرة العزل وتضيق عليهم من آن لآخر .

ورغم أنه قد ارتفعت بعض الأصوات ضد قانون العزل ، فإن صوت خالد محمد خالد كان أعلى الأصوات قاطبة ، وبعنف شديد رغم اعتراض محمد فؤاد جلال عليه وتضييق الخناق حوله بإيعاز من النظام .

ومهما يكن ، فقد كانت اللجنة قد استجابت لضغط النظام ومسايرة اتجاهه إلى قرار العزل و الموافقة عليه ، ففى الجلسة السادسة عشرة تم إقرار تعريف لعقوبة العزل السياسى على أنها «الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية المقررة لمجموع الشعب والاستبعاد من المشاركة فى أى تنظيم سياسى سواء فى القاعدة أو المراكز القيادية للتنظيم السياسى أو التنظيمات الاشتراكية المتصلة به كالنقابات والجمعيات التعاونية والاتحادات والجمعيات المهنية » . وراحت اللجنة فى تقريرها تقسم العزل إلى نوعين : عزل خاص بأعداء الشعب وحدد فئات خاصة به ، ونوع آخر من الاستبعاد وهو خاص بالفئات التى تتعارض مصلحته فى هذه المرحلة – كما يشير القرار – مع مصلحة الشعب[٣٧].

والحاصل أنه رغم أن خالد محمد خالد بذل قصارى جهده أمام تنفيذ قانون العزل، الذى سيحرم منه الكثير من ذوى الاتجاهات الفكرية من الاشتراك فى القرار السياسى والتنظيمات السياسية .. فإنه وجد مقاومة شديدة أمامه ، قال يائسا مما يراه إن «العدل بالصورة والطبيعة اللتين درسناه بهما لا ضرورة لهما ولاتدعو إليه حماية مكاسبنا وانتصاراتنا كما لاتدعو إليه الاشتراكية .. (و) .. لا ضرورة للعزل . إننا ونحن ذاهبون فى إقامة مجتمعنا على الأساس الذى قاله الرئيس –جميع الديموقراطية للشعب– لا أود أن نبدأ رحلتنا النبيلة هذه بإجراء لا أراه ديموقراطيا .. ورغبتى فى أن أصرف نفسى وأفى أن أفلح فى صرفكم عن فكرة العزل» [٣٨].

وراح يوضح للجنة أن من وصفوا أثناء مناقشة قانون العزل بأنهم من أصحاب الخيانة ومعاونة المستعمر الأجنبى ، فإن هؤلاء فى رأيى – كما يؤكد –أعداء الوطن لا أعداء الاشتراكية ، وإذا كان للوطن عدو ، فيجب أن يؤخذ بجرمه وأن يحاكم المحاكمة العادية– أما أعداء الاشتراكية فأخشى – ونحن بصدد توقيهم – أن نكون قد أسرفنا فى مخاوفنا[٣٩] ولأن خالد لا يوافق على قانون العزل ، فإنه لا يوافق، بالتبعية على مناقشة هذا

التقرير « لأننى كما قلت سأعتذر عن عدم الموافقة على مبدأ العزل»[٤٠].

ويتعرض خالد لأصحاب العزل -كما تراه اللجنة- فيفند ما يذهبون إليه بالتعميم ، ويرى أنهما اثنان : أصحاب الثروة والماضى السياسى ، و بالنسبة لأصحاب الماضى السياسى -وهم شرائح المثقفين - فيشير إلى أن الزعم الذى يؤكد ضدهم أنهم أفسدوا الحكاية السياسية فى الماضى ، فقال بوضوح : «إننى أظن أن أكثرهم إن لم يكونوا جميعا قد ماتوا وشبعوا موتا .. مات الذين كانوا يعطلون الدستور والذين كانوا يزورون الانتخابات لمصلحة أقلية ضئيلة يحميها الاستعمار والقصر، هؤلاء قد ذهبوا جميعًا»[٤١]. وقد دفع هذا كله خالد محمد خالد إلى أن يصيح فيمن حوله «إن اللجنة أسرفت ، أو أخشى أن تكون قد أسرفت وهى تتصيد لعملية العزل ، فئات وأفرادا» [٤٢].

ومع أن عددا كبيرا من الحاضرين راحوا يعترضون على موقفه ، فإنه يقول بعد دفاع طويل يائس : «لا ضرورة للعزل ، ففى القوانين العادية ما يكفل نبذ كل معتد أثيم» [٤٣]، ولم يمل من ترديد ما أشار إليه عشرات المرات طيلة الجلسات ملخصًا اقتراحا مؤداه : « أن يترك أمر الذين يراد عزلهم لأحكام القانون العام» [٤٤].

ولم يتخذ موقفا مشابها لموقف خالد محمد خالد طيلة الجلسات غير مصطفى البرادعى نقيب المحامين ، غير أنه اتجاه بشراعة ناحية مختلفة ، وهى ناحية الصحافة ، ففى الجلسة الثامنة وقف نقيب المحامين يندد بالمناخ الذى تنتقص فيه الحريات ، هذا المناخ الذى لا يستطيع مثقف أو كاتب فيه أن يخرج برأيه إلى النور لثقل القيود الموضوعة على الصحافة ، وقد آثرنا أن ننقل رأيه بالنص حول هذه الحرية ، فبعد تفصيل لا يخلو من إسهاب يقول : «يجب أن يشعر الناس جميعا أنهم مطمئنون ، إنهم يحكمون حكما حرا، وأن لكل مخلص أن يتكلم وأن يبرر رأيه كما يشاء ، ويجب أن تتسع الصحافة لمثل هذه الآراء مخلصة الحقة . «إننا لانريد الحرية لرأى عن عبث وإنما نريد الحرية للرجل الحر الأبى النزيه».

وواصل مصطفى البرادعى رأيه فى الصحافة ، يقول بالنص:

«إن الناس يشكون من الصحافة -لاعندنا وحدنا بل فى كل البلاد- فالمفروض فى الصحافة أنها هى التى تحمى الحرية ، ولكن الذى حدث فى أكثر بلاد العالم جميعا ، أن

نفذت الأهواء إلى الصحافة ، وتحكمت فيها رؤوس الأموال ، ولقد شكلت فى إنجلترا وأمريكا والهند لجان مختلفة للعمل على تلافى هذه الحال ، تحكمت رؤوس الأموال فى الصحافة فلم تعد هى المعبرة عن الحرية ، بل كانت حربا عليها ، وقد فرضت تلك اللجان في تقاريرها المختلفة وجوب وضع قيود على تدخل رأس المال وفشلت هذه التقارير وكان للصحافة الخاضعة لرأس المال من القوة ما أوقف هذه التقارير الحقة ، وهذه الآراء السليمة ، وقد شكونا من نفس الحال هنا فكان لابد من وضع حد لذلك؛ خاصة ونحن يتهددنا الاستعمار والرجعية ، ولقد أصبحت الصحافة ملكا للشعب ، وتلك فكرة حقة فى ذاتها وصادرة عن رأى حق ، ولكن هل حققت الصحافة فعلا حرية الرأى» ؟

يسأل نقيب المحامين أعضاء اللجنة ، ويجيب بنفسه ، يقول :

« هذا مالا أعتقده ، ويجب أن يعاد النظر فى تعديل هذا النظام ، فيجب أن يعمل الاتحاد القومى بكافة الطرق على أن يؤمن الصحافة فيشعر الصحفى بأنه ليس موظفا تابعا للحكومة وإنما يعمل عند الشعب ويعمل فى صحافة هى ملك الشعب حقا ، كما أريد بهذا القانون»[٤٥].

والغريب أن هذه الجلسة– الثامنة– لم تشهد أحدا من أعضائها – كان بينهم أحمد بهاء الدين وأحمد الشرباصى ومفيدة عبد الرحمن وغيرهم– من المثقفين من تحمس لفكرة افتقاد حرية الرأى فى الصحف أو الإشارة إليها خاصة أن قانون تنظيم الصحافة – التأميم– كان الآن يحيط الصحافة والصحفيين بشكل لا يستطيع أحد من أصحاب الفكر الفكاك منه .

ونخلص من هذا كله ، أنه كما لم يستطيع خالد محمد خالد إثناء أعضاء اللجنة عن قرار العزل ، كذلك لم ينجح –حتى فى إدخال فقرة واحدة لنص القرارات تقضى (باعتبار مفعول هذا الإجراء ساريا بالنسبة لانتخابات المؤتمر فقط) ، فى وقت تطالب فيه بنت الشاطئ بأن يأخذ النظام ما يستطيع من العنف لتنفيذ العزل وتطالب بالتصويت على هذا القانون ، بل والأكثر من هذا سخرية أنها راحت تدعو إلى وضع من يشملهم قانون العزل فى(معسكرات اعتقال).

وعلى هذا النحو ، بعد قرابة عشرين جلسة أعدت للجنة التحضيرية عدة تقارير

للتمثيل رفعتها إلى رئيس الجمهورية فى ٣١ ديسمبر ١٩٦١ ، و ما لبثت أن انضمت هذه اللجنة إلى المؤتمر الوطنى فى ١٩٦٢/١/٥ الذى أعلن عن انتخابه فى نفس الشهر ليتمخض الانتخاب عن تشكيل (المؤتمر الوطنى) الذى سيطرح فيه عبد الناصر الميثاق لمناقشته .

على أن الأمر لم يختلف كثيرا فى (المؤتمر الوطنى) عنه فى (اللجنة التحضيرية) من قبل.

* * *

فى المؤتمر الوطنى :

كان دور مثقفى (المؤتمر الوطنى) محددا بالقرار الذى صدر من أعلى بتكوينه [٤٦]، كذلك سيطرت النخبة الحاكمة من العسكريين على النخبة الأخرى التى تم تجنيدها من التكنوقراط أو من يدين لها بالولاء .

ومنذ البداية ، فقد غلب على الاختيار فئة العسكريين(أنور السادات/كمال الدين حسين)* فى قمة المؤتمر ، ودلت الجلسة الأول – فى ٢١ مايو ١٩٦٢ – على أمر مهم، هو تأكيد سيطرة العسكريين على المؤتمر ، فبينما جلس أنور السادات على يمين جمال عبد الناصر جلس كمال الدين حسين على يساره ويمكن بالإشارة إلى أعضاء المؤتمر وبعض ممثليه لا سيما من ذوى الاتجاهات الفكرية والقضايا التى أثيرت فيه تبين مدى سيطرة العسكريين عليه .

ويجب أن نسارع بالقول هنا أن الفترة التى امتدت بين انتهاء دور اللجنة التحضيرية وبدء انعقاد المؤتمر الوطنى [٤٧]،ثم تطبيق قرار العزل – بالفعل – باستبعاد من سبق أن أعتقل أو حددت إقامته أو أممت ممتلكاته التى تزيد على عشرة آلاف جنيه أو أدانت التفرقة سلوكه .. إن هذه الفترة شهدت استبعاد « كل أفراد القوى السياسية القديمة ، والإخوان المسلمين والشيوعيين، والاقتصار على الذين بدأت اهتماماتهم السياسية بعد الثورة»[٤٨].

أى لم يبق فى الساحة السياسية غير من برهنوا على ارتباطهم بعنصر الولاء السياسى للنظام السائد .

وفى هذا الاتجاه يمكن أن نرصد أسماء أعضاء المؤتمر الوطنى (١٥٠٠) عضو لندرك أن أيا من هؤلاء فى اجتماعهم الأول ، الذى عقد فى ٢١ مايو ١٩٦٢ أمام جمال عبد الناصر ، لم يكن ليجرؤ للتصدى لقرارات النظام أو حتى مجرد الاختلاف معه ، اللهم إلا بعض المعارضين من القلة الضئيلة التى اتخذت شكلا عقائديا من بعض الذين انتموا إلى التيار الإسلامى بمعناه العريض فقط .

وعلى مستوى الفئات يلاحظ أن أعضاء المؤتمر تكونوا من ثمانى فئات تتوزع على عدة فئات متباينة لا ينتمى فيها لأصحاب الفكر والمثقفين سوى فئتين هما أساتذة الجامعة والطلاب ، فمن بين عدد أعضاء المؤتمر الوطنى (١٥٠٠) عضو كان هناك (٢٢١) عضوًا(٤٩) فقط، أى حوالى ١٤٪ فقط من أعضاء المؤتمر ينتمون إلى المؤسسات الثقافية والعلمية .

فإذا هبطنا أكثر إلى الأسماء فلن يفوتنا دلالة التركيز على اختيار أصحاب الولاء من أولئك، فمن الصحفيين كان هناك : حافظ محمود وسامى داود وكامل زهيرى وعواطف عبد الجليل وإنجى رشدى ، ومن هيئة التدريس نقرأ عدة أسماء، كان هناك سهير القلماوى وعبد الملك عودة وعثمان أمين ومحمد عبد العزيز عبد الكريم ومحمد محمود الصياد ... وغيرهم .

فى هذا المناخ كان لابد أن يطرح الميثاق ويناقش ويثير ما يثير من قضايا وملابسات مهمة .

غير أننا قبل أن نصل إلى مايثيره الميثاق ، لابد أن نشير إلى الظروف التى سبقته والتى أسهمت فى صياغته وإخراجه إلى حيز الوجود .

المثقفون والميثاق :

تمثلت هذه الظروف خاصة فى الجلسات الأولى من اللجنة التحضيرية حيث وضح الاتجاه الأوتوقراطى الصارخ لعبد الناصر ، حين قال فى الجلسة الرابعة: إن من يريد الاشتراك فى الميثاق عليه أن يتصل بكمال الدين حسين ليشترك فى هذا العمل الذى اعتبره عملاً مهماً جدا وكناتج لجهد كبير (٥٠).

وقد كان هذا مؤشرا مهمًا ما لبث أن اتضح بجلاء فى فترة إعداد الميثاق بعد ذلك

وقبل صدوره ، وهذا المؤشر يمكن أن نتبينه من تصريحات عبد الناصر فى هذه الفترة، فقد قال بوضوح شديد بما يؤثر كثيرا فى طبيعة الحركة التى كانت وراء تكوين الميثاق وبلورة أفكاره فى غيبة المثقفين ، يقول فى حديث له :

«إننى لا أقر مبدأ ترك الأمور للجان ، لكى تجتمع وتدرس وتعطى اقتراحا ما .. بل أرى أنه من الأفضل والأجدى أن توضع أمام اللجان اقتراحات محددة يكون دورها بالنسبة لها ، درسها ومناقشتها وإدخال التعديلات عليها»[٥١].

وما لبث عبد الناصر بعد ذلك أن حول هذا الرأى إلى واقع حى، ففى هذه الفترة راح يكلف عددا كبيرا من الضباط حوله لوضع تصوراتهم عن الميثاق ثم دفع بعدد من هؤلاء الضباط أيضًا للاتصال بعدد من المثقفين كيفما يتفق دون وضعهم فى موضع مسئول أثناء المناقشات ، وقد كان من أبرز هؤلاء حينئذ أحمد بهاء الدين وإحسان عبد القدوس ، وكمال حناوى وغيرهم .

كان العمل يأخذ شكل لجان تجتمع فيما بينها ، كل لجنة تحتوى على عدد من المثقفين إلى جانب أحد العسكريين ، ويتم مناقشة عديد من الأمور التى تطرح عليهم من أعلى ، وكثيرا ما كان عبد الناصر يضيف إلى هذه اللجان عديدا من اللقاءات الشخصية التى يحاول فيها أن يسأل سؤالا عن أفكار بعض المثقفين حول الميثاق –كيفما اتفق– وتبادل بعض وجهات النظر.

وقد كان أشهر هذه اللجان هى اللجنة التى شكلت من كل من كمال الحناوى وأحمد بهاء الدين وإحسان عبد القدوس .

وهو ما يعنى فى النهاية أن الأمر كان يأخذ شكل لقاءات دورية غير منظمة أكثر منها وضع (لجان) وتحديد مسئوليتها إزاء أفكار تطرح فيها .

يقول أحمد بهاء الدين عن هذه الفترة : «كان أول من اتصل بى كمال الدين حسين– كان وقتها مسئولا عن الاتحاد الاشتراكى– ووجدت نفسى مع عدد من المثقفين المعروفين وبعض المسئولين عن أجهزة ثقافية وصحفية ، وقد تم سؤالنا فى هذا الاجتماع المغلق عن انطباعاتنا ، فأعطينا فكرة عامة ، ولكن هذا فى الواقع كان استدعاء للأفكار أكثر من إعطاء رأى فى قضايا حيوية ، لقد كانت تطرح الأسئلة التى فى ذهن القيادة العسكرية وتتلقى هذه القيادة عنها إجابات مطلوبة .. وقد عرفت عددا كبيرا من المثقفين

عند السيد كمال الدين حسين وتعاملت معهم وأدلينا جميعا بوجهات نظر مختلفة » .

ويضيف أحمد بهاء الدين فى نفس اللقاء «وقد اتصل بى – فى مرة أخرى – عبد الحكيم عامر، فالتقينا مرة فى منزله مع عدد من المثقفين وفى مرة أخرى فى معسكر الحلمية.. أذكر أنه فى كل مرة كان منزل عامر عامرا بعدد كبير من المثقفين من أمثال عباس رضوان وكمال رفعت وغيرهما ، وقد طرح على –ضمن الموجودين – بعض الأفكار حول الميثاق ، وقد طلب العسكريون تصوراتنا عن الفترة القادمة ، وبعد أن أدلينا بتصوراتنا طلب منا أن يتصل بعضنا بالبعض الآخر .. كنا نناقش آراء سياسية كثيرة لساعات طويلة ، وأذكر أن أكثر ما عارضته واختلفت فيه مع عدد كبير من العسكريين وفى مقدمتهم المشير عامر نفسه فكرة الـ ٥٠٪ فى المجالس الشعبية للعمال والفلاحين ، لقد اتخذ هذا الموضوع نقاشا طويلا ، وكنت أرى أن رأيى فى هذا الموضوع فى كل مرة يقابل بشكل اندهاشى أو استنكارى .

وهذا الرأى –يضيف– كان يتحدد حول اختيار نسبة كبيرة من العمال والفلاحين، ورحت أتساءل ما السبب وراء هذا الاختيار الذى يصل إلى نصف النسبة المحددة بالمجالس التشريعية ، فأجاب المشير عامر ببساطة : «لأن الثورة سوف تخلص فى يوم من الأيام وسوف تبقى الانتخابات العادية التى قد تهدد استمرار الثورة فى حالة إذا لم نحسن الإعداد لها من الآن ، فما هو الضمان لاستمرار الثورة ، إنه –كما يجيب عامر– هو العمال والفلاحون فلو جرت انتخابات للقوى الاجتماعية المعروفة يمكن أن يأتى بالقوة الاجتماعية القديمة مرة أخرى ، وبهذه الطريقة يلغى الإصلاح الزراعى وكثير من إنجازات الثورة» .

«إذن، الضمان الوحيد لاستمرار الثورة وبقائها هو أن تكون هناك نسبة كبيرة من العمال والفلاحين المستفيدين من قوانين الثورة الاجتماعية وأذكر أننى عارضت هذا الرأى كثيرا وفى عدة جلسات ، دون جدوى» .

«فى مرة من هذه المرات قلت بصراحة لعبد الحكيم عامر : «إن العمال والفلاحين ليسوا مهيئين ليكونوا أعضاء فى المجالس التشريعية ... إلخ، وظللت أضرب له أمثلة لعدة ساعات نظرا لخطورة هذا التمثيل النصفى دون جدوى ....

«قلت – ضمن ما قلت– هناك فارق أن يكون الجالس على المقعد النيابى عاملا أو فلاحا ، وفرق أن يكون هناك نوع من العمال والفلاحيين بدون وعى سياسى كاف وتجادلنا طويلا دون جدوى إذ كان يبدو أن ذلك هو رأى النخبة العسكرية الحاكمة فى هذا الوقت»[٥٢].

وقد بدا تماما فى هذه الاجتماعات أن على المثقفين أن يناقشوا القضايا التى تطرح أمامهم ولا يتدخلوا فيما لا يعنيهم ، وألا يستبدلوا بالقضايا التى تطرح عليهم أية قضايا أخرى يحاولون الإدلاء من خلال أفكارهم، و يعتقد أكثر من شاهد لهذه الفترة من أصحاب الرأى أنه ساهم فى بناء أفكار الميثاق –بالشكل الذى طرح– قرابة خمسمائة مثقف مصرى، كل منهم قال رأيه فى وضوح كيفما طلب منه شفاهة أو كتابة ، وأخذ به أو لم يؤخذ به ، ومن المؤكد أن النظام كان يأخذ الأفكار التى تروقه والتى أراد الحصول عليها ثم يسجلها وناقشها مع ممثليه ورموزه فيما بعد[٥٣].

وفى هذا الصدد يقول أحمد حمروش إن عبد الناصر كان قد طلب من عدد من زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة السابقة –فضلاً عن بعض المثقفين – إعداد مشروع للميثاق حسب ما يتصورون ، واجتهد بعضهم بالفعل فى صياغة أفكاره وحده أو مع مناقشتها مع غيره ثم تقديمه إليه مثل عبد اللطيف البغدادى[٥٤].

وقد تمخض عن هذا كله أن جمع عبد الناصر هذه الأفكار وتلك المشاريع «وأضاف إليها أفكار ومناقشات اللجنة التحضيرية وعكف على دراستها وتبويبها وعهد إلى محمد حسنين هيكل لصياغتها فى الصورة التى عرفت بـ (الميثاق) وقدمت إلى المؤتمر»[٥٥].

وقد صرح عبدالناصر فى جلسة المؤتمر الوطنى الثالثة ٢٦ مايو ١٩٦٢ – بأن الميثاق عبارة عن مبادئ عامة ، أو إطار للعمل نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٢ ... وأن الميثاق عبارة عن إطار الخطة للعمل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والشعبى، والمسقبل .

وراح يؤكد أن الهدف من الميثاق هو تأمين عدالة اجتماعية على نطاق واسع .. « لم أقل إنه يجب إذابة الفوارق بين الأفراد ، أنا قلت تذويب الفوارق بين الطبقات».

وقد هاجم أولئك الذين يحلمون - وهم صغار - بأن يصبحوا ملاكا كبارا، هؤلاء هم - بتعبيره- (متسلقو الطبقة)، غير أن أهم ما ركز عليه عبد الناصر فى خطابه أن «الميثاق منح الفلاحين والعمال دون غيرهم سلطات وضمانات خاصة».

وشدد على قوله : «أعتبر أن أهم نقطة فى الميثاق هى النقطة التى منحت العمال والفلاحين ٥٠٪».

وبقيت المناقشة العلنية لهذا الميثاق ..

وبقى معها تبلور عدد من مواقف المثقفين أثناء هذه المناقشة .

* * *

تعدد الأدوار :

وبدلا من أن يناقش الأعضاء الميثاق فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة، امتدت المناقشات إلى طول البلاد وعرضها ، تصاعدت فى الفترة التى تقع بين ٢٦ مايو و٤ يونيو بوجه خاص، إذ شهدت البلاد فى هذه الفترة موجة عالية من النقاش ، وهى موجة اتسمت بإثارة القضايا النظرية التى كانت تتخذ فى الظاهر سمة الدين والقضايا العقيدية ، بينما كانت تعبر -فى الباطن- عن موجة الاحتجاج وكبت الحريات التى حاولت بعض العناصر الإسلامية التعبير عنها ....

وقد تمثل التيار المعارض فى هذه المناقشة التى دارت بين جمال عبد الناصر والشيخ محمد الغزالى الذي أخذ يسهب فى نقد الطابع العلمانى قائلا: «الحرية لاتستكمل حقيقتها إلا إذا تحرر مجتمعنا من آثار الاستعمار الثقافى والاجتماعى الذى ترك كثيرا من العقد فيجب أن يستتبع تحرير الوطن تحرير القوانين والشرائع .. ومن العجيب أن نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الشيوعى ونجد أمريكا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الرأسمالى ثم نجد بلادنا فى المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيلة من فرنسا وإنجلترا وغيرهما»(٥٦).

وخلال نقد النصوص والتعرض لها يواصل الغزالى نقد وضع المرأة وسفورها خاصة ويسانده فى هذا أحمد الشرباصى (٥٧)، وتمضى سهير القلماوى فى هذا الدرب فتنتقد الميثاق حيث إنه لم يحدد موقفا من دين الإسلام مع أنه حدد موقفه من الأديان الأخرى، ثم تشير إلى هذه الفجوة بين تحرير الصحافة من الرأسمالية وبين امتلاك الشعب لها (٥٨).

وحين يرد جمال عبد الناصر، يهاجم التيار الديني المتشدد ويخص الشيخ الغزالي بهجومه الذي يصل إلى درجة السخرية، ويتبع عبد الناصر عدد كبير من كتاب النظام وصحفييه من أمثال محمد التابعي وكامل زهيري ويخصص صحفيو مدرسة أخبار اليوم صفحات كثيرة للهجوم على الشيخ وتغلو صحيفة الأهرام في هذا خاصة حين ركزت الرسوم الكاريكاتورية لصلاح جاهين على النيل من الغزالي والسخرية اللاذعة منه في سلسلة طويلة من الرسوم الكاريكاتورية [٥٩]. ويتبعه عدد من الرسامين في الصحف الأخرى، غير أن الغزالي يعود ليرد بعنف شديد على الصحف التي يصفها بأنها «تخصصت في نشر قذارات ضد رجال الدين».

بيد أنه تحت ضغط التيار الديني الجارف ترتد الأهرام عن موقفها بسرعة لتنشر ما يشبه الاعتذار ليومين متتاليين [٦٠].

والواقع أن الغزالي كان يريد أن يثير قضايا إسلامية خالصة في مواجهة (الميثاق)، الذي لم يكن لديه ليشير إلا إلى الفكر الغربي الذي سيطر على الأفهام والمدارك، وهو ما يعين أن الشيخ ربط بين السلطة القائمة وأهداف الاستعمار الذي «ترك طابعه في نفوس كثيرة لما كان موجودا، وترك مخلفاته في نفوس أكثر لما رحل» [٦١]، وقد كان أكثر ما أثار الغزالي هذا الهجوم من رجال النظام الذي يسميه «هجوم صحافي واسع النطاق اعتمد في جملته على الإفك والتجريح» [٦٢].

وعلى هذا النحو، أسهم هذا المناخ في احتدام غضب رجال الدين وخاصة من رجال الأزهر وفي مقدمتهم الغزالي فسعوا للهجوم في أول يونيو ١٩٦٢، وفي مظاهرة ضخمة، على صحيفة الأهرام ولم يلبث أن هرول إلى شيخ الأزهر قرابة ٥٠٠ مندوب من الريف ليسمعوا منه مباشرة أن الدستور يجب أن يكون منبثقا عن الميثاق الذي يجب أن يكون – بدوره – منبثقا على أسس الإسلام ومبادئه، معلنا صراحة بأن الدين الرسمي هو الإسلام.

والواقع أنه حين أثيرت قضية مثل قضية المرأة، فإنها كانت تعني مناقشة قضية الحرية، حرية الرأي، والحرية الدينية، والحرية العامة التي لم تكن موجودة بالقدر الكافي،

فلم يستطع أن يناقش أعضاء (المؤتمر الوطنى) الميثاق بحرية مطلقة، ومن حاول أن يناقش هذه القضية متخذا ثوب قضية أخرى، خوفا من العنت الشديد، فإنه يلاقى مصير الشيخ الغزالى، وقد بدا الشيخ واعيا لهذا فيما بعد، فرغم أن قضية المرأة لم تتناول فى كلامه: «إلا فى جمل معينة كانت نهاية خطاب استغرق عشرين دقيقة»(٦٣)، فإنه قد أثار بهذا - كما صورت وسائل الإعلام - الدنيا، بل هو من أول المفاجئين لإثارة هذه الضجة «فوجئت بأنه أقام الدنيا وأقعدها» (٦٤) وأضاف «أو بتعبير دقيق ما وجده الماكرون مجالا لنقل المعركة إليه. واختلاق قضية أخرى يدور حولها الجدل بعنف وتختنق فى ضوئها قصة التشريع الإسلامى من ألفها إلى يائها»(٦٥).

ومع أن القضية كانت واضحة من النهاية، فقد نجح النظام فى أن يدفع بالشيخ ليسأل بعد ذلك «لا أدرى كيف وقعت فى هذه الحفرة، وكيف انسقت إلى هذا الموضوع الثانوى وسمحت لنفسى بإطالة الكلام فيه مرة ثانية» (٦٦).

غير أنه يلاحظ من خلال المناقشات داخل المؤتمر القومى أن المعركة الفكرية اقتصرت تقريبا على الجدل بين ممثلى التيار الدينى وممثلى التيار الرسمى الذى مثله عدد من الكتاب المنافقين للنظام أو المناهضين للفكر الدينى ممن كانوا يحظون بتأييد السلطة.

ومن هنا تبلور موقف أصحاب التيار الدينى - التيار المعارض - أكثر فى الستينيات.

وقد لاحظنا أن هذا التيار المعارض كان له نقيضه، فى تيار آخر مؤيد للسلطة، برز موقفه خاصة فى تأييد عبد الناصر فى كل قراراته وتصريحاته، وقد كان فى مقدمة هذا التيار محمد حسنين هيكل الذى صاغ الميثاق وقبله فى الخمسينيات (فلسفة الثورة) وعديد من مواثيق الثورة، كما حاول الالتفاف حول بعض جماعات المثقفين أو اختراق تجمعاتهم لحساب النظام فى أكثر من فترة زمنية - كما رأينا - كذلك أسهم من هذا المنطلق فى إنشاء عديد من المنابر التى احتوى من خلالها مثقفى اليسار والتيار القومى، لعل من أهمها فى منتصف الستينيات مجلة (الطليعة) فى يناير ١٩٦٥ التى خصصت كمنبر لليسار، وتمشيا مع أسلوب هيكل فى استقطاب المثقفين من مختلف التيارات فقد أحيا مجلة (الكاتب) واجتذب إليها كتابا من مختلف التيارات خاصة ممن لم يبدوا عداء للسلطة من أمثال أحمد عباس صالح، وأحمد حمروش، ولويس عوض، ومحمد أنيس

وكتب فيها مثقفون آخرون من أمثال: فيليب ديمترى وميشيل كامل والسيد ياسين وسعيد خيال وحسين فهمى وجلال السيد.

فضلا عن عدد آخر من الصحفيين الذين أصبحوا من رجال النظام خاصة بعد قانون تنظيم الصحافة أو ارتباط الصحفيين بالاتحاد الاشتراكى أو التنظيم الطليعى.

ولم يكن غريبا أن يمضى فى هذا الاتجاه، المؤيد، مدرسة أخبار اليوم وكتابها وإن بدا موقفها إلى التهادن أقرب منه إلى التأييد الخالص.

وقد كان أكثر مظاهر هذا التأييد الاحتفاء بكل ما يصدر عن السلطة من قرارات وتأكيد مواقفها من القوى الخارجية، وبالتحديد، فإن الصراع الذى بدا استمرارا واضحا بعد (الانفصال) بين الإرادة المصرية والامبريالية الأمريكية، واتخذ صورة العداء من الولايات المتحدة الأمريكية، كان مثالا واضحا لانعكاس صورة هؤلاء الكتاب، وعلى سبيل المثال، فموسى صبرى لا يكف عن التحدث عن المساعدات الأمريكية ويهاجم أصحابها (٦٧)، وسعيد سنبل يسرع الخطى فى نفس الطريق فيهاجم التحكم الأمريكى وفرض السيطرة (٦٨)، ويدعو للمجتمع الاشتراكى (٦٩)، وكامل الشناوى يصبح أكثر المهاجمين للغزو الأمريكى لكوبا (٧٠).

وتعدد المواقف :

إن مثقفا مثل أحمد بهاء الدين، رغم كتاباته العديدة حول الاشتراكية والاشتراكيين عامى ١٩٦١ / ١٩٦٢، وتلميحاته بأن الاشتراكية تقوم بدون اشتراكيين، بما يشير إلى أن عددًا كبيرًا منهم فى السجون.. فإنه يؤيد النظام فى كل ما يأتى به ويشارك فى قضايا الرأى العام مناقشا كثيرا من القضايا التى تعد تأييدا مطلقا للنظام لا نقدًا له، رغم ما كان يبديه أحيانا فى مقالاته من نقد للنظام حتى هزيمة ١٩٦٧، بل لا يتردد عن محاربة كل قضايا النظام بدون تردد (٧١).

ومثقف مثل لطفى الخولى يشارك من منطلق تأييد النظام وشرح خصوصه ووجهات نظره، فكثيرا ما كتب مقالات حول (الميثاق الوطنى) مؤيدا (٧٢) مؤكدا شرعية النظام وشرعية طرحه فى هذه الفترة.

ومثقف مثل لويس عوض راح يعلى من شأن (الميثاق) فى عديد من الكتابات فى

هذا الوقت، ويعلن موقفه المنحاز بوضوح إلى هذه «الفلسفة الاشتراكية الديموقراطية التعاونية التى وضع جمال عبد الناصر أسسها العملية فى ٢٣ يوليو ١٩٦١»(٧٣) على حد قوله، بل بذل جهدا كبيرا للدفاع عن التشريعات الاشتراكية ضد بعض الصحف الأجنبية التى كانت تهاجم التجربة الناصرية(٧٤).

ويلاحظ أنه بالنسبة للويس عوض الذى كتب بشكل لا يخطأ النفاق فيه لعبد الناصر ونظامه (٧٥) فى الستينيات يرتد فى عهد السادات فى السبعينيات بعد ذلك، ليكتب عدة مقالات فى الأهرام (٧٦) بعنوان (أقنعة الناصرية السبعة) (٧٧) ينقد فيها الحكيم ليؤكد على أن عبد الناصر كان (ديكتاتورا)، فمن المثير للسخرية أن موقف لويس عوض من هذا المنطلق هو الوجه الآخر لموقف الحكيم ولا فارق كبير بينهما.

الأكثر من هذا أن لويس عوض يختلق الكذب على عبد الناصر حين يزعم أنه قال لخالد محمد خالد فى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية «ألبس لك كاكى» (٧٨)، وهذا قول - كما أشرنا إليه - له ظروف خاصة، ولم يكن عبد الناصر ليقصد فيه - قط - أن ينال من المثقفين، وإنما كان يقوله للتدليل به على التصدى للقوى الاجتماعية القديمة فى حالة عودتها للمؤسسات الرسمية .

وحين نصل إلى مثقف مثل يوسف إدريس نعجب من اتساع الفجوة بين موقفه فى الخمسينيات والستينيات عنه فى السبعينيات، فهو يعد (حالة) فريدة محزنة للمثقف يجب التوقف عندها ومحاولة فهمها فى إطار الظروف التى وجدت فيها.

إن يوسف إدريس لا يتردد - طيلة الستينيات - فى أن ينضم إلى فرقة التأييد المطلق وإزجاء المديح الخالص لعبد الناصر ونظامه، فهو يؤيد كل خطوات الزعيم، بدءا من تملقه له أثناء اجتماع المؤتمر الوطنى أو بعده (٧٩)، سواء فى الكتابة الصريحة أو التأييد الذى يوليه لكل حركات عبد الناصر وتحركه طيلة النصف الأول من الستينيات خاصة (٨٠) ووصولاً إلى عام ١٩٦٦ تحديدًا حين عاد، بعد عودته من الولايات المتحدة الأمريكية، ليهاجمها، فقد كان الهجوم على الولايات المتحدة هو الخط الرسمى الذى تتخذه الدولة فى هذا الوقت، مؤيدا الرئيس فى كل ما يذهب إليه (٨١)، وقد كان موقفه يؤكد على المدى الذى سمح لنفسه فيه أن «ينضوى فى آلة الدعاية الناصرية» (٨٢).

وعلى هذا النحو فمواقف إدريس فى الستينيات كانت كلها تأييدا مطلقا للزعيم منذ المؤتمر القومى ومرورا بالهجوم على الولايات المتحدة ووصولا إلى التأييد الخالص لحرب اليمن (٨٣)، ومراجعة صحيفة الجمهورية حينئذ تشير إلى المقالات الضافية المتتابعة التى كانت تؤيد الميثاق وتدعو إلى أفكاره.

والغريب أنه كعادة المثقفين راح عدد كبير من هؤلاء المؤيدين يرتد – كغيره – فى السبعينيات ليرتدى ثوب البطولة الكاذبة. إنه ارتداد من النقيض إلى النقيض.

وهذا له موضع آخر...

وكما لا نخطئ تحديد موقفى المثقف المعارض والمثقف المؤيد – فإننا كذلك – لا نخطىء موقف المثقف المهادن للنظام أو المساير له، ومع أننى التقيت بعددًا كبيرًا من المثقفين الذين تأرجحوا بين الموقفين: المؤيد والمهادن لغموض الحد الفاصل بين الموقفين، فإن عددا من أصحاب الفكر كانوا يتخندقون فى موقف المهادن، وهو موقف الذى يهتبل أية فرصة لتأييد النظام وهو ينتظر أية فرصة للانقلاب عليه.

لقد كان موقف طه حسين يؤكد أنه اتخذ هذا الموقف منذ البداية، ورغم أنه كان أحد من اختيروا فى الستينيات ليكونوا ضمن (اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى)، وقد كان أحد المسئولين لفترة فى صحيفة الجمهورية واحتفى به على المستوى الرسمى.

طه حسين هذا لم نلتق به ولو مرة واحدة فى هذه الجلسات التى استمرت طيلة شهر كامل، كما لم نسمع صوته مؤيدا أو معارضا بشكل صريح فى مقالاته التى توالت حينئذ ولم تكن لتخرج عن مقالات أدبية أو اجتماعية أو رثاء لأحد قادة الثورة الراحلين(٨٤)، أو إظهار التأييد الكامل والرضا التام لكل إنجازات الثورة فى عيدها العاشر(٨٥)، وقد كانت هذه هى الفترة التى راح يدافع فيها عن نفسه حين قال: «لا أحب الديمقراطية المعتدلة ولا أقنع بالاشتراكية الفاترة» منحازا فى الظاهر إلى الاشتراكية السائدة(٨٦) وراح يكتب ذكرياته مع حسين هيكل أو الحكيم أو بعض رجال النظام كيوسف السباعى(٨٧) وحين أتيحت له الفرصة ليكتب ذكرياته حول (الأيام) فى الجزء الثالث، فإنه لم يشر فى هذا الجزء إلى أى موقف سياسى أو نقد ولو من بعيد فيما يحدث حوله.

أما توفيق الحكيم، فقد كان أول المهادنين وشيخهم، فمهما يقال عن أنه كتب

بعض المسرحيات التى توجه نقدا للنظام بشكل رمزى، فإن موقفه النظامى لم يكن ليبتعد عن موقف طه حسين وإن لم يكن يزيد سوءا، فإذا كان طه حسين قد آثر العزلة والصمت فى الستينيات، فإن الحكيم، كان ما يزال يصدر منه - رغم مضى عقد على قيام الثورة - ما ينم عن رضا وتأييد مطلق لها، وكثيرا ما كان يرسل برقيات التأييد لعبد الناصر.

ومن هذه البرقيات ما يقصه علينا بنفسه فى كتابه (عودة الوعى) الذى صدر له بعد رحيل عبد الناصر، والذى يزعم فيه أنه عاد وعيه إليه - فى السبعينيات - بعد أن غاب طويلا فى الحقبة السابقة، وعلى سبيل المثال، فما كادت تنعقد اللجنة التحضيرية تمهيدا للمؤتمر الوطنى حتى كان يرسل إلى عبد الناصر مؤيدا ومشجعا وراضيا عما يفعله بحضوره، ومشاركته، فيصل به الإعجاب إلى أقصاه حتى يعرب عن هذا الإعجاب، فيقول: «أعجبنى ما فى هذه المناقشات من روح الحرية. وكان الجدل يحتدم أحيانا بين بعض الأعضاء وجمال عبد الناصر رئيس الجمهورية، حول مفهوم الديمقراطية، وقد ظهر (عبد الناصر) فى تلك المناقشات المحتدمة، واسع الصدر طويل الصبر، يبدى رأيه ويشرحه ويتلقى المعارضة القوية بحجج دون تبرم أو ضجر حتى استبانت وجهات النظر وقوى عنده الأمل فى اتجاه الحكم فى مصر، الاتجاه الصحيح» (٨٨).

ولا يتمالك توفيق الحكيم نفسه، فيدخل إلى حالة من النفاق الرخيص لعبد الناصر، فيرسل إليه مشيدا بهذه الصورة الرائعة للديمقراطية، ويصف لنا هو هذه الحالة فيقول:

«أرسلت له برقية أقول له فيها إنى رأيت وأنا على فراش المرض صورة جديدة لمصر تتشكل أمامى.. فرد على ببرقية يشكرنى ويتمنى لى الصحة» (٨٩).

ويلاحظ الحكيم داخل الكتاب الذى كتب بعد رحيل عبد الناصر بسنوات أنه يترك انطباعا سيئا - على العكس مما أظهر حينئذ - فيعود ليهبنا صورة مغايرة للصورة الأولى تماما، لعبد لناصر والجماهير التى كانت مسحورة به (ونعتذر هنا لإيراد فقرة مطولة من كتاب الحكيم لنرى فيها عمق التناقض أو الازدواجية التى تعد من أهم سمات المثقف المصرى الآن)، فبعد أن يبدى إعجابه الشديد بعبد الناصر ويبرهن عليه بإرسال برقية يعرف أنها ستنشر فى الصحف ويشاد بصاحبها يجئ بالصورة المناقضة فى هذا الكتاب الذى (عاد) فيه إليه وعيه بعد رحيل عبد الناصر، يقول:

«.. وإذا المؤتمر القومى ينعقد. وإذا المناقشات فيه قد اختفت. وإذا الأعضاء الذين كانوا يناقشون فى الديمقراطية المطلوبة لزموا الصمت المطبق لا فى المؤتمر وحده ولكن فى الحياة العامة، وكأن شيئا من الاهمال أو عدم الرضا قد شملهم وأصبح هذا المؤتمر وغيره من الاجتماعات مجرد كتل بشرية لا عقل لها ولا تفكير يميزها ولا رأى مستقل يصدر عنها وإنما هى أذرع تلوح وأياد تصفق وأفواه تهتف، والزعيم بقامته الفارعة قائم على منصة عالية يتكلم وحده بالساعات الطوال، لا يقاطعه غير صياح هيستيرى (ناصر، ناصر، ناصر) وشعارات تنطلق من كل ركن مما يستحيل معه الظن بأن أحدا من الحاضرين قد فهم فى هذه الضوضاء شيئا مما يقول. فقد أصبحت الحناجر هى العقول.. إلخ».

هذا عن الجماهير، أما عن الزعيم فإن الحكيم يتذكر فى عصر آخر !!، فيقول:

«لقد أصبح معبود الشعب. ولست أدرى هل كان هذا حلما قديما له؟: بدأت أسأل نفسى بعد أن تأكدت مظاهر العبادة لشخصيته على مر الأيام .. و... هل سمع صوت واحد على صفحات جريدة، أو كتاب أو مجلس نيابى ، أو اجتماع عام، أن يبدى رأيا يختلف عن رأى (عبد الناصر)»[٩٠].

وعلى هذا النحو فقد بدا واضحا أن النظام لم يكن – وحده مسئولا – عن هذه الإجراءات العسكرية التى اتخذها أثناء تأسيس المجالس التشريعية أو إقامة التنظيمات السياسية أو استمرار الصحف، وإنما كان الصحفيون والكتاب – كذلك – من العوامل التى أسهمت فى كثير من الأحيان فى أن ترتفع معاول النظام لأعلى أكثر.

وعلى قدر ما تهاون المثقف وتهادن مع النظام بقدر ما كان النظام مهيئا ليقضى على ظاهرة المثقف والانتهاء من دوره تماما.

وهو ما فعله النظام – بالفعل – قبل هزيمة ١٩٦٧ بفترة وجيزة.

* * *

إجهاض المثقفين :

خلاصة القول فى هذا الفصل أن النظام الذى حاول، فى الظاهر، التصالح مع المثقفين،لم يكن لديه، فى الباطن، حسن النية فى ذلك.

وكما انتهت محاولة (التعاون) مع المثقفين فى الخمسينيات بأزمة ١٩٥٤ والإجراءات الانتقامية بعدها، كذلك، انتهت محاولة (التصالح) مع المثقفين فى الستينيات مع النخبة الفكرية من جميع التيارات بالقضاء عليها تمامًا .

وهذا الذى حدث فى الستينيات حدث بشكل ما فى الخمسينيات..

ففى الستينيات جهد النظام للاستفادة من المثقفين – ومن اليسار خاصة – خارج السجون، كما بذلت محاولة لتجنيد مثقفيها ممن حرصوا على إبداء قيمة (الولاء) السياسى أثناء انعقاد اللجنة التحضيرية ثم المؤتمر القومى وأثناء إعداد الميثاق.

والفترة التى تمتد إلى هزيمة ١٩٦٧ ترصد ظاهرة تحول (النخبة)الحاكمة إلى الإسراف فى تجاهل المثقفين والخلاص منهم، فبعد أن فشل النظام فى التعامل معهم خارج السجون فإنه سعى إليهم داخل السجون، وأفرج عنهم بشرط الحل، وعمل ما فى وسعه للاستفادة بهم بعد ذلك على المستوى الفردى.

أى التعامل مع المثقف، كفرد، وليس ككادر فى تنظيم ...

الفرد يكون تابعا له نابعا منه، والمثقف المنظم يكون تابعا للتنظيم خاضعا له.

الفرد يكون داخل إطار النظام أمام (الكادر) فيكون خارج إطار النظام متمردا عليه..

ومع أن النخبة حرصت على أن تتعامل مع المثقفين من هذا المنطلق، فقد أسهمت ظروف أخرى فى الإسراع بإجهاض المثقفين، فمع عديد من الخلافات بين القيادات الحاكمة، فمن المؤكد أن النظام شارك فى صنع هذا الموقف الذى انتهى إليه المثقف، بل كان الطرف الأكبر الذى أدار حركة الصراع للقضاء على الكثيرين وعزلهم أو اعتقالهم أو تشريدهم.

وسوف نكتفى هنا بثلاثة أمثلة فى هذا الصدد لنؤكد به على سعى النظام للقضاء على حركة المثقفين فى الفترة السابقة لهزيمة ١٩٦٧ وهذا السعى كان – بالقطع – أحد العوامل التى أسهمت فى الهزيمة وأسرعت بها.

أولا: الشيوعيون :

سوف نضرب مثلا هنا لطبيعة التعامل مع الشيوعيين، ففى عام ١٩٦٤ كان قد تم

الإفراج عن كل الشيوعيين وتم حل (الحزب الشيوعى) بالفعل، غير أن النظام أهمل أعدادًا كبيرة ممن خرجوا من السجون، ولم يهتم بمجرد إعادتهم إلى ما سبق أن كانوا فيه، وبقى عدد بسيط دفع به إلى تطعيم بعض مؤسسات النظام لمحاولة الإفادة من أصحابه، كالتنظيم الطليعى أو مجلة (الطليعة)، فتمت بذلك تصفية المفرج عنهم رغم أنه بذلت وعود كثيرة على العكس من ذلك قبل الموافقة على الحل وتنفيذ الإفراج.

ويتأكد هذا بشكل أكثر تفصيلا بمراجعة قرار العزل السياسى الذى صدر بعد منتصف الستينيات [٩١]، إذ نجد أنه من بين ١٤٠٦ أشخاص تم رفع العزل السياسى عنهم كان من بينهم ٤٠٠ شخص بعضهم ينتمى إلى الأحزاب القديمة ، والبعض الآخر كان يعمل فى صفوف اليسار، ولم تعد له علاقة بالعمل السياسى قبل عام ١٩٥٨ بعشر سنوات على الأكثر كما كانت الغالبية منهم بعد ذلك من اليسار الذى ظل منتميا إلى تنظيمات ماركسية حتى تم حل الحزب الشيوعى المصرى، فإذا حللنا هذه القائمة فسوف نجد من بينهم عددا كبيرا من الموظفين والأطباء والمدرسين والمحامين والصحفيين والعمال الحرفيين وصغار التجار.. وما إلى ذلك.

ومع متابعة ما انتهوا إليه سنلحظ أنه عدا الصحفيين فإن أيا من العمال أو المدرسين.. إلى آخر القائمة لم يعودوا إلى أعمالهم السابقة، بل إن المثقفين الخارجين من السجون – خاصة اليسار منهم – لم يتولوا مناصب رفيعة [٩٣].

كذلك، فإنه عدا الصحفيين – وبعض الشخصيات المعروفة – فإن أيا من المفرج عنهم بقرار سياسى لم يصبحوا فى مؤسسات الدولة وتنظيماتها.

ولنضرب مثلا آخر ندلل به على النظام لم يكن ليريد من اليسار المفرج عنه غير احتوائه بقصد الخلاص منه، ففى عام ١٩٦٦ كانت بعض الاتجاهات الماركسية رغم حل الحزب الرسمى قد تجددت مرة أخرى داخل أحد الأجهزة الرسمية للدولة فى أحد أنظمة الاتحاد الاشتراكى – الاتجاه الشبابى – وداخل الشباب – وداخل المعاهد الاشتراكية التى كان يسعى النظام بها إلى تخريج قادة إعلاميين، وقادة الطليعة الاشتراكية [٩٤].

ومرة أخرى ، كان النظام أن يواجه هذه الحلقات التى خرجت من معطفه، لكنها تسعى الآن إلى لعب دور إيجابى فى مواجهته.

لقد كان الاتجاه الرئيسى لدى النظام الناصرى أن على ثورة ١٩٥٢ أن «تنشئ يسارها الخاص، المعادى، الرافض، للعدوين الرئيسين للثورة، وهما الشيوعيون والإخوان المسلمون»[٩٥]، على اعتبار أنهما – كما كان يردد عبد الناصر – من العناصر الرجعية أو الثورة المضادة أو (الطبقات الرجعية) التى يجب تصفيتها كما تقول دائما نشرات (طليعة الاشتراكيين) التابعة للنظام.

على أية حال، فإن النظام لحساسيته وتخوفه من أن يفتقد عنصر (الولاء) لدى هذه الجماعات أولدخوله فى صراع داخلى بين قاداته أو لغياب رؤية شاملة للتيارات السياسية داخل البلاد.. أو لهذا كله، تحرك لإجهاض هذه الجماعات فى حملة اعتقالات واسعة بدأت فى أول أكتوبر ١٩٦٤، وضع لها سيناريو وهمى[٩٦]، قبض على أثره على حوالى ٢٠٠ من كادرات منظمة الشباب الاشتراكى، فقبض على عدد كبير من المثقفين اليسار من جميع الأجيال، سواء من جيل الآباء أو الأبناء من أمثال د. إبراهيم سعد الدين أو لطفى الخولى أو أمين عز الدين وصلاح عيسى.. وغيرهم.

ومن المؤكد أن صراعا على النفوذ كان له أثره فى القبض على هذه العناصر، غير أن غياب عنصر (الولاء) كان له الأثر الكبير فى القبض على هذه العناصر وإجهاضها لتهيئة المناخ الذى يريده النظام فى الأصل.

ثانيا: اليسار الوطنى

ومع أن النظام كان حريصا على ألا يضع عددًا كبيرًا من اليسار الخارجين من السجون فى مناصب سياسية، إذ جهد فى وضع العراقيل أمام انضمامهم إلى التنظيم الطليعى فى الاتحاد الاشتراكى.. فإن عددا كبيرا من أعضاء التنظيم الطليعى أنفسهم – من غير الشيوعيين – كانوا يتخذون موقف المعارضة للشيوعيين بوجه خاص، وخاصة، ممن أطلق عليهم فى حينه مصطلح (اليسار الوطنى).

كانت جماعة (اليسار الوطنى) هذه تختلف اختلافا جذريا عن الشيوعيين الخارجين من السجون، فبينما كان الشيوعيون يتمسكون بالنظرة الكلاسيكية عند جماعة الحزب الشيوعى المصرى، فإن جماعة (اليسار الوطنى) كانت – كما يقول أحد أفرادها – كنا نتمسك بالواقع الموضوعى، للمجتمع، آخذين فى الاعتبار الظروف المتغيرة والمعاصرة للتطور..» [٩٧].

وعلى هذا النحو، كانت هناك خلافات جذرية بين نوعين من المثقفين فى تنظيم رسمى واحد، وهو (التنظيم الطليعى)، وقد ترتب على هذا كله ان استفحل الخلاف الحاد بين الشيوعيين وينظمهم على صبرى وبين الفئة الموالية للنظام - كذلك - من خارج هذه التنظيمات الشيوعية الجديدة.

وتحولت الخلافات إلى نوع من التصادم العنيف.

وبعيدا عن الخلافات التى حدثت حينئذ بين أكثر من مجموعة قيادية (كان من أبرزها الخلاف بين عبد الناصر وعامر)، فقد زاد الخلاف بين مجموعة اليسار التى خرجت من السجن حديثا، والمجموعة الأخرى التى كانت قد بدأت تتبلور داخل التنظيم الطليعى ولم تكن قد عرفت السجن أو شروط الخروج منه بعد.

وقد ضمت هذه الفئة الأخيرة ضمن من ضمت: جمال سليم، ومجموعة من صحفيى وكتاب جريدة الجمهورية وفى مقدمتهم د. محمد أنيس وأحمد مصطفى وجلال السيد على اختلاف مفاهيمهم (٩٠)، وبدأ الخلاف يأخذ شكل قضايا تنشر فى الصحف يختلف حولها الشيوعيون مع جماعة اليسار الوطنى، وكانت هذه الفترة التى اضطربت فيها الأمور تماما، فراح حلمى سلام المسئول عن الجمهورية يفصل عددا كبيرا من الجمهورية وعديدا من المثقفين فيها لاضطراب (بوصلة) الاتجاه الواحد فى النظام.

المهم هنا أنه فى هذه الفترة تحرك عدد كبير من هؤلاء المثقفين الذين ينتمون إلى جماعة (اليسار الوطنى) أو أبناء ثورة يوليو بالمعنى العريض، فحاولوا تبنى العديد من القضايا، غير أن اضطراب الأمور، وإسراف هؤلاء فى الثقة التى يمكن أن تمنح لهم من قبل النظام، دفع بالنظام نفسه إلى أن يتخذ ضد هؤلاء عدة إجراءات، فلم يكن لهم - من وجهة نظر النظام فى بعض الأوقات - هوية سياسية تميزهم عن غيرهم نظرا لأنهم قاموا بعدة حملات على النظام - من داخل النظام نفسه - وإن كان اضطراب بوصلة التوجيه وصراع مراكز القوى - كما أسلفنا - أسهمت فى عدم وضوح أهمية هؤلاء المعارضين وموقعهم الحقيقى.

وعلى سبيل المثال، فحين تبنى جلال السيد قضية (المعلمين) صيف عام ١٩٦٤،

وشارك فيها معه كل من مفيد فوزى وعبد الستار الطويلة (كان من خارج هذه المجموعة)، لم يلبث أن اتخذت ضدهم إجراءات عنيفة رغم انتمائهم إلى التنظيم الطليعى ففصل البعض واعتقل البعض الآخر، قد كان وراء ذلك قرار من اللجنة التنفيذية العليا باتخاذ هذه الاجراءات ظنا أن «هناك تنظيمًا سريًا أو تيارًا شيوعيًا يشتركون فى هذا» (٩٩)

ورغم أن جلال السيد ظل مفصولا من صحيفة الجمهورية حتى يونيو ١٩٦٥، فإن مشاركاته بعد ذلك فى عديد من القضايا أودت به إلى السجن، فقد كان قد كتب عدة مقالات حول قضايا عامة مثل تحرير الثقافة المصرية أو إعادة النظر فى قرارات التعليم الجامعى أو إعادة النظر فى تدوين التاريخ المصرى.. وما إلى ذلك، ومع هذا.. فإن الخلط الذى حدث بين هذه الدعوات والاضطرابات التى أحدثها تنظيم الشباب والمعهد الاشتراكى والقبض عليها، ومع عدم اتضاح الرؤية، فقد تم القبض عليه ومع عدد آخر لا ينتمون إليه فى الهوية أو الانتماء.

لقد قبض على عدد كبير من ذوى الاتجاهات الناصرية واليسارية فى آن واحد، ممن وجهوا نقدهم من تحت مظلة النظام ولم يتمردوا عليه قط، وكان السبب المباشر فى هذا أنهم فى الظاهر يوجهون نقدا حادا للنظام، وفى الباطن يبدون كمن جاوزوا درجة (الولاء) للنظام بلهجتهم الحادة.

والأكثر من هذا، إن النظام حرص على ألا يلتقى عدد من المثقفين من ذوى هويات مختلفة حول توجيه النقد للنظام (مثال أبناء يوليو والشيوعيين)، ومس هنا، إلى جانب سوء الفهم، فقد سعى فى وقت من الأوقات مثل هذا الوقت الذى حدث فيه خلاف بين هؤلاء وأولئك فى زرع (إسفين) (١٠٠) للنيل من الاثنين.

وفى جميع الحالات فقد نجح فى توجيه ضربة حادة لهم والحد من حركتهم.

ثالثا: قضية المثقفين :

هذا عن الشيوعيين والتيار الذى أطلق عليه (اليسار الوطنى) من أبناء النظام أنفسهم، فماذا عن المثقفين الذين كانوا ينتمون إلى النظام القديم من الوفديين والإخوان؟

- لقد نشطت ضدهم - حينئذ - اعتقالات واسعة لتصفية (الحساب القديم)، وخاصة أنهم لم يكونوا قد دخلوا، قط، دائرة (الولاء) الرسمى، فصمت من صمت، وهاجر من هاجر، وتردد من تردد.

وبالنسبة إلى الليبراليين القدامى، فإنه فى ١٣ يوليو ١٩٦٦ على وجه التقريب بدأت حركة اعتقالات واسعة لهم وبدون تهم واضحة وفى وقت تركزت عمليات القبض على الوفديين الذين ينتمون إلى مهنة المحاماة بوجه خاص.. فالدكتور عبد المنعم الشرقاوى اتهم – ضمن التهامات كثيرة – بأن له علاقة اتصال بالإخوان المسلمين عن طريق التآمر والمساعدات[١٠١]، كذلك تم القبض على د . شوكت التونى على ذمة إحدى قضايا الاقطاع التى كان يترافع فيها عديد من الوفديين السابقين، كذلك عبد العزيز الشوربجى، ثم القبض على عدد كبير من الوفديين ممن كانوا فى جنازة مصطفى النحاس كان من بينهم عيسى العيوطى وعبد الوهاب حسنى وحمادة الناحل ومحمد زهير جرانة وفتحى والى ومحمد كامل عباس، وحقق مع عدد كبير من أولئك الوفديين من المحامين من أمثال د. محمد مصطفى القللى ود. عبد المنعم بدراوى.. وغيرهم.

وتسهب محاكمات هذه الفترة بصورة واضحة عن هذه الاعتقالات التى سعت المخابرات العسكرية إلى حث القضاء المدنى فيها على عمل قضية تسمى (قضية مؤامرة المثقفين)، فبعد محاكمات واتهامات كثيرة وجهت فى هذا الوقت إلى عبد المنعم الشرقاوى – على سبيل المثال – لاقى خلالها صنوفًا عديدة من التعذيب رأى القضاء أن الاتهام الموجه إلى المتهم (ليس له أى أساس من القوانين أو الواقع) وقد فسر القضاء المصرى فى هذا الوقت ذلك بأن النيابة العسكرية تستند فى طلبها الاعدام على المتهم إلى تقارير كتبها الشرقاوى خلال التحقيق الابتدائى الذى خضع للتعذيب البشع[١٠٢].

وقد أرسلت المخابرات العسكرية أوراق التحقيق مصحوبة بصور من التقارير وشهادة عبد المنعم الشرقاوى الموضوعة تحت التعذيب كما أشرنا إلى النائب العام فقرأها وردها ثانية إلى المخابرات بسؤال عن المتهم والتهم التى يمكن أن توجه إلى عديد من المتهمين فى هذه القضية، فجاء رد النظام – على لسان النيابة العسكرية بإصرار – أنهم «أعداء النظام القائم وهم يمثلون الألسنة التى تشيع التخاذل وتزعزع الثقة فى النظام وفى رئيسه»، فرد عليهم النائب العام من جديد قائلا : «أريد تهما تنطبق عليها مواد قانون العقوبات»، وبغضب شديد عادت النيابة العسكرية إلى النائب العام ثانية لتقول: «يجب عمل قضية تسمى قضية مؤامرة المثقفين، لكى يحكم عليهم بعقوبات رادعة حتى تخرس ألسنة المثقفين الذين بدأوا يهاجمون النظام علانية، يجب إيجاد عبرة».

ورغم أن المخابرات العسكرية راحت تبلغ النائب العام بلهجة تهديد بأن «السيد الرئيس غاضب جدا لعدم تقدم «مؤامرة المثقفين» .. فإن هذا النائب الشجاع لم يتنازل عن طلبه فى مواجهة هذا التهديد.

ورغم أن النظام لم يجد أمامه غير الإفراج عنهم، فإنه عاد - ثانية - للقبض عليهم بعد هزيمة ١٩٦٧.

على أن أهم الملاحظات لفتا للنظر هنا أن أكثر المقبوض عليهم من مثقفى الوفد أو المنتمين لبعض الأحزاب الليبرالية كانوا من (المحامين) مما يدل على أن أصحاب الثقافة القانونية كان لهم تأثير لا يستهان به رغم جو التضييق والعزل السياسى وإهمالهم تماما فى عقد الستينيات.

هذا ما حدث لمثقفى العهد القديم من الليبراليين، أما ما حدث للإخوان المسلمين فقد كان مشابهاً لهذا إلى حد كبير، فما كاد النظام يفرج عن الإخوان عام ١٩٦٥ حتى عاد بهم إلى السجون ثانية طيلة عامى ١٩٦٥ / ١٩٦٦ رغم أن عديدا من مصادر هذه الفترة - وفى مقدمتها شهادة سيد قطب(١٠٤) - تشير إلى أن العناية بالتربية الإسلامية والخلق الإسلامى كانا يفوقان غيرهما من أساليب العنف.

ويذكر شوكت التونى أن معتقل طره كان به أكثر من ألفى معتقل وخمسمائة بعضهم من الوفديين «وأغلبهم من الإخوان المسلمين».

وقد بدأت المحاكمات ضدهم عامى ٦٥ / ١٩٦٦ بما يذكرنا بالمحاكمات السابقة فى خريف ١٩٥٤، وما لبث أن قضت الأحكام بسجن عدد كبير، وإعدام عدد آخر كان فى مقدمتهم سيد قطب الذى نفذ فيه حكم الإعدام فى ٢٨ أغسطس ١٩٦٦ وما لبث أن لاقت كتبه ومؤلفاته نفس المصير.

ولم يكن ليرتفع بعد ذلك صوت من داخل تيار (الإخوان) أو خارجها، بل إن اللافت للنظر أن المؤسسات الإسلامية الرسمية راحت تهاجم الإسلام العنيف متمثلا فى كتابات سيد قطب بوجه خاص لاسيما فى كتابه (معالم فى الطريق)(١٠٦) وذلك فى بيان رسمى نشر بالصحف فى سبتمبر ١٩٦٥ فضلا عن تخصيص أعداد كاملة فى مجلة (منبر الإسلام) وعديد من ملاحقها لمطاردة التيار الإسلامى المعارض.

نخلص من هذا كله إلى أن دور المثقفين طيلة الستينيات كان امتدادا لدورهم طيلة الخمسينيات، وهو دور تعرض للعنف فى مواجهته واستخدام سلاح العزل السياسى والإهمال الشديد حتى أن عبد الناصر لاحظ - كرد فعل معاكس لهذا المناخ - أثناء انعقاد (المؤتمر الوطنى) أن المثقفين الليبراليين أو تيار اليسار - فى غالبيتهم - كانوا على «حرصهم تجاه الدولة البوليسية حتى لم يستطيعوا أن يتحدثوا بوضوح، وفى الوقت الذى كان فيه بعض الأصوات الإسلامية من خارج تيار الإخوان داخل المؤتمر قد حاولا اختلاق عديد من القضايا الإسلامية تعبيرا عن عدم قدرتهم على الاحتجاج الرسمى على مواجهة الدولة لأى تيار أو مثقف لا يحسن استخدام قيمة (الولاء) السياسى».

هوامش الفصل السابع

(١)يوجد تفصيل كبير لموقف اليسار فى كتاب مصطفى طيبة ، السابق .

(٢) أحمد حمروش مجتمع عبد الناصر ، السابق ص ٢٤٠ ، فمن المؤكد أنه انتفت أسباب الخلاف بين عبد الناصر والماركسيين داخل السجون ، وهو مايشير إليه أحمد فواد الماركسى صديق عبد الناصر حين رأى به تطابق وجهات نظر الاثنين خاصة فى القضايا الاجتماعية والاقتصادية .

(٣) مناقشة آراء التنظيمات كلهاداخل السجن فى كتاب مصطفى طيبة ، السابق ص ص ١٦٥/١٦٦ ، كذلك فى عديد من أدبيات الماركسيين داخل السجون فى هذا الوقت ، وهى أدبيات لم تدرس خلال منهج علمى حتى الآن .

(٤) طاهر عبد الحكيم ، السابق ص ١٠١ .

(٥) محضر نقاش مع محمد سيد أحمد ، السابق .

(٦) أزمة المتقفين ، السابق ص ١١.

(٧) السابق ص ١٢

(٨) السابق ص ص٥٠/٥١

(٩) السابق ص ٢٩، أيضا ص ٣٧

(١٠) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو ص ١٤٦ .

(١١) أحمد حمروش ، السابق ص ١٤٦

(١٢) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والحيش ، السابق ص ٢٠٦ .

(١٣) حطاب جمال عبد الناصر فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .

(وقد نشر الخطاب وجلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى كتاب نشر فى سلسة «كتب قومية» ، الدار القومية للطباعة والنشر ، بدون) ص ٧.

(١٤) جلسات اللجنة التحضيرية ، السابق ص ٣٣ .

(١٥) صدر قرار جمهورى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ بنظام العمل فى اللحنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية .

(١٦) محمد برادة ، السابق ص ١٢٥ ومابعده .

(١٧) الأهرام ١٩٦١/١١/١١

(١٨) جلسات اللجنة التحضيرية ، السابق ص ٢٨٣ .

(١٩) السابق ص ٢٩٤ .

(٢٠) محمد برادة ، السابق ص ١٢٥.
(٢١) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ١٩٤
(٢٢) اللجنة التحضيرية ص ١٩٧ .
(٢٣) السابق ص ١٩٨.
(٢٤) السابق ص ٢٠١ .
(٢٥) يقول عبد الناصر رداً على خالد (مأمون الكزبرى داخل الاتحاد القومى . و حصلت مناقشات فى مجلس الوزراء من أجل شطب الكزبرى أيضا .. (و) .. وكان رأيى ألا أشطب أحدًا ، وألا أستبعد أحداً ، السابق ص ١٩٩ .
(٢٦) اللجنة التحضيرية ص ١٩٩/٢٠٠ .
(٢٧) اللجنة التحضيرية ص ٢٧٧ .
(٢٨) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ٢٦٥/٢٦٦ .
(٢٩) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ٢٧٠/٢٧١ .
(٣٠) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ٢٧٣ .
(٣١) جلسات اللجنة التحضيرية ، ص ٢٧٧ .
(٣٢) أهرام ١٢/١٢/١٩٦١ ، أيضا ١٣/١٢/١٩٦١ .
(٣٣) أهرام ١٥/١٢ .
(٣٤) جلسات اللحنة ، السابق ص ٢٣٧، ص ٣٥٠ ، ص ٢١٩ .
(٣٥) السابق ص ٤٣٣ .
(٣٦) السابق ص ص ٣٧٥ / ٣٧٦ .
(٣٧) حدد النوع الأول (العزل) عديدا من الفئات لعل من أهمها (كل من ارتكب جريمة فى حق الوطن وصدر صده حكم من محاكم الثورة أو الشعب أو الغدر أو أمن الدولة العليا أو المحاكم العسكرية العليا إلا إذا رد إليه اعتباره وصدر فى حقه عفو شامل) ، وأيضا(كل من ثبت اشتراكه فى إفساد الحياة السياسية بالاعتداء على الدستور أو تزوير الانتخابات والاعتداء على الحريات السياسية أو معاونة طغيان الملكية من رجال القصر والوزراء والأحزاب والمجالس النيابية) ، كما حدد النوع الثانى (الاستبعاد) عديدا من التهم التى يؤاخذ عليها كالنوع الأولى ، والنوعين – العزل والاستبعاد– استهدفا كما نرى فضلاً من السياسيين المثقفين من شتى التيارات بوضوح شديد . (الأهرام ٢٠/١٢/١٩٦١ ، أيضا : جلسات اللجنة التحضيرية ص ٥٨٦، ص ٥٨٩) .
(٣٨) جلسات اللجنة ، ص ٦٥٤ ، ص ٦٥٦ .
(٣٩) السابق ص ٦٥٦ .
(٤٠) السابق ص ٦٥٦ .
(٤١) السابق ص ٦٥٧ .

(٤٢) السابق ص ٦٥٩ .

(٤٣) السابق ص ٦٧٨ .

(٤٤) السابق ص ٦٨٨ .

(٤٥) اللجنة ، السابق ص ص ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٤٦) قرار المؤتمر الوطنى صدر قرار جمهورى برقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ .

(*) يلاحظ أن كمال الدين حسين حينئذ كان المشرف على الاتحاد القومى أيضا .

(٤٧) الأهرام ١٩٦٢/١١/٥ .

(٤٨) أحمد حمروش ، السابق ج ٢ ، ص ٢٠٧ .

(٤٩) الوقائع المصرية ، جلسة ١٢مايو (ملحق ١) ثم الملاحق التالية «ويلاحظ انتخابات المؤتمر تمت على مراحل تبعا للفئات المختلفة بدأت ٥ فبراير ١٩٦٢ وانتهت ٢٤ فبراير ١٩٦٢ / وتشكل ١٥٠٠ عضو منهم ٣٧٩ يمثلون الفلاحين ، ٣١٠ العمال ١٥٠، من الرأسمالية الوطنية ، ٢٩٣ من النقابات المهنية ، ١٣٥ موظفا ، ٢٣ سيدة ، ١٠٥ من أساتذة ومدرسى الحامعات والمعاهد ١٠٥ طلاب من القسم الثانوى والجامعات . يضاف إليهم أعضاء اللجنة التحضيرية».

(٥٠) مجموعة خطب عبد الناصر ، السابق ص ٦٢٤ ، خطبة يوم ١٩٦١/١١/٢٩ فى الجلسة الرابعة من (اللجنة التحضيرية) .

(٥١) مجموعة خطب عبد الناصر ، السابق ، ق ٤ ص ٢٧ فى ١٣ مايو ١٩٦٢ .

(٥٢) أحمد بهاء الدين ، محضر نقاش ، السابق .

(٥٣) أحمد بهاء ، السابق .

(٥٤) أحمد حمروش ، السابق ج٢ ص٢٠٥ .

(٥٥) أحمد حمروش ، السابق.

(٥٦) الأهرام ٢٨ مايو ١٩٦٢ .

(٥٧) الأهرام ، السابق .

(٥٨) الأهرام ٧ يونيو ١٩٦٢ .

(٥٩) الأهرام ٧ يونيو ١٩٦٢.

(٦٠) الأهرام ٢٩ -مايو- ٣ يونيو ١٩٦٢ .

(٦١) معركة المصحف فى العالم الإسلامى، السابق ص ٣١٨ .

(٦٢) السابق .

(٦٣) محمد شلبى ، الشيخ الغزالى ومعركة المصحف فى العالم الإسلامى ، دار الصحوة للنشر، ٨٧، توضيح الغزالى ص ٩٩ .

(٦٤) محمد الغزالى ، معركة المصحف، السابق ص ٣٣٦ .

(٦٥، ٦٦) السابق ص ٣٣٦ .

(أيضا: يمكن مناقشة فكر الشيخ والاطلاع عليها في تقرير قسم الاستماع في ١٩٦٢/٦/٣ بملف الشيخ محمد الغزالي الموجود بالأهرام برقم ٥١٢٦).

(٦٧) حماد إبراهيم ، رسالة ماجستير ، السابق ص ٣٨٦ .

(٦٨) السابق ص ٤٠٧ .

(٦٩) السابق ص ٤٢٧ .

(٧٠) السابق ص ٣٩٥ .

(٧١) نجد العديد من المواقف له ، ويمكن في هذا مراجعة رسالة حماد إبراهيم ، السابق ص ص ٤٢٨/٤٠٧ .

(٧٢) كتب هذه المقالات في صيف ١٩٦٢ وراح يجمعها في مقالات صدرت عن دار القلم في سلسلة الكتب الثقافية ١٩٦٦ في أول أغسطس ١٩٦٢ ونشرت في شكل كتاب .

(٧٣) الجمهورية ٣١ يوليو ١٩٦١ .

(٧٤) الجمهورية ٦ أغسطس ١٩٦١ .

(٧٥) (وقد بدأ لويس عوض تأملات طويلة في الميثاق انظر على سبيل المثال : الأهرام ١، ٨ يونيو ١٩٦٢).

(٧٦) الأهرام ١١ اكتوبر ١٩٧٤ .

(٧٧) لويس عوض ، أقنعة الناصرية ، السابق .

(٧٨) لويس عوض ، أقنعة الناصرية ، السابق ص ص ٤٥ .

(٧٩) الجمهورية ٣ يوليو ١٩٦٤ ، ١٤مايو ١٩٦٤ .

(٨٠) الجمهورية ١١، ١٢ ديسمبر ١٩٦٠ ، ٢٨ /١٩٦٢/٥ ، ١٢/٤/ ١٩٦٥ .

(٨١) كرير شويك ، الإبداع القصصي عند يوسف إدريس ، ترجمة رفعت سلام ، دار شهدى للنشر، بدون ، ص ٩٣ .

(٨٢) السابق ص٩٤.

(٨٣) الجمهورية ١٩٦١/١١/٢٣ .

(٨٤) الجمهورية ١٩٦٢/٢/٢٦ .

(٨٥) الجمهورية ١٩٦٢/٨/٩ .

(٨٦) صباح الخير ١٩٦٤/٦/٥ .

(٨٧) أخبار اليوم ١٩٦٥/١/١٦.

(٨٨) عودة الوعى ، السابق ص ٤٢.

(٨٩) عودة الوعى ، السابق ص ٤٣.

(٩٠) عودة الوعى ، السابق ص ص ٤٤ ، ٤٥ .

(٩١) الوقائع المصرية في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ ، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢١٠ لسنة ١٩٦٧ .

(٩٢) هذا مالاحظه – بالفعل – أبو سيف يوسف أحد الكوادر الماركسية المعروفة ، انظر : مجلة الطليعة يوليو ١٩٧٥ .

(٩٣) أبو سيف يوسف ، السابق .

(٩٤) يضيف صلاح عيسى ، من جيل الأبناء فى الحركة الماركسية – « أن من ضمن المقبوض عليهم كان عدد لهم علاقة تنظيمية بحلقة ماركسية صغيرة اسمها (وحدة الشيوعيين) التى كانت قد تمردت على قرار حل الحزب الشيوعى عام ١٩٦٤ » ، انظر : صلاح عيسى ، مثقفون وعسكر ، السابق ص ٧٠ .

(٩٥) السابق، ص ٧٠ .

(٩٦) يسهب جمال سليم – وكان أحد أفراد اليسار الوطنى – فى هذا المصطلح يقول « كلمة شيوعى يقصد بها المواطن المنظم فى جماعة شيوعية أو علنية، وقبض عليه أو اعتقل فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٦٣ ، والقصد بكلمة اليسار الوطنى ، المواطنين العاديين، بحكم تركيبهم الطبقى وخروجهم من برجوازية صغيرة أو أبناء موظفين وعمال وفلاحين – معادين للإقطاع والرجعية ..» وبغض النظر عن الجدل الذى ينشأ من تعريف هذا المصطلح والذى يسهب فيه جمال سليم كذلك فى نفس الموضع ، فإن ما يهمنا منه هنا هو العلاقة بين الطرفين ، وكلاهما مثقف ضد النظام (انظر : التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو لجمال سليم ، السابق ص ٨٧).

(٩٧) السابق.

(٩٨) جماعة (اليسار الوطنى) تضم مجموعة كبيرة من الكتاب والصحفيين الدين ينتمون – فى الدائرة الواسعة – إلى أبناء ثورة يوليو ١٩٥٢ المؤمنين بها ، المدافعين عنها ، وإن تحددت الانتماءات الجزئية، غير أنه من الثابت أن هذه المجموعة اختفت تماماً عن مجموعة الشيوعيين الخارجين من السجون ١٩٦٤ .

(٩٩) محضر نقاش مع جلال السيد فى ١٩٨٨/١١/٢٠ .

(١٠٠) جمال سليم ، السابق ص ١٠٩.

(١٠١) القضية رقم ٤ سنة ١٩٦٧ مركزية لها سلطة عليا ، المحكمة العسكرية المركزية ، مذكرة بأقوال د. عبد المنعم الشرقاوى، ص ١٤ .

(١٠٢) المذكرة السابق ص ١٦ .

(١٠٣) ثبت من التحقيق الذى تم أمام المحكمة وشهد فيه السيد الأستاذ ناجى وكيل النيابة العامة والعسكرى محمد نصر أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى بعد يوم حلسة تحقيق ١٩٦٦/٧/١٤ ، وخلال الأيام التى تلتها إلى يوم ١٩٦٦/٧/١٨ وقعت عليه وهو معتقل فى دار المخابرات العامة تعذيبات بدنية ونفسية مروعة وأنه استمر بعدها فى زنزانة بدا ر المحابرات إلى شهر مارس١٩٦٧ ثم أودع إلى زنزانة انفرادية بالسجن الحربى إلى شهر يوليو ١٩٦٧ثم نقل إلى مستشفى السجن الحربى (القضية ٦٧/٤ مركزية ، المحكمة العسكرية) .

(١٠٤) يذكر سيد قطب شهادته التى كتبها بخط يده قبل رحيله مباشرة أنه كان يدعو إلى ضرورة انفاق الجهد إلى (التربية الإسلامية الصحيحة) وهو ما كرره كثيرا فى مثل هذه الشهادة .

(انظر : سيد قطب، لماذا أعدمونى ، السابق ص ٤٣/٤٤) .

(١٠٥) شوكت التونى ، محاكمات الدجوى ، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٧٥ ص ٣٠١ .

(١٠٦) Stephen. R. Nassepapolitical Mebooraphy, Allen Lane The Perguih. Press Vigo Street. London, 1971, P349 - 355.

الفصل الثامن

عبد الناصر .. وحقوق الإنسان

لا يمكن أن ننزع ظاهرة من سياقها . . .

حدثت نفسى فى هذا الشهر ونحن نسمع إثارة قضية حقوق الإنسان - ضمن قضايا كثيرة عن الثورة - أصوات غاضبة، مشهورة فى أغلبها مشحونة بالغضب، تتحدث عن إنجازات الثورة، وأصوات أخرى خافتة ممرورة تتحدث عن المصير الذى لاقاه المثقف وخاصة حين مورس ضده (التعذيب) وأصبح المثقفون فى سجون عبد الناصر يلاقون العنت لسنوات عرفوا فيها كثيرا من صنوف العذاب وأنواعه العديدة التى وجدناه فى أدبيات السجون فى هذه الفترة.

وعلى هذا النحو، وجدنا أنفسنا فى زمن تفرق فيه الجميع بين صوتين مؤيد لثورة يوليو، ومعارض لها.

مؤيد لإجراءات زعيم الثورة.

معارض له.

محللين للظاهرة فى الإطار الأشمل للدولة الاستبداية فى الشرق، وأشكال قمعها المتوارث بحيدة تجهد أن تكون علمية.

وتصل درجة التأييد أو المعارضه - وما بينهما - إلى حالة تشبه «النوستالجيا». نرى فيها ندابات ومغنيين ووجوها قديمة نعرفها ووجوهًا جديدة لا نعرفها مع تقدم السن وقلة المعرفة.

وفى جميع الحالات نعيش كثيرا من قضايا الثورة فى مناخ غريب، ولا بأس من أن تعقد الندوات وتقام المؤتمرات ويمضى الشهر الحزين مرددا من ورائه أنه لا المعارضون

ولا المؤيدون يعرفون حركة التاريخ جيدا، فقط حجاب المعاصرة هو الذى يسدل على التاريخ فيغيب أهم ما فيه ويزيد من كثافته تصفيق المتفرجين واستياء المعارضين وقبل أن نصل إلى إحدى الظواهر المثارة فى هذه الحقبة، ثمة ملاحظات أولية لابد من الإشارة إليها قبل كل شيء.

ملاحظات أولية :

لا يمكن أن نتحدث عن انتهاك لحقوق الإنسان فى الإطار الكبير له من حيث علاقة الثورة بخصومها دون أن نشير إلى ظاهرة التعذيب.

وبداية، فإن ظاهرة (التعذيب) أهم ظواهر حقوق الإنسان محرمة كل التحريم فى الوعى الإنسانى، وهى، على المستوى البشرى لا يمكن تبريرها تحت أى ستار، فتبرير الظاهرة دون تأكيد وجودها فى سياقها يصبح خروجا على الحكم الخاطئ فى مباراة ترضى جميع الأطراف فيها حكما من الخارج.

ومن هنا، فإن القضية مرفوضة تحت أية دفوع فى محكمة التاريخ أو فى الواقع خارج التاريخ حيث نعيش جميعا المعاصرة، ونتعامل مع مفردات الحياة الراهنة، ومن هنا، يجب أن نذكر فى هذا السياق مكانة هذه الظاهرة فى القانون الدولى وبصفة خاصة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى ينص فى مادتة الخامسة على أنه: «لا يجوز اخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحط من كرامته».

ونستطيع فى هذا السياق أيضا ذكر عشرات من تقارير مجلس الأمم المتحدة للوصاية وعديدًا من القواعد النموذجية التى أقيمت تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المسجون السياسى وكثيرا من المؤتمرات التى عقدت منذ عام ١٩٥٥ حين أقيم أول مؤتمر للأمم المتحدة لحماية السجناء وحتى آخر مؤتمر عقد العام الماضى فقط تحت رعاية الأمم المتحدة أيضا تركيزا على ما حدث فى البوسنة .

وقبل كل هذا فإن الأديان كلها لا تبرر أى تعذيب، كما أنها ضد امتهان كرامة الإنسان وآدميته.

وإن كان يخرج عن سياقنا الآن أنه مع أول مؤتمر حتى آخر مؤتمر لم يتغير شيء،

غير أن مبادئ الإنسانية تظل هى القاسم المشترك التى لابد من التنبيه إليه والتمسك به بصفتنا بشرا فى النهاية.

إن حقيقة رفض التعذيب والبرهنة عليه فى رفض (آلياته) عبر المؤسسات الدولية والأديان السماوية، هى الملاحظة الأولى، أما الملاحظة الأخرى، فهى ما يلاحظ من أن هذه الحقيقة تصطدم لدى الإنسان بكثير من النوازع البشرية، فنحن لا نستطيع أن نمنع أنفسنا فى هذا السياق من مشاعر شتى، خاصة، ونحن مازلنا نعيش بشكل ما فترة حكم عبد الناصر بالسلب أو الإيجاب - كما أسلفنا - وهو ما يسلمنا، مع هذا، أو رغم هذا، إلى شىء من الحيرة عند الحكم على ظاهرة ما زلنا فى معظمها من شهودها بشكل ما .

نقول هذا بشكل أكثر بساطة .

إن ظاهرة (تعذيب) عبد الناصر لخصومه مازالت أكثر الظواهر المحيرة.

هذه الحيرة تنعكس فى ردود الفعل الحادة التى مازلنا نصطدم بها.

فالبعض مازال يرفض أن يردد أن التعذيب يمثل السمة الرئيسية فى عهد عبد الناصر، وأنه راح يضيع كل انجازات الثورة التى ظلت سنوات طويلة تعمل وتحارب من أجلها ، وأن صاحب هذا الرأى يرى أن الدولة كانت مطالبة بالحفاظ على نظامها، وأن خصوم الثورة كانوا يستطيعون - لو تركوا طلقاء، باسم الحرية - أن يغتنموا الفرصة ليقضوا على الثورة، وهاجس الخوف من المثقفين وتنظيماتهم نجدها فى كثير من مواقف عبد الناصر وتصريحاته، يقول جمال عبد الناصر - على سبيل المثال - فى اجتماعات اللجنة التحضيرية المنعقدة عام ١٩٦٢(*) مخاطبا خالد محمد خالد وهو يطالبه بالديموقراطية والحرية.

«يوجد شيوعيون طلقاء، وأنت تعرف ذلك، وأنا أعرف ذلك، وكل الناس يعرفون أنه يوجد ماركسيون خارج السجن.. فالحزب الشيوعى المصرى يأخذ تعليمات من «صوفيا»، وقياداته موجودة فى صوفيا، ويأخذ تعليماته من بلغاريا، كيف أقول عن هؤلاء الناس أنهم وطنيون، وآمن لهم أن يتصدروا قيادة هذا الشعب... إلخ».

وهو ما يقوله مرة أخرى:

«إن أى واحد يتلقى تعليمات من الخارج أعتبره غير أمين على بلده، وأنا متأكد بكل أسف أنهم يأخذون تعليمات من الخارج».

وكانت هذه هى الفترة التى قال فيها إلهام سيف النصر فى معتقل أبو زعبل: «... بعد إيقاف التعذيب مباشرة، حضرت لجان طبية للكشف على بعض المعتقلين، وكان السبب فى حضورها... و ... والدور العظيم الذى لعبته الدول الاشتراكية فى المناداة بالإفراج عنا وإيقاف التعذيب».

إنها الحيرة المزمنة فى قضية لها أطراف كثيرة.

وهذه الحيرة لم تنجم عن نقص المدة أو ندرة الشهود، وربما لكثرة المادة وأصوات الشهود التى تحدث ضوضاء أكثر مما تحسم فى القضية، وخاصة أن كثيرين ممن هبطوا إلى سجون عبدالناصر أدلوا بدلوهم فى هذه القضية حسب مواقفهم وانتماءاتهم .

وفى هذا يمكن أن نذكر بعض هذه الأسماء: عبد العظيم أنيس، لويس عوض، إسماعيل صبرى عبد الله، طاهر عبد الحكيم، محمود أمين العالم، فتحى عبد الفتاح، خليل قاسم، إلهام سيف النصر، صلاح حافظ، مصطفى طيبة، محمود السعدنى، محمد سيد أحمد، عبد الستار الطويلة، صنع الله إبراهيم وكثير من أشعار فؤاد حداد وزكى مراد وكمال عمار وغيرهم.

وهذه الحيرة، التى ندين فيها فى نهاية الأمر التعدى أيا كانت مبرراته، تصيبنى، على المستوى الشخصى بحيرة مضاعفة.. وهو ما يصل بنا إلى الملاحظة الثالثة.

أعرف أننى ظللت لسنوات حائرا، ما أكاد أصل إلى رأى وأستريح إليه حتى يفاجئنى آخر، فيزلزل كيانى، وأعود من جديد رحلة البحث والشك، وما كاد يصلنى الشك إلى اليقين مرة أخرى حتى أعاود رحلة الشك من جديد.

ويفسر هذه الحيرة التى وقعت أسيرا لها لسنوات أننى أنتمى إلى هذه الفترة بحكم تكوينى الفكرى، والفترة الزمنية التى عشتها صبيا فى انجازات الثورة وشابا أشهد انتصارات الخمسينيات، طالبا بمدارس عبد الناصر وجنديا بالجيش المصرى فى هزائم الستينيات من هذا القرن. محبطا من انفصال ٦١ منتشيا بانجازات الثورة الاجتماعية منكسرًا فى هزيمة ١٩٦٧ منطويا على نفسى عازفا عن أية مشاركة – حتى – بالقول فترة غير قصيرة فى ذلك الوقت.

وهو ما يفسر كيف حملت أوراقى طيلة السبعينيات لأجلس أمام عدد كبير من المثقفين والسياسيين لأفهم، وأنخرط لزمن غير قليل فى (محاضر نقاش) ووثائق للحصول على درجة علمية أو للوصول إلى حقيقة تاريخية، وقد كنت كل مرة أستخدم جهاز التسجيل أو أقرأ وثيقة فى سياق مغاير جهد أن أتأمل وأن أكون محايدا (١).

التقيت بمن عرف سجون عبد الناصر أو لم يعرفها، لكننى التقيت أكثر بخصوم عبد الناصر من نزلاء سجون الثورة، علنى أتفهم الطرف الآخر، وأُقترب من دفوعه فى قضية (التعذيب) .

وظللت لسنوات رحلة البحث عن الحقيقة.

غير أن الحقيقة ظلت – بالنسبة إلى – بابا ضخمًا مفتاحة السؤال، ومن هنا، كان على، وأنا أضع فى الاعتبار كل ما قيل عن الظروف الأمنية، حماية الدولة من أعدائها، والبحث عن أمن لتحقيق الدولة لإنجازاتها.. إلخ ظل بجانب هذا كله سؤال أكثر تطورا يلح علىَّ، ولم يتوقف أبدا:

هل كان يعرف عبد الناصر بهذا التعذيب ؟

وهنا أصل إلى السؤال التالى :

هل كان يعلم ؟

* * *

عبد الناصر .. هل كان يعلم ؟

هل كان عبد الناصر يعلم ؟

هذا سؤال . . .

ثم وهل كان عبد الناصر يأمر بالتعذيب ؟

وهذا سؤال آخر.

إن الكثيرين لم يخفوا أن عبد الناصر كان يعلم بالتعذيب، ولكن ليس بالحجم الذى تم تصويره به، غير أن خصوم عبد الناصر أكدوا أنه كان يأمر به فى تعمد يقصد منه الإساءة إلى عبد الناصر قبل أن يحاولوا تأكيد وقوع التعذيب أو تفسيره فى سياق بناء الدولة منذ عصر محمد على حتى اليوم، وعلى سبيل المثال فإن أحد خصوم عبد الناصر أثناء الوحدة بين مصر وسوريا – وهو أكرم حورانى – راح يتذكر فى إحدى الصحف العربية أخيرًا

(فى مذكراته التى نشرت بعد رحيله) أن عبد الناصر كان يأمر نائبه فى حكومة الوحدة – عبد الحكيم السراج – بسجن الشيوعيين وتعذيبهم .. (و) .. أنه بعد أن أطلع عبد الناصر على صور التعذيب فإن عبد الناصر «قد أظهر عدم اطلاعه على هذه الأمور»[٢].

وكأننا ملزمون بتصديق أحد ألد أعداء عبد الناصر فى فترة الانفصال وما بعدها.

معنى هذا – لو صدقنا خصومه، وهم الآن كثيرون – أن عبد الناصر كان يعرف بالتعذيب، وكان يأمر به، غير أن التهمة – مثل أية تهمة كبيرة تصل إلى حد الجناية – تحتاج إلى دفوع أكثر لتأكيدها أو لنفيها. وما يتوافر لنا الآن أكثر دفوع خصوم عبد الناصر، خاصة الذين كانوا ضيوفا فى سجونه لسنوات.

وهو ما نتمهل عنده أكثر

ترى، ماذا يقول خصوم عبد الناصر في سجونه؟

وماذا يقول عبد الناصر نفسه؟

لنتوقف عند الطرف الأول.

فحين واجهنا أمين هويدى حول التعذيب ، وأشار واجما يسئل عبد الناصر، لم يلبث أن أضاف فيما يشبه النفى عن مسئولية النظام الناصرى:

«إن أى إنسان من أبناء الثورة ضد التعذيب الجسدى والمعنوى».

وهو ما يشير إلى رفض التعذيب من هذا الجانب.

ولكن ما هو موقف الخصوم؟

منذ سنوات ، كنت قد سألت أحد خصوم الثورة من الأخوان عن مسألة التعذيب :

– هل كان عبد الناصر يعلم ..؟

فأجاب بدون تردد:

– قطعا .. لا يمكن انكار ذلك.

وعبورا فوق ملابسات كثيرة فنحن بين رأيين:

أحدهما يؤكد أن النظام كان يعلم ويمارس التعذيب.

والآخر، كان ينفى، فعبد الناصر لم يأمر به، ولم يكن - على الأقل - ليعلم حجم هذا التعذيب.

لنستمع إلى الحيثيات أكثر قبل أن نصل إلى الحكم الأخير.

- راح البعض يؤكد أن عبد الناصر كان يعرف التعذيب، بل كان - أى التعذيب - أحد أشكال الضغط علينا، وأسأل محمود أمين العالم:

- الضغط، لا شىء ؟ ويجيب:

- من أجل الحل .

- والحل - حل الحزب الشيوعى - كانت له أساليب كثيرة يحددها المناضل الماركسى.

- الحل بالتعذيب.

- الحل بالسجن.

- الحل بالإغراءات.

ويرى محمد سيد أحمد الذى عرف تعذيب الشيوعيين فى سجن أبو زعبل، أن التعذيب كان من أجل الولاء، كان عبد الناصر يطلب الولاء قبل كل شىء، وكان هذا يتأثر بالمواقف بين القاهرة وبغداد أو بين القاهرة وموسكو ، المهم هنا أن محمد سيد أحمد يرى أن النظام كان يمارس التعذيب.

ونترك اليسار لنتمهل عند اليمين.

فى التيار الإسلامى راح أحمد رائف يطرح السؤال فى الزنزانة رقم ٢١٠ (كتابه البوابة السوداء):

- «هل كان عبد الناصر يعرف ما يدور فى أروقة السجون وظلام الزنازين؟».

ويجيب بسرعة :

- «... نعم يعرف والأدلة على ذلك كثيرة والشواهد متعددة لا يستطيع تجاهلها».

وما يقوله رائف يقوله أكثر الأخوان المسلمين مثل كتابات الشيخ محمد الغزالى ومذكرات زينب الغزالى .. إلخ.

وتتأكد هذه المعرفة من أقرب الشهود للنظام، يقول الأستاذ هيكل: «من كتاب حسنين كروم، عبد الناصر المفترى عليه): «عبد الناصر يعمل بها، إنى سمعت بحدوث تعذيب»[٣].

وهنا نصل إلى إجابة السؤال الأول، نعم، عبد الناصر كان يعرف بالتعذيب، لكى يبقى السؤال الآخر، وهل كان (يأمر) بالتعذيب؟

والفارق واضح بين أن يعرف عبد الناصر ويصمت، أو يتعمد، فيأمر؟

وبغض النظر عن حجة البعض أنه كان يدافع عن نظامه، وتجربته الثورية، التى لو وضعت فى يد أحد خصومه لما فعل أقل ما فعل، بغض النظر عن هذا، سوف نحاول أن نجيب عن السؤال الآخر:

هل كان يأمر، وكيف ، ولماذا؟

وهنا ننطلق إلى نفس الهدف ولكن نغير الطريق.

وكيلا نقع فى محظور الدفاع عن عبد الناصر، فإننا نكرر ثانية – ما سبق أن أشرنا إليه – من أن عبد الناصر كان يعرف – بشكل ما – أن هناك نوعا من العنف والتعذب ضد معتقليه فى السجون، لكنه – بالقطع لم يكن ليعلم درجته.

كما أنه لم يعرف عنه أنه أصدر أوامر محددة بإجراء التعذيب أو ممارسته بالشكل البشع الذى عرفناه به.

كان يعرف أن هناك معاملة تصل إلى درجة التعذيب، لكنه لم يكن ليدرك أن القبض على المعارضين داخل السجون فى دولة شمولية، لم تعرف المؤسسات الديموقراطية كما يجب، ويمارس رئيسها الحكم بديكتاتورية.. إن هذا كله يمكن أن يؤدى إلى أنواع من التعذيب البشع الذى أودى مرة بشهدى عطية (مريض القلب) ومرة أخرى بعديد من شهداء الأخوان. بل بُولغ حيانا فى معاملة عبد الناصر لمعتقليه وسجنهم إلى درجة أن عبد المنعم الشرقاوى يزعم أنه علق من ساقيه، وأن عيونا الكترونية كانت مرصعة بجدران السجون.

وهنا يختلط الواقع بالخيال.

وفى الوقت نفسه يفسر غلو البعض على وصف تعذيب عبد الناصر، فى حين أن البعض الآخر – من مؤيديه – يرفضون هذا الرأى، ويذهبون فى الرفض إلى درجة نفى التعذيب كلية.

وهنا أكثر من حادثة نختار منها حادثة معينة تؤكد أن عبد الناصر لم يأمر بالتعذيب كما صوره البعض قط، فالمعروف أنه أثناء نظر قضية الحزب الشيوعى المصرى (وكان المتهم فيه كل من د. فؤاد مرسى. ود. إسماعيل صبرى عبد الله).

وأثناء تواجد المتهمين فى المحكمة فوجئ الجميع أن اسماعيل صبرى رفض الدفاع، وقام هو بنفسه ليقدم دفاعا قانونيا مجيدا أمام المحكمة، فى هذا (الدفاع السياسى) راح السجين يشير إلى الأسباب التى جعلت اليسار يدخل السجون، وما هى أسباب اختلافه مع عبد الناصر، وكيف ان اختلاف التوجهات - كما أشار هى السبب فى الخلاف بين أعضاء الحزب الشيوعى وبين عبد الناصر رغم اتفاقهما فيما بعد فى التوجه إلى المجتمع واعتناق الاشتراكية وأن كانت ألوان الطيف تحدد لنا ألوانًا كثيرة من الاشتراكية فى ذلك الوقت.

وكان الدفاع المجيد الطويل الذى يدلل فيه صاحبه بما يقول بعشرات الأمثلة والمجتزءات والأحداث التى لا تتوافر إلا لباحث يقطع حياته فى مكتبة ليكتب مثل هذا الدفاع الضخم .. كان هذا دفاعا لرجال المخابرات لإرساله لعبد الناصر بتقارير قدمت له، مشفوعة فى نهاية كل تقرير أن الشيوعيين (المساجين) قالوا كل شىء، وبتأن، وبدون تخوف أو تردد، فاندهش عبد الناصر لهذا، وقال بسرعة:

«الناس دى نازلة فى لوكاندة».

وهذه الحادثة التى ذكرها لى د. اسماعيل صبرى عبد الله - فى محضر نقاش كان دافعا ليلقى جمال عبد الناصر كلمته التى فهم منها أنه لابد من التعامل معهم بقسوة أكثر من ذلك، لأن هذه الحرية التى تمتعوا بها للتعبير عما يريدون خلال دفاع منظم لا تتفق مع حياة سجين سياسى،وأضاف د. اسماعيل أن درجة العذاب زادت بعد ذلك مع تشديد كبير على منع الأوراق والأقلام والاتصالات الداخلية والخارجية، وكان ذا محل دهشة الدكتور لويس عوض فى ذلك الوقت، ففى لقاء شخصى معه، أشار إلى أنه كان معتقلا فى معتقل الفيوم وكان الاعتقال كما يقول يتم (باحترامنا)، وهنا يضيف د. لويس عوض: أنه حين انتقلنا من الفيوم إلى «أبى زعبل» تعذبنا عذابا شديدا لا طاقة لبشر به.

وكانت هذه هى الفترة التى شهدت دفاع المعتقل السياسى اسماعيل صبرى، والتى

علق فيها عبد الناصر عما تم فى المحكمة، وبناء على ذلك، تحولت المعاملة اليومية الطبيعية فى السجون إلى (تعذيب) شديد.

ربما كان يعرف عبد الناصر بعض ألوان التعذيب فى سجونه، لكنه بالقطع لم يأمر به، ولم يحث عليه بالشكل الذى تم به بالفعل، لقد تحول المعتقل من عزل السجناء، واعطائهم أرقامًا، واساءة معاملتهم، إلى قطع الأحجار والضرب المبرح والتعذيب لدرجة الموت، وهو ما يعود إلى جهاز الدولة أكثر أوامر عبد الناصر، ولأبى سيف يوسف تعليق مهم هنا عما حدث من تعذيب، يؤكد: «الدولة حين تقع تحت سلطة بيروقراطية.. وتبدو فى حالة جديدة من حالاتها.. تبدو كجهاز لا قلب له، كل ما تنزل الأوامر تزيد درجة».

وأقاطع أبو سيف يوسف:

- هل نفسر بهذا ملابسات قتل شهدى عطية؟

يجيب السجين السياسى السابق:

- «لا ليس إلى هذه الدرجة .. لا تنسى أن شهدى عطية كان مريضا بالقلب وإن كان هذا لم يمنع من التعامل معه بقسوة، كغيره، كما أن عبد الناصر حين علم بموت شهدى عطية - وكان فى إحدى دول شرق أوروبا الشيوعية غضب بشدة، وأمر بوقف (كل) عمليات التعذيب السياسى.

وعبورا فوق ملابسات وأحداث كثيرة، فنحن نعلم أن شهدى عطية الشافعى - وهو مثقف تقدمى كبير - توفى فى ١٥ / ١٩٦٠/٦ فى ليمان أبو زعبل تحت وطأة التعذيب، وحين عرف عبد الناصر - وكان فى رحلة للكتلة الشرقية - غضب كثيرا، وحين عاد إلى القاهرة ثار كما لم يثر من قبل. كما يقول الأستاذ هيكل وقام على الفور بفصل مدير السجن من عمله وتم اتخاذ اجراءات محاكمة المسئول بأمر عبد الناصر (٤) (**).

ونعود إلى ما كنا فيه فنستعيد ما قاله أبو سيف يوسف - من محضر نقاش أجرى معه - ملخصا الأمر كله إن المسئول كان يبدى عبارة أو يلقى أمرا بالتشديد على المسجون السياسى، لكن كانت هذه العبارة أو ذلك الأمر يتحول، كلما هبط إلى كورس التنفيذ إلى أمر صريح بالتعذيب.

كان جمال عبد الناصر يعرف بالتعذيب، نعم، لكن ليس بالشكل البشع الذى قال عنه، والذى مازالت ترتفع الأصوات فى عديد من الصحف القومية أو المعارضة لإظهار عبدالناصر بصورة الحاكم المتعطش للدماء العنيف إلى درجة الأمر بالتعذيب حتى الموت، كما أن جملة الأحداث الداخلية والعربية والخارجية تدعو إلى هذا الواقع وتدفع إليه كان التعذب موجودا ومعروفا فى عصر عبد الناصر، يقول هيكل لحسنين كروم: «إن عبد الناصر يعلم بها. إنى سمعت بحدوث تعذيب واعتقالات آلاف الأشخاص فكتبت ملمحا لذلك فى الأهرام، وكانت النتيجة أن غضب شمس بدران وقاطعنى».

ويقول شمس بدران:

«أقول للقضاء المصرى والرأى العام، إننى أتحمل المسئولية الكاملة عن كل ما وقع فيما يسمى بالتعذيب فى القضايا التى شرفت على التحقيق فيها، وكان الهدف مصلحة عليا»[٥].

و ما قاله هيكل وشمس بدران قاله صلاح نصر فى التحقيقات التى أجريت معه أو فى كتبه التى نشرها، مؤكدا إن ما حدث كان للدفاع عن القضايا القومية وكان ضرورة الدفاع عن التجربة الوطنية فضلا عن أن هذا أسلوب معروف فى كوادر المحابرات العالمية.

وعود على بدء، أن يكون عبد الناصر قد علم بالتعذيب، الإجابة نعم، لكن أن يكون قد أمر به أو حرض عليه، فإن هذا - بحيدة كاملة - لا يتفق مع روايات الشهود سواء داخل سجون عبد الناصر أو خارجها، وإلا ليفسر لنا البعض ثورة عبد الناصر العنيفة عقب قتل شهدى عطية، وكيف تعامل عبد الناصر بغضب عدة مرات مع المسئولين، وخاصة، مأمور السجن الذى عذب فيه وقتل شهدى عطية.

لقد آن الأوان النظر إلى (تعذيب) عبد الناصر فى إطار بناء الدولة العصرية، وأيضا فى إطار عيوب الدولة الاستبدادية وويلاتها.

وكما كان يمكن أن نذهب إلى ما ذهب إليه خصوم عبد الناصر من موقف عبد الناصر من التعذب، كذلك، يمكن على التدليل على العكس، من خصومه أيضا، وهو ما يصل بنا إلى شهادة أهم هؤلاء الخصوم، خاصة، إذا كان هذا الخصم عاش مع ممارسات الثورة بشكل عينى، بل ودخل تجربة السجن - كما سنرى.

* * *

الشهادة

الجامعة والثورة

كان المحامي الشهير والذى رحل فى الفترة الماضية، أحد شهود الفترة الناصرية، وأحد أبناء الجامعة الذين دخلوا فى صدام مع رجال الثورة، ورغم أن عبد المنعم الشرقاوى – وهو شقيق الأديب عبد الرحمن – كان قد اتهم النظام فى الستينيات بسجنه وتعذيبه، فإن نيابة أمن الدولة العليا رفضت هذا الاتهام / التعذيب – بعد تحقيق طويل استغرق الفترة بين ١٤ – ٢٠ يوليو ١٩٦٦.

وماحدث فى منتصف الستينيات لم يكن لينفصل عما حدث فى بداية الخمسينيات عقب قيام الثورة، ففى السنوات الأولى كان الصراع حادا بين فئات المثقفين – وما بينها الجامعة – وبين مجلس قيادة الثورة، فى الوقت الذى كان فيه عبد المنعم الشرقاوى سكرتير عام هيئة التدريس بجامعة القاهرة، ومن ثم، انسحب موقفه من الثورة، وموقف الثورة من الجامعة منذ فترة مبكرة، على العلاقة بينهما فيما بعد.

وعلى هذا النحو، فإن هذه الشهادة – التى نقرأها من العالم الآخر – أدلى بها صاحبها قبيل رحيله بفترة بسيطة (وهى مكتوبة ومسجلة)، وهى تحاول أن تعيد تركيب صورة هذه العلاقة بين الجامعة والثورة.

كنت قد حدثته عن موقف الجامعة إبان قيام ثورة يوليو، كيف كان.

فأكد أنه، وقد كان سكرتير هيئة التدريس بجامعة القاهرة، كان أول ما فعله أن قام بدعوة عدد من أساتذة الجامعة إلى منزله (الدكاترة سعيد النجار، محمد حسن الجمل، توفيق الشاوى، أمين صندوق الجامعة... إلخ) وكان هذا فى مساء ٢٥ يوليو، وكتبنا هنا بيانًا نؤيد الثورة وطالبنا فيه بالحرية والديموقراطية، وحين تم كتابة البيان، أوصلته بنفسى إلى باب الإذاعة، وقال لى الضابط المسئول هناك، إن هذا البيان هو ما كانت تنتظره الثورة.

كان البيان مكتوبا باسم أساتذة جامعة القاهرة، ليس بيان تأييد فقط، وإنما بيان تأييد مشروط، ويمكن العودة إلى هذا النص فى جريدتى المصرى والأهرام يوم ٢٦ يوليو.

وهذا موقف يشهد للجامعة، وخاصة أن الملك كان فى القاهرة.

وقد استمرت علاقاتنا بالدولة فى ذلك الوقت على أحسن وجه، وكنا نجتمع بشكل مستمر مع كمال الدين حسين، وكان هو المختص فى ذلك الوقت بالاتصال بالجامعة، وأذكر أنه طلب منه تغيير اللائحة (بناء على رأينا)، وبالفعل تم تغيير لائحة الجامعة، وشكلنا لجنة فى الجامعة، وكان فيها الدكاترة حلمى مراد وعبد العظيم أنيس وعبد الرحمن بدوى ، ولأدلل أكثر على علاقاتنا الطيبة بالثورة، اذكر أننى عينت فى عام ١٩٥٣ عضوا فى لجنة إصلاح التعليم الجامعى التى رأسها على ماهر فى ذلك الوقت، وكان من أعضائها – فيما أذكر – لطفى السيد والدكتور السنهورى.

وقد قدمت اللجنة تقريرها لإصلاح التعليم الجامعى.

ولكنك متهم بأنك كنت فى لجنة التطهير التى شكلنها الثورة، وقامت بإخراج عديد من أساتذة الجامعة، سألت، وأجاب:

ملاحظ :

التطهير كانت ظاهرة يمكن أن تجدها فى عديد من الهيئات فى هذا الوقت، ولم تكن قادمة من أجلى أنا، ففى نهاية ١٩٥٢ أرادت الثورة القيام (بالتطهير) – هذا لفظ فرض علينا – وكنت أنا فى اللجنة، لجنة تطهير الجامعة – كما كان يطلق عليها – وكان معى فى اللجنة جامعيين ممتازين مثل الدكتور عبد الله الكاتب، والأستاذ همام محمد محمود، وكنت أنا ثالثهم، وكان رئيس اللجنة محمد حسنين رئيس النيابة، وصحيح أن اللجنة قامت بناء على طلب الثورة، لكن قيامها الفعلى كان بناء على انتخاب جرى بين الجامعيين من أساتذة طبقا لقانون التطهير، وقد قمنا بالفعل بما طلب منا، وكانت ضمن طلباتنا انتخاب مدير الجامعة من بين أساتذة الجامعات.

ولكن هذه اللجنة متهمة بالانحياز إلى الثورة، وبإجراء التطهير من بين الأساتذة.

أستطيع أن أقول لك إننا لم نطبق قانون التطهير بإخراج الأساتذة من الجامعة إلا على اثنين فقط، وكانوا من جامعة القاهرة وبوجه خاص من كلية الآداب لأسباب لا أريد الخوض فيها.

إذا كان الأمر كذلك، من العلاقة الطيبة بين الجامعة والثورة أو قيامها، فكيف بدأ الخلاف؟

بدأ الخلاف فى فبراير حين دعانا كمال الدين حسين للاجتماع فى مجلس قيادة الثورة، وبالفعل، اجتمع معنا وطلب منا بيانا فى تأييد الثورة، كنا نجتمع مع كمال الدين حسين باستمرار، وفى كل مرة نعالج قضية من قضايا العلاقة بين الثورة والجامعة، كان الخلاف الأول بيننا وبين الثورة قد انتهى بالقبض على عدد ممن كانوا فى اجتماع بالجامعة وكان من بينهم توفيق الشاوى.. ثم فصل هؤلاء، وكان الواضح أن السبب فى فصلهم أنهم من الأخوان الذين قبض على عدد كبير منهم فى ذلك الوقت.

القضية إننى أنا كنت صاحب فكرة هذا الاجتماع الذى قبض فيه على الأساتذة، من هنا كان عضبى كيف يذهب ببعض الأساتذة إلى سجن الأجانب على أثر دعوتى للاجتماع، ذهبت إلى وزير المعارف وقد كان عباس عمار وقابلت فتحى رضوان، وأظهرت غضبى الشديد وانتهى الأمر بالإفراج عنهم.

بيد أن الانشقاق الأكبر الذى حدث بين الثورة والجامعة كان تحديدا فى أزمة مارس ١٩٥٤، فقد أصدرنا ضمن المثقفين الآخرين (الطلبة والمحامين.. إلخ) عدة بيانات تؤيد الديموقراطية وتطالب بالحريات، ولم نكن نعرف أن قرارات ٢٥ مارس كانت مناورة، ومن هنا، أصدرنا بيانات أيدينا فيها هذه القرارات التى تعيد الجيش إلى الثكنات وإلى آخر هذه القرارات، وهنا، استنتج الضباط أننا ضدهم، وقد زاد الأمر سوءا أنه قد صدرت بعض القوانين للجامعة بموافقة إسماعيل القبانى، فاعترضنا عليها، فألغيت، وهو ما زاد حجم الغضب ضدنا.

لم يشهد مارس بداية الخلافات فقط، وإنما استمرت الأسباب أكثر فيما بعد أليس كذلك؟

نعم - أضاف سكرتير نادى هيئة التدريس - فى ٥ أبريل تحديدا جاءت رسالة من سكرتير عام الجامعة، قال فيها إن جمال عبد الناصر يريد الاجتماع بأعضاء مجلس الإدارة، اجتمعنا بالأساتذة قبل الاجتماع الذى حدد لنا الساعة الثانية عشرة ظهرا، كان هناك اعتراض عام من الذهاب لدى الأساتذة وتخوف من نيات الثورة تجاه الجامعة.

لم أجد بدا من الذهاب، دعيت الأساتذة (وكانوا قرابة ثلاثين أستاذا) إلى مجلس الجامعة، كان عن كل كلية ٣ أساتذة و ٢ أستاذ مساعد و ١ مدرس.

كان هناك اتجاه عام بألا نذهب إلى هذا الاجتماع، رفضت هذا الموقف وأصررت أن نذهب، ونقول ما نريد لا أن نرفض ولا يعرف أحد ما نريد، وفى حين وافق البعض على أن نذهب واشترط ألا يعلن عن هذا الاجتماع، وفى هذا الوقت، فوجئت بالدكتور حسام سكرتير الجامعة يهمس بأذنى أن عبد الناصر يأمر أن يكون الاجتماع فى منزله وليس بمجلس الوزراء كما كان قد قيل لنا من قبل، اعترض البعض، وحين جاء وقت أخذ الأصوات جاءت الأصوات ١٤ مع الرأى الذى يؤيد الذهاب فيه إلى بيت عبد الناصر ضد ١٣ رفضوا، كان المثقفون فى ذلك الوقت حريصين على كرامتهم ومواقفهم.

المهم، ذهبنا إلى منزل عبد الناصر، وهناك جلسنا من الساعة الثانية عشرة ظهرا، حتى الثالثة، جلس عبد الناصر فى مواجهتنا، وقال بالحرف الواحد:

- «لقد قمنا بالثورة قبل ميعادها، ولم يكن لنا أى برنامج، واعتمدنا على أن تقوم الجامعة بعمل برنامج لنا، ولكن يبدو أن الجامعة ضدنا، وبها أستاتذة لديهم ميول كثيرة ضدنا.. مش كده ولا أيه يا شرقاوى».

فوجئت بالسؤال:

فأجبت: نحن لسنا ضد الثورة، نحن أسهمنا فى الثورة، والجامعة كانت ضد فاروق، وحين جاء فاروق إلى الجامعة منذ سنتين فى عيد العلم لم يقابله أستاذ واحد ولم يجد أحدا فى صالة الاجتماعات، بل قمنا بحرق صورة فاروق، والأكثر من هذا رفضنا إعطاء هدية لفاروق - كغيرنا - بمناسبة زواجه.

على أية حال نحن لسنا مختلفين مع الثورة، ربما كان الخلاف فى الوسيلة إنما الغاية واحدة.

قال عبد الناصر بحدة أكثر: «الكلام ده كلام روز اليوسف، كلام إحسان عبد القدوس وأخوك عبد الرحمن».

ويبدو أن عبد الناصر كان يريد الإيقاع بينى وبين الاساتذة، على أية حال، اعتدل وقال بلهجة عنيفة:

«شوف بقى، أنا لا يهمنى الشعب، أنا يهمنى الجيش، وأنا هنا لا أعرف النوم من

يومين، لماذا، لأنه حدث انقلابان فى يومين فقط، عايز ترجع لى يا شرقاوى العهد الماضى».

ودارت الاتهامات فى هذا اللقاء بين العسكر والجامعة، العسكر يقولون إن الأساتذة يحرضون الطلبة، ويدفعون بهم إلى المظاهرات والهتافات، والأساتذة ينفون، ويقولون ربما كانت وسيلتكم أفضل، المهم التجربة.

لم يمض وقت طويل – عاد صوت الشرقاوى – أنا وفوجئت بقرارات الفصل، فصل حوالى ٥٠ أستاذا جامعيا منهم لويس عوض وعبد العظيم أنيس وتوفيق الشاوى وأمين بدر .. إلخ، فضلا عن نقل العديد من الأساتذة، وراحوا لإرضاء من بقى من الجامعيين فأصدروا لائحة كنا قد طالبنابها، وأضافوا – كاغراءات – استثناءات لبعض أساتذة الجامعة مثل كامل مرسى (ونحن نتذكر أن كامل مرسى كان أحد رجال صدقى عام ١٩٤٦ وجئ به رغم خروجه على المعاش).

وبدأت قضية أهل الثقة وأهل الخبرة.

لكن قضية أهل الثقة – كانت لحماية الثورة قبل أن تكون ضد المثقفين، سألت وأجاب: بالعودة إلى السنوات الأولى لقيام الثورة، أثناء أزمة مارس تحديدا، أذكر أنه حين سأل البعض جمال عبد الناصر لماذا توليتم السلطة بدل المدنيين؟ أجاب عبد الناصر: «كنا نضع ضابطا فى كل وزارة، ومع الوقت كنا نلاحظ أن الضابط هو الذى يحكم، لأن المدنيين لا يريدون أن يحكموا، أن يتحملوا مسئولية، ففكرنا، بدلا من ترك المدنى لاتخاذ قرار، ثم نقوم بالغائه، فكرنا فى أن نحكم نحن، خاصة فى السنوات الأولى، فوضع عسكرى فى كل موقع، لم يكن فقط لتمثيل الثورة، وإنما – أيضا – لهدف آخر، فقد لاحظنا أن العسكرى فقط هو الذى ينصاع للأوامر فيلبى ما يراد منه، ففى فترة كنا متأهبين لإقامة التنمية وخطط خمسية واتخاذ قرارات سياسية واجتماعية .. إلى آخر قرارات الثورة الاجتماعية والسياسية والإدارية المهمة، كنا نحتاج إلى الضبط والربط وليس إلى الأخذ والرد».

ثم هل تعرف إننى سجنت وبرأت دون ما سبب واضح؟

أجبته بنفس السرعة: «لا التحقيق أشار إلى علاقاتك بالإخوان» فعاد ليقول بسرعة: «كل ما وجده من أدلة على هذا بعض أسماء الإخوان فى نوتة التليفون، كان توفيق الشاوى وعبد الحكيم عابدين، أحدهما عرفته فى مصر والآخر فى لبنان، وكل منهما كانت تربطه بى علاقات عادية فقط».

لكن هل تعرف إننى سجنت وعذبت؟ أجبته وأنا أقرأ حكم المحكمة العسكرية: «المحكمة لم تقتنع بصحة ما قرره الدكتور الشرقاوى من وقوع تعذيب جسيم عليه أثناء استجوابه فى المخابرات العامة وقضت ببراءة المتهمين فى القضية».

***

صمت الصوت، وعدت أحدث نفسى: «ربما كانت قضية التعذيب غير صحيحة، خاصة، إن الحكم صدر إبان حكم عبد الناصر، كما أن الدكتور الشرقاوى لم يرفع قضية بعد رحيل عبد الناصر كما فعل آخرون».

هوامش الفصل الثامن

(*) اعتمدت هذه الدراسة على عديد من محاضر النقاش العلمية مع المثقفين أنفسهم في الفترة التى تحددت بمنتصف التمانينيات، وعلى فترات متقاربة.

(١) يمكن العودة إلى جلسات اللجنة التأسيسية، القاهرة ، ١٩٦٣.

(٢) مذكرات أكرم الحوراني، جريدة الشرق الأوسط، في ٢٠/ ٨ / ١٩٨٧.

(٣) حسنين كروم، عبد الناصر المفترى عليه، القاهرة ص ٢٩٩.

(٤) فؤاد مطر، بصراحة مع عبد الناصر ، دار القصايا، بيروت ط ٢ / ١٩٧٥. ص ٦٩.

(**) السابق، أيضا، أكد الأستاذ هيكل لى هذه الواقعة فى أكثر من حوار معه، واستشهد بأنه نهاية الشهر الذى أغتيل فيه شهدى عطية (٦ / ١٩٦٠) شهد تورة عبد الناصر مقترنة باتخاذ قراره بعزل مدير السحن الحربى واتحاذ عدة إحراءات عنيفة مما نجم عنه توقف التعذيب تماما فى السحون.

(٥) حسنين كروم. السابق ص ٢٢٧.

خاتمــة

ملاحق

رغم أن نظام ما قبل ثورة ١٩٥٢ كان يفسح المجال واسعًا للمثقفين لتولى مناصب قيادية ووزارية ، فإن هذا لم يمنع من وجود خلافات وأزمات تعرض فيها المثقفون للإيذاء ، فالعديد من الليبراليين إما دخلوا السجون أو فصلوا من العمل الحكومى ، أو عوملوا بقسوة، والكثير من الإخوان المسلمين وجدوا أنفسهم فى السجون لمدة غير قصيرة حين انقض عليهم النقراشى وهو نفس المصير الذى تعرض له مثقفو بقية الأحزاب العقادية كالحزب الوطنى ومصر الفتاة ، بل إن إسماعيل صدقى انقض على عدد كبير من شتى التيارات ، وفى مقدمتهم الشيوعيون فى سنة ١٩٤٦ .

غير أن هذا كله لم يحل دون أن يكون للمثقفين أدوار واحدة ومواقف ثابتة ، لم يغيرهاازدياد الاهتمام بالعامل الاجتماعى والاقتصادى خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبح المؤرخ يستطيع أن يحدد ببساطة أن المثقف المصرى الذى ينتمى إلى الطبقة الوسطى يتمتع بقدر كبير من الوعى الثقافى ، كما أن هذه الطبقة التى ينتمى إليها المثقف يمكن أن تكون ، فى الجانب التعليمى ، إفرازًا للكليات الإنسانية أكثر منها للكليات العملية ، وإفراز لتطورات سياسية واجتماعية كثيرة ، بدت منذ القرن الماضى وامتدت إلى منتصف هذا القرن.

نستطيع أن نلاحظ هذا كله بعد الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٩٥٢ ، غير أنه بعد هذا العام – ١٩٥٢ – عام التغيير الجذرى ، لم يعد للمثقفين نفس الملامح السابقة إلا من حيث التيارات التى انتموا إليها .

فلنر – أولاً – دو المثقفين فى التطورات التى طرأت عليهم .

***

كان يمكن أن يقال ، فى الفترة التى سبقت ثورة ١٩٥٢ – أن المثقفين يلعبون أدوارًا عديدة فى كثير من المؤسسات والنقابات المهنية ومجلس الدولة ، غير أنه هذا كله تغير بعد الثورة ، فلم يعد أحد ليستطيع ، مهما يكن انتماء المثقف ، أن يلعب دورًا مهمًا فى صنع القرار السياسى ، اللهم إلا إذا قدم عنصر (الولاء) على عنصر الرأى أو الفكر.

كان يمكن أن يقال أن المثقفين لعبوا دورًا حيويًا قبل ثورة ١٩٥٢، أما بعد الثورة فقد استطاعت قبضة الدولة أن تصل إليهم فى أى مكان ، حتى أن الطلبة الذين كانوا فى ثورة ١٩١٩ أهم العناصر التى لعبت دورًا حيويًا واستمروا يؤثرون فى حياة مصر السياسية ، بينما خرج الموظفون وأصحاب المهن الحرة .. خرجوا تمامًا من دائرة التأثير الفعال بعد أزمة ١٩٥٤ .

كانت الفترة السابقة (الليبرالية) بكل ما يمكن أن يقال فيها عن مساوىء العصر الملكى ، وتحالف القصر والإنجليز ، وإهمال القضايا الاجتماعية وما إلى ذلك .. أما الفترة (الناصرية) – التالية – فقد كانت فترة (عسكرية) أو يغلب عليها الطابع العسكرى ذات ملامح كارزمية (١)، حاول فيها مجلس قيادة الثورة (العسكرى) السيطرة على كل مؤسساتها، ومن ثم ، تغيرت أدوار كثيرة وفى مقدمتها أدوار المثقفين .

كان يمكن للمثقفين فى الفترة السابقة أن يلعبوا أدوارًا ويلاقوا الإعنات، يفُصل بعضهم ، ويُسجن البعض الآخر ، أما الآن ، فإنه لم يعد لهم أى دور قط ، اللهم إلا تحت عامل (الولاء) للسلطة الحاكمة ، وهى سلطة آثرت التعامل مع المثقفين بمنطق الأزمة ، فإذا بنا فى ربيع ١٩٥٤ أمام أزمة أخرى سميت بشكل شبه رسمى (بأزمة المثقفين) ، وما بين (أزمة المثقفين الأولى) فى الخمسينيات (وأزمة المثقفين الثانية) فى الستينيات ، لم نشهد دورًا حيويًا للمثقف خارج إطار النظام قط .

وثمة تشابه هنا لا يمكن إنكاره قط فى الفترة التى سبقت الأزمة الأولى – ١٩٥٤ – والفترة التى خلفت الأزمة الثانية ١٩٦٠ ، ففى الفترتين لم تسمح الدولة للمثقفين أن يلعبوا أدوارً حيوية فى صنع القرار السياسى ، لقد سمح للمثقفين بعد ثورة ١٩٥٢ ، بعدة مناصب إدارية وفنية لم تؤد إلى مشاركتهم السياسية فى اتخاذ القرار ، وإنما إلى الإفادة منها إداريًا ودعائيًا ، وهو ما حدث بعد عام ١٩٦٠ حيث شهدت هذه الفترة انعقاد اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومى ثم اجتماعات المؤتمر الوطنى الذى شهد ميلاد الميثاق، ثم مؤسسات الدولة الأخرى كالاتحاد الاشتراكى والتنظيمات السياسية كمجلس الأمة .. ما إلى ذلك حتى هزيمة ١٩٦٧.

ففى هذه الفترة لم يلعب ذوو الاتجاهات الفكرية من شتى التيارات أى دور ، حيوى قط ، اللهم إلا من خلال الإفادة بالرأى خلال أحاديث جانبية قبل صياغة «الميثاق» ، أو

تحديد نسب المثقفين فى الاتحاد الاشتراكى والاتحاد القومى لتأكيد الصلة (لأهل الثقة) من العسكريين والتكنوقراط .

هذا عن الفترة التى تسبق عام ١٩٥٤ وتلحق بعام ١٩٦٠.

أما الفترة التى تقع بين الأزمتين ، أى بين عامى ١٩٥٤ /١٩٦٠ ، فقد كانت الإجراءات الانتقامية العنيفة ضد المثقفين كافية لتأكيد الدور (الغائب) لتردى الاتجاهات الفكرية سواء أكان من الليبراليين أو العقائديين (الإخوان واليسار).

لم يستطع المثقف ، قط ، المشاركة السياسية الحقيقية .

و لم يقتصر الأمر على استبعاد المثقف العقائدى أو عزله ، وإنما طالت يد النظام كل من يجرؤ على توجيه سهام النقد إلى من لم ينتم لتنظيم أو يرتبط بنظام سابق .

وكثير من الممارسات تؤكد أن العلاقة بين الطرفين تشير إلى أن مصير أصحاب (الرأى) هو هو مصير أصحاب (الفكر) ماداموا لا ينتمون للنظام الجديد .

لقد أصبح للنظام الجديد مثقفوه الذين إما خرجوا من البزات العسكرية ليتسللوا إلى جميع أجهزة الدولة ومناصبها، وأصبح احتكار السلطة مقصورًا على أصحاب (التكنوقراط) المتحالفين مع العسكريين ، وأصبح للنظام الجديد مثقفوه الذين أصبحوا رؤساء مجالس الأمة وأعضاء التنظيم السياسى ومديرى القطاع العام وكبار رجال الصناعة والمال والسفراء ، بل وصلوا إلى القضاة ونواب الوزراء ووكلاء الوزراء ورؤساء تحرير الصحف .. وغيرهم .

باختصار ، أصبح (أفنديات هيئة التحرير) [٢] بتعبير ميتشل ، هم المثقفون الحقيقيون القادرون على السيطرة على المظاهرات العمالية ليهتفوا فى الشوارع (يسقط المثقفون).

كانت القضية ، باختصار ، هى اختفاء الديمقراطية .

وبتفصيل أكثر ، فإنه لا يستطيع قارىء الوثائق فى المجالس التشريعية أو التنظيمات السياسية فى هذه الفترة إلا أن يلاحظ اهتمام عبد الناصر ، بوجه خاص ، بالعمال والفلاحين أكثر من غيرهم ، وينص الدستور على تخصيص ٥٠ ٪ من أعضاء المجالس النيابية، بل كل المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين ، والقرارات الاشتراكية التى صدرت فى بداية الستينيات ، وعديد من القرارات الأخرى فى هذا العقد فقط أعطت لهذه الفئة الهلامية، الأمية ، اهتمامًا كبيرًا ، حتى ينص أحد القرارات على ضرورة أن يشترك العمال فى مجالس إدارة الشركات التى يعملون بها .

ومع هذا ، فأين هو مفهوم الديمقراطية بالنسبة لهذه الفئة ؟

الأكثر من هذا ، في المقابل ، خلت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية - على سبيل المثال - من المثقفين الحقيقيين ، فضلاً عن المجالس التشريعية الأخرى بقرارات العزل والاستبعاد .. إلى غير ذلك .

لقد كان عبد الناصر يملأ مؤسسته الدستورية بالفلاحين والعمال ، ويحكم ويحارب معاركه وحده «نيابة عن الشعب» في وقت لم يغفل فيه عن استثمار الإعلام ، والاستئثار بالتكنوقراط ويهمل المثقفين إهمالاً يكاد يكون تامًا [٣].

* * *

فلنر - ثانيًا - مواقف المثقفين في التحولات التي طرأت عليهم .

نستطيع أن نحدد مواقف المثقفين في تحديد صارم ، فنقول - كما أشرنا من قبل - إنها تنقسم إلى أربعة أنماط : المتمرد ، الصامت ، المهادن ، المؤيد .

غير أن هذا التحديد لا يخضع (لدوجما) ثابتة في الفترة الناصرية ، إذ أن ممارسة النظام لدوره الجديد حال دون سكون هذه المواقف ، وتحولت هذه المواقف تحت مرجل السلطة وضراوتها إلى مواقف جديدة .

وبدلاً من أن نتعرف على هذه المواقف خلال التيارات الفكرية ، فقد تداخلت التيارات وامتزج بعضها ببعض ، وأصبح الغالب على اللوحة (السيريالية) الغموض .. بدلاً من هذا ، راح أصحاب الرأي يعيدون إنتاج مواقف جديدة في ضوء الظروف الجديدة التي طرأت عليهم .

فلنقترب أكثر من هذه اللوحة .

أولاً : التمرد / الصمت :

لقد بدا واضحًا أن المثقف الليبرالي في الأربعينيات تحول إلى مثقف صامت في الخمسينيات ، خاصة ، منذ الفترة التي شهدت إجراءات النظام الانتقامية بعد أزمة ١٩٥٤ .

غير أن الأمر لا يخلو من مثقف أو اثنين تمردا على هذه القاعدة ، فظلا في موقفهما الذي اضطرا إليه ، ولكن في خانة الصمت ، أي التمرد خارج النظام ، وعلى سبيل المثال، أحمد أبو الفتح ود. وحيد رأفت ، لقد آثر الأول الهجرة من مصر دون الهجرة عن الموقف الذي اختاره - التمرد - فبدا تمرده خارج إطار السلطة وغير ذي فعالية ، أما الآخر -

د. وحيد رأفت - فإنه لم يركن للصمت منذ البداية ، لكنه أجبر عليه ، خاصة بعد عام ١٩٥٤ ، ومع هذا ، فإنه لم يتردد فى أن يعلن رأيه مرة تلو الأخرى ، فى وقت كان المقابل فيه إما (العزل السياسى) أو التجاهل ، أو الاضطهاد فالسجن حتى انتهى به الأمر إلى إيثار الهجرة إلى الخارج .

لقد اضطر الاثنان إلى الصمت ، ومع أن تمردهما بدا واضحًا خارج الإطار المؤثر ، فإن صمتهما فى نهاية الأمر أكد القاعدة ، وهى أن المثقف الليبرالى اضطر إلى الصمت فى الحقبة التى تلت ثورة ١٩٥٢.

غير أن ثمة طريقًا آخر كان أقرب إلى الصمت هو موقف التأييد .

ثانيا : التمرد / التأييد :

وهذا الموقف الجديد من التمرد إلى التأييد نعثر عليه لدى التيارين الآخرين : اليسار المصرى ، والإسلام السياسى .

فعلى مستوى اليسار المصرى ، فإن اتخاذ موقف حاد ضد هذا النمط من المثقفين من الاعتقال والمنع من الكتابة .. وما إلى ذلك . كان وراء هذا التحول ، وعلى سبيل المثال يمكن أن نرى فى هذا الاتجاه موقف عبد الرحمن الشرقاوى، فرغم مواقفه السابقة من الثورة وبعدها - التمرد - خاصة أن موقفه المتمرد بدا فى فترة الثورة نوعًا من (الحمق) كما عبر عنه طه حسين حين رأى إسراف هذا المثقف .. رغم هذا ، فإن النظام لم يلبث أن دفع به إلى السجن الحربى أكثر من مرة ، حتى ارتد من الانحياز ضد النظام إلى الانحياز إليه ، وهذا الموقف الأخير لم يرتد عنه ثانية .

ولا يجب أن تخدعنا بعض الممارسات النقدية على مستوى الإبداع الأدبى حتى نعتقد أن موقف المثقف المتمرد هو هو لم يتغير ، فإن الشرقاوى حين انحاز إلى التأييد لم يرتد عنه ثانية طيلة وجوده فى معسكر الثورة حتى رحل .

وربما كان موقف يوسف إدريس من أكثر المواقف تأكيدًا لهذا التحول ، فبعد أن كان منتميًا إلى (حدتو) أو متعاطفًا معها منذ الأربعينيات، فإنه كان يكفى أن يتعرف على السجن الحربى لمدة عام ونصف العام حتى يخرج منه إنسانًا آخر، وقد كتب عديدًا من الأعمال الإبداعية ومارس بعض كتابات فكرية توحى بالتمرد على الثورة فور قيامها، غير أنه ما كاد يغادر السجن حتى كان قد انتقل من قمة التمرد إلى سفح التأييد للنظام ، ولعل

خير مثال على هذا يتمثل فى روايته «البيضاء» التى راح ينتقد فيها أعضاء التنظيمات الشيوعية المصرية الذين كانوا يدخلون السجن الآن منذ فجر اليوم الأخير من عام ١٩٥٨، وتهيأ بعدها لمرحلة جديدة كان فيها (نجمًا) للنظام الجديد حتى أنه لعب دور الوساطة بين الجماعات الشيوعية والنظام ، لكنه انحاز دومًا إلى النظام .

وفى هذا السياق نستطيع أن نرى تغير مواقع جماعات الماركسيين الذين أزيحوا من كافة تشكيلات الدولة وتنظيماتها ذات الطابع الجماهيرى عقب عدوان ١٩٥٦ ، ثم عرفوا السجن وحلوا الحزب الرسمى لهم ولما يغادروا السجن بعد .

ونستطيع هنا أن نذكر العديد من أسماء اليسار المصرى بكافة تياراته .

ثالثًا : التمرد / التأييد :

وهو نفس الموقف الذى وجد أصحاب التيار الدينى أنفسهم فيه ..

فقد رأينا أن عددًا هائلاً من علماء الدين ودعاته فى جماعة الإخوان ارتدوا من موقف التمرد إلى موقف التأييد ، وإن تفاوتت درجات هذا التأييد ، فالشيخ حسن الباقورى أيد الثورة منذ قيامها وآثر دور (الصمت) هنيهة إبان الصراع بين نجيب وعبد الناصر و لم يلبث أن أيد عبد الناصر كلية طيلة الفترة الناصرية ، والشيخ محمد الغزالى آثر دور (هاملت) فتردد قليلاً فى تأييد الثورة فى فترة ، وما لبث أن كان أكثر المؤيدين لها عقب أزمة ١٩٥٤ ، وخالف ذلك قليلاً فى اللجنة التحضيرية والمؤتمر الوطنى فى بدايات الستينيات ، غير أن صمته بعد ذلك كان أقرب إلى التأييد ، أما الشيخ البهى الخولى ، فقد آثر منذ البداية موقف (دون كيشوت)حين انسحب إبان الصراع بين الإخوان والثورة إلى بيته ليعيد طباعة كتاب ، كان قد أصدره فى الأربعينيات بعنوان (تذكرة الدعاة) عدة مرات.

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى موقف سيد قطب ، فقد آثر أن يكون موقفه منذ البداية متمردًا مع النظام و لم يلبث أن أصبح متمردًا ضده ، ورغم أن موقفه الأخير كان يسلمه إلى حتفه ، فإنه آثر أن يسير فى الطريق إلى آخره .

ورغم أن موقف مثقف مثل إحسان عبد القدوس لاينتمى للتيار الإسلامى ، فإن طبيعة التحول قربت بينه وبين ممثلى هذا التيار .

إن إحسان عبد القدوس الذى كان ينتمى إلى موقف المتمرد راح يعيد تقييم موقفه

إثر دخوله إلى السجن الحربى وإقامته فيه لمدة ثلاثة أشهر ، فإذا به يخرج من السجن مؤيدًا تأييدًا مطلقًا للنظام ، إذ يبدو أن مرارة السجن وقسوته كانتا الباعث الأول وراء هذا الموقف الذى لم يغيره طيلة الفترة الناصرية قط .

وقد يكون من المفيد أن نذكر موقفًا مثل موقف خالد محمد خالد ، فرغم أنه بدا متمردًا منذ كتاباته الأولى على الثورة ، وراح يؤكد هذا الموقف طيلة الستينيات بموقفه فى اللجنة التحضيرية وبكتابيه الهامين (فى البدء ، كان الكلمة) و(أزمة الحرية فى عالمنا) ، ففى جميع الحالات ، بدا تمرده – بالنسبة للنظام على الأقل – مشروعًا داخل النظام لا خارجه، وخاصة أنه لم ينتم إلى تنظيم حزبى أو أيديولوجي يخاف منه .

وعلى هذا النحو ، فإنه يحسب فى خانة (المؤيد) رغم تمرده الظاهر ..

رابعًا : المهادن :

بيد أن ثمة نمطًا رابعًا من المثقفين – بعد الصامت والمؤيد والمتمرد – لا يمكن تجاهله، هذا النمط عرف منذ البداية أن الطريق الوحيدة للبقاء فى معسكر الثورة أن يهادنها .

و لم يكن هذا الموقف نتاج موقف سابق ، أو نتاج تحول سابق ، وإنما بدا مهادنا مسايرًا للنظام قبل الثورة كما بدا مهادنًا للنظام بعد الثورة .

لقد لعب دورًا يتعارض مع دور المثقف وقيمه الحقيقية ..

ونستطيع أن نعثر فى مقدمة هذا النمط – المهادن – على (مدرسة أخبار اليوم) ، فهى تمثل – بحق – نموذجا صادقًا وصالحًا للتدليل على مهادنة النظام ولعب أى دور يطلبه النظام من أصحابه.

لقد رضى أصحاب هذه المدرسة – منذ البداية – إظهار التأييد المطلق ، فنافقوا النظام خلال صحفهم ، ونشروا صحفا تؤيد (مجلس القيادة) وأخبارًا تؤكد على إنجازاتهم، وصوروا تزيد من مكانتهم ، وقالوا الرأى ونقيضه فى آن واحد ، وسوف نضرب هنا مثلاً واحدًا فى تأييد هذا التيار لاتجاه الصداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وبيع النموذج الأمريكى إلى القارىء المصرى فى أخبار اليوم مجسدًا فى إسهامات أنيس منصور وموسى صبرى ومصطفى أمين وعلى أمين ورشدى صالح وإبراهيم سعدة ومحمد زكى عبد القادر وسعيد سنبل ، بينما راح هذا التيار يقود فى الستينيات حملة لمواجهة الولايات المتحدة التى أصبحت العدو الأول» .

في هذه المدرسة عرفنا مصطفى أمين يقوم بدور رجل الولاء المزدوج ، واكتشفنا أحمد قاسم جودة يقوم بدور رجل الأمن السياسى والمخابراتى لصالح النظام ، وقرأنا لجلال الدين الحمامصى يهاجم الجماهير ويشكك فى أهليتها ويدعو إلى الديكتاتورية ويمهد لها ولما يمض على قيام الثورة سنتان فقط .

على أن نقطة ضعف أصحاب هذه المدرسة أنهم يهادنون النظام ويسايرونه بدون تردد ، وفى كل المواقف التى تطلب منهم ، فيكون من شأن هذا الإذعان المطلق أن يتردى بصاحبه إلى المصير المحتوم ، والذى لقبه الكثير منهم .

إن الفترة الناصرية شهدت وجود ثلاثة أنماط هى : المؤيد ، المهادن ، الصامت ، وهو ما يعنى اختفاء النمط المتمرد إلى حد بعيد ، وسادت المواقف التي تؤكد توجه الدولة وسياستها .

ولا يعنى هذا أن نلقى بتبعية هذه النتيجة على النظام وحده ، إذ يتحمل المثقفون جزءًا لا يمكن التقليل منه والذى انتهى بهم إلى هذا الواقع ، فقد ارتد الكثير منهم من موقف المتمرد إلى أحد المواقف الثلاثة الأخرى ، كما لم يدافعوا بالقدر الكافى عن القيم الديموقراطية ، وهو ما يعنى فى نهاية المطاف أن المسئولية مشتركة بينهما .

ومن هنا ، يمكن القول ، أن دور المثقفين ، أصبح مقصورًا على فئة قليلة ينتمون إلى النظام وعنصر (الولاء) الذى حرص عليه ، ودور النظام أصبح مقصورًا على احتكار السلطة احتكارًا مطلقًا .

وفى الحالين خسر الطرفان قضية الديموقراطية ..

هوامش الخاتمة

(١) ليس من المصادفة فى شيء أن يكون عنوان أشهر كتاب فى هذه الفترة كتاب دوكمجيان بعنوان (مصر تحت حكم عبد الناصر)، وأن يكون عنوان كتاب د. أنور عبد الملك – أحد مثقفى اليسار الماركسى فى هذه الفترة – هو (المجتمع المصرى والجيش) أو (مصر : مجتمع عسكري)، وتتعدد العناوين فى هذا الصدد التى لا تخلو من مثل هذه الدلالة، وكان آخرها كتاب صلاح عيسى بعنوان (مثقفون .. وعسكر).

(٢) ميتشل، الإخوان المسلمون .، ج١ السابق ص ٣٧٢.

(٣) Milson, Menahem, Medieva (and Modern Intellectual) Traditions In The Arab world, Daedalus Journal of The American Academy of Arts and Sciehces, N.S.A, Summer, 1972

مراجعة أخيرة

مراجعة أخيرة

هذه مراجعة أخيرة ...

وهو ما أحاوله الآن .

وما أحاوله ليس حديثا بالسلب أو بالايجاب ، فالثورة أصبحت فى ذمة التاريخ ، ولكنه نوع من مراجعة الذات بقسوة وصراحة أعرف أنه لن يغفرها لى الآخرون عبر هذه السنوات الطويلة قبل أن تغرب شمس القرن العشرين .

ومراجعة الذات هى – لو سمح لى القارئ الكريم – نوع من التفكير بصوت عال حاولت فيه أن أتحدث عن قضايا بدت – أحيانا شخصية – غير أنها فى الغالب لم تغادر القضايا العامة ولم تفارق هموم الوطن .

وهو مانحاول أن نشير إليه عبر إشارات سريعة .

* *

من ذلك ، ما بدأ داخل الجامعة ، عقب أن أشير على أن أختار من سيناقشنى من خارج الجامعة ، فاخترت –باندفاع لم أندم عليه – الأستاذ أحمد بهاء الدين ، ورغم أن بهاء الدين فى الفترة التى سبقت هذا قد شهد سوء خلاف وقع بيننا– بين الأستاذ والباحث– (*)

إن الشاب الباحث وقع فى ظنه أن الضعف البشرى لا يمكن أن يكون مؤثرا فى كتابة تاريخ مصر بأية صورة .

غير أن ما حدث كان هو العكس .

وهو ما نتمهل عنده قليلا ...

لقد جاء الأستاذ إلى المناقشة محملا ببواعث شخصية آثر أن تكون وراء تفسيره لكثير من الأحداث والتفسيرات فى بحث شائك يرصد العلاقة بين المثقف والسلطة عقب الحرب العالمية الثانية حتى رحيل عبد الناصر .

بدأ المناقشة هادئا – كعادته – ولم يلبث أن راح يهتز بغضب من آن لآخر وهو

يبرهن على خطأ الباحث وانحرافه فى كثير من الأحكام ، وظل على موقف واحد لأكثر من ساعات ثلاث .

ولم يكن الباحث من السذاجة بحيث لا يفرق بين الغضب الشخصى والنقد الإيجابى، ولم يكن من السذاجة كذلك بحيث يعتقد أن الخطأ العلمى يمكن أن يبرر لديه لو اتخذ من هذا تبريرا لموقف شخصى ولم يكن من السذاجة آنذاك ليهرب من حصار التساؤلات العلمية وراء هذا المسلك الذاتى لتفسير هذا الموقف، غير أن ما رآه ، وعاينه وعرفه بعد ذلك ؛ جعله لا يرى فى موقف الشيخ (وقد كان بهاء عندى فى مقام الشيخ الذى تعلمت منه الوعى القومى وملت إليه طيلة حياتى)(*).

ومع هذا -أورغم هذا- انتهت المناقشة ولم أضمر للشيخ أى غضب ، وإنما سمحت لنفسى أن أذهب إليه وقد كان بالدور الخامس بالأهرام حيث أعمل ، أطلب منه - حين تهيأت لنشر الأطروحة فى كتاب- أن يكتب لها/ لى تقديم (ونشر بالفعل فى الطبعة الأ, لى).

مرة أخرى وقعت أسيرا لتقدير الشيخ .

لقد أخذ يتعلل مرة بعد المرة بضعف النظر ، حتى جلست إليه أكثر ليملى علىّ مرة ما اراده ، ويكتب بعضه مرة أخرى بخط كبير جدا -لضعف البصر كما أسلفت- لأعيد كتابته بنفسى، أو يظهر ما يريد قراءته بعدسة ضخمة كانت لديه فى الفترة الأخيرة من حياته ورغم أننى تبينت أن المقدمة لا تبعد كثيرًا كما أورده فى المناقشة ، وجدتنى مسوقا بها إلى المطبعة، ونشرت ما نشرت بتقديم الشيخ ، وحاولت أن أتغلب على غضبى الشديد.

هل رأيتم إنساناً غافلا أكثر من هذا الشاب .

لم يمض وقت طويل حتى صمت بهاء بالعارض الذى اختاره لنفسه «الصمت الاكلينيكى» إذا جاز لى الأطباء استخدام هذا المصطلح عوضا عن مصطلح طبى آخر «الموت الاكلينيكى» ، وشغلت بعدها بالانتهاء من كتاب كنت قد بدأته عنه أثناء حياته.

واستفدت منه كثيرا .

وأزعم - وأرجو ألا أكون نزقا مبالغا - أننى استطعت أن أتغلب على الضعف البشرى لدىّ ، فأكتب عنه بشكل فيه الكثير من النبل والإكبار وهذا حكم - يشهد الله ، ويعاينه الآخرون - لم أحاول الابتعاد منه قط .

وصدر الكتاب المثقفون وعبد الناصر فوجدت فيه - كأننى أرى لأول مرة - عنفا شديدا لم أعرفه من هيئة الشيخ ، وإن كنت قد عرفته ، فيما بعد ، من التقارير الطبية التى كنت قد اطلعت عليها أثناء كتابتى لكتابى ، إن بهاء كان يبدو -فى الظاهر - هادئا شديد الهدوء ، أما داخله ، فقد كان غاضبا شديد الغضب .

إنه التناقض الشديد الذى غذاه الضعف البشرى .

صدر الكتاب ، وسقط بهاء فى أزمة تصلب الشرايين ، وساد الصمت الذى اختاره لنفسه، أو اختير له ، فلم يقدر لى أن أراه ثانية ، ولكننى حزنت كما لم أحزن فى حياتى حين رحل بعد سنوات ، وكتبت عنه مؤبنا ، وهو ما فعلته لأكثر من مرة بعد ذلك ..

ومع ذلك ، لم أتوقف يوما عن لوم نفسى عن الشغل عن بهاء فى السنوات الأخيرة.

* *

من ذلك أيضا ، ما تعرضت إليه عقب الإشارة للدراسة ، من هجمة بشعة .

جاء ذلك فى الصحف والمجلات أو المنتديات التى وصل إليها بعض المضمون أو بعض وسائل الاتصال الذى كتب أو نشر فيها بعض ماجاء فى الرسالة .

وتفصيل هذا ، أنه بلغ مسامع صحفى كبير - مصطفى أمين - أننى خصصت مساحة غير ضئيلة من البحث لتصنيف المثقفين ، ووضعت فى هذا التصنيف نمطا أطلقت عليه نمط (المثقف المهادن) ، وفى مقدمة هذا الحيز من النمط المهادن للثورة المنافق لها، وضعت آل آمين مع مدرسة (أخبار اليوم) ومن تحلق حولها من الكتاب مازال بعضهم يعيش بيننا (وفى الدراسة تفصيل لهذا) ..

ولم يكن ما وصل للشيخ غير جزء من البحث كان كافيا لتثور ثائرته - كما عرفت فيما بعد ثم يتخذ اجراءات عنيفة - كماعرفت - فيما بعد ايضا - ضد كاتب هذه السطور.

وقد كان من هذه الإجراءات ما تمخض عن مبادرة أحد صبيان الشيخ الكبير(وقد كانت معرفتى به بعد خروجه من السجن ودودة ...) فدفع فى رعونة نابية إلى شتائم طارت ضدى فى كل الاتجاهات وبلكنة تحرص على أن تكون صعيدية و تحاكى لهجة هؤلاء الذين يزعمون أنهم غير منبتين الصلة بأهاليهم فى الجنوب، وإن شابها نزق وغرور شديدين .. ولم تلبث أن تحولت الشتائم إلى سباب قبيح ، وتحول السباب القبيح فى صحيفة (الأخبار) إلى كلمات مكتوبة وألفاظا ممجوجة يتأفف من ذكرها أكثر الهجائين فى تاريخنا وهم كثيرون .

كانت القضية هى علاقة المثقف المختار(وقد جعلناه مثقفا رغم تعدد الآراء واختلافها) بالسلطة ، ولما كان هذا المثقف تابعا ، يجرى وراء سيده ، فيكون هذا أدعى إلى تكليفه بكل المهام ، وفى مقدمتها المهام الرخيصة ، ولأن التابع الرخيص يكون - بتكوينه - تابعاً لمن يمنحه أكثر ، فقد تنقل ولاءً - أو هواه - فى البيت الشعرى المعروف بين أكثر من سيد قبل أن يعود إلى السيد الأول غير أن السيد ، كان قد اكتشف تابعه، فغضب منه وألقى به فى السجن .

ولأن قضية الصحفى الكبير كانت تحوطها كثيرا من المداخلات المشبوهة، والمواقف الغامضة ، فقد احتشد هذا كله فى هذا الغضب الذى وجد الكاتب نفسه أمام نفثات أصحابه، ولما أرسل إليه أن يبادر (بالرد) فرفض ، لم تتوقف زخات الغضب والشتائم التى يعاقب عليها القانون ، لقد اكتشف أنه يوشك - إذا انزلق فى مهاوى الرد- أن يصبح لقمة سائغة فى فم التابع وصنائعه .

لم أجد أمامى غير الصمت .

الصمت الجميل حتى هذه اللحظة التى يكتب فيها ما يكتب .

**

من ذلك كذلك ، وهو ما كنت لأشير إليه لولا غبن ما حدث وقبحه .

فقد ذهب أحد الزملاء -الصحفيين- عقب مشاهدته جزءً من الرسالة مباشرة ، إلى الكاتب الكبير خالد محمد خالد .

ولما كان الصحفى تشوف أن يحصل على بعض الشهرة ، أو إلى بعض الإشادة ، فقد أقعى بين يدى الكاتب الكبير ، وراح ينقل له -بالباطل- الكثير من الأحداث التى نسبت اليه وهى أحداث ، صورها له على أنها تنال من تاريخ المثقف الديمقراطى الكبير ومن وطنيته.

وهو ما أغضب الرجل بالقطع .

واهتبل الشاب الصغير هذه اللحظة ؛ لحظة غضب الشيخ المريض ، فراح يكتب ما يقول، وراح ينقل رد الفعل لأشياء لم تكتب أصلا فى الأطروحة ، ولم تناقش ، والرسالة بين أيدينا، حتى إذا ما أوفى الكيل راح ينشر ما يمليه عليه على امتداد اسبوعين فى إحدى المجلات الفنية التى كان يعمل فيها .

وحين قرأت ما كتبه الشيخ -غاضبا مغاضبا- احترت فى الأمر ، وعدت إلى الشاب لأسأله عما حدث ، أنه - أى هذا الشاب - لم يقرأ الدراسة ، ولم يحضر إلا جزءً منها ليس فيه ، بأية حال شيئا مما استفز الرجل فراح ينقض على صاحبه بكل الشتائم واللعان، فأجابنى الزميل ، بأن الرجل - خالد محمد خالد - لم يكن يعرف صاحب الرسالة « لم يعرفك أنت بالذات» ، كما أنه ، أى الشاب ، كان عليه أن يفعل ذلك ليستفيد من الموقف لصالحه وهو صحفى صغير (كأن زيادة الحجم تلتزم من صاحبها اختلاق أمور وخلق أمور ليس لها حظ من الواقع).

وعجبت لهذا المنطق ، وقدرت موقف الرجل .

وكتبت فى الأسبوع الثالث (وكان رحمه الله قد كتب مرتين لأسبوعين) كرد فعل لما نشر بعنوان (تعليقا لا رد) عدت فيه إلى شتائم واتهامات لرجل لا واجهها بما كنت قد سجلته معه لمدة خمس ساعات (لمرتين) فى محضر نقاش ..

والغريب أنه فى الوقت الذى تدارك فيه خالد محمد خالد الأمر غالى الزميل فى موقفه.

وتفصيل هذا أن خالد محمد خالد وقد كان فى أحد مستشفيات القاهرة ، رفع سماعة الهاتف وراح يقول بصوت خفيض معتذرا (ورحت أهون عليه فقد خجلت من اعتذار رجل بمثل هذه القامة) فقد حدث خطأ وتورط فيه .

والغريب أنه فى هذا الوقت ، أو بعده بقليل راح الزميل ينشر ردود خالد محمد خالد (فى كتاب صدر له) دون أن يصحبه التعليق الذى نشرته فى نفس الوقت .

* *

لم يخل الأمر آنذاك من موقف أو آخر يشير - فى كل مرة - إلى دلالة يجب التمهل عندها فقد هاتفنى فى أحد الأيام مدير مكتب الأستاذ محمد حسنين هيكل - وكان هذا عقب صدور الكتاب مباشرة - مشيرا إلى ميعاد يريد فيه أن يلقانى .

واتفقنا على ميعاد معين .

وذهبت إلى الأستاذ الذى كنت أقابله لأول مرة .

قبل أن أجلس إلى المقعد أمامى هالنى درجة الذكاء الحاد فى عينيه ، ولم يكن - بطبيعته - ليضيع وقتًا ، فبعد المجاملات السريعة ، والإشادة بالكتاب، راح الأستاذ يلومنى، لماذا ؟

سألت وصمت وهو يتحدث :

– كيف تذكر أننى كتبت عدة مقالات فى نهاية الأربعينيات (تعال معى إلى القصر)، وتذكر فى هذا ما يردده جلال كشك .

ورحت أذكر الأستاذ أن هذا ما كتب ، وربما كان الخطأ الذى وقع منى أننى أشرت إلى مصدر آخر ذكر ما حدث ، غير أن الأستاذ الذى كان يبطن غضبا جارفا من جلال كشك –رحمه الله – خاصة وقد كان هذا الأخير يهاجم هيكل بلغة جافة تصل البذاءة فيها إلى درجة بعيدة .

وعبثا كررت المحاولة لتفهم الموقف ، غير أن الأستاذ بذكاء نادر لم أعهده فى كثيرين غيره سرعان ما غير الموضوع برفق ، وراح يحدثنى ، برفق وحيوية شديدتين ايضا – حتى كدت أعتقد أن الأستاذ جاء بى ليشكرنى وأنه نسى ما كتبته .

وأشهد أن الأستاذ، وقد التقيت به فى مكتبه لمرات فيما بعد – لم يظهر أبدا الضعف البشرى وإنما كان دائم قراءة ما اكتب، ودائب الحديث معى فى كل مرة عن هذا الأمر أو ذاك (***) موضحا ما استطاع أن يوضحه ، عن نفسه وعن غيره .

كان الأستاذ (كاتب) الثورة الأول . وكثيرا ما ذكر تمثال الكاتب المصرى فى أحاديثه ، وكان يعرف أكثر من غيره قضية (أزمة المثقفين) الذى كان أول من صك لها هذا المصطلح فى بداية الستينيات ، ومن ثم لم أكن فى حاجة للخوض معه فى موقف، واكتفيت منه بلمسة الذكاء الذى أضفاها على لقائنا الأول ، واسترحت إليه .

على أن هذا لم يمنعنى من ذكر بعض سلبيات وقع فيها الاستاذ ونشرتها فى (أوراق) الأهرام لأكثر من مرة (انظر أيضا كتابنا : عمالقة وعواصف) .

وبعد ، هذه مراجعة أو شهادة أتركها بين يدى التاريخ كيلا يقال إننى صمت او قصرت وأحسب أننى لو نجحت فى إلقاء ضوء – طيلة هذه السنوات – على ردود الأفعال المشار إليها؛ أكون قد وفقت فى الكشف عن كثير من هذا الأمور ...

أما إذا أخطأت ، فإن هذ ا يظل مسئوليتى وحدى

(المؤلف)

ملاحق

١ - المثقفون : الأصول والمؤثرات
٢ - شهادة د. لويس عوض
٣ - قضية د. عبد المنعم الشرقاوي

ملحق رقم (١)

المثقفون المعاصرون: الأصول الاجتماعية والمؤثرات الثقافية

المثقف الليبرالي

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	مهنة الأب	طبيعة المهنة	مشاكل الأبوين	الأثر السياسي	ميل الوالدين	دراسات عليا	سنة وطبعة أول كتاب	هل درس الأب بالجامعة المصرية	المهن	نوع الانتاج	سنة وطبعة أهم كتاب	الانتماء السياسي
طه حسين	المنيا ١٩	موظف صغير	--	الجهل الفقر	--	البيئة الإسلامية	ليسانس في الآداب ودكتوراه فلسفة من فرنسا ١٧ ١٩١٨ ودبلوم دراسات عليا	دكرى أبو العلا ١٩١٥	نعم	أستاذ التاريخ القديم وتاريخ الآداب عميد للآداب ووزير	دراسات فكرية وأدبية وسياسة	في الشعر الجاهلي ١٩٣٦	الأحرار الدستوريين ثم الوفد والعزلة السياسية بعد ١٩٥٢
مصطفى عبد الرازق	المنيا ١٩٢٣	--	الهيبة والنفوذ	--	رئيس لحزب الأمة ١٩٠٧ بمجلس شورى القوانين	صداقة محمد عبده	العالمية من الأزهر دكتوراه من باريس في الإمام الشافعي	تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ١٩٤٤	لا	أستاذ فكر بالأزهر ورئيس وزارة الحقانية ووزير الأوقاف ١٩٣٦ شيخ الأزهر ١٩٤٥	اسلامي	الدين والوحي الإسلامية ١٩٤٩	ليبرالي
فتحي رضوان	المنيا ١٩١١	مهندس ري	--	--	--	--	ليسانس الحقوق ١٩١٣	غاندي ١٩٣٤	نعم	المحاماة	سياسي وأدبي	--	مصر الفتاة ٣٧ ٢٣ ثم نائب للجنة العليا الحزب الوطني
عبد الرازق السنهوري	الاسكندرية ١٨٩٥	موظف صغير	موظف	توفي الأب ١٩١٤ وتوظف الإبن واسب بكلية الحقوق	--	--	ليسانس الحقوق ١٩١٦ دكتوراه في القانون دكتوراه الاقتصاد والسياسة ودبلوم قانون باريس	دكتوراه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية ١٩٢٦ من باريس	لا	مدرس بالقضاء الشرعي فعاون نيابة إلى عميد لحقوق القاهرة ورئيس مجلس الشورى	حقوق وسياسي	(الوسيط) في شرح القانون المدني والوحيد	الحزب الوطني القديم وجمعية الشبان المسلمين ١٩٢٤ لهاصلة بالوفد ثم الحزب السعدي
وحيد رأفت	القاهرة ١٩٠١	لواء طبيب بالحرس الملكي	--	--	--	--	ليسانس حقوق ١٩٢٦ دبلوم علوم سياسية باريس ودكتوراه في القانون لعام ١٩٣٠	--	لا	مدرس مساعد بحقوق القاهرة مستشار لوزير الخارجية عضو مجلس الدولة	حقوق وسياسي	فصول من ثورة ١٩٥٣	الوفد
إبراهيم مدكور	الحيرة	من الأثرياء	--	--	--	--	الأزهر والقضاء الشرعي دار العلوم ١٩٢١ دكتوراه في الفلسفة من باريس ١٩٣٤	الادارة الحكومية ١٩٤٥	لا	نائب مجلس الشورى ورئيس علم مجمع اللغة العربية ثم رئيساً له	بحوث فلسفية وأدبية	الادارة الحكومية ١٩٤٥	ليبرالي
جلال الحمامصي	دمياط ١٩١٣	موظف	--	--	أب واسع المعرفة يجيد الفرنسية والإنجليزية	السياسة	بكالوريوس هندسة عمارة ١٩٣٦	(الكتاب الأسود) بالاشتراك مع مكرم عبيد	لا	عضو مجلس شورى النواب ووزير مفوض بواشنطون رئيس تحرير الوطني - الأحرار	الصحافة والسياسة	حوار وراء الأسوار ١٩٨٥	ليبرالي (أكثر من حزب)

تابع : المثقفون المعاصرون: الأصول الاجتماعية والمؤثرات الثقافية

المثقف الإسلامي

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	مهنة الأب	طبيعة المهنة	مشاكل الأبوين	الأثر السياسي	ميل الوالدين	دراسات عليا	سنة وطبيعة أول كتاب	هل درس الأب بالجامعة المصرية	المهن	نوع الانتاج	سنة وطبيعة أهم كتاب	الانتماء السياسي
سيد قطب	أسيوط ١٩٠٦	من الأعيان	ظاهر الثراء	ضياع الثروة	عضو بالوطنى وانتماء للوفدى	القراءة وميل للصحافة	دار العلوم ١٩٣٣	مهمة الشاعر	--	مدرس مقرر عربى بالمعارف فمراقب مساعد بالبحوث الفنية	شعر نقد ودراسات دينية	معالم على الطريق	وفاع الوفد فانتما إلى الأخوان ١٩٥٢
البهى الخولى	غربية ١٩٠١	موظف	لا أملاك	--	لا	فى الطريقة الشاذلية	دار العلوم ١٩٢٩	تذكرة الدعاه	دار العلوم	مدرس بالأزهر عام ١٩٤١ فقسم البحوث فمدير ومساعد بالأوقاف فمراقب عام شئون دينية	دينى	تذكرة الدعاة	الأخوان
عبد القادر عودة	البحيرة ١٩٠١	موظف	أملاك	--	عضو بارز بالوفد	--	الحقوق ١٩٣٨	الإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه	--	مارس القضاء ثم مع الإخوان وكيلا عاما	التشريع الإسلامى	التشريع الجنائى الإسلامى المقارن	الأخوان
خالد محمد خالد	الشرقية ١٩٢٠	مزارع	--	--	--	التأثر بالتصوف فى أول حياته لفترة طويلة	كلية الشريعة ١٩٤٧	من هنا نبدأ ١٩٥٠	--	إمام وخطيب ومدرس بالمساعد لمدير الدعوة والإرشاد فى الأزهر	دينى	من هنا نبدأ ١٩٥٠	اسلامى مستقل
محمد الغزالى	البحيرة ١٩١٧	تاجر	بعد التجارة فتح مكتبة بالاسكندرية	الحاجة	--	الوالد تأثر بالصوفيين	عالمية أصول ١٩٤٧ وعالمية اللغة العربية ١٩٤٧	الإسلام والأوضاع الاقتصادية	--	مدرس مساعد بحقوق القاهرة مستشار لوزير الخارجية عضو بمجلس الدولة	حقوق وسياسى	الاسلام والاستبداد السياسى	الاخوان
أحمد حسن الباقورى	أسيوط ١٩٠٧	شيخ	أسرة فقيرة	--	--	والوالد يتبع الطريقة الخلوتية «التصوف»	العالمية النظامية ١٩٣٢	أثر القرآن الكريم فى اللغة العربية	--	مدرس بكلية اللغة العربية بأسيوط السيا فوزير للأوقاف ورئيس للأزهر	دينى	بقايا ذكريات	الاخوان فترة ١٩٥٢
جلال الحمامصى	المنيا ١٩١١	مهندس رى	--	--	--	--	ليسانس الحقوق ١٩٣٣	غاندى ١٩٣٤	نعم	المحاماة	سياسى أو أدبى	--	مصر الفتاة ثم نائب اللجنة العليا للحرب الوطنى

تابع : المثقفون المعاصرون: الأصول الاجتماعية والمؤثرات الثقافية

المثقف اليسارى

الاسم	تاريخ ومكان الميلاد	مهنة الأب	طبيعة المهنة	متاكل الأبوين	الأثر السياسى	ميل الوالدين	دراسات عليا	سنة وطبيعة أول كتاب	هل درس الأب بالجامعة المصرية	المهن	نوع الانتاج	سنة وطبيعة أهم كتاب	الانتماء السياسى
لطفى الخولى	قليوبية ١٩٣٨	مزارع	الزراعة	الأب آلام القرس	حرب وطني حرب الوفد	ينتمي للطريقة الصوفية	ليسانس حقوق ١٩٤٩	رحال وحديد (قصص) ١٩٥٣	بشكل حاص	المحاماه ١٥ سنة	سياسى أدبى	--	اليسار
محمود أمين العالم	القاهرة ١٩٢٢	مدرس بالأزهر	تقليدى	احلاف فكرى مع الأب	من مشيخة الجمعية الشرقية	--	ماجستير فلسفة ١٩٥٣	في الثقافة المصرية مع د محمد ١٩٥٥	--	رئيس مجلس إدارة الكاتب ماجار اليوم فالمسرح بالعزو ماريس لندن	سياسى وأدبى وفلسفى وشعرى	نظرية المعادلة الموضوعية والاتجاهات الحديثة ماجستير ١٩٥٣ منذ ١٩١٣	ماركسى
محمد مندور	الشرقية ١٩٠٧	تاجر ومزارع	بالريف	--	وفدى	الأب ينتمي للطريقة النقشبندية	ليسانس حقوق ١٩٣٠	--	حصل على ليسانس في الآداب ١٩٧٠	وكيل نيابة	ادب وسياسة	--	يسار الوفد
أبوسيف يوسف	قنا ١٩٢٢	مزارع بالريف	بالريف	--	--	--	ليسانس فلسفة ١٩٤٤	حول الفلسفة الماركسية ١٩٤٦	--	كاتب وطبيب في صحة القاهرة	أدبى وسياسى	--	يسار
يوسف إدريس	الشرقية	استصلاح أراضى	تحول	أب مثقف أم قاسية	--	--	بكالوريوس طب ١٩٥١	أرخص ليالى ١٩٥٤	--	طبيب	أدبى	أرخص ليالى ١٩٥٤	يسار
شريف حتاته	--	ضابط	الأب مصرى ثرى انجليزية	دبلوم من كامبردج	--	--	بكالوريوس طب	--	--	--	أدبى وسياسى	--	يسار فيسار إسلامى
عبد الرحمن الشرقاوى	منوفية ١٩٢٠	الأرض صغار الملاك	الأرض	الحرص على التعليم	تعاطف مع الوفد	--	ليسانس الحقوق ١٩٤١	أرض المعركة قصص ١٩٥٢	بشكل غير رسمى	فكاتب بالأهرام	أدبى وسياسى	محمد رسول الحرية	يسار فيسار إسلامى

شهادة لويس عوض

هذه شهادة لويس عوض :

فإذا لاحظنا إن شهادته الأولى كانت (أقنعة الناصرية السبعة) ، فإن هذه الشهادة التى بين أيدينا – والتى استمرت لثلاث ساعات – فهى تتجاوز شهادته الأولى منذ عاد إلى مصر بعد فترة قصيرة من قيام ثورة ١٩٥٢ حتى رحل .

ومن هنا ، فإن شهادته هنا تمر عبر السنوات الجوهرية فى تاريخ الثورة ، وتعكس إلى – حد كبير – طبيعة هذه العلاقة بين المثقف والسلطة طيلة الخمسينيات والستينيات ..

ونترك هذه الشهادة بين يدى القارئ ..

عُدْتَ من الولايات المتحدة لأول مرة بعد ثورة تموز (يوليو) فى صيف ١٩٥٣ وعاصرت أزمة ٥٤ وعانيت فيها ، ما (شهادة) الدكتور لويس عن هذه الفترة ؟

– بعد أن عدت من أمريكا هذا الصيف (١٩٥٣) بعد غيبة سنتين فى جامعة برنستون كزميل ، وقد كنت زميلا ما يسمى بمؤسسة روكفلر بالجامعة ، وجدت دعوة من سليمان حافظ للالتقاء به فى عابدين .

نسيت أن أقول اننى قبل المجىء إلى مصر – وبعد قيام الثورة – كنت أتابع أخبار هذه الثورة أولا بأول فى أمريكا ، ولم أكن أحس بارتياح لبعض ممارساتها وبخاصة على إثر إعدام خميس والبقرى علنا أمام زملائهما ، فقد شعرت لهذا الأسلوب باشمئزاز شديد لشنق مدنيين هكذا على الملأ ، وقد فسرت ذلك فى هذا الوقت أنه وصمة يمكن أن تحل بهذا البلد ، بل قرنت بين هذا الإعدام وإعدامات دنشواى حين شنقوا الفلاحين العزل أمام أهل القرية فى عهد كرومر ، حاولت أن أبرز ذلك بضرورة ما يحدث فى أية ثورة منذ البداية، لكننى لم أجد ، بينى وبين نفسى أى مبرر كافٍ .

وأذكر أنه كان معى صديق ، فى نفس الجامعة ، وهو تحسين بشير (تحدث الدكتور لويس عوض كثيرًا عن علاقاته الحميمة بتحسين بشير الذى لازمه حتى اللحظة الأخيرة له،

وقد أنهى حديثه بأنه الآن – وقت إجراء الحديث قبيل رحيله بفترة وجيزة – بأن آخر وظيفة لتحسين بشير كانت سفيرنا فى كندا وهو الآن بالمعاش) وتحسين بشير – أضاف مفسرا – كان له خال هو سليمان حافظ ، وكان دائم التراسل معه من مصر ، وقد كانت مناقشاتنا وحوارتنا لما يحدث فى مصر تصل لسليمان حافظ عبر تحسين بشير ، داود بك إلى اللحظة الذى عدت فيها إلى مصر ، وتوجهت من فورى للقاء سليمان حافظ (وقد كان فى الفترة الأولى للثورة نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ثم لعب دورا كبيرا فى التمهيد للثورة فيما بعد) ودخلت معه فى نقاش حاد راح يصيح فى خلاله :

– ألا تلاحظ أن البلد تغيرت يا دكتور ؟

– لم يتغير فى نظرى شيء قلت ببرود وأنا ألحظ ثورته العاتية و لم يمنعنى توتره الشديد من أن أضيف :

أرى أن الإعلام تغير إلى النقيض أصبح مؤيدا للثورة دون تحفظ ، ثم أن على ماهر ليس هو الرجل المناسب لتستعين به الثورة ، إن على ماهر هو قمة الرجعية المصرية ، بل كان صاحب المصطلح المعروف (المستبد العادل) وأعتقد أنه مهد له كثيرًا فى السياسة المصرية، ولا أبالغ إذا قلت إنه هو – على ماهر نفسه – كان يعد نفسه ليكون هو (المستبد العادل) فضلا عن أنه كان هو نفسه ، رجل السراى الأول .. كان جزء كبير من استيائى من الثورة اختيار على ماهر بوجه خاص ، قد تقول إن على ماهر لم يكن منتميا لأى حزب ، (بادرت و لم أدع له فرصة للمقاطعة) ، أو لم يكن له حزب خاص ؟ غير أنك تستطيع أن تقول أيضا إنه كان منتميا فى المقام الأول إلى القصر ، وهذا فى حد ذاته يضعه شاء أم أبى ضمن (حزب السراى) فهو بهذا لم يكن ليحتاج إلى حزب فقط ، إلى جانب أنه كان دائما – وهذا يعزز ما نقول ولا يقلل منه – على رأس وزارات الانتقال دائما .

وكيف أصبح أستاذ الجامعة – فجأة – مسئولا فى إحدى صحف الثورة فى هذا الوقت ؟

– استمر الحديث الودى وغير الودى مع سليمان حافظ شهر تموز (يوليو) كله، حتى إذا ما كنا فى أغسطس – ١٩٥٣ – حتى فوجئت بحسين فهمى يتصل بى دون أن أعرفه (كنت أسمع فقط أن حسين فهمى كان رئيسا لتحرير جريدة «الزمان» قبل الثورة ، وهى جريدة كان يرأس مجلس إدارتها ويديرها ادجار جلاد ، ولما كانت بعض علاقات هذه

الجريدة مشبوهة ، فقد اندهشت لاتصال حسين فهمى بى) . وحين أبديت اندهاشى لاتصال هذا الأخير بى ، راح يتحدث دون انقطاع ، مزيدا من دهشتى أن (هناك مشروعًا لإصدار جريدة للثورة باسم «الجمهورية» وقال لى إن «البمباشى» - كان ينطقها هكذا - أنور السادات يريد رؤيتك ويريد تسليمك القسم الأدبى بالجريدة ، وهو رئيس التحرير).

و لم يكن امامى الرفض وبخاصة انه وضعنى فى أمر حرج بتحديد ميعاد مع أنور السادات ، والتقيت السادات - بالفعل - وطلب منى الإشراف على القسم الأدبى بالجمهورية فى وقت كنت لا أزال على شكى وترددى من الثورة .

وقد زاد من هذا الاحساس حينئذ - الشك والتردد - أننى حين عدت إلى مصر فوجئت بأحد أصدقائى - أصدق أصدقائى - وكان اسمه أبو بكر حمدى سيف النصر وقد قدم للمحاكمة وحكم عليه بسنوات بتهمة الشيوعية ، ومورست ضده ألوان شتى من التعذيب حتى أننى عرفت هذه الفترة من رسائله السرية لى كيف كان يعلق على العروسة (أداة للتعذيب كالصليب) وقد عرفت أنا «العروسة» فيما بعد ، لكننى فى الفترة التى عرفت العذاب الذى كان يعانيه هذا الصديق كنت أسمع أن مصيره هذا يعود إلى اختلافه الصريح مع الثورة .

الثورة والجامعة :

ومع ذلك ففى لقائى السادات حاولت أن أضع العراقيل أمام إخراجى من الجامعة إلى إحدى صحف الثورة فقلت له : أكاد أعتذر ، فالجامعة تأخذ كل وقتى ، ثم أنى ، وهذا هو الأهم ، أعتقد أن لوائح الجامعة لن تسمح لى بذلك ، فقد كنت أسبوعيًا أعار ثلاث ساعات فقط للمعهد العالى للمسرح ، وكان لابد من موافقة الجامعة وتحديدًا (١) موافقة مجلس الكلية ، و(٢) موافقة مجلس الجامعة ، وهذا فى منتهى الصعوبة.

وأضفت بعد قليل : ثم أنه من الصعب على أستاذ الجامعة أن يقنع المسئولين فيها بالتخلص من المنصب الجامعى للأستاذ للعمل خارجها .

وقال السادات بكل هدوء :

- لا تهتم بهذا كله ، نحن كفيلون به ، سوف أكتب اليوم للجامعة.

وبالفعل فوجئت فى اليوم الثالث بموافقة كل المسئولين فى الكلية والجامعة وقد أدركت حينئذ طبيعة العلاقة بين الثورة والجامعة فى عهدها الجديد ، الثورة الآمرة،

والجامعة المطيعة . انتهى الأمر إذن ، بأن بدأوا فى إعداد صحيفة الجمهورية أول أيلول (سبتمبر) ويوميا وأذعنت فالرفض النهائى كان سينظر له - حينئذ - على أنه عمل استفزازى فى هذه الفترة التى كان للثورة فيها الكلمة الأولى فى كل شيء ، أذكر أنه حدث معى ما حدث للآخرين فقد وجدت أننى أكتب فى نفس العدد الذى يكتب فيه - على سبيل المثال - طه حسين .

وأذكر فى هذه الفترة أن أنور السادات كان قد بدأ بتعيين عدد ضخم من الناس فى كل قسم من أقسام الجريدة (كان من بينهم إسماعيل مظهر) وأذكر أيضا أنه لم يمض وقت طويل حتى فوجئت بطلب أنور السادات منى أن أقوم بترشيح عدد من الناس للاستغناء عنهم من كل قسم ، وكان عليَّ أن أضع اسمى على رأس الأسماء المراد الاستغناء عنها على اعتبار أن إسماعيل مظهر - وهو ما قلته وكتبته - يمكن أن يقوم بهذه المهمة .

و لم يؤخذ بهذا الرأى بالطبع ، لماذا ؟ أجيبك : لأننى كنت مترددا فى التعامل مع رجال الثورة حينئذ ، إذ كان مقابل شيء جيد يقومون به فى هذا الوقت كان هناك شيئان سيئان ينقذوهما ، كانت الثورة فى سنواتها الأولى كإنسان متخبط .

وأذكر فى احتدام أزمة ١٩٥٤ بين عبد الناصر ونجيب كان عليَّ ، وأنا ديموقراطى النزعة ، أن أقف بجانب الدستور والديمقراطية ، وإن بدا هذا يفهم - خطأ - أنه وقوف فى جانب محمد نجيب ، وهذا غير صحيح ، بدليل أننى كتبت أربع مقالات أسميتها (دستور الشعب) وشهدت خلالها مناقشات طويلة.

ندوة لتسجيل الرأى الآخر :

فى هذا الوقت جاء أنور السادات إلى مكتبى مباشرة ، ودخلنا معا فى مناقشات طويلة حول ما يجرى ، وأذهلنى أنه قال فى نهاية النقاش :

- اسمع يا دكتور نحن منظمين ندوة ضخمة وداعين إليها عددا ضخما من مثقفى ومسئولى هذا البلد وأساتذة الجامعة ، لمناقشة الوضع الحالى هذا فى الظاهر أما فى الباطن، فإنها لهدف واحد ، هو تسجيل الرأى الآخر ، تسجيل رأى اعداء الثورة عليهم ، هذا هو الهدف غير المعلن .

وكما قلت فقد ذهلت أن يكون ذلك أسلوب الثورة فى بداياتها ، وقد اقترن بهذا

ارتفاع صوت الشائعات ضد محمد نجيب ، شائعات لا أعرف مصدرها وإن كان معروفًا ضمنيا من صاحبها، بعض هذه الشائعات تروج على أن محمد نجيب شاذ جنسيا ، تصوروا، وأمسك عن ترديد هذه الشائعات التفصيلية حول هذه الأمور التى كانت تمس رئيس الجمهورية حينئذ ، ويبدو أنها كانت تصنع وتسرى عبر خطة محكمة من جريدة (الجمهورية) بوجه خاص .

أريد أن أتوقف هنا لأقول كلمة إنصاف عن الثورة ، فأنا أعرف أن مجلس قيادة الثورة كان يتمتع بالانضباط الأخلاقى الخالص ، ومن هنا ، فأنا أرجح أن من كان يقوم بمثل هذه الشائعات من ضباط الصف الثانى ، قد ينسب إلى صلاح سالم - على سبيل المثال - بعض الانحرافات غير أن الانحرافات الشخصية ثبت أن من يقوم بها غيره ، وأستطيع أن أقول إن رجلا مثل حسين الشافعي أو كمال الدين حسين لم ينسب إليهما أى شيء .

وبشكل عام لم نكن لنسمع عن ضباط الصف الأول أى شيء سيئ ، ربما جاءنى (رشاش) عن صلاح سالم من أنه كان عصبيا أو عنيفا أو عن جمال سالم من أنه كان مجنونا، غير أن ذلك كله يحسب فى صفة الضعف البشرى .

ومن هنا كنت أذهل مما يردد على رئيس الجمهورية - نجيب حينئذ .

لنعد إلى موضوع استمرارك أو انفصالك من الجمهورية ..؟!

- انتهت أزمة ٥٤ وأنا قد استقلت من الجمهورية وفى نفس الوقت فصلت من الجامعة ، أذكر أننى قبل هذه الأزمة كان الطلبة يقومون فى الجامعة بمظاهرات عنيفة ضد الثورة ، بل كانت الهتافات تعلو أمامى فى المدرج ، كانوا يقصدوننى أنا بالذات بالصياح قائلين : (استقل من الجمهورية .. لماذا لا تستقيل؟).

كنت أبتسم فى صمت ولا ألبث أن أطلب منهم فى هدوء استمرار المناقشة بعد المحاضرة ، وبالفعل كان الطلبة يستمعون ويجيئون إلىَّ بعد المحاضرة ، فأقول لهم : (هل أكتب فى الجمهورية شيئا يسيء الى ؟ يقولون : لا ، غير أن صحيفة الجمهورية الآن مكان مشبوه موبوء).

وقد بلغ من غضب الطلبة حينئذ لتعاون أساتذة الجامعة مع السلطة لدرجة أن راح أحد هؤلاء الطلبة يصيح فى الدكتور عبد الحميد يونس ويبصق عليه فأمسكت الطالب من ملابسه ونهرته بشدة .

وفى نفس الوقت كان رشاد رشدى (أحد المثقفين المتعاونين مع السلطة الجديدة) قد نشر في جريدة الأخبار خبرًا كالآتى (اجتمع طلبة من قسم اللغة الإنجليزية فى منزل الدكتور رشاد رشدى احتجاجا على عودة الحياة النيابية) ، ولما كنت رئيسا لقسم اللغة الإنجليزية وزميلا لرشاد رشدى فقد قلت له : يا دكتور من تقاليدنا كأساتذة جامعة أن نتكلم فى الفكر السياسى كما نريد ، لكن أن نشارك بشكل عملى ، فإن هذا لا يصح ، فإن ما فعلته ليس غير مناورة سياسية لصالح السلطة ، وهذا يسىء إليك كثيرا . أجابنى ؛ إن ما نشر لم أتدخل فيه و لم يحدث ذلك . فقلت له : إذن تكتب تكذيبا بذلك ، فأكد أنه لم يفعل ما نشر عنه ، وأنه سوف يكتب هذا التكذيب .

ولما لم يفعل رشاد رشدى ذلك قط ، فقد أدركت وقتها ، أن هناك عمليات جانبية يشارك فيها بعض أساتذة الجامعة ، وأن هذه العمليات كانت لإعداد رشاد رشدى لأدوار كثيرة ، كان من بينها أن يحل محلى فى رئاسة القسم ، وهو ما تحقق بالفعل فيما بعد .

نسيت أن أقول إننى قدمت استقالتى من الجمهورية فى كانون الأول (ديسمبر) وبالتحديد بعد الاعتداء على عبد الرازق السنهورى ، فذهبت إلى الجمهورية وهناك بهدوء شديد كتبت استقالة رسمية (ومؤدبة) قلت فيها : لا أستطيع التوفيق بين عملى فى الجامعة والجريدة ، معا ، فأرجو قبول استقالتى لأتفرغ لعملى الجامعى .

«البمباشى» مرة أخرى :

كنت قد تحاشيت اللقاء بحسين فهمى ، فذهبت إلى مكتب رئيس التحرير (وقد كان حسين فهمى) وسلمت هناك استقالتى ، ولما علم بذلك حاول اثنائى فرفضت ، وما كاد يمضى يوم أو بعض يوم حتى جاءنى حسين فهمى ليقول لى :

– سيادة البمباشى :

– البمباشى ، مرة أخرى ، لقد انتهى الأمر ، فعاد حسين فهمى للقول :

– إنه يقول لك أنت تعلم أزمات الحكم التى تمر بها الثورة الآن (كنا فى قمة أزمة آذار (مارس) وكل ما يريده منك أن تستمر فى عملك وسوف يصلك مرتبك إلى البيت شهرًا وثلاثة أشهر حتى تهدأ الأمور ، وبعد ذلك قدم استقالتك كما تريد .

– أرجو أن تقول لسيادة البمباشى – السادات – أن هذا القرار لا رجعة فيه ، أنا الآن مشتت بالفعل ، ولا أستطيع العودة .

ولأننى كنت أحمل لحسين فهمى تقديرًا شديدًا ، فإننى بينى وبينه قلت له إننى لا أستطيع أن أعمل فى جو غير راض عنه ، وقد يكون الوقت مناسبًا لأشير إلى حسين فهمى لعمق صلته بكثير من المثقفين والسياسيين حينئذ .

لا أكتمك مذ التقيت به ، أول مرة ، كان يمثل جزءا من مخاوفى من هذه الثورة ، لقد كان رئيسا لتحرير (الزمان) وكانت الزمان ذات علاقات أكيدة بالملك ، فكيف جيء به هو، بالذات ، ليكون رئيسا لتحرير جريدة الثورة الأولى .

وحين تحدثت أكثر مع حسين فهمى أحسست – على عكس ما كنت أعرف – أنه رجل ثورى ، يحمل أفكارا ثورية حقيقية ، يتهاون مع رجال الثورة من منطلق قناعة داخلية، وليس بحثا عن مصلحة ، وبالطبع لم يكن حسين فهمى ، فى هذا الوقت يساريا كما عرفناه بعد ذلك ، إنما من دعاة التغيير ، يحاول أن يمارس عمله بوعى شديد .

يعنى باختصار ، كان حسين فهمى ، من الأسباب التى جعلتنى ، منذ البداية أتعاون مع الثورة ، وأستمر لأكثر من أربعة أشهر .

وعلى الرغم من تقديرى لحسين فهمى ، فقد أقنعته بعدم إمكانى للعودة، وقد كنت قد سلمت فى هذا الوقت مقالة إلى جريدة (الرسالة الجديدة) ظهرت فى أول نيسان (أبريل)، أى بعد أزمة مارس ، وكان هذا نهاية علاقتى بالضباط كما فَهّمت حسين فهمى، وكما سجلت ذلك فعليا بنشر مقالة فى جريدة أخرى .

الخروج من الجامعة :

انصرفت إلى عملى بالجامعة بعدها ، رافضا العمل بجريدة الثورة ، مؤثرا كتابة المقالات ، ومراجعة كتابين بالانجليزية كنت ا نشغلت بهما طيلة الصيف .

وفجأة ، فوجئت بفصلى من الجامعة مع خمسين أستاذا بموجب قرار مجلس قيادة الثورة ، وقد تمت هذه العملية بملابسات لا أستطيع أن أنساها ..

فوجئت فى أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ بزوجتى تخبرنى أن عميد كلية الآداب اتصل بى تليفونيا ، ثم جاء منزلى و لم يجدنى ، وقد ترك خبرا أنه يريد رؤيتى لامر مهم (كان العميد هو الدكتور يحيى الخشاب).

كان الدكتور الخشاب قد تعمد ألا يبلغنى هذا الخبر المؤلم لى بشكل رسمى أو بخطاب ، كما كان يحدث ، فكان كرم منه أن يتعامل معى بشكل غير مألوف إذ آثر أن يجيء ليخفف عليّ ، ذهبت إليه بالفعل ، سلمنى بخجل شديد ورقة قرأت فيها «قرر مجلس قيادة الثورة الاستغناء عن خدمات لويس عوض ومحمود أمين العالم وأحمد شلبى»، وإلى جانب ذلك كتبت أسماء هؤلاء فى كشف مرفق .

وقد كان مجلس الوزراء عليه أن يوافق على قرار مجلس قيادة الثورة ، وهذه هى الفترة التى راح عدد كبير من مجلس قيادة الثورة يغضب من المثقفين ، وبخاصة ، أن عددًا كبيرًا من مجلس الوزراء قدم استقالات غضبا على فصل أساتذة الجامعة ما يزيد على ستة وزراء منهم الدكتور على الجريتلى ، و لم يستطع جمال عبد الناصر أن ينسى ما فعله هؤلاء قط ، فعلى مدى سنوات – فيما بعد – حين كان يأتى ذكر هؤلاء الوزراء كان يقول فى مرارة (بتوع الاستقالة الجماعية).

قال جمال عبد الناصر إن الوزراء كانوا قد اتفقوا على هذه الاستقالة بشكل جماعى، وهو ما أغضبه ، هل هذا صحيح؟

– كان هذا مثار حيرتى ، بالفعل ، لفترة ، وحين توجهت بهذا إلى الجريتلى ، فقد كان صديقى منذ التقينا فى اوروبا فى الأربعينيات ، فأكد لى بوضوح أنه لم يكن بين الوزراء أى اتفاق جماعى ، وإنما استثارهم قرار مجلس الثورة ضد الجامعة ، وحين انتهى الاجتماع الذى أثير فيه هذا القرار اتجه كل منهم إلى طريقه ، واستشار كل منهم ضميره ، ثم أرسل كل منهم – منفردا – باستقالة جماعية .

وربما كان من المفيد للتاريخ هنا أن أذكر حديثا دار بينى وبين طه حسين فى هذا الوقت قال ان وراء فصلك من الجامعة كان الدكتور رشاد رشدى ، وحين صمت ، عاد مرة أخرى ليؤكد هذا ، ولأننى أحسست خجلاً أن أجادله فى هذا قلت : جايز .

لقد كان هناك تنظيم مواز داخل الجامعة ، مما يؤكد على أن عبد الناصر كان فى هذا الوقت المبكر قد تبنى سياسة التعاون مع تنظيمات يمينيه .. موازية للتنظيمات الإصلاحية التى كان يقودها ، سواء أكان يعلم النتائج أو لا يعلم .

وقد كان رشاد رشدى مهيأ منذ فترة مبكرة لهذا الدور خاصة وقد كان انتماؤه

للجناح اليمينى يعود إلى أن الفريق محمد على رشدى – وقد كان أخوه – وزيرا للعدل مذ وجود على ماهر فى الحكم ، وذهب على ماهر وبقى محمد على رشدى .

ما أريد قوله أن العناصر اليمينية كانت موجودة وقوية منذ بداية الثورة ، وقد وجد عبد الناصر خميرتها فحاول الافادة منها لإحداث التوازن الذى اهتم به كثيرًا ، فقد كان يحاول أن يحرك كل العناصر لمصلحته ، غير أنه دفع ثمن ذلك أخيرا .

لأنك عاصرت حكاية (أهل الثقة وأهل الخبرة) ما هى شهادتك على هذه الظاهرة خاصة وقد كنت من أهل الخبرة الذين عانوا حينئذ ؟

– للعسكريين عذرهم فى هذا ، وهو ما يعود إلى طبيعتهم الخاصة البراجماتية ، فحين جاءت الثورة ، وقد كان لا يهمها اليسار أو اليمين أو الليبراليين ، استدعيت عبد الكريم الرفاعى (أى رمز للاقتصاديين الكلاسيكيين) وقلت له :

(نريد ان نضاعف الدخل القومى فى فترة ١٠ سنوات)

اجاب ليس قبل ٢٠ سنة.

وكانت النتيجة أن أقيل ، وأبعدته الثورة لتجىء بغيره ، فالثورة كانت تريد كل شىء بمقدمات عملية ، لا تريد دراسة وتمحيصا يضيق الفرصة على التغيير .

كانت تريد قيما ثورية ، هل أذكر مثلا آخر ..

أذكر أن الدكتور ثروت عكاشة (لم يكن دكتورا حينئذ) يجىء إلى الدكتور حسين فوزى فيقول له :

(فى خلال ثلاثة أشهر أريد منك إقامة فريق القاهرة السيمفونى ، وتعزف لبيتهوفن..)

ويفزع حسين فوزى ، كيف يحدث ذلك؟ باختصار ، كانت الثورة تتعامل مع منطق الثورة ، ومن هنا كانت تريد أن تتعامل مع أهل الثقة .

وهل يفسر ذلك ما لاحظناه من أن أهل الثقة، على الأقل فى الفترة الأولى ، كانوا من العسكريين ثم التكنوقراط ..؟

– نعم ، وبطريقة نفذ ثم تظلم ، وهو منطق العسكريين ، وقد يصبح ذلك صحيحا

في المعارك لكنه لا يصبح صحيحا قط فى الحياة المدنية ، كان يمكن أن يصلح ذلك لبناء مشروع حيوى مثل (السد العالى) لكنه لم يكن ليصلح قط فى عزف بناء سيمفونى فى فترة زمنية محددة سلفا .

هل كانت الثورة تسعى إلى اشراك عدد من المثقفين لهذه المهمة ولكن على المستوى الشخصى ، لم يطلب منى فعل ذلك ، ربما لأننى كنت وشيك الخروج من السجن ، ولكننى اشتركت فى التنظيم الاشتراكى .

كنت قد اعتقلت فى ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٩ ، وخرجت من المعتقل بعد ستة عشر شهرًا و لم يطلب منى شيئًا ذو بال .

على أنه فى هذا الوقت بدأت قصة أخرى أستطيع أن أكون شاهدًا عليها لمعاصرتها والمشاركة فيها ..

أنا لست شيوعيا !!

ما كادت تستقر بى الأوضاع بعد السجن حتى فوجئت بصلاح سالم يتصل بى تليفونيا (وقد كان مسئولاً عن الجمهورية التى اصبحت الآن دار التحرير) ويسأل فى صياحه المحبب الذى كان يعرفه كل من يعرف صلاح سالم عن قرب ، قال :

(كيف تخرج من المعتقل يا دكتور ولا تأتى إلى الجمهورية وذهبت إلى الجمهورية ، بالفعل وجدته مجهزًا لى كل كتاب الجمهورية ، وخلال حفل استقبال ضخم ، كان ذلك، فيما أعتقد عام ١٩٦٠).

ما كدت أدخل إلى الجمهورية حتى عانقنى بعنف (وأنا لم أكن أعرفه شخصيا) ، ثم قال لى بعتاب : لابد أن تعود وتتعامل مع الثورة.. قلت له (وقد أدركت الآن أنه أصبح نقيبا للصحفيين): معذرة أريد أن أستريح قليلا أعاود بعدها العمل ، ولكنه بسرعة ، فرض علىَّ أن أعمل فى الجمهورية ، فوجدتها فرصة لأملى شروطى ، فقلت (بشرط ، أن أعمل مستشارا ثقافيًا) وافق صلاح سالم ، فقد كنت أنا أول من اخترع حكاية المستشار الثقافى هذه ، وهو ما فرضته أيضا حين جئت – فيما بعد – إلى الاهرام .

من ذكريات هذه الفترة التى لا أنساها – أكد لويس عوض وهو لم يتوقف عن التدخين منذ جلسنا إليه قرابة الساعتين – أننى وقد كنت مرة فى مكتبه وقد كانوا بصدد

أن يدخلونى الاتحاد الاشتراكى ، أن رفع التليفون ، وهو يتحدث إلى كمال الدين حسين ويقول له : (وكتاب الله لويس عوض ليس شيوعيا ، يعنى - يكمل صلاح سالم - لازم نجيب له ورقة من حاتم).

وقد كان من المعروف حينئذ أن الذى يدخل الاتحاد الاشتراكى أو الذى يعمل فى الإعلام لابد أن يحضر ما يفيد ذلك من قيادة الهيئة (الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى أولا).

لقد حاول صلاح سالم احضار هذه الورقة، وحين تحدث إلى حاتم حينها كان لابد لهذا الأخير من أن يستأذن كمال الدين حسين الذى قال إن لويس عوض شيوعى، والحقيقة لست شيوعيا كما كانت السلطات تحاول أن تدفع بى فى هذا الوقت لهذا الانتماء .

وعلى هذا النحو ، لم أجد صعوبة فى الانتماء لأى من أجهزة الدولة .

هل عرض عليك رسميا أن تدخل أحد هذه التنظيمات الرسمية؟

- لا .

ولماذا قبض عليك فى المرة الاخيرة اذار (مارس) ١٩٥٩؟

- هل تصدق : بدعوى أنى شيوعى ..

والفترة التى قبض علىَّ فيها كانت مليئة بالأحداث التى يمكن أن تفسر هذا المصير، وباختصار ، فقد طلب منى بعد الوحدة بين مصر وسوريا أن أعمل فى جامعة دمشق ، فى هذا الوقت زارنى الدكتور حاتم فى منزلي وطلب منى العمل معه فى وزارة الثقافة، قلت : (أنا خوجا، وأريد التعليم، وقد أذهب من آن لآخر لأعمل أستاذ الأدب الإنجليزى بالجامعة السورية).

وقد سعى الدكتور حاتم مع كمال الدين حسين ليلحقنى بالوزارة لكن تأخرت الإجراءات فوجدت نفسى فى سوريا بعد مشكلات كثيرة للسفر ، وهناك فى الجامعة جاءنى أحد الموظفين فى المحاضرة يستدعينى لتليفون من ثروت عكاشة ، وقد كان وزيرا للثقافة ، وأخبرنى أن جمال عبد الناصر وافق على تعيينى مديرا عاما للثقافة.

وأبديت عتابى لثروت فأنا أعمل الآن فى الجامعة وبعقد ، ولم أكمل بعد السنتين اللتين حددتهما غير أربعين يوما ، وقد طمأننى ثروت عكاشة ، بأن الإجراءات التى ستتخذ

ستعفيني من هذا العقد ، وبالفعل ، جاءني بعد قليل من يخبرني بأن وزير المعارف ومدير الجامعة السورية يريدونك ، وعرفت بعد مقابلتهما بالموافقة من عبد الناصر على العودة ..

وفي الوقت الذى كان فيه ثروت عكاشة في طريقه لإصدار قرار وزارى بتعييني في الوزارة ، فوجئت بتعليمات من المخابرات بعدم (تعيين لويس عوض) وعرفت من المراسلات المستمرة بين الجامعة والمسئولين أن مكتب الأمن رفض تعييني بتهمة أنني شيوعي ، كيف؟ لم أعرف حتى الآن ..

في هذه الفترة بدأت اعتقالات الشيوعيين في نهاية الخمسينيات في الدفعة الأولى قبضوا على كثير من زعماء الشيوعيين واليساريين في مصر : فؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله ، وحين صدرت قرارات القبض على الدفعة الثانية في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٥٩ كنت أنا منهم .

كنت ألح في هذا الوقت على ثروت عكاشة أن أعود إلى سوريا بدون جدوى، وقد سعى ثروت عكاشة حينئذ لدى عبد الناصر – كما قال لي – للإفراج عني ، لكن لم يحدث ذلك إلا بعد أن عذبت كثيرا في سجون عبد الناصر .

بمناسبة التعذيب ، هل تعتقد أن عبد الناصر كان يعرف (التعذيب) في السجون؟

– أعتقد أن عبد الناصر كان يعرف ، بل اعتقاد يصل إلى درجة الجزم ، فحين بدأ التعذيب كنا مندهشين ، فقد كنا لا نفعل ما يستدعى كل هذا الكم من التعذيب ، وقد كانت أحد تساؤلاتنا في هذه الفترة : لقد كنا في معتقل الفيوم لا نكاد نعذب ، اللهم إلا قليلا ، طيب ، ماذا حدث حين انتقلنا إلى معتقل الفيوم أن عذبنا عذابا لا طاقة لأحد منا عليه ؟

كانت الإجابة من داخل السجن نفسه ، إنه حين أرسل إلى جمال عبد الناصر تقارير محاكمة الشيوعيين (من الحزب الشيوعي المصرى : كفؤاد مرسى وإسماعيل صبرى عبد الله) ، وفوجئ عبد الناصر أن في هذه التقارير دفاعًا سياسيًا من هؤلاء على درجة عالية من الاقناع والخطابة والفهم السياسي ، كما فوجئ أن في إجاباتهم على هيئة المحكمة ما ينم عن حرية في القول والدفاع ، فإن عبد الناصر غضب ، وقال لمن حوله :

(هؤلاء الناس ، نازلين في لوكاندة؟)

وهذا القول الذى جاء على شكل سؤال ، ترجم لدى المسئولين إن (وضبوهم) ، أى، حاولوا توروهم ماذا يعنى السجن ، ومن هنا ، فإن هؤلاء عادوا إلى السجن ليصبوا حام غضبهم المضاعف على المسجونين السياسيين.

ببساطة ، فحين عبد الناصر يشير إشارة بسيطة إلى التضييق على المسجونين أو النيل من حريتهم ، فقد كان هذا يترجم ، بهبوطه رويدا رويدا إلى المستويات الأدنى فى الترتيب العسكرى ، إلى القسوة البشعة فى معاملة السجناء .

لقد تحول السجن الانفرادى والتضييق إلى السجن اليومى المستمر .

هل صحيح أن عبد الناصر لم يكن ليهتم بخصومه من ذوى الرأى الآخر ولكنه لا يتسامح قط مع أولئك الذين ينتمون إلى «تنظيم» ؟ بمعنى : هل كان يهمه الولاء الذى لا يرتبط «بتنظيم» لخطورة التنظيم على التنظيم السياسى القائم؟

– هذا صحيح إلى حد بعيد ، فعبد الناصر لم يكن ليهمه المثقفين الذين ينتمون إلى الصحافة ، لكنه كان يعمل (ألف حساب) لهؤلاء الذين ينتمون لتنظيم لماذا ؟

– لقد كان لدى أجهزة الامن (فضلا عن طبيعة عبد الناصر المسترية) ما يؤكد أن فى تنظيم (حدتو) مثقفين منظمين أخطر من أى مثقفين خارج هذا التنظيم .

ومع ان جماعة (حدتو) بوجه خاص كانوا قد أيدوا عبد الناصر منذ قيام الثورة إلى درجة تبرير إعدام خميس والبقرى ، إلا أنه يلاحظ أن نصيبهم من السجن كان أكبر من نصيب أية مجموعة أخرى ، فقد كانت السلطة تعتقد بخطورة (حدتو) من أن هدفها الاساسى هو (الحكم) ، وأن الوسيلة إليه – كما علمهم هنرى كورييل – أن يتسللوا ، فالطريقة الوحيدة للحكم تكون بالتمشى مع السلطة لا معارضتها (أو كما نقول نحن إن أى منظم فى حدتو كان «ماية من تحت تبن»).

هل أزيد فأقول إننى عرفت كوريل عن قرب خارج مصر ، وعرفت إلى أى حد كان تحوف عبد الناصر لا يخلو من صحة ، خد عندك رجل مثقف مثل أحمد حمروش ، إن حمروش هو (تربية) كورييل ، ويستطيع أن يمضى على خطه ، وهذا تكنيك .

كانت هذه هى مهمة حمروش ، لولا يقظة عبد الناصر .

حين جاء عبد الناصر إلى جريدة الاهرام قبيل رحيله مباشرة ، قال للشيوعيين

المصريين ما معناه : يا شيوعيو مصر بشروا بالشيوعية مثل سنت بيترز ، بالتبشير والتوعية فقط، هل هذا صحيح وقد كنت شاهد عيان فى هذه الزيارة ؟

– هذا صحيح ، وأضيف إليه ، ما يفهم من مقولة سنت بيترز ، فإذا كان قد قال لحواريه ورجاله يجب أن تصلبوا من أجل آلامكم ، فقد كان سنت بيترز هو مؤسس الكنيسة الكاثوليكية ، وقد صلب فى روما بالفعل جزاء أفكاره ..

ومن المؤكد أن عبد الناصر لم يكن يقصد – فضلا عن ذلك – رمز القديس فقط ، وإنما كان سنت بيتر (الصحيح أن تنطق بيترز) عنده تعنى الكاتدرائية ، أى يجب أن تضحوا مثل الرمز القديس ، وتتحولوا بعد رحيلكم إلى معنى كاتدرائية.

ومعنى ذلك – وقد كنت شاهد عيان بالفعل – أن عبد الناصر أراد أن يقول لهم ، وهذا يتبع من (الخطاب) الناصرى حينئذ أن اسعوا لعمل الاشتراكية ، ولكن على المدى البعيد، لا تحلموا بها الآن ، ولكن احلموا بها عبر آلامكم ، وعذاباتكم ، وسجنكم .

وفى الواقع أن عبد الناصر لم يكن يساعد الاشتراكيين أو الشيوعيين هذا الوقت رغم ما كان يقال من أن موقفه منهم كان إيجابيا لا سيما بعد حل التنظيم الشيوعى، لم يكن يساعدهم كثيرا ، ولم يكن يريدهم افرادًا ، جنود فى فصيلة الذى يسعى إلى التغيير وليس فصيلا وحده يسعى إلى التغيير ويستأثر بالطريق ..

كان يقول لهم : أنتم تريدون اشتراكية ؟ إذن بشروا واشنقوا واستشهدوا ، تماما مثل سنت بيتر ، من اجل ذلك .

كان جمال عبد الناصر يعلم تماما أن سنت بيترز أسس الكنيسة ، ولكن بعد أن قتل.

١٩٩٠/١١/١٢

قضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوي من سجلات محكمة الثورة

بدأت قضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوى بكل وقائعها على أثر معلومات تلقتها هيئة الأمن القومى من بعض مصادرها السرية .

كانت المعلومات تحدد بالذات :

إن الدكتورعبد المنعم الشرقاوى ومحمد عدوى عابدين (وهو طالب من جماعة الإخوان المنحلة) يقومان باتصالات مريبة مع عدد من الأشخاص الهاربين من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة .

إن محمد عاصم محمود (وهو من الإخوان أيضا ويعمل موظفا) يقوم بنشاط ملحوظ فى ترويج الشائعات.

ولقد كان من الطبيعى أن تكلف هيئة الأمن القومى من يتولى القيام بتحريات واسعة حول هذه المعلومات .

وقد تمت التحريات بالفعل .

وفى يوم ١٤ يوليو عام ١٩٦٦ أبلغت هيئة الأمن القومى نيابة أمن الدولة العليا بأن تحرياتها قد دلت على أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ومحمد عدوى عابدين يتصلان بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة والهاربين من البلاد وأنهما يقومان بمساعدة أعضاء تلك الجماعة فى سبيل قيامهم بنشاط حزبى – وفى اليوم التالى أبلغت هيئة الأمن القومى أن تحرياتها أسفرت على أن المدعو محمد عاصم محمود يقوم ببث دعايات مثيرة وترويج شائعات كاذبة.

ولقد تولت نيابة أمن الدولة العليا تحقيق الواقعة ابتداء من ١٤ يوليو سنة ١٩٦٦ حتى ٢٠ يوليو .

وأثناء استجواب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قدم إقرارا مكتوبا من ٣٢ صحيفة يتضمن اعترافه باتصالاته مع بعض زعماء الإخوان المسلمين الهاربين وتفاصيل الأحاديث

التى كانت تدور بينهم ضد النظام القائم لكن إقرار الدكتور الشرقاوى لم يتضمن ما ورد بتحريات هيئة الأمن القومى من أنه يقوم بمساعدة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأنه مشترك فى مؤامرة ضد نظام الحكم القائم – وعند سؤاله فى التحقيق أمام نيابة أمن الدولة العليا ردد ما جاء بإقراره السالف – كما استجوبت النيابة العامة محمد عدوى عابدين ومحمد عاصم محمود فأنكرا اتصالهما بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة الهاربين من البلاد ، وأقر الأخير بالأحاديث التى كانت تدور بينه وبين آخرين .

الذين اعترف عليهم :

كذلك فقد كان الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قد حرر أثناء وجوده فى إداره المخابرات العامة إقرارات تتضمن أن بعض أقاربه وزملائه وأصدقائه ينتقدون نظام الحكم القائم ويتمنون تغيير العهد وقد قامت هيئة الأمن القومى بتشكيل لجنة من ضباطها واستدعت هذه اللجنة بتاريخ ٢٢ ، ٢٥ فبراير ، ١٢ مارس سنه ١٩٦٧ كل الذين ذكر الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أسماءهم وواجهتهم به فأصر الأخير فى حضورهم على أقواله.

ورفعت إدارة المخابرات العامة مذكرة تضمنت نتيجة استجواب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وزميليه فصدر أمر باعتقال الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وظل معتقلا بإدارة المخابرات العامة حتى نقل إلى السجن الحربى فى ١٠ أبريل سنة ١٩٦٧.

لم يقل شيئا أمام القضاء العسكرى :

ثم صدر قرار بإحالة القضية إلى القضاء العسكرى فأرسلتها نيابة أمن الدولة العليا فى أول أبريل سنة ١٩٦٧ إلى السيد مدير إدارة القضاء العسكرى للاختصاص ، وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٧ أعيد استجواب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى بمعرفة المقدم أمين الجندى فردد ذات الاقوال التى سبق أن أدلى بها أمام نيابة أمن الدولة العليا ، وكان فى ذلك الوقت بعيدا عن تأثير هيئة الأمن القومى و لم يد ع أن تعذيبا وقع عليه .

بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦٧ أحيل الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وزميليه إلى محكمة عسكرية مركزية ذات سلطة عليا بوصف أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى خلال الأعوام ٦٤ ، ٦٥ ، ١٩٦٦ أذاع عمدا فى الداخل والخارج أخبارا وبيانات وشائعات كاذبة من شأنها إضعاف الثقة الحالية للدولة وهيبتها وأن الجريمة وقعت فى زمن حرب والمتهم الثانى

والثالث محمد عدوى عابدين ومحمد عاصم محمود أذاعا أخبارًا وبيانات وبثا دعايات عمدا بالداخل . وطلبت النيابة العسكرية معاقبتهم بالمادتين ٨٠ د ، ١٠٢ من قانون العقوبات .

أول إشارة إلى التعذيب :

وفى يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٧ قدمت عائلة الدكتور عبد المنعم الشرقاوى مذكرة تتضرر فيها من اعتقال الدكتور عبد المنعم الشرقاوى وتضمنت لأول مرة أن تعذيبا وقع عليه .

ثم حدث أثناء نظر القضية أمام المحكمة العسكرية وبجلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ أن قرر الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أمام المحكمة أن الاعترافات الصادرة منه أخذت تحت تأثير التعذيب الذى ادعى بوقوعه أثناء وجوده فى المخابرات العامة وطلب سماع شهادة المحقق السيد / سمير ناجى وكيل نيابة أمن الدولة العليا - فأجابته المحكمة إلى طلبه وأذنت له باستدعاء شاهد نفى ، وبجلسة ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٧ استدعى السيد سمير ناجى وكيل نيابة أمن الدولة العليا ومحقق القضية لأداء الشهادة أمام المحكمة العسكرية - وفى جلسة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧ استمعت المحكمة إلى شهادة الجندى محمد محمد نصر الذى استشهد به الدكتور عبد المنعم الشرقاوى على أنه شاهد أثناء تعيينه حارسا عليه وقائع التعذيب .

وبتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة العسكرية المركزية ببراءة المتهمين مما نسب إليهم استندت فى أسباب حكمها إلى أنه لم يثبت للمحكمة توافر الركن المادى للجريمة المنسوبة للمتهمين وهو تكرار إذاعة الانتقادات للنظام القائم وترويجها مع أكثر من شخص .

ولقد انتقلت قضية التعذيب بكل ما أحاطها من ظروف إلى محكمة الثورة التى انتهت إلى أنه لم يثبت لها أى دليل على تعذيب الدكتور الشرقاوى وبرأت المتهمين بتعذيبه .. وكان لديها للبراءة ٩ أسباب :

١ - إن اقوال الدكتور عبد المنعم الشرقاوى فى حد ذاتها لا تكفى دليلا ينهض على إدانة المتهمين ، إذ تناقضت أقواله فى كثير من المواضع الأساسية ، كما أنه تناقض فى تحديد أسماء الاشخاص الذين ادعى أنهم مارسوا عليه الضغط والتعذيب .

٢ - إن الاقرار المرفق فى القضية والذى ادعى الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أنه حرره تحت تأثير التعذيب لم يتضمن اعترافا منه باشتراكه فى مؤامرة أنها تضمن أقوالا عن

ترديد احاديث ضد النظام القائم بينما كان الاتهام الموجه إليه أساسا من هيئة الأمن القومى كما هو ثابت من بلاغها المؤرخ ١٤ يوليو سنة ١٩٦٦ أنه متصل بأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة والهاربين من البلاد وأنه يقوم بمساعدة أعضاء تلك الجماعة فى سبيل قيامهم بنشاط حزبى . ولو كان هناك تعذيب جسيم وقع على الدكتور عبد المنعم الشرقاوى أفقده الإدراك وجعله تحت السيطرة الكاملة لضباط هيئة الأمن القومى لحرر إقرارًا يتضمن اعترافه بما يؤيد ما ورد بتحريات هيئة الأمن القومى ، ولكن هذا لم يحدث مما يجعل المحكمة لا تطمئن إلى أن تعذيبا وقع عليه .

٣ - إن ما يدعيه الدكتور عبد المنعم الشرقاوى من أنه حرر إقرارا تحت تأثير التعذيب يتضمن أنه مشترك فى مؤامرة لا أساس له من الصحة فلم يثبت من الإطلاع على محضر نيابة أمن الدولة العليا أن هيئة الأمن القومى قدمت هذا الإقرار كما لم يوجد هذا الإقرار ضمن إدارة المخابرات العامة المرسلة إلى مكتب التحقيق والادعاء ولو كان الدكتور عبد المنعم الشرقاوى قد حرر هذا الإقرار لقدمته هيئة الأمن القومى إلى النيابة العامة أثناء التحقيق معه لأنه يعتبر دليلا ضده .

فلماذا يعذب الدكتور الشرقاوى إذا لم يؤخذ منه إقرار بالتهمة المنسوبة إليه .

٤ - ثبت للمحكمة أن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى استدعى أمام لجنة من ضباط هيئة الأمن القومى بتاريخ ٢٢ ، ٢٥ فبراير و١٢ مارس سنة ١٩٦٧ وواجهته هذه اللجنة بأقاربه وزملائه وأصدقائه الذين نسب إليهم أنهم ينتقدون نظام الحكم القائم ويتمنون تغيير العهد فأصر على أقواله وكان فى إمكانه أن يعدل أثناء هذه المواجهات عما سبق أن ذكره لو صح ما يدعيه أن هذه الأقوال انتزعت منه تحت تأثير التعذيب .

كما أنه كان فى إمكانه أن يعدل عن هذه الأقوال بعد أن نقل من المخابرات العامة ، وابتعد عن سيطرة أفراد المخابرات . ولكنه لم يفعل . و لم يبلغ هو أو أحد أقاربه الذين كانوا يزورونه فى المخابرات ، بوقوع تعذيب عليه حتى مضت مدة تزيد على السنة من تاريخ القبض عليه وقدم إلى المحكمة وعندئذ - وفى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٧ - بدأت نظر بلاغات التعذيب .

٥ - باستجواب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى فى تحقيق النيابة العسكرية يوم ١٣ مايو سنة ١٩٦٧ ردد ذات الأقوال التى سبق أن أدلى بها فى تحقيق نيابة أمن الدولة و لم يبد

أية إشارة إلى أن تعذيبا وقع عليه بينما كان فى إمكانه الرجوع عن أقواله وقد كان بعيدا عن سلطان ضباط هيئة الأمن القومى بل كان فى إمكانه لو كان تعذيبا وقع عليه - كما يدعى - أن يطلب من المحقق إحالته إلى طبيب للكشف عليه .

وقد أقر الدكتور الشرقاوى نفسه أمام محكمة الثورة بأن الأقوال التى أدلى بها فى تحقيق النيابة العسكرية لم تقترن بأى ضغط أو إكراه .

وبالرجوع إلى هذه الأقوال تبين لمحكمة الثورة أنها مطابقة للأقوال التى أدلى بها فى تحقيق نيابة أمن الدولة الذى يدعى أنه تم وقت تعذيبه فى المخابرات رغم أنه مضت مدة عشرة شهور على انتهاء التحقيق الأول معه فى المخابرات .

ولا شك أن تطابق أقوال الدكتور الشرقاوى فى استجواب النيابة العسكرية - الذى تم بعد عشرة شهور من تحقيق النيابة الذى تم فى المخابرات - وبعد أن انتهت سيطرة المخابرات عليه كما يدعى يدل على صحة هذه الأقوال ؛ وينفى ادعاءه بأنها أخذت منه تحت تأثير الضغط والتعذيب .

وقد أثبتت المحكمة العسكرية فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ هذه الحقيقة ، فأقرت بصحة أقوال الدكتور الشرقاوى فى تحقيق النيابة العسكرية لعدم وجود أى مطعن فى هذا التحقيق . وإنما قضت المحكمة ببراءته وباقى المتهمين من التهمة التى كانت موجهة إليهم على أساس عدم توافر الركن القانونى لجناية إذاعة شائعات كاذبة منسوبة إليهم .

٦ - نفت شهادة سمير ناجى وكيل النيابة العسكرية وجود أية إصابات أو مظاهر لتعذيب وقع على الدكتور الشرقاوى أثناء استجوابه ، وكل ما تضمنته هذه الشهادة ينحصر فى أن الدكتور الشرقاوى شكا للسيد وكيل النيابة من أنه كان محل تهديد من ضباط المخابرات و لم يلحظ وكيل النيابة عليه آثار التعذيب ، فقد شهد سمير ناجى أمام المحكمة العسكرية أنه بعد انتهاء استجوابه للدكتور الشرقاوى يوم ٧/١٨ رجاه المتهم أن يوصى رجال المخابرات بحسن معاملته ، فسأله عما إذا كان قد وقع عليه تعذيب أو به إصابات ليثبتها له فأجاب بالنفى وقال إن ضباط المخابرات هددوه دون تحديد أسماء أشخاص ، فحاول وكيل النيابة أن يطمئنه وأعطاه كل الضمانات ليثبت كل ما يريد اثباته فى المحضر ورجاه إن كانت به إصابات أن يفصح له عنها ليثبتها فى المحضر إلا أنه رفض . و لم يلحظ وكيل النيابة بيده . اليمنى أثرا لأية إصابة وكان يحركها طبيعيا ووقع بها فى نهاية المحضر

الامر الذى يتناقض مع ما ادعاه بعد ذلك من أن يده اليمنى كانت بها إصابة من إثر قيده بها فى المخابرات.

٧ - كما أن المحكمة لا تطمئن إلى شهادة الجندى محمد محمد نصر بسبب الظروف التى لابست استدعاءه للشهادة . لأنه كان أحد أفراد سرية الحراسة فى الوقت الذى كان الدكتور عبد المنعم الشرقاوى ينقل فيه إلى مقر المحكمة العسكرية أثناء نظر القضية يوم ١٩٦٧/١١/١٣ - والتقى به الدكتور الشرقاوى فى مقر سرية الحراسة وتعرف عليه قبل أن يطالب سماع شهادته، فضلا عن أن الشاهد السالف لم يذكر صراحة فى شهادته أنه شهد تعذيبا يقوم به أى من المتهمين على وجه التحديد كما لم يسمع أمرا من أيهم بإجراء هذا التعذيب ، وإنما اقتصرت شهادته على سماعه صوت استغاثة بداخل حجرة الاستجواب .

ولم يثبت للمحكمة ان إصابات وقعت بالدكتور عبد المنعم الشرقاوى نتيجة لما يزعمه من تعذيب جسيم وقع عليه فلم يوجد به أثر لإصابات تتفق مع صورة التعذيب الذى يدعيه.

٨ - بعث على مزيد من الشك فى صحة شهادة الجندى محمد نصر ما جاء فى تقرير معلومات عرض على محكمة الثورة ، بعد تقديم القضية إليها من أحد مصادر المعلومات فى الخارج - فى بيروت - المتصلة بمحمد عدوى عابدين أحد المتهمين فى القضية أشير فيه إلى تصوير وقائع التعذيب التى ادعى بها على أنها وسيلة من وسائل الدفاع فى القضية ليس لها أساس من الواقع .

وكانت هذه المعلومات التى تضمنها التقرير المشار إليه المفاجأة التى انهارت فيها أمام محكمة الثورة دعوى التعذيب المدعى به وكشفت عن حقيقة أبعاد هذه الدعوى التى كانت تروج له أجهزة معادية فى الداخل والخارج بقصد الإساءة لسمعة الحكم .

٩ - طلبت محكمة الثورة - ضم جميع التسجيلات الصوتية التى أخذت فى المخابرات العامة لعملية استجواب الدكتور الشرقاوى بعد القبض عليه واستمعت المحكمة لهذه التسجيلات فتبين أن الدكتور الشرقاوى كان يتحدث فى جميع مراحل الاستجواب بشكل عادى لا ينم عن وقوعه تحت تأثير أى ضغط أو إكراه .

لهذه الأسباب :

لم تقتنع محكمة الثورة بصحة ما قرره الدكتور الشرقاوى وزميلاه من وقوع تعذيب جسيم عليه أثناء استجوابه فى المخابرات العامة وقضت ببراءة المتهمين فى القضية .

(حرية * اشتراكية * وحدة)

طليعة الاشتراكيين

نشرة رقم (٦٦)

(بتاريخ)

[١٩٦٨/١/١٨]

٥ نقاط حول الأبعاد الخاصة والعامة لقضية الدكتور الشرقاوى

** هذه النشرة سرية للغاية

** هذه النشرة مقصورة على أعضاء التنظيم .. وغير مسموح بتداولها أو نشر مضمونها.

٥ نقاط حول الأبعاد الخاصة والعامة لقضية الدكتور الشرقاوى :

١ – نشرت الصحف مؤخرا أنباء قضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوى المحامى والأستاذ السابق بكلية الحقوق بجامعة القاهرة . حيث اكتشف– خلال نظر القضية أمام المحكمة العسكرية – أن بعض المنحرفين من جهاز المخابرات السابقين قد قاموا بتدبير اتهام ملفق له وذلك بعد تعريضه لتعذيب بدنى ونفسى حتى أرغم على توقيع اعترافات معينة تقع تحت طائلة العقاب القانونى .

ولكن المحكمة العسكرية تصدت لتحقيق وقائع التعذيب التى أثيرت أمامها وأثبتتها وأصدرت فى النهاية حكمها بتبرئة الدكتور الشرقاوى من الاتهام المنسوب إليه بناء على هذه الاعترافات .

وقد بادر الرئيس جمال عبد الناصر عقب اطلاعه على وثائق القضية واتصال علمه بها وبملابساتها ، بإصدار توجيهات محددة وفورية باتخاذ الإجراءات القانونية ضد وكيل المخابرات السابق الذى نسب إليه التهم بالتعذيب . وذلك باعتبار أن تعذيب المواطنين يتدرج فى نطاق انحراف أجهزة الأمن عن عملها وعن مبادئ ثورة يوليو .

وقامت الجهات المختصة بمكتب الادعاء الخاص بمحكمة الثورة بمباشرة

ـ التحقيق مع المسئولين عن التعذيب . وهم فى نفس الوقت المهتمون بصرف جهاز المخابرات عن واجباته القومية الأصلية التى أنشىء من أجلها . وذلك كله تمهيدًا لعرض القضية أمام محكمة الثورة .

وفى نفس الوقت أصدر الرئيس جمال عبد الناصر بصفته رئيسا للجمهورية والسلطة التنفيذية قرارا هاما يقضى بوقف العمل بقانون الأحكام العسكرية فيما يتعلق بالمدنيين فورا فى دراسة تعديله .

٢ - والسؤال الآن هو بالدقة : ما المعنى السياسى والاجتماعى لهذه الإجراءات التى أصدرتها القيادة وهى بصدد رؤيتها لقضية الدكتور عبد المنعم الشرقاوى؟

الواقع أننا نستطيع أن نضع اليد على الخطوط الرئيسية لهذا المعنى على النحو التالى:

(أولا) أن القيادة قد خرجت بالقضية من حدودها الخاصة المتعلقة بما وقع على مواطن فرد هو الدكتور الشرقاوى من تعذيب، إلى حدود عامة تتعلق بحقوق كل المواطنين وأمنهم وسلامتهم وعلاقتهم مع أجهزة الأمن للدولة تحت أية ظروف .

بمعنى أن إجراء القيادة لم يقف عند حد معالجة الآثار الشخصية المحدودة للقضية بما يرفع الغبن الذى وقع على الدكتور الشرقاوى ورد حريته واعتباره إليه كمواطن ومثقف وإنما استهدفت القيادة من إجرائها معالجة الجذور والأسباب الموضوعية التى أفرخت مثل هذه الحالة الخاصة ، بما يمنع تكرارها أو يفرخ فى المستقبل انحرافات مماثلة . وهذا التحرك من الخاص إلى العام هو فى جوهره ، مسئولية القيادة الثورية. فليست مسئوليتها هى فى معالجة الحالات الفردية والشخصية وإلا كان معنى ذلك هوالفرق فى آلاف وملايين التفاصيل والجزئيات غير المجدية وإنما مسئوليتها هى معالجة «الحالة الكلية» بقصد الوصول إلى قاعدة وقانون عام يحكم ويعالج الحالات الجزئية والشخصية.

وفى هذا الإطار يمكن أن نفسر - سياسيا واجتماعيا- كل من القرارين الصادرين على القيادة :

أولهما : بإحالة المسئولين عن التعذيب إلى المحاكمة وذلك تمشيا مع الخط العام بضبط ومحاكمة الانحراف بمختلف صوره فى أجهزة الأمن .

وثانيهما: وقف العمل بقانون الأحكام العسكرية فيما يتعلق بالمدنيين ودراسة تعديله بعدما ثبت أن مواده -التى صيغت فى ظروف معينة- قد استخدمت استخداما ضارا بقضية الديمقراطية وحريات المواطن .

٣ - ومما يثير الانتباه أن القيادة حرصت على إعلان إجراءاتها بصراحة ، نشرت فى الصحف تفاصيل قضية الشرقاوى وما تعرض له من تعذيب .

وقد كان يمكن اتخاذ كل الإجراءات التى اتخذت دون إعلان ، كما كان يمكن رد حرية واعتبارالدكتور الشرقاوى دون نشر . وكان من المستطاع فى الواقع الاستناد فى ذلك إلى حجة لها وزنها الموضوعى . وهى أننا فى حالة حرب فعلية مع عدو يحتل أرضنا ويتربص مع حلفائها ضدنا، ويتصيد كل شىء من أجل التشهير بنا ، وتغذية حملته الدعائية النفسية ضدنا.

وبالتالى فإن إصرار القيادة على الإعلان والنشر ، له أهدافه المحددة . فما هى هذه الأهداف ؟

أول هدف : هو وفاء القيادة الفعلى والمجسد فى إجراءات عملية للوعود التى قطعتها على نفسها فى محاربة الانحراف تحت أية صورة وفى أى موقع أو جهاز من أجهزة المجتمع والدولة .

ثانى هدف : هوأن أى جهاز أو مسئول فى جهاز منهما كان مركزه ومهما كانت الجهود التى بذلها فى خدمة القوة ومجتمع تحالف قوى الشعب العاملة ، ليس ببعيد عن متناول العدالة الثورية فى حالة الانحراف .

وثالث هدف : أن الثورة من خلال تفاعل جماهيرها مع قيادتها الثورية المتمثلة فى الرئيس جمال عبد الناصر ، قد خرجت من النكسة وردود فعلها السلبية ، أقوى وأصلب وأكثر قدرة - فكريا وعمليا وسياسيا واجتماعيا على مواجهة ما لا مفر منه فى كل تجربة ثورية انسانية من مشاكل ومقالب وسلبيات. وبالتالى فهى لا تخشى الإعلان والنشر عن « الخطأ» و«الانحراف» فكل منهم عندما يوزن بجانب الانجازات المادية والمعنوية للثورة يبدو جزئيًا وعارضا ومؤقتا . وفى قدرة الطاقة الثورية الموحدة للشعب وقيادته أن يعزله ويجتثه ، كنبت طفيلى متسلق غريب عن روح الثورة ومبادئها وطريقها.

ورابع هذه الأهداف : أن الاعلان والنشر يعفى اشراك الجماهير الشعبية اشراكا فعليًا وعميقا فى قضية تجسيد الديمقراطية الاشتراكية ، التى تستهدف الزواج الصحى بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ،وبين حق المجتمع الكلى وحق المواطن الفرد فى حرية التعبير والإبداع والخلق . ودلت على النحو الذى أكده ميثاق العمل الوطنى منذ عام ١٩٦٢ .

٤ – وثمة نقطة مهمة أخرى يجب أن نسلط عليه الأضواء . وهى ضرورة الحرص الواعى منا فى النظر إلى أجهزة الأمن وضرورتها وواجباتها بما فى ذلك جهاز المخابرات. فليس معنى اكتشاف انحراف ما فى جهاز المخابرات أن نحكم على هذا الجهاز كله بالإعدام وبعدم ضرورته . وإلا كنا كمن أصابه جرح كبير بذراعه فلا يرى علاجا له سوى بتره وليس تضميد الجرح ، فلا توجد دولة عصرية الآن فى عالمنا –سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية– لا تملك أجهزة أمن وجهات مخابرات بالذات. فمثل هذه الأجهزة أصبحت فى عالم اليوم أحد دروع الأمن للدولة سواء فى وقت السلم أو فى وقت الحرب .

وفى واقعنا فنحن بحاجة إلى أجهزة أمن وجهاز مخابرات قوى وعلى كفاية عالية أكثر من غيرنا ، ذلك أننا –جغرافيا وسياسيا– نعيش فى مجتمع مفتوح الأبواب من ناحية وتقدمى معاد للاستعمار والرجعية فى المنطقة من ناحية ثانية ، ونواجه –بصورة مستمرة– عدوا عنصريا متربصا فى قلب وطننا العربى وهو إسرائيل من ناحية ثالثة . وبالتالى فإن أجهزة الأمن والمخابرات تنبع كضرورة موضوعية لأمن بلدنا وثورتنا ، والذى هو فى نفس الوقت جوهر ودعامة أمن كل مواطن على حدة .

ولا يوجد جهاز أمن ومخابرات فى أى بلد من بلاد العالم ، لم تظهر فيه انحرافات معينة فى أدائه لواجباته أو فى ممارسة بعض المسئولين فيه لسلطاتهم ، ونتجت عنها بالتالى أخطار عامة لقضية الديمقراطية وأضرار شخصية لحقت بحقوق وحريات بعض المواطنين .

فنحن نعرف انحرافات بريا وغيره من المسئولين فى أجهزة الأمن والمخابرات السوفيتية ، ونحن نذكر أخيرا أيضا انحرافات رانكوفتش وغيره من المسئولين فى أجهزة الأمن والمخابرات اليوغسلافية. ونحن نسمع بين حين وآخر عن انحرافات أخرى فى

أجهزة أمن ومخابرات بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . ولعل ما ثبت من اشتراك المخابرات الفرنسية فى قضية اختطاف الزعيم المغربى المهدى بن بركة -دون علم السلطات الفرنسية المسئولة - دليل صارخ على ذلك .

فماذا كان موقف قيادات وجماهير هذه الدول على اختلاف نظمها واتجاهاتها إزاء هذه الانحرافات ؟ هل اتجهت إلى إلقاء أجهزة أمنها ومخابراتها ؟ لا .. وإنما عمدت إلى كشف الانحراف ومحاصرته وعزله وتشخيص أسبابه وتحديد المسئولين عنه ومحاكمتهم وفى نفس الوقت تطوير نظم وأساليب العمل داخل الأجهزة واستنباط مزيد من الضمانات التى تحفظ للأجهزة سلامتها وعدم تخطيها لحدود واجباتها أو استغلال المسئولين فيها لسلطاتهم استغلالا حفارًا بالمواطنين .

وهذا هو ما تمارسه القيادة الثورية لبلادنا إزاء ما كشفته من انحرافات فى المخابرات .. العزل .. وتشخيص الأسباب وتحديد المسئولين ومحاكمتهم واستنباط ضمانات .. وتعديل تشريعات .. وإعادة تنظيم وتطوير . بل لعلنا خطونا فى حالتنا خطوة أبعد وهو توفير العلانية فى الكشف عن الانحرافات ومحاكمة المسئولين ، ودلت بهدف تقوية وتدعيم وزن الرقابة الجماهيرية الشعبية إزاء مختلف الأجهزة التنفيذية .

٥ - ومن هنا يصبح واجباضروريا على المناضلين من أعضاء الطليعة الاشتراكية العمل على:

أ - التأكيد على قوة الثورة - بجماهيرها وتنظيمها وقيادتها - على التصدى للانحرافات فى مختلف الأجهزة وكشفها .

ب -- التوعية بأن الانحراف فى أى جهاز وارد باستمرار لى فى بلادنا فحسب بل وفى كل البلاد الأخرى . وأن العلاج ليس فى بتر الجهاز وإنما هو فى بترالانحراف وعلاج أسبابه جذريا .

جـ - إن الرقابة الشعبية الواعية اليقظة - من خلال التنظيم وفى مواقع العمل والاتصال الجماهيرى - هى الضمان الأساسى ضد كل انحراف ، وذلك بالإضافة إلى إعادة بناء الأجهزة فى إطار الخط السياسى والاجتماعى لتطورنا نحو الاشتراكية ونقل السلطة إلى تحالف قوى الشعب العاملة نقلاً صحيا وفعالاً .

د - إن حرية المواطن وحقه فى التعبير جزء أساسى من صياغة الديمقراطية فى مجتمعنا وذلك على نحو لا يفصل بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، لقوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين الثوريين والجنود والرأسمالية الوطنية المنتجة. بمعنى أن حرية المواطن ليست مجردة أو خارج هذا التحالف الشعبى وأهدافه .

عاش كفاح الشعب العربى

على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة

عاشت الجمهورية العربية المتحدة

الهوامـــش

(*) يتلخص سوء الخلاف هذا، بأنه حين أعلنت نقابة الصحفيين فى الثمانينيات عن مسابقة باسم الصحفى الكبير (توفيق دياب) ، فتقدمت لها ضمن الكثيرين ، وحين أعلنت النتيجة، وتقدم فيها اسم أحد الزملاء على أنه صاحب الجائزة الأولى، اكتشف فى نفس الوقت ، أنه نقل بحثه من رسالة جامعية لأستاذة بالجامعة أصبحت فيما بعد دكتورة، فقمت بتقديم أوراق (السرقة) وحيثياتها إلى الاستاذ نقيب الصحفيين ، قام السيد النقيب– على الفور بإلغاء النتيجة ، وإعادة كل الأبحاث إلى لجنة تشكل من كلية الإعلام يترأسها د. خليل صابات .

وحين أعيدت فحص الأبحاث ، عدلت النتيجة ، وأخرج الزميل الصحفى الذى كان قد حصل على الدرجة الأولى من النتيجة ، بعد أن كان قد تظاهر بالاستقامة كيلا يراق ماء وجهه ، ولما كان الاستاذ بهاء هو المسئول فنيا عن الجائزة ، فقد غضب أن ألجأ للسيد النقيب دون العود إليه ، وفاتحنى فى الأمر غاضبا ، ثائرا كما لم أره فى حياتى.

وحين ذهبت إليه أكثر من مرة لإهدائه بعض كتبى أو لاستفسار طرأ لى أثناء الانتهاء من كتاب عنه ، خلت أن الأمر انتهى ، غير أنه لم يكن لينته وقد اتخذ هذا الموقف العيف أثناء مناقشة أطروحتى الجامعية ، كما أنه لم يكن لينتهى ، وقد راح يكرر ما قاله فى (تقديمه) للكتاب عندما طلبت منه أن يقدمه لى ...

والطريف فى الأمر أنه لم يكتب عن الكتاب بعد ذلك إلا ويذكر الكاتب – باسمه وهو يحمل كلمات بهاء ، ولا يصرح باسمه – أوجه النقد التى توحه إلى ، ووصل الأمر – لعراته لا طرافته هذه المرة – إلى درجة أن أحد الزملاء وقد ناقش اطروحة دكتوراه فى السنوات الأخيرة بقسم اجتماع –جامعة عين شمس – عن المثقفين راح يعيد ما قاله بهاء ضدى فى تقديمه للكتاب ، ثم يعيد كتابه –بالنص– باسمه على أن ذلك من أخطاء الكاتب– الذى هو كاتب هذه السطور.

(**) نحد هذا –بالفعل– فى كتابى (أحمد بهاء الدين – سيرة قومية) الذى صدر عن بهاء بعد رحيله ، وهو – كما نرى من العنوان– تجسيدا لوعى بهاء وربط الخاص بالعام فى حياته ، كما كان ذلك بالفعل ، وقد كان يمكن أن أعيد صياغة بعض الفصول أو أضيف إليها ما يشير إلى العكس لكننى لم أفعل ذلك ، وظللت وفيا للشيخ ، فالموت ينهى كل شىء غضبًا ، وكل موقف أيا كان.

(***) لا أعلم أنه قد يكون خارجا عن هذه المقدمة أم لا أن أذكر موقفًا آخر ذهبت فيه إلى الأستاذ هيكل – بناء على رغبته – ليحدثنى عما كتبت فى كتابى عنه .

كان كتابى بعنوان (مثقفون وجواسيس) قد ذكر أن عددا من المثقفين –ومنهم الأستاذ هيكل – صمتوا صمتا غير جميل وطويل عقب ازمة الخليج، فلما جلست إليه أكد لى أنه كان يرسل بمقالاته فى هذه الفترة إلى إحدى المؤسسات الصحفية القومية الكبيرة ، تعليقا وتعقيبا عما كان يحدث بعد العدوان الأمريكى فى (زلزال الخليج)؛ غير أن ما كان يرسل به لم يكن لينشر لأسباب غير معروفة . وصدقت الأستاذ ، وهو يفتح لى كتابا مما (كتبه شوارزكوف ...) الجنرال الأمريكى فى هذه الحرب ، ليدلل لى على أشياء كثيرة تحدثنا عنها إبان أزمة الخليج .

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق

أ- غير المنشورة:

- دار الوثائق بالقلعة :

(١) محاضر مجلس الوزراء (رقم المحفظة فى المجموعة ٧، ٨ ، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤) بين ٢٦/٥/١٩٤٥ / ١٢ /١١/١٩٥٢

(٢) وزارة الخارجية (مذكرات من ٣/٥/١٩٠٥) - اكتوبر ١٩٥٢ .

(الفترة المطلوبة بين عامي ٤٥/١٩٥٢)

(٣) وزارة الحقانية (مذكرات ٣/١/١٩٠٦ - ٤/١١/١٩٥٢)

(الفترة المطلوبة بين عامي ٤٥/١٩٥٢)

(٤) وزارة المعارف العمومية (الفترة المطلوبة بين ١٨/٧/١٩١١ - أكتوبر ١٩٥٢)

(الفترة المطلوبة بين عامي ٤٥/١٩٥٢)

(٥) وزارة الأوقاف وشئون الأزهر (الفترة بين ١٣/١/١٣ - ٥/١١/١٩٥٢)

(٦) وزارة القصر (الفترة بين ٥/١١/١٩٥٢ - ٢/١٠/ ١٩٤٤)

(٧) الأزهر رقم المحفظة ٣٥١/٣٥٢ و ٣٥٥/٣٥٩ و ٣٦١

(٨) التعليم رقم المحفظة ٢٣٠

(٩) الشيوعية ٥٨٠٠

(١٠)موضوعات مختلفة رقم المحفظة ٦٤٠/٦٤٨

(١١) الأحزاب رقم المحفظة ٢١٧

(١٢) الوفد رقم المحفظة ٢١٦

(١٣) أحوال سياسية رقم المحفظة ٢١٧

(١٤) الإفراج عن المسجونين رقم المحفظة ٥١١/٥١٧

(١٥) الروابط/ النقابات / الاتحادات رقم المحفظة ٥٣٣/ ٥٣٦

(١٦) طلبة رقم ٥٨٤/٤٩٣

(١٧) الإخوان المسلمون رقم ٥٦١

(١٨) موظفون رقم ٤٤٨/٤١١

(١٩) مراسلات الوزارات رقم ٨٢٦/٨٢٤

(٢٠) موضوعات مختلفة رقم ٦٤٨/٩٤٠

(٢١) ديوان جلالة الملك رقم ٦٥٩/٦٥٥ – متفرقات

رقم ٧٥١/٧٤٢ – موظفون

(٢٢) ملف خاص(بطه حسين) من جزءين: (المحفظة رقم ١٤٠/١١١/١٢/٤٢)

– دار المحفوظات :

ملفات لعدد من المثقفين في عديد من الوزراء :

(١) مصطفي عبد الرازق بالأوقاف ملف رقم ٥٦٣٤٢ محفظة ٥٤٦٥

(٢) مصطفي عبد الرازق بالجامع الأزهر ملف رقم ٥٦٣٩٩ محفظة ٥٤٧١

(٣) إبراهيم المازني بالمعارف ملف رقم ١٧١ محفظة ٢٩٠

(٤) محمد شفيق غربال ملف رقم ٣٥٠٧ محفظة ١٧٧٦

(٥) اسماعيل القباني (وزير) ملف رقم ٣٦٥٠ محفظة ١٨٠٣

(٦) عبد الرازق السنهوري مجلس الدولة ملف رقم ٤٨٧٤ محفظة ٢٠٧٣

(٧) علي الجريتلي وزارة المالية ملف رقم ٥٩٦٢ محفظة ٢٢٣٧

(٨) عزيز فهمي مجلس النواب ملف رقم ١٠٠٤٢ محفظة ٣٠٢٥

– محضر اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المحامين رقم ٨٣ (١٩٤٩/١٠/١٤)

– محضر اجتماع رقم ٩٣ (١٩٥١/١٢/٢٨)

– محضر اجتماع رقم ١٠٤(١٩٥٤/٣/٢٦)

– جلسة المجمع اللغوي في ١٤ اكتوبر ١٩٧٠ (الجلسة الأولي/ الدورة ٣٧)

– تقارير مجلس نقابة الصحفيين :

الأعوام ١٩٥٠ – ١٩٥١ /١٩٥٢– ١٩٥٢ – ١٩٥٣/١٩٥٣– ١٩٥٤

– بعض أوراق عبد الرحمن الرافعي الخاصة (طرف المستشار حلمي شاهين) .

– الدساتير المصرية ١٨٠٥ /١٩٧١ (مجموعة الوثائق الدستورية).

– مركز المعلومات بمؤسسة الأهرام ، قسم الأرشيف، (بعض الملفات الخاصة بعدد من المثقفين موضع الدراسة)

- المحكمة العسكرية العليا، القضية رقم ٤ سنة ١٩٦٧ بأقوال د. عبد المنعم الشرقاوي (٣ج).

- American Documents:

From department of State documents :

(1) 2186 - May 20,1955

(2) 2186 - May 25,1955

(3) 2192 - May 11,1955

(4) 2074 - May 10.1955

(5) 830 - May 6,1956

1) 730 - Septempre, 29, 1952

2) - Septempre, 18, 1954

ب - منشورة

- محاضر جلسات مجلس الدولة : الجلسات ١٥/٥٥،١٥/١٠/١٢ - ١٩٥٣

- مضابط مجلس الشيوخ : جلستا ٢٩ ، ٣٠ مايو ١٩٥٠

- القرارات الكبري لثورة ٢٣ يوليو (هيئة الاستعلامات) ج١/ ١٩٨٥ .

- الوقائع المصرية :

- قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٢ .

- قرار ٢٢١٠ لسنة ١٩٦٨ .

- ١٢ مكرر (غير اعتيادي) ١٠ فبراير ١٩٥٣ .

- رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٤ .

- ٥ مكرر ١٦ يناير ١٩٥٦ .

- جلسة ٢١ مايو ١٩٦٢

- جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧

- جلسة ١٩٥٣/١/٢٢

- ١٩٥٤/٦/٧

- ١٩٥٤/٦/٢٩

- محكمة الشعب : الأجزاء من ١إلي ٧

- وثائق الثورة (فلسفة الثورة / الميثاق / بيان ٣٠ مارس) اللجنة العربية- لتخليد جمال عبد الناصر ، بدون

- محاضر محادثات الوحدة ، جريدة الأهرام ١ أغسطس ١٩٦٣.
- مضابط مجلس الأمة : الفصل التشريعي ٢٢ يوليو ١٩٥٧ - ١٠ فبراير ١٩٥٨. المجلد الأول يوليو/ سبتمبر في جلسة ٢٤ يونيو ١٩٥٧
- مضابط مجلس الأمة: جلسة ١٩٥٨/٨/٦ ، وجلسة ١٩٥٨/١/٢٠
- مضابط مجلس الأمة: الفصل التشريعي الثالث ١٩٦٤/٣/٢٦، ١٩٦٨/٤/١٦، أيضا: جلسة ١٩٦٥/٦/١٤ .
- مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ، ٤ أقسام بين عامي ١٩٦٧/١٩٥٢ . وزارة الإرشاد القومي ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة.
- قضية تحريض علي حريق مدينة القاهرة ، تقارير اتهام / أحكام / بدون.
- محاضر جلسات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني للقوي الشعبية ، الذي صدر البيان السياسي له في٤ نوفمبر ١٩٦٦ .. وقد نشرت هذه الجلسات فيما بعد في كتاب بعنوان (الطريق إلي الديموقراطية وذلك في سلسلة كتب (قومية) .
- بيان الحزب الشيوعي ، دار التقدم - موسكو ، بدون
- سيد قطب ، لماذا أعدموني ، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق العربية ، العربية السعودية (محاضر تحقيق مع سيد قطب).

ثانيا : مذكرات منشورة :

(١) إبراهيم فرج ، ذكرياتي السياسية، دلرالمأمون للنشر ، إعداد حسنين كروم ، الجيزة ١٩٨٤ .
(٢) حسن البنا ، مذكرات الداعي والداعية، دارالشهاب ، القاهرة ، بدون .
(٣) حسن يوسف (مذكرات) القصر ودوره في السياسة المصرية ١٩٢٢- ١٩٥٢ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة١٩٨٢ .
(٤) خالد محيي الدين ، الآن اتكلم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣ .
(٥) صلاح نصر (مذكرات) ثورة ٢٣ يوليو بين المسير والمصير ج١ ، مطبوعات مؤسسات الاتحاد للصحافة والنشر ط١٩٨٠/١ .
(٦) عبد الجليل العمري (مذكرات) أخبار اليوم ٢٤ سبتمبر ١٩٨٥ .
(٧) عبد اللطيف البغدادي (مذكرات) ج١ المكتب المصري ١٩٧٧ . ج٢ المكتب المصري ١٩٧٧ .

(٨) محمد نجيب (مذكرات) كنت رئيسًا لمصر ، المكتب المصري ط٤/١٩٨٤ .

(٩) محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ، دار المعارف (ج١: ١٩٥١- ج٢ : ١٩٧٧، ج٣/١٩٧٧.

(١٠) محاكمات الثورة، القاهرة ١٩٥٤ ج٤

ثالثا : الدوريات والصحف:

أخبار اليوم ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ، ١٩٤٨، ١٩٤٩، ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢ .

ومن عام ١٩٥٢ حتي عام ١٩٦٧

الأهرام ١٩٤٤ - ١٩٥٢

الجمهورية ١٩٥٣ - ١٩٦٧

الكتلة ١٩٤٤ - ١٩٤٥

روز اليوسف أسبوعية ١٩٤٤ - ١٩٥٠- ١٩٥٢-١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٢- ١٩٦٣ .

آخر ساعة أسبوعية ١٩٥٣ حتي ١٩٥٧

مجلة الكاتب ١٩٦٥

المصور ١٩٤٠ - ١٩٥٧

الهلال شهرية ١٩٥١

اللواء الجديد ١٩٥١

الملايين ١٩٥١

المصري ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤

الاشتراكي ١٩٥١

الوفد المصري ١٩٤٥/١٩٥٢

الفجر الجديد ١٩٤٥

القاهرة ١٩٥٣

الطليعة ١٩٦٧

الحديث ١٩٥٢

الوادي ١٩٥٢
الدعوة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤
الوطن (باريس) ١٩٨١ - ١٩٨٤ - ١٩٨٨
الواجب ١٩٥٢
الكفاح ١٩٥٣
منبر الإسلام ١٩٥٤
السياسة (كويتية) ١٩٦٢
صباح الخير ١٩٨٤

La Nouvelle Critique, Paris
(In Tellectuels : 1966/1980, et : Qui sont les intellectuels?.)
- No 123, Avril 1979,25 F
- No 138, Novembre 1979, 25 F
- No 129, décembre 1979, 25 F
- No 130, décembre 1979, 25 F
- La Pensée, Intelluects Travail Interllectuel, No 0240 Juillet - Aout 1984.

رابعاً : المؤلفات والدراسات :

(١) إبـراهـيـم عـامـر : الأرض والفلاح ، الدار المصرية للطباعة والنشر ١٩٥٨ .
(٢) إبـراهـيـم مـدكـور : أوراق تاريخية عن الإخوان المسلمين ، بدون
(٣) إبـراهـيـم مـدكـور : الإدارة الحكومية ، دار الفصول ، القاهرة ١٩٤٥
(٤) أحمد حسن الباقورى: بقايا ذكريات مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٨٧
(٥) أسعد عبد الرحمن : الناصرية/ البيروقراطية والثورة ، مؤسسة الأبحاث العربية ط١/١٩٧٧ .
(٦) أحمد فارس عبد المنعم : الدور السياسي لنقابة المحامين ، بدون نشر ١٩٨١ .
(٧) أحـمـد صـادق سعد : صفحات من اليسار المصري في أعقاب الحرب العالمية الثانية ١٩٤٦/٤٥ مكتبة مدبولي ، ١٩٧٦ .
(٨) أحـمـد بـهـاء الدين : فاروق ملكا ١٩٥٢/٣٦ بدون
(٩) أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره في السياسة المصرية، دار المعارف.١٩٧٩
(١٠) أحـمـد أبـو زيـد : البناء السياسي في الريف المصري ، دار المعارف ١٩٨١

(١١) أميرة أبو الفتوح : إحسان عبد القدوس يتذكر ،
(١٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ج١ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج٢ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج٣ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج٤ مكتبة مدبولي ، بدون
: قصة ثورة ٢٣ يوليو ج٥ مكتبة مدبولي ، بدون
(١٣) المثقفون والتغيير الاجتماعي ، عدد من المؤلفين الروس ، ترجمة شوكت يوسف، وزارة الثقافة السورية ١٩٨٤ .
(١٤) أحمد قاسم جودة : المكرميات ،بدون
(١٥) السيد أبو النجا : مع هؤلاء ، القاهرة ١٩٨٥
ذكريات عارية ج٢ أخبار اليوم ١٩٨٢
(١٦) توفيق الحكيم : تأملات في السياسة ، روز اليوسف ، بدون
عودة الوعي ، دار الشروق ط ٢ ١٩٨٤
(١٧) جاك ووديز : الجيوش والسياسة ، ترجمة عبد الله محمد ، بيروت ط٢/١٩٨٢.
(١٨) حسن البنا : مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا ، دار الشهاب ، بدون .
(١٩) جمال العطيفي : الطريق إلي الديموقراطية ، دارالمعارف ١٩٧٨
(٢٠) حمادة محمود إسماعيل: صناعة تاريخ مصر ، دراسة في فكر عبد الرحمن الرافعي ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، الهيئة العامة- للكتاب ١٩٨٧ .
(٢١) حسنين كروم : صلاح نصر ، الأسطورة ، والمأساة ، مكتبة كمال الدين بالقاهرة .
: عبد الناصر المفتري عليه ، مكتبة مدبولي ١٩٧٥.
: الصامتون يكذبون ، بدون ناشر ١٩٧٦ .
(٢٢) حامد أبو النصر : حقيقة الخلاف بين الإخوان وعبد الناصر، انترنشيونال، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٢٣) حســـــن دوح : ٢٥ عاما في جماعة مرورا بالغاية ، دار الاعتصام، بدون .
(٢٤) خالد محمد خالد :- من هنا نبدأ
- مواطنون لا رعايا
- الديموقراطية أبدا
- الدين في خدمة الشعب .
- هذا أو الطوفان
- لكي لاتحرثوا البحر
- في البدء كان الكلمة
- أزمة الحرية في عالمنا
- دفاع عن الديموقراطية
- الدولة في الإسلام.
- الدين للشعب .
(٢٥) رشدي البدراوي : مشروع لتعديل الملكية العقارية ١٩٤٩
(٢٦) رفعت السعيد :- تاريخ المنظمات اليسارية ١٩٤٠/١٩٥٠ ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٦ .
- الصحافة اليسارية في مصر ١٩٢٥/١٩٤٨ ، دار الطليعة بيروت ١٩٧٤ .
- منظمات اليسار المصري ٥٠/١٩٥٧ ، دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .
- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية ٥٧ /١٩٦٥
- شركة الأمل للطباعة / ١٩٨٦ .
- أوراق ناصرية في ملف سري للغاية ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥ .
(٢٧) رءوف عبـــاس : جماعة النهضة القومية لمريت غالى وإبراهم مدكور ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦
(٢٨) ريتشارد ميتشيل : الإخوان المسلمون ، ج١، مكتبة مدبولي ١٩٧٧ ترجمة عبد السلام رضوان ، مراجعة فاروق عبد الحي.

(٢٩) سلامة موسي : الأدب للشعب ، دار نشر سلامة موسي للنشر والتوزيع ، بدون .
(٣٠) سمير غريب : السريالية في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٦ .
(٣١) سيد قطب :- طفل من القرية : لجنة النشر للجامعيين ، مكتبة مصر ١٩٤٥ .
- العدالة الاجتماعية في الإسلام : دار الشروق .١٩٨٣
- السلام العالمي والإسلام : دار الشروق .١٩٨٢
- معركة الإسلام والرأسمالية : دار الشروق ١٩٨٧ .
(٣٢) سامي جوهر : الموتي يتكلمون ، المكتب المصري الحديث ١٩٧٥ .
الصامتون يتكلمون ، المكتب المصري الحديث ، ١٩٧٥ .
(٣٣) سيد مرعي : أوراق سياسية ج١ ج٢، المكتب المصري الحديث .١٩٧٨
(٣٤) صلاح عيسي : محاكمة فؤاد سراج الدين ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣
: مثقفون وعسكر ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦ .
(٣٥) ضياء الدين بيبرس : هوامش علي قصة هيكل ، بدون
(٣٦) طه حسين : مستقبل الثقافة في مصر، مطبعة المعارف ومكتبتها، .١٩٣٨
(٣٧) طارق البشري : الحركة السياسية في مصر (مراجعة وتقديم) ط٢، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
: الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ /١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث ١٩٨٥ .
: الديمقراطية والناصرية ، دار الثقافة الجديدة١٩٧٥ .
(٣٨) عاطف النجار : الطرق الصوفية في مصر ، دارالمعارف .١٩٨٣
(٣٩) عاطف أحمد فؤاد : الصفوة المصرية قضاياها وانتماءاتها ، دار المعارف ١٩٨٥
: الحرية والفكر السياسي المصري، دار المعارف ١٩٨٠ .
(٤٠) طاهر عبد الحكيم : الأقدام الحافية ، دار ابن خلدون ، بيروت، بدون
(٤١) عبد الحميد فهمي مطر : التعليم والمتعلمون في مصر، الإسكندرية ١٩٣٩ .
(٤٢) عاصم الدسوقي : مصر في الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ١٩٧٦ .

(٤٣) عبد العظيم رمضان : عبد الناصر وأزمة مارس ، روز اليوسف ١٩٧٦ .
(٤٤) عبد الوهاب بكر : أضواء علي النشاط الشيوعي ، بدون .
(٤٥) عبد الرحمن الشرقاوي : باندونج ، ط١ ١٩٥٦ .
(٤٦) عبد الرحمن الرافعي: – في أعقاب الثورة ، تاريخ مصر القومى ،١٩٥١ مكتبة النهضة المصرية ، ط/١٩٥٦ .
– مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مكتبة النهضة ١٩٧٧ .
– تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ /١٩٥٩ ، مكتبة النهضة المصرية١٩٥٩ .
(٤٧) عبد الباقي محمد حسين: سيد قطب حياته وأدبه ، دار الوفا للطباعة ١٩٨٦ .
(٤٨) عبد الفتاح أبو الفضل: كنت نائبا لرئيس المخابرات ، كتاب الحرية ، القاهرة١٩٨٦
(٤٩) عبد الرازق السنهوري : (أوراق) ، الزهراء للإعلام ، ١٩٨٨ .
(٥٠) عصمت سيف الدولة: هل كان عبد الناصر ديكتاتوريا ، دار المسير ، بيروت ط١٩٨٣/٢ .
(٥١) عادل حمودة : سيد قطب ، سينا للنشر، ١٩٨٧ .
: انقلاب في بلاط صاحبة الجلالة (بالاشتراك ، روز اليوسف ١٩٨٠)
(٥٢) عواطف عبد الرحمن: دراسات في الصحافة المصرية ، دار الفكر العربي ١٩٨٥
(٥٣) سعيد اسماعيل (المحرر) الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد ١١– ١٩٨٥ القاهرة .
(٥٤) غالي شكري : النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٨٢ .
(٥٥) فاتيكيوتس.ب ج: الجيش المصري والسياسة ، ترجمة– الهيئة العامة للاستعلامات رقم ١١ ص ٥٥ .
(٥٦) فؤاد دوارة ، عشرة أدباء يتحدثون ، كتاب الهلال ١٧٢ / يوليو ١٩٦٥.
(٥٧) فؤاد قنديل : محمد مندور ، دار الغد العربي ، القاهرة ١٩٨٧ .
(٥٨) فتحي رضوان: أسرار حكومية– يوليو كتبها وعلق عليها ضياء الدين بيبرس ، مكتبة مدبولي ، بدون .

(٥٩) محمد الجوهرى : علم الاجتماع وقضايا التنمية– فى العامل الثالث ، ١٠ دار المعارف ، القاهرة ط١/١٩٧٨ .
(٦٠) محمد إسماعيل علي : دور المثقفين في التنمية السياسية ج١، ج٢، ١٩٨٥ وهو في الأصل رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية السياسة والاقتصاد ١٩٨٧ .
(٦١) محمد أنيس والسيد حراز ، ثورة ٢٣ يوليو وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٩ .
(٦٢) محمود متولي : مصر والحركة الشيوعية خلال الحرب العالمية الثانية ، بدون.
(٦٣) مصطفي حلمي : الاتجاه الصوفي في العصر الحديث ، دار الدعوة ، الإسكندرية ١٩٨٢ .
(٦٤) محمد رشدي التطور الاقتصادي ج٢ القاهرة ، بدون .
(٦٥) محمد جابر الأنصاري، تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي ١٩٣٠/١٩٧٠ ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٠ ، سلسلة (عالم المعرفة) العدد ٣٥ .
(٦٦) مصطفي عبد الغني : طه حسين والسياسة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧ .
(٦٧) محمد حسنين هيكل : أزمة المثقفين ، الشركة العربية المتحدة ١٩٦٢ .
: بصراحة عن عبد الناصر ، دار القضايا ، بيروت، ١٩٧٥.
: أحاديث فى العاصفة ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧.
: بين الصحافة والسياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ط٣–١٩٨٤ .
: لمصر لا لعبد الناصر ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت ١٩٨٢ .
: ملفات السويس :حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٦.
(٦٨) مريت غالي ، الإصلاح الزراعي ، دار الفصول ، القاهرة ١٩٤٥ .

(٦٩) محمد خطاب ، المسحراتي ، مجموعة مقالات بدون .
(٧٠) محمد محمد الجوادي : التشكيلات الوزارية ، هيئة الاستعلامات ١٩٨٦ .
(٧١) محمد مندور ،الديموقراطية السياسية ، كتاب المواطن ٥٢ ، القاهرة ، بدون .
: جولة في العالم الإسلامي، البعث الجديد، القاهرة .١٩٥٧
: كتابات لم تنشر ، الهلال ، القاهرة ١٩٦٥ .
(٧٣) محمد الغزالي : الإسلام والأوضاع الاشتراكية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٧٤ .
: الإسلام والمناهج الاشتراكية ، القاهرة ١٩٤٨ .
: الإسلام والاستبداد السياسي ، دار الكتاب العربي ١٩٥٠ .
: من معالم الحق في كفاحنا الإسلامي الحديث، دار الصحوة للنشر والتوزيع ، القاهرة ط٤ – ١٩٨٤ .
: هموم داعية ، دار البشير، القاهرة ١٩٨٤ .
(٧٤) محمود مراد : توفيق الحكيم ووعيه العائد ، بدون .
(٧٥) محمد الدسوقي : طه حسين يتحدث عن أعلام عصره ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ط٣/١٩٨٣ .
(٧٦) محمود عبد الحليم : الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ، دار الدعوة ، ط٢–١٩٨٣ .
(٧٧) صلاح شادي ، صفحات من التاريخ ، شركة الشعاع للنشر ، الكويت ١٩٨١ .
(٧٨) محمد حافظ دياب: سيد قطب ، الخطاب والأيديولوجيا ، دار الثقافة الجديدة القاهرة .١٩٨٧
(٧٩) مصطفي كامل السيد : المجتمع والسياسة في مصر ، دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري ٥٢/،١٩٨١ دار المستقبل العربي ١٩٨٣ .
(٨٠) مصطفي أمين : لكل مقال أزمة ، دار الشروق ط١ /١٩٧٩ .
(٨١) محمد الطويل : برلمان الثورة ٥٧/١٩٧٧ ، مدبولي ١٩٨٥ .
(٨٢) محمد سيد أحمد ، مستقبل النظام السياسي في مصر، دار المسقبل العربي .١٩٨٤

(٨٣) ميلز كوبلاند ، لعبة الأمم ، تعريب مروان خير ، ط١/١٩٧٠ .
(٨٤) المسح الاجتماعي الشامل لمصر ١٩٥٢/١٩٨٠ (المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية ١٩٨٥).
(٨٥) محمد برادة: محمد مندور، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، دار الفكر (٣) القاهرة ١٩٨٦ .
(٨٦) مكسيم رودنسون ، الماركسية والعالم الإسلامي، دار الحقيقة بيروت ١٩٧٤.
(٨٧) هشام شرابي ، مقدم لدراسة المجتمع العربي ، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت ١٩٨٥ .
(٨٨) هنري كوريل(أوراق) هنري كوريل والحركة الشيوعية، سينا للنشر، يناير ١٩٧٨.
(٨٩) هنري كوريل، رجل من طراز فريد، جيل بيرو، عربه وقدم له كميل داغر، ١٩٨٦.
(٩٠) وحيد رأفت : فصول من ثورة ٢٣ يوليو ، دار الشروق ، ١٩٧٨ .
(٩١) هدي جمال عبد الناصر ، الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ١٩٨٥ .
(٩٢) والتركور ، والاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت ١٩٥٩ .
(٩٣) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، مركز الدراسات بالأهرام ١٩٧٥ .
: الأحزاب السياسية في مصر ١٩٠٧/١٩٨٤ ، الهلال العدد ٤٠٨ ، ١٩٨٤ .

خامسا : ندوات ومؤتمرات :

- ندوة (عبد الناصر واليسار المصري وتوفيق الحكيم) دارت بمجلة (الطليعة) بجريدة الأهرام، ونشرت بدار القضايا، بيروت ١٩٧٥ .
- منتدي الفكر العربي (تجسيد الفجوة بين صانعي القرارات والمفكرين العرب) التي عقدت بعمان والأردن في ٢٣ أبريل (نيسان) ١٩٨٤ .
- ندوة (مجلة العربي) ، كتاب العربي ك٣ ، يوليو ١٩٨٤ بالكويت .
- مؤتمر التاريخ الدولي الذي عقد بألمانيا، شوتجارت ١٩٨٥ .
- ندوة (ثورة ٢٣ يوليو) التي عقدت بالميريديان بالقاهرة تحت عنوان (ثورة ٢٣ يوليو

الحاضر وتحديات المستقبل) ونشرت بحوثها في دار المستقبل العربي، القاهرة١٩٨٧)

- ندوة (الانتلجنيسيا العربية : الواقع والطموح) بالقاهرة ،٢٨ ، ١٩٨٧/٣/٣١ .

سادسا : رسائل جامعية :

- الحسيني الديب ، إدارة الصحف دراسة نظرية وتطبيقية ، دراسة ماجستير تقدم بها صاحبها إلي كلية الإعلام بجامعة القاهرة ١٩٨٥ .
- أحمد محمد عبد الحي المنزلاوي ، جريدة الجمهورية ، رسالة ماجستير تقدم بها صاحبها إلي كلية الإعلام ، قسم الصحافة والنشر ١٩٨٦ .
- حماد إبراهيم ، صورة الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الإعلام ، ؛جامعة القاهر ة ١٩٨٦ .
- سلوي حسن العامري ، تصورات المثقفين المصريين لخصائص بعض الجماعات رسالة دكتوراه مقدمة إلي قسم علم النفس بجامعة عين شمس .
- عبد الغفار رشاد محمد ، دور النخبة في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم ، بالقاهرة ١٩٧٨ .
- ثروت زكي علي ، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي في مصر ، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٣ .
- كرم شلبي ، صحافة ثورة ٢٣ يوليو ، رسالة دكتوراه مقدمة إلي كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد السيد العشماوي ، تاريخ الفكر السياسي المصري ، رسالة دكتوراه مقدمة إلي كلية الإعلام ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ .
- محمد منصور هيبة ، الصحافة الإسلامية في مصر ، رسالة ماجستير مقدمة إلي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة القاهرة ١٩٨٣ .
- عبد السميع عبد الحكيم : الطبقة الوسطي في المجتمع المصري ، رسالة ماجستير مقدمة إلي قسم اجتماع جامعة عين شمس ١٩٨٥ .

سابعاً : قواميس وموسوعات :

- R. micheis, Interrectual, encyclopedia of Socialsocial sciences, Maemillan, New York. 1949.
- Encyclopaedia universelis, Paris 1966. tome 8 .

ثامنا: محاضر نقاش :

- إبراهيم بيومي مدكور : ١٩٨٦/١٠/١٣
- أحمد بهاء الدين : ١٩٨٧/٥/١٨
- أحمد حسن الباقوري: ١٩٨٦/٩/١٣
- أحمد حمروش : ١٩٨٧/١/١٢
- أحمد سعيد : ١٩٨٧/٣/٢٣
- أحمد أبو الفتح : ١٩٨٧/٤/٥
- إحسان عبد القدوس : ١٩٨٧/١/٧
- إسماعيل صبرى عبد الله : ١٩٨٨/٨/١٢
- أمين هويدى : ١٩٨٧/١/١٨
- أبو سيف يوسف : ١٩٨٧/١٠/١٦
- جلال السيد : ١٩٨٨/١١/٢٠
- حافظ محمود : ١٩٨٦/١٢/١٢
- حسين فوزى : ١٩٨٧/١١/٣
- خالد محمد خالد : ١٩٨٧/١٠/١٠
- رائد العطار : ١٩٨٧/١/١١
- فتحي رضوان : ١٩٨٧/٤/٧
- عبد الغفار عودة (شقيق)
- عبد القادر عودة : ١٩٨٧/١٠/١١
- عبد الرحمن الشرقاوى : ٧٨/١٠/٣ و ١٩٨٧/٤/٣
- عبد المنعم الشرقاوى : ١١ و ١٩٨٦/١٢/١٨
- محمود سامي : ١٩٨٨/١٠/ ١٣
- محمد الغزالي : ١٩٨٨/٥/٢٠
- مصطفى أمين : ١٩٨٦/١/١٦
- مصطفى مرعى : ١٩٨٥/٦/٣
- محمد حسنين هيكل ١٩٩٣/٤/١
- محمد سيد أحمد : ١٩٨٦/٤/١٩

- محمود أمين العالم : ١٩٨٧/٥/٢١
- وحيد رأفت : ١٩٨٧/١/٢٨
- نجيب محفوظ : ١٩٨٧/١١/٢٩
- لطفى الخولى : ١٩٨٧/٩/٢١
- لويس عوض : ١٩٨٨/٨/٢٦

تاسعا : المراجع الأجنبية :

Berger M. The Arab World today (Granden city) double day ' 1976:

Bourdieu, p. Homo academicus les Editions de Minuit paris 1984.

Brym, Robert. g. Intellectuals and polities. london, 1980.

Copeland, M. The Game of Nations, London 1969.

«العبارات المأخوذة من النص العربي روجعت على النص الانجليزى، وخاصة، وان كوبلاند شخص مخابرات مشكوك في صدقه كما يقال أن الذي ترجم الكتاب للعربية كل من زكي عبد المتعال ومرتضي المراغي .. وهذا كله لم يمنعنا من النظر إليه فى ضوء تجربتنا الخاصة وتسليمنا بالرؤية السابقة الصحيحة».

Dekmejian, R. H: Egypt under Nasser. New York University press 1791.

DF, Dialoge In Formation services INC.

Elizerbe' eri, Army officors in Arab society and politics. New York: 8691.

Gearqetge B de Huszor, The intellectueas, A. controvesial portrait. Elenoy, U. S. A., 0691

Heaphey., J., The organization of Egypt : Inadequecies of a Non political Model for lation Building; world politics, vol 18 January 1966.

Vatikiotis, P.J.: The Modern history of Egypt .

: Nasser his Generation London croom Helm 1968 .

Lacture , J: Egypt in tran sition M. and co. td , London 1958.

Issawei, C, Egypt in revolution, London 1963.

Berque, J. : Au dela du nil (Taha Hussein) Gallimard 1977.

Konard ret seelznyi, La marche au pouvoir des intellectuels, Paris 1978.

Lonczouski, George (ed) political Elites in the in the midde Est (Washingtion, DC.: American enterprise institte for public policy reserch, 1975).

Makhaiski J. W: Le socialisme des interllectuels textes choisis, Traduits et presentes pare A . Skirdd, Seuil, Paris 1979.

Milson , Mehahem Medieval and Modern Inteellectual Tradition in the Arab world, Daedalus Journal of the American accademy of Arts and scienes, D.S.A. summer, 1972.

Miceli,S., les intellectuels et le pouvoir au Brésil, (1920 - 1945). Presses universitaires de Grenoble 1981.

Richard R. Fagon, Polittics and communication Boston 1966 .

Sharabi, H.B, " The crisis of the Intelligentsia in the Middle East", London 1966.

Stephens, Robert, Nasser: A political Biography, London, 1971.

Zartman, W., Governmments and politics in Northern Africa New Yourk: 1963.

الكشاف التحليلى

- يشمل الأعلام والبلدان والموضوعات
- مرتب ترتيباً قاموسياً
- لم تذكر الالقاب والرتب والدرجات العلمية
- الاسماء ذكرت أولاً بالكنية إلا الاسماء المشهورة والمتداولة
- أداة التعريف تحذف ترتيبا وتثبت كتابة

إعداد
كمال محمد على

- أ -

– ب –

– ت –

– ج –

- ح -

- خ -

– د –

– ذ –

– ر –

– ز –

– س –

– ض –

– ط –

– غ –

– ف –

– ق –

– ك –

– ن –

للمؤلف

- **الاتجاه القومى فى الرواية** : (سلسلة عالم المعرفة) الكويت ١٩٩٤ .

(حصل على جائزة الدولة التشجيعية للنقد الأدبى ١٩٩٧)

- **أحمد بهاء الدين - سيرة قومية** : دار هلا ، القاهرة ١٩٩٦

(حصل على جائزة أحسن كتاب عن عام ١٩٩٦) بمعرض القاهرة الدولى للكتاب.

- **المؤثرات الفكرية فى الثورة العرابية** : هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٢

- **مؤرخو الجزيرة العربية** : دار الموقف العربى ، القاهرة ١٩٨٠

- **شهر زاد فى الفكر العربى الحديث** : الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٥

: الطبعة الثانية ، دار شرقيات ، القاهرة ١٩٩٥

- **المسرح المصرى فى السبعينات «ج١»** : الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨

- **المسرح المصرى فى الثمانينات «ج٢»** : الطبعة الأولى ، دار الوفاء ، القاهرة ١٩٨٤

: الطبعة الثانية ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٥ القاهرة .

- **الحصار** : مسرح شعرى ، هيئة الكتاب ١٩٨٤

- **الخروج من المدينة** : مسرح شعرى ، الثقافة الجماهيرية ١٩٩٥

- **اللاعب** : مسرح شعرى ، هيئة الكتاب ١٩٩٦

- **الوداع** : ترجمة آخر أشعار اراجون : هيئة الكتاب القاهرة ١٩٨٦

- **الشرقاوى متمردا** : دار التعاون القاهرة ١٩٨٧

- **اعترافات عبد الرحمن الشرقاوى** : المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ١٩٩٦

- **طه حسين والسياسة** : دار المستقبل العربى «ج١» القاهرة ١٩٧٦

- **تحولات طه حسين** : هيئة الكتاب «ج٢» القاهرة ١٩٩٠

- **طه حسين وثورة يوليو** : «ج٣» القاهرة ١٩٨٩

- **المفكر والأمير «العلاقة بين طه حسين والسلطة ١٩/١٩٧٣»** : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٧

- **البنية الشعرية لفاروق شوشة** : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢
- **عنصر المكان فى شعر محمد أبى سنة** : هيئة قصور الثقافة القاهرة ١٩٩٦
- **المثقفون وعبد الناصر** : دار سعاد الصباح ، القاهرة ١٩٩٢

: مكتبة غريب ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٩٩

- **زكى نجيب محمود «سلسلة نقاد الأدب»** : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٢
- **الخروج من التاريخ «دراسة فى مدن الملح»** : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٣
- **نجيب محفوظ – الثورة والتصوف** : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٤
- **نقد الذات فى الرواية الفلسطينية** : دار سيناء ، القاهرة ١٩٩٤
- **الجبروتى والغرب «دراسة حضارية مقارنة»** : هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٥
- **مثقفون وجواسيس – دراسة فى أزمة الخليج** : دار الأمين ، القاهرة ١٩٩٧
- **حقيقة الغرب ، مأزق الحملة الفرنسية** ، مركز الحضارة العربية ، القاهرة ١٩٩٩
- **الجات والتبعية الثقافية** : مركز الحضارة العربية ١٩٩٨
- **عمالقة وعواصف** ، دار الجهاد ، القاهرة ١٩٩٨
- **قضايا الرواية العربية فى نهاية القرن العشرين** ، المكتبة اللبنانية المصرية، القاهرة ١٩٩٩
- **الذاكرة المثقوبة – نهب وثائق العرب** ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٩
- **قضايا الفكر المصرى الحديث** : المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩
- **نقاد الرواية فى نهاية القرن العشرين** : ت ، ط
- **المثقفون والعولمة** : ت ، ط
- **الدور الامريكى فى اغتيال حسن البنا** ، ت
- **فساد الجامعة ..** ، ت ، ط

هذا الكتاب

- وقد كان فى الأصل أطروحة دكتوراه - يرصد للعلاقة بين المثقف والسلطة فى مصر بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٦٨ (تاريخ آخر وزارة شكلها جمال عبد الناصر) وإن عاد التمهيد النظرى والتاريخ إلى قبل ذلك بسنوات.

والمثقف هنا ، أيًا كان انتماءه ، لم يخرج عن الإسلامى أو الليبرالى أو اليسارى ..

والسلطة هنا أيا كانت مؤسساتها ، لم تخرج عن هيمنة عبد الناصر وشخصيته الكارزمية ..

وقد كان أهم ما وصلت إليه العلاقة بين الطرفين (المثقف والسلطة) هو اختفاء نمط المثقف المتمرد لحساب بقية الانماط الأخرى ، فلم يلبث المثقفون أن تحولوا فى الفترة التالية فى سبعينيات السادات إى الافندية الارذال (وهو موضوع دراسة أخرى لكاتب هذه السطور تحت الطبع بعنوان : المثقفون والسادات).

لقد اختفى أو كاد نمط المثقف المتمرد تحت هيمنة السلطات التالية وضرواتها العاتية .

ولا يعنى ذلك أن نلقى بتبعية هذه النتيجة على النظام وحده ، إذ يتحمل المثقفون جزءا لا يمكن التقليل منه والذى انتهى بهم إلى هذا الواقع ، فقد ارتد منهم الكثير من موقف المتمرد إلى المتردد لم يدافعوا بالقدر الكافى عن القيم الديمقراطية ، وهو السياق الأخير - أن المسئولية مشتركة بينهما.

